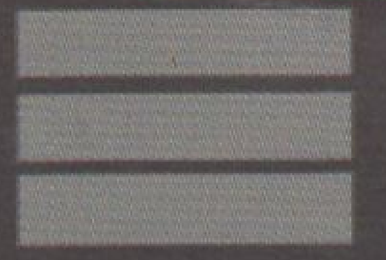






الجزء الثالث

مصر في مطلع القرن التاسع عشر

١٨٠١-١٨١١

تأليف
دكتور محمد فؤاد شكري

مِصْر

فى مطلع القرن التاسع عشر

١٨٠١ - ١٨١١

وزارة الثقافة



مطبوعات

الحملة القومية للقراءة للجميع

• مصر في مطلع القرن التاسع عشر
• تأليف: د. محمد فؤاد شكرى
• الجزء الثالث
• الطبعة الثانية:
الهيئة العامة لقصور الثقافة
القاهرة - 2010م
17x 24 سم
• تصميم الغلاف: د. خالد سرور.
• رقم الإيداع: ١٧٣٩٥/ ٢٠١٠
• الترقيم الدولى: 978-977-704-292-5
• المراسـلات:
باسم / المشرف العام
على العنوان التالى: 16 أ شارع أمين سامي - القصر العيني
القاهرة - رقم بريدى 11561
ت: 27947897
البريد الإلكترونى:
elnashr@yahoo.com
التجهيزات والطباعة:
شركة الأمل للطباعة والنشر
ت: 23904096

مصر

في مطلع القرن التاسع عشر

١٨٠١ - ١٨١١

تأليف

دكتور محمد فؤاد شكري

B.A. (HONS) ; M.A., Ph.D.

استاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة

الجزء الثالث

الباب الثالث

ولاية محمد على : استقرار الحكم

١٨٠٧ – ١٨١١

تمهيد : دعم أركان الولاية.

كان للأزمات العديدة التى وقعت بين عامى ١٨٠٥ و ١٨٠٧ أثر عميق فى تطور تفكير محمد على باشا السياسى ، وتعتبر هـذه الفترة التى اصطلحنا على تسميتها بدور التجربة والاختبار من أحسم المراحل فى حياة هذا العـاهل الكبير ، لا لأن محمدا عليا بتذليله الصعوبات التى أحاطت بولايته الناشئة قد أثبت أنه الرجل الذى بوسعه أن يحتفظ بباشويته ، ولا لأن اجتيازه لهذه المرحلة بسلام قد نهض دليلا على قدرته أن يبقى وأن يستقر فى ولايتـه ، ولكن لسبب آخر كذلك لا يقل فى أهميته عن هذين ، هو أنه قد تولدت من هذه الأزمات ، العناصر التى رسمت برنامجه السياسى فى صـورته الكاملة والمحددة : وبالنمط الذى صار يسعى جادا لتحقيقه بعـد ذلك ، والذى كان العمل من أجل استقرار الحكم ودعم أركان الولاية بين عامى ١٨٠٧ ، ١٨١١، أول أهدافه وبمثابة حجر الأساس فى بناء الدولة الفتية التى شادها .

فقد كان لكل أزمة من الأزمات التى وقعت فى سنى التجربة والاختبـار هذه ، ملابساتها وطابعها الخاص بها ، وكان مبعث بعض هذه الأزمات أدواء مزمنة ، بينما بدت غيرها عند وقوعها وكأنها أحداث طارئة عابرة ، ولكنها اقتضت جميعها تفكيرا فى عللها واستقصاء لأسبابها وتدبرا فى طرائق معالجتها وتحرزا من عواقبها ونتائجها ، فبصرت هذه الأزمات الباشا بمسائل كثيرة ، تتصل فى جوهرها بالمحافظة على كيان الولاية ، ودرء الأخطار التى تهددتها .

ولقد كان مبعث طائفة من هذه الأخطار داخليا ، ثم كان مبعث بعضها الآخر خارجيا ، فمن طراز الأخطار الداخلية ، تمرد الجند وعصيانهم ، ومناصبة البكوات المماليك العداء اياه ، ومن طراز تلك الخارجية مسعى الباب العالى لاخراجه من الولاية ، واغتنامه كل فرصة سانحة لبلوغ هذه الغاية ، ثم تعرض البلاد لغزو أجنبى يأتيها من ناحية انجلترة — كما حدث فعلا — أو يأتيها من ناحية فرنسا وهى الدولة التى سبق لها احتلال مصر والتى مافتىء عاهلها الامبراطور يمنى نفسه باحتلالها مرة أخرى .

وافتقر الباشا فى سنى التجربة والاختبار الى المال ، ولم تنقطع يوما حاجته اليه فى أثنائها ، ليدرأ به عن نفسه وباشويته كل هذه الأخطار . ولقد كانت الحاجة الى المال أزمة مزمنة ومستحكمة ، ودلت التجربة على أن توفر المال لديه عامل حاسم فى التغلب على الصعوبات التى اكتنفت الحكم ، فبالمال يدفع مرتبات الجند الذين يسيرهم لنضال البكوات ، أو لدفع الغزو الأجنبى ، وبالمال يسترضى الباب العالى ومندوبيه الموفدين الى مصر ، اما للنظر فى تقريره فى الحكم — كما حدث فى عام ١٨٠٥ — أو لنقله من باشويته — كما وقع فى العام التالى — واما لابلاغه تثبيته فى الولاية أو نقل أوامر السلطان العثمانى اليه ومطالبه منه .

وتبين للباشا فى سنى التجربة والاختبار أن هناك حقيقة واحدة لا مفر من التسليم بها وتدبر الرأى بشأنها ، هى الاختيار بين البقاء فى الحكم أو ترك الأمور تفلت من يده ، والرضا بترك باشويته . وقد دلت الحوادث بين عامى ١٨٠٥ ، ١٨٠٧ على أنه لم يكن يفكر قط فى التخلى عن تلك الباشوية التى ظفر بها بمؤازرة المشايخ ورؤساء القاهريين له ، وليس عن طريق الباب العالى ، حتى انه عند حدوث أزمة النقل الى سالونيك لم يلبث أن صرح بأنه لن يترك حكما ملكه بالسيف الا اذا أرغم على تركه بالسيف كذلك . ثم بذل قصارى جهده فى مكافحة الانجليز لاجلائهم عن الاسكندرية .

وأسفر تدبر الباشا فى موقفه عن اقتناعه بتوفر عاملين لا محيص عنهما اذا شاء البقاء فى ولايته ، أولهما : النأى بباشويته عن نزوات الباب العالى

وغدره وتأمين حكومته من تدخل الديوان العثمانى فى شئونها ، وسلب ذلك السلاح المسلط على عنقه دائما ، سلاح العزل أو النقل الذى يستطيع الباب العالى أن يعمد الى استخدامه فى كل فرصة مواتية ، وقد يجد من التطورات، بسبب خصومة أعدائه البكوات المماليك فى مصر ، أو اجتراء منافسيه عليه فى الولايات المتاخمة لولايتــه ، وعلى رأسهم سليمان باشـــا والى صيدا (والشام حديثا) ، أو بسبب قلقلة الموقف السياسى فى أوروبا ، ما يمكن الباب العالى فى هذه الدفعة من ادراك غايته ؛ ورأى محمد على مخلصا من هذا المأزق فى التطلع الى تقرير وراثة الحكم فى أسرته ، والاستقلال بباشويته فى وضع مشابه لما كان لوجاقات الغرب وقتئذ . وكان أن ظهرت نواياه هذه أثناء سنى التجربة والاختبار ، ولم يفت الوكلاء الانجليز والفرنسيين ادراك مراميه ، ثم انه لم يلبث أن حدد هذه المرامى فى الصورة التى ذكرناها ، ولم يكن غرضه من محاولة عقد محالفة مع بريطانيا — أثناء مفاوضـــات الجلاء عن الاسكندرية — الا جذب هؤلاء لتأييد مشروعه هذا .

وأما العامل الثانى فكان الانفراد بالسلطة ، وحمل معنى الانفراد بالسلطة الاستئثار بالحكم ، فالباشا وحده هو الذى وقع على كاهله عبء النضـــال ضد القوى الداخلية المناوئة له ، يجند الجيوش لمطاردة البكوات ، ويوسط لديهم المشايخ أو الوكلاء الفرنسيين ، أو منافسيهم الانجليز — كمـــا فعل عندما أراد توسيط (مسيت) لدى الألفى — وهـــو الذى داور وراوغ القبطان صالح باشا عنـــد أزمة النقل الى سالونيك ، واستكتب المشـــايخ « العرائض » أو أوحى اليهم بكتابتها للدولة ، سواء فى هـــذه الأزمة أو فى التى سبقتها عند المناداة بولايته ، ثم انه هو الذى كان عليـــه معالجة تمرد الجند وعصيانهم ، وملاحقة الرؤساء العصاة ، ومحاولة وقف اعتـــداءات الجند عموما على الأهلين ، فكان ينجح فى هذا الأمر الأخير تارة ويفشل تارة أخرى ، ثم هو الذى أزعجه ازعاجا شديدا افتقار الخزينة الى المال ، وكان عليه أن يفسر للمشايخ والمتصدرين الأسباب والدواعى التى حملته على فرض الأتاوات والمغارم أو تحصيل الضرائب فى غير أوقاتها أو عقد السلف والقروض التى انعدم كل أمل فى سدادها ، وذلك فى كل مرة ألزمته حاجته الى المال أن

يفعل ذلك ، ولم يكن هؤلاء المشايخ والمتصدرون ممن يتسم أفق تفكيرهم بالدراية أو الالمام بالأغراض البعيدة التى هدف اليها الباشا من سياسته ، بل ان منهم من رأى فى مطالبه المالية المتكررة ، أو فى نشاطه السياسى عموما ، مبعث شر وأذى لحقا بالبلاد وأرهقا أهلها . ثم ان هؤلاء المشايخ والمتصدرين بسبب أحقادهم ومنافساتهم ، وانكبابهم على الدنيا لم يكونوا أهلا للاستشارة أو المساهمة فى تدبير شئون الملك . ثم ان الباشا وحده هو الذى اضطلع بمسئولية النضال مع الانجليز ، والمسعى لاخراجهم من البلاد طوعا أو كرها ، وكان عليه أن يتدبر الوسائل التى تمنع تكرر وقوع الغزو من ناحيتى الانجليز والفرنسيين على السواء . ولقد كانت هذه وأضرابها مسائل تتطلب جمع أسباب السلطة فى يد من يقدر على ممارستها بحزم وقوة لوقاية البلاد من الأخطار التى تتهددها والمحافظة على كيانها .

وانطوى الانفراد بالسلطة كذلك على معنى يضارع فى أهميته الاستئثار بالحكم ان لم يتفوق عليه ، هو بسط سلطان الباشوية على جميع أنحاء القطر الذى نصب عليه واليا ، ولقد دلت مناوأة المماليك له ، ولا سيما خصومة الألفى ، على أن الحكم لن يستقر فى يده الا اذا دان له هؤلاء بالخضوع واعترفوا بسلطانه ، فيبطل تآمرهم عليه مع الدول الأجنبية أو مع الباب العالى أو أعدائه ، ويطمئن الباشا الى تسريح الجند المشاغبين أو المتمردين ، فلا تغدو البلاد مسرحا لفتنهم وشرورهم ، ويتوفر مبلغ جسيم من المال ، نتيجة لوقف التجريدات المرسلة ضد المماليك ، ولتسريح هؤلاء الجند ، ويفرغ الباشا لمعالجة ضروب الاصلاح اللازم لانهاض البلاد من كبوتها ، وانعاش مواردها ، ودعم بناء الدولة التى أراد انشاءها .

ولم يكن هناك معدى عن الانفراد بالسلطة ، ثم بسط سلطانه الكامل على باشويته ، وما يستتبع ذلك حتما من استقرار حكومته فى القاهرة ، اذا أراد الباشا تأمين باشويته بتقرير الحكم الوراثى فى أسرته ، ولذلك فقد ربطت بين هذه الأهداف جميعها روابط وثيقة ، ومضى محمد على فى السنوات القليلة التالية (١٨٠٧ — ١٨١١) يعمل لتحقيق الولاية الوراثية

والانفراد بالسلطة جنبا الى جنب ، وهو وان كان لم يوفق فى الظفر بالولاية الوراثية فى هذه الفترة ، فقد استطاع من ناحية أخرى تحقيق ذلك البرنامج الذى رسمه لدعم أركان الولاية ، والذى أتاح له نجاحه فى تنفيذه الفرصة للدخول فى كفاح طويل فيما بعــد من أجل تقرير الحكم الوراثى فى مصر ، لأسرته وبلوغ غايته .

الفصل الأول

سياسة محمد على

تمهيد :

تضافرت عدة عوامل فى السنوات القليلة التى تلت جلاء الانجليز عن الاسكندرية على زيادة اقتناع محمد على بضرورة العمل من أجل دعم أركان ولايته ، كان أولها ولا شك تصميمه على الاحتفاظ بباشويته فى وجه كل ماقد يتهددها من أخطار ، سواء أكان مبعث هذه تغير الباب العالى عليه ورغبته فى اقصائه عن الولاية ، أم منازعة البكوات المماليك لسلطانه أم تجدد الغزو الأجنبى على البلاد . ولم تكن هذه جميعا أخطارا جديدة ، بل هى فى جوهرها نفس الأخطار التى هددت بزوال الملك من يده فى الأعوام الثلاثة السابقة ، والتى استطاع التغلب عليها بعد تجارب قاسية مريرة وضعت باشويته فى يد القدر ، ومرت من جرائها بهذه أزمات كادت تقضى عليها .

البرنامج الداخلى :

وعلى ذلك فقد رفض محمد على ــ وقد تخطى العاصفة ، وجلا الانجليز عن البلاد ــ أن يمر بتجربة أخرى شبيهة بهذه التجربة ، فرفض أن يظل هدفا يصوب اليه الباب العالى سهامه كلما تراءى له ذلك ، أو لقمة سائغة قد يطمع البكوات المماليك فى ازدرادها بسهولة اذا استطاعوا وهم باقون على مناوأتهم له أن يفيدوا من فرصة غزو أجنبى آخر أو مؤامرة جديدة لعزله أو نقله تحاك خيوطها فى القسطنطينية ، كما رفض أن يظل مكتوف اليدين أمام جنده الذين تطلع بعض رؤسائهم الى الولاية ذاتها ، وعمدوا الى تحريك الفتن بين الأجناد أنفسهم لاضعاف حكومته ، أو شقوا عصا الطاعة علنا وتزعموا العصيان والفتنة ، وأخيرا فقد رفض محمد على البقاء تحت رحمة نظام مالى « منع عن خزانته قسما لا يستهان به من ايرادات حكومته فى وقت عظمت

فيه حاجته الى المال ، ولم يكن من المتيسر العثور على المال من غير اللجوء الى كل طريق ، وطرق كل باب ، وابتكار كل وسيلة جديدة لسد مطالب الحكم والادارة العادية من جهة ، ولمعالجة الأدواء التى ترتبت على « وضع » البلاد كاحدى ولايات دولة متخاذلة ومستضعفة يسعى أعداؤها لتمزيق أوصالها ، وتعجز هى عن تأسيس الحكم القوى فى ولايتها •

ولم يكن هناك معدى عن أن يسلك محمد على فى سبيل الحصول على المال طريقا عده شاذا كثير من المعاصرين ، مصريين وأجانب ، عندما تعطلت مرافق البلاد بسبب الأزمات السياسية المتلاحقة ، وكفاحه المستمر مع المماليك منذ وصوله الى الحكم ، فكسدت التجارة ، وبطلت الصناعة - على ضآلتها - وأهملت الزراعة ، وذلك فى الأقاليم التى دخلت فى حوزته من أقاليم باشويته ، بينما استأثر البكوات دونه بمديريات الفيوم والصعيد الغنية بحاصلاتها الزراعية ، ورفضوا دفع (الميرى) • فكان وضعا شاذا تطلب لعلاجه وسائل شاذة ، كان من بينها فى نظر الأهلين مقاسمة الملتزمين (فائظ الالتزام) ، وحرمان المشايخ من مسموحهم ، وتحصيل الضريبة على فائض ايرادات الأملاك الموقوفة ، وما الى ذلك مما سوف يأتى ذكره جميعه •

ولما كان المشايخ قد توهموا أن من حقهم فى هذه الأحوال الشاذة مطالبة الباشا بتنفيذ الوعد الذى قطعه على نفسه عند وصوله الى الحكم فى عام ١٨٠٥ ، وأن من حقهم وهم الذين عاونوه على اجتياز بعض الأزمات الشديدة التى صادفها خلال العامين التاليين أن يلزموه بطلب النصح والرأى منهم ، واعتبر بعض الرؤساء القاهريين كالسيد عمر مكرم أن الواجب يقتضى الباشا اشراكهم معه فى ممارسة شئون الحكم ، واعتبر سوادهم وان كانوا من غير المتصدرين وناشدى الزعامة كالشيخ عبد الرحمن الجبرتى أن الظلم والطغيان هما شيمتا الحكم الذى أقامه الباشا ، فقد استلزم العمل من أجل دعم أركان الباشوية أن يقضى محمد على على عناصر هذه المقاومة التى لم يكن هناك بد من استفحال شرها اذا تركت وشأنها ، أو مكن الباشا لحاملى لوائها من المعارضين من مقاسمته السلطة والحكم ، سواء أكان هؤلاء من الذين يتحينون الفرص للجهر بنقدهم لأساليبه علانية ، أم انهم يؤثرون التذمر فى

صمت وسكون وان اشتدت كراهيتهم لحكمه • فلم يكن انفراده بالسلطة الا اقصاء لطائفة اقتصر دورهم فى الأجيال السابقة على الوساطة والشفاعة بين الأهلين وحكامهم ، وكان محمد على وحده ، بسبب الأزمات التى صادفها فى السنوات القريبة ، المسئول عن قيـامهم بذلك الدور السـياسى الذى استهدف (قلب نظام الحكم) فى هذه الولاية والذى وجب عليه الآن وقد أراد التفرغ لتحقيق غايته الكبرى أن يجرد هذه الفئة الدينية من كل سلاح قد يعمدون الى استخدامه ضده ، عامدين أو غير مقدرين لعواقبه ، لتقويض عروش ولايته •

على أن العثور على المال ، أو تطويع الجنـد ، أو القضـاء على الفتن والقلاقل الداخلية ، أو اقصاء المشايخ ، كانت جميعها مسائل لم يلق محمد على عنتا أو ارهاقا كبيرا فى معالجتها ، بل تضاءلت خطورتها فى واقع الأمر الى جانب نضاله مع البكوات المماليك • وذلك لأن ما وقع من حوادث خلال سنى ١٨٠٥ ، ١٨٠٧ قد نهض دليلا على أن مبعث الخطر على باشويته من هؤلاء البكوات لم يكن قوتهم أو قدرتهم على مناوأته وقتاله بقدر ما كان اعتمادهم على معاونة احـدى الدول الأجنبية لهم لتمكينهم من استرجاع نفوذهم وسلطانهم فى حكم البلاد ، أو احتمال مبادرة الباب العالى بتأييدهم من جديد • وقد شهد محمد على عمارة القبطان صالح باشا تأتى الى ميـاه الاسكندرية لتنصيب الألفى شيخا للبلد ولنقله هو الى سالونيك ، كما أنه شـهد الانجليز يأتون بحملتهم لاحتلال الاسـكندرية ، وينشط وكلاؤهم وقوادهم فى اسـتنهاض همـة البكوات وحثهم على النزول من الصـعيد والانضمام اليهم بفرسانهم • وكان بعد مشقة وجهد عظيمين أن نجح محمد على فى جعل البكوات يلزمون خطة الحيـاد فى النضـال الدائر بينه وبين الانجليز •

بيد أن هؤلاء البكوات ، ما كانوا ليرضوا بالحياد ، لو أنه كانت لهم زعامة نابهة ولم تفرقهم الخلافات ، ولولا توسط الوكلاء الفرنسيين مع أقوى طوائفهم • وتلك أمور قد تتبـدل ، لو أن غزوة جـديدة وقعت ، وحزم البكوات أمرهم ، وشاءوا وقتئذ درك ما فاتهم وتصحيح أخطائهم الماضية •

وكما كانت (حملة فريزر) أحد الاجراءات التى اقتضاها الموقف العسكرى — السياسى فى أوروبا ، فقد يجد على هذا الموقف نفسه ما يدعو الانجليز لاعادة كرتهم على مصر ، أو ما يدعو الفرنسيين فى هذه المرة الى سبق غرمائهم فى احتلال هذه البلاد . وكلا الاحتمالين ماثل ، ما دامت مصائر هذه الولاية مرتبطة بتطور العلاقات بين تركيا وبين المعسكرين المتناضلين : (انجلترة وفرنسا) ولا تتمتع الباشوية « بوضع » يأذن لها بالوقوف موقف الحياد اذا رأت تركيا الانحياز الى أى هذين المعسكرين ، وكلا الاحتمالين ينطويان على أخطار محققة ، لا من حيث تعريض هذه البلاد للغزو فحسب ، وانغماسها لذلك فى حرب يجهل المتفائلون والمتشائمون على السواء نتائجها ، ولكن كذلك لتوقع قيام الحرب الأهلية فى داخل البلاد ذاتها عند انضمام البكوات الى الأعداء الغزاة .

البرنامج الخارجى :

ولذلك فانه بينا بذل محمد على جهده لتأمين استقرار الحكم فى الداخل ظل يعنى عناية فائقة ليتوقى الخطر الخارجى ، ولم يعتور وسيلته لتحقيق هذه الغاية الأخيرة لبس أو ابهام . فهو قد عرف أن مصدر الخطر عليه دولتان ، هما انجلترة وفرنسا ، وهو قد عرف أن الركون الى جانب الباب العالى لا يكفل له السلامة . وقد رسمت له الحوادث الماضية الطريق التى ينبغى عليه أن يسلكها ، كما استولد منها عناصر برنامجه السياسى الذى يدور حول أمر واحد : تقرير الحكم الوراثى فى مصر . فهو اذا فاز بمحالفة الانجليز أو نجح فى كسب صداقتهم ، ثم وثق علاقاته بفرنسا ، وهما المعنيتان بأمر مصر أكثر من غيرهما من الدول ، فحصل بفضل ذلك على « الوضع » الذى يريده لباشويته ، سهل عليه حينئذ ، وبالوسائل التى يدريها ، اقناع الباب العالى بالتسليم مرة أخرى بالأمر الواقع . وأما اذا فشلت جهوده معهما ، فلا مفر عندئذ من استرضاء الباب العالى ، ومحاولة الظفر منه بالوضع الذى يريده . على أن النجاح فى كلا الأمرين توقف قبل أى شىء آخر على مدى استقرار حكم الباشا فى ولايته بالدرجة التى تمكنه من اسداء الخدمات التى

قد يكون أصـــدقاؤه فى حاجة اليهـــا ، ثم الذود عن حياض ولايته اذا بدا لأعدائه اقصاؤه عنها .

ومنذ حملة (فريزر) لم يكن وعرا الطريق الذى صار على الباشا أن يسلكه فى علاقاته مع الدولتين المتناضلتين : انجلترة وفرنسا . فقد كان من أهم آثار هذه الحملة ، أنه عدا ما جاءه من تعليمات عامة من الباب العالى تدعوه الى تشديد النكير على الانجليز وطردهم من البلاد ، وتنبئه بأن أوامر قد صدرت لحاكمى الشام وصيدا لنجدته ، فقد استقل محمد على بتدبير مسألة اجلاء العدو عن الولاية ، وانفرد وحده بتحمل عبء القتال ، ونشأ فى مصر ميدان للعمليات العسكرية بمعزل عن ميادين الحروب الأخرى التى اشتبكت فيها الدولة ، واختص الباشا بوصفه المسئول الأول عن تأمين سلامة ولايته بادارة شئون الحرب والسياسة حسبما يراه محققا لبلوغ هذه الغاية الأخيرة ، واستهدف فى نشاطه غرضا مباشرا ما كان يتفق الظفر به وما تريده الدولة ، ونعنى بذلك الاستيلاء على الاسكندرية وادخالها فى نطاق باشويته ، بعد أن ظل الباب العالى يحرص دائما على بقائها خاضعة فى ادارتها له رأسا . ولم يتعلق محمد على بأية تعليمات من الديوان العثمانى تجيز له عقد صلح منفرد مع أعداء الدولة ، ولم يطلع محمد على هذا الديوان على الشروط التى تفاوض فيها مع مندوبى القائد الانجليزى ، وحرص بطبيعة الحال على أن يظل أمر « المحالفة » التى عرضها على هؤلاء سرا مكتوما .

وقد ترتب على استقلال الباشا بادارة شئون الحرب والسياسة أثنـــاء هذه الحملة ، أن صار هو وحده فى اعتبار القواد الانجليز،والوكلاء الفرنسيين المرجع الذى يرجعون اليه ، فى المسائل المتعلقة بها . فلم تكن هناك مندوحة للانجليز عن الاتصال به والمفاوضة معه رأسا ، لا بوصـــفه غريمهم الذى ينازلهم فحسب ، بل وأهم من ذلك أيضا ، لأن مفاوضاتهم مع الباب العالى قد فشلت ولم يتسن لهم آنئذ عقد صلح مباشر مع الدولة ، ولأنهم بسبب هزيمتهم فى مصر ولتصميمهم على التمسك بقاعدتهم الهامة فى صـــقلية قد قرروا الجلاء عن الاسكندرية ، وارتضوا بتسليم الاسكندرية الى محمد على لقاء اطلاق سراح الأسرى الانجليز . حقيقة كان (السير أرثر باجيت) قبل

انقطاع المفاوضة مع القبطان باشا السيد على الجزائرى ، قد توصل الى اتفاق مع هذا الأخير بصدد اطلاق سراح الأسرى الانجليز ، وكتب الى محمد على فى هذا المعنى فى ١٦ سبتمبر ١٨٠٧ ، ولكن رسوله (موربيه) الذى حمل رسالته هذه كما حمل رسالة القبطان باشا الى محمد على ، لم يصل الى الاسكندرية — كما عرفنا — الا يوم ٢٢ سبتمبر أى بعد ابرام اتفاق الجلاء عنها • وبعد أن كان قد تم اطلاق سراح الأسرى الانجليز وتسليمهم •

ولا جدال فى أن (محمد على) فى قيامه بالمفاوضة رأسا مع القواد الانجليز ، دون تدخل الباب العالى أو اشرافه على هذه المفاوضة ، قد كسب « وضعا » جديدا يضعه عمليا على قدم المساواة مع حكام (وجاقات الغرب) ويخوله حق التطلع اما الى تقرير هذا « الوضع » الجديد من الناحية القانونية أو الشرعية بحمل الباب العالى على استصدار الفرمانات اللازمة لذلك ، واما الى استدامة تقريره فعلا ، بالحصول على موافقة الدول — وأهم هذه فى نظره ، انجلترة وفرنسا — على هذا! « الوضع » • وزيادة على ذلك فانه اذا استمر تسليم الدول بهذا الأمر الواقع ، وتبع ذلك انتفاء معارضتها له ، غنم الباشا مغنما كبيرا يعينه على التفرغ لمعالجة هذه المسألة ذاتها وبالطرق التى يعرفها فى القسطنطينية •

وكما صار الانجليز يرجعون اليه فيما يتصل باجلاء جيشهم عن هذه البلاد ، وارتضوا بابرام اتفاقية الجلاء معه رأسا ، فقد وجد الوكلاء الفرنسيون من جانبهم أيضا ، ألا سبيل لتعزيز مصالح فرنسا فى مصر الا بتوثيق علاقاتهم مع الباشا • ولقد شاهدنا كيف أن القاهرة ، لا القسطنطينية كانت ميدان نشاط العملاء الفرنسيين للتنكيل بجيش (فريزر) وضمان اخفاقه ، ثم لمنع الاتفاق بين محمد على والقواد الانجليز • وقد فشل هؤلاء العملاء فى مبتغاهم الأخير • ولكنهم لم يجدوا مناصا من قبول الأمر الواقع ورضوا « بالتفسيرات » التى أدلى بها اليهم محمد على ، والتى كانت فحواها أنه لا يعتزم مصافاة الانجليز ، بل انه سوف يقلب لهم عند أول بادرة ، وبمجرد جلائهم عن البلاد ظهر المجن • وكان من بواعث رضاهم بتصديق هذا الادعاء أن (محمد على) كان بيده هو وحده الحاق الأذى بالمصالح

الفرنسية فى مصر ، اذا شاء ، أو صون هذه المصالح . وفضلا عن ذلك ، فانه لم يبد منه منذ وصوله الى الحكم ما يدل على أنه يريد التخلى عن صداقة فرنسا ، بل ثابر — على العكس من ذلك — على انشاء صلات المودة مع الوكلاء الفرنسيين ، ثم توثقت هذه الصلات بينه وبينهم فى الأعوام الأخيرة ، زد على ذلك أن الامبراطور (نابليون) قد عقد معاهدة (تلست) مع القيصر الروسى ، ولم يعد خافيا على الوكلاء الفرنسيين فى مصر أن الامبراطور لا يزال يمنى النفس باحتلال هذه البلاد ، ثم انهم أدخلوا فى حسابهم أن تطورات الموقف فى أوروبا قد تفضى الى ارسال حملة فرنسية الى مصر ، مثلما فعل الانجليز أنفسهم ، وان انبروا ينفون بشدة هذا الاحتمال للباشا ، وصار من صالحهم طالما بقى الغزو الفرنسى المتوقع فى عداد المشروعات التى لم تتح الفرصة لتنفيذها ، أن يثابروا على كسب مودة محمد على وصداقته ، صونا لمصالح دولتهم .

وعلى ذلك ، فقد استطاع الباشا أثناء نضاله مع جيش (فريزر) أن يحتفظ بصداقة الوكلاء الفرنسيين من جهة ، وأن يستبدل صداقة الانجليز بعداوتهم له من جهة أخرى ، وكان بفضل هذا النجاح المزدوج أن عظم تفاؤله فى امكانه أن يقنع هاتين الدولتين : انجلترة وفرنسا ، بمعاونته على بلوغ « الوضع » الذى ينشده لباشويته ، ولو أن هاتين الدولتين بالرغم من انتفاعهما من صداقة محمد على ، لم تكونا متهيئتين — لأسباب سوف يأتى ذكرها — لقبول أى تغيير يطرأ على العلاقة التى ربطت بين باشوية محمد على والباب العالى صاحب السيادة الشرعية عليه .

انجلترة : محالفة ، ام صداقة وتجارة :

ولقد سبق أن أشرنا أثناء الحديث عن مفاوضات الباشا مع الانجليز بشأن تسليم الاسكندرية الى الأسباب التى جعلته يفضل كسب صداقة هؤلاء على استمرار عداوتهم له ، فهم أصحاب أسطول كبير كفل لهم السيطرة فى البحر الأبيض ، ثم ان نابليون صاحب الانتصارات الباهرة فى القارة الأوروبية لم يستطع حتى هذا الحين أن يدعى أنه قد أحرز نصرا عليهم ، ثم هم الذين أخرجوا قبلا الفرنسيين من مصر ، ويسهر أسطولهم فى البحر

الأبيض الآن لمنع هؤلاء من تجديد غزوهم لها . ثم اعتقد محمد على الى جانب هذا كله أن بوسعهم بفضل قوتهم البحرية اذا شاءوا ، الحيلولة دون وصول عمارة عثمانية أخرى الى الشواطىء المصرية ، ووقف تدخل الباب العالى فى شئون هذه الباشوية بصورة تهدد حكومة محمد على بها .

ولقد سبق أن أوضحنا كيف أن الرغبة فى تأمين باشويته ضد نزوات الباب العالى خصوصا كانت مبعث تفكير محمد على فى ضرورة ظفره لولايته بوضع مشابه لوضع الولايات أو الوجاقات المغربية ، على أساس انشاء الحكم الوراثى فى أسرته فى مصر كخير ضمان للاحتفاظ بالباشوية . كما أوضحنا أن هذه الرغبة كانت مما جعله يطلب محالفة الانجليز «ضد أعدائهم وأعدائه» من فرنسيين وعثمانيين على السواء . وذلك لقاء رعاية المصالح الانجليزية التجارية فى مصر ، وتموين السفن البريطانيــة التى تأتى الى الاسكندرية لتمتار منهــا ، وتزويدها على وجه الخصوص بحاجتها من « ماء النيل » . ولم يكن يبغى محمد على مما عرضه على (فريزر) من وضع نفســه تحت « حماية » الانجليز ، سوى استمالة هؤلاء الى قبول الدفاع عنه « عسكريا » ضد أى غزو قد يأتيه من جانب الفرنسيين أو العثمانيين ، واقناعهم بعقد المحالفة معه .

ومع أن (فريزر) لم يكن لديه من التعليمات ما يخوله ابرام هذه المحالفة التى يريدها محمد على ، واكتفى بأن وعده بابلاغ رغبته فى قبول «الحماية» البريطانية عليه الى حكومته فى لندن ، ثم لم يبد أن هذه كانت تريد وقتئذ الارتباط بتعهدات جديدة من طراز تلك التى ارتبطت بها سابقا مع المماليك ، قد تفرض عليها واجبات لا قبل لها بها معطلة لنشاط قواتها المعدة لمواجهة ما قد يطرأ من تقلبات على الموقف فى أوروبا ، وليس من صالحها الالتزام بها ، فقد أدار محمد على هذه المفاوضات « السرية » بقدر كبير من المهارة ، حتى ان (فريزر) خرج منها وهو مقتنع تماما بأن الباشا جاد فى عروضه ، وصادق فى رغبته كسب مودة الانجليز والتعاون معهم . وكان ظاهرا أن الباشا فى هذه المرحلة الأولى قد قطع شوطا كبيرا فى نيل صداقتهم ، ولم يكن هنــاك لذلك ما يدعو الى يأسه من استمالتهم الى تأييده فى مطلبه من حيث حصوله

على الحكم الوراثى فى مصر فى وضع مشابه ــ كما قدمنا ــ لما هو قائم فعلا فى وجاقات الغرب • أو توقع وقوفهم على الأقل موقف الحياد وعدم التصدى لمعارضته اذا هو استطاع بوسائل أخرى ، وعن غير طريقهم الوصــول الى غايتــه •

وحقيقة الأمر ، أن هذه الصداقة مع الانجليز ، وهى التى عقد محمد على على استمرارها آمالا كبيرة ، انما كانت من مبدأ الأمر مرتهنة بتوفر عاملين : أحدهما مثابرة الباشا على الخطة التى رسمها لنفسه فى هذه المسألة ، والآخر اقتناع الانجليز أنفسهم بأن من صالحهم ، اذا لم يكن فى وسعهم عقد محالفة مع الباشا ــ كانت « دفاعية » حسبما اقترح الباشا فى عروضه على (فريزر) ــ على الأقل أن تسود العلاقات الودية بينهم وبينه ، وأن من صالحهم تعزيز هذه العلاقات التى مهد لقيامها ابرام اتفاق الجلاء عن الاسكندرية بشروطه العلنية المعروفة •

وتضافرت عوامل عدة على جعل الانجليز يحرصون على صداقة محمد على فقد خرج الباشا من نضــاله الأخير معهم ــ أثناء حملة (فريزر) ــ عزيز الجانب ، ثم انه بسط سلطانه على الاسكندرية وهذه من المراكز التجارية الهامة فى البحر الأبيض ، ومستودع غلات البلاد الزراعية المعدة للتصدير الى الخارج ، وأهم هذه الغلال،التى عظمت حاجة الانجليز اليها لتموين قواعدهم فى البحر الأبيض • ثم انه كان واضحا أثناء مفاوضتهم معه أنه يريد ادخال الاسكندرية فى نطاق ولايته ، وأهم من ذلك ، أنه مصمم على الاحتفــاظ بباشويته ، بدرجة جعلته يقترح عليهم محالفته ضد الباب العالى نفسه ، وهو صاحب السيادة الشرعية عليه ، وضد الفرنسيين ، وهم الذين اعتبرهم الانجليز أصدقاء له ، بل واعتقد (مسيت) ــ كما رأينــا أنه كان « مبيعا » لهم ، ويعمل على تأييد مصالحهم فى هذه البلاد • وقد أفزع الانجليز دائما توقعهم أن يجدد هؤلاء غزوهم لها ، فكان هــذا الفزع مبعث تفكيرهم فى تأسيس سلطان المماليك مرة ثانية فى مصر ، على اعتبار أنهم القــوة التى تستطيع الدفاع عنها ، ورد الغزو الفرنسى ومقاومته اذا وقع ، كما كان هذا الفزع منشأ تقريرهم ارسال حملتهم لاحتلال الاسكندرية • وقد برهنت الحوادث

منذ مجيء (فريزر) بجيشه الى الاسكندرية ، الى وقت خروجه منها ، على أن من العبث الاعتماد على البكوات المماليك ، كقوة محـاربة نشيطة ، فى صون هذه الولاية العثمـانية من أخطـار الغزو الأجنبى ، وأن فى وسـع الحكومة التى أقامها الباشا فى مصر أن تبذل جهودا صادقة وجدية فى سبيل الدفاع عنها ، وتحطمت لذلك نهائيا الفكرة التى انبثقت منهـا كل تلك المشاريع التى نادى بها (هتشنسون) و (الكسندر بول) وأضرابهما • وصار فى وسع الانجليز أن يعتمدوا على حكومة الباشا فى مقاومة الغزو الفرنسى على الأقل ، حتى يتمكنوا هم من المساهمة بصورة فعالة فى هذه المقاومة ، وذلك طالما بقى محمد على صديقا لهم ، وطالما بقى صحيح العزم على التمسك بباشويته ، ولم يبد لرجالهم الذين تفاوضوا معه ، أن الباشا باتفاقه معهم ، وفيما عرضه عليهم من عروض « سرية » انما كان يبغى مداورتهم فحسب ، أو يريد نبذ صداقتهم بمجرد جلائهم عن الاسكندرية •

والحق أن الباشا كان حريصا على أن تسود العلاقات الودية بينه وبين الانجليز ، للأسباب التى عرفناها ، ونهض أكثر من دليل واحد فى السـنوات الأربع التالية على وجود هذا الحرص لديه ، وذلك فى المسألتين اللتين اهتمت بهما انجلترة اهتماما مباشرا فيما يتعلق بعلاقاتها مع باشا مصر وهما تموين مالطة وغيرها من مراكز قواتهم فى البحر الأبيض ، ثم استعداد حكومة هذه البلاد للوقوف فى وجه العدو ، ومثابرتها على تحصين الاسكندرية وسائر المواقع بالشاطىء ، لدفع الغزو الفرنسى اذا حدث • فقد اتفقت مصلحة الباشا فى هاتين المسألتين مع المصلحة البريطانية • لأن بيع الغلال الى الانجليز يعود عليه بأرباح وفيرة ، ويملأ خزانته بالمال الذى هو فى حاجة ملحة اليه دائما ، ولأن تحصين الشواطىء وتقوية المواقع الداخلية أيضا من شأنه تأمين باشويته، ولو أنه كان يبغى من ذلك الى جانب مقاومة الغزو الفرنسى اذا وقع ، أن يكون على قدم الاستعداد لدفع أى اعتداء قد يقع عليه من جانب البـاب العالى اذا صح عزم هذا الأخير على اخراجه من مصر ، ورفض الباشا التخلى عن ولايته • ثم انه لم يشأ أن يأخذه الانجليز أنفسهم على غرة ، اذا بدا لهم فجأة أن يعيدوا الكرة لامتلاك الاسكندرية مرة أخرى • وقد وجد محمد على

فى الاستجابة لرغبات الانجليز وبيع غلاله لهم ، عدا الربح المالى الذى يجنيه من هذه التجارة ، وسيلة نافعة لاتقاء شرورهم ، وصرفهم عن محاولة غزو هذه البلاد ، ولاقناعهم على الأقل بمزايا بقاء علاقات الود والصداقة ، وتوثيق عراها بينه وبينهم ، اذا تبين أنهم لا يشاءون عقد محالفة معه •

وأما الانجليز ، فبالرغم من امتناعهم عن عقد أية محالفة مع الباشا ، فقد حرصوا من ناحيتهم على تعزيز علاقات الود والصداقة معه ، للأسباب التى مر ذكرها ، ولأنهم توقعوا بفضل هذه العلاقات الودية ، أن ينقلوا بسهولة وأمان بريدهم الى الهند ، عبر الطريق البرى •

وعلى ذلك فقد شهدت السنوات القليلة التالية نمو علاقات الصداقة باطراد بين محمد على والانجليز ، وكان تبادل المنفعة التجارية الأساس الذى قامت عليه • ومع أنه تعذر على الباشا أن يرقى بهذه العلاقات الى مرتبة المحالفة التى نشدها ، واستمالة الانجليز الى تأييد مسعاه من أجل الوصول الى الاستقلال الذى أراده على أساس الحكم الوراثى فى مصر ، فى وضع — كما ذكرنا — مشابه لوضع وجاقات الغرب ، فقد جنى محمد على من هذه الصداقة فوائد مالية وسياسية كثيرة •

ومثلما بدأت صلاته بالانجليز ، فى مرحلة المفاوضات الأولى ، فى شهر مايو سنة ١٨٠٧ ، بسبب مسألة الأسرى ، فقد كانت هذه المسألة ذاتها مبعث استئناف صلاته بهم بعد اتفاق تسليم الاسكندرية • ذلك أنه كان لا يزال بالبلاد عدد من أسرى الانجليز الذين صاروا رقيقا فى أيدى الأفراد ، وقد تقدم كيف ترك (فريزر) مندوبا للاشراف على جمع هؤلاء هو (بتروتشى) يعاونه (هود) ، كما ترك (آنى) وكيلا بريطانيا بالاسكندرية • وعنى الباشا عناية فائقة بمسألة هؤلاء الأسرى الرقيق ، فتعهد بشراء هؤلاء من ماله الخاص من الأفراد الذين كانوا فى حوزتهم ، وتسليمهم الى الانجليز ، فمهدت مسألة الأسرى لاستئناف العلاقات بين الباشا والانجليز ، وتبودلت الرسائل بين الفريقين ، ولم تقتصر المباحثات على اجراءات تسليم الأسرى ، بل تناولت غيرها من المسائل التى اهتم بها الانجليز ، والتى توقع الباشا أن يجنى من الاتفاق معهم بشأنها فوائد جمة • وتتضح طبعة هذه العلاقات من مراجعة

ما صار يذكره الوكلاء الفرنسيون فى تقاريرهم عن هـذا النشـاط الذى شهدوه ، والذى كان لا يتفق فى نظرهم مع ما يقتضيه قيام حالة الحرب بين الباب العالى صاحب السيادة الشرعية على الباشا ، وبين انجلترة ، من واجب الحد من هذه العلاقات ، والامتناع عن مساعدة أعداء الدولة العثمانية بعدم الاستجابة الى مطالبهم .

وقد بدأ هذا النشاط الجديد بوصول فرقاطة انجليزية أمام الاسكندرية فى ١٥ نوفمبر ١٨٠٧ ، فاستضاف (بتروتشى) ربانهـا ، وزار الاثنـان طبوز أوغلى ، حاكم الاسكندرية ، واستقبلهما هذا بحفاوة بالغة ، وقد أحضر ربان هذه الفرقاطة رسائل باسم الباشا ، بادر المسئولون بارسالها اليه فورا ، قال الوكلاء الفرنسيون فى نشرتهم الاخبارية بتاريخ نوفمبر ١٨٠٧ : « انهم لا يعرفون محتوياتها ، ولكنه يقال انها تتناول مسألة تسليم الأسرى الانجليز ، (الذين كانوا قد بقوا فى حوزة الأفراد كرقيق) ، ثم مسألة تقديم كميات عظيمة من جميع أصناف الحبوب لتموين مالطة » قال هؤلاء الوكلاء : ان هذه المسألة الأخيرة من الموضوعات التى نصت عليها « الشروط السرية » التى حصل الاتفاق عليهـا مع (فريزر) عنـد تسليم الاسكندرية . أما (بتروتشى) فقد وصل القاهرة يوم ٢٤ نوفمبر ، وصار يعقد اجتماعات سرية مع الباشـا لبحث « المهمة التى جاءت من أجلهـا هـذه الفرقاطة ، و (التوسط) فى المفاوضات الجارية بين محمد على وشاهين بك الألفى » ؛ عندما كان هذا الأخير يريد الاتفاق مع الباشا فى ظروف سوف يأتى ذكرها . وأما الاجتماعات العلنية بين محمد على و (بتروتشى) فقد دار الحديث فيها دائما حول موضوع الأسرى . وعلق الوكلاء الفرنسيون على ذلك بقولهم : « وهنـاك كثير من المغفلين الذين يصدقون هذا » ، ثم ان هؤلاء الوكلاء الفرنسيين لم يلبثوا أن احتجوا لدى محمد على ، على عدم مناسبة هـذه العلاقات التى سوف تترتب عليها متاعب كثيرة له . ولم يشأ محمـد على اغضابهم ، فأظهر تحفظا فى صلاته مع (بتروتشى) وغيره من العملاء الانجليز ، حتى ان هؤلاء — على حـد ما جاء فى النشرة الاخبـارية السالفـة الذكر — بادروا لانجاح مساعيهم لدى الباشا باذاعة أن جيشا فرنسيا قد نزل فى

أبى قير ، يبغون من ترويج هذه الشائعة تحريض الجند على التمرد والعصيان لعلمهم أن هؤلاء يتحينون الفرص دائما لاثارة الفتنة ، ويتذرعون بأوهى الأسباب للاخلال بالنظام ، وأنهم سوف يعمدون الى الاعتداء على القنصلية الفرنسية والحى الفرنسى بالقاهرة . ولكن هؤلاء — كما قال الوكلاء الفرنسيون — « ما لبثوا أن برهنوا لأولئك الذين باعوا أنفسهم للانجليز ، على أنهم يفوقونهم أمانة واستقامة وأنهم يعرفون جيد المعرفة أنه قد انقضى الوقت الذى كان يتيسر فيه قتل وكلاء الحكومة الفرنسية ، والافلات من العقوبة والقصاص » .

ومنذ ديسمبر من العام نفسه ، تبودلت الرسائل بين الباشا وبين (السير الكسندر بول) حاكم مالطة ، فى موضوع الأسرى ، ومن أجل تسهيل ارسال البريد الانجليزى الى الهند عبر مصر ، فجاءت قرويت انجليزية لهذا الغرض الى الاسكندرية فى ديسمبر ، ثم غادرتها الى مالطة فى ٢١ منه « تحمل رسائل من محمد على الى حاكمها . ثم لم تلبث أن حضرت فرقاطة ظلت تتجول أمام الاسكندرية بعض الوقت ، قبل أن تلقى مراسيها عند قلعة فاروس ، عند مدخل الميناء الجديدة ، وقد أدعت هذه أن الغرض من مجيئها — حسبما ذكره الوكلاء الفرنسيون — انما هو « لشراء الأسرى الانجليز » .

وفى ١٨ يناير سنة ١٨٠٨ ، وصل الاسكندرية ابريق انجليزى يرفع علم الهدنة — لأن الباب العالى كان لا يزال فى حالة حرب مع الانجليز — فنزل قائد السفينة الى البر ، وقابل حاكم الاسكندرية طبوز أوغلى ، مقابلة وصفها الوكلاء الفرنسيون بأنها كانت « ودية جدا » لم يلبث على أثرها فورا أن غادر (بتروتشى) الاسكندرية الى القاهرة لمقابلة الباشا . وقد أحضرت كلتا السفينتين : القرويت والابريق ، رسائل معهما ، تسلمها (البطروشى) وسار بها الى القاهرة فى كل مرة لتسليمها الى محمد على . وفى أواخر ابريل ظهرت قرويت انجليزية أخرى أمام الاسكندرية ، لم تلبث أن ابتعدت عن الثغر بعد مباحثة قصيرة مع طبوز أوغلى ، ثم عادت مرة ثانية الى الثغر فى ١٥ مايو ، لتحمل أربعة عشر أسيرا . اشتراهم (البطروشى) فى القاهرة من مسترقيهم.

على أن مجىء هذه السفن الانجليزية الى الاسكندرية ، ومقابلات

ربابنتهـا مع طبوز أوغلى ، وذهاب (بتروتشى) الى القاهرة ، كل ذلك لم يلبث أن استرعى انتباه الوكلاء الفرنسيين الذين راحوا يفسرون هذا النشاط ويعلقون عليه شتى التعليقـات ، فكتب (دروفتى) الى (سباستيانى) فى ٢٠ أكتوبر ١٨٠٧ ، أنه يعتقد مما وقف عليـه من تقـارير (مانجان) أن الاتفاق الذى عقده الباشا مع الانجليز بشأن تسليم الاسكندرية لا يشتمل على شىء من الوعود سوى تقديم المساعدة من جانب الانجليز ، اذا ما غزا جيش أوروبى مصر ، « ويبدو أن الأوامر الصادرة الى القائد الانجليزى (فريزر) بشأن اخلاء الاسكندرية كانت تلح عليه فى اتخاذ هذه الخطوة ، بدرجة أنها خولته أن يعرض على الباشا ما يطلبه من مال حتى ألف كيس ، اذا رفض محمد على تسليم الأسرى دون فدية » •

ثم (كتب سانت مارسيل) من الاسكندرية فى أول فبراير ١٨٠٨ ، أنه « وان كان لا يـدرى اذا كان القنصل (دروفتى) يعلم الغرض من هـذه العلاقات السياسية (القائمة بين محمد على والانجليز) والذى يقولون ان الأساس الذى ترتكز عليه انما هو شراء الأسرى الذين بقوا فى حوزة بعض الأفراد ، فان كثرة هذه العلاقات ثم نشوء علاقات غير عادية كذلك يبدو أنها آخذة فى النمو باطراد ، لما ينهض دليلا على وجود تفاهم بين هذه الحكومة فى مصر والوزارة الانجليزية » • ثم شرع (سـانت مارسيل) يعلل هـذه الظـاهرة ، فقـال : ان الانجليز يبغون من توثيق العلاقات مع محمد على الوسـاطة لديه فى الوصـول الى اتفاق بينه وبين المماليك ، وآية ذلك أن شاهين بك الألفى ، وهو أقرب من يشمله الانجليز بحمايتهم من بين البكوات قد اصطلح مع الباشا ، وأغدق عليه هذا النعم والعطايا ، فأعطـاه كشوفية مديرية الفيوم ، وبعض القرى فى مديرية البحيرة ، وأظهر نحوه صداقة كبيرة ، وصار يعامله باحترام زائد • ثم ان الانجليز يهدفون كذلك الى الاستئثار لأنفسهم وحدهم بحق التجارة مع هذه البلاد ، فيصدرون اليها متاجرهم ، ويستوردون منها قبل أى شىء آخر الغلال وسائر أصناف الحبوب التى هم فى حاجة قصوى اليها ، لتموين مالطة وغيرها من الأماكن • ولما كان مبعث ثراء الاسكندرية كونها مستودع تجـارة الصـادر والوارد فى مصر ، فقد

ساءت حالها وتكبدت خسائر فادحة ، بسبب تعطيل الملاحة التجارية ، نتيجة لسيطرة الأسطول الانجليزى فى البحر الأبيض ، بينما يعتبر النشاط التجارى بطريق البحر المورد الأساسى الذى تستمد منه ثراءها ، وبخاصة لانعدام الوسائل التى يمكن بها انشاء الصناعة فى هذا الثغر ، ولأن جدب أرضها يحول دون قيام الزراعة بها .

وثمة سبب آخر ، ذكره (سانت مارسيل) لتعليل هذه العلاقات النشيطة بين الانجليز ومحمد على ، هو رغبة الأولين فى العودة الى احتلال الاسكندرية ، أو امتلاكها بموافقة الباشا فكتب فى ١٠ فبراير ١٨٠٨ ، « أنه علم من أخبار موثوق بصحتها ، أن الانجليز عرضوا على محمد على باشا اثنى عشر ألف كيس لقاء موافقته على اعطائهم الاسكندرية ، ولكن الباشا الذى أغضبه هذا الاقتراح ، لم يلبث أن أجاب بأنه مصمم على الدفاع عنها ، ولن يسلمها الا مرغما بقوة السلاح ، وليس لقاء أى مبلغ من المال يعرض عليه » . واعتقد (سانت مارسيل) أن هذا الرفض من جانب محمد على من شأنه أن يقضى بالفشل على مفاوضات الانجليز وقتئذ ، وسوف يترتب عليه أن يخصص هؤلاء قسما من أسطولهم للجولة فى المياه المصرية ، يعطل الملاحة ، بل ويوقف حتى سير القوارب بين الاسكندرية ورشيد ، وذلك فى الوقت الذى كان رحيل الأسطول الانجليزى آنئذ من بحر الأرخبيل ، قد بدأ يمكن السفن العثمانية من الملاحة بحرية بين سالونيك وخانيا (فى كريت) ، وأزمير ورودس ، وبين الاسكندرية ، وساعد جلب مختلف السلع والغلات على انعاش الحركة التجارية بالاسكندرية بعض الشيء .

وكان مبعث اقتراح الانجليز على محمد على اعطاءهم الاسكندرية ، خوفهم من غزو الفرنسيين لهذه البلاد ، ورغبتهم فى احتلال الاسكندرية حتى يستطيعوا منع نزول الفرنسيين بها ، أى نفس السبب الجوهرى الذى دعاهم الى ارسال حملة (فريزر) للاستيلاء عليها من قبل ، فقد كان الغرض من مجيء الابريق الانجليزى الى الاسكندرية فى ١٨ يناير ، على نحو ما تبين (سانت مارسيل) هو ابلاغ محمد على أن الفرنسيين ينوون الحضور قريبا الى مصر بقوات عظيمة ، ونصحه بضرورة وضع حاميات كبيرة فى المواقع التى

على الشاطىء لمقاومة هؤلاء عند مجيئهم ومنع نزولهم ، ومحاولة اقناعه بقبول عدد من الجند البريطانيين فى الاسكندرية لمساعدته فى الدفاع عنها . ولكن الباشا - كما ذكر (سانت مارسيل) فى كتابه الى حكومته فى ٢١ فبراير - رفض هذا الاقتراح الأخير ، مستندا فى ذلك الى أن لديه من الجند ما يكفى لتعزيز الحاميات بالشاطىء الشمالى ، وأنه لا حاجة له الى أية مساعدة أجنبية لتحقيق هذه الغاية .

وواقع الأمر أن الباشا كان قد بدأ يهتم بتحصين الاسكندرية أثناء اقامته بها بعد جلاء الانجليز عنها فى شهر سبتمبر من العام السابق ، ثم انه لم يلبث أن شرع بعد ذلك فى بناء أسوار جديدة حول المدينة ، فى موضع أسوارها القديمة من أيام العصور الوسطى ، وعنى الباشا بأن تكون هذه على نمط الأسوار التى أنشأها الجنرال (منو) وقت حصار الانجليز للاسكندرية (١٨٠١) وكانت التحصينات التى أقامها الفرنسيون فى جهة باب رشيد قد صارت متهدمة ، ولكن الخنادق التى حفروها كخطوط للدفاع من باب رشيد الى قناة الاسكندرية من ناحيتها الشرقية كانت لا تزال باقية ، وأما القلعتان اللتان أقامهما هؤلاء داخل أسوار الاسكندرية : قلعتا (كريتان) Crétin و (كفاريللى) Cafarelli فقد كان العطب الذى أصابهما قليلا ، وكذلك الطابية المثلثة Triangulaire الى الجنوب الشرقى ، والأخرى القريبة من نيكروبوليس Necropolis فكانتا تقريبا بالحال التى تركهما عليها الفرنسيون ، فاعتمد محمد على على هذه المنشآت فى تجديد تحصين الاسكندرية ، وفى أوائل ١٨١١ كان قد تم بناء ثلث الأسوار تقريبا ، وتوقع كثيرون أن يفرغ الباشا من اقامة الباقى منها بعد حوالى عامين ، واعتزم محمد على وقتئذ بناء طابية بالقرب من سرايه التى يبنيها فى المكان المعروف برأس التين . ثم ان الباشا اهتم بتحصين رشيد عند زيارته لها وهو فى طريقه الى القاهرة ، كما شرع يعزز حاميات دمياط ورشيد والبرلس وأبى قير ، حتى صارت هذه جميعها تذخر بالجنود الأرنؤود ، ثم انه حشد الجند بدمنهور لنقلهم فورا الى الاسكندرية اذا طرأ طارىء مفاجىء يتطلب ذلك ، وهذا علاوة على ارسال حوالى المائتين أو الثلاثمائة جندى من الأرنؤود الى

الاسكندرية فى فبراير ١٨٠٨ • بينما كان قد تم فى هذا الشهر نفسه تقوية حصونها بصورة تمكنها من الدفاع عن المدينة ، واستمرت الاستعدادات والترميمات على قدم وساق كما لو كان العدو على وشك الظهور أمامها • كما عنى محمد على بتموينها وتوفير المواد الغذائية لها •

ولم يكن غرض الباشا من هذه الاستعدادات ، التهيؤ لصد الغزو الفرنسى فحسب ، بل والحيطة والحذر كذلك من جانب الانجليز أنفسهم • ثم توزيع الجند الأرنؤود الذين ظهر تمردهم على سلطانه — فى ظروف سوف يأتى ذكرها — فى المواقع البعيدة عن القاهرة من جهة ، والتى كانت من جهة أخرى مراكز الدفاع الأمامية عن البلاد اذا تعرضت هذه للغزو • ثم انه كان هناك سبب آخر ، أوضحه (سانت مارسيل) فى رسالة ٢١ فبراير التى تقدم ذكرها ، هو أن اتخاذ الباشا لهذه الاجراءات الدفاعية ذاتها كان يفيد مأربا آخر له هو « كسب ثقة الباب العالى ، الذى وجب على الباشا استرضاؤه ، بالرغم من السيطرة التى يتمتع بها ، حيث يؤكدون أن الديوان العثمانى قد أبلغ الباشا فى كتبه الأخيرة اليه نبأ المحالفة التى تشكلت من أكثر الدول فى أوروبا ضد هذه الأمة لتحقيق أطماعها منهـا بالغدر بها » ولذلك فان التهيؤ للدفاع عن البلاد ، من شأنه أن يطمئن البـاب العالى على خضوع باشـا مصر له وحرصه على تلبية رغباته •

ومع ان الانجليز لم يستطيعوا اغراء محمد على باعطائهم الاسكندرية ، فان هذا الفشل لم يعكر صفو العلاقات بينهم وبينه ، بل ظل من صالحهم ان تتوطـد هـذه العلاقات الودية ، لسبب آخر هام ، هو أخـذهم الغلال من الاسكندرية ، وجلب بضائعهم اليها لتصريفها فى السوق المصرية ، فلم يحدث ما توقعه (سانت مارسيل) من نتائج مترتبـة على رفض الباشا التنازل عن الاسكندرية للانجليز • بل ظلت المـلاحة حرة لا بين الاسكندرية ورشيـد فحسب ، بل وكذلك بين الاسكندرية وطائفة من المـوانى العثمانية ، وذلك بالرغم من وجود بعض قطع الأسطول الانجليزى لمراقبة المـلاحة فى حوض البحر الأبيض الشرقى وتضييق الحصـار على السواحل العثمانية ، فجلبت السفن الى الاسكندرية متاجر ومنتجات أساكل الليفانت • ولم تكن السفن

الانجليزية أو العثمانية هى وحدها التى استطاعت الدخول الى ميناء الاسكندرية أو الخروج بأمان منها ، فقد دخلت هذا الميناء فى أوائل اكتوبر ١٨٠٨ ، أربع سفن من مرسيليا ، وواحدة من جنوة ، محملة جميعها بالمتاجر والأقمشة خصوصا من فرنسا •

واعتمد الانجليز فى نقل متاجرهم من مالطة الى مصر على السفن النمساوية ، اذ تعذر عليهم وهم لا يزالون فى حرب مع الباب العالى ان يستخدموا سفنهم فى نقل هذه المتاجر • واستاء الوكلاء الفرنسيون من هذا النشاط ، وراحوا يحتجون لدى محمد على على اجازته التعامل مع العدو ، وبذلوا كل ما وسعهم من جهد وحيلة لمنع دخول البضائع الانجليزية التى تحملها السفن النمساوية الى الاسكندرية ولكن دون طائل • حتى أن (دروفتى) راح يشكو من مسلك محمد على الى (سباستيانى) السفير الفرنسى بالقسطنطينية فى ٣٠ مايو ، ثم فى ٢٤ يولية ، ويذكر له عبث المساعى التى قام بها لابطال دخول السفن النمساوية المحملة بالمتاجر الانجليزية من مالطة الى الاسكندرية ، ويندد بموقف محمد على فى هذه المسألة ، « وهو الذى ــ كما قال (دروفتى) ــ يستمع الى نصح أولئك الذين يتأثرون بأقوال العدو وما لديه من وسائل (يستخدمها فى اغرائهم) أكثر من تأثرهم بمظاهر قوتنا » • وأشار (دروفتى) على السفير الفرنسى ، بضرورة المسعى لدى الباب العالى ، حتى يصدر هذا الى الباشا « أوامر قاطعة ، تحرره من الآراء الخاطئة والكاذبة التى يوحى بها اليه أناس من طراز (بتروتشى) وأضرابه » ، وهى آراء سوف يبقى متأثرا بها ، طالما بقى هؤلاء فى مصر ، وطالما لم تأته من حكومته هذه الأوامر القاطعة •

على ان الموقف لم يلبث بعد ذلك ان تبدل ، عندما عقد الانجليز الصلح أخيرا مع الباب العالى ، ودخلت سفنهم وتحت أعلامهم ميناء الاسكندرية بحرية ، وتزايد نشاط علاقاتهم التجارية مع الباشا ، وصاروا يستوردون من هذه البلاد كل حاجتهم من الغلال، وكل ما استطاع الباشا ان يبيعه منها اليهم• وكان توثق هذه العلاقات التجارية معهم من العوامل التى حفزت الباشا على

مفاتحتهم من جديد فى مشروع ذلك « الاســتقلال » الذى حدثهم عنه أثناء مفاوضات الجلاء عن الاسكندرية •

فقد بدأت الشكوك تســاور العثمانيين من ناحية فرنسا ، منذ ان قطعوا مفاوضتهم مع (پاچيت) فى الظروف التى عرفناها ، وذلك لأنهم وان رجحوا تعذر الاتفاق بين نابليون والقيصر اسكندر الأول على خطة موحــدة بشأن تقسيم امبراطوريتهم العثمانية ، فقد تبين لهم تعذر الركون كذلك الى صداقة الامبراطور الفرنسى ، فى وقت عجز فيه سفيره فى القسطنطينية (سباستيانى) عن التأكيد لهم قطعا بحسن نوايا نابليون نحو الدولة العثمانية ، وبدا لهم أنهم لن يستطيعوا عقــد الصلح مع روســيا الا لقــاء تسليمهم بخروج الأفلاق والبغدان من حوزتهم ، ولن تفيد صداقة فرنسا شيئا فى منع هذه الكارثة ، بل ان تهديد نابليون بالانتقام من على باشا حاكم يانينا ، اذا ظل مناوئا له ، وكان هذا قد بسط سلطانه فى ألبانيا ، لم يلبث ان أعاد الى ذهن الباب العالى قصة اعتداء الفرنسيين على مصر وغزوهم لها بقيادة نابليون بونابرت فى عام ١٧٩٨ • وعلى ذلك فقــد فضل العثمانيون الآن المفاوضة رأسا مع الروس ، ودون وساطة فرنسا ؛ ثم استئناف المفاوضة مع انجلترة • ومع ان هذا التبدل فى «سياسة» الأتراك لم ينه الحرب القائمة بينهم وبين الروس ، فاستمر العداء حتى عقد الصلح بين تركيا وروسيا فى معــاهدة بوخارست بعد ذلك بأربعة أعوام تقريبا ، فى مايو سنة ١٨١٢ ، فقد ســاعد هذا التبدل من ناحية أخرى على الوصول الى نتيجة سريعة مع الانجليز أنفسهم ؛ ذلك أنه ما كاد مبعوثهم الجــديد (السير روبرت أدير) Adair يصــل الى تينيدوس فى سبتمبر ١٨٠٨ ، حتى بدأت المفاوضــات بينه وبين الأتراك ، وأســفرت هذه عن عقد معــاهد الدردنيل فى ٥ يناير ١٨٠٩ • ونصت احدى مواد هذه المعــاهدة على تمتع رعايا كل من الدولتين بنفس الامتيازات التى لهؤلاء فى ممتلكات كل منهما ؛ ومعنى ذلك استعادة الرعايا البريطانيين نشاطهم السابق فى مصر التى هى من أملاك الدولة العثمانية • وفى نفس التــاريخ أبرمت تركيا معــاهدة تحالف ودفاع مع انجلترة •

وكان لحادث الصلح بين انجلترة والباب العالى آثار هامة فى مصر ، من

حيث توقع زيادة نشاط العلاقات التجارية خصوصا بين الباشا والانجليز ، ثم الخوف من ان تسوء العلاقات بين الباب العالى وفرنسا بدرجة تفضى الى فصمها • ومن حيث تعمد الباشا الانتفاع من هذا الموقف الجديد بما يضمن له صون مصالحه ، وتحقيق مآربه ، اذا عرف كيف يسلك الطريق السوى فى صلاته مع الوكلاء الانجليز والفرنسيين جميعا •

فقد كان أول حامل لنبأ هذا الصلح الى مصر ، ابريق انجليزى من أسطول (كولنجوود) ، فى البحر الأبيض ، وصل الاسكندرية فى منتصف مارس ١٨٠٩ ، فأذيع الخبر ، ونزل ربانه الى المدينة ، وقابل حاكمها طبوز أوغلى ، ولقى ترحيبا كبيرا ، وأحضر معه رسائل من حكومته ، ولم يغادر هذا الابريق الاسكندرية ، حتى تسلم الربان جواب الباشا على رسائل هذه الحكومة •

وانتهز هذه الفرصة (بتروتشى) وغيره ، ممن أغضبتهم سياسة الامبراطور نابليون فى أوروبا وكانوا لذلك من أنصار الانجليز ، وراحوا يروجون لما كان يصلهم من أنباء ونشرات من مالطة مليئة بالطعن على نابليون والقذف فى حقه• وكان المروجون — على وجه الخصوص — لهذه الدعاية السيئة ضد الامبراطور، الى جانب (بتروتشى) كل من قنصل أسبانيا فى مصر (كامپو ايى سولر) ، ورئيس الهيئة المشرفة فى الاسكندرية على ايواء الذاهبين الى الحج فى الأرض المقدسة حيث عاش السيد المسيح ، وهو (الأب أرمننجيلد) Ermenengilde أما الأول فقد أعلن معارضته الصريحة لحكومة يوسف بونابرت الذى نصبه أخوه الامبراطور ملكا على أسبانيا فى يونية من العام السابق (١٨٠٨) ، وطفق يذيع كل شتائم أو هجاء تتضمنه النشرات الآتية من مالطة ضد الامبراطور وضد الملك يوسف ، وأما (الأب أرمننجيلد) فأصله من لوقا بايطاليا وصفه (سانت مارسيل) بأنه رجل معاند صلب الرأى ، شديد التعصب مع كبرياء وعجرفة ، ويكره فرنسا كراهة شديدة ، ومع أنه كان قد وضع نفسه دائما تحت حماية فرنسا الا أن خوفه من قطع العلاقات بينها وبين تركيا بعد حادث الصلح الأخير بين تركيا وانجلترة ، جعله — على حد قول (سانت مارسيل) — يستبدل بحماية فرنسا حماية (بتروتشى) له ، بوصفه

قنصل السويد العام ، وذلك بتحريض من هذا الأخير ، وغرض (بتروتشى) من ذلك ان يستميل الفرنسيين الموجـودين بهذه البلاد الى الانفضاض من حـول القنصل الفرنسي والوكلاء الفرنسيين عموما ، والانضواء تحت لواء رئيس هذه الهيئة الدينية بدافع الدين ، لما لهذا الدافع الدينى من تأثير على ذهنية المواطنين الفرنسيين الذين اعتقـد (بتروتشى) خضـوعهم للخرافات والأوهـام الباطلة ، فأبطل (الأب أرمننجيلد) الدعاء المعتـاد لنابليون فى كنيسته ، وحمل على الامبراطور حملة شعواء ، كان مبعثها فى الحقيقة عداءه له وللفرنسيين عموما أكثر من أى شىء آخر ؛ ثم لم تلبث أن تزايدت هـذه العداوة عندما انتهت اعتداءات نابليون على الولايات البابوية باعلان ضمها اليه فى مايو ١٨٠٩ ، ووصلت الاسكندرية بعض « الأوراق » التى طبعت فى مالطة ، وأذيعت فى الثغر فور وصولها ، واعتبرت هـذه ـ كما قال (سانت مارسيل) فى رسالته الى وزير الخارجية (شامپانى) Champagny فى ١٩ ابريل ١٨١٠ « كأنها وثائق رسمية ، بعث بهـا عملاء البـابا ، وهو الذى يحشد كل قوات الكنيسة للنضـال ضد الامبراطور » . وقد أذاع (الأب أرمننجيلد) قرار الحرمان الذى أصدره البابا پيوس السابع Pius VII ضد نابليون فى ١١ يونيـه ١٨٠٩ . ثم انه كان من كبـار أنصـار الانجليز بالاسكندرية نائب قنصل النمسا (جودارد) Godard الذى حيا دخول ابريق حرب انجليزى الى المينـاء (فى ٦ ابريل) برفع علم دولته على مبنى قنصليته محتذيا فى ذلك ما فعله القنصل الأسبانى العام (كامپوايى سولر) . وقـال (دروڤتى) ان مهمة هـذا الابريق ـ بلا شـك ـ هى حمل تقارير الحكومة الى الهند ، وقد زار ربانه حاكم المدينة الذى رحب به .

على أن الذى أقض مضجع (سانت مارسيل) أكثر من أى شىء آخر ، كان مسلك (بتروتشى) مدبر كل هـذه الفتن ، وحامل لواء الحملة المقذعة ضد نابليون وضد الفرنسيين عموما ؛ وسرد (سانت مارسيل) فى احـدى رسـائله الى الوزير (شـامپانى) من الاسكندرية فى ١٥ مارس ١٨٠٩ ، قصة هذا الرجل بصورة تظهره من كبار المغـامرين الذين لا يتورعون عن التضحية بكل مبدأ فى سـبيل نفعهم الشخصى ، فقال : ان (فرنسيسكو

بتروتشى) أصله من ليڤورنه ، تبع الفرنسيين عند مجيء حملتهم الى مصر ، والتحق بالادارة المالية كمشرف على أبواب الايراد والصرف فى أسيوط ، فجنى من هذا المنصب ربحا عظيما ، وصار صاحب ثراء عريض ، حتى اذا أخلى الفرنسيون البلاد لم يسمحوا له بالذهاب معهم الى فرنسا ، فأقام برشيد ، وعينه الانجليز وكيلا بريطانيا بها ، وأظهر (بتروتشى) فى هذا المنصب الجديد همة ونشاطا عظيمين ، كما تنكر لفرنسا ؛ واشترى من رئيس البعثة الدبلوماسية السويدية بالقسطنطينية وظيفة القنصل العام للسويد فى مصر . ثم وفد الى الاسكندرية بعد جلاء جيش (فريزر) عنها وتولى الاشراف على مصالح بريطانيا فى هذه البلاد « تحت ستار القنصلية السويدية » .

ونشط الوكلاء الفرنسيون لازالة الأثر السيء الذى أحدثته هذه الحملة المقذعة ضد نابليون ، وكان أخشى ما يخشونه أن يتأثر الباشا نفسه بها ، لا سيما بعد أن عقد الصلح بين تركيا وخصومهم الانجليز من ناحية ، ولأنهم توقعوا انفصام العلاقات بين تركيا وفرنسا دولتهم من ناحية أخرى ، وكان من المنتظر مصادرة السفن الفرنسية فى الموانى المصرية اذا أعلنت الحرب بين تركيا وفرنسا . ولذلك فقد بادر (دروفتى) بمقابلة الباشا ، فاجتمع به اجتماعا طويلا ، وصار يستوضحه نواياه نحو الفرنسيين اذا انقطعت العلاقات بين حكومتهم وبين الباب العالى . ولما كان محمد على يحرص على استبقاء صداقة الامبراطور « ولا يريد اغضابه » ، ويضن بحرمان الاسكندرية دخول السفن المحملة بالمتاجر الفرنسية اليها ، وخروج هذه السفن منها تحمل المنتجات المصرية ، وذلك حتى لا يتعطل النشاط التجارى فى الثغر ، ويخسر الباشا — اذا وقع هذا — موردا من موارد المال الذى هو فى مسيس الحاجة اليه دائما ؛ فقد أبى أن يكون فصم العلاقات بين تركيا وفرنسا مبعث أذى يلحق مباشرة بمصالحه ، وطفق يهدىء من روع (دروفتى) ويتدبر معه الوسائل التى تكفل استمرار العلاقات التجارية مع فرنسا بصورة لا تظهره بمظهر العاصى لأوامر الباب العالى ، فقال له : « لقد شهدت بنفسك نوع المعاملة التى لقيها الوكلاء والرعايا الانجليز وقت أن استولى جيش حكومتهم بطريق الخيانة على الاسكندرية ، وصار يعمل لطردى من هذه البلاد ؛ انى

لا أعتقد أن الباب العالى يرتكب حماقة الدخول فى حرب مع فرنسا ، وأما اذا حدث هذا ، فلتنزل اللعنة حينئذ على الرجل الذى يأبى أن يعامل (الفرنسيين) كما عاملهم فى الماضى » ، وأسفر الحديث الطويل بين (دروفتى) والباشا عن موافقة محمد على على اتخاذ الوسائل التى تكفل اقلاع السفن الفرنسية الموجودة بالاسكندرية قبل اذاعة الفرمانات التى تعلن نشوب الحرب بين فرنسا وتركيا . بل ان الباشا ، « اظهارا لما يكنه من احترام وتوقير للامبراطور ، أراد أن يفعل أكثر من ذلك » ؛ وذلك — على نحو ما كتب (دروفتى) الى (شامپانى) من القاهرة فى ٢٩ ابريل ١٨٠٩ — بتعهده « بأنه سوف يغمض عينيه عن حقيقة الجوازات التى سوف تحملها السفن الفرنسية الحاضرة الى الموانى المصرية ، متسترة تحت أعلام الولايات البربرية أو وجاقات الغرب » ومتخفية بصورة لا تعرف منها جنسيتها الحقيقية ، ولا تسبب تورط الباشا مع الباب العالى وحلفائه الانجليز . وبالغ الباشا فى الاحتياط من عدم اثارة سخط الباب العالى والانجليز عليه ، فأشار بضرورة الكتمان « اذا وافق الامبراطور على السماح لرعاياه الذين يمارسون التجارة فى مصر، بالاستمرار فى نشاطهم، وفق الشروط المتقدمة »، وطلب أن تحضر السفن الفرنسية « المتنكرة » الى ثغر دمياط بدلا من الاسكندرية ، أى بعيدة عن مراقبة الوكلاء الانجليز النشيطين .

ومع أن الفرنسيين لم يبدوا حماسا فى استخدام ميناء دمياط ، فقد أفادوا من الترتيب الذى اقترحه الباشا بشأن سفنهم التى تبغى المجىء الى الاسكندرية ، فحضرت سفنهم الى هذا الميناء الأخير من مرسيليا « برسم تجار الاسكندرية من اليهود والطليان وغيرهم من الأجانب » ، تستبدل بالمتاجر التى جلبتها ، النطرون والصمغ والزعفران ، والعقاقير وغير ذلك من حاصلات البلاد ، كما صارت تأتى اليها السفن من تونس محملة (بالطواقى) وبالبضائع الأخرى المجلوبة من فرنسا ، وقد كتب (سانت مارسيل) فى ١١ أكتوبر ١٨١٠ : « أن أكثر المتاجر المصدرة من مرسيليا معنونة باسم تجار أجانب ، أو من أهل البلاد هنا ، أو مرسلة الى البيت التجارى الايطالى ، المسمى : (فواهوريا وتيلش) Fua Horia et Tilche أغنى المؤسسات التجارية فى مصر » .

وكان من المنتظر ـ كما أسلفنا ـ نتيجة لعقد الصلح بين تركيا وانجلترة ، أن تنشط العلاقات التجارية بين الباشا والانجليز ؛ وكان أول آثار هذا النشاط أن وصلت الى السويس فى مايو ١٨٠٩ ثلاث سفن انجليزية محملة بمتاجر الهند : اثنتان منها حضرتا من البنغال ، والثالثة من (سورات) . فأذن وصول هذه السفن بافتتاح طريق الملاحة المباشرة بين الهند وهذه البلاد ، وذلك « بعد أن ظل هذا الخط معطلا عشرين عاما تقريبا » بسبب عدم أمان الطريق البرى « ونهب القوافل الانجليزية فى الطريق من السويس الى القاهرة » ، وذهاب السفن الانجليزية لذلك الى جدة بدلا من السويس وكان استئناف استخدام هذا الطريق البرى حدثا على جانب كبير من الأهمية لفت نظر الوكلاء الفرنسيين الذين راحوا يؤكدون لحكومتهم أنه ينهض دليلا على اشتمال اتفاقية الجلاء عن الاسكندرية ، التى عقدها الباشا قبل عامين مع الانجليز ، على مواد « سرية » ؛ وأن الغرض من هذه الاتفاقية انما كان لنقل المتاجر التى تأتى بها السفن الانجليزية من الهند الى السويس ، عبر الطريق البرى من هذه الأخيرة الى الاسكندرية ، حيث ينقل الانجليز منها هذه المتاجر فى سفنهم الى بلادهم .

وكثر مجىء السفن المحملة بالبضائع الانجليزية الى الاسكندرية ، فرفعت السفن الآتية من مالطة الأعلام الانجليزية ، واستعان الانجليز بسفن غيرهم لنقل صادراتهم الى مصر ، ثم ما يستوردونه منها ؛ فاستخدموا فى ذلك سفنا أسبانية وچنوية ونمساوية ، كما استخدموا أخرى تونسية ، رفعت جميعا الأعلام البريطانية ، حتى تستطيع مزاولة نشاطها بسلام . وكان أكثر اعتماد الانجليز على السفن النمساوية . ولذلك فانه ما أن عقدت النمسا معاهدة الصلح مع فرنسا فى فيينا ، فى ١٤ أكتوبر ١٨٠٩ ، حتى واجهت انجلترة صعوبة توفير السفن اللازمة لمواصلة علاقاتها التجارية النشيطة مع الاسكندرية . ولكنها سرعان ما ذللت هذه الصعوبة بمصادرة ما وجد من هذه السفن فى مياه مالطة ، أو بالاستيلاء عليها بمقتضى عقود بيع صورية ؛ وظلت تفد الى الاسكندرية سفن نمساوية وچنوية مما انحاز أصحابها اليهم وتخفق عليها الأعلام البريطانية .

وقد نقلت هذه السفن من منتجات مصر ، النطرون ، وخصوصا الكتان بكميات عظيمة الى مالطة ، والأرز ، وجلبت لها الصابون والساعات والمنسوجات القطنية ، وكانت أكثر الأقمشة التى جلبتها السفن الانجليزية من مالطة ، منتجات فرنسية ، ثم الورق وما الى ذلك من سلع الاستهلاك المحلى ، ثم الأخشاب • وكانت حاجة الباشا الى الأخشاب شديدة لتجهيز أسطوله المعد لنقل المتاجر المصرية فى البحر الأحمر من جهة ، ثم لنقل الحملة التى استعد الباشا لانفاذها الى الحجاز ضد الوهابيين ، تلبية لأوامر الباب العالى ، أو للاستعانة بهذا الاسطول فى مناوأة الباب العالى نفسه ، اذا طرأ بسبب ما يخشاه من انقلاب هذا عليه ما يدعو الى ذلك •

على أن أهم ما حملته من الاسكندرية هذه السفن الانجليزية ، أو التى تحمل أعلاما بريطانية ، كان الغلال • وقد سبقت الاشارة الى شدة طلب الانجليز للغلال ، لاسيما أثناء سنوات القحط الذى عانته البلدان المطلة على البحر الأبيض ، ما عدا مصر التى تعتمد زراعتها على فيضان النيل الذى كان طيبا فى هذه الفترة، وتوفرت بسبب ذلك الحاصلات الزراعية، والحبوب خصوصا ، وطلب الانجليز الغلال لتموين أسطولهم الذى انتشرت وحداته بين مالطة وجبل طارق ، وذلك عدا تموين الجيوش المشتبكة مع الفرنسيين فى حرب ايبريا • فكانت الغلال السلعة الرئيسية التى حملتها سفنهم الى مالطة ، ولم يكن لهذه غير مصر تستورد منها حاجتها من الحبوب ، ثم الى أسبانيا والبرتغال •

وبذل (دروفتى) وسائر الوكلاء الفرنسيين كل ما وسعهم من جهد وحينة لتعطيل نشاط الانجليز التجارى ؛ وحمل الباشا — على وجه الخصوص — على الامتناع عن تصدير الغلال اليهم • وكتب (سانت مارسيل) فى ٣٠ مارس ١٨١٠ « ان الباشا قد رفض دائما التسامح بتصدير الغلال » ؛ وقال (دروفتى) فى رسالته الى حكومته فى ٢٠ يونية من العام نفسه : « ان محمدا عليا كان يعارض دائما تصدير الغلال » الى مالطة وغيرها • وقد يكون ما ذكراه صحيحا • ولكن الثابت أن حركة التصدير لم تتوقف ، ثم ان نشاطها كان فى ازدياد مستمر ، ثم ان (سانت مارسيل) نفسه لم يلبث أن

صرح بشكوكه فى امكان اقناع الباشا بالامتناع عن بيع الغلال للانجليز ، فقال فى رسالته السالفة الذكر : « ولكنه لما كان قد حضر الى الاسكندرية مركب حربى انجليزى من طراز الابريق ، ودخلت معـه سفينتان أخريان انجليزيتان ، وأحضرت هذه السفن صندوقا مليئا بالمال ، فماذا يكون يا ترى موقف محمد على ؟ وهل يستمر رفضه « السماح بتصدير الغلال لهم ؟ » ثم كتب (دروڤتى) فى نفس رسالته التى سبقت الاشارة اليها : بان الباشا الذى ظل يعارض دائما هذا التصدير « قد صار يسمح به الآن ، بسبب ما يحصله من رسوم جمركية على الغلال المصدرة ، وهو بحاجة كبيرة الى المـال » لما يتكلفه نضاله مع البكوات المماليك من نفقات طائلة ، حتى ان الباب العالى مع حاجته هو الآخر الى الغلال لم يظفر من محمد على بما يسد هذه الحاجة ، لأنه يجنى ربحا أوفر من اتجـاره مع الانجليز ، ولأن « مطالب العـاصمة (أى القاهرة) مفضلة على كل ما عداها ، ويعلو تحقيق ما فيه صالحها على كل اعتبار آخر » فى نظره .

والواقع أن افتقار محمد على الى المال كان من الأدواء المزمنة ، ولم تخف حدة أزمة المال هذه ، ــ كما سيأتى ذكره ــ فى السنوات التى هى موضوع دراستنا ، وكان من المتعذر على الباشا ــ لذلك ــ الامتناع عن التعامل مع الانجليز . لا سيما وقد انتفى بسبب صلحهم مع الباب العالى فى يناير ١٨٠٩ ما يدعوه لوقف هـذا التعامل معهم ، ثم انهم علاوة على ذلك ، كانوا على اسـتعداد لدفع الثمن الذى يطلبه الباشا لغلاله نقدا وعدا ومهما تغالى فى تقديره ، وهذا الى جانب الرسوم الجمركية المرتفعة كذلك والتى صار يفرضها على الحبوب والأرز والكتان والنطرون وسائر السلع المصدرة الى مالطة ، أو على السلع المجلوبة الى مصر ، وقـد تزايد توثق العـلاقات بينه وبين الانجليز منـذ أن عاد من مالطة الى الاسكندرية فى ديسمبر ١٨٠٩ ، نائب القنصل البريطانى القديم (صمويل بريجز) ، الذى كان قد غادرها منذ جلاء جيش (فريزر) عنهـا ؛ وكان (بريجز) صـاحب بيت تجـارى كبـير بالاسكندرية ، قام بادارته فى غيبته هولندى يدعى (سوتش) Sutch فأعاد الآن تأسيسه وكان صـاحب ثراء عريض . وبدلا من أن يبطل الباشا

بيع الحبوب للانجليز ، لم يلبث أن أعطى (بتروتشى) تصريحا بتصدير الغلال الى مالطة ، ولم تفد شيئا محاولات (دروفتى) فى منعه من اتخاذ هـذه الخطوة . ثم أغدق (بريجز) الهدايا على الباشا ورجال حاشيته لتعزيز علاقته بهم ، وفاز الانجليز بكسب آخر ، عندما أجاز محمد على دخول سفنهم الحربية الى ميناء الاسكندرية القديمة ، وكان كل ما اشترطه « أن لا يوجد بهذا المينـاء فى وقت واحد ، أكثر من مركبين حربيين فحسب » . وساء الوكلاء الفرنسيين ، أن يظفر الانجليز بكل هذه المزايا ، وراحوا يعزون هذا الى نشاط أعدائهم ، الذى تزايد بعد عودة (بريجز) الى الاسكندرية فقال (دروفتى) فى كتابه الى حكومته فى ١٢ مارس ١٨١٠ « انه بعـودة بريجز الى منصبه ، قد عادت الى مصر المؤامرات والدسائس من كل نوع ، والتى هى عادة تسير فى ركاب الدبلوماسية البريطانية » . وحنق (دروفتى) على وجه الخصوص ، على ترجمان الباشا ، وهو الذى شكا منه دروفتى و (مانجان) أيام المفاوضات التى انتهت باتفاق تسليم الاسكندرية الى محمد على ؛ كما حنق على طبيب الباشا المسمى (مندريشى) Mandrici وأصله من جنوة ، وخـدم فى بلاط باى تونس قبل نزوحه الى مصر ، ويقول عنه (دروفتى) : انه فى حمـاية الانجليز ، ويذيع عن نفسه أنه يعمل وكيلا للولايات المتحدة الأمريكية » فى مصر . وأما الرجل الذى أثار حنق وغيظ الوكلاء الفرنسيين دائما ، فكان (بتروتشى) الذى شكا منه هؤلاء شكوى مرة ، لأنه بعد أن خدم (جيش الشرق) لم يلبث أن تنكر لفرنسا بعد جلاء حملتها عن مصر ، وأعلن عداءه لها ، وعظم نشاطه التجارى مع الانجليز فى مالطة ، وصار يبعث بالسفن الكبيرة المحملة بالقمح والشعير الى مالطة ؛ وكان بسبب نشاطه التجارى هذا ، وتظاهره بالحرص دائما على ارضاء الباشا مقربا منه وصاحب حظوة لديه ، ومع أن (سانت مارسيل) كان قد ذكر للوزير (شامپانى) فى مارس ١٨٠٩ ، أن الفرنسيين المنسحبين من مصر فى عام ١٨٠١ هم الذين لم يأذنوا (لبتروتشى) باللحاق بهم ، فقد راح يؤكد الآن لوزير الخارجية الجديد (الدوق دى كادور) Cadore : أن بتروتشى قد خشى ، بسبب اختلاساته ولا شك ، أثنـاء وظيفته كمحاسب فى أسيوط ، مناقشته

الحساب اذا هو ذهب الى فرنسا ، فآثر البقـاء فى مصر ، يخدم المصالح الانجليزية ، وبنفس عن كراهيته العظيمة لفرنسا بتدبير المؤامرات والدسائس التى تلحق الأذى بمصالحها •

ولقد جعلت الباشا حاجته الى المال ، الى جانب الأرباح التى يجنيها من اتجاره مع الانجليز ، وتصدير غلاله لهم ، ضنينا بارسال الغلال والحبوب الى تركيا ، بالرغم من أن هذه كغيرها من بلدان البحر الأبيض ، كانت تشكو من القحط،وتخشى المجاعة،والسبب فى ذلك أنه ما كان يستطيع بيع غلاله للدولة بالثمن المرتفع الذى يبيع به للانجليز ، أو يحصل على الغلال المصدرة اليها نفس الرسوم الجمركية العالية ، التى يحصلها من الانجليز ، وقد حدث عند اشتداد القحط ، والخوف من انتشار المجاعة فى مالطة فى عام ١٨١٠ ، أن رفع الباشا الرسوم الجمركية الى ٢٦ قرشا عثمانيا على الأردب الواحد ، ودفع الانجليز الثمن بطيب خاطر • وخيل الى البـاب العالى أن بوسـعه وقف حركة التصـدير الى مالطة ، وحمل الباشـا على ارسال الغلال الى القسطنطينية ، اذ أصدر أوامره لوالى مصر بمنع تصدير القمح الى أوروبا ، وتشـدد فى مطالبته بذلك ، ولكن محمدا عليا ما كان يأبه لهـذه الأوامر المتكررة •

صحيح أنه لبى طلب الباب العالى فى أحايين قليلة ونادرة ، وأرسل بعض الغلال الى الدولة ، ولكن التصدير الى مالطة لم يتوقف ، بل ان (دروفتى) لم يلبث أن كتب فى ١٧ يولية ١٨١٠ ، أن تصدير الغلال الى مالطة قد نشط بدرجة تسترعى الأنظار حقا ، ثم لم تلبث أن تأزمت الأمور بين الباشا وبين الباب العالى فى شهر فبراير ١٨١١ والشهور التالية ، عندما استأنف هـذا الأخير اصدار الأوامر المشددة الى محمد على بوقف تصـدير القمح الى أوروبا (وآخرها فى مايو) ، وظل الباشا لا يأبه لها،وان حاول فى الوقت نفسه تهدئة كل من تركيا وفرنسا ، بأن صار يعرض على فرنسا أن يبيعها الغلال بأثمان مخفضة ، ولو أنه لم يكن واضحا وسيادة الانجليز مبسوطة على البحر الأبيض ، كيف تستطيع فرنسا أن تتسلم الغلال التى تبتاعها ، ثم انه عرض عليها استعداده لتموين جزيرة كرفو التى كانت فى حوزتها ، ولو أن هـذه

كانت تأخذ من أوروبا حاجتهـا من الغلال بأثمان تقل كثيرا عن تلك التى طلبها . وأما تركيا ، فقد عمد الباشا الى مراوغتها ومماطلتها ، بحجة افتقارها الى السـفن التى تنقل الغلال الى بلادها . ومع أن تركيا قد أرسلت الى الاسكندرية فى شهر أغسطس ١٨١١ احدى عشرة سفينة ، فان ثلاثا منها فقط استطاعت أن تأخذ حمولتها من الغلال بعد ستة شهور ، ولما طال الانتظار بسائر السفن بقيت منها أربع فى الميناء يداعبها الأمل والرجاء ، وقفلت الأخرى راجعة بعد أن تملكها اليأس والقنوط .

وأما الانجليز فقد كان الحـال على نقيض ذلك تماما . فقد استمرت سفنهم ترد الى ميناء الاسكندرية بنظام ، و فى أعداد كبيرة ، ولم يحدث تأخير فى شحن السفن ، كما أنه لم يحدث من ناحية الانجليز تسويف فى دفع الثمن . وانحصر نشاط الباشا ــ على نحو ما ذكر (سانت مارسيل) فى كتابه الى (الدوق دى كادور) فى ٧ يناير ١٨١١ ــ « فى تجارة الحبوب » والغلال التى يبيعها للانجليز . ولم يمنع ارتفاع السعر الذى باع به الباشا اقبـال هؤلاء على الشراء منه ، ولم يكن هناك سبيل للتعامل مع غيره ، لاحتكاره تجارة الحبوب وغيرها من منتجات البلاد . بل ان هؤلاء ما لبثوا أن أوفدوا اليه من مالطة فى مارس ١٨١١ ، مندوبين للاتفاق معه على شراء الغلال اللازمة لتموين صقلية كذلك وبالثمن الذى يريده ، واستطاع الباشا التصرف فى كميات وفيرة من الغلال ، لأنه كان وقتئذ قد نجح فى القضاء على المماليك والاستيلاء على غلات الصعيد فى ظروف سوف يأتى ذكرها ، وقال (دروفتى) فى كتاب الى حكومته من القاهرة فى ٨ مايو ١٨١١ : « ان الباشا لم يكتف بالمضى فى تجارته مع مالطة (وارسال غلاله اليها) ، بل انه أنشأ مؤسسة بهذه الجزيرة ــ أو « خانا » ــ لبيع الغلال ، ولتوريد الغلال التى يبغى الباشا ارسالها الى أسبانيا والبرتغال » ، ونشط المشرفون على هذا الخان نشاطا عظيما ، وتحدث (سانت مارسيل) فى يوليه عن نشاط هؤلاء ومهمتهم ، وكان واجبهم ارسال السلع الصالحة للاستهلاك فى مصر ، لقاء ما يبيعونه من الحبوب . « وهكذا ــ كما قال سانت مارسيل ــ تستمر دائما تجارة الغلال هنا ، أى بالاسكندرية مع الانجليز . وتعج الميناء بالسفن النمساوية

والمجرية والتابعة للبندقية تحمل الغلال الى مالطة أو أسبانيا والبرتغال رافعة الراية الانجليزية ، ويبيع الباشا اليوم الواحد والعشرين مدا بمائة قرش ، فجمع محمد على من هذه التجارة أرباحا وفيرة .

ولم يشك من الأثمان أو الرسوم الجمركية المرتفعة التى فرضها الباشا ، سوى خصمه القديم (مسيت) . وكان هذا قد عاد الى منصبه قنصلا بريطانيا فى هذه البلاد فى أواسط عام ١٨١١،بعد أن رقته حكومته كولونيلا ، وقد دخل الاسكندرية فى موكب فخم ، سار فيه خمسمائة من الجند الأرنؤود ، وأحاط بمركبته فرسان « من الانجليز المقيمين بالاسكندرية ، ثم ربان وضباط قرويت انجليزية راسية بالميناء ، ويتقدم مركبته اثنان من السياس ، مما يرمز جميعه الى ما صار يتمتع به الانجليز الآن من سمعة ونفوذ ، ولو أنه اضطر أن يدفع ألفى قرش لرؤساء هؤلاء الأرنؤود الذين طالبوه بثمن حفاوتهم » ومع أن الموقف معه تبدل عما كان عليه منذ السنوات الأربع الماضية ، وصار (مسيت) نفسه نهبا للمرض ، وأصاب الفالج ذراعيه وساقيه ، حتى صار كسيحا مقعدا ، فانه لم يترك خصومته القديمة لمحمد على ، أو ينسيه المرض « واجبه » الذى جعله الآن ينحى باللائحة على الباشا وينقد مسلكه نقدا لاذعا مرا ، لافتئاته على الحقوق أو الامتيازات التى للبريطانيين فى أنحاء الدولة العثمانية وأملاكها ،والتى وجب على الباشا احترامها ، وعدم فرض الرسوم الجمركية العالية ، فاستهل نشاطه الجديد ، بالشكوى لحكومته من محمد على ، فقال فى كتابه اليها فى ٤ يولية ١٨١١ : « انه يؤسفه شديد الأسف أن يجد حاكم أو باشا مصر الحالى (أى محمد على) لا يحترم الامتيازات المعطاة للانجليز ، بفضل معاهدات الامتيازات المبرمة بينهم وبين الباب العالى ، فقد صمم على الاستئثار لحسابه ، أو أنه نفذ ذلك فعلا ، بكل أنواع الاحتكارات . ولقد زيدت الرسوم الجمركية القديمة ، وفرضت أخرى جديدة على كل سلع تجارة الوارد والصادر ، وليس لدى الباشا جواب على احتجاجات الوكلاء الأوروبيين ، سوى قوله ان من حقه وضع كل التنظيمات والقواعد الداخلية فى نطاق باشويته أو حكومته . ولا جدوى من مخاطبة الباب العالى ، لعلاج هذه الحالة ، لأن

الباشا ، مع اعترافه الاسمى بسلطة السلطان ، يرفض الاذعان لكل أوامر يصدرها عظمته ، اذا تعارضت مع مصلحته هو الخاصة » •

ولكن تذمر (مسيت) وغضبه ، لم يحولا دون استمرار تعامل الانجليز مع الباشا ، وشرائهم للغلال منه ، بل قبل هؤلاء فى بداية هذا العام نفسه (١٨١١) أن يدفعوا خمسين قرشا عثمانيا ضريبة جمركية على كل اردب من القمح الذى يستوردونه ، وهذا بطبيعة الحال علاوة على الثمن الذى يدفعونه فى شرائه • ثم ان احتجاج الوكلاء الفرنسيين ، وسخط الباب العالى لم يحولا كذلك دون مضى الباشا فى بيع غلاله للانجليز ، والتذرع بشتى الوسائل لعدم ارسال القمح الى القسطنطينية ، تارة بدعوى حاجته الى الغلال ومختلف أنواع الأغذية لتموين جيشه الذى يعده لحملة الحجاز واستخلاص الحرمين الشريفين من الوهابيين ، نزولا على ارادة الباب العالى ، بل وصار يطلب علاوة على ذلك أن يمده الباب العالى نفسه بالأغذية والمؤن وغير ذلك من الامدادات التى قال انه فى حاجة اليها ، ليكمل استعداداته وحتى يتسنى له الخروج الى الحجاز • وتارة أخرى بدعوى عدم وجود السفن الكافية لديه لشحنها بالغلال وارسالها الى القسطنطينية ، ناهيك عما يحتاجه هو منها لحملته ضد الوهابيين • وعلاوة على ذلك لم تعوزه الحجة أمام احتجاجات الوكلاء الفرنسيين ، فى تبرير تعامله مع أعدائهم الانجليز •

فقد كتب (دروفتى) من القاهرة فى ٢٨ ابريل ١٨١٠ ، أن طبيب الباشا (مندريشى) قد استند فى اقناعه الباشا بالمضى فى بيع الغلال للانجليز الى أن هؤلاء لديهم من القوة والوسائل ما يمكنهم من ارسال جيش الى مصر لغزوها اذا انقطعت العلاقات بينهم وبين الباب العالى ، كما أن فى وسعهم من ناحية أخرى مساعدة الباشا ونجدته اذا أرسلت فرنسا حملة لغزو هذه البلاد • ثم استطرد (دروفتى) يقول : وعلاوة على ذلك فانه « يبدو لى من التقريرات التى وصلتنى ، أن محمدا عليا قد صار يعتقد أنه اذا أجاب مطالب الانجليز (من حيث الاستمرار على تصدير الغلال اليهم) فان هؤلاء سوف يفصمون علاقاتهم مع البكوات المماليك ، ولا يعود الباشا حينئذ يخشى شيئا منهم » •

وفى ١٧ يولية ١٨١٠ ، كتب (دروڤتى) يقول : « ان الباشا بدعوى حاجته الى مورد جديد من المال ، يمكنه من متابعة الحرب ضد المماليك ، قد أعطى الانجليز حديثا الحق فى استيراد الحبوب بمطلق الحرية (من هذه البلاد) ، فى نظير دفع عشرة قروش تركية ، رسوما جمركية على الأردب وزن رشيد ، وهو يعادل ٢٥ مريا جرام » • ومن المعروف أن (المريا جرام) الواحد يساوى عشرة آلاف جرام •

ولما رفض محمد على الاستماع لأوامر الباب العالى المشددة ، بمنع تصدير القمح الى أوروبا ، كتب (دروڤتى) فى ١١ نوفمبر ١٨١٠ ، أنه احتج لدى الباشا على استمرار البيع للانجليز ، فكان جوابه : « أنه يخشى اثارة عداء هؤلاء ضده ، اذا رفض رفضا قاطعا بيع غلاله لهم » وأنه اذا امتنع عليهم أخذ الغلال بطريق الشراء ، لجأوا الى أخذها عنوة بالقوة ، ولكنه سوف يعمد الى طريقة أخرى من شأنها ازعاج تجارهم ازعاجا شديدا ، هى زيادة الرسوم الجمركية على الصادر ، وقد رفع هذه فعلا الى ٢٦ قرشا تركيا على الأردب زنة خمسة وعشرين مريا جرام » • ولكن (دروڤتى) لم يقتنع بالسبب الذى أبداه الباشا لزيادة الرسوم الجمركية ، واعتقد أن مبعثه انما كان رغبة محمد على فى جمع المال ، منتهزا فرصة وجود المجاعة فى مالطة وفى جميع جزر البحر الأبيض تقريبا وقتئذ ، وأما الدعاوى الأخرى التى سوغ بها تعامله مع الانجليز ، فقد كانت على نحو ما ذكره (لدروڤتى) خوفه من هؤلاء وضرورة تحصين الاسكندرية ، وبناء أسطول من السفن فى البحر الأحمر •

وفى ١٦ يناير ١٨١١ عاد (دروڤتى) يقول : ان الباشا فى حاجة الى المال الذى يحصل عليه من تصدير الغلال الى الانجليز لدفع مرتبات الجند ، ولبناء أسطول من السفن فى البحر الأحمر ، « ودعواه الوحيدة التى يبرر بها مسلكه هذا (مع الانجليز) لدى الباب العالى ، هى ضرورة انجاز الاستعدادات اللازمة لخروج حملته ضد الوهابيين » • وأما الوكيل الفرنسى الآخر (سانت مارسيل) ، فقد كتب من الاسكندرية فى ٢٧ مارس ١٨١١ ، ينبىء حكومته بوصول ضابطين من القومسيرية العامة للجيش البريطانى فى صقلية ، للمفاوضة والاتفاق مع محمد على على شراء الحبوب•ثم استطرد يقول:«ولما أن احتججت لديه على ذلك ، قال (الباشا) ان هذا التعامل (مع الانجليز) يزوده بالمال

االذى يلزمه لتحصين الاسكندرية وزيادة عدد جيشه ، وانجاز تسلحه فى البحر الأحمر ، والقيام بحملته ضد الوهابيين • ثم انه يخشى أذا هو رفض (التعامل مع الانجليز) أن هؤلاء اذا اضطروا الى مغادرة صقلية وطردوا منها ــ وهذا أمر متوقع ــ فسوف ينقضون عندئذ على مصر (ويغزونها) كى يأخذوا منها ما يحتاجونه لتموين أسطولهم ومالطة • وعلاوة على ذلك ، فان الواجب يقتضيه ــ كما قال ــ الاحتراس من ناحية الانجليز ، فى الوقت الذى لهم فيه جيش بالبرتغال ، لا يعلم أحد المكان الذى سوف يقصده ، بعد اضطراره الى مغادرتها ، وقد بلغه (أى محمد على) أن هذا الجيش يبغى الدخول الى البحر الأبيض ، ثم انه يعتقد أن قطع العلاقات بين انجلترة وتركيا قد بات أمر متوقعا » • ومن المعــروف أن (السير أرثر ولزلى) (Wellesley) ــ دوق ولنجتون ــ الذى تولى القيادة العــامة للقوات البريطانية فى البرتغال فى عام ١٨٠٩ ، كان بعد اشتباكه فى معارك عدة مع الفرنسيين فى شبه جزيرة ايبريا ، قد اضطر الى الانسحاب الى الساحل فى البرتغال •

وفى ٦ مايو ١٨١١ ، كتب (سانت مارسيل) يقول : « انه يقطع بأن الباشا يريد عقد محالفة مع الانجليز ، فهناك من صار يبين له بالحجة والدليل أنه ببقائه صديقا لفرنسا ، فى وسع هذه تثبيته فى حكومتــه » • ولكنه لما كان هو بعيدا بعدا كبيرا من الدولة التى تكتفى ببذل الوعود ، والتى قالوا انها ذات أهمية ثانوية وقتئذ ، فمن الخير له أن يصادق الانجليز الذين فى وسعهم بفضل قوتهم البحرية أن يحموا تجارته • ثم استمر (ســانت مارسيل) يقول : « ويدرك الباشا جيدا من ناحية أخرى ، أن الانجليز لن يولوه حمايتهم الا من أجل تحقيق غاياتهم الشيطانية ، ولكنه يرى ــ بعد امعان النظر ــ أن الأفضل له ، اذا لم يكن هناك معدى عن الوقوع تحت رحمة الباب العالى أو انجلترة ، أن يسلم نفسه الى هذه الأخيرة ، التى سوف تبقى حينئذ على حياته وتترك له أمواله ، بينما يجرده الباب العالى من أمواله وينتزع منه حياته » •

ولا جدال فى أنه الى جانب ما كانت تدره عليه التجارة مع الانجليز من ربح مالى وفير ، كانت الدعاوى التى استند اليها الباشا فى تبرير مسلكه ،

منبعثة عن وزن صحيح للأمور ، بسبب مماطلة البكوات المماليك فى الاتفاق ، وحسم خلافاتهم نهائيا معه ، وما كان يذيعه الوكلاء الفرنسيون والانجليز سويا ، عن احتمال وقوع الغزو على هذه البلاد اما من ناحية انجلترة ، حسب أقوال الأولين ، واما من ناحية فرنسا كما يؤكد الأخيرون • ثم انه كان عليه استرضاء الباب العالى بالخروج الى الحجاز ضد الوهابيين • وعلاوة على ذلك فقد أفاد من صداقة الانجليز والتعامل معهم ، لا من حيث امتلاء خزانته بالمال فحسب للاتفاق منه فى الوجوه التى ذكرها الوكلاء الفرنسيون أنفسهم ، بل ومن حيث الاستعانة بنشاط الوكلاء الانجليز فى تنفيذ الخطة التى اتبعها مع البكوات المماليك ، لاستمالتهم الى الصلح معه ، وخصوصا عند سعيه لكسب ود وصداقة شاهين بك الألفى على نحو ما سيأتى ذكره •

وثمة سبب آخر يدعوه لامداد الانجليز بحاجتهم من الغلال ، هو اعتقاده أن بوسعه الاعتماد على مؤازرتهم له فى بناء ذلك الأسطول التجارى والحربى الذى أراد انشاءه ، فى البحر الأحمر ، لتعزيز العلاقات التجارية بين موانئه وسائر الموانى بهذا البحر ، ولنقل جنده المرسلين الى بلاد العرب • وكان يبغى أن يبيعه الانجليز بعض سفنهم ، أو يجهزوا بعض سفنه هو بالأسلحة التى تجعل منها سفنا حربية • فعهد الى سليم ثابت أحد رجاله فى القسطنطينية بأن يتفاوض مع السفير الانجليزى بها بصدد شراء السفن اللازمة له من انجلترة ، وكتب الى كتخداه بالعاصمة العثمانية فى ٢٢ يناير ١٨١٠ ، أن محمد أغا اللاظ قد بنى سفينة بالاسكندرية طولها ٣٦ ذراعا ، وعهد بقيادتها الى اسماعيل قبودان البشكطاش (جبل الناره أو جبل طار) ، على أن يذهب بها الى مالطة ، حيث يبتاع هناك سفينة أخرى ، فيقصد المركبان ميناء السويس ، بالدوران حول رأس الرجاء الصالح ، وأما هذه السفينة التى أنشأها محمد أغا اللاظ فقد عرفت باسم « افريقية » • وقد أبحرت فعلا من الاسكندرية الى مالطة فى ابريل من العام نفسه •

ولكن الانجليز لم يلبثوا أن « تعللوا » بتعلات مختلفة لعدم بيع سفنهم لمحمد على ، وما أن وصلت « افريقية » الى لندن ، حتى تدخل فى أمرها رجال شركة الهند الشرقيــة التجارية الانجليزية ، وكان يعنيهم أن يظلوا

محتكرين لتجارة الهند ، فحالوا دون قيام « افريقية » برحلتها المنتظرة حول رأس الرجاء الصـالح الى السـويس ، وان كانت الحكومة الانجليزية قد تكفلت بتسليحها تسليحا جيـدا على نفقتها ، وحملت قبطانهـا اسماعيل جبل طار هدايا عظيمة استرضاء للباشا ، فعادت هذه الفرقاطة الى الاسكندرية فى يناير ١٨١٢ •

على أنه كان هناك الى جانب ما ذكرنا ، سبب يفوق فى نظر محمد على ، هذه الأسباب جميعها ، ويدعوه للمثابرة على كسب ود وصداقة الانجليز ، هو تصميمه على الاستعانة بهم فى اخراج مشروع « اسـتقلاله » الذى عرفناه الى حيز الوجود • ولو أن هؤلاء رفضوا الاستجابة لهذه الرغبة •

الانجليز يرفضون « استقلال » محمد على :

فقد مهدت العلاقات التجارية التى أنشأها محمد على مع الانجليز ، لاستئناف مساعيه لعقد محالفة معهم ، واستند فى مفاتحة وكلائهم برغبته هذه ، أولا : الى أنه لا يثق فى نوايا الباب العالى نحوه ، ويريد تأمين بقائه فى باشويته ، ويعنيه لذلك ، التحالف مع حليف قوى ، يدفع عنه أذى الباب العالى • وثانيا : الى أنه من صالح الانجليز توثيق صلاتهم به ، حتى يرعى مصالحهم التجارية ، لا فى مصر وحدها فحسب ، بل وكذلك فى الأصقاع الجديدة التى ينوى فتحها فى بلاد العرب ، عند خروجه فى الحملة التى يكلفه الباب العالى القيام بها ضد الوهابيين ، فيفتح موانىء البحر الأحمر لتجارتهم• وثالثا : الى أن تأمين الطريق البرى من السويس الى القاهرة فالاسكندرية يعود على تجارتهم مع الهند بفوائد عظيمة ، وأخيرا : الى أن تحالفهم معه ، يكفل اطمئنانهم الى الحصول على كل ما يريدونه من غلال لتموين قواعدهم بالبحر الأبيض •

وقد بدأ مساعيه هذه مع الوكلاء الانجليز ، عقب مغـادرة (فريزر) وجيشه البلاد ، وأبلغ (آنى) رغبات الباشا الى كل من القائدين : (فريزر) و (مور) منذ ١٨٠٧ ، ولكنه لم يظفر منهما بجواب حاسم • ولمـا كان محمد على قد « اصطفى » هذا المالطى ، ليسر اليه « بحقيقة » أغراضه ، وظل يكرر له القول أنه يعتزم فعلا الخروج الى بلاد العرب ، لا لمجرد القضاء

على الوهابيين ، بل ولفتح ميناءى جدة وينبع ، والاستيلاء على اليمن ومخا ، ميناءها كذلك ـ وقد امتدت اعتداءات الوهابيين الى اليمن ـ فقد اهتم (آنى) بالأمر ، وحرص على أن لا تفوت حكومته الاستعانة بمحمد على ، فى تأمين الملاحة البريطانية فى البحر الأحمر من جهة ، وفتح ميادين جديدة لتجارتهم من جهة أخرى ، عدا ما يترتب على التعاون مع قوات الباشا الصديقة فى هذه المراكز ، من غلق البحر الأحمر فى وجه أية دولة معادية وبخاصة فرنسا ، اذا حدثتها النفس بمحاولة تهديد المصالح البريطانية فى الهند مرة أخرى ، على غرار ما حاوله بونابرت أثناء حملته المعروفة على مصر

فقد لفتت حملة بونابرت هذه أنظار الانجليز الى أهمية البحر الأحمر ، وقد أصر (لورد ڤالنتيا) عند انتهاء رحلته فى الهند ، على العودة منها بطريق البحر الأحمر ، وقد ذكرنا كيف دخل القاهرة فى فبراير ١٨٠٦ ، بعد أن اجتاز الطريق البرى بسلام من السويس اليها ، وكان غرضه من الرحلة فى البحر الأحمر ، اكتشاف خير الوسائل التى يمكن بها غلق هذا الطريق فى وجه غزو يأتى من الغرب ، ثم تنمية تجارة الهند مع موانى البحر الأحمر . وقد تسنى له بذلك زيارة الموانى الهامة ، وخرج من رحلته هذه ، بأن احتلال عدن ، وعقد محالفة مع الوهابيين والأحباش ، أفضل ما يمكن اتخاذه من خطوات لتحقيق هذين الغرضين . فكان من أثر دعوته ، أن ذهب (هنرى صولت) Salt ، رفيقه فى رحلته هذه ، فى مهمة الى الحبشة فى عام ١٨٠٩ لتنمية العلاقات التجارية بينها وبين الهند (بومباى) . ثم ان حكومة الهند ما لبثت أن أوفدت الكابتن (ردلاند) Rudland الى مخا ، يعاونه (جون بلزونى) Belzoni لانشاء نفس العلاقات معها ، وكان من أغراض هذه البعوث كذلك ، منع قراصنة الوهابيين من الاعتداء على سفن شركة الهند التجارية الشرقية .

وعلى ذلك ، فقد اعتقد الوكلاء الانجليز فى مصر ، لا سيما (آنى) و (صمويل بريجز) ، أن من صالح دولتهم التحالف مع محمد على ، وهو الذى ما فتىء يعلن عزمه على الخروج الى الحجاز ، ويجد بكل ما لديه من وسائل ، لبناء أسطول تجارى وحربى فى البحر الأحمر ، وأما اذا رفضت

حكومتهم المحالفة معه فلا أقل من أن تعقد معه اتفاقا تجاريا ، يمكن بفضله نقل المتاجر البريطانية عبر الطريق البرى بشروط سخية طيبة •

فكتب (آنى) الى اللورد (هو كسبرى) فى ٢٨ سبتمبر ١٨٠٨ ، « ان محمدا عليا لعدم ثقته بالباب العالى ، يبغى أن يربط نفسه بانجلترة ، ويقترح عقد معاهدة سلام وتحالف معها ، (وبشروط) فى صالحها » • ثم طفق يقص على الوزير مشروعات الباشا فى الحجاز ، عند قيامه بحملته الى هذه البلاد ، وفتح جدة وينبع واليمن • ولكن هذا الاقتراح لم يلق آذانا مصغية من حكومة لندن • صحيح أن انجلترة كانت لا تزال فى حرب مع تركيا ، وقد يكون هذا العرض من جانب باشا مصر الذى حرص على امدادها بالغلال وتفريج أزمة تموين أساطيلها وجيوشها عرضا مغريا ، ولكن الانجليز كانوا يبذلون آنئذ قصارى جهدهم للصلح مع الباب العالى ، ثم انه كان معروفا لديهم من أيام مفاوضات الجلاء عن الاسكندرية ، أن الباشا انما يبغى المحالفة معهم كى يظفر « بالوضع » الذى يمكنه من « الاستقلال » عن سلطان الباب العالى ، فهم اذا ارتبطوا معه ، انساقوا الى نزاع جديد مع تركيا • وفضلا عن ذلك ، فانهم ما قرروا سحب جيشهم من مصر ، والتخلى عن المماليك أصدقائهم القدامى ، الا لرغبتهم فى التحرر من أى ارتبـاط يفرض عليهم نشاطا مستمرا فى ميدان يبغون الخلاص منه كى يتفرغوا لمنازلة العدو فى الميادين الأخرى الأكثر أهمية • فلم يكن من المنتظر حينئذ أن يقبلوا المحالفة مع محمد على •

بيد أنه وان كان اقتراح المحالفـة قد ذهب أدراج الرياح ، فقد كان لمقترحات الباشا الأخرى ، والتى تضمنتها رسالة (آنى) السالفة الذكر ، وفحواها تنمية التجارة ، صدى لدى حكومة الهند ، فبعثت هذه (بجون بلزونى) الى القاهرة ، وعهدت اليه بمهمة « فتح طريق للمواصلات بين الهند وانجلترة ، عبر مصر ، ودعم هذا الطريق ، بانشاء تبادل تجارى » يعم نفعه الجميع •

وتحت اشراف القنصـل (بريجز) دارت المفاوضـات بين الباشـا و (بلزونى) • وعلى نقيض ما فعله محمد على قبل ذلك ، أثناء مفاوضته

« السرية » مع مندوبى (الجنرال فريزر) ، عنـــدما عرض أن يضع نفسه تحت حماية الانجليز ، رفض الباشا الآن « كل شرط يبدو أنه يضعه تحت حماية الانجليز » ، فقد تغير الحال الآن عما كان عليه فى عام ١٨٠٧ ، بالنسبة لمركز حكومته الداخلى ، فقد قطع شوطا كبيرا فى تحصين الاسكندرية منذ جلاء الانجليز عنها ، وقضى على العناصر المشاغبة فى جيشه ، وأقصى المشايخ عن شئون الحكم ، ومكنه الانفراد بالسلطة من الاستقلال بتدبير الوســائل التى تكفل له الحصول على المال ، وجنى ربحــا وفيرا من تجارة الغلال ، ومن احتكاره التجارة عموما ، عدا ما بدأت تدره عليه احتكاراته الداخلية الأخرى ، ونجح فى اضعاف البكوات المماليك ، وأنفذ الجيوش التى سوف تنتصر عليهم فى اللاهون والبهنسا بعد قليل ، ومع أنه كان لا يثق بنوايا الباب العالى نحوه ، وشاب الكدر علاقاته به ، لمماطلته فى الخروج ضد الوهابيين فى الحجاز ، ولاتجاره مع الانجليز ، وتصديره الغلال اليهم بالرغم من أوامر الباب العالى المشددة لمنع تصـــدير الحبوب اطلاقا الى أوروبا ، وعدم ارساله الغلال الى القسطنطينية الا بالقدر الضئيل والذى لا يســد حاجة هــذه منها ، فقــد صار تكدير العلاقات بينه وبين صاحب السيادة الشرعية عليه لا يقض مضجعه كثيرا ، بعد الانقلابات التى وقعت فى الدولة والتى أطاحت بعرش سليم الثالث (٢٩ مايو ١٨٠٧) ثم بخليفته مصطفى ، وأفضت الى اعتــلاء محمود الثانى عرش الســلطنة (٢٨ يولية ١٨٠٨) فأنهكت قواها ، ثم تزايد ضعفها بسبب ثورات الوهابيين فى بلاد العرب ، وباشوان أوغلو Pasvan Oglou فى بلغاريا ، وريجاز Rhigas فى اليونان ، وعلى باشا فى يانينا ، وقره جورج (أو جورج الأســود) فى بلاد السرب ، ناهيك عن استمرار الحرب بين الدولة وروسيا ، واحتلال جيوش الأخيرة للولايات الدانوبية (الأفلاق والبغدان) . وكان هذا الضعف الذى أصاب الدولة ، الى جانب عدم اطمئنانه الى نواياها نحوه ، حافزا لمحمد على على التمسك بمشروع « استقلاله » ، ذلك المشروع الذى أراد الاستعانة بمؤازرة الانجليز له على تنفيذه ، ولم يكن وهذا « الاستقلال » هدفه ، ليرضى بأن يفرض هؤلاء حمــايتهم عليــه ، بل كان كل ما يبغيه منهم أن يؤازروه فحسب على تحقيقه .

وأيا ما كان الأمر ، فقد كان (بلزونى) وكيل الشركة ، مكلفا بعقد اتفاق يكفل تنمية التجارة بين الهند وانجلترة ، ويفتح الطريق البرى عبر مصر للمواصلات بينهما • وقد أسفرت المفاوضة بينه وبين محمد على عن عقد معاهدة تجارية فى القاهرة فى ٢٨ مايو ١٨١٠ ، حصل الانجليز بفضلها على مزايا كثيرة لتجارة الهند ، كما مهد أحد شروطها لامكان ادراك تلك المحالفة التى أرادها محمد على ، لو أن الحكومة الانجليزية صدقت على المعاهدة • فقد أعلن الاتفاق اعتماد الامتيازات التى تضمنتها معاهدات الباب العالى أساسا للمعاملات أو التبادل التجارى مع الهند ، وتعهد الباشا فى حالة وقوع الحرب بين انجلترة وتركيا ، بعدم التعرض بشىء وبأى عذر كان للرعايا البريطانيين ولأموالهم ، بل يمدهم بكل معاونة ، ويضفى عليهم حمايته ، ثم وافق الباشا على ارجاع كل من يغادر السفن الانجليزية فى موانيه ، من نوتيتها وغيرهم هربا من الخدمة بها الى هذه السفن ، حتى ولو كان هؤلاء الهاربون قد اعتنقوا الدين الاسلامى ، فأجاز أمرا أصر العثمانيون دائما على رفضه • ونصت شروط هذه المعاهدة على السماح للمسافرين باستخدام الطريق البرى ، دون تحصيل أية ضرائب منهم أو على أمتعتهم ، وأما البضائع التى تنقل عبر هذا الطريق من السويس واليها ، فيدفع عن حمولة كل جمل مستخدم فى حملها ثلاث ريالات أسبانية ، بينما تدفع عنها رسوم جمركية بواقع ٣٪ من قيمتها •

وكتب (صمويل بريجز) الى (السير أرثر ولزلى) فى ٣٠ مايو ١٨١٠ ، ينبئه بعقد هذه المعاهدة التى يرجو تصديق حكومته عليها ، ويذكر الأسباب المسوغة فى نظره لابرامها ، فقال : « يشرفنى أن أذكر لكم ، لما كانت حكومة الهند قد بعثت بالكابتن (ردلاند) فى مهمة الى مخا و (جون بلزونى) مساعده من أجل فتح طريق للمواصلات بين الهند وانجلترة عبر مصر ، ودعمه بانشاء تبادل تجارى ذى نفع عام ، فقد بدأت مفاوضات فى القاهرة تحت اشراف ، بين السيد (بلزونى) والباشا ، وانتهت بنجاح الى عقد معاهدة مؤقتة ، أرجو أن تنال التصديق اللازم • فان (محمد على) باشا ، ولو أنه لا يزال يدين بولاء اسمى للباب العالى ، فقد صار من زمن طويل يتمتع واقعيا باستقلال من درجة ذلك الذى كان للماليك قبل الغزو الفرنسى »

ومع أن فريقا من الكتاب تعذر عليهم معرفة ما حدث بهذه المعاهدة ، فالثابت أن الحكومة الانجليزية رفضت التصديق عليها لعدم تسوىء علاقاتها مع الباب العالى ، وللأسباب التى ذكرناها . ولأن الانجليز كان يقلقهم نشاط محمد على فى بناء أسطوله التجارى والحربى ، بمناسبة الاستعداد لحملة الحجاز ، والذى كان يبغى استخدامه فى البحر الأحمر .

ولكن الباشا ، بالرغم من رفض الحكومة الانجليزية التصديق على المعاهدة ، لم ييأس من الظفر بالمحالفة معها ، تلك المحالفة التى رجا منها اقبال الانجليز على تأييد مشروع استقلاله . ومع أنه كان متحذرا دائما من ناحيتهم ، حتى لا يفاجىء هؤلاء البلاد بغزو جديد ، كما كان متحذرا كذلك من ناحية الفرنسيين للسبب نفسه ، فقد استمرت علاقاته التجارية معهم ، بل وتزايدت — كما رأينا — وينهض دليلا على ايثار الباشا لصداقتهم ، ما حدث فيما يتعلق ببيع البضائع والسلع التى كان يصادرها الفرنسيون أو الانجليز عند استيلاء أحد الفرنسيين على سفن الفريق الآخر فى عرض البحر ، ويأتون بها الى الموانى « العثمانية » أو غيرها ، لبيعها . وقد استطاع (دروفتى) أثناء حملة (فريزر) فى عام ١٨٠٧ ، أن ينال موافقة محمد على على مصادرة المتاجر الانجليزية التى تأتى بها السفن الى الموانى المصرية (والاسكندرية خصوصا)متسترة تحت بعض الأعلام غير البريطانية،ولكن الفرنسيين عجزوا فى عام ١٨١١ عن بيع البضائع التى غنمتها احدى سفنهم فى البحر وأتت بها الى الاسكندرية لتصريفها ، كما عجزوا عن بيع سفينة انجليزية غنموها كذلك ، وهذا بفضل تدخل الوكلاء الانجليز لدى الباشا الذى وافق على ارجاء الفصل فى المسألة حتى يستطيع هؤلاء الحصول من الباب العالى على أوامر تمنع الفريقين المتقاتلين (انجلترة وفرنسا) من بيع البضائع أو السفن المصادرة فى الموانى العثمانية .

وواقع الأمر أن مسلك محمد على ، سواء من حيث توثيق صلاته التجارية بالانجليز ، أو محاباتهم فى موضوع الغنائم ، قد جعل (سانت مارسيل) يكتب الى حكومته منذ ١٣ يولية ١٨١١ ، — أى بعد اخفاق مشروع المعاهدة التجارية بعام تقريبا — « أن للباشا علاقات وثيقة مع الانجليز ، سواء بسبب تجارة القمح معهم التى تدر عليه ربحا طائلا ، أو

لرغبته فى تأييدهم (لمشروع) استقلاله الذى ينشده ، أو لأنه يريد أن يصبح أقل تقيدا بأوامر الباب العالى الذى يخشى دائما أساليبه السياسية الماكرة ، أو لأنه — أخيرا — يخشى (من اعتداء) دولة (أجنبية) عليه • ويعتزم زيادة جيشه لأربعين ألف مقاتل ، يعتقد أنه العدد الذى لا يقهره به أحد » •

وفى ١٢ يونية ١٨١٢ ، كتب (مسيت) : « ان (محمد على) يبغى الاستقلال من زمن بعيد ، فقد زاد عدد جنده بالقدر الذى أجازته له موارده لتحقيق هذه الغاية ، وعندما صرح أخيرا بأن لديه من المعلومات — حسبما وقف عليه من التقارير التى وصلته — أن الفرنسيين بفضل نفوذهم لدى الباب العالى ، سوف يحملونه قريبا على غلق الموانى العثمانية دون تجارة بريطانيا العظمى ، سألته كيف يكون مسلكه حينئذ ، فأجاب دون أقل تردد ، بأنه سوف يتمسك بالعلاقات الودية السائدة الآن فعلا ، بين مصر والمؤسسات أو المراكز البريطانية بالبحر الأبيض ، وأنه اذا تعذر عليه اقناع الباب العالى بغض طرفه عن مسلكه فى هذه المسألة ، فانه سوف يعلن استقلاله • وهو يأمل فى هذه الحالة أن تزوده الحكومة الانجليزية بالوسائل التى تمكنه من المقاومة بصورة فعالة ، ضد الأعداء العديدين والأقوياء ، الذين سوف يترتب على تصميمه هذا استثارتهم ضده • ولقد وقفت على نوع وقدر المعاونة التى سوف يحتاجها عندئذ ، دون تقييد الحكومة الانجليزية بشىء ، أو ربط هذه بأى تعهد من ناحيتها قبله ، ولو أنى أعتبر قيام هذه الحالة أمرا بعيد الاحتمال جدا • ولقد كان جوابه أن عدد جيشه يكفى لصون مصر ، وأنه سوف يعوزه فقط قدر من المال لمواجهة النفقات غير العادية التى سوف يرغم عليها ، ولأنه لما كان سيقاتل ضد جيوش أوروبية ، فان ذلك يتطلب مالا ورجالا • ثم انه صرح برجاء أن يكون لديه قريبا جيش من أربعين ألف مقاتل » •

ذلك كان هدف محمد على « السياسى » من توثيق علاقاته بالانجليز : معاونته على بلوغ استقلاله ، وتلك كانت « الشروط » التى أعلنها (لمسيت) والتى تضمنت نوع المعاونة التى يطلبها من الانجليز ، ومدى « الارتباط » الذى سوف يكون من نصيب هؤلاء ، اذا قبلوا التحالف معه ، ولا تتعدى هذه تقديم المال ، المال الذى يستطيع هو الانفاق منه على تحصيناته

واستعداداته الدفاعية الى جانب استقدام الجنود (المرتزقة) من تركيا ذاتها وسائر أنحاء الامبراطورية للخدمة فى جيشه • ولكن هذه العروض والمقترحات ذهبت جميعها سدى •

ولم تمنع الرغبة فى محالفة الانجليز واستمالتهم الى تأييد مشروع استقلاله ، من مفاتحة الفرنسيين غرمائهم أنفسهم فى موضوع هذا الاستقلال ذاته ، أو السعى لدى الباب العالى للظفر بمأربه بالطرق والوسائل التى قال محمد على انه عليم بها وبأثرها لدى الديوان العثمانى • ولكنه كما كانت هناك صعوبات حالت دون اصغاء الحكومة الانجليزية لمقترحاته ، فقد اعترضت مساعيه لدى الفرنسيين ، ثم لدى الباب العالى عقبات جمة ، فلم يظفر بما يريده •

فرنسا : (سر نابليون) :

وكان موقف فرنسا من مسألة « استقلال » محمد على ، فى هذه السنوات التى تلت جلاء الانجليز عن الاسكندرية ، يختلف عن موقف انجلترة من هذه المسألة ، من حيث الدوافع التى جعلت الفرنسيين يرفضون مشروع استقلاله ، وهم أصدقاء الباشا ، والذين عاونه وكلاء حكومتهم فى سنوات التجربة والاختبار العصيبة على اجتياز الأزمات التى صادفته ، وكان آخر ما فعلوه فى هذا السبيل ، اتحاد (دروفتى) وسائر العملاء الفرنسيين مع الباشا فى كفاحه من أجل طرد الانجليز من الاسكندرية ، وانقاذ حكومته من الخطر الذى يتهددها •

ولما كان الباشا فى كل علاقاته معهم ، وبالرغم من اتجاره مع الانجليز ، قد تمسك دائما بصداقته للأمة الفرنسية وأظهر احترامه للامبراطور نابليون وحرص على استرضاء الوكلاء الفرنسيين ، فقد كان من المتوقع أن تكون فرنسا أكثر ميلا من غيرها لتأييد مشروع استقلاله • ولكن هذا لم يحدث ، لا لأن فرنسا كانت تريد ارضاء الباب العالى ، أو منع انهيار الامبراطورية العثمانية أو أن هناك ما يدعو للتشكك جديا فى نوايا محمد على نفسه نحوها ، أو صداقته لها ، ولكن لأن الامبراطور نابليون نفسه كان يبغى تقطيع أوصال الدولة العثمانية على أن يفوز بأدنى نصيب من أملاكها ، ومن

هـذه مصر ذاتهـا ، احياء لذلك المشروع الذى هدف منه الى تأسيس امبراطورية شرقية كبيرة على أنقاض الدولة العثمانيـة من جهة ، ثم على أنقاض امبراطورية الانجليز فى الهنـد من جهة أخرى ، وتنظيم شـئون (الشرق) بالصـورة التى تكفل دعم (امبراطورية الغرب) التى حلت - بزعامة نابليون فى أوروبا - محل الامبراطورية الرومانيـة المقدسـة (الجرمانية) القديمة • وعلى ذلك فلم يكن مناسبا لمشاريعه التوسعية هذه ، أن تظفر مصر اذا استقلت على يد محمد على ، بحكومة وطيدة قوية ، فى قدرتها دفع الغزو الفرنسى ، وتعطيل مشروع الامبراطورية الكبير ، وهو الذى اصطلح المؤرخون على تسميته « بسر نابليون » •

ومع أن توالى السكوارث على فرنسا ، منذ أن قام الامبراطور بغزوه الفاشل فى روسيا (١٨١٢) ، وأنهكت قواه الحرب فى اسبانيا ، وتألبت عليه الأمم فى أوروبا ، جعل متعذرا التوسع فى الشرق ، فقد خلق وجود هذا « السر » متاعب عديدة للوكلاء الفرنسيين فى مصر ، فى علاقاتهم مع محمد على فى السنوات التى تلت اتفاق الجلاء عن الاسكندرية خصوصا • فقد كان على هؤلاء أن يكافحوا ذلك النفوذ الانجليزى الذى استمر ينمو نموا مطردا فى مصر ، فى الفترة التى نحن بصدد دراسـتها ، للأسباب التى مرت بنا ، ووجب عليهم أن يمنعوا اتجار الباشا مع الانجليز وتصدير غلاله اليهم فى قواعدهم فى مالطة وصقلية وشـبه جزيرة ايبريا لتموين أساطيلهم وجيوشهم ، فى وقت كان قد فرض فيه منذ نوفمبر ١٨٠٦ (النظام القارى) الذى أعلن حصار الجزر البريطانية ، ومنع الدول الحليفة له أو الخاضعة لسلطانه من فتح موانئها للاتجار مع بريطانيا ، ثم تعين على الوكلاء الفرنسيين كذلك أن يستعينوا بمؤازرة الباشا لهم ، لوقف حملات القذف المشينة التى يشنها على الامبراطور أمثال (بتروتشى) ، و (الأب أرمننجليد) ، وازالة الأثر الذى قد تحدثه على الباشا « الشائعات » التى روجها الوكلاء الانجليز عن اعتزام الامبراطور غزو مصر ، ومجىء جيش فرنسى قريبا ، لامتلاك البلاد وانهاء حكم الباشا • وذلك كله فضلا عن مسعاهم من أجل تمكين مواطنيهم من بيع غنائمهم هم أنفسهم ، فى هذه الموانىء من جهة أخرى •

ووجد الوكلاء الفرنسيون أنفسهم ، بسبب « سر نابليون » فى حيرة

عظيمة ، عندما تعين عليهم أن يلزموا الحيطة والحذر فى علاقاتهم مع الباشا ، حتى لا يكشفوا هذا « السر » ، وتعذر عليهم أن يدخلوا الطمأنينة الى نفسه من ناحية الامبراطور ومشاريعه الخطرة بصورة حاسمة ، فلم يسعهم سوى « تكذيب » الشائعات التى يروجها خصومهم ، ثم اذاعة اشاعات « مضادة » من جانبهم ، يتهمون فيها الانجليز بالعمل على تجديد غزوهم لهذه البلاد . وانحصرت التعليمات التى وصلتهم من حكومتهم فى ضرورة مراقبة نشاط تجارة الانجليز مع الباشا ، وبذل قصارى الجهد لمنع تصدير الغلال لهؤلاء ، والعناية بتزويد حكومة الامبراطور بكل المعلومات الدقيقة عن الأحوال السائدة فى البلاد . بينما امتنعت حكومتهم عن الادلاء اليهم بأى رأى حاسم فيما يتعلق بسير هذه الأحوال ذاتها ، وبخاصة فيما يتعلق بمشاريع محمد على ، وعروضه عليهم ، سوى أنها رفضت بتاتا الموافقة على مشروع استقلاله . وكان مبعث هذا الرفض ، هو « سر نابليون » نفسه .

فقد قضى انتصار نابليون فى (أوسترليتز) فى ٢ ديسمبر ١٨٠٥ ، على الامبراطورية الرومانية المقدسة ، وأقام عروش (امبراطورية الغرب) بزعامة نابليون . وجعل هذا الحادث الامبراطور يتجه صوب « الشرق » ، يبغى من فتوحاته فى هذا الميدان استكمال امبراطوريته الغربية ، وجعلته الحرب مع بروسيا منذ ١٨٠٦ يشتبك فى قتال مع روسيا ، كما كان مشتبكا مع انجلترة ، وأظهر هذا النزاع (معضلة الشرق) بحذافيرها فى الوضع الذى أريد لها ، وقد تقدم كيف أرسل الامبراطور (سباستيانى) سفيرا فى القسطنطينية ، لدفع تركيا الى الحرب ضد روسيا ، وفشلت مهاجمة أسطول (داكويرث) للقسطنطينية ، كما أخفق غزو (فريزر) للاسكندرية ، فى تخويف الباب العالى ، وحمله على الصلح مع الروس والانجليز (١٨٠٧) .

ثم ان انتصار نابليون على جيوش بروسيا وروسيا فى (ايلاو Eylau وفريدلند Friedland) فى فبراير ويونية ١٨٠٧ ، لم يلبث أن أفضى الى ابرام اتفاق (تلست) فى ٧ يولية من العام نفسه ، بين الامبراطور والقيصر اسكندر الأول . فحدد عقد هذه المعاهدة بداية المرحلة التى صارت مشغولية الامبراطور الرئيسية خلالها ، تنظيم شئون (الشرق) بالصورة التى تكفل استكمال (امبراطورية الغرب) . وليس صحيحا أن الغرض من اتفاق

(تلست) تقسيم أوروبا بين امبراطوريتين : شرقية يتزعمها القيصر الروسى ، تدخل القسطنطينية فى نطاقها ، وغربية يتزعمها نابليون •

ذلك بأن هذه المعاهدة ، وموادها السرية التى وقعت فى اليوم نفسه ، لم تستهدف بحال من الأحوال تقسيم أوروبا بين العاهلين : الروسى والفرنسى ؛ وانما تنهض دليـــلا على وجود ذلك الاتجاه التوسعى الذى أراده نابليون لامبراطوريته الغربية صوب (الشرق) • آية ذلك ارجاع بولندة الى عالم الوجود باسم دوقية وارسو ، تحت نفوذ نابليون ، كحاجز يحول دون توسع روســيا غربا ؛ ثم طرد الروس من جميع المواقع التى كانت بأيديهم فى البحر الأبيض ؛ حيث تنازلوا للفرنسيين عن جزر الأيونيان ، وأهمها كورفو ، ثم (كتارو) Bocche di Cattaro على ساحل الأدرياتيك الشرقى ، وقد عنى نابليون بأن تغادر السفن الروسية البحر الأبيض بأقصى سرعة ، اما الى البحر الأسود أو الى بحر البلطيق • فلم يعد بهذا البحر سوى فرنسا وانجلترة •

ثم ان القيصر قبل وساطة نابليون لدى تركيا من أجل عقد الصلح بينـــه وبين العثمانيين ؛ فاذا رفضت تركيا هذه الوســاطة ولم يعقد الصلح خلال ثلاثة شهور ؛ انضمت فرنسا الى روسيا ضد الباب العالى ، وعملت الدولتان على تحرير المقاطعات العثمانية فى أوروبا ، مع استثناء القسطنطينية • لاسيما وأن نابليون باحتلاله جزر الأيونيان وكتــارو ، الى جانب دلماشتا وراجوزا Ragusa ــ على ساحل الأدرياتيك الشرقى كذلك ــ قد تمكن من امتلاك مواقع على الحدود الغربية لامبراطورية العثمانيين فى أوروبا ، تعادل أهميتها ما كان لروسيا من مواقع على ضفتى نهر الدانيستر ، على حــدود هذه الامبراطورية من ناحية الشمال الشرقى •

ومن ذلك الحين صار الشغل الشاغل لنابليون ــ كمــا ذكرنا ــ تنظيم الشرق لاستكمال امبراطوريتــه • وكان من الواضح أن فتح الطريق الى الهند ، الوسيلة التى يتحقق بها هذا التنظيم ؛ فتتدفق جيوش الامبراطور الى آسيا ، اما عبر فارس واما عبر مصر ، وكان الامبراطور قد أوفد الى طهران الجنرال (جاردان) Gardane ووصـــل هذا الى طهران منــذ أواخر ديسمبر ١٨٠٧ ؛ ولكن صلح الامبراطور فى (تلست) مع أعداء الفرس لم

يلبث أن اضطر (جاردان) الى مغادرة البلاد فى فبراير ١٨٠٩ ، وعقد هؤلاء مع الانجليز محالفة ، اشترطت طرد جميع الفرنسيين من بلادهم ، وبذل حاكم الهند الجديد (جورج اليوت) Elliot أو اللورد (مينتو) Minto قصارى جهده لغلق طريق الهند فى وجه الفرنسيين .

ولكن هذا الفشل لم يزعج نابليون كثيرا ، لأنه كان يعتقد أن فى وسعه استخدام الطريق الآخر الى الهند ، أى عبر مصر . واحتل فتح مصر مكانا عاليا دائما فى تفكيره . ولم تكن حملته عليها فى عام ١٧٩٨ حدثا عابرا ، أو احدى مغامرات الشباب ، بل ظلت معاودة الكرة عليهـا من أسس برنامجه السياسى ، وان صرفته مشاغل السياسة والحرب قسرا الى ارجاء غزوها ، حتى اذا توالى نزول الكوارث عليه تبدد كل أمل فى امكان ذلك .

ومما ينهض دليلا على تمسك نابليون « بسره » وتصميمه على بسط نفوذ امبرطاوريته على (الشرق) وقتئذ بغزو مصر مرة ثانية ، أنه فى خططه التى عرضها فى ينـاير ١٨٠٨ على (مترنيخ) Metternich السفير النمسوى فى باريس ، لاستمالة النمسا الى الحرب ضد انجلترة ، اقترح اقتسام أملاك الامبراطورية العثمانية بين روسيا والنمسا وفرنسـا ، على أن تكون مصر « وبعض المستعمرات الأخرى » نصيب فرنسا من التقسيم المنتظر . ثم انه لم يلبث أن بعث الى القيصر برسالته المشهورة فى ٢ فبراير ١٨٠٨ ، يعـده بوصول الجيوش الفرنسية والروسية قريبا الى ضفاف البسفور ، ومن هذه ينفتح طريق الهند أمام هذه الجيوش لغزو آسيا . وقد حفزه الآن على قبول تقسيم الامبراطورية العثمانية ، ما بدا من اصرار انجلترة على مواصلة الحرب ضده ، وكذلك لاسترضاء القيصر الذى أراد هذا التقسيم حتى يطمئن على الأقل الى امتلاك الولايات الدانوبية : (الأفلاق والبغدان) اللتان تحتلهما جيوشـــه ؛ وتفاوض (كولينكور) Caulaincourt سـفير الامبراطور فى بطرسبرك أسابيع طويلة مع الوزير الروسى (رومانزوف) Romanzoff فى موضوع هذا التقسيم ، ولكن دون الانتهاء الى أية نتيجة لتمسك الروس — ضمن أشياء أخرى — بأن تكون القسطنطينية والدردنيل من نصيبهم ، ورفض الامبراطور التسليم بذلك ؛ وبالرغم من فخـامة الاحتفـالات التى

التى أقيمت فى (ارفورت) Erfurt بعد ذلك بمناسبة اجتماع القيصر والامبراطور بها فى سبتمبر ١٨٠٨ ، فقد كان اختلاف العاهلين على مصير الشرق ظاهرا ، وأما وجه الأهمية فى مشاريع التقسيم هذه ، فهو طلب نابليون أن تكون مصر والشام دائما نصيب فرنسا من أملاك الامبراطورية العثمانية.

وعلى ذلك ، وبالرغم من أن كل هذه المباحثات لم تسفر عن اتفاق حاسم بين روسيا وفرنسا فيما يتعلق بتقسيم تركيا ، فقد ظل نابليون من جانبه محتفظا « بسره » ، ويتهيأ لغزو هذه البلاد عند أول فرصة سانحة ، ومتى استطاع الى ذلك سبيلا ، فظلت الاستعدادات (للحملة الشرقية) قائمة على قدم وساق فى جميع موانى الامبراطورية ، لا سيما فى (طولون) كى يخرج منها أسطول لاحتلال صقلية ، وفى (تارنتو) لارسال جيش لاحتلال مصر ، وفى (روشفور) Rochefort لقيام أسطول يدور حول افريقية ، وفى (برست) لانزال جيش فى انجلترة أو ارلنده . واتخذ نابليون آنئذ مقره فى (تارنتو) للاشراف على الاستعدادات اللازمة لغزو مصر . وقد حدث هذا كله فى عام ١٨٠٨ . واحتفظ نابليون لنفسه فى كل مادار من مباحثات حول التقسيم ، بسوريا ومصر .

وتدل رسائل نابليون فى هذه الفترة (من فبراير الى مايو ١٨٠٨) على أن مشروع التقسيم بالصورة التى أرادها كان جديا ، فقد بذل قصارى جهده حينئذ لدعم قوته فى المواقع التى يحتلها فى البحر الأبيض ، كرفو ، وصقلية — (وكانت هذه قد غادرتها أكثر قوات الانجليز ونزل بها جيش (مورا) Murat لغزوها فى عام ١٨٠٩) واسبانيا ، وعلق نابليون أهمية كبيرة على موقعيه فى كرفو ، و (صخرة شيللا) Scylla وهذه فى طرف شبه الجزيرة الايطالية الجنوبى الغربى ، ويفصل مضيق مسينا بينها وبين صقلية ، فهى مفتاح هذه الجزيرة ، والاستيلاء على صقلية — كما كتب فى فبراير ١٨٠٨ الى (ديكريه) Decrés وزير البحرية « يغير وجه البحر الأبيض » .

ومن ميلان فى ٢ ابريل ١٨٠٨ أعد (هاملان) Hamelin مذكرة عن مصر لتقديمها الى الامبراطور ، حملها (بودى) Boudy أحد الياوران

وقدم لهـا وزير الخارجية (شـــامبانى) بمذكرة جاء فيها : « انه لما كان (هاملان) يتوقع انفـاذ حملة لفتح مصر مرة ثانيـــة ، فهو يقـدم لجلالة الامبراطور مذكرات موجزة عن المعلومات التى قام بجمعها عن هذه البلاد ، ويرجو استخدامه فى هـذه الحملة (أو فى أى مكان آخر) ، والغـرض من مذكرته الانتفاع من كل المزايا التى لمصر كمستعمرة ، اذا تسنت العنـاية بالزراعة والتجارة ، وأحكم تدبير نظام الضرائب بهـا ، فالزراعة اذا حسن الاشراف عليهـا تعطى محصولا وفيرا من الســكر والنيلة والقطن والصمغ والسنا والكتان والأرز ، واذا شجعت التجارة نشأت صلات على غاية من الأهمية مع البلدان الداخلية فى افريقية ، وأما اذا وضع ترتيب طيب للضرائب كفل جبايتهـا بانتظام ، فان حصيلتها ســوف تكون عظيمة » • ثم استطرد (شامپانى) يقول : « ولكن (هاملان) لا يعد من بين الفوائد التى تعود من امتلاك هذه المستعمرة (مصر) ، امكان استخدامها طريقا لعبـور تجارة الهند منها ، لأنه يعتقد أن التجار يؤثرون دائما نقل متاجرهم بطريق الملاحة الطويل ، على نقلها بذلك الطريق المجزأ الذى (يعترضه) برزخ السويس » ؛ وقد جاء فى ذيل هذه المذكرة أنها تستحق العرض مرة أخرى عند بدء العناية بغزو مصر •

وفى ١٣ مايو ١٨٠٨ بعث الامبراطور من (بايون) Bayonne بتعليمات مسهبة الى (ديكريه) يطلب « اعداد ثلاث بوارج فى طولون ، تتم تهيئتهـا فى أول سبتمبر ١٨٠٨ ، تستطيع حمل تسعة عشر ألفا ، الى جانب تسعمائة من الخيول ، وتعد لنقل ذلك كله ٨٦ سفينة مزودة بمياه تكفى لشهرين ونصف شهر ، وأغذية لأربعة شهور • وفضلا عن ذلك فقد طلب الامبراطور اعداد حملة للذهاب من ميناء (لورينت) Lorient الى جزيرة (ايل ديل فرانس) فى المحيط الهندى كى تقوم بعمل عسكرى فى الهند ، بقصد تضليل الانجليز عن معرفة هدف الامبراطور الحقيقى ، فقد كتب نابليون « أنه قد صح عزمه على انفاذ هذه الحملة ، ويبغى فى الوقت نفسه أن يبعث بأسطوله من طولون الى خليج (تارنتو) كى يحمل عشرين ألف رجل من هذا الموقع الى مصر »

ثم عاد نابليون الى هذا الموضوع نفســه ، فتحدث فى ٢٦ مايو ١٨٠٨

عن حملة يعتزم ارسالها الى الجزائر أو صقلية أو الى مصر ، ثم قال : « وعلى افتراض تقرير الحملة على مصر ، أعتقد أنكم — مخاطبا (ديكريه) — حسبما جرى به العمل فى البحرية ، تزودون الأسطول بأغذية تكفى وجبات (أو تعيينات) كاملة لمدة ستة شهور ، ومن (البسكويت) لشهر سابع » ، وقدر نابليون المدة اللازمة لوصول أسطوله الى أبى قير بثلاثة شهور ، فينزل الجند الى البر ، وكذلك كميات (البسكويت) والأنبذة المخصصة للشهر السابع ، ويتسنى للأسطول حينئذ أن يجد من المؤن ما يكفيه للذهاب من أبى قير الى (تارنتو) أو للعودة الى طولون : أى ما يكفى للثلاثة شهور الأخرى اللازمة لهذه الرحلة .

ولم يكن الخروج بهذه الحملة الى الشواطىء المصرية أمرا متعذرا ، لأن أمير البحر (أليمان) Allemand كان قد ذهب بحملة الى جزيرة (البا) بينما كان أمير البحر الآخر (غانتوم) Ganteaume قد ذهب بحملة الى كرفو ، لتموينها بالأغذية وعتاد الحرب الكثير (فبراير — ابريل ١٨٠٨) . ولذلك لم يكن مستحيلا ارسال حملة الى مصر : اما من (تارنتو) واما من (كرفو) ؛ بل ان أمر هذه الحملة سوف يكون أكثر سهولة من أمر تلك التى خرجت من طولون الى الشواطىء المصرية فى مايو ١٧٩٨ . بل حدث فعلا أن وصلت الى الاسكندرية فى ٢ مارس ١٨٠٨ ، احدى سفن الحرب الفرنسية من نوع الشباك ، تدعى (سربان) Serpent ، خرجت من چنوة ، واستطاعت الافلات من رقابة الأسطول الانجليزى مما نهض دليلا على أن فى وسع أسطول طولون المرور بسلام ، وبلوغ الشواطىء المصرية .

على أن انشغال الامبراطور بالحرب الدائرة فى أسبانيا ، ثم اعلان النمسا الحرب على فرنسا فى ٦ ابريل ١٨٠٩ ، اضطر نابليون الى ارجاء هذه الحملة . ومع أنه انتصر على النمساويين فى معركة (واجرام) Wagram المشهورة فى ٦ يوليه من العام نفسه ؛ فقد انشغل بطلاقه من (جوزفين بوهارنيه) والزواج من « سليلة الأباطرة » (مارى لويز) ابنة امبراطور النمسا فرنسيس الثانى ، (١١ مارس ١٨١٠) . وظهر كأنما سوف يصبح نابليون نفسه وريثا للأباطرة ؛ ومنذ ١٧ فبراير من العام نفسه كان قد صدر قرار بضم الولايات

البابوية الى الامبراطورية الفرنسية ، واعلان (رومة) المدينة الثانية للامبراطورية ، وبأن يحمل ولى العهد لقب ملك رومة ، « وأن يتوج الأباطرة فى كنيسة القديس بطرس برومة بعد تتويجهم فى كنيسة نوتردام بباريس » ، على أن يحدث ذلك قبل السنة العاشرة من الحكم ، أى فى عام ١٨١٣ أو ١٨١٤ . وفى ٢٠ مارس ١٨١١ ولد (ملك رومة) وريث عرش هذه الامبراطورية .

ولم يكن هناك معدى عن أن تحتل مصر مكانا ظاهرا فى كل مشاريع (الامبراطورية) ، لأنه — كما قال المؤرخ (دريو) Driault « لا يمكن فهم فكرة الامبراطورية بدون الشرق ، ولا الشرق بدون مصر » . وقد تساءل (دريو) عن السبب الذى حدا بنابليون لتحديد عام ١٨١٣ ، أو عام ١٨١٤ للتويج فى رومة ، ففسر هذا بقوله : ان الامبراطور كان يتوقع الانتصار على روسيا فى حملة ١٨١٢ ، فيصبح من هذا الحين سيدا على الشرق « كما حدث (لقيصر) بعد واقعة (فرساليا) وعودته من مصر ، وكما حدث (لأوغسطوس) بعد واقعة (أكتيوم) وعودته من مصر كذلك ، وهكذا فانه بكونه سيدا على الشرق كما هو سيد على الغرب ، يكون قد أكمل تشييد صرح الامبراطورية ، ويتسنى له عندئذ أن يتوج فى (الكابتيول) بتاج الأباطرة الرومانيين . ولقد صارت رومة تستعد لاستقباله » .

وعلى ذلك فقد ظل الامبراطور متمسكا بضرورة ارسال حملة الى مصر فأصدر قرارا فى ١٥ يوليه ١٨١٠ ، باصدار أسطول من الناقلات فى البحر الأبيض ، وفى ١٧ سبتمبر من العام نفسه كتب الى (ديكريه) بشأن هذا الأسطول ، فرجاه أن يخبره بما تم فى أمره وما يستطيع نقله ، لأنه يريد أن ينقل الى مصر خمس فرق من الجنود ، تتألف كل منها من ثمانى (أورط) أو ستة آلاف رجل ، ومجموع ذلك ثلاثون ألف جندى من المشاة ، عدا أربعة آلاف من رجال المدفعية وسلاح المهندسين ، وستة آلاف من الفرسان ، والمجموع الكلى أربعون ألفا ، وهذا الى جانب خمسمائة عربة مدفع ، وألفين من الخيول للمدفعية وللفرسان . ثم انه تحدث بعد ذلك عن أسطول بولونى ، وشربورج . واختتم كتابه بقوله : « وتلك هى خطتى للعمليات

العسكرية لعـام ١٨١٢ ، وانى فى انتظار التقرير الذى سـوف تقدمه الى المجلس التالى ، وينبغى الأخذ بعين الاعتبار ، أن هذه النتيجة هى ما يجب الوصول اليها » •

وعاد نابليون للموضوع نفسه بعـد ذلك ؛ فكتب فى ٨ مارس ١٨١١ ، أنه اذا اتضح فى عام ١٨١٢ ، أن الظروف ملائمة « ففى عزمى القيـام بحملة صقلية ، أو حملة مصر فى البحر الأبيض ؛ (وأبغى) أن أفعـل كل ما هـو ضرورى لجعل أساطيلى عند مصب (ألاسكو) وفى طولون ، تبدو فى مظهر يقـذف الرعب والهلع فى النفـوس » ؛ ثم قال : « ومن الواجب أن يكون بطولون كل ما لا غنى عنه لانفاذ حملة الى مصر » ، وطلب الى (ديكريه) أن يعد له تقريرا بالنوع الأكثر ملاءمة من سفن الحرب « أولا : لاعتلاء النيل ؛ وثانيا : للدخول فى البحيرات بجوار أبى قير » •

ذلك كان (سر نابليون) •

ولم يكن من المنتظر حينئذ أن يعنى الامبراطور فى شئون مصر ، بغـير ما كان متصلا « بسره » مباشرة ، وذلك فى السنوات التى كان لا يزال الأمل يحدوه فى أثنائها الى ارسال حملته على مصر ؛ أى الى الوقت الذى عاد فيه فاشلا من غزوته لروسيا فى عام ١٨١٢ ؛ ثم تألبت عليه الأمم فى أوروبا ، ولم يكن من المنتظر كذلك أن يوافق الامبراطور على « استقلال » محمد على ؛ أو يرضى بأن يوطد هـذا دعائم حكومته فى مصر ، بالدرجة التى تمكنه من مقاومة الغـزو الفرنسى الجديد عنـد حدوثه • وكان كل ما اهتم به جمـع المعلومات الصحيحة عن حقيقة الموقف فى هذه البلاد ، من حيث قيمة الموارد التى لدى محمد على وتحت تصرفه ، وعلاقاته مع البكوات المماليك ، مبعث الضعف العام الذى يلازم حكومته ، مادام هؤلاء فى عـداء مستمر له ، ثم نشاط تجارته مع الانجليز ، وبيعه غلاله لهم ، وهى التى يمونون بها قواعدهم، فيحطمون رويدا رويدا ذلك (النظام القارى) الذى فرضه نابليون لتضييق الخناق عليهم اقتصاديا تمهيدا لهزيمتهم •

ولذلك فقد شـهدت هذه الفترة (١٨٠٨ — ١٨١١) تبـدلا فى جوهر السياسة الفرنسية نحو مصر • حقيقة ظل الوكلاء الفرنسيون حريصين على

التمسك بمظهر صداقتهم لمحمد على ، ولكن هذه كانت صداقة فى غير العلاقات الشخصية بين الباشا و (دروفتى) مثلا ، لا يمكن أن توصف بأنها كانت خالصة أو منبعثة عن رغبة صحيحة فى مؤازرة محمد على • فلم يكن غرض الوكلاء الفرنسيين من التظاهر بها سوى مقاومة النفوذ الانجليزى ، ومنع تصدير الغلال خصوصا الى أعدائهم ، وحمل الباشا على تصدير غلاله الى قواعدهم هم ، فى البحر الأبيض لا سيما الى كرفو ، ثم الحرص على كتمان (سر نابليون) ، وتضليل الباشا عن معرفة نوايا الامبراطور ، عندما أوقفه الانجليز على حقيقة هذه النوايا ، وحذروه من مشاريع الفرنسيين ، وعزم امبراطورهم على غزو هذه البلاد ، واخراجه من حكومتها •

ولقى الوكلاء الفرنسيون عنتا كبيرا فى « تكييف » مسلكهم ، فى ضوء التعليمات التى أتتهم من حكومتهم ، وعند ما مرت الشهور ، دون أن يتحقق شىء من مشروع الحملة الفرنسية المنتظرة على مصر ، وتحتم عليهم المثابرة على نفى ما أذاعه الوكلاء الانجليز عنها ، واقناع محمد على بأن أمتهم لاتزال صديقا له ، وأن الامبراطور لا يريد به شرا ، وأن الانجليز يبيتون النية على غزو بلاده والغدر به •

ولما كان الباشا متحذرا من نوايا الدولتين معا : فرنسا وانجلترة ، ويعول على حسن استعداده وقوته هو وحده ، للذود عن البلاد اذا حاولت احداهما غزوها ، ويؤثر التجارة مع الانجليز ، لما يناله منها من مال يتيح له فرصة اكمال استعداداته العسكرية وتحصين عاصمته وثغوره ، وتقوية جيشه ، وشهد هو الآخر الشهور والسنوات تمر دون أن يتهدده خطر مباشر من جانب فرنسا ، وصار من المتعذر على نابليون ، بسبب مشاغله العديدة والخطيرة فى أوروبا ، أن يقدم على غزو مصر ، حتى ولو ظل صحيح العزم على فعل ذلك ، فقد صار من صالحه أن يستمر على علاقات طيبة مع الفريقين ، يبيع غلاله للانجليز ، ويرضى بتصدير غلاله الى كرفو تارة ، ويبذل الوعود الطيبة للفرنسيين دائما ، ويمنى النفس ، نتيجة لتمسكه بصداقة الفرنسيين ، أو بالأحرى لاتباعه معهم سياسة لحمتها استرضاؤهم ، وسداها تطييب خاطرهم ، بأن يقبل هؤلاء على معاونته فى تحقيق مشروع استقلاله •

وأما هذه الحقائق جميعها فتتضح من تتبع سير الحوادث فى هذه الفترة.

نشاط (دروفتى) و (سانت مارسيل) :

وقام على تنفيذ سياسة الامبراطور نحو مصر ، ورعاية المصلحة الفرنسية بها ، والمواءمة بين « المصلحة » المحلية ، وبين صوالح « الامبراطورية » العليا ، (دروفتى) فى القاهرة ، و (سانت مارسيل) فى الاسكندرية ، وقد تراسل هذان ، اما مع السفارة الفرنسية فى القسطنطينية ، واما مع حكومة الامبراطور فى باريس ، وكثر رويدا رويدا ، اتصال هذين بالحكومة فى باريس « لأهمية » المسائل التى عرضت لهما ، ولما تلقياه من أوامر تطلب منهما هذا الاتصال المباشر ، بسبب ما أبداه الامبراطور من اهتمام خاص بهذه المسائل ، التى كانت ذات صلة وثيقة « بسره » .

وقد أشار وزير الخارجية الفرنسية بصورة أو بأخرى ، الى هذا «السر» عند ما كانت التعليمات التى صار يبعث بها اليهما ولا سيما الى (دروفتى) تتطلب منهما قبل كل شىء آخر تزويد الحكومة بمعلومات دقيقة عن الموقف فى مصر عموما ، وعن نشاط العلاقات القائمة بين محمد على والانجليز خصوصا .

ويبدو اهتمام حكومة باريس بتطور الحوادث فى مصر فى أن وزير الخارجية لم يلبث أن بعث من فوتتنبلو الى (دروفتى) فى ١٦ أكتوبر ١٨٠٧ ، يشكره على التقارير التى أرسلها اليه والتى كان آخرها بتاريخ ٢ مارس من العام نفسه ، تنبئه بما وقع من حوادث بين جند الباشا والمماليك ، وتبين له الأثر الذى أحدثته وفاة كبيرى زعماء المماليك : البرديسى والألفى ؛ ولكنه لما كان لم يصل الوزير أية تقارير أخرى ، بعد رسالة (دروفتى) بتاريخ ٢ مارس ؛ واعتقد أن السبب فى ذلك هو مصادرة الانجليز لها ، وقد ظل هؤلاء أصحاب السيطرة فى البحر الأبيض ، فقد أشار عليه لضمان وصول تقاريره الى باريس ، أن يتوخى ارسالها بطريق مأمون ، ومن صورتين ، ثم أوصاه بأن يستمر على تزويده بالمعلومات الوافية ، والدقيقة « عن كل الوقائع والحوادث التى يرى (دروفتى) أنها من نوع يوجب اهتمام الحكومة بها » .

ثم عاد الوزير (شامپانى) ، فأبدى دهشته فى رسالة بعث بها الى (دروڤتى) من باريس فى ١٧ ابريل ١٨٠٩ ، من أن هذا الأخير لم يثابر على الكتابة اليه ، على زعم أن فى كتابته الى السفارة الفرنسية فى القسطنطينية غناء عن ارسال تقاريره الى باريس ، فطلب اليه المواظبة على الكتابة اليه . ولما كان (دروڤتى) قد أبلغه ، ضمن الوقائع التى ذكرها فى تقاريره للوزير بتاريخ ١٨ يناير ، ٨ ابريل ، ١٢ يوليه ، ١٠ أغسطس ١٨٠٨ ، أنه قد تهرب من التدخل بين الباشا والبكوات المماليك ، فى المفاوضات الجارية بين الفريقين من أجل الصلح ورفض مصاحبة محمد على فى الرحلة التى انتوى القيام بها لزيارة مختلف الموانىء المصرية ، ثم أبلغ الوزير احتجاجاته لدى محمد على على سماح هذا الأخير للسفن المحملة بالبضائع الانجليزية بالدخول الى الاسكندرية ، وأنه اضطر عند فشله الى سؤال القائم بأعمال السفارة الفرنسية بالقسطنطينية (لا تور — موبورج) Latour-Maubourg أن يطلب من الباب العالى اصدار فرمانات « مصاغة فى قالب يلزم (محمد على) بالتخلى عن نظام جعله يتحيز لصالح تجارة انجلترة » ، فقد أجاب (شامپانى) على كل هذه المسائل بامتداح مسلك (دروڤتى) .

فقال فى موضوع المفاوضات بين محمد على والمماليك : ان آراء وغايات الفرنسيين تتسم بطابع التقلب وعدم الاستقرار ، لدرجة لا تبيح لأى وسيط التدخل بينهما ، حتى لا يجد هذا الوسيط نفسه فى النهاية « متورطا » مع كل الأطراف . وأما عن رحلة محمد على لزيارة الثغور ، فقد كان من رأى (شامپانى) أنه يتعذر عليه الاقتناع بأن ثمة فائدة من مرافقة (دروڤتى) للباشا ، يجنيها صالح (المأمورية) أو (الخدمة) المكلف بها (دروڤتى) . بل يبدو له أن النتيجة الوحيدة المترتبة على مرافقة الباشا فى مثل هذه الرحلات انما هى زيادة نفقات قنصليته ، وراح (شامپانى) يشدد عليه ، بوجوب الاقتصاد ما أمكن فى نفقاته . وفيما يتعلق بما طلبه (دروڤتى) من (لاتور موبورج) فى القسطنطينية ، فقد أوصاه (شامپانى) « وأيا كانت النتائج التى سوف تسفر عنها الخطوات التى يتخذها (لاتور موبورج) هناك » بأن يبذل هو كل ما وسعه من جهد فى علاقاته مع الباشا « لتأمين تنفيذ

الاجراءات المانعــة التى أمر باتخاذها جلالة الامبراطور » ، لتطبيق (النظام القارى) ؛ وغلق جميع الموانى فى وجه التجارة البريطانية •

وقد بعث (شامپانى) فى نفس اليــوم (١٧ ابريل ١٨٠٩) ، بتعليماته كذلك الى (سانت مارسيل) ردا على رسائل هذا اليه فى ٢ نوفمبر ١٨٠٨ ، ٢ ، ٣ يناير ١٨٠٩ ، وكان هذا الأخير قد أبلغه فى تقرير ٢ نوفمبر ، وصــول أربع سفن من مرسيليا ، وأخرى من جنوة ، محملة ببعض الأقمشة والبضائع الفرنسية ، وأن عددا من هذه السفن قد غادر الاسكندرية يحمل متاجر من مصر ؛ وأن السفن النمســوية تنقل تجــارة مالطة الى الاسكندرية ثم ذكر للوزير أنه قد امتنع ورود السفن التى ترفع علم بيت المقدس ، وتنقل تحت هذا الستار ، البضائع الانجليزية فى بطونها • وذلك منذ أن أثار الصعوبات والعراقيل فى وجهها •

وكانت مسألة هذه السفن التى ترفع راية (بيت المقــدس) مثار متاعب عدة للوكلاء الفرنسيين فى مصر ، وذلك لأنه بمقتضى « الامتيــازات » التى لفرنسا فى ممتلكات الدولة العثمانية ، كانت فرنسا « حامية » بيت المقدس ورايته ؛ ويدخل فى نطاق اختصاص قناصلهم فى الموانى العثمانية ، الاشراف على السفن التى ترفع هذه الراية • ولكنه حدث أثناء زيادة النشاط التجارى بين الانجليز ومحمد على ، أن صــارت بعض السفن التى تحمل متاجر هؤلاء من مالطة الى الاسكندرية ترفع علم بيت المقدس ، حيث لم يكن فى مقدورها رفع العلم الانجليزى بسبب قيام حالة الحرب بين انجلترة وتركيا • ولما كان (نابليون) قد تشدد فى غلق موانى البلاد الواقعة تحت سلطانه أو الموالية له ، أو التى اتخذت موقف الحيــاد فى نضاله مع انجلترة ، فى وجــه التجــارة الانجليزية ، فقد وجب على الوكلاء الفرنسيين معالجة هذه المسألة بالصورة التى تكفل تطبيق (النظام القارى) •

وقد أثير موضوع السفن الرافعة لعلم بيت المقدس ، عند ما دخلت الى الاسكندرية فى ١٨ يونيه ١٨٠٨ ، السفين (لاروز La Rose) آتيــة من مالطة ومحملة ببضائع انجليزية تبغى استبدال الغلال بحمولتها هذه ؛ وكانت ترفع راية بيت المقدس ، وكان صاحب هذه البضاعة أحد التجار فى مالطة ،

يدعى (پنسا) Pensa وهو من ليڤورنة ويبعث بهذه المتاجر الى أخ له مقيم بالاسكندرية ، وتحت حماية السويد • واعتقد (سانت مارسيل) أن من حقه ، تنفيذا لما لديه من تعليمات بشأن السفن الآتية من مالطة أو من أى جهة أخرى يحتلها الانجليز ، أن يطلب من ربان السفينة مصادرة المتاجر التى على ظهر سفينته ، حيث أن لفرنسا وحدها «حماية» علم بيت المقدس ،ولأن البضائع التى تحملها (لاروز) انجليزية • ولكن ربانها رفض الاذعان لهـذا الأمر ، بدعـوى أن دولا أربع تحمى راية بيت المقـدس فى موانىء الليفانت هى : فرنسا وأسبانيا والنمسا وانجلترة ، وليست فرنسا وحدها ، وهو لا يخضع لذلك ، لولاية القنصلية الفرنسية القضائية •

ولجأ (سانت مارسيل) الى حاكم الاسـكندرية ، طبوز أوغلى ، يطلب منه مصادرة بضائع هذه المركب بجمرك الاسكندرية ، ومعاونته على اخضاع ربانها لأوامره قسرا منه ، ولكن طبوز أوغلى لم يلبث أن سلم هذه البضائع الى المرسلة اليهم ، وعلل (سانت مارسيل) اخفاقه بأن ربان (لاروز) عند ما لم يجد عند قنصلى أسبانيا والنمسا الحماية التى يريدها ، صار يعتمد على حماية قنصل السويد (فرنسسكو بتروتشى) الذى هو الوكيل الانجليزى فى الوقت نفسه ، وقد استطاع هذا أن يجذب اليه طبوز أوغلى ، واضطر (سانت مارسيل) الى ارسال تفاصيل الموضوع الى (دروڤتى) بالقاهرة ، واستصدر هذا جملة أوامر من الباشا بمصادرة هذه البضاعة ، ونزع سـكان المركب ، ولم يمكن تنفيذ أوامر الباشا حتى حضر (شاويش) من قبله الى الاسكندرية، فاضطر طبوز أوغلى الى مصادرة البضائع التى بأيدى الذين تسلموها ، ثم نزع سكان المركب وأودعوا مبنى القنصلية الفرنسية • ولما كانت قد أبقيت البضائع بمحلات التجار ، حتى يمكن الفصل فى هذه المسألة — مسألة السفن التى ترفع علم بيت المقـدس — فقد صار (سـانت مارسيل) يسعى لنقل البضائع موضع المصادرة الى مخزن آخر من جهة ، وحمل ربان السـفينة (لاروز) على الاعتراف بولاية القنصلية الفرنسية القضائية ، بدلا من ولاية القنصلية السـويدية ، وبعث (سانت مارسـيل) بكل هـذه التفاصيل الى (لاتور موبورج) القائم بأعمـال السفارة الفرنسية فى القسطنطينية ، كمـا

بعث اليه (دروڤتى) من القاهرة فى ٢٤ يوليه ١٨٠٨ ، بتقرير واف عن نفس المسـألة ، كى يسعى (لاتور موبورج) فى الحصول من البـاب العالى على فرمانات بتقرير وجهة نظر الوكلاء الفرنسيين بشأن علم بيت المقدس ، حيث أقرت « الامتيازات » وضع جميع المؤسسات التابعة للهيئات الكاثوليكية ببيت المقدس ، « وتبعا لذلك السفن التى تمخر البحار رافعة علم بيت المقدس تحت حماية » الامبراطور الفرنسى مباشرة • وبسط (سانت مارسيل) تاريخ هذا المركب ، فقال : « ان صاحب لاروز السابق كان قبطانا من (راجوزا) يدعى (ميشيل مارتينوفيتش) Martinovtch ، أرغمه الانجليز عند اخلائهم الاسكندرية على الذهاب مع سفينته الى مالطة ، ثم انهم ما علموا باتحاد (راجوزا) مع مملكة ايطاليا تحت سلطان نابليون ، حتى صـادروا السفينة التى بيعت فى مالطة ، واشتراها بيت (بنسـا) وشركائه ، وينتمى هؤلاء الى (ليڤورنة) ، وقد أرسلوا (لاروز) محملة ببضائع انجليزية الى الاسكندرية ، وكان من رأى (سانت مارسيل) أن من العدالة أن يسترجع (مارتينوفتش) المالك الأصلى سفينته •

وعلق (دروڤتى) و (سانت مارسيل) أهميـة كبيرة على الجهود التى يبذلها (لاتور موبورج) فى القسطنطينية حتى يقر البـاب العالى وجهة النظر الفرنسية فى مسألة السفن التى ترفع علم بيت المقدس لأسباب ذكرها كلاهما، فقال (سانت مارسيل) : انه اذا أجيز للانجليز الاستمرار فى نقل بضائعهم فى سفن يخفق عليها علم بيت المقدس ، والاتجار مع باشا مصر دون مقاومة ، فانه لن يقف شىء فى طريق نمو تجارتهم وانتعاشـها لا فى مصر وحدها فحسب ، بل فى كل بلاد الليڤانت أو المشرق ، لأن رئيس الهيئة الدينية (الكاثوليكية) فى بيت المقـدس « يتجر » فى الجوازات أو (الرخص) التى تبيح للسفن رفع علم بيت المقدس ، حتى انتشرت هذه الجوازات فى جميع موانىء الليڤانت وكان اليونانيون أسبق من أفاد من هذا الترتيب للدخول الى مالطة ، والاتجار مع الانجليز ؛ ولذلك فانه اذا تسنى للوكلاء الفرنسيين تنفيذ ما لديهم من تعليمات فى موضوع السفن الآتية الى الاسكندرية ؛ تحت العلم الانجليزى ، أو من بلاد يحتلها الانجليز خارج الجزر البريطانية ؛ أمكن وقف هـذا الشر

عند منبعه ؛ وسوف يترتب على هذا النجاح نتائج عظيمة ، لأن هذه السفن تأخذ اليوم من مصر الكتان الذى يطلبه الانجليز لبحريتهم ، « حتى ان عددا من السفن النمسوية الآتية من مالطة ، محملة بالبضائع (الانجليزية) ، لم تنقل فى عودتها سوى هذا الصنف ، الذى يجب علينا وعلى الأتراك حرمان أعدائنا منه » •

وأما (دروفتى) فقد كان من رأيه أنه اذا جاء قرار القسطنطينية فى مسألة (لاروز) وموضوع السفن التى ترفع علم بيت المقدس عموما فى غير صالح الفرنسيين ، وقد بعث كذلك محمد على نفسه ، يطلب رأى الباب العالى فى هذه المسألة ؛ ثم اذا لم يلق (سانت مارسيل) تأييدا للاجراءات التى اتخذها مع السفينة (لاروز) ، ولم يعاقب قبطانها العقوبة الرادعة على تمرده وعصيانه ثم اذا كان القبطان أو التاجر الذى تملص من سلطان الحكومة الفرنسية بوضع نفسه تحت حماية دولة معادية لفرنسا ، لتنمية التجارة الانجليزية ؛ لا يعامل بموجب القانون الذى صدر فى ٣ مارس ١٧٨١ لتنظيم شئون القنصليات الفرنسية ، وما يتعلق بنشاط الرعايا الفرنسيين التجارى وملاحة السفن فى أساكل الليفانت ، ووجاقات الغرب ، وينص هذا القانون ضمن ما ينص عليه ، على ترحيل كل فرنسى الى فرنسا ينبذ سلطة « الملك » ويعمل للتملص منها ، بقبول حماية أجنبية ؛ ثم أخيرا اذا أعطى قنصل السويد أو بالأحرى الوكيل البريطانى — والمقصود هنا (بتروتشى) — حق حماية قبطان هذه السفينة ، والتاجر ، والسفينة ذاتها ، والمتاجر الانجليزية ، لانتهى — اذا وقع ما تقدم — كل ما يتمتع به الوكلاء الفرنسيون فى مصر من احترام هم جديرون به بفضل ما لهم من خلق عال ، ولصارت اقامتهم بهذه البلاد عديمة النفع ولا جدوى منها ، بل وغير مشرفة لحكومة فرنسا « أعظم الحكومات قاطبة » التى يمثلها هؤلاء الوكلاء فى مصر •

وقد تفاقمت الأزمة بين (سانت مارسيل) وطبوز أوغلى ، عند ما أصدر الباب العالى فى نوفمبر ١٨٠٨ فى موضوع (لاروز) قرارا يقضى بمصادرة السفينة والبضائع التى حملتها ، على اعتبار أن (لاروز) سفينة بريطانية ، ويعتبر حاكم الاسكندرية مسئولا أمامه عن تنفيذ هذه المصادرة ، وعارض

(سانت مارسيل) فى تسليم سكان المركب ، ووافق طبوز أوغلى على احالة المسألة على الباشا فى القاهرة ، ولكنه لم يمض يومان حتى بعث حاكم الاسكندرية بقوة من الجند لأخذ سكان المركب من القنصلية الفرنسية ؛ ولم يشأ (سانت مارسيل) الاصطدام مع هذه القوة ، فسلمها الى الجند ؛ وحز فى نفسه أن تظل البضائع « المصادرة » فى مخازن أصحابها ، لاعتقاده أن السلطات الحكومية بالاسكندرية لن تعمد الى مصادرتها وأخذها ، لأن هذه السلطات — كما قال — « انما تريد أن يسود التفاهم الطيب بينها وبين مالطة، كى تستمر علاقاتها التجارية مع هذه نشيطة » بيد أن هذه الأزمة لم تلبث أن انفرجت مؤقتا عند ما عمد الباشا نفسه ، « الذى أراد أن يتخذ قرارا فى هذه المسألة يحسم الخلاف فيها وما يتفق مع وجهات نظره » ، الى وقف المصادرة حتى تأتى أوامر قاطعة وأخيرة من الباب العالى بصدد هذه المسألة.

ثم ان (سانت مارسيل) لم يلبث أن وجد من الحكمة وأصالة الرأى ؛ الكف عن « مناقشة » موضوع الخلاف مع حاكم الاسكندرية . وآثر الوكلاء الفرنسيون التريث حتى تأتيهم التعليمات من حكومتهم فى باريس أو من سفارتهم فى القسطنطينية . وأما الوزير (شامپانى) فقد أقر (سانت مارسيل) على سؤاله القائم بالأعمال الفرنسى فى القسطنطينية التدخل لدى الباب العالى ، ثم أوصاه ببذل قصارى جهده من أجل تنفيذ الاجراءات التى أمر الامبراطور باتخاذها ضد التجارة الانجليزية .

وعند ما أبلغ (دروڤتى) الوزير ، فى رسائله اليه فى ٢١ أغسطس ، ٩ ، ١٧ سبتمبر ١٨٠٩ ، فشل مفاوضات الصلح بين محمد على والمماليك ، وخروج جيش الباشا لقتالهم وانتصاره عليهم فى الصعيد مع بيان الأسباب التى ذكرها محمد على (لدروڤتى) لاتخاذه هذه الخطوة ، وفحواها خوفه من أن يتحد البكوات مع الانجليز اذا اقتضت هؤلاء الظروف السياسية المتغيرة ارسال حملة لغزو هذه البلاد ، لاعتقاد الباشا أن الحرب مع النمسا قد اقتربت نهايتها ، ولتوقعه أن يعلن الباب العالى الحرب على انجلترة قريبا ، أصدر الوزير (شامپانى) تعليماته فى ٣١ مارس ١٨١٠ الى (دروڤتى) يقول فيها : « لقد قرأت باهتمام ما ذكرته عن الموقف فى مصر ، وعن آراء أو

أهداف الباشا السياسية ، ولكننى لا أزال عاجزا عن اعطائك أية تعليمات بشأن الحوادث التى تعرضها على كأمور محتملة الوقوع ، ويبدو لى أن من الأوفق الانتظار ، حتى تقع هذه فعلا ، وحينئذ يتسنى لنا تقرير الخطة التى يجب اتباعها حيالها » .

وتحدث (دروفتى) فى رسالته للوزير فى ٤ ديسمبر ١٨٠٩ ، عن عودة الباشا من حملته الناجحة ضد البكوات فى الصعيد ، ومجىء محمد بك المنفوخ أحد زعماء المرادية معه ، ثم انه تحدث فى ١٢ مارس ١٨١٠ ، عن عودة (صمويل بريجز) القنصل الانجليزى الى منصبه فى الاسكندرية واستئناف المكائد والدسائس الانجليزية النشيطة بعودته ، والتى منها اغراء الوكلاء الانجليز — كما قال (دروفتى) لمحمد على ، على اعلان استقلاله فى وضع مشابه لوضع حكام وجاقات الغرب . ثم ما يبدو للقنصل الفرنسى ، من أن الانجليز لم يتخلوا عن مشاريعهم العدوانية على مصر ، واستعدادات الباشا العسكرية لرد أى اعتداء يقع على باشويته .

ولكن وزير الخارجية الفرنسية اكتفى عند اصدار تعليماته الى (دروفتى) فى ٣٠ يونيه ، بذكر أنه قد أحيط علما بما جاء فى تقاريره عن الموقف فى مصر ، وعن عودة (بريجز) الى الاسكندرية واستئناف الانجليز لمؤامرتهم فى مصر ، وأثنى على مهارته فى كشف سرهم ، وأوصاه بالمضى فى جمع المعلومات الوافية الدقيقة وارسالها اليه بانتظام .

وهكذا كان من الواضح ، أن حكومة الامبراطور فى باريس ، ما كانت تهتم وقتئذ ، فيما يتعلق بمجريات الأمور فى مصر ، الا بجمع المعلومات الدقيقة والمفصلة عن الحالة القائمة فى البلاد ، ومعرفة مبلغ نشاط الوكلاء الانجليز بها ، ونمو العلاقات التجارية بين الباشا والانجليز ، كما أن وقف هذه العلاقات ، وتنفيذ (النظام القارى) بعرقلة هذه التجارة ، وغلق الموانى المصرية اذا أمكن ، فى وجه المتاجر الانجليزية ، كان أهم ما عنيت به هذه الحكومة .

أضف الى هذا ، أن ما عاد يهمها ، أن يستطيع محمد على دعم أركان باشويته ، والذود عنها ، ومن وسائل ذلك ، حسم خلافاته مع البكوات

المماليك ، وتحصين الثغور ، واستكمال استعداداته العسكرية،فأقرت حكومة الامبراطور ، امتناع (دروفتى) عن التوسط بين الباشا وبين المماليك ، أو مرافقة محمد على فى رحلته التفتيشية على الموانى الشمالية ؛ وقابلت بفتور ما ذكره الباشا عن الأسباب التى جعلته يقاتل البكوات فى الصعيد ، وفحواها — كما ذكرنا — خوفه من نزول حملة انجليزية بالبلاد ، نتيجة لما توقعه من انتهاء الحرب بين فرنسا والنمسا ، وقيامها بين الباب العالى وانجلترة ، ثم تخلى البكوات عن موقف الحياد الذى وقفوه أيام حملة (فريزر) فى عام ١٨٠٧ . وكان من الجلى أن الباشا انما قصد من ذكر هذه الأسباب (لدروفتى) معرفة رأى الحكومة الفرنسية ، وهل تبغى معاونته على رد العدوان الانجليزى اذا وقع ؛ والأهم من هذا كله ، هل تبغى مؤازرته فى بلوغ « استقلاله » ، الذى تحدث فى أمره الى (دروفتى) على نحو ما سيأتى ذكره .

ولكن فى عام ١٨١٠ ، كما فى العامين السابقين خصوصا ، كان لا يزال موضوع الامبراطورية الشرقية ، أو بالأحرى ، موضوع استكمال « الامبراطورية » يحتل مكانا بارزا فى تفكير نابليون . ولم يكن من سياسة الامبراطور ، أن يستطيع محمد على دعم أركان باشويته بالدرجة التى تمكنه من مقاومة الغزو المنتظر .

بل ان الامبراطور ، فى الوقت الذى بعث فيه وزير خارجيته بتعليماته الأخيرة الى (دروفتى) فى ٣٠ يونيه ١٨١٠ ، طلب من وزير حربيته (كلارك دوق دى فيلتر) Clarke, Duc de Feltre فى اليوم نفسه أن يبادر بارسال أحد الضباط الكولونيل (بوتان) Boutin الى الاسكندرية ، وأن ينتحل الوزير « بالاتفاق مع هذا الأخير عذرا » يبرر به هذه الرحلة ، وذلك حتى يفحص (بوتان) حالة الدفاع فى المواقع الهامة فى مصر والشام : فى الاسكندرية ودمياط والصالحية ، والعريش وغزا ، ويافا وعكا ، وغيرها . ويعد التقارير الوافية عن مقدار القوات التى بها ، والتى توجد بمصر والشام جميعا ، وطلب الامبراطور أن تشتمل هذه التقارير على كل ما يمكن جمعه من معلومات عن الحالة المدنية والعسكرية فى هذه البلاد .

وقد غضب نابليون لتأخر قيام (بوتان) بمهمته ، فكتب الى (كلارك)

فى ١٤ أكتوبر ١٨١٠ يقول : « انه كان يعتقد أن ضابط سـلاح المهندسين (بوتان) قد غادر الى مصر والشام • ولا تعنينى التفصيلات ، فليذهب الى أوترنتـو ، أو الى أنكونا ، وليخف مهمته بالطريقة التى يشـاؤها ؛ ولكن الواجب تأديتها ؛ وعليه أن يمضى الشتاء كله ، ثم قسما من فصـل الصيف المقبل فى مصر والشام ، بحيث يتمكن بعد ذلك من تقديم تقرير عن الأحوال العسكرية والسياسية فى البلاد • وعليك أن توصيه بمشاهدة قلعة القاهرة ؛ وقلعة الاسكندرية ، ودمياط وعكا • وتشمل مهمته (زيارة) حلب ودمشق والاسكندرونة ، فأزل كل العقبات (التى قد تعترض قيامه بهـذه المهمة) ، ولا تتحدث الى عنها بعد الآن » •

وقبل ذلك بيـوم واحد ، كان نابليون قد وافق على مشروع التعليمات المعدة لرسول آخر ، هو السيد (نرسيا) Nerciat ، أزمع ايفاده الى مصر والشام ، لزيارة عكا ويافا ورشيد والاسكندرية وقلعة القاهرة ، « كى يدرس دراسـة جيـدة الموقف السياسى فى مختلف الجهات فى الشام ومصر » • وتضمنت التعليمات المعطاة (نرسيا) ، أن يقف على عدد الجنود فى سوريا ، ونوع العلاقات السائدة بين الحكام فى مختلف جهاتها ، ومعرفة المنافسات المنبعثة عن الحسد وخدمة المآرب الذاتية التى تنشر الانقسام والتفرقة بينهم ؛ والوقوف على ميول الباشوات والبكوات نحو الباب العالى ، وأثر هذه على حالة الدفاع عن الشام وتأمينها ضد الغزو • ثم وجب على (نرسيا) كذلك أن يفعل مثل هذا فى مصر ، ويقدم لحكومته ملاحظاته عن هذه الموضوعات جميعها ، لاسيما فيما يتعلق برشيد والاسكندرية وقلعة القاهرة ، فيتقصى فى هذه الأماكن الأثر الذى بقى فى ذهن أهلها عن حملة الفرنسيين السابقة (١٧٩٨ — ١٨٠١) ، مع معرفة الميول التى يحتفظ بها الزعماء والسكان نحو فرنسا ، ونوع السلطة التى للباب العالى فى مصر ، وعدد الجند الذين يحتفظ بهم هناك ، ومدى اعتماده (أى الباب العـالى) على خضوع هذه الولاية العثمانية له •

وطلبت هـذه التعليمات من (نرسـيا) أن « يذكر دائما ، للتغلب على الصعوبات التى قد تصادفه ، وتحمل المشاق التى قد تنهكه أثناء تأدية مهمته ،

أنه انما يقوم بهذه المهمة ، بوصفه أحد وكلاء أو عمال جلالة الامبراطور فى بلد لا يزال مليئا بكل (ذكريات) الأعمال العسكرية المجيدة ، ويستأثر البت فى مصيره ، باهتمام الامبراطور بدرجة عظيمة » •

وعلى ذلك فقد توجه (بوتان) و(نرسيا) فى مهمتهما ، فسلم (شامپانى) جوازى سفر الى (بوتان) فى ١٦ نوفمبر ١٨١٠ ، أحدهما بوصفه مكلفا بمهمة لدى قناصل مصر والشام ، والآخر بوصفه تاجرا رحالة • فوصل الى الاسكندرية فى آخر مايو ١٨١١ ، وزوده (دروڤتى) بالمعلومات التى يريدها، ولما كان (بوتان) قد أبلغه ولادة (ملك رومة) ووارث عرش «الامبراطورية» الفرنسية • فقد أقيم احتفال كبير بالاسكندرية ؛ ورتلت (تسبيحة الشكر) Te Deum بكنيسة المبنى الخاص بهيئة (الأرض المقدسة) الدينية ؛ وصحبه (دروڤتى) فى زيارة الأماكن التى أراد مشاهدتها ، فكان مما لاحظه أن الباشا مثابر منذ ثلاث سنوات على تحصين الاسكندرية، ولكن تحصينات الاسكندرية ليست مخيفة أو بالدرجة التى تمكن الباشا من صد هجوم الفرنسيين عند وقوعه عليها • وأكد أن الخوف مستبد بالباشا من نزول الفرنسيين ، ولكنه لا وسيلة لديه لدفعهم • وقد كتب (دروڤتى) فى يونية ١٨١١ ، أن الباشا لا يقدر على اعداد أكثر من تسعة أو عشرة آلاف جندى لمقاومة جيش يريد النزول فى الشواطىء المصرية ، ولو أنه مما تجدر ملاحظته أن هذا قابل للزيادة دائما بفضل المجندين الذين يبعث بهم مندوبوه الى مصر من مقاطعات الدولة العثمانية فى أوروبا ، ويريد الباشا رفع عدد جيشه — اذا استطاع — الى عشرين ألف مقاتل ، وبالرغم مما يزعمونه أن فى وسعهم الذود عن مصر ضد الجيوش الأجنبية ، يسود الاعتقاد بين صفوف الجند بأن من المتعذر عليهم بتاتا دفع الفرنسيين عن البلاد اذا غزوها • ثم ان الباشا الذى لا يقل اعتقاده عن اعتقاد جنده بعبث المقاومة ضد الفرنسيين قد صار يعنى عناية خاصة بفرسانه الذين يعتمد عليهم فى امكانه مغادرة البلاد اذا تأزمت الأمور ، والانسحاب منها ، اما بطريق العريش الى الشام ، واما بطريق السويس الى بلاد العرب ؛ ثم ان أسطوله بالسويس على قدم الاستعداد للحركة فى أى وقت يشاؤه الباشا •

واستطرد (دروقتى) يتحدث عن خطة الانسحاب هذه والتحصينات التى بالقاهرة ، فقال : « ومن عناصر هذه الخطة ، وأجزائها ، ذلك الطريق الذى أنشىء للمواصلات بين قلعة القاهرة وجبل المقطم » ؛ وهو طريق لا أثر لفن تعبيد الطرق وانشائها فى شقه يفضى بعد بلوغ القمة الى الصحراء ؛ وأما القلعة ذاتها وسائر التحصينات بالقاهرة فهى ليست فى مثل الحال الطيبة التى تركها (جيش الشرق) عليها ، « ومع ذلك فاذا عمد الباشا الى اللجوء الى القلعة ، تستطيع هذه القيام ببعض الدفاع ، فقد زودها بذخائر الحرب بما يفوق كثيرا ما فعله كل أسلافه ، وفى وسعه أن يمونها بالأغذية الوفيرةفى أيام قليلة . وأكثر القلاع الصغيرة فى المواقع التى حول القاهرة فى حال سيئة ؛ ولا يكاد يكون من هذه مزودا بالمدافع ، غيرتلك التى على الطريق الممتد من القاهرة الى بولاق ، وهذه — كما هو معروف — تحمى خطا من المتاريس والخنادق ، كان محمد على قد أنشأه أيام غزوة الانجليز الأخيرة ؛ ولا جدال فى أنه سوف يعمد الى نفس الاحتياط ، اذا أرغمته الظروف على ذلك ، ولكن الجند الأتراك سوف يلقون صعوبة فى الدفاع عن مثل هذا الامتداد الطويل من الأرض ، الا اذا بادر لمساعدتهم على الأقل حدوث فيضان مرتفع للنيل ، حتى تملأ مياه النهر الخنادق المحفورة . اذ يعد الهجوم الأمامى حينئذ غير عملى ، ولا غنى عن الاستدارة حول هذه المراكز ، مما ينجم عنه صعوبات أكثر ، ولكنى لا أعتقد أن الباشا سوف يصر على الدفاع خارج القلعة اذا وصلت الأمور الى هذا الحد من الحرج . ويبدو لى أن خطة الحرب التى سوف يتخذها ؛ هى بذل قصارى الجهد للاحتفاظ بالاسكندرية حتى تأتيه النجدات التى وعد الانجليز بامداده بها فى مثل هذه الحالة . وأما اذ فقد الاسكندرية وخسر معركته الأولى ، فانه سوف يرتد الى القاهرة ، ينشر الخراب فى البلاد التى سوف يمر بها فى طريقه اليها ، فاذا بلغ القاهرة الخاضعة لسلطانه ، دافع عنها بالحديد والنار من مدفعية (القلعة) ، ووضع فرسانه حوالى القاهرة وعلى شاطىء النهر ، حتى اذا لم يعد فى وسعه الاستمرار فى الدفاع ، طلب التسليم ، أو عمد الى انقاذ نفسه بالفرار صوب السويس ؛

حاملا نفائسه وأمواله ، وآخذا معه أهله وأصدقاءه الأوفياء ؛ وقد احتفظ لهذا الغرض بعدد كاف من الهجن •

« ولم يزد الأتراك خلال السنوات التى قضوها أخيرا بالاسكندرية شيئا على التحصينات الموجودة بهـــا • فكان كل ما فعلوه ، أنهم قاموا بترميم واصلاح التحصينات التى تركها (جيش الشرق) ؛ ولا شك فى أن السـيد (سانت مارسيل) قد أبلغكم ـ أى الوزير ـ أمر الأعمال الجديدة التى قام بها الباشا • وهذه ـ كما يؤكد لى كثيرون ـ لا قيمة ولا أهمية لهـا • فهى لا تعدو ترميم الأسوار القديمة (من أيام العصور الوسطى) حول المدينة ؛ وهذه عند بلوغها حد الكمال لا تستطيع سوى ابداء مقاومة ضعيفة ضـد هجوم تؤيده المدفعية ؛ وفضـلا عن ذلك يتطلب الدفاع وجود حامية كبيرة بالاسكندرية ، مما يتعذر على الباشا فعله ، وفى نظرى أنه يستحيل عليـه العثور بتاتا على العدد الكافى من رجال المدفعيـة اللازمين للخدمة فى المراكز الأكثر أهميـة • وأما تحصينات دميـاط فهى تماما نفس التحصينات التى أنشأها الفرنسيون (ابان حملتهم) على فرع النيل ، على مسافة قريبـة من مصبه » •

وقد صحب (دروفتى) (بوتان) فى رحلة الى الصعيد فى نوفمبر ١٨١١ ، استمرت حتى بداية العـام التالى ، فعاد (دروفتى) الى القـاهر فى أواخر يناير ١٨١٢ تاركا (بوتان) فى قنا ، حيث ذهب هذا منها الى القصير •

وأما (نرسيا) فقد قصد الى القسطنطينية . والمعروف أنه كان بهـا فى مايو ١٨١١ ، ثم قصد الى الأناضول حيث شاهد بؤس أهله العظيم ، وانتشار روح الاستياء والتذمر بين سكانه ؛ حتى ان الصانع أو الزارع « المسلم » ـ كما قال ـ صار يتوق لأن تبسط دولة أوروبية سيطرتها على البلاد ، حتى تعمل على تحريره من طغيان العثمانيين وظلمهم ؛ وكان من رأيه أنه اذا غزيت الشام ومصر ، تسنى العثور فى بلاد الأناضول على موارد عظيمة تكفى لتغذية جيش مؤلف من مائتى ألف جندى سنوات عديدة ؛ أضف الى هذا ، أن هؤلاء الجند الـ (٢٠٠٫٠٠٠) يمكن جمعهم من بلاد الأناضول ، بل وأكثر من هذا العدد اذا أراد الباشوات أصحاب الحكم فى هذه الجهات • وفى يناير ١٨١٢ ،

كان (نرسيا) موجودا بطرابلس الشام ، وقد راجت الاشاعات وقتئذ عن وصول أسطول فرنسى أمام الشواطىء المصرية • ثم تحدث (نرسيا) عن عكا ، فقال : ان عدد سكانها لا يتجاوز الستة أو السبعة آلاف، وان تحصيناتها أولية وضعيفة ، ولا تعد وحاميتها الخمسمائة ، يضاف اليهم خمسمائة آخرون من المماليك الذين هم متغيبون أكثر الوقت ، أو مبعثرون فى مختلف الجهات • وقال (نرسيا) عن يافا : ان الاستيلاء عليها سهل ميسور •

ذلك كان مبلغ اهتمام نابليون (بالشرق) وقتئذ • وسواء حالت مشاغله فى أوروبا دون غزو الشام ومصر — وذلك ما حدث فعلا — أو أن فى وسعه فى هذه السنوات ، تنفيذ مشروعه ؛ فقد شكل « سر نابليون » سياسته نحو مصر ، ووجه نشاط الوكلاء الفرنسيين بها وجهات معينة ، تتفق والغاية التى يستهدفها الامبراطور ؛ والتى ظل رغم مشاغله يمنى النفس ببلوغها ، ويعمل على تحقيقها •

وآية ذلك — عدا ما عرفنا — أنه حدث فى اليوم نفسه الذى وافق فيه الامبراطور على مشروع التعليمات المعطاة (لنرسيا) ، أن كتب الى وزير خارجيته (الدوق دى كادور) فى ١٣ أكتوبر ١٨١٠ ، حتى يطلب من القناصل الفرنسيين فى الشام ومصر مذكرات مفصلة عن « مجريات الأمور » فى هذين البلدين عند أول يناير ١٨١١ ، فيتناول هؤلاء الموضوع من نواحيه السياسية والعسكرية والمالية ، وعلى أن يراجعوا هذه المعلومات حتى تتفق مع حقيقة الأحوال السائدة ، عند أول يولية من العام نفسه ، ثم معاودة الكرة مرة ثانية عند أول يناير ١٨١٢ ، وذلك — كما قال نابليون — « حتى يجد كل الآراء أو الفكر التى سوف يحتاجها فى هذه المذكرات التى يجب أن تكون منظمة ومرتبة ، ومتصلة بشئون العلاقات الخارجية » •

وفى اليوم نفسه كذلك (١٣ أكتوبر ١٨١٠) ، بادر (الدوق دى كادور) بالاجابة على تقارير (سانت مارسيل) بتاريخ ٢٠ مارس ، ٢٥ ابريل ، ٢٩ مايو ١٨١٠ ؛ وقد تحدث هذا فى تقريره الأول — وكان تقريرا مسهبا — عن تجارة القمح النشيطة بين مصر ومالطة « وعن مسلك (الأب ارمننجيلد) المشين » : الذى بادر برفع علم بيت المقــدس « بمجرد أن نزل الى البر قبطــان ابريق

انجليزى ، ثم وضع نفسه بعد ذلك تحت حماية القنصلية السويدية ، والذى أوقف فى الكنيسة الدعاء المعتاد لجلالة الامبراطور نابليون ، نتيجة لوصول أوراق (غازيتة مالطة) ، من هذه الجزيرة ، تتضمن قذفا فى حق الامبراطور ، أو بناء على أوامر يدعى صدورها من البابا » ؛ ثم استطرد (سانت مارسيل) يتحدث عن الشكاوى التى قدمها الى (دروفتى) فى القاهرة حتى يعمل على استدعاء هذا الرجل الدينى المنشق ، وحتى ينال من الباشا السلطة التى تمكن الوكلاء الفرنسيين من ممارسة اختصاصاتهم فى الاسكندرية التى تخضع لسلطان (بتروتشى) القنصل السويدى وأحد وكلاء الانجليز بها ؛ كما راح يتحدث عن الشكاوى التى بعث بها الى (لاتور موبورج) بالقسطنطينية . وقال : « وأما الأول (دروفتى) فانه عجز عن حمل الباشا على التدخل فى هذه المسألة ، وأما الثانى (لاتور موبورج) فقد أجاب بكل بساطة فى رسالته الى بتاريخ ١٢ مايو ١٨٠٩ ، بأنه ينبغى فيما يتعلق بمسألة (الأب ارمننجيلد) أن يعاقبه رؤساؤه ، ثم عاد فقال فى رسالته بتاريخ ٦ ديسمبر ١٨٠٩ ، ان الواجب يقتضى مغادرة (الأب ارمننجيلد) للاسكندرية .

« والواقع هو أنى لم أظفر بشىء . وقد أبلغ نيافة الرئيس العام لهذه المؤسسة فى بيت المقدس ، وهى التى ينتمى اليها الأب ارمننجيلد ، وقد أخبرته بكل هذه الوقائع ، فأبلغ (دروفتى) فى شهر ديسمبر من العام الماضى ، أنه قد استدعى هذا الرجل ، واستبدل غيره به ، بل وأمر بمجىء أحد رجال هذه المؤسسة من القاهرة ، ليقوم بوظائف (الأب ارمننجيلد) مؤقتا حتى يحضر من يتسلم عمله . ولكنه لما كان هذا الأخير يدعى لنفسه الحق فى استئناف قرار صاحب النيافة لدى رومة ، فقد بقى بالاسكندرية ، ولم يصل المعين بدلا منه الى الاسكندرية اطلاقا ، مما ينهض دليلا على تضامن صاحب النيافة مع (الأب ارمننجيلد) ومسلكه المزيف ، وهو الذى يصدر لوكلائه هنا أوامر متناقضة فى نفس الوقت الذى يتهرب فيه من احقاق مطالبنا المشروعة ؛ ولذلك ، فمن الضرورى القضاء على مكائد هؤلاء الرهبان المشينة ، أولئك الذين طمس أبصارهم ذلك التعصب الاجرامى الذى كان مبعث أضرار كثيرة فى أماكن أخرى » .

وتحدث (سانت مارسيل) فى رسـالته بتاريخ ٢٥ ابريل ١٨١٠ ، عن استمرار تصدير الغلال والأرز الى مالطة ، ونشاط تجارة الباشا مع الانجليز، بينما لم يصل الى الاسكندرية منذ بداية هذا العام سـوى مركبين حربيين وأربع سفن تجارية فرنسية ، جاءت من مرسيليا ، وتحمل الأخيرة بضائع قليلة وقد عادت محملة بالنطرون خصوصا ؛ وهذا عدا بعض السفن اليونانية التى ترفع العلم العثمانى ، وقد حضرت هذه من مرسيليا محملة كذلك ببضـائع قليلة ، وأخذت حمولتها من النطرون • وشكا (سانت مارسيل) من حاكم الاسكندرية الجديد ، خليل بك « ابن أخت الباشا » ، لأنه فرض ضريبـة جمركية أخرى على الصـادرات من الكتـان والنطرون ؛ والواردات من الأخشاب والصابون وغير ذلك • وكان خليل بك قد عين حاكما للاسكندرية، فى مكان طبوز أوغلى ، منذ أوائل العام نفسه ، وصفه (سانت مارسيل) بأنه « شاب لا خبرة له بتاتا ، ولو أنه يريد النظام والعـدالة » • وكان — على ما يبدو فى رسالته بتاريخ ٢٩ مايو — أن أبلغ (سـانت مارسيل) الوزير نجـاح مساعيـه أخيرا فى ارغام (الأب ارمننجيلد) وغيره من الرهبـان « المتعصبين » فى ملجأ أو مؤسسة بيت المقدس الدينية بالاسـكندرية على مغادرة هذه المؤسسة •

وقد أجاب (الدوق دى كادور) على هذه التقارير ، بتهنئة (سـانت مارسيل) على نجاحه هذا ، وقال : « ان الهدوء المعتاد سوف يعود الى الملجأ أو المؤسسة ، بذهاب هؤلاء » ، كمـا امتدح نشاطه فى ارسـال المعلومات الخاصة بالنشاط التجارى فى الاسكندرية ، واستزاده منها فى تقاريره المقبلة، وطلب اليه « أن يبلغه كل ما يمكنه الوقوف عليـه من معلومات ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بصالح (حكومة) جلالة الامبراطور ، وعلى الخصوص فيما يتعلق بتجارة انجلترة ونظامها البحرى » •

واستمر اهتمام الامبراطور بمعرفة حال تحصـينات الثغـور والمراكـز الرئيسية فى مصر والشـام ، استعدادا لغزو هـذه البلاد ، فطلب من وزير خارجيته فى ٦ ديسمبر ١٨١٠ « أن يكتب بالشفرة الى قناصل الامبراطور فى مصر لارسال المعلومات التى تصف مفصلا كل ما يتعلق بتحصينات القـاهرة

والاسكندرية ودمياط والعريش » ؛ كما طلب اليه أن يكتب الى القناصل « فى الشام كى يبعثوا الى الوزير بتفصيلات وافية عن التحصينات فى غزا ويافا وعكا ، وأن يوصوا بارسال هذه المذكرات بطريق مأمون ، وأن يكتبوها بالشفرة » .

وقد تقدم كيف أن نابليون ظل يفكر تفكيرا جديا فى مشروع الحملة على الشام ومصر طوال عام ١٨١١ ، ويطلب من وزير بحريته (ديكريه) تهيئة الأساطيل الفرنسية فى ميناء طولون وعند مصب (الاسكو) خصوصا لهذا الغرض .

ومع أن هذا الغزو لم يقدر له الوقوع لا فى هذه السنوات ولا فى السنوات التالية ، لأسباب خارجة فى الحقيقة عن ارادة الامبراطور نفسه ، فقد كان لوجود هذا « السر » — سر نابليون — أثر مباشر على تكييف السياسة الفرنسية تجاه محمد على ، فى الموضوع الذى استأثر باهتمامه من أيام حملة (فريزر) وهو الاستقلال من نمط استقلال وجاقات الغرب .

الفرنسيون يرفضون « استقلال » محمد على :

ولم تسد بين محمد على والوكلاء الفرنسيين ، نفس العلاقات الوثيقة التى ربطت بين الباشا و (دروفتى) على وجه الخصوص ، أيام أزمة النقل الى سالونيك ، أو أثناء وجود جيش (فريزر) بالاسكندرية ، فانه ما أن جلت الحملة الانجليزية عن هذه حتى بدأت العلاقات بينه وبين الوكلاء الفرنسيين تدخل فى طور جديد ، صادف فيه (دروفتى) وزملاؤه مصاعب جمة ، مبعثها مضى الباشا فى بيع غلاله للانجليز ، بالرغم من احتجاجات الوكلاء الفرنسيين المتكررة ، ومبعثها كذلك ؛ ماصار معروفا لدى الباشا ، وحرص (بتروتشى) وسائر الوكلاء الانجليز على اذاعته وترويجه ، من انتواء الامبراطور غزو مصر فى أول فرصة سانحة .

وكان الغزو الفرنسى المتوقع لمصر من الشائعات التى ظلت رائجة فى هذه البلاد خلال السنوات التى نحن بصدد دراستها (١٨٠٨ — ١٨١١) ؛ وكان لها أوضح الأثر فى رسم السياسة التى جرى عليها محمد على ، سواء فى

علاقاته مع الانجليز والفرنسيين أنفسهم ، أو مع الباب العالى . وكانت هذه سياسة تتسم بطابع الحيطة والحذر فى علاقاته مع هـؤلاء الأطراف الثلاثة ؛ فهو يتقرب من الانجليز كى يتقى شرهم ، وحادث غزوهم الأخير للاسكندرية لا يزال ماثلا فى الأذهان ، وكى يستعين بهم على دفع الغزو الفرنسى اذا وقع ولا يريد اغضاب الفرنسيين اتقاء لشرهم كذلك ، وحتى لا يستعجل مجىء حملتهم المرتقبة على هـذه البلاد ، ولا يزال حادث غزوهم لهـا بدعـوى الاقتصاص من المماليك على ايذائهم المصالح الفرنسـية ماثلا فى الأذهان كذلك ، وهو لا يثق فى نوايا الباب العالى نحوه ، ويريد الاستعانة بانجلترة وفرنسا فى الوصول الى الاستقلال الذى ينشـده ؛ حتى اذا رفضت هاتين الدولتين مساعدته ، سلك مع الباب العالى الطريق الذى اعتقد أنه يعينه على نيل مأربه .

فانه ما كاد الباشا يفرغ من مسـألة عصيان ياسين بك الأرنؤودى التى انتهت بنفيه خارج البلاد فى فبراير ١٨٠٨ ، وفى الظروف التى سـوف يأتى ذكرها ، حتى راجت الشائعات القوية عن قرب نزول جيش فرنسى بالشواطىء المصرية ، وكان الانجليز هم المسئولون عن ترويج هـذه الشائعة ، عنـدما وصـل الاسكندرية منذ ١٨ ينـاير ذلك الابريق الانجليزى الذى سبقت الاشارة اليه ، وهرع (بتروتشى) الى القاهرة لمقابلة الباشـا بها ، وأسفرت المقابلات « السرية » والكثيرة بينهما ، منذ وصوله فى ٢٥ يناير ، عن ذيوع نبأ صدقه كثيرون هو أن هناك حملة فرنسية كبيرة ، تجرى الاستعدادات فى موانىء فرنسا لارسالها الى مصر . فتوقفت الاجراءات التى كان قد بدأها الباشا لترحيل عدد كبير من الجند الذين أظهروا تمردهم ضـد سلطانه الى الشام ، وصدرت الأوامر الى الاسكندرية ورشيد ودمياط لتهيئة وسـائل الدفاع عنها جميعها .

وكان الذى حمل الانجليز على تحذير محمد على من هذا الغزو المتوقع ، ما عرفوه عن حملتى (أليمان) الى البا و (غانتوم) الى كرفو ، واحتمال أن تذهب لذلك حملة أخرى من تارنتو أو كرفو الى مصر . أضف الى هـذا اعتقاد الانجليز الراسخ أن الفرنسيين لن يتخلوا عن مشروع غزو مصر بتاتا .

فقال (سانت مارسيل) فى تقريره الى حكومته فى ٢١ فبراير : ان الغرض من مجيء الابريق الانجليزى ابلاغ محمد على قرب وصول قوات فرنسية عظيمة الى مصر ، ونصحه بتقوية المراكز الرئيسية فى الشاطيء المصرى ، وتعزيز حامية الاسكندرية ، وكان عندئذ أن عرض عليه الانجليز امداده بجيش لمساعدته ورفض الباشا الاستعانة بقوات أجنبية - على نحو ما سبق ذكره - .

ولقد لقى هذا النبأ ذيوعا كبيرا فى الاسكندرية على وجه الخصوص حيث راح المسئولون بها يحذرون الشعب من قرب حضور جند أجانب لغزو مدينتهم ؛ وفريق قال : ان هؤلاء من الانجليز ، واعتقد فريق آخر ، وهم الأكثرية ، أن الغزاة من الفرنسيين ، ثم سرعان ما اشتد هياج الخواطر ، عند ما دخل ميناء الاسكندرية فى ٢ مارس ١٨٠٨ ، ذلك الشباك الفرنسى المسلح (سرپان) الذى تقدمت الاشارة اليه ، فقد انزعج المسئولون من الأتراك والأرنؤود بالثغر أيما انزعاج ، وساورتهم المخاوف من أن تكون هذه السفينة طليعة أسطول فرنسى على وشك الظهور أمام الاسكندرية ، وقلق طبوز أوغلى حاكم المدينة قلقا عظيما ، فنشطت حركة الجند بها ؛ استعدادا للدفاع ، وتسلح الأهلون ؛ وبذل (سانت مارسيل) قصارى جهده لتهدئة الخواطر ، وزالت المخاوف رويدا رويدا عند ما أنزلت السفينة البضائع التى كانت تحملها الى البر ، ومضت الأيام ولم يظهر للأسطول المزعوم أثر .

وفى القاهرة ، كان حرج (دروفتى) وسائر مواطنيه عظيما بسبب هذا الحادث ، واستمر هذا الحرج أياما عديدة ، وذلك لأن الباشا صار يتوعد ويتهدد (دروفتى) لمعرفة « المهمة الغير الاعتيادية » التى كلف هذا الشباك الفرنسى بها . وكثر اعتداء الجند على « الافرنج » وأوجز (دروفتى) وصف الحالة فى القاهرة ، فقال « اهانات مفرطة يرتكبها الجند فى حق الأوروبيين ، سرقات ، وحوادث قتل تقع فى الشوارع وفى وضح النهار » . وأما فى الاسكندرية « فالغرامات والفرض بجميع أنواعها ؛ وازعاج وسوء معاملة للأوروبيين على يد حاكمها ، وافراط الجند فى التعدى والاخلال بالنظام ، مع عدم توقيع أية عقوبة عليهم » لردعهم .

ثم تزايدت متاعب الوكلاء الفرنسيين بسبب حادثى (الأب ارمننجيلد) والسفينة (لاروز) ؛ وقد سبق الكلام عنهما . كما كثر فى الشهور التالية ورود صحف مالطة الانجليزية ، تقذف فى حق الامبراطور ، ويروج الوكلاء الانجليز مطاعنها عليه ؛ وبذل الوكلاء الفرنسيون كل ما وسعهم من جهد وحيلة لكسب رضاء محمد على ، فانتهز (سانت مارسيل) قيام الباشا برحلته فى الوجه البحرى ، فى سبتمبر ١٨٠٨ ، لمحاولة ذلك . وكان الباشا قد طلب الى (دروڤتى) مرافقته فى هذه الجولة التى أراد بها زيارة دمياط ورشيد والاسكندرية ، وامتنع (دروڤتى) عن تلبية طلبه ، فى الظروف التى عرفناها ؛ فأهدى (سانت مارسيل) محمدا عليا بندقية للصيد من صنع فرساى ، وأهدى ترجمانه (نظارة) ، وذلك أثناء زيارة الباشا لرشيد ، وتكبد (سانت مارسيل) نفقات عظيمة بسبب هذه الزيارة . ولو أنه لم يكن هناك معدى فى رأيه عن تحمل هذه النفقات لمقاومة نفوذ الوكلاء الانجليز ، ولجلب رضاء محمد على . فكتب الى الوزير (شامپانى) من الاسكندرية فى ٢ يناير ١٨٠٩ ، يلفت نظره الى هذه النفقات التى صار يشكو من فداحتها ، ويطلب الى الوزير امداده بالمال اللازم لمجاراة الوكلاء الانجليز ، فكان مما ذكره ، يعلل سؤاله هذا : ان الوزير قد لا يعتقد أن النفقات التى تحملتها القنصلية الفرنسية بالاسكندرية ، بسبب الهدايا التى قدمت للباشا وانفاق المال الذى أوجبه وجوده برشيد ، أكثر مما ينبغى بذله ، ولكن الحقيقة أن هذه المبالغ ضئيلة بالقياس الى ما ينفقه الوكلاء الانجليز . وفضلا عن ذلك فانها لم تكف لارضاء الباشا ؛ ثم استطرد (سانت مارسيل) يقول : « ومما زاد فى شجونى أنى علمت من السيد (دروڤتى) أن الباشا قد شكا اليه من قلة كرمى وسخائى ولا يسعنى الا أن أعزو هذا الالحاح ، وهذا التذمر من جانبه ، الى تلك الصداقة المغرضة التى يبديها نحو الانجليز الذين يعطونه أكثر بكثير جدا مما فى وسعنا أن نعطيه نحن له . فأنظار أعدائنا موجهة دائما نحو مصر ، ويبغون من سخائهم غرضا من الضرورى تلافيه قبل وقوعه ، ومن واجبنا احباط مكائدهم ، ولا ندحة لنا للوصول الى هذه الغاية ، عن كسب صداقة رجال وعمال هذه الحكومة — أى حكومة محمد على — ولا طريق الى ذلك

غير اعطاء الهدايا فى الظروف المناسبة . فاذا كانت هذه ضئيلة القيمة ، امتنع تحقيق الغرض منها . وأما اذا انقطع اعطاء هذه الهدايا بتاتا ، فسوف يتعرض القناصل لمزعجات تسوىء فى هذه البلاد سمعة الفرنسيين ، وتقضى تماما على التجارة الفرنسية ؛ بفضل ما سوف يلقاه حينئذ أعداؤنا من مزايا كثيرة . ولذلك فانه اذا تعذر علينا مجاراة (هؤلاء الأعداء) فى سخائهم ، فلنعط اذن بالقدر الذى يكفى — على الأقل — لابعاد تلك الكراهية عنا ، والتى مبعثها الطمع الأشعبى ، وسوف يتكفل حينئذ ما لهذه الأمة (الفرنسية) العظيمة من سمعة عالية ، ومجد عسكرى ، بترجيح كفة الميزان فى صالحنا » .

وكان فى شهر مارس أن انحلت مسألة السفينة (لاروز) : حيث أصدر الباب العالى فرمانا أمر فيه بارجاع البضائع المصادرة الى أصحابها ، المرسلة هذه اليهم ، بالاسكندرية ، وارجاع السفينة الى ربانها على أن يرفع هذا العلم العثمانى عليها . ولم يكن هذا الحل ، بالحل الذى يريده (سانت مارسيل) الذى شهد المدافع تطلق من الطوابى بالثغر تحية لهذا العلم عند رفعه ، وقال : « ان المال الذى وزع بسخاء » على رجال الحكومة بالاسكندرية؛ كان من أثره « مظاهرات الاحترام » هذه التى لم يكن من عادة المسئولين اجراؤها .

وانتهت مسألة هذه السفينة ، فى الوقت الذى ذاع فيه خبر عقد الصلح بين الباب العالى وانجلترة جاء به الى الثغر ابريق انجليزى ، احتفل بمقدمه قنصلا أسبانيا والنمسا ، فرفعا أعلام دولتيهما احتفاء به ، ورحب حاكم المدينة بقبطان هذا الابريق الذى نزل الى البر لزيارته وتسليمه رسائل باسم محمد على باشا . وقد سبق أن تحدثنا عن الأثر الذى أحدثه ذيوع نبأ الصلح بين تركيا وانجلترة ، ومسعى (دروفتى) لدى الباشا الذى ظفر منه بوعد قاطع بأن الحرب اذا قامت فعلا بين فرنسا والباب العالى فانه لن يحيد عن معاملته الودية السابقة للوكلاء والرعايا الفرنسيين فى ولايته .

ولكن كثرة الصعوبات التى صادفها (دروفتى) فى عمله كوكيل فرنسى فى هذه البلاد ، منذ خروج الانجليز من الاسكندرية ، ورواج الشائعات عن

قرب الغزو الفرنسى لهذه البلاد ، ونشــاط تجارة القمح مع انجلترة ، وهى الصعوبات التى كان آخرها ما نشأ الآن عن عقد الصلح بين الأتراك والانجليز لم يلبث ذلك كله أن جعل (دروڤتى) يسأل حكومته أن تنقله من بلد صار يصفه بأنه « متوحش » ، ولا قدرة له على الاقامة به اذا قامت الحرب فعلا بين فرنسا وتركيا ، فكتب فى ٩ ابريل ١٨٠٩ يقول تعليقا على الوعد الطيب الذى أعطــاه له محمد على : « ومع أنه ليس من الحكمة دائما الركون الى مثل هذه الأقوال (أو الوعود) ، وينبغى لى أن أرغب فى وقوع حادث يرغمنى على ترك بلاد متوحشة أفنيت فيها خمس ســنوات من عمرى ، تحيط بى الأخطار من كل جانب ، ويستبد بى القلق ، ولا أتذوق غير الحرمان ، حتى انتهكت قواى وضعفت صحتى ، فانه اذا اقتضى صالح الدولة بقائى بهذه البــلاد ، ففى اعتقادى أنه بوســعى على الرغم من انفصام العــلاقات بين الحكومتين (العثمانية والفرنسية) تدبير أمر اقامتى طالما كان هناك نفع يرجى من مكوثى بها » • وقد اختتم (دروڤتى) رسالته هذه بطلب تعليمات من حكومته فى هذا الشأن •

وتزايدت متاعب الوكلاء الفرنسيين ، عنــد ماعاد (بريجز) فى ديسمبر ١٨٠٩ الى منصبه بالاسكندرية كقنصــل للانجليز بهــا ، ونشطت مكائد (بتروتشى) ، وثار الأب ارمننجيلد ثورته المعروفة على سلطان الامبراطور الفرنسى وممثليه فى مصر • وشكا (دروڤتى) من دســائس طبيب الباشــا — مندريشى — وترجمانه ، وقويت الشائعات عن الغزو الفرنسى المنتظر • وأجاز الباشا دخول سفن الحرب الانجليزية الى ميناء الاسكندرية ، وظل (دروڤتى) وزملاؤه يعانون صعوبات عــدة فى احباط هذه « المؤامرات والدسائس » حتى وقع حادث فى شهر ابريل ١٨١٠ ، أثار مخاوف محمد على من ناحية فرنسا ، واستفزه الغضب الشديد بسببه على الوكلاء الفرنسيين •

فقد وصل الى مصر ، فى طريقه الى جزيرة (ايل دى فرانس) ، رسول فى خدمة الامبراطور ، يدعى (كادر) Kader ، نزل من دمياط الى القاهرة ، حيث كان يبغى مغادرة هذه الأخيرة الى السويس حوالى اليوم السابع عشر من شهر ابريل ، ولكنه لم يحتط فى كتمان أمره أو الغرض من رحلته ، فبلغ

خبره القاهرة قبل وصوله اليها ، وطغى عليه الزهو والافتخار ، فعزا لمهمته أهمية كبيرة ، لم تكن — كما قال (دروفتى) — فى الحقيقة لها ، فكان هذا المسلك غير الحكيم من ناحيته الى جانب اختياره هذا الطريق الشاذ — طريق دمياط — للذهاب الى الهند، « لأنه كان أول الرسل الفرنسيين الذين شوهدوا اطلاقا يتخذون هـذا الطريق فى رحلتهم الى الهنـد على الأقل فى المدة التى قضـاها (دروفتى) فى مصر » ؛ كان لذلك كله أبلغ الأثر فى جعل الوكلاء الانجليز يعمـدون الى اتخـاذ « أساليبهم المعروفة فى مثل هذه الظروف » للاستفادة من هذا الحادث . ودبروا مكيدة للايقاع بين الباشا و (دروفتى) ، فأبلغوا الباشا أن (كادر) يحمل معه رسائل الى (دروفتى) حتى يسلمها هـذا الى البكوات المماليك ، وراحوا يسعون للاستيلاء على الرسائل التى حملها هذا الرسول من الباشا نفسه .

ويذكر (دروفتى) تفاصيل هذه المؤامرة ، فى تقريره الى حكومته فى ٢٨ ابريل ١٨١٠ ، فيقول : « ولكنه حدث لحسن الحظ أنى فى نفس المساء الذى دبرت فيه هـذه المؤامرة (للايقـاع بينه وبين الباشا) كان على أن أبعث بترجمانى الى الوزير (محمد على) ، فقابله الباشا مقابلة سيئة للغاية ، وفى سورة غضبه أرسله الى دون أن يدعه يفتح فاه بكلمة واحدة ، ليبلغنى أن الواجب يقتضينى الامتناع عن انشاء صلات فى مصر مضادة لمصالحه اذا شئت العيش فى هدوء وسلام . فما أن بلغتنى هذه الرسالة ، حتى امتطيت جوادى قاصدا الى القلعة دون أن أفقد دقيقة واحدة ، وكان الوقت ليلا ، ووجدت الباشا على أهبة الانصراف الى مخدعه ، فرحب بى ترحيبا فاترا ، ولو أنه أبدى ارتياحه لما ظهر من اهتمامى بالحضور اليه لأسأله تفسير ما وقع، ونهضت أقوالى دليلا على ما آكنه من ولاء ، وغادرنى الباشاوهو يشكرنىعلى حضورى الذى جنبه قضاء هذه الليلة فى كدر ، وأعطانى موعدا لمقابلته فى اليوم التالى .

« وأما هذه المقابلة الثانية فقد استطالت كثيرا ، أكد لى الباشا فى أثنائها أن الوكلاء الانجليز قالوا : انهم يدفعون خمسين ألف قرش عثمانى ، للحصول فقط على صورة من الرسالة التى وصلتنى من فرنسا لتسليمها الى الزعماء

المماليك ، الأمر الذى يدل ــ على ما يبدو لى ــ على أنهم مستعدون للتضحية بهذا المبلغ لسلب الرسول (كادر) ما يحمله . وفى اعتقادى أنه لا جدوى من ابلاغكم ــ مخاطبا وزير الخارجية ــ كل ما دار فى هذه المقابلة ، فأكتفى لذلك بذكر نتائجها .

« فانه مما يبدو لى أن الباشا مقتنع بأنه لا يقدر على الركون الى الصداقة التى يظهرها نحو الانجليز ، فان هؤلاء انما يبذلون قصارى جهدهم لتحريضه على اتخاذ خطوات مضاده لمصالحه وواجبه ، وأقسم لى على سيفه ، أنه لما كان يشعر بواجبه نحو كرامته ، ونحو نظام حكومته ، فقد رفض كل شروط يبدو أنها تستهدف وضعه تحت حماية الانجليز ، ثم انه أظهر لى أسفه على ترك فرقاطته التى يريد ادخالها فى البحر الأحمر عن طريق المحيط ــ (والمقصود هنا الفرقاطة افريقية ، وقد سبق ذكر موضوعها) ــ تبحر الى مالطة . وقد أبلغنى أنه سوف يلغى السماح لسفن الحرب الانجليزية بدخول ميناء الاسكندرية القديمة ، وأنه سوف يصدر أوامره لتحصين الاسكندرية تحصينا جيدا ، وأنه لما كان لا يسعه الغاء الأوامر التى أجازت تصدير الحبوب الى مالطة ، فسوف يرفع أثمانها بدرجة تزعج المتجرين بها . ثم أنهى الباشا كلامه بأن طلب منى نسيان ما حدث ، ثم استدعى أمامى رئيس حراس قافلة السويس ، وقال له : انه سوف يعتبره مسئولا عن أى شىء يشكو منه الرسول (كادر) ، ثم أعطانى خطابا يحمل توصية طيبة بهذا الرسول لعمال الباشا من مدنيين وعسكريين فى كل الموانىء .

« وأما هذه المقابلة فقد جرت فى اليوم التاسع عشر من هذا الشهر .

« وقد تمهلت فى ابلاغكم عنها ، حتى يتسنى لى أن أنقل اليكم فى الوقت نفسه ، أن (كادر) قد وصل سالما الى السويس ، وأنه قد غادرها الى جدة ، ويحمل معه خطابات توصية الى المسئولين فى جدة ، وكذلك فى مخا » .

وذكر (دروفتى) دليلا على أن الباشا يعنى فعلا ما أبلغه اياه فى هذه المقابلة من حيث علاقاته مع الانجليز : « أن محمدا عليا قد أنفذ أحد ضباطه الى اسكندرية لاجراء الترميمات التى تتطلبها التحصينات فى هذه المدينة ، وأنه بعد أن فرض ضريبة صادر على الحبوب معادلة لثلثى قيمتها ، بدعوى

حاجته الى بعض الغلال لارسالها الى القسطنطينية ، لم يلبث أن وضع بعض القيود على شحنات القنصل الانجليزى الى مالطة ؛ وأخيرا فقد رفض الموافقة على التعريفة الجديدة التى حصل السفير الانجليزى عليها من البـاب العالى لتعيين قيمة الرسوم الجمركية على البضائع التى يصدرها التجار البريطانيون من مصر أو يستوردونها اليها .

« ومبعث هذا الرفض ، هو روح الباشا الاسـتقلالية التى تزداد قوة دائما ، وطالما بقيت القسطنطينية وأزمير وحلب وجزر بحر الأرخبيل تعـانى القحط والمجاعة ، وتزخر مصر بالغلال الوفيرة ، ولقد فرضت على الصادرات الى تركيا ضرائب كبيرة لم يسبق لها وجود بتاتا » .

ولا جدال فى أن تصريحات الباشـا (لدروفتى) فى اجتماع ١٩ ابريل هذا ، كانت تصريحات هامة ، قد تنبىء — على نحو ما أراد (دروفتى) أن يقنع نفسه به — بأن تغييرا قد طرأ على سياسـة محمد على ، من شـأنه أن يقربه من الوكلاء الفرنسيين ، ويباعد بينه وبين خصومهم الانجليز ، لاسيما وأن الباشا ، بفضل الاجراءات الأخيرة التى اتخذها قد أقام الدليل فى نظر (دروفتى) على أنه يريد تعطيل تجارتهم ، والحد — على الأقل — من تصدير غلاله الى مالطة وغيرها من الأماكن التى كانت مسرحا لنضالهم مع الفرنسيين فى أوروبا . ولكن الحقيقة كانت على النقيض من ذلك . ولم يفطن (دروفتى) الى غرض الباشـا من اظهار شـكوكه له نحو الانجليز ، أو مبعث زيادة الرسوم الجمركية على الصادر ، وقد كان هذا اجراء ماليا ، اتخذه الباشا مع الانجليز ، كمـا اتخذه مع البـاب العالى ، ولم يبغ منه سـوى غرض واحد فحسب ، هو ملء خزائنـه بالمال الذى استمر فى حاجة شـديدة اليه دائما لدفع مرتبات الجند وسد نفقات الحكومة . ثم كان مما أحيـا الأمل لدى (دروفتى) فى امكان حدوث هذا التغيير فى سياسة محمد على ، أن الباشـا على الرغم من « مكائد » الوكلاء الانجليز ، وسورة الغضب التى استبدت به ، قد مكن (كادر) من المضى فى رحلته بسلام ، بل وزوده بخطابات توصية الى عماله فى مختلف الأساكل .

ومع ذلك فان شيئا مما يكون (دروڤتى) قد منى نفسه به لم يحدث . ذلك أن تصدير الحبوب والكتان وغيرهما الى مالطة لم يتوقف اطلاقا ، بل تزايد نشاطه فى الشهور التالية ، واستمرت السفن تأتى بالبضائع الانجليزية الى الاسكندرية ، ســواء كانت هذه السفن بريطانية أم نمساوية أم غيرها وترفع أعــلاما انجليزية أو غير انجليزية . ثم استمر دخول السفن الحربية الانجليزية الى الميناء من وقت لآخر ، فحضر ابريق من مالطة فى شهر مايو ، قال عنه (دروڤتى) : انه « الثانى الذى ظهر (فى هــذه المياه) منــذ ثلاثة شهور » ، واحتفل الانجليز فى الاسكندرية بعيد ميلاد ملكهم چورج الثالث احتفالا ضخما رائعا ، ونثروا النقود بسخاء ، ليلتقطها فقراء الأهلين ، وذلك ــ كما قال (دروڤتى) أيضا فى ١٣ يونية ــ « حتى يكسبوا صداقة الجماهير، على غرار ما فعلوا فىالأيام التى ســبقت غزوهم فى عام ١٨٠٧ » . وعندما انتصر الباشا على بكوات المماليك فى قنطرة أو جسر اللاهون والبهنسا فى يولية وأغسطس من العام نفسه ، واســتولى على غلال وحاصلات الصعيد خصوصا ، صدرت أكثر الغلال الى مالطة ، وفى أكتوبر دخل الاسكندرية ابريق انجليزى آخر يحمى أربع ســفن آتية من مالطة كى تستبــدل غلالا بحمولتها . وفضلا عن ذلك كله ، فانه لم تمض أسابيع معدودات على هذه « التصريحات » التى أدلى بها الباشا (لدروڤتى) ، حتى كان قــد عقــد مع (بلزونى) فى ٢٨ مايو ١٨١٠ ، تلك المعاهدة التى رفضت الحكومة الانجليزية التصديق عليها .

وواقع الأمر ، لم يكن السبب الذى حــدا محمد على الى التبسط فى هذه التصريحات التى فتحت أمام (دروڤتى) آفاقا واسعة ، أسف الباشا على مصادقته للانجليز ، أو ندمه على ارسال فرقاطته افريقية الى مالطة فى طريقها الى انجلترة كى يتم تسليحها هناك استعدادا للقيام برحلتها الى البحر الأحمر حــول رأس الرجــاء الصالح ، أو تسلط الخوف عليه من ناحية الانجليز ، أو حرصه على تنمية العلاقات التجارية بينه وبين فرنسا ، فى وقت كان يعلم فيه أن الفرنسيين عاجــزون عن الافادة من أية تسهيــلات قد يعطيها لهم ــ وقد عرض عليهم فعلا كما ذكرنا أن يبيعهم الغلال بأثمان مخفضة ــ وذلك

بفضـل ما للانجليز من سـيطرة مكينة فى البحر الأبيض ؛ بل ان الذى حفز (محمد على) على الادلاء بهذه التصريحات كان تقريره الاستعانة بالفرنسيين على تحقيق مشروع استقلاله ؛ ذلك المشروع الذى عرف عنـه (دروفتى) نفسه الشيء الكثير ، أثناء مفاوضات عام ١٨٠٧ : التى انتهت بجلاء الانجليز عن الاسكندرية .

فقد اعترضت مفاوضات الباشا منذ استئنافها مع الوكلاء الانجليز بعد جلاء حملة (فريزر) صعوبات جمة ، فلم تعر الحكومة الانجليزية — كما عرفنا — آذانا مصغية لمقترحاته « السياسية » ؛ ثم لم تلبث أن ظهرت بعض العراقيل أثنـاء مفاوضته الأخـيرة مع (بلزونى) ، وكان مبعثها محـاولة (بلزونى) و (بريجز) اشتراط شروط رأى فيها الباشا مساسا « بكرامته » ورغبة فى وضـعه تحت الحمـاية الانجليزية ، الأمر الذى جعله يقسم أمام (دروفتى) أنه لن يتخلى عن واجبه نحو نفسه ونحو « نظام حكومته » . وعلى ذلك فانه ما ان انتهت مفاوضـاته مع (بلزونى) و (بريجز) بعقـد المعاهدة ، التى وان كان مجرد ابرامها — اذا جاء تصديق الحكومة الانجليزية عليها — اعترافا عمليا « بالوضع » الذى يصبو اليـه فى علاقاته مع الدول الأجنبية ، وخطوة ممهدة لاستكمال « الوضع » المشـابه لما كانت تتمتع به وجاقات الغرب آنئذ ، فقد جاءت خلو من كل ارتباط سياسى يتصل بالمحالفة التى أرادها مع الانجليز ، لم يجد الباشا مناصـا من محاولة الاسـتعانة بالفرنسيين ، منافسى الانجليز وخصومهم ، على الظفر ببغيته .

وكان الباشا قد حرص على اسـتبقاء حبل المودة موصـولا بينه وبين الوكلاء الفرنسيين ، بالرغم من رواج الشائعات الكثيرة عن عزم الفرنسيين على ارسال جيش كبير لغزو مصر ، فلزم الحيطة والحذر فى اسـتعداداته العسكرية ، حتى (سانت مارسيل) وغيره من مواطنيه ، لم يخامرهم شك فى أن الغرض من هذه الاستعدادات انما هـو الاحتراس من ناحية الانجليز وغزوهم لهذه البلاد مرة ثانية ، أكثر من الحيطة ضد فرنسا . ثم انه كان قد حرص كذلك على استرضاء الوكلاء الفرنسيين فى شئون التجـارة ، وأظهر استعداده دائما لتفسير الأسبابالتى « ألزمته » بتصدير الغلال الى مالطة ؛

وهى الأسباب التى بادر هؤلاء بذكرها فى تقاريرهم الى حكومتهم يعللون بها هذا النشاط المنافى لصالح دولتهم ، والتى كان منها عى نحو ما عنى محمد على بابرازه خوفه من الغزو الانجليزى وحاجته الى المال لانجاز استعداداته العسكرية تهيؤا لدفع هـذا الغزو اذا وقع • وزيادة على ذلك فقـد تظاهر بالرغبـة فى معاونتهم على اجتيـاز الأزمة التى أحدثتها مصـادرة السفينة (لاروز) بسلام • أو تلك التى أثارها مسلك الأب ارمننجيلد « المشين » ثم هـا هو ذا يطلع (دروڤتى) على ما يجـول فى ذهنـه ، ويبسط له مخاوفه من الانجليز ، ويظهر ندمه على ارسـال (افريقيـة) الى مالطة ، وتهدأ سـورة غضبه فيبيح (لكادر) المضى فى مهمته ، ويزوده بالتوصيات لضباطه •

وقد خيل الى الباشا ، الذى وان كان لم يركن الى نوايا فرنسا نحوه ، كما لم يركن الى نوايا انجلترة ، فقد ظل يجهل « سر نابليون » ، ولا يعرف شيئا عن استعداداته ومشاريعه ، اللهم الا ما نقله اليه الانجليز عنها ، وكان مفهوما عن هؤلاء أنهم خصوم الامبراطور وأعداؤه الألداء ، نقـول انه قد خيل الى محمد على أن بوسعه أن يجذب الفرنسيين الى مؤازرته على بلوغ استقلاله ، اذا هو — الى جانب كل ما تقدم — لوح أمام أنظـارهم بالمزايا التى يمكن أن تنتفع بها مصالحهم التجـارية فى مصر ، وفاته أن الوكـلاء الفرنسيين ، علاوة على ما كانت تنتويه حكومتهم نحو مصر ، كان لا مناص من أن ينظروا بعين الشك الى طبيعة ما يجرى من اتصالات بينه وبين الوكلاء الانجليز خصـومهم ، وأن يعزوا الى تحريض هـؤلاء و « مكائدهم » كل مشروع يصدر من الباشا ، ولا يتفق فى أغراضه مع أهـداف امبراطورهم السياسية •

وعلى ذلك ، فقد طلب محمد على الاجتماع (بدروڤتى) ، وتحدث اليه فى مشروع اسـتقلاله ، طالبا معاونة فرنسـا فى تحقيقه ، فأبلغ (دروڤتى) حكومته ما دار فى هذا الاجتماع ، فى تقرير بعث به اليها من القاهرة فى ٢٨ نوفمبر ١٨١٠ ، جاء فيه :

« ان محمد عليـا وهو يتأهب للسفر الى الاسـكندرية ، كى يشرف

بنفسه ــ كما يقول ــ على شحنات الغلال التى يجب عليه ارسالها الى القسطنطينية ، قد رغب فى أن أجتمع به اجتماعا سريا قبل رحيله ؛ فكانت مقابلة طويلة ، تناول الحديث فى أثنائها الكلام عن مشاريعه التجارية فى البحرين الأبيض والأحمر ، ولا سيما رغبته ــ قبل كل شىء ــ فى أن تكون لديه بالبحر الأبيض سفن تجارية ، يسعها ممارسة حقوق الحياد فى كل الأحوال . ولقد جعله النقاش حول هذا الموضوع يتطرق الى الاعتراف بأنه ليس على صلات طيبة جدا بحكومته (أى الباب العالى) ، وأنه يريد من فرنسا موافقتها على أن يصير فى مصاف وجاقات الغرب .

« ولقد انتقل من ذلك فى استطراد طويل ، الى الكلام عن المزايا التى بوسعه اعطاؤها للتجارة الفرنسية ، ثم اختتم حديثه مطالبا اياى أن أوضح له ما اذا كان من المحتمل أو من غير المحتمل ، أن تلقى (المزايا التى يعرضها، والتى تنتفع بها التجارة الفرنسية) قبولا لدى صاحب الجلالة الامبراطور . ولما صار الباشا يلح على فى أن أجيب على تساؤله جوابا قاطعا ذكرت له أن هذا أحد الشئون العليا التى يخرج تناولها عن نطاق عملى المكلف به لدى (محمد على) ؛ وأن كل ما أستطيع فعله هو أن أعده باحالة هذا الموضوع (على وزير الخارجية الفرنسية) . ويبدو لى أن جوابى هذا كدره ، فأظهر تحفظا فى مقالته بعد ذلك ، لم ألحظه عند بداية الحديث .

« ويبدو مما ذكره لى قبل هذا التحفظ ، أن الوكلاء الانجليز قد أكدوا له نجاح المفاوضات التى سوف يجريها مع حكومتهم بشأن هذه المسألة ، بل وأجزم أن لهم نصيبا كبيرا فى جعله يقرر الذهاب الى الاسكندرية ، حيث ينتظرون بها وصول قنصل بريطانى جديد ، هو مأمور السفارة البريطانية السابق بالقسطنطينية .

« ولقد علمت أنهم (أى الوكلاء الانجليز) معجبون بأنفسهم لنجاحهم فى صرف الباشا عن الاصغاء لنصائحى، ويرجون بمجرد ذهابه الى الاسكندرية أن يستطيعوا الظفر منه بتسهيلات كثيرة لأخذ الحبوب ، ولانجاح كل عملياتهم الأخرى التجارية والسياسية . ومما يدعو للأسف أن الانجليز قد اشتروا كل الرجال المحيطين بالباشا ؛ ثم انهم يدفعون الذهب كتضحية فى سبيل تمكنهم

من خديعته ، وتحريضه على اتخاذ خطوات أفضت الى توريطه دائماً مع الباب العالى ، فضلا عن تمكينهم من توثيق الصلة بين مصلحته وصوالحهم . وجبره على اعتبار (الانجليز) وحدهم أصدقاءه المخلصين الذين فى وسعه أن ينتظر بعض المساعدة منهم عند الحاجة .

« ومع ذلك فأملى كبير فى أن يستطيع (سانت مارسيل) بفضل ما عرف عنه من غيرة ونشاط أن يثبت لدى محمد على ذلك التحرز النافع الذى مبعثه اساءة الظن بالانجليز ، والذى منعه حتى الآن من الوقوع فى الشرك الذى تنصبه له هذه الزمرة من الأعداء » .

ذلك كان الأسلوب الذى عرض به (دروفتى) مقترحات الباشا على حكومته . ولقد كان من الواضح أن محمدا عليا فى رغبته أن يكون لسفنه الحق فى « ممارسة حقوق الحياد » ، انما أراد أن يظفر لباشويته بذلك الوضع الذى كان لوجاقات الغرب ، والذى من خصائصه تمكين الوجاقات الثلاثة : طرابلس ، وتونس ، والجزائر ، من التزام موقف الحياد اذا نشبت الحرب بين الدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية عليها ، وبين أية دولة أجنبية ، فتسير سفن الوجاقات بأمان ، تخفق عليها أعلامها ، ودون أن تتعرض لخطر المصادرة . ولقد كان من مزايا الظفر بهذا الوضع المباشر لباشويته : عدم تعطيل نشاط الباشا التجارى ، فى وقت كثر فيه دخول السفن الى ميناء الاسكندرية خصوصا ، وخروجها منها محملة بالبضائع المجلوبة الى مصر أو المصدرة منها ، وعندما كان محمد على يهتم ببناء أسطول تجارى يعمل فى البحرين : الأبيض والأحمر ، كى يستخدمه فى نقل منتجات باشويته ، فيستأثر هو بتجارة المرور ، بدلا من أن يفيد من هذه أصحاب السفن الأجنبية . ثم انه كان من مزايا « الوضع » الذى أراده لباشويته ، تقرير الحكم الوراثى فى أسرته فى مصر ، على نحو ما سبقت الاشارة اليه مرارا فى هذه الدراسة .

ولكن (دروفتى) الذى لم يكن يجهل مشروع الباشا الاستقلالى ؛ لم يجد فى مقترحات محمد على أثناء هذه المقابلة « السرية » ما يدعوه للفت نظر حكومته اليه جديا ، سوى نشاط الوكلاء الانجليز ومساعيهم للتأثير على بطانة الباشا بالرشاوى ، وعلى الباشا نفسه بالهدايا حتى يجذبوه لتأييد

مصالحهم ، واعتبر مشروع محمد على الذى يمكنه من الوقوف موقف الحياد فى علاقاته مع الباب العالى والدول الأوروبية عند قيام حالة حرب بين تركيا والدول ، من وحى الانجليز أنفسهم الذين يبغون توريط محمد على مع الباب العالى ، لبواعث اعتقد (دروڤتى) أنها لابد متصلة بمصالحهم السياسية والتجارية فحسب . وكان مما أيد هذا الرأى لديه ما قاله محمد على نفسه ، من أن الوكلاء الانجليز يؤكدون له موافقة حكومتهم على « أن تكون لديه سفن تجارية بالبحر الأبيض يسعها ممارسة حقوق الحياد فى كل الأحوال » .

وفضلا عن ذلك ، فقد كان (دروڤتى) صاحب آراء محددة عن «حكومة» محمد على من ناحية ، وعن أساليب الباشا السياسية من ناحية أخرى ، من حيث أن هذه الحكومة لم تكن متمتعة بذلك الاستقرار الذى يخول الباشا التطلع الى الاستقلال المنشود ، ومن حيث أن هذه الأساليب كانت تهدف الى مداورة واسترضاء الدول الأوروبية جميعها ، ولا يمكن الاطمئنان لذلك الى سياسته . بل ينحصر نشاط الباشا فى باشويته ، ولا يتعدى أفق سياسته حدود هذه الباشوية ذاتها . وبنى (دروڤتى) رأيه هذا ، على تجاربه الطويلة فى هذه البلاد ، وعلى وقوفه على مجريات الأمور بها ، لا سيما فى الفترة التى تلت جلاء الانجليز عن الاسكندرية .

وقد بسط (دروڤتى) وجهة نظره هذه منذ أوائل عام ١٨٠٨ ، فى تقرير مسهب عن الموقف فى مصر ، بعث به فى ٨ ابريل ، الى (تاليران) برنس ودوق دى بنيڤنتو Benevent وزير الخارجية الفرنسية ، فقال : « ... وأما فيما يتعلق بالباشا فانه يعتبر نفسه لا أقل من أمير مطلق السلطة ، بالرغم من قوله انه عبد لجلالة السلطان المعظم . وبينما يصدر أوامره لمرءوسيه بتنفيذ المعاهدات القائمة بين الحكومات الأوروبية والباب العالى ، فهو لا يدع الفرصة تمر دون اظهار أن هذه الأوامر انما تصدر عن تلك السيادة التى يمارسها ، ويتوقف اصدارها على ارادته هو وحده . والمبدأ الذى يطغى على سياسته ، هو دائما مراعاة خواطر جميع الدول ، دون تمييز احداها على الأخرى . واذا شاء جلالة الامبراطور مراجعة التقارير التى كان لى شرف تقديمها الى السفارة الفرنسية بالقسطنطينية خلال عام ١٨٠٧ ، لاتضح له

أنه ليس لمحمد على أى اتجـاه أكيد فى علاقاته مع الوكلاء الأوروبيين ، فلا تتعدى سياسته حدود مصر التى يقول انه انما صار سيدا عليها بحد حسامه ، والتى يقول انه انما يبغى قضاء حياته بها ، وأن يكون مماته ودفنه بها •

« ومع ذلك ، فان ادعاءات السيادة هذه لم تنجح حتى هـذه اللحظة فى تحريره من تلك التبعية التى يفرضها عليهـا جيشه ، ذلك الجيش الذى هو مستعد دائما للتمرد والعصيان من أجل مرتباته المتأخرة • ولقد جعلته هذه الحقيقة أكثر من أى شيء آخر يبذل قصارى جهده لانهاء خلافاته مع البكوات المماليك بأية وسيلة كانت ؛ فقد كان يريد الذهاب اليهم على رأس جنـده قبل الحوادث التى وقعت فى الأيام الأخيرة من شهر أكتوبر ١٨٠٧ ـــ ويشير هنا الى تمرد الجند وقتذاك ، وكان حادثا خطيرا سـوف يأتى ذكره ـــ حتى يملى شروط الصلح عليهم فى البلاد التى يوافق اليوم على تركها لهم •

« ويبدو لى أنه لا معدى عن عرض هذه الأمور ، لما تنطوى عليـه من دلالة على أن الموقف فى مصر سوف يظل دائما دون تغير وعلى حاله ، فيما يتعلق بتلك الحكومة التى سوف تخضع دائما لكل تلك المتاعب المنبعثة من عدم استقرارها ، ووجود تلك المنازعات الحزبية التى تحيط بها • ولا مفر من أن يشعر الأفرنج بالصدمات التى تنجم عن مثل هذه الحالة التى يسودها اختلال النظام ، ومن واجب القناصل كذلك أن يعتمدوا على ما يستطيعون الآن وفى المستقبل أن ينالوه من نفوذ بتدبيرهم الشخصى ، أكثر من اعتمادهم على « الامتيازات » والاحترام الذى تضفيه عليهم طبيعة مهمتهم •

« والمصريون فى حـال يبعث على أبلغ الأسى ، فالضرائب القاسـية فى الصعيد والوجـه البحرى ، والمظـالم وبعثرة الأموال قد أرهقت المزارعين واضطرتهم الى الشحاذة ، كما ألقت بهم فى مهواة اليأس والقنوط » •

وأما اعتقاد (دروفتى) ، بأن تشبث محمد على بمشروع استقلاله من وجى الانجليز ، فكان اعتقادا قديما رسخ فى ذهنـه ، منذ أن شـهد توثق الصلات بينـه وبينهم ، بسبب تجـارة القمح ، وزيادة نشـاط الوكلاء الانجليز ، وبخاصة « دسائس » السيد (بتروتشى) ، فكتب قبـل مقابلته « السرية » مع محمد على ببضعة شـهور ، ومنـذ ١٢ مارس ١٨١٠ ، الى

(شامپانى) وزير الخارجية الفرنسية : أن الوكلاء الانجليز « يعملون على زيادة تمسك محمد على بمشروعه المحبب اليه : ألا وهو التخلص من سيادة الباب العالى ، والارتقاء بباشويته الى مصاف الدول البربرية (وجاقات الغرب) ، وقد اجتهدوا فى تملقه وارضاء عاطفته المنبعثة عن الشعور بالكرامة الذاتية ، بأن صاروا يعدون بترك راية ملك مصر تخفق فى البحر الأبيض ، فتتمتع جميع السفن التى تحمل هذه الراية بكل الامتيازات التى للمحايدين ، ولو أنهم علقوا ذلك بشرطين رفض الباشا الاذعان لهما ، أولهما : السماح لسفن الحرب الانجليزية بالدخول الى ميناء الاسكندرية القديمة ، وثانيهما : طرد الوكلاء الفرنسيين .

« ولقد كان بفضل هذه المناورات ، أن حصل الانجليز — على الأقل — على الغلال لتصديرها الى مالطة ، ريثما تنتهى هذه المفاوضات الى نتيجة .

« وحيث أنى لم أعرف ظروف هذه المحاولات والدسائس السرية ، الا بطريق ما كان يصلنى من تقارير متفرقة ولا رابط بينها ، فقد تعذر على حتى الآن الوصول الى فكرة صحيحة ودقيقة بالدرجة التى تتيح لى المجازفة بابداء رأى عن النتيجة التى قد تسفر هذه المحاولات عنها . ولكننى أجد لزاما على بالرغم من ذلك ، أن أذكر أن الوكلاء الانجليز منذ أن صار من المتوقع قطع العلاقات بين تركيا وانجلترة قريبا ، قد كفت لجاجتهم فى ذلك الموضوع الذى اعتادوا دائما تقديمه على كل ما عداه من الموضوعات التى تناولها حديثهم ، وأعنى بذلك خوفهم من الأسطول الذى يتأهب فى طولون للانقضاض على مصر ، ثم انهم صاروا اذا تحدثوا عن الاستعدادات التى تجرى فى موانئهم هم أنفسهم يبذلون قصارى جهدهم لتحويل انتباه الباشا الى نواح أخرى ، باعلانهم أن الغرض من هذه الاستعددات انما هو ارسال أساطيلهم الى البرتغال وكرفو » .

وقد ذكر (دروڤتى) الأسباب التى حفزت الانجليز ووكلاءهم — فى رأيه — على تشجيع محمد على على التمسك بمشروعه الاستقلالى ، والدخول معه فى مفاوضات « سرية » تهدف الى تحقيق هذا الاستقلال ، الذى يرقى بباشويته الى مصاف وجاقات الغرب ، والتمويه عليه — فى نظر

(دروفتى) — فيما يتعلق بالغرض من الاستعدادات التى تجرى فى موانئهم فقال فى نفس رسالته هذه : « وانه لما يبدو لى أن هذه الوقائع (السـالفة الذكر ، والتى بسطها فى تقريره) انما تنهض دليلا على أن الحكومة البريطانية لا زالت متمسكة بمشاريعها العدوانية على مصر ، ومن الممكن لذلك أن تتجدد نفس الظروف التى مرت بى هنا فى عام ١٨٠٧ » .

وعلى ذلك ، فانه لم يكن من المنتظر ، وتلك آراء (دروفتى) عن حكومة محمد على وقتئذ ، وعن مشروع استقلاله ، أن توافق حكومة الامبراطور فى باريس على تحرر محمد على من سيادة الباب العالى ، بالدرجة التى تمكنه من انشاء باشويته أوجاقا من طراز وجاقات الغرب ، ناهيك بمشاريع نابليون نفسه وذلك « السر » الذى لم يشأ التخلى عنه ، فقد صمت (الدوق دى كادور) عن مشروع هذا الاستقلال فى التعليمات التى أصدرها الى (دروفتى) فى ٣٠ يونية ١٨١٠ ، ولم يسترع انتباهه ، من تقرير ١٢ مارس ، سوى «مكائد الانجليز ومؤامراتهم » . ولم يتبدل موقف حكومة الامبراطور ، من مشروع محمد على طوال هذا العـام (١٨١٠) ، أو خلال العامين التاليين ، أى فى السنوات التى تتناولها هذه الدراسة .

ومع أن محمدا عليا قد حاول استرضاء الوكلاء الفرنسيين ، بأن صار يعرض عليهم بيع غلاله للحكومة الفرنسية ، بثمن يقل بمقدار الربع عما يبيع به لحسابه الخاص فى الموانى الألمانية التى تزود جزيرة كرفو بحاجتها من الغلال ، وهى التى يعلم أنها تشكو كغيرها من المجاعة ، فقد ظل (دروفتى) ينقم على الباشا نبذه لأوامر الباب العالى التى تمنع تصدير الغلال للانجليز وهم الذين سلكوا فى هذه المسألة مسلكا لم يتوخوا منه — على الأقل — المحافظة على المظاهر ، وذلك فى الوقت الذى يبغـون فيه — على حـد قول (دروفتى) — العيش فى سلام مع الباب العالى بكل وسيلة . واعتقد الوكيل الفرنسى أن محمدا عليا لا يزال على عهده مع الانجليز الذين قال انهم يدفعونه دفعا الى المضى فى طريق لاشك فى أنه يفضى الى « توريطه » مع الباب العـالى ، والى تسوىء العلاقة بينه وبين صاحب السيادة الشرعية عليه « الا اذا كان الديوانى العثمانى — كما افترض (دروفتى) تعليلا لعـدم تأزم الأمور بين

الفريقين بسبب نبذ الباشا لأوامر القسطنطينية – قد اتبع نفس السياسة المتقلبة والمتلونة التى طالما جعلته يزود الرسول (الذى يبعث به الى الولاة) بفرمانين فى وقت واحد ، يلغى أحدهما الآخر » .

وشكا (دروڤتى) من نفاق الانجليز من جهة ، ومضى الباشا فى التعامل معهم من جهة أخرى ، فقال فى رسالته الى (شامپانى) فى ٢٧ مارس ١٨١١ ، « انه لما يبعث على السخرية أكثر من أى شىء آخر ، أن يعمد الانجليز الى لصق اعلان على باب القنصلية البريطانية بالاسكندرية ، يقولون فيه : انه قد صار ممنوعا من الآن فصاعدا اعتماد (هـذه القنصلية) لأوراق السفن المشحونة بالحبوب لغرض تصديرها الى مالطة .. الخ بناء على أمر السفارة الانجليزية بالقسطنطينية الصادر فى ٢٥ أكتوبر (١٨١٠) بينما يشاهد المرء فى الوقت نفسه قوافل تأتى من هذه الجزيرة تحرسها سفن الحرب البريطانية، وذلك من أجل أخذ الغلال الى مالطة ، وبينما يشهد المرء بعد ذلك السيد (ماثوس) Mathos وقد كان من موظفى هذه السفارة ذاتها ، بمجرد نزوله الى البر يبدأ المفاوضة مع الباشا لشراء كميات عظيمة من الحبوب » . ثم استطرد (دروڤتى) يعلق على ذلك كله بقوله : « ومن المحتمل أن يكون الانجليز الذين أصبحوا مجردين من كل الوسائل التى زودهم بها المماليك حتى الآن لاثارة الحرب الأهلية والفوضى فى مصر ، قد صاروا اليوم يبذلون الجهد لتوريط الباشا مع حكومته (أى الباب العالى) كى يستطيعوا يوما ما سوقه لاتخاذ خطوات ، تنتفع بها مشاريعهم العدوانية التى ما فتئوا يدبرونها ضد هذه البلاد . ولقد كان ذلك ما دفعنى – كواجب مفروض على – لتحذير الباشا ، الذى قال انه محتاط لتجنب الوقوع فى هذه الفخاخ المنصوبة . ومهما لوحظ من عدم انطباق فى مسلك الباشا بين أقواله وفعاله ، فالصحيح دائما أنه وان استجاب بارتياح دائما لمطالب أعدائنا – (أى تصدير الغلال للانجليز والتجارة معهم) – فهو الى جانب هذا قد كلفهم ثمنا غاليا ، نال من ماليتهم كثيرا . ومنذ أن اتضح لى استحالة اقناع الباشا بحرمان نفسه من تلك الموارد التى تأتيه من هذه التجارة ، فقد صار هدفى الذى أبذل قصارى جهدى دائما لتحقيقه ، هو دعم أسعار الغلال وعدم تقلبها بقدر

الاستطاعة » . وذلك لفائدة التبادل التجارى الضئيل وقتئذ مع فرنسا ، وتموين الحامية الفرنسية بجزيرة كرفو .

وبالرغم من تحذير (دروفتى) للباشا من ناحية الانجليز ، « ونصحه » له ، فقد مضى محمد على — كما سبقت الاشارة اليه — فى توثيق صلاته بهم ، سواء كان مبعث هذا — على نحو ما كتب (سانت مارسيل) فى ٣ يوليه ١٨١١ — ما تدره عليه تجارة الغلال معهم من أرباح طائلة ، أو « استناده على مؤازرتهم فى تحقيق أطماعه الاستقلالية » . وقد تناول (سانت مارسيل) الموضوع مرة أخرى فى رسالته التى سبقت الاشارة اليها ، الى حكومته فى ١٣ يوليه .

ثم راح يؤكد فى رسالة تالية فى ١٤ يوليه : « أن السبب الرئيسى فيما هو قائم من صلات بين الباشا والانجليز ، انما هو اتجار باشا مصر بالغلال مع مالطة ، ثم هنا كما يدعونى الى الاعتقاد كذلك ، بأن استمرار هذه التجارة ، مع ما فى ذلك من خرق حتى لأوامر الباب العالى ، انما هو نتيجة لما تفرضه على الباشا تلك النصوص التى تضمنتها المعاهدة السرية التى أبرمت مع الانجليز وقت انسحابهم من مصر فى عام ١٨٠٧ » .

ثم انه لم تلبث أن نشأت أزمة من طراز تلك التى أثارها حادث المركب (لاروز) فى عام ١٨٠٨ ، سببت امتعاض الوكلاء الفرنسيين من محمد على ، وأظهرت حرص الباشا على استرضاء الانجليز وعدم تكدير خواطرهم ، غير آبه لما قد يلحق بالمصالح الفرنسية من أذى نتيجة لهذا المسلك ، ولم يسع الوكلاء الفرنسيين سوى مداراة الباشا لتجنب الاصطدام معه ، فى وقت تزايدت فيه مشاغل الامبراطور وتفاقمت مشكلاته فى أوروبا من ناحية ، ووجب على هؤلاء الوكلاء استرضاء محمد على حتى يبعث بغلاله لتموين الفرنسيين فى كرفو من ناحية أخرى .

وأما تفصيل هذه الأزمة الجديدة ، فهو أن احدى سفن القرصان النابوليتانية ، وتدعى (روا دى روم) Roy de Rome ، كانت قد «غنمت» بالقرب من مالطة ، سفينة ترفع علما انجليزيا محملة شحنة من الأنبذة وغيرها

من سيفالونيا — احدى جزر الأيونيان — الى مالطة . وكان قبطان سفينة القرصان (أنطوان ميشيل) Antoine Michel من ضباط بحرية « جلالة ملك الصقليتين » يواقيم مورا Joachim Murat ، الذى خلف يوسف بونابرت ملكا على هذه المملكة التى أقامها نابليون فى شبه الجزيرة الايطالية . فذهب القرصان الى ميناء طرابلس الغرب ليبيع « غنائمه » بها ، ولكن يوسف القره مانلى ، باشا طرابلس ، لم يسمح ببيع الغنائم ، لصداقته مع الانجليز ، تلك الصداقة التى أفضت بعد ذلك الى عقد معاهدة سلام معهم (فى ١٠ مايو ١٨١٢) تجددت بفضلها المعاهدات القديمة التى عقدها هذا « الوجاق » مع بريطانيا . وعلى ذلك فقد غادرت (روا دى روم) طرابلس الى الاسكندرية لبيع البضائع والسفينة المصادرة ، فبلغت ميناء الاسكندرية فى ١٢ أغسطس ١٨١١ . ولكن (مسيت) بوصفه قنصلا بريطانيا ، لم يلبث أن تدخل لمنع بيع هذه « الغنائم الانجليزية » فنشأت الأزمة .

واستند (مسيت) فى معارضته هذه الى أن معاهدة « امتيازات » جديدة قد عقدت حديثا بين حكومته والباب العالى ، تنص احدى موادها خصوصا على منع بيع أية غنائم اطلاقا فى الموانى العثمانية . وقد ترتب على هذه المعارضة أن قرر حاكم الاسكندرية ، عدم انزال البضائع الى البر ، حتى تأتى أوامر الباشا ؛ الذى أحال عليه هذه المسألة . فأبلغ (سانت مارسيل) الأمر الى (دروقتى) . ولما كان محمد على بالسويس وقتئذ ، فقد أوفد (دروقتى) اليه (مانجان) ، وأصدر الباشا أمره بعدم المعارضة فى بيع الغنائم ، وتحدى (مسيت) هذا الأمر ، فلصق اعلانا على باب القنصلية الأسبانية — وعداء (كامبو ايى سولر) القنصل الأسبانى لفرنسا معروف — يحذر فيه الجمهور من شراء البضائع والسفينة المصادرة ، بالرغم من اجازة « الحكومة المحلية » — كما قال الاعلان — « بيع هذه الغنائم التى استولت عليها سفينة القرصنة (روا دى روم) من الانجليز » . وينذر باتخاذ اجراءات قضائية فورا ضد من يقدم على ذلك لرد البضائع المشتراة على غير وجه حق ، أو دفع قيمتها اذا حصل التصرف فيها وتعذر احضارها .

ولكن أوامر جديدة لم تلبث أن وصلت حاكم الاسكندرية خليل بك ،

تلغى الأوامر السابقة ، وتمنع البيع . فقد بادر (مسيت) بارسال احتجاجاته الى محمد على ، وكان موجودا بالسويس وقتئذ (الشيفاليه پالان) Palain القائم بأعمال البعثة الدبلوماسية السويدية فى القسطنطينية ، وكان هذا قد قدم لزيارة الآثار فى مصر ، ثم ذهب لمقابلة الباشا فى السويس ، فرأى الباشا استشارته ، فقال (پالان) ، « ولو أنه يجهل ما يحدث خارج القسطنطينية، الا أنه يعلم أنه محرم على الانجليز والفرنسيين بيع الغنائم فى القسطنطينية » فكان هذا الرأى كافيا ، على نحو ما شكا الوكلاء الفرنسيون — لأن يلغى محمد على أمره السابق ويحيل المسألة على القسطنطينية حتى يفصل فيها الباب العالى . وتعجب (دروڤتى) كيف يدعى (پالان) الجهل بما يجرى خارج القسطنطينية ، وهو الذى يعلم أن القراصنة الفرنسيين يجلبون غنائمهم التى يصادرونها من الانجليز الى مينائى شيوز وسالونيك لبيعها فيهما . ولكن (دروڤتى) نفسه راح فى كتابه الى حكومته فى ٥ سبتمبر ١٨١١ يعلل السبب الذى حدا بالسيد (پالان) لابداء الرأى المتقدم ، فقال : « ان (پالان) هو الذى عين قنصلا عاما للسويد فى مصر وسمح بأن يمثلها بها السيد (بتروتشى) المشهور الذى ورد اسمه كثيرا فى التقارير التى بعث بها الى حكومته ؛ وهو العدو الألد لفرنسا ، والوكيل ذو الحماسة العظيمة للحكومة الانجليزية فى مصر » . ثم ان (سانت مارسيل) بادر بابلاغ (لاتور موبورج) بالقسطنطينية ما حدث ، حتى يتوسط لدى الباب العالى لاستصدار أمر لمحمد على بعدم الممانعة فى بيع الغنائم .

وقد سببت مسألة السفينة (روا دى روم) امتعاض واستياء الوكلاء الفرنسيين من محمد على ، الذى يريد تضحية مصالح دولتهم ، لقاء استرضاء أصدقائه الانجليز ؛ والذى حتى يجد مخلصا من مواجهة الموقف بنفسه فلا يثير بتصرف قد يأتيه غضب الانجليز أو أعدائهم الفرنسيين منه ، قد أحال هذا الموضوع الى الباب العالى ، مع ما فى ذلك من تعطيل لنشاط القراصنة الفرنسيين الذين سوف يمتنع عليهم بيع الغنائم التى يصادرونها من الانجليز فى الموانى المصرية حتى يأتى قرار الباب العالى ؛ وقد يطول الزمن قبل أن يأتى

هذا القرار كما هو معروف عن بطء الديوان العثمانى وتردده ، وقد يصدر هذا القرار فى غير صالح الفرنسيين بسبب تقلب الباب العالى •

ولقد كانت الدعاوى التى تذرع بها (مسيت) لوقف بيع غنائم السفينة (روا دى روم) على جانب كبير من الخطورة : لأنه اذا صح قول (مسيت) ان معاهدة امتيازات قد عقدت من مدة قريبة بين حكومته والباب العالى ، تنص احدى موادها « بصورة خاصة » على منع بيع أية غنائم فى موانى الدولة العثمانية ، لأفاد الانجليز وحدهم من هذا الحظر ، ووقع الغرم على الفرنسيين فحسب • ذلك أن الانجليز كان فى سعهم ــ على نحو ما شرح (سانت مارسيل) لوزير الخارجية الفرنسية فى ٢٦ أغسطس ١٨١١ ــ أن يذهبوا بغنائمهم بكل سرعة الى القاعدة القريبة من (الليفانت) التى لهم ، وهى مالطة ، بينما تبعد الموانى الفرنسية عن (الليفانت) ، ويتعذر على القراصنة الفرنسيين لذلك الوصول اليها بسرعة أو دون التعرض لمطاردة الأسطول الانجليزى لهم • ومعنى هذا « أنه صار ممنوعا على هؤلاء ، التجول فى مياه الليفانت مما يترتب عليه أن تحظى تجارة الانجليز فى هذه الجهات بكل أمن وسلام ، فتزيد انتعاشا أكثر مما هى عليه الآن » •

واعتقد الوكلاء الفرنسيون أن الواجب كان يقتضى (محمد على) أن يذكر حسن صنيع فرنسا معه ، من جهة ، وما للباب العالى من أفضال سابقة عليه من جهة أخرى ، وهو الذى يعتمد فى بقائه فى باشويته على رضائه ، ويدين له بالطاعة بوصفه تابعا له ، فلا يبادر باجابة مطالب الوكلاء الانجليز ويقبل على تنفيذها قبل أن تصله أوامر الباب العالى الصريحة والقاطعة فى هذه المسألة ، وأنه ما كان ينبغى للباشا أن يتعلل بضرورة انتظار أوامر الباب العالى ، وهو الذى لا يجهل ــ كما قال (سانت مارسيل) ــ أن القراصنة الفرنسيين كثيرا ما يأتون بغنائمهم الى موانى الدولة العثمانية ، ولا يلقون معارضة ما فى بيعها « فهل تغدو مصر يا ترى كتونس وطرابلس الغرب التى يؤكدون لى أن البايات والباشوات فى هذه الوجاقات قد بدأوا يستمعون لما يقوله الانجليز ؟ » •

وساء الوكلاء الفرنسيين أن يغض الباشا نظره على اجتراء (مسيت) على الانتقاص من سلطته ، وتحدى أوامره لرجال حكومته ؛ فيرضى بأن ينشر (مسيت) ذلك الاعلان الذى تهدد وتوعد فيه كل مشتر لغنائم (روادى روم) بالمقاضاة ؛ وبالرغم من الأوامر التى أصدرها الباشا الى حاكم الاسكندرية باجازة بيع هذه الغنائم . فقال (سانت مارسيل) :ان عمل (مسيت) هذا كان فيه اضعاف لسلطان الباشا ؛ ومع ذلك فانه لم يعترض عليه . واستخلص (سانت مارسيل)من هذا الحادث « أن الانجليز قد صاروا مسيطرين على مصر ، التى يأخذون منها كل غلالها لتموين واعاشة أعداء فرنسا ؛ والذين لم يكفهم الحصول على هذه المزايا ، فأجبروا الباشا على الرضوخ لارادتهم ، حتى يمنع بيع غنائم تافهة صادرها القراصنة النابوليتان وأتوا بها الى هذه البلاد » .ثم استطرد يقول : « وهكذا يظل الاعجاب والتحيز لكل ما هو انجليزى فى زيادة مطردة فى مصر ، ولا يمحو من أذهان الفرنسيين المقيمين بهذه البلاد ما يتحملونه من اهانات سوى حقيقة أنهم ينتمون لتلك الأمة المجيدة التى يتبوأ عرشها أعظم الأبطال جميعا » .

واستمرت مسألة هذه الغنائم معلقة مدة طويلة ، حدث فى أثنائها أن قبض ابريق انجليزى على (روادى روم) بالقرب من قبرص فى سبتمبر ١٨١١ ؛ ثم انه كان فى شهر أكتوبر أن أبلغ (لاتور موبورج) من القسطنطينية (سانت مارسيل) أن الباب العالى قد أصدر أمرا الى محمد على « حتى لا يضع أية عراقيل فى سبيل بيع الغنائم » ؛ ولكن الباشا نفى (لدروفتى) وصول هذا الأمر اليه . حتى اذا كان شهر مارس ١٨١٢ ، حضر قبطان (روادى روم) نفسه ، مزودا برسالة من كتخدا الباشا بالقسطنطينية لاجازة البيع . وكان القبطان (أنطوان ميشيل) بعد أن أطلق سراحه الانجليز قد ذهب الى القسطنطينية ، فأحدثت رسالة كتخدا الباشا الأثر المطلوب . فأجاز محمد على البيع ، ولكن على شريطة أن يمتنع من الآن فصاعدا احضار أية غنائم وبيع أية غنائم سواء كانت فرنسية أو انجليزية فى موانى الامبراطورية العثمانية . ولم يكن قرار محمد على فى صالح الفرنسيين للأسباب التى سبقت الاشارة اليها .

بيد أنه لم يكن فى وسع الوكلاء الفرنسيين مهما بلغ بهم الكدر والاستياء ، اغضاب محمد على ، ليس فقط لأن مشروع الغزو الفرنسى لمصر لم يتحقق ، على الرغم من الاشاعات التى استمرت تذيع وقتئذ عن الحشود المستعدة فى هذه البلاد ، وليس لأنه كان من العبث تكدير الباشا فى موضوع لم يقم أى دليل على أنه مستعد لتلبية رغبتهم فيه ، ووقف تعامله مع الانجليز أو تصدير غلاله الى مالطة ، بل وكذلك لأن الفرنسيين أنفسهم كانوا يريدون أن يمون الباشا بالغلال حاميتهم فى كرفو .

فقد سأل (دروڤتى) الباشا أن يبعث ببعض السفن المحملة بالغلال الى كرفو ؛ وأجاب الباشا سؤله ، فأشرف منذ أغسطس ١٨١١ ، أحد التجار الفرنسيين بالقاهرة ويدعى (منتل) Mentel على حركة التصدير الى كرفو؛ وفى الشهر نفسه غادرت سفينة مجرية الاسكندرية الى دمياط ، لتبحر منها الى كرفو بعد شحنها ؛ وقد غادرت هذه دمياط فى الشهر التالى محملة بالغلال، لبيعها لحساب الباشا هناك ؛ وعقد الوكلاء الفرنسيون آمالا كبيرة على أن يتبع هذه السفينة غيرها ، « طالما لم يقع ما يغير عواطف الباشا الطيبة » . ولكنه حدث أن فضل قبطانها الذهاب بشحنته الى سيفالونيا ، حيث رجا الظفر بربح أوفر ، ولم يسلم (للمندوب التجارى) الفرنسى فى كرفو ، وهو (ماثيولسبس) سوى مبلغ صغير من الأثمان التى حصلها ، كان على (ماثيولسبس) أن يبتاع بها زيوتا للباشا فى نظير الغلال التى أرسلها .

ولما كان (ماثيولسبس) عند توقعه العودة الى مصر قنصلا عاما بها ، قد أعد أسلحة فى ليڤورنة ليحملها معه هدية الى محمد على ، فقد قرر الآن ارسال هذه الهدية الى الباشا ، ضمانا « لذلك الشعور الطيب » الذى أبداه من حيث تصدير غلاله الى كرفو ، وحتى يزيد ورود الغلال اليها ، وذلك كما قال (ماثيولسبس) الى جانب ما اشتراه من زيوت للباشا ، « بذلك القدر الضئيل المتبقى من الأثمان التى يبعث بها غلاله » . ووافق وزير الخارجية الفرنسية (الدوق دى بسانو) Bassano على هذا الرأى ، وطلب هذا بدوره من (دروڤتى) فى ٢١ مارس ١٨١٢ ، عند وصول هذه الهدية أن يقوم بتقديمها للباشا « اذا وجد الظروف مناسبة لفعل ذلك ، كدليل على ما تكنه له الحكومة

الفرنسية من تقدير واحترام ، وما ترجوه له من تمنيات طيبة » • ثم ان الوزير لم يلبث أن أضاف الى ذلك قوله مخاطبا (دروڤتى) : « ولدى ما يحملنى على الاعتقاد بأن هذا الاهتمام البادى من جانبنا سوف يكون له وقع طيب فى نفس (محمد على) ، ولا أشك فى أنك سوف تفيد من هذه المناسبة ، لحمله على ارســـال شحنات أخرى من الغلال الى كرفو حسب وعده لك ، ثم حذر الوزير (دروڤتى) بعــد حادث قبطان السفينة الأخيرة ، من تكليف قباطين غير موثوق بأماتتهم كل الوثوق بالذهاب بهذه الشحنات الى كرفو •

وقد حرص (ماثيولسبس) على أن تصل هدية الأسلحة هذه فى سلام وأمان الى الباشا ، فطلب أن يبعث محمد على بمن يتسلمها باسمه من يانينا أو پريڤيسا ، وأبلغ (دروڤتى) محمد عليا خبر هذه الهدية ، فكان لهذا النبأ وقع حسن لديه ، ولكن (دروڤتى) الذى اعتقــد أن من العبث أن يتوقع انســان أن تقف هــذه الهدية ما يظهره الباشا من صداقة وتحيز للانجليز ، « حيث انه يؤثر نفعه المــالى على كل ماعداه » عمد الى تعليل اهدائه هذه الهدية ، بأنه اعتراف من حكومته بحسن صنيعه فى تموين كرفو ، وتعويض له عن الخسائر التى تكبدها فى هــذه الصفقة ، وفى كتابه الى (الدوق دى بسانو) فى نوفمبر ١٨١٢ قال (دروڤتى) يبرر ما فعله « ان هــذه الطريقة ــ على ما يبدو له ــ تتلاءم وحدها مع ما يأخذ به الباشا من آراء نفعية ، وفضــلا عن ذلك ، فانها تبقى قائمة (شكاوانا) السابقة ، حتى اذا حدث مايدعو لابرازها أمكن بعثها ضده » •

كتب (دروڤتى) هذه الرسالة فى ٢٨ نوفمبر ١٨١٢ ، أى بعد أن كان محمد على قد فرغ من تذليل كل الصعوبات الداخلية التى اعترضت توطيد باشويته فى مصر ، ثم تسنى له دعم أركان الولاية ، منذ أن قضى على العناصر المناوئة لسلطانه وأجهز على البكوات المماليك فى مذبحة القلعة فى مارس من العام السابق ــ كما سيأتى ذكره ــ ونجح فى ازالة سخط الباب العالى عنه بانفاذ ولده طوسون باشا على رأس الحملة الموجهة لقتال الوهابيين فى الحجاز • ولم يبد علاوة على هذا كله أن (نابليون) وقد اندحر فى غزوه لروسيا سوف يقدر على غزومصر مرة أخرى • ومع ذلك ، فان ما ذكره (دروڤتى) لتبرير

« الطريقة » التى أبلغ بها الباشا نبأ هدية الأسلحة ، من حيث أنها تكفل بقاء « الشكاوى السابقة » قائمة لبعثها ضد محمد على عند الحاجة لابرازها لينهض دليلا على أن الفرنسيين كانوا لا يزالون يتوقعون حتى هذا الوقت المتأخر أن يغزو امبراطورهم هذه البلاد ؛ بل ان الاشاعات ـ على نحو ما أشرنا ـ قد ظلت قوية طوال هذه الفترة ، وبخاصة فى أواخر عام ١٨١٠ وأوائل العام التالى ، عن توقع مجىء الفرنسيين القريب لغزو البلاد ، ولذلك فانه وان كان الوكلاء الفرنسيون قدحرصوا على استبقاء صلات المودة مع محمد على ، وعنيت حكومة الامبراطور فى باريس باظهار « تقديرها واحترامها لمحمد علي ، وتمنياتها الطيبة له » ، فقد كان من الواضح أن فرنسا لن توافق بحال من الأحوال على مشروع استقلال محمد على .

ولقد كان لموقف فرنسا هذا من مشروع الاستقلال ، الى جانب موقف انجلترة منه ، أكبر الأثر فى تقرير محمد على أن يطرق الباب المتبقى له ، أى اللجوء الى صاحب السياد الشرعية عليه ، وهو السلطان العثمانى ، لعله يظفر منه مباشرة بذلك « الوضع » الذى أراده لباشويته حتى تصبح هذه وجاقا من طراز وجاقات الغرب ، على أساس الاعتراف بالحكم الوراثى فى أسرته . ولكنه مما يجب ملاحظته ، أن هذا الاتجاه صوب تركيا قد بدأ قبل اتضاح فشل جهود محمد على مع الوكلاء الانجليز والفرنسيين فى المسألة التى تذرع بها للظفر بمأربه ، وهى أن يكون لسفنه الحق فى الملاحة تحت رايته هو ، أو بالأحرى تحت راية « الوجاق المصرى » ، حتى يتسنى لها التمتع بصفة « المحايد » فلا تتعرض لها أساطيل العدو ، فى حالة الحرب بين تركيا والدول الأجنبية . فقد سارت مساعيه لدى الباب العالى من أجل الحصول لباشويته على « وضع » مشابه لوضع وجاقات الغرب ، فى نفس الوقت الذى جرت فيه مساعيه لهذه الغاية مع الوكلاء الانجليز والفرنسيين فى مصر .

وثمة حقيقة أخرى ، فقد اتضح للباشا أثناء مفاوضته مع الانجليز والفرنسيين ، كما استطاع أن يدرك من مجريات الأمور فى أوروبا ، أن الدول بسبب اشتغالها بالنضال العنيف مع نابليون فى القارة ، ما كانت تريد أن تتكدر علاقاتها مع تركيا وهى التى أتاح لها عقد الصلح مع انجلترة فى

يناير ١٨٠٩ ، استئناف المحاولة من أجل تحقيق رغبتها ، أى الوقوف موقف الحياد من النضال الدائر ، وكان بعد لأى وعناء أن أنهت فى ٢٨ مايو ١٨١٢ معاهدة بوخارست الحرب بين تركيا وروسيا . وأدرك محمد على أن الاقدام على انتزاع « استقلاله » من الباب العالى عنوة ، دون أن يجد ظهيرا له من بين الدول الأوروبية ، مغامرة خاسرة ، ولذلك فقد كان لهذه الحقيقة وزن فى تشكيل علاقاته مع الباب العالى ، منذ جلاء الانجليز عن الاسكندرية ، الى عام ١٨١١ ، أى الى نهاية هذه الفترة التى نحن بصدد دراستها .

الاتجاه صوب تركيا :

والحقيقة أنه تضافرت – عدا ما ذكرنا – عوامل عدة لتكييف العلاقات التى سادت بين محمد على والباب العالى فى هذه الفترة ، (١٨٠٧ – ١٨١١) مرد طائفة منها الى ما صح عليه عزم محمد على من البقاء والاستقرار فى مصر ، والظفر بالباشوية الوراثية ، ومرد بعضها الآخر الى حذر البـاب العالى من ضياع هذه الولاية المصرية من الدولة ، سواء حصل ذلك نتيجة لغزو أجنبى أو لعصيان الباشا ونبذه السيادة العثمانية . أضف الى هذا أن الباب العالى قد اعتبر أن من حقه على الباشا أن ينهض هذا بوصفه تابعا له ، ومتمسـكا بالولاء لصاحب السلطان الشرعى عليه لتلبية مطالب الديوان العثمانى ، فيما فيه المحـافظة – فى الواقع – على كيان الامبراطورية العثمانيـة وتجنيبها الاخطار التى تهددتها .

وكان من أثر هذه العوامل ، أن تميزت العلاقات بين الباشا والباب العالى فى هذه الفترة ، بالتقلب والتغير ، فهى تارة تكدرها الشوائب ، وأخرى تتسم بطـابع التفاهم ، وفى كل الأحوال لحمتها وسـداها المداراة من الجانبين ، لادراك الديوان العثمانى تعذر اخراج محمد على من باشويته ، وهو الذى تدعم حكومته تدريجيا ، وكلما طال بقاؤه فى الولاية . أضف الى هـذا أن الباب العالى كان فى حاجة الى معاونة الباشا الصادقة لاخماد عصيان الوهابيين وثورتهم بالحجاز ، ووقف اغاراتهم على أملاك الدولة فى الشـام والعراق ، لا سيما بعد أن انكسرت جيوش ولاته أمام الوهابيين ، هـذا من ناحية ،

ولأن الباشا من ناحية أخرى كان يدرك أن من خرق الرأى نبذ سيادة السلطان ومناوأته طالما لا يجد سندا من الدول الأوروبية يؤازره ، وقد شهدت هذه الفترة تسوية الخلافات رويدا رويدا بين الجانبين ، حتى اذا وافت سنة ١٨١٠ على ختامها ، كان الباب العالى قد قطع على نفسه عهدا باعطاء الحكم الوراثى لمحمد على فى باشويته ، وان كان قد جعل ذلك مشروطا بخروج جيش محمد على الى الحجاز والانتصار على الوهابيين وكسر شوكتهم •

ولقد كان من الواضح فى أثناء ذلك كله ، أن « محمد على » قد صح عزمه على الاستقرار فى هذه البلاد وعدم التخلى عن ولايته • الا اذا أرغم ارغاما بحد السيف — كما قال — على تركها ؛ وذلك قرار لم يكن هناك أى شك فى جديته منذ أن نشأت أزمة النقل الى سالونيك ، — على نحو ما سبق توضيحه — ثم ظهر هذا العزم صادقا عند انتهاء حملة (فريزر) ، وكان مبعث المشروع الذى تقدم به محمد على من ذلك الحين بصورة محددة لانشاء باشويته وجاقا من نمط وجاقات الغرب •

ولم يكن انتصار الباشا على حملة (فريزر) ، واضطرار هذه الحملة الى الانسحاب من الأراضى المصرية فى الظروف التى عرفناها ، الباعث الفرد الذى حفز الباشا على السعى من أجل تنفيذ مشروع « استقلاله » عن الباب العالى ، بل ان ضعف الدولة الذى أعجزها عن تطويع باشواتها المتمردين عليها فى طائفة من ولاياتها الأخرى ، وطمع الدول فى ممتلكاتها ، ثم اختلال الأمور فى مركز السلطنة ذاته ، كل هذه كانت أسبابا زادت من تحفز الباشا ، كما أنها جعلته مطمئنا الى استطاعته الفوز بمأربه ؛ اذا هو ظل مثابرا على سعيه • وكان لحادث الانقلاب الذى قام به الانكشارية فى « اسلامبول » وأفضى الى عزل السلطان سليم الثالث وقتله ، ثم انتهى بعزل السلطان التالى مصطفى ، وتولية محمود الثانى ، أبلغ الأثر فى نفس محمد على ، من حيث دلالته على اضطراب الأحوال فى مقر السلطنة ، بصورة لا شك فى أنها سوف تزيد من ضعفها وعجزها عن ردع ولاة الدولة المتمردين ، ومن حيث أنه ساعد على رسوخ اعتقاد محمد على بأن الواجب يقتضيه العمل بكل سرعة لتثبيت باشويته فى مصر بصفة دائمة ، حتى ينأى بها عن الأخطار التى قد

تتهـددها نتيجة لمثـل هـذه الانقـلابات اذا وقعت مرة أخرى ، وطـرأ على ذهـن أصـحاب السلطة الجـدد محاولة عزله أو نقله من باشويته .
وقد بلغت القـاهرة أنبـاء هذه الانقلابات وتفاصـيل حوادثهـا ، وما أفضت اليه ، كل ذلك دفعة واحدة على ما يبدو ، فى أواخر جمادى الثانيـة ١٢١٣، (أى فى الثلث الأخير من شهر أغسطس ١٨٠٨) ، ثم لم يمض قليل على ذيوع هذه الأخبار حتى كان قد وصل الى بولاق فى ٢٤ أغسطس رسول من القسطنطينية « وعلى يده مرسوم باجراء الخطبة باسم السلطان محمود بن عبد الحميد » فتحقق الخبر .

وظهر تصميم الباشا على الاحتفاظ بباشويته واستكمال سلطانه بها ، وأنه قد صح عزمه على البقاء والاستقرار بها وعدم مبارحتها ، أولا فى تمسـكه بالاسـكندرية التى تسلمها من الانجليز ، وضمها الى باشـويته ، وثانيا فى فى استقدامه سـائر أفراد أسرته من قوله ، ثم أسرات رجاله ومعاونيـه الصادقين ؛ وقد عهد الباشا الى أبنائه ومن وثق فى ولائهم له بالمناصب الهامة فى الحكومة .

وكانت العلاقات بين الباشـا والديوان العثمانى قد استمرت فى الفترة التالية لجلاء حملة (فريزر) عن الاسكندرية ، لا يعتورها الكدر ، فقـد تقدم كيف أن الباب العالى أرسل الهدايا للباشا ولكبار العسكر ، كما أعاد ابراهيم بك بن محمد على من القسطنطينية ، اظهارا لرضاء السلطان وتقديره لجهود الباشا فى الانتصار على الانجليز ، (سبتمبر ١٨٠٧) ، فاستمر هـذا الرضا فى الشهور التالية ، حتى اذا جاء موعد تجديد الولاية للباشا وتثبيته بها عن العام التالى ، حضر قابجى من القسطنطينية فى ديسمبر ١٨٠٧ يحمل « مرسومات » أحدها بتقرير « لمحمد على باشـا على ولاية مصر ، وآخر بالدفتردارية باسم ولده ابراهيم ، وآخر بالعفو عن جميع العسكر جزاء على اخراجهم الانجليز من ثغر الاسـكندرية » . وحمل هـذا القابجى ويدعى بيانجى بك « خلعا وشلنجات » هدايا للباشا ولرجاله . وقد غادر البلاد فى فبراير من العام التالى ، راجعا الى القسطنطينية .

ولكنه لم تمض شهور قلائل حتى قامت (حركة الينكجرية) وانتهت

الانقلابات التى وقعت بالقسطنطينية بالمناداة بمحمود الثانى فى ٢٩ يوليه ١٨٠٨ . وكان فى هذا الشهر نفسه أن وصل الاسكندرية « قبطان » من رجال البحرية العثمانية ، قصد فورا الى القاهرة لمقابلة محمد على ، قال عنه (دروفتى) فى رسالته الى حكومته من القاهرة من ١٠ أغسطس ، « انه يحمل أوامر تطلب من محمد على باشا اعطاءه (قومندانية) الموانى والشواطىء المصرية » أى ارجاع الاسكندرية وسائر الموانىء الى الاشراف العثمانى تحت ادارة القبطان باشا بالقسطنطينية مباشرة ، وتعيين رؤساء لحكومتى الاسكندرية ودمياط خاضعين رأسا للباب العالى ، ومستقلين عن باشوية القاهرة .

ومع أن الباشا رحب بهذا (القبطان) ترحيبا كبيرا ، فقد كان من الواضح — على حد ما قال دروفتى فى رسالته السالفة : « انه لا يميل بتاتا الى تسليمه حكومة الثغور والشواطىء المصرية » . بل ان الباشا ما لبث أن قرر القيام بجولة فى الشواطىء المصرية لزيارة دمياط ورشيد والاسكندرية ، وهى الجولة التى أراد أن يصحبه فيها (دروفتى) ، واعتذر هذا لعدم وجود تعليمات لديه من حكومته تجيز له ذلك — على نحو ما سبق بيانه — وقد قام الباشا بهذه الرحلة ، فتجول فى جهات الوجه البحرى ، وذهب الى دمياط ورشيد والاسكندرية ، وقد تحدث (سانت مارسيل) عن الغرض من هذه الرحلة فى كتابه الى الوزير (شامپانى) من الاسكندرية فى ٢١ سبتمبر ١٨٠٨ ، فقال : « ومع أن أحدا لايعرف السبب الحقيقى لرحلته هذه ، ولكن الاعتقاد السائد هو أنه يبغى أن يستميل السكان الى تأييد رغبته فى الاحتفاظ لنفسه بحكومتى الاسكندرية ودمياط اللتين يريد الباب العالى تعيين حكام لهما ، مستقلين عن باشا القاهرة » .

ثم استمرت مساعى الباب العالى لاخراج الاسكندرية من نطاق باشوية محمد على ، حتى أوائل العام التالى ، ولكن دون نتيجة ؛ فيذكر الشيخ الجبرتى فى حوادث محرم ١٢٢٤ (١٦ فبراير — ١٧ مارس ١٨٠٩) أن (قاصدا) حضر « من قبودان باشا يطلب عوائده بالاسكندرية ، فقال له حاكم الاسكندرية ، ينبغى أن تذهب الى الباشا بالترعة (ترعة الفرعونية ،

التى كان الباشا وقتئذ يشرف بنفسه على سدها لمنع انسياب المياه من فرع دمياط) ، وتقابله ، فذهب اليه وقابله » ولكن الأجل لم يمهل هذا القاصد للوصـــول الى نتيجة قاطعة فيما جـاء بسببه ، فقد بات ليلته عند الســد ، « وأصبح ميتا فأخرجوه الى المقبرة » . وقد شـــغل الباب العالى بعد ذلك بالمسألة التى طغت على كل ما سواها ، وهى استنهاض همة محمد على لانفاذ جيشه لقتـال الوهابيين بالحجاز ، فركدت مسألة الاســكندرية ، واستتب سلطان محمد على بها ، وظلت من ذلك الحين هى وسائر الثغور والشواطىء المصرية جزءا لايتجزأ من باشوية مصر . فكان دخول الاسكندرية خصوصا فى نطاق هذه الولاية ، الخطوة الأولى التى خطاها الباشا فى سبيل استكمال سلطان باشويته .

وكان من بين الاجراءات التى لجأ اليها محمد على من أجل توطيد سلطانه فى هذه الباشوية ، أنه عين أهله وأقاربه فى مناصب الجيش والادارة الهامة ، من ذلك رفعه الى مرتبة الباشوية ابنه طوسون بك الذى عهـد اليه بقيادة الحملة المعـدة للحجاز ، ثم ابنه ابراهيم بك الذى جـعله دفتردارا ، وقال (دروفتى) فى ٩ ابريل ١٨٠٩ ، وهو يذكر هذه الاجراءات التى اتخذ منها دليلا على أن الباشا انما يعتمـد على القوة فى قدرته على البقاء فى حكومة مصر ، والتى يبغى منها تأكيد وضمان سـيادته فى مصر ، « أنه اذا استثنينا بعض الجند من الأرنؤود وقلة من العثمنلى من تركية آسيا الذين هم اليوم أقل كلفة له ، وأقل ولاء للباشا كذلك ، فان سـائر الجيش يتولى قيـادته ضباط من أهله أو أصدقاء الباشا المحالفين له » .

وقـد رفع محمد على ولديه طوسون وابراهيم الى الباشـوية فى شهر ابريل ١٨٠٩ ، وخصص لهما منـازل لاقامتهما ، وجعـل لكل منهما حاشية كبيرة ، وأحاطهما بالحراس والضـباط ، وقد أضفى عليهما محمد على هذه الرتبة الرفيعة ، كانعام من خصائص السلطة التى يتمتع بها ، يمنحه الباشا لمن يشاء ، ودون الرجوع فى ذلك الى رأى الباب العالى ، وقد فسر المعاصرون مقصد محمد على من ذلك بأنه الرغبة فى تعويد أهل مصر على مشاهدة أعضاء أسرته يمارسون السلطة الفعلية فى البلاد ، واقناعهم بأن الباشا قد صمم على

البقاء فى حكم هذا القطر ، فلا يتوقعون حدوث تبديل أو تغيير ؛ ويرسخ فى أذهانهم أن حكومة الباشا باقية ، وتصبح هذه الحقيقة أمرا مسلما لديهم .

وكان لهذه الغاية ذاتها ، ولأن الباشا قد قرر فعلا البقاء فى باشويته ، مهما كانت الظروف والأحوال ، الا اذا أرغمته قوة خارقة على التخلى عنها ، أن بعث محمد على يدعو سائر أفراد أسرته ، زوجه الأولى وبصحبتها بنتيها وولده الثالث أسماعيل ، أخو طوسون وابراهيم . فما أن وصلوا من قولة الى الاسكندرية ، حتى ذهب ابراهيم بك لاستقبالهم فى ٢٦ مايو ١٨٠٩ ، وفى ٢٨ مايو عاد ابراهيم الى القاهرة ، واتخذت الاستعدادات « لملاقاة (الأسرة) فى بولاق يوم ٣١ مايو . « فنبهوا على جميع النساء والخوندات ، وكل من كان لها اسم فى الالتزام ، أن يركبن بأسرهن ويذهبن الى ملاقاة امرأة الباشا ببولاق ، وذلك صبح (اليوم المذكور) ، واعتذرت الست نفيسة المرادية بأنها مريضة ، ولا تقدر على الحركة والخروج فلم يقبلوا لها عذرا » ؛ ويصف الشيخ الجبرتى هذا الاستقبال فيقول : « فلما كان صبح (يوم ٣١ مايو) اجتمع السواد الأعظم من النساء بساحل بولاق على الحمارة المكارية ، وهم أزيد من خمسمائة مكارى ، حتى ركبت زوجة الباشا ، وساروا معها الى الأزبكية ، وضربوا لوصولها وحلولها بمصر عدة مدافع كثيرة من القلعة والأزبكية . ثم وصلت الهدايا والتقادم ، وأقبلت من كل ناحية الهدايا المختصة بالأولاد والمختصة بالنساء » .

وكان من بين الواصلين من قولة ، ابن بونابرتة الخازندار ، وكثير من أقارب وأهالى الرؤساء الأرنؤود ، من بطانة الباشا ؛ وقد نجح الباشا — ولا شك — فيما قصد اليه من حضور كل هؤلاء ، وهو المقصد الذى ذكره المعاصرون — على نحو ما أسلفنا — فكتب الشيخ الجبرتى معلقا على ذلك بقوله : « فانهم لما طابت لهم مصر واستوطنوها وسكنوها ونعموا فيها أرسلوا الى أهاليهم وأولادهم وأقاربهم بالحضور ، فكانوا فى كل وقت يأتون أفواجا أفواجا نساء ورجالا وأطفالا » . وهكذا كان من الواضح أنه صار راسخا فى أذهان أهل البلاد أن حكومة الباشا قد توطدت دعائمها ، مع ما يستتبع ذلك من تعود المصريين رويدا رويدا على تلقى التوجيه من هذه الحكومة

صاحبة السلطان فى البلاد ، وعدم الانسياق وراء نصح وتوجيهات هيئات أو أفراد آخرين تعودوا فى الماضى القريب على قبول النصح منهم كالمشايخ والعلماء ، أو عدم التردد فى نبذ أوامر الباب العالى نفسه ، التى تعودوا على احترامها ، وذلك اذا جاءت هذه مناقضة لصالح الباشا .

وفى واقع الأمر ، كان محمد على فى هذه الأثناء ، قد قطع شوطا كبيرا فى سبيل دعم أركان ولايته ، حتى أنه صار لا يخشى بأسا من علاقاته مع الباب العالى بالصورة التى تتفق مع مصالح باشويته فحسب ؛ فمضى فى تصدير الغلال الى مالطة والتعامل مع الانجليز ، بالرغم من أوامر الباب العالى الذى أراد منع اعطاء الغلال للدول الأجنبية . وكانت المسألة الوحيدة التى «أذعن» فيها الباشا لارادة الديوان العثمانى ، هى السهر على تحصين الثغور والاستعداد لدفع الغزو الأجنبى عن البلاد اذا وقع . وقد اتفق النشاط فى هذه الناحية مع مصلحة الباشا نفسه ، وقد سبق الحديث عن جهود محمدعلى فى تحصين الاسكندرية ورشيد بصورة جدية ، منذ أن وصله عن طريق الانجليز ، فى الظروف التى ذكرناها ، فى أوائل عام ١٨٠٨ ، الخبر « بخروج عمارة الفرنسيس الى البحر بسيسيليه ، وربما استولوا عليها ، وكذلك مالطة» فكان فى أواخر يناير من هذا العام أن جمع رجال الباشا « عدة كثيرة من البنائين والنجارين وأرباب الأشغال لعمارة أسوار وقلاع الاسكندرية وأبى قير والسواحل » . ثم حدث فى ديسمبر من العام التالى « أن وصلت أخبار بأن عمارة الفرنساوية نزلت الى البحر وعدة مراكبهم مائتان وسبعة عشر مركبا محاربين ، ولا يعلم مقصدهم أى جهة من الجهات . وحضر ثلاثة أشخاص من الططر المعدين لتوصيل الأخبار ، وبيدهم مرسوم مضمونه الأمر (من الدولة العثمانية) بالتحفظ على الثغور . فعند ذلك أمر الباشا بالاستعداد وخروج العساكر » . وفى منتصف ديسمبر ١٨٠٩ « سافر جملة من العساكر الى ناحية بحرى . فسافر كبير منهم ومعه جملة من العسكر الى الاسكندرية ، وكذلك سافر خلافه الى رشيد والى دمياط وأبى قير والبرلس » .

ثم تزايد الحاح الباب العالى فى طلب الغلال من مصر ، وظهر تكدره من مراوغة الباشا له الذى لم يشأ — كما أسلفنا — أن يبعث الى القسطنطينية بما يسد حاجتها من الغلال ، ويكف عن تصدير غلاله الى الانجليز ، فوصل القاهرة ، قابجى فى فبراير ١٨١٠ « وعلى يده مراسيم بطلب ذخيرة وغلال » ؛ ووردت الأخبار فى الشهر نفسه « من الديار الرومية بغلبة الموسكوب واستيلائهم على ممالك كثيرة ، وأنه واقع باسلامبول شدة حصر وغلاء فى الأسعار وتخوف » . ولم ير الباشا مناصا من تجهيز بعض شحنات الغلال لارسالها الى القسطنطينية ؛ ولكنه لما كان يرى فى امداد الدولة بالغلال تعويقا لمشاريعه التجارية ، ويتوقع تكدر العلاقات بينه وبينها لعدم استجابته لكل مطالبها ، فقد تحدث الى (دروقتى) عن مشروع استقلاله (فى نوفمبر من العام نفسه) ، وذكر أنه « ليس على علاقات طيبة جدا » مع الباب العالى . غير أن مباحثاته مع (دروقتى) لم تسفر — كما عرفنا — عن النتيجة التى ينشدها ، فضلا عن أن مفاوضاته مع الوكلاء الانجليز بصدد استقلاله قد باءت هى الأخرى بالفشل . وعلى ذلك ، فلم يكن هناك معدى عن أن يحاول الباشا التقرب من الباب العالى ، وتحسين صلاته به ، لعله يظفر منه بمأربه .

ولقد اعترضت جهوده مع الديوان العثمانى ، من أجل الفوز برضاء الباب العالى ، فى هذه المرحلة — عدا تصدير الغلال الى الأجانب ، وعدم الثقة الكامنة لدى الفريقين نحو بعضهما بعضا — طائفة من الصعوبات التى كان مبعثها المباشر اصرار الباب العالى من ناحية على انفاذ جيش من مصر لقتال الوهابيين ، ثم طرد يوسف كنج باشا دمشق من ولايته ، ولجوؤه الى محمد على من ناحية أخرى ومحاولة هذا الأخير ابعاد سليمان باشا الكرجى والى عكا وصيدا من حكومة دمشق التى دانت له بعد خروج يوسف كنج منها . ومع أن « محمد على » ظل ممتنعا عن الخروج الى الحجاز مدة طويلة ، وظل الباب العالى من جهته ممتنعا عن اعادة يوسف كنج الى ولايته ، فقد انفرجت الأزمة رويدا رويدا بين الباشا والباب العالى ، عندما وعد السلطان آخر الأمر باعطاء الحكم الوراثى لمحمد على فى مصر ، ولو أنه جعل تنفيذ هذا الوعد مشروطا بنجاح محمد على فى اخماد حركة الوهابيين . وقرر الباشا انفاذ

الحملة الى الحجاز ، بعد أن كان قد فرغ من دعم أركان باشويته وقضى على البكوات المماليك ، وهم أشد خصومه مناوأة لسلطان باشويته ، فى مذبحة القلعة ؛ ثم تبين له أن فى وسعه أن يجنى من حملته فى بلاد العرب فوائد عدة تزيد من توطيد سلطانه فى باشويته .

مسالة الحرب الوهابية :

فقد لقيت دعوة محمد بن عبد الوهاب تأييدا كبيرا منذ أن تعهد محمد بن سعود أمير الدرعية فى عام ١٧٤٤ بنشر الدعوة فى البلاد العربية ، وبايعه الشيخ على أن يكون اماما يتبعه المسلمون ، وصار عبد العزيز بن محمد بن سعود يغزو فى الجزيرة « شمالها وغربها وشرقها وجنوبها » ففتح الرياض ، ثم القصيم (١٧٧٣ — ١٧٧٥) ، وغزا الأحساء ، وسار ابنه سعود فى طريقه وتوفى محمد بن عبد الوهاب سنة ١٧٩٢ ، وقت أن كانت جيوش الشريف غالب بن مساعد ، شريف مكة زاحفة من الحجاز لمحاربة أهل نجد دون طائل ، وفى سنة ١٨٠٠ دخل سعود كربلاء ، وانهزمت جيوش الدولة التى بعث بها سليمان باشا والى العراق الى الأحساء لمحاربة أهل نجد فيها ، ولكنه حدث بعد سقوط كربلاء مقر الشيعة المعروف أن اغتال رجل شيعى الامام عبد العزيز فى الدرعية فى السنة نفسها ، وكان عبد العزيز قد عين قبل وفاته بخمس عشرة سنة ابنه سعودا خلفا له ، ؛ وفى عام ١٨٠٣ دخل سعود مكة ، بعد أن جلا عنها الشريف غالب الى جدة ، وبعد عامين استولى الوهابيون على المدينة ، ثم اتجهت أنظارهم الى الشمال ، فوصلوا الى حوران والكرك ، ووقفوا منتصرين على أبواب الشام وفلسطين ، وأوقعوا الهزيمة بجند الدولة الذين خرج بهم والى الشام عبد الله العظم للحج فى عام ١٨٠٥ ، ووجدت الدولة العثمانية وقد انكسرت جيوش ولاتها فى العراق والشام أن تطلب من محمد على أن يتولى بنفسه انقاذ الحرمين الشريفين ودحر الوهابيين .

وكانت الدولة ، منذ أن بلغها عزم عبد العزيز بن سعود على مهاجمة الحرمين الشريفين ، قد بعثت منذ منتصف ديسمبر ١٨٠٢ تطلب الى خسرو باشا والى مصر وقتئذ « والى دفترداره » خليل رجائى أفندى ، ارسال نجدة

من مائة وخمسة وعشرين ألف قرش الى والى جدة ، ومثلها الى أحمد باشا متصرف (ابج ايل) Itch Il الذى رقى وزيرا وعين حاكما عسكريا للمدينة المنورة ، على أن يذهب خسرو باشا من فوره الى جدة ومعه عدة وافرة من الجنـد والمدافع والذخيرة ؛ وعلى أن يذهب أحمد باشا الموجـود وقتذاك بدميـاط الى المدينة وبصحبته عـدد من الجند • ولكن هذا الأمر لم ينفذ بالنسبة لخسرو باشا أصلا ، بسبب الحوادث التى مرت بنـا والتى انتهت بطرده من الولاية ، ثم تأخر ذهاب أحمد باشا نفسه الى الحجاز حتى أرغم هو الآخر على مبارحة القاهرة فى يونية ١٨٠٣ •

واستمرت الدولة تطلب انفـاذ النجدات من الرجال والمؤن والذخائر ، من مصر الى الحجاز ؛ فوصل الططر بفرمان من الباب العالى باسم على باشا الجزائرلى والبكوات المماليك ، « بتشهيل أربعة آلاف عسكرى وسفرهم الى الحجاز لمحاربة الوهابيين ، وارسال ثلاثين ألف اردب غلال الى الحرمين » فقال الشيخ الجبرتى فى حوادث ٧ فبراير ١٨٠٤ ، « انهم عملوا ديوانا وقرأوا (هذا الفرمان ، وكان أيضا مما جاء فيه ، انهم ــ أى الدولة ــ قد) وجهوا أربع باشات من جهة بغداد بعساكر • وكذلك أحمد باشا الجزار أرسلوا له فرمانا بالاستعداد والتوجه لذلك ، فان ذلك من أعظم ما تتوجه اليه الهمم الاسـلامية ، وأمثال ذلك من الكلام والترقق ، وفيه بعض القول بالحسب والمروءة بتنجيز المطلوب من الغلال ، وان لم تكن متيسرة عندكم ، تبذلوا الهمة فى تحصيلهـا من النواحى والجهات بأثمانها على طرف الميرى بالسعر الواقع » • ولكن على باشا الجزائرلى كان قـد قبـل ذلك بأيام معدودة ، وانشغلت حكومة القاهرة الثلاثية : (البرديسى ــ ابراهيم ــ محمد على) بمطاردة الألفى عقب وصوله من انجلترة ؛ ثم حدث انقلاب ١٢ ، ١٣ مارس ١٨٠٤ الذى أخرج البكوات من حكومة القاهرة ، وتنصيب أحمد خورشيد باشا ، وقد قرىء فرمان فى ٤ يولية من العام نفسه يطلب « تشهيل لوازم الحج والحرمين من الصرة والغلال » ؛ وفى ٢٧ يولية وصل مندوب من قبل الباب العـالى يحمل أوامر تقضى باخـراج خمسمائة من العسكر الى ينبع البحر « يقيمون بهـا محافظين لهـا من الوهابيين ، ويدفع لهم جامكية سنة كاملة

وذخيرتها وما يحتاجون اليه من مؤونة وغلال وجبخانة » ، وقد تبين من قراءة هذه الأوامر أنه قد « تعين أبو مرق باشا بعساكر الشام الى الحجاز » فأحضر أحمد خورشيد كبار العسكر وعرض عليهم « ذلك الأمر وقال لهم انه ورد لى اذن عام فى تقليد من أقلده ، فمن أحب منكم قلدته أمرية طوخ أو طوخين ، فامتنعوا من ذلك ، وقالوا نحن لا نخرج من مصر ، ولا نتقلد منصبا خارجا عنها » . وكانت كل القوة التى غادرت البلاد الى ينبع البحر لا تزيد على « مائة عسكرى لا غير » ذهب بها فى ٢٠ أغسطس من العادلية خارج القاهرة على باشا الوالى المسافر الى ينبع البحر ، قاصدا الى السويس فى طريقه الى الحجاز . وفى ١٧ نوفمبر وصل قاصد من الديار الرومية ، أى من الدولة « وعلى يده فرمان عن مراسلة للباشا (أحمد خورشيد) بارسال باشة الينبع لمحافظتها من الوهابيين وأنه أعطاه ذخيرة شهرين ، بأن يرسل اليه ما يحتاجه من الذخيرة لأجل حفظ الحرمين » .

ولكن خورشيد لم يستطع ارسال أية نجدات أخرى لجيش الدولة بالحجاز ، مع ضآلة النجدات الأخيرة التى بعث بها اليه ، وذلك لانشغاله بالنضال مع محمد على ، ذلك النضال الذى انتهى بالمناداة بولاية هذا الأخير ، كما هو معروف فى مايو ١٨٠٥ ، وقد جاء فى المكاتبة التى حملها سلحدار القبطان باشا الى محمد على « بابقائه فى القائممقامية (أن) يقلد من قبله باشا على عسكر يعين ارساله الى البلاد الحجازية ويسهل له جميع احتياجاته من الجبخانة وسائر الاحتياجات واللوازم » ؛ واستعد طاهر باشا المتعين للذهاب الى بلاد الحجاز « وبرز بعساكره الى خارج باب النصر » فى نوفمبر ، ولكن هؤلاء الجند شغلوا بمطاردة جماعة الألفية وعربان أولاد على ، فى ديسمبر ، « وبطل أمر السفرة المذكورة » ، وشغل محمد على بنضاله مع البكوات ؛ وكان كل ما فعله أن أخرج المحمل والكسوة وعين للسفر بهما « من القلزم مصطفى جاويش العنتبلى ومعه صراف الصرة » وقد ارتحلت القافلة فعلا من القاهرة فى ٧ فبراير ١٨٠٦ قاصدة الى السويس .

وتعذر بسبب أزمة النقل المعروفة الى سالونيك ، والنضال مع محمد بك الألفى من ناحية ، وبكوات الصعيد من ناحية أخرى ، ارسال النجدات الى

الحجاز ، بالرغم من أن المرسوم الذى كان قد أتى به كتخدا القبطان صالح باشا لتقرير الولاية لمحمد على فى سبتمبر ١٨٠٦ ، قد نص فى نظير تثبيته فى الولاية ، على قيــامه « بالشروط التى منهــا طلوع الحج ولوازم الحرمين ، وايصال العلائق والغــلال لأربابها (فى الحجاز) على النسق القديم » • ثم حضر فى نوفمبر من العام نفسه قابجى يحمل فرمانين : أحدهما يتضمن تقرير الباشا على ولاية مصر ، والثانى يتضمن الأوامر « باجــراء لوازم الحرمين وطلوع الحج وارسال غلال الحرمين ••• وتشهيل غلال وقدرها ستة آلاف اردب وتسفيرها على طريق الشام معونة للعساكر المتوجهين الى الحجاز » •

ولكنه لم تمض شهور قليلة حتى كانت حملة (فريزر) قد جــاءت الى مصر واستولت على الاسكندرية ، ونشب من ثم ذلك النضال الذى تتبعنا أدواره من نزول الانجليز فى الأراضى المصرية فى مــارس ١٨٠٧ الى وقت جلائهم عن الاسكندرية فى سبتمبر من العام نفسه • وكان فى أثناء ذلك أن وصلت فى ١٤ يونية « القافلة والحجاج من ناحية القلزم على مرسى السويس، وحضر فيها أغوات الحرم والقاضى الذى توجه لقضاء المدينة ، وهو المعروف بسعيد بك ، وكذلك خدم الحرم المكى ، وقد طردهم الوهابى جميعا • وأما القاضى المنفصل فنزل فى مركب ولم يظهر خبره ، وقاضى مكة توجه بصحبة الشاميين وأخيرا المواصلون ، انهم منعوا من زيارة المدينــة ، وان الوهابى أخذ كل ما كان فى الحجرة النبوية من الذخائر والجواهر • وحضر أيضــا الذى كان أميرا على ركب الحجاج ، وصحبته مكاتبة من مســعود الوهابى (والمقصود هنا سعود بن عبد العزيز) ومكتوب من شريف مكة (غالب) ، وأخبروا أنه أمر بحرق المحمل » • وشكا حاكم قلعة المدينة ، الحاج مصطفى ، من انقطاع ورود « الحبوب » التى كانت ترسلها مصر ســنويا الى الحرمين الشريفين ، منذ عام تقريبا ، مع شــدة الحاجة اليها بسبب البؤس والضنك المنتشرين بهذه الجهات • وبعث الباب العالى حوالى منتصف سبتمبر ١٨٠٧ يطلب من محمد على ارسال كميات وافية من الحبوب الى المدينــة المنورة بكل سرعة • وعند ما صدر فى نوفمبر من العام نفسه فرمان تقرير محمد على باشــا على ولاية مصر (للســنة القابلة ، حيث جرت العــادة بتقرير الولاية

سنويا) ، ذكر الباب العالى أن محمدا عليا قد استحق هذا التقرير فى وظائفه تقديرا لمواهبه ، ولجهوده فى أخذ الاسكندرية من الانجليز ، وقال ان من بين واجبات وظائفه هذه ما يتعلق بمسألة الحرمين الشريفين . وقد وصل القاهرة فى ٢٤ ديسمبر ١٨٠٧ ، القابجى بيانجى بك يحمل فرمان التقرير هذا وغيره من « المراسيم » وكان من بين هذه مرسوم « بالتأكيد فى التشهيل والسفر لمحاربة (الوهابيين) بالحجاز واستخلاص الحرمين » .

وقد بقى بيانجى فى مصر قرابة شهرين يستحث الباشا على انفاذ جيشه الى الحجاز ، وقال الشيخ الجبرتى : ان هذا القابجى « كان حضر بالأوامر بخروج العساكر للبلاد الحجازية ، وخلاص البلاد من أيدى الوهابية ، وفى مراسيمه التى حضر بها التأكيد والحث على ذلك ، فلم يزل الباشا يخادعه ويعده بانفاذ الأوامر ، ويعرفه أن هذا الأمر لا يتم بالعجلة ، ويحتاج الى استعداد كبير وانشاء مراكب فى القلزم ، وغير ذلك من الاستعدادات » . ويستطرد الشيخ ، فيذكر الوسيلة التى لجأ اليها محمد على لاظهار الصعوبات التى تعترض تنفيذ الأوامر التى جاءته فورا ودون امهال ، وأهم هذه الصعوبات ما تتكلفه الحملة المزمعة من نفقات طائلة مع خلو خزانته من المال ، « فعمل الباشا ديوانا جمع فيه الدفتردار والمعلم غالى والسيد عمر والمشايخ . وقال لهم : لا يخفاكم أن الحرمين استولى عليهما الوهابيون ، ومشوا أحكامهم بهما ، وقد وردت علينا الأوامر السلطانية المرة بعد المرة للخروج اليهم ومحاربتهم ، وجلائهم وطردهم عن الحرمين الشريفين . ولا تخفى عنكم الحوادث والوقائع التى كانت سببا فى التأخير عن المبادرة فى امتثال الأوامر ، والآن حصل الهدو ، وحضر قابجى باشا بالتأكيد والحث على خروج العساكر وسفرهم . وقد حسبنا المصاريف اللازمة فى هذا الوقت ، فبلغت أربعة وعشرين ألف كيس . فاعملوا رأيكم فى تحصيلها . فحصل ارتباك واضطراب ، وشاع ذلك فى الناس ، وزاد بهم الوسواس . ثم اتفقوا على كتابة عرضحال ليصحبه ذلك القابجى معه بصورة نمقوها » ،فغادر بيانجى القاهرة فى ٢٨ فبراير ١٨٠٨ ، للعودة الى القسطنطينية ، « وخرج الباشا لوداعه » .

ووجه الأهمية فى هذا الحادث ، أنه يحدد بداية مرحلة جديدة فى العلاقات

بين الباشا والباب العالى بشأن الحرب الوهابية ؛ فقد درج الباب العالى منذ أن وصل محمد على الى الولاية ، على مطالبة الباشا بارسال الغلال التى جرت العادة بارسالها سنويا الى الحرمين الشريفين ، وانفاذ النجدات من الذخائر و « الجبخانة » والعسكر الى الحجاز ، وقد شاهدنا كيف أن الباشا لم يرسل جندا الى الحجاز ، وكيف شكا حاكم المدينة المنورة من عدم ورود أية حبوب من مصر ، منذ عام ١٨٠٦ ، وقد كان المسوغ لعدم تلبية أوامر الباب العالى ، انشغال الباشا بنضاله ضد البكوات المماليك ، وحربه مع الانجليز ؛ ثم عدم تكليف الباشا رسميا ، كأحد الباشوات الذين عينهم الباب العالى لقيادة الحملات الموجهة ضد الوهابيين ، بالخروج بجيش « مستقل » وبوصفه باشا مصر ، للاشتراك مع زملائه فى هذه الحملات .

ولكنه سرعان ما صار للمسألة وجه جديد ، عندما « فوض » الباب العالى (محمد على) رسميا « بتصفية الحرمين الشريفين » ؛ وحضر القابجى باشا ، يطلب اليه انفاذ العسكر الى الحجاز . وصار لزاما على الباشا امتثال أمر السلطان والخروج فورا لقتال الوهابيين ، وانتحال المعاذير المبررة لتباطؤه فى تنفيذ هذه الأوامر الصريحة والمحددة . ولما كان الباشا لا يريد الدخول فى حرب ، ميدانها بعيدة ، ونفقاتها جسيمة ، وهو لما يفرغ بعد من دعم أركان باشويته ، والقضاء على خصومه الداخليين : البكوات المماليك ، وتطويع الجيش الذى كان لا يزال يتخذ من المطالبة بمرتباته المتأخرة ذريعة للتمرد والعصيان ، ولا تزال الى جانب هذا كله حاجته الى المال شديدة ، ولما كان فى حاجة كذلك الى السفن لنقل جيشه الى بلاد العرب ، وذلك فى الوقت الذى عظم فيه نشاطه التجارى وأراد السفن لنقل غلاله المصدرة الى الخارج ، فقد آثر الباشا عدم الدخول وقتئذ فى هذه المغامرة ؛ التى باء فيها بالفشل غيره من الولاة فى العراق والشام ؛ زد على ذلك ، أنه كان غير مطمئن لنوايا الباب العالى من جهته ، ولا يزال ماثلا فى الأذهان حادث محاولة نقله الى سالونيك ، بينما هو يريد تأمينا لباشويته ، أن يرقى بها الى مصاف وجاقات الغرب ، على أساس الحكم الوراثى فى أسرته ، فلا يظل تجديد ولايته ، وتقريره بها سنويا ، مرهونا برضاء الباب العالى عليه ، وخاضعا لنزوات الديوان العثمانى وتقلبات الأهواء السياسية ، أو مطالبها من وجهة النظر العثمانية .

وحيث أن الباب العالى قد فوض اليه الآن انهاء مسألة الحرمين الشريفين ، وصار ينتظر صدوع الباشا بالأوامر الصادرة اليه من صاحب السيادة الشرعية عليه ، فقد وجب على محمد على أن « يوضح » للباب العالى الأسباب التى تحول دون صدوعه بهذه الأوامر فورا ومن غير ابطاء . ولكن الباب العـالى ـ كما سيتضح ـ لم يقتنع بالحجج والدعاوى التى قدمهـا محمـد على ؛ ثم تزايدت خطورة الموقف فى الحجاز ، وتزايد تبعا لذلك ، الحـاح الديوان العثمانى على محمـد على بضرورة الخروج لحرب الوهابيين ، فكثر الأخذ والرد بين الجانبين ، وتبودلت الرسائل الكثيرة بينهما ، وانقضت سـنوات أربع ، منذ سبتمبر ١٨٠٧ ، قبل خروج جيش طوسون باشا بن محمد على الى الحجاز فى سبتمبر ١٨١١ ؛ وتكشف هذه المراسلات عن حقيقة الأعذار التى انتحلها محمد على لارجاء انفاذ الحملة ضد الوهابيين ؛ ثم انه لم يلبث أن طرأ فى أثناء ذلك على العلاقات بينه وبين الباب العالى ما كدرها بسبب حادثة يوسف كنج (أو جنج) وسليمان باشا التى ألمعنا اليها ، حتى انه بدا فى وقت من الأوقات أن الأمور قد تأزمت بينهما بدرجة لا أمل فى تسويتها ، لولا حاجة الباب العالى الى جيش محمد على من جهة ، ثم ما أظهره محمد على نفسه من حنكة سياسية ، من جهة أخرى ، مكنته من اجتياز الأزمة ، ثم الظفر علاوة على ذلك ، بذلك الوعد الذى أشرنا اليه : تقرر الحكم الوراثى فى مصر اذا انتصر جيش الباشا فى الحجاز .

وقد بدأ الباشا مراسلاته مع الباب العالى ، يوضح الأسباب التى تحول دون انفاذ عسـكره فورا الى الحجاز فى فبراير ١٨٠٨ ؛ فكتبت الى الآستانة يقول : انه وان كانت قد أحيلت « الى عبـدكم تصفية الحـرمين الشريفين ، وتطهيرهما من الخارجى بموجب الخط الهمايونى ، التى هى بالشوكة مقرونة فسمعا وطاعة ، وليس لى جواب غير مؤدى سمعنا ؛ ومن الجلى أن عبدكم عبد الدولة العلية ومملوكها » ، ولكن هناك أسباب تدعو الى اعمال الروية والتريث ، منها : « أن واقعـة الحرمين هذه ليست من المسائل التى يمكن انجازها بالاعتماد على جهده هو وحده ؛ بل هى مادة جسيمة تتطلب امداد السلطان ملاذ العالم ، بارسـال عشرة آلاف كيس نقدا وعدا ، غير المهمات وما اليها » . وهذا مما يعجز محمد على عن فعله ، لأنه ـ كما قال ـ مثقل

بالديون الكثيرة ، سواء كان مبعثها بقاء بعض الأراضي في مصر دون ري — بسبب انخفاض الفيضان في هذا العام ، وقلة الايراد المتحصل تبعا لذلك ، أم النفقات التي تطلبها فتح الاسكندرية واجلاء الانجليز عنها ، أم المبالغ الكثيرة التي تعهد محمد علي بدفعها سدادا للديون التي بقيت على سلفه أحمد خورشيد باشا وقت عزله من الولاية ؛ أضف الى هذا ، أنه لم يصل الباشا « بارة واحدة من ايرادات الصعيد ، لأن هذا الاقليم بيد البكوات المماليك » .

ثم ان هناك سببا آخر هاما يدعوه الى عدم اخلاء مصر من الجند ، بارسال الجيش المطلوب الى الحجاز ، هو أنه « قد ترتب على الحرب القائمة بين الدولة وأعدائها ، ان صارت مصر مطمح أنظار جميع »الدول المسيحية ؛ ولذلك فأقرب الاحتمالات وأجدرها بالملاحظة ، انما هو احتمال أن يتسلط أعداء الدين على السواحل المصرية ، فيما اذا صار ارسال العسكر الموجودين بمعية عبدكم (محمد على) الى الحجاز » . ثم وعد الباشا بانجاز استعداداته على وجه السرعة ، وسداد ديونه ، حتى يتسنى له القيام بالمهمة المكلف بها في السنة القادمة . وقال : انه يعمل الآن لتجهيز ثلاثة أو أربعة آلاف جندي من المشاة لهذه الغاية ، يعتزم ارسالهم الى جدة بحرا بطريق السويس ، مزودين بالذخائر والمهمات « وكامل العدة والأدوات » ، وان كان هو شخصيا لا يستطيع السفر « لمجرد تلك المحاذير التي سردها » في رسالته هذه .

ولم تلق هذه المعاذير قبولا لدى الباب العالي ، فأوفد الى مصر عبد الكريم أغا ، من أغوات القصر السلطاني « ومعه خطوط شريفة ، وعطايا ملوكية » ؛ يستحث محمدا عليا على انفاذ جيشه الى الحجاز ؛ ويبين للباشا مدى حاجة الباب العالي الى « سند مفيد يأخذ على عاتقه تصفية مسألة الحرمين الشريفين » ، التي فوض محمد علي باستخلاصها من يد الوهابي ؛ ولابلاغه تعهد السلطان « باجابة كل ما يسأله (محمد علي) في هذا الشأن » . فبادر الباشا بالكتابة الى القسطنطينية في ١٠ مارس ١٨٠٨ ، يظهر خضوعه وولاءه للسلطان العثماني ، ويعتذر في الوقت نفسه عن عجزه عن تلبية رغبته .

وكان من « المعاذير » التي انتحلها الباشا في هذه المرة ، أنه وان كان قد

نجح فى جعل « نصف طائفة المماليك يدخلون فى طاعته ، وصار النصف الآخر على وشك الخضوع ، محتذين فى ذلك حذو الجماعة الأولى » فالواجب يقتضيه متابعة السعى فى « دفع غوائلهم وشرورهم بالقوة القريبة من الحكمة والتعقل » ؛ حتى « ينبسط ظل الدولة على اقليم الصعيد » • ثم انه لم يستطع حتى الآن سداد ديونه •

ثم استند محمد على فى عبث محاولة القضاء على الوهابيين ، بالاعتماد على جيشه هو فحسب ، الى أن هؤلاء قد استولوا على الحجاز « من عشرين سنة خلت ، وتزايد استقرارهم به سنة بعد أخرى ، وتسنى لهم ضبط شئونه ودعم سلطانهم به ؛ حتى صار لا يكفى لدفع هذا الشر والأذى ، أن يزحف محمد على بجيشه من مصر فحسب ، الى مكة والمدينة ، بل تحتم أن تخرج كذلك الجيوش من الشام وعكا وبغداد • فاذا أمكن تدبير زحف من مصر ومن هذه الجهات ، فى وقت واحد على مكة والمدينة ، وقام الجميع (بحملة) واحدة ، يتخابر (رؤساء هذه الجيوش) مع بعضهم بعضا ، لأمكن تنظيم المصلحة بصورة تكفل انجازها بسهولة وتحقيق الثمرة المرجوة منها » • وقد وصل محمد على الى هذا الرأى بعد امعان النظر وفى يقينه أن الأخذ به لا يفضى الى « هلاك الخارجى المذكور وازالة كل أثر له من مكة والمدينة فحسب ، بل واقتلاع جذوره كذلك من موطنه الأصلى » •

على أن الباشا الذى كان لا يرى من صالحه انفاذ جيشه الى الحجاز وقتئذ ، وخشى أن يأخذ الباب العالى برأيه هذا الذى ذكره ، لم يلبث أن استدرك ، معتذرا عن عدم امكانه ارسال جنده ، بأنه طالما بقيت الحرب دائرة الرحى بين الباب العالى والدول ولم ينعقد الصلح ، فان مصر سوف تظل موضع أطماع هذه الدول الأجنبية ، ولا يكفى ما لدى محمد على من الجند للذود عن مصر وللزحف بجيش عظيم على الحجاز معا وفى آن واحد •

وعلى ذلك فقد اقترح محمد على على الباب العالى « حلا » لهذه المشكلة كان من الواضح أن هذا الأخير يعجز عن اتخاذ أية خطوة بصددها ، هو أن « يتفضل (الباب العالى) باصدار أمر عال يؤمن به الباشا على أن الدول

الأجنبية لن تتسلط فى هذا الباب » ، أى لا تغير على مصر ، حتى اذا صدر هذا التعهد من جانب الديوان العثمانى « اطمأن بال » محمد على .

ولم يشأ محمد على ، حتى اذا تمكن الباب العالى من اجابة هذه الرغبة ، الا أن يعجل تلبيته لأوامر الديوان العثمانى مشروطة بشروط ، أهمها : أن يمده الباب العالى نفسه بما يحتاج هو اليه لانجاز استعداداته ، وانعقاد الصلح بين تركيا والدول . ثم قال : « انه من الجلى الواضح أن سبب تأخره عن الخروج الى الحجاز ، ليس سوى تلك الديون التى استدانها من أجل تحصين الاسكندرية ، منعا لتسلط الدول المسيحية على قلعة هى بمثابة المفتاح لاقليم الحرمين الشريفين ؛ فاذا انعقد الصلح ، وبعث الباب العالى اليه (بالأشياء) التى هو فى حاجة اليها لاعداد الحملة المطلوبة ، فانه (سوف يزحف على الحجاز) فى السنة القابلة بنفسه وعلى رأس جيشه ، ويبذل قصارى جهده ، بل ويجاهد جهاد المستميت قولا وفعلا ، وقلبا وقالبا ، من أجل القضاء على العدو وافنائه بعون الله تعالى » .

وقد أرفق محمد على برسالته هذه قائمة (بالأشياء) التى يريدها من الباب العالى ؛ ومن هذه أقمشة من الجوخ ، لارتفاع ثمنها فى مصر ، بل وانعدام وجودها تقريبا ، بسبب الحرب القائمة ، مع أنه فى حاجة الى أقمشة منها تكفى للباس عشرة آلاف جندى ، نصفهم من الفرسان ؛ علاوة على النفقات الأخرى التى يقتضيها تجهيز هؤلاء الى جانب ما يربو على الثلاثين ألف شخص من الموظفين ، و « السياس » والحمالين والطباخين والسعاة . أضف الى هذا نفقات ستة آلاف جمل لنقل المؤن والأغذية والعتاد ثم ان الباشا طالب بأثمان ٢٠٠٫٠٠٠ أردب من الغلال لغذاء الجند مدة ستة شهور ، و٤٠٠٫٠٠٠ أردب لسنة كاملة ، عدا نفقات الهجن والابل التى تحمل هذه الى ميناءى القصير والسويس ، ونفقات الشحن كذلك الى ينبع وجدة ؛ علاوة على المال اللازم لشراء الهدايا واعطاء المنح والعطايا « لأغوات الداخل والخارج وسائر رجال الحكومة ؛ ولصرف علوفات العسكر ومعيناتهم على حساب مائة وخمسين ألف خرج ؛ ثم ما يلزم من مال لعمارة خمس قلاع لوضع الذخائر بها والمراد ارسالها من مصر الى الحجاز ، ثم الصرر والعطايا التى جرت العادة على اعطائها لطوائف العربان ، وذلك الى جانب ما يتطلبه

البذل لهم لاستمالتهم وكسب صداقتهم » • وقد قدر محمد على المبالغ اللازمة ، والتى طلبها من الباب العالى فى هذه القائمة بمبلغ يتراوح بين خمسة وثلاثين ألف كيس نقدا وأربعين ألفا ، ولا شك فى أنها — كما قال — « سوف تنفق لصالح الدين والدولة ، ويؤدى انفاقها الى نجاح هذه المصلحة الخيرية » • ولم يفت الباشا أن يذكر فى ذيل هذه القائمة أن « الأقاليم المصرية قد بقيت (شراقى) بسبب قلة الماء فى هذه السنة المباركة » •

وحتى يجيب الباب العالى هذه المطالب التى تنحصر فى أمرين هامين ، من وجهة نظر محمد على : تكليف ولاة العراق والشام وصيدا أو عكا بانفاذ جيوشهم فى وقت واحد مع الجيش الخارج من مصر لقتال الوهابيين ؛ ثم ارسال الامدادات من المال والمهمات الى محمد على ، حسب القائمة السالفة الذكر — حرص محمد على على التمسك بالغيرة والحماس لمشروع الحرب الوهابية ، ولو أنه راح يردد نفس « المعاذير » التى ذكرها سابقا ، والتى أخرت خروجه الى الحجاز ، ويشير على الديوان العثمانى بضرورة العمل بالخطة التى ذكرها ، من حيث زحف الجيوش العثمانية من مختلف ولايات الدولة المتاخمة لبلاد العرب ، للاطباق على الوهابى من كل جانب •

وأراد الباشا أن يستوثق من موقف شريف مكة ، غالب بن مساعد ، فكتب اليه حتى يعلم ما اذا كان غالب « مع الدولة أم مع الخارجى » ؛ ثم أبلغه محمد على أن « مأمورية الحجاز » قد أسندت اليه ، وأنه يستعد للخروج الى الحجاز ، وسأله اذا كان يرغب فى ارسال أحد كبار « الأمراء » من لدنه أو رئيسا من قواد الجند لمرافقة الحملة المزمعة ، ولكن غالبا لم يجب بشىء على كتاب محمد على • ثم انه تبين للباشا أن الشريف غالبا ، وسعود بن عبد العزيز ، عند ما علما بأنه يهيىء جيشا كبيرا يعتزم ارساله بطريق السويس الى الحجاز ، بادرا بالاتفاق « والاتحاد صورة ومعنى » ، حتى انهما أنفذا ثلاثمائة مقاتل من المغاربة والعربان « ومدافع وذخيرة ، ونحو ألف ومائتى فارس الى قلعة المويلح (القريبة من الأراضى المصرية) واستولوا عليها » ؛ ثم انه نمى الى الباشا مما صار يرويه الحاضرون من يافا وغزة ، أن سعود ابن عبد العزيز بالاتفاق مع غالب بن مساعد قد أنفذا عثمان المضايفى ، بجيش

من العربان كبير للزحف على الشام ، وأن الشريف قد بعث يكتب الى العربان فى جهتى غزة والخليل « لجذب قلوبهم » وكان عثمان بن عبد الرحمن المضايفى من « وزراء » الشريف غالب ، اختلف معــه فى الرأى ، فطرده الشريف من مكة ، وانحاز المضايفى الى السعوديين ، ودخل مكة مع سعود فى عام ١٨٠٣ ، ثم انه لما تصالح سعود وغالب ، ثم اتحدا لدفع الخطر المتوقع أنفذا المضايفى الى المويلح . ولو أن هــذا الصلح لم يكن مبعثه خلوص النيــة من جانب الشريف الذى ظل يسعى لاخراج الوهابيين من الحجاز . ومع ذلك ، فقــد أثر اتحادهما المؤقت ثمرته المرجوة .

وبادر محمد على بابلاغ الباب العالى ما وقف عليه من أخبــار ، ثم انه اتخذ من استيلاء المضايفى على قلعة المويلح سببا لبيــان وجه الصعوبة فى ارسال الجند بحرا من جهة السويس لوجود قوات الوهابيين بموقع المويلح الذى يقطع الطريق على الجند عند خروجهم من بحر الســويس الى بحر القلزم ، وكتب الى الباب العالى فى ١٨ يونيــة ١٨٠٨ ، أنه يستحيل لهــذا السبب خروج الجيش الذى يعده الى الحجاز ، « وأن نجاح هــذه المهمة ــ مهمة استخلاص الحرمين الشريفين من الوهــابى ــ متوقف على الزحف بجيوش عظيمة فى آن واحد من جانب كل من مصر والشــام وبغداد (أو العراق) برا وبحرا فى حركة متسقة » .

ثم انه كان فى هذه الرسالة أن راح محمد على يبسط الأسباب الأخرى التى تمنعه من انفاذ الحملة ، فقال : ان « الزراعة قليلة فى هذا العام لانخفاض النيل ، ولأنه علاوة على ذلك قد شاء قضــاء الله وقدره أن تهب ريح سموم عاتية فتكت بالزرع ، فشحت الغلال وارتفع ثمنها حتى بلغ ســعر الأردب المصرى عشرة ريالات ، أضف الى هذا أنه من الواضح أن توجه عبــدكم (محمد على) من مصر قبل انعقاد الصلح (بين تركيا والدول) أمر ينطوى على الخطر كل الخطر ، حيث ان الدول (الأجنبية) تتطلع (للاستيلاء) على هذه البلاد » ، ولذلك فانه يرجو بمجرد أن يبعث البــاب العالى بالامدادات التى تضمنتها القائمة التى أرسلها الباشا طى رسالته السابقة فى ١٠ مارس ، أن يستطيع الذهاب الى الحجاز فى السنة القابلة ، حيث أن ذهابه فى هــذا

العام ، للأسباب التى ذكرها قد صار متعذرا • وقد اختتم محمد على هذه الرسالة بقوله : « وها هو ذا الشريف (غالب) قد استولى على قلعة المويلح برا وبحرا ، وشرع يعتدى على أطراف الشام ، وهو متحد مع الوهابى » ؛ فواجب الدولة — على نحو ما أراد أن يقول — أن تتدبر الأمر بسرعة •

أما الدولة فقد أخذت — على ما يبدو — برأى محمد على ، فوجهت (سر عسكرية الحجاز مع ايالة الحبشة وجدة) الى يوسف ضيا باشا الصدر الأعظم السابق ؛ حتى يتولى القيادة العليا للعمليات العسكرية المزمعة فى الحجاز ، على أن يكون زحفه من جهة الشام ؛ وأصدرت أوامرها الى سليمان باشا والى بغداد ، حتى يزحف من العراق على نجد ، وطلبت من محمد على الزحف من مصر على مكة والمدينة • ثم اهتم البـاب العالى باجابة مطالب الباشا حسب القائمة التى أعدها ، ولكنه حتى نهاية عام ١٨٠٨ ، لم يكن محمد على قد أرسل (الدفتر) المبينة فيه تفاصيلها ، « مما سبب ارتباكا عظيما » لوكيل الباشا فى القسطنطينية ، محمد نجيب أفندى ، الذى بعث يرجو سرعة ارساله • وفى ٢٨ نوفمبر صدر قرار الباب العالى بتثبيت محمد على باشا فى الولاية ، كما بعث السلطان فى الشهر نفسه ، يثنى على حسن ادارته ويشكره على حكومته الطيبة ، وينقل اليه خبر تثبيته فى وظائفه ، « ويذكره بواجبات هذا المنصب ، ومنها أن يتبع التعليمات التى بعث بها اليه يوسف ضيا باشا والى جدة وحلب والقائد الأعلى للحجاز ، وأن يعمل لتأمين الشواطىء والمواقع المصرية » •

وكان مقصد محمد على ، عند ما لفت نظر الدولة الى استفحال شر الوهابيين بالحجاز ، واتحادهم الأخير مع الشريف غالب ، وهو الاتحاد الذى مكنهم من الاستيلاء على قلعة المويلح ، وغزو أطراف الشام ، ثم صار — لذلك — يكرر القول فى ضرورة خروج جيوش ثلاثة من العراق والشام ومصر فى وقت واحد ضد الوهابى — كان مقصد محمد على ، عدا انتحال الأعذار لعدم الخروج الى الحجاز فى سنته ، أن يظفر بولاية جدة (الحجاز) والقيادة العليا للقوات المحاربة هناك ، حيث ان الباب العالى قد عهد اليه (بمأمورية الحجاز) وفوضه فى انهائها • حتى اذا صح عزمه نهائيا على

الذهاب الى الحجاز ، وفى الوقت الذى يلائمه ، كانت (ايالة الحبشة وجدة) التعويض أو المكافأة التى ينالها عند انتصاره على الوهابيين .

وكاشف الباشا كتخداه فى القسطنطينية ، محمد نجيب بما يريده ، ولكن الأخير لم يجد « الظرف مناسبا » لاثارة هذا الموضـوع فى دوائر الديوان العثمانى ، لأن محمدا عليـا حتى هذا الوقت ، كان لا يزال يتلمس شـتى الأعذار للمطالة والتسويف ، وارجاء الخروج الى الحجاز من عام الى آخر ، فلم يكن الباب العالى راضيا عن مسلكه ، فآثر محمد نجيب « كتمان هـذه المسألة حتى تحين الفرصة المواتية » ثم انه لم يلبث أن كتب الى محمد على عند ما تعين يوسف ضيا (لسر عسكرية الحجاز) وآلت اليه ولاية الحبشة وجدة « أنه وان صار توجيه عسكرية الحجاز مع ايالة الحبشة وجدة الى يوسف ضيا باشا الصدر الأسبق ، وكما سبق أن أبلغه (محمد نجيب الى الباشا) من قبل فانه من غـير المقطوع به حتى الآن ، ما اذا كان الصـدر سيذهب فعلا الى الحجاز أو لا يذهب » . ولذلك فقد استحث محمد نجيب فى رسالته هذه بتاريخ ١٧ ديسمبر ، الباشا على الخروج الى الحجاز ، « ووعد أنه عنـد تحرك (محمد على) باذن الله ، فى السـنة القابلة من مصر ، يقوم باجراء ما يلزم من أجل توجيه ايالة جدة الى عهدته » .

وفى ٨ فبراير ١٨٠٩ وصل القاهرة قابجي ، « وعلى يده مرسـومان ، أحدهما تقرير للباشا على ولاية مصر ، والثانى يذكر فيه أن يوسف باشـا « ضيا » المعدنى (أو المعدن) الصدر السابق تعين بالسفر على بلاد الشـام لتنظيم بلاد العرب والحجاز ، وأن يقوم محمد على باشا بلوازمه وما يحتاج اليه من أدوات وذخيرة وغير ذلك » ؛ وفى الشهر نفسه وصل قاصـد يخبر بوصول قابجى « وعلى يده مرسومان : أحدهما الاخبـار عن صلح الدولة مع الانجليز والموسكوب وانفتاح البحر وأمن المسافرين ، والثانى الأمر بالسفر والخروج الى فتح الحرمين وطرد الوهابية عنهما ؛ وأن يوسف باشا الصدر السابق المعروف بالمعـدن تعين بالسفر للحرمين عن طريق الشـام ، وكذلك سليمان باشا والى بغداد متعين أيضـا بالسفر من ناحيتـه (العراق) على الدرعية ؛ وأحضر للباشا تقريرا بالولاية مجددا وخلعة وسـيفا » . وفى ١٨

مارس ١٨٠٩ وصـل القابجى الى القاهرة ، وطلع الى القلعـة حيث قرئت « المراسيم بحضرة الجمع » •

ولكن الباشا وقتئذ كان مهتما قبـل كل شيء باخراج « تجريدة » الى البكوات المماليك بالصعيد لنكثهم عهودهم معه ، فى ظروف سوف يأتى بيانها فى موضعها ، ولم يعر هذه الأوامر التى تطلب منه الخروج « الى فتح الحرمين وطرد الوهابية عنهما » أى التفات ؛ وقد علق الشيخ الجبرتى على عدم تلبيـة الباشا لرغبات الديوان العثمانى من حيث ارسـال الامدادات المطلوبة الى يوسف ضيا ، بأنه « لم يظهر لذلك الكلام أثر » بيد أن كتخدا بك (محمد أغا لاظ) بالغ فى الحفاوة بالقابجى عند وصوله ، وقد كان الباشـا وقتئذ متغيبا بجهة السد — سد الترعة الفرعونية — وتوافد الأعيان والأشـياخ ، « وأكابر الدولة » للسلام عليه ؛ « وضربوا بعد الفراغ من قراءة (المراسيم) مدافع وشنكا » • ووعد الباشا بالاهتمام بأمر هذه الحملة الهامة ، ولكنه كان من الواضح — على نحو ما ذكر (دروڤتى) فى رسالته الى حكومته فى ٩ ابريل ١٨٠٩ — أن الباشا « قطعا لا ينتوى فعل شيء » •

وعلل (دروڤتى) السبب فى ذلك بقوله : « ان تخليص الحرمين الشريفين اللذين يعتبرهما المسلمون حرز الامبراطورية العثمانية ، التى تتوقف سلامتها على بقائهما فى كنفها وتحت رعايتها ، لم يكن محببا الى قلب محمد على ، بقدر ما كان لباشويته من محبة فى قلبه ، والثابت قطعا أنه انما يحكم مصر بفضل ما لديه من قوة فحسب ، وهو دائب على اتخاذ كل الوسائل التى تضمن له بسط سلطانه فى مصر وتأكيده » •

وبعث محمد على الى الاستانة فى ٦ مايو يقول : انه قد وصله أمر الباب العالى « بشأن مباشرة فتح الحرمين الشريفين هذه السـنة ، ودفع الخارجى (أى الوهابى) عنهما ، وأن الباب العالى قد عين يوسف ضيا باشا والى جدة وحلب حالا ، والصدر الأعظم سابقا ، قائدا عاما للحجاز ، باسـتقلال تام ، وتفويض كامل ، لا جدل فيه ولا مناقشة ، على أن يزحف سليمان باشا والى بغداد عن طريق الاحساء والدرعية ، وأن يتحرك (محمد على) من مصر على جدة وينبع ، بالمخابرة مع حضرتى المأمورين المشـار اليهما » ، ولذلك فهو

يمتثل لارادة السلطان العثماني ، ويؤكد أن غايته انما هي خدمة هذه المصلحة الخيرية ، ملبيا لرغائب القائد العام ، الذى يضع نفسه تحت أوامره بموجب الأوامر العلية الصادرة اليه » ؛ ويختم رسالته باظهار استعداده للحركة ، بمجرد أن يبلغه تحرك « المأمورين المشار اليهما » .

وحدث فى هذه الأثناء أن جاء الى مصر جماعة من حجاج المغاربة وغيرهم فى طريق عودتهم الى بلادهم ، يحملون معهم « عريضة » من أهل مكة والمدينة يشكون فيها من سوء معاملة سعود بن عبد العزيز لهم ولسائر الحجاج ، ومنعه ذكر اسم السلطان فى الخطبة ، ورفعه لستار الكعبة (الكسوة الشريفة) واستبداله بها عباءة سوداء ، مكتوب عليها لا اله الا الله ، سعود خليفة الله ، وأخبر هؤلاء أن غرض سعود من كل ذلك ، اعلان خلافته على المسلمين للعالم أجمع ، توطئة لاعلان نبوته فى آخر الأمر ؛ وقد استنجد أهل مكة والمدينة فى عريضتهم بمحمد على ، لانقاذ الحرمين الشريفين وانقاذهم .

وقد انتهز محمد على فرصة ورود هذه « العريضة » ليكتب الى الباب العالى مرة أخرى فى ١٦ مايو يتنصل من الذهاب الى الحجاز ، ويحاول فى الوقت نفسه تطمين الباب العالى على ولائه له ، ومنع غضبه عليه ، من جراء تسويفه ومماطلته ، فقال : ان استنجاد أهل مكة والمدينة به ، ورغبته فى انهاء سيطرة الوهابيين وتخليص الحرمين الشريفين ، الى جانب نزوله على ارادة الباب العالى ، كل ذلك جعله مصمما على الخروج الى الحجاز تصميما مبعثه الغيرة والحمية الاسلامية ، والايمان العميق ؛ حتى انه « تجهز للخروج وصار على وشك اكمال استعداداته . ولكنه لما كان لم يصله خبر صحيح عن تحرك يوسف ضيا باشا ، القائد العام للحجاز ، أو سليمان باشا والى بغداد ، فقد جرؤ هو (أى محمد على) على تسطير هذه الرسالة يستفسر عما آلت اليه المأمورية المذكورة وما تم بشأنها ، متسائلا عما اذا كانت الدولة قد شغلت من جديد بأمر خاص بعلاقاتها مع الدول (الأجنبية) ، أم حدث التأخير لحكمة ما ؛ ولكنه يجد لزاما عليه أن يبلغ (الباب العالى) أنه صار متهيئا للزحف ، ولا يؤخره سوى انتظار المهمات والأشياء التى كان قد بعث سابقا يرجو ارسالها اليه ؛ ثم انتظار وصول الخبر عن قيام (يوسف ضيا

وسليمان باشا) بزحفهما على الحجاز » . وقد استحث الباشا فى ختام رسالته الباب العالى ، ليرسل اليه بكل سرعة المهمات التى طلبها ، واصدار أمره الى يوسف ضيا وسليمان باشا بالزحف دون امهال « والسماح (لمحمد على) بالزحف للمبادرة بتطهير الحرمين الشريفين ، وتفريج كربة أهلهما » .

ولكن بدلا من أن يمده الباب العالى بالمال والمهمات التى طلبها ، صار هذا الأخير يكلف الباشا بدفع مبالغ من المال لأفراد معينين ، كهبة سلطانية أو كمعاشات أو على سبيل المعاونة لهم ؛ كما صار يطلب اليه ارسال الصناع المهرة فى (قلفطة) السفن الى (ترسانة) القسطنطينية ، من الاسكندرية ورشيد ودمياط ؛ ثم بعض المهمات من مخلفات الحرب التى تركها الانجليز بالاسكندرية عند جلائهم عنها من أزمنة بعيدة ؛ وقد اعترض الديوان العثمانى على بيع ملح البارود للتجار الأجانب ، وطلب فى ابريل ومايو ١٨٠٩ ، أن يرسل الباشا الى (ترسانة) القسطنطينية عشرة آلاف قنطار منها ، على حساب الخزانة المصرية ، وعلاوة على ذلك ، فقد طالب الديوان العثمانى فى الشهر نفسه بارسال (الزجرية) ، وهذه ضريبة كانت قد فرضت على الأنبذة و (العرقى) وسائر المشروبات الروحية التى تباع فى القاهرة ، وضواحيها ، وكذلك على الزبيب والبلح وغير ذلك من الفواكه التى تستخرج منها هذه المشروبات ، على أن ترسل حصيلتها الى القسطنطينية ، وكانت قد فرضت هذه الضريبة منذ نوفمبر ١٨٠٥ ، ولم يصل الباب العالى شىء منها ، وطلب الباب العالى تحقيقا فى ذلك ، وارسال المتحصل منها على وجه السرعة .

أضف الى هذا كله ، أن الباب العالى صار يلح فى ضرورة ارسال الغلال ومختلف الأغذية الى القسطنطينية ، بسبب المجاعة المنتشرة بها ، وقد تقدم كيف أن الباشا كان ضنينا بارسال غلاله اليها ، للأسباب التى عرضناها ، فلم يرسل الا كميات قليلة ، ومع أن الباب العالى كان قد أراد ارسال كميات من السكر والأرز والبن والحبوب الى (المطابخ السلطانية) منذ ديسمبر ١٨٠٨ ، على حساب الخزانة المصرية ، فقد اضطر لاعادة الطلب فى ابريل ثم فى ديسمبر من العام التالى ؛ كما أمر الباشا بتخفيض أثمان الأرز وسائر أصناف الحبوب المجلوبة من مصر ، حتى لا يتغالى التجار الجشعون فى رفع أثمانها

عنـد بيعها فى القسطنطينية ؛ كما طالب بالرسـوم الجمركية المتحصلة فى الاسكندرية ومن قريتى عيـد وشوارق التابعتين للاسكندرية ، وذلك عن العامين الهجريين : ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ (٢٨ فبراير ١٨٠٨ — ٥ فبراير ١٨١٠) • « وعهد الى الباشا من الآن فصاعدا بتأدية هذه المهمة ، لأن السلطان يريد أن يلفت نظر الباشا الى أن وصول هذه المبالغ الى خزانة ترسانة القسطنطينية أمر ضرورى ولا ندحة عنه ، نظرا للنفقات الجسيمة التى تقتضيها تهيئة السفن الحربية التى أرسلت هذا العام الى البحر الأبيض ، وبعدد أكبر كذلك الى البحر الأسود » •

على أنه كان مما أزعج الباشا ازعاجا كبيرا مطالبة يوسف ضيا باشـا ، والباب العالى له ، بمبلغ جسيم من المال فى يوليه ١٨٠٩ ، من أجل « المصلحة الخيرية » ، أى الحرب الوهابية • وتفصيل ذلك ، أن يوسف ضيا كان أيام وجوده بهذه البلاد أثناء (حملة ١٨٠١) المعروفة لاجلاء الفرنسيين عنها ، قد وضع ترتيبا بالاتفاق مع أعيـان البلاد ومشايخها ؛ بمناسـبة اعادة النظر فى حصص الالتزام وتقاسيطها ، والأراضى الرزق الاحباسية ، صار له بمقتضاه « ايراد لنفسه » على تقاسيط الالتزام ، وأوراق الاقطاعات والفراغات التى آلت بفضلها بعض الحصص (بالفراغ) الى الملتزمين ، وهى التى نزل عنهـا لهم أرباب الاستحقاق فيها ، نظير أن ينـال المفرغ قدرا من المـال معجلا ومؤجلا ؛ وقد دخل هذا الايراد الذى اختص به الصدر الأعظم نفسه تحت بابى ما صار يعرف « بقصر اليد وخرج القلم » • ولكنه غادر هذه البلاد ، دون أن يحصل شيئا مذكورا منهـا ؛ ثم لم يرده شىء من هـذا الايراد فى السنوات التالية • وظل الحال على ذلك حتى تعين يوسف ضيا لقيادة الحملة المزمع انفاذها الى الحجاز ، وصار فى حاجة ملحة الى هذه الأموال المتأخرة لانجاز استعداداته ، فطالب بها الآن ، وأيده الباب العالى فى طلبه •

وعلى ذلك فقد حضر سلحداره الى القاهرة فى ٢٨ يونيه ١٨٠٩ ، « وعلى يده مرسوم مضمونه طلب ما كان أحدثه (يوسف ضيا) حين كان بمصر » • وقد طالب يوسف ضيا بهذا الايراد عن المدة من عام ١٢١٦ (١٨٠١) الى عام ١٢٢٤ (١٨٠٩) ؛ فكان حساب ذلك ٢٨٠٠ كيسا « قلمية الكشوفية »

عن هذه السنوات المذكورة • ثم ان الباب العالى أضاف فى الوقت نفسه الى هذا المبلغ ، ألف كيس « امدادية تجهيزات السفر الحربى » لحملة الحجاز المزمعة • فبلغت القيمة المطلوبة (٣٨٠٠) كيس • وكان هذا مبلغا جسيما •

ولم يكن من المنتظر أن يرضى محمد على بدفع هذا القدر الجسيم ، وهو الذى ما فتىء يشكو من قلة المال فى خزائنه ، ويلقى صعوبات شديدة فى جمع ما يكفى منه لسد نفقات الادارة ، ودفع مرتبات الجند ، وانفاذ حملاته ضد البكوات المماليك ، ويطلب من الباب العالى — كما شهدنا — امداده بالمال والمهمات كى يستطيع اعداد الحملة المزمع ارسالها الى الحجاز • ولذلك فقد صار الباشا يتدبر الأمر ، لسؤال الباب العالى اعفاءه من دفع هذا المبلغ ؛ ولقد كان لهذه المسألة آثار أخرى خطيرة ، من حيث انها كانت السبب المباشر فيما وقع بين محمد على والسيد عمر مكرم من اصطدام انتهى بنفى هذا الأخير من القاهرة ، على نحو ما سيأتى ذكره •

وأما محمد على ، فقد بادر بتسطير رسالة طويلة الى الباب العالى فى ١٤ يولية ١٨٠٩ يعتذر فيها من عجزه عن دفع هذا المال المطلوب ، ويوضح أسباب هذا العجز ، فقال : « ان سلفه خورشيد أحمد باشا ؛ كان وقت أن اقتضت المصلحة سفره الى بلاد الروم (تركيا) مفصولا من الولاية ، مدينا بثلاثة آلاف كيس ، متأخر مرتبات الجند ، وقروضا استدانها من مختلف التجار ، وتعهد (محمد على) بوفاء هذه الديون ، بمقتضى صكوك أعطيت لأصحابها، توجب عليه سدادها ، محافظة على شرف الوزارة ، ودفعا لوقوع ثورة ، وحرصا على عدم تعريض هذا الوزير (أحمد خورشيد) للفضيحة على أيدى أرذال الناس ؛ فكان بفضل ذلك أن استطاع (محمد على) انقاذ الوزير المذكور ، وارساله الى الديار الرومية • على أنه منذ ارساله ، لم يتسع (للباشا) الوقت ، ولم يكن فى ميسوره الشروع فى سداد هذه الديون •

« ثم كان مما زاد فى حيرة (الباشا) استيلاء الانجليز على الاسكندرية ، (وما صار يخشاه من تأثر البكوات المماليك بمساعى هؤلاء الغزاة) ومسايرتهم لهم • وقد وقع الغزو فجأة ، فى وقت كان (الباشا) قد بدأ يستعد لقتال البكوات للانتهاء من أمرهم ، ودفع شرورهم بالقوة المزوجة

بالحكمة والتعقل والروية ؛ وقد اضطر بسبب ذلك الى الانفاق والبذل ومنح العطايا الكثيرة سواء كان هذا الانفاق لدفع مرتبات جند (الباشا) نفسه ، أم لدفع مرتبات الجند الذين أمر الباب العالى بارسالم من صيدا والشام الى مصر ، مما ترتب عليه أن تضاعفت ديونه .

« زد على ذلك ما اقتضاه الأمر بعد فتح الاسكندرية (وجلاء الانجليز عنها) من ابعاد رؤساء الجند الساعين فى اثارة الفتنة والفساد فى مصر ، وذلك صونا للمصلحة ، مما استلزم اعطاء هؤلاء (علوفاتهم — أى مرتباتهم وسائر مخصصاتهم المتأخرة) نقدا .

« وعلاوة على ذلك ، فان لدى (محمد على) عددا كبيرا من الجند ، من أصناف الدليلان (الكشافة) والتفنكجيان (الرماة) والسكبان (جند الحرس) ، والعربة جيان (المدفعية والحوذية) والشالوبة (أنفار المراكب)، يتكلفون ما قيمته ثلاثة وعشرين ألف كيس من الايرادات المتحصلة من مصر ، ولا ندحة عن وجود هذا العدد الكبير من الجند ، ثم انفاق هذا القدر الجسيم من الايراد عليهم ، لأن مصر مطمح أنظار الدول (الأجنبية) ، ناهيك بما تتطلبه مأمورية الحرمين الشريفين التى عهد بها الى (محمد على) ، من وجود هؤلاء الجند الكثيرين .

« ومع أن الايرادات المتحصلة من هذا القطر الآن ، لا تكفى لسد نصف هذه النفقات الكثيرة ، طالما بقى الصعيد غير خاضع لسلطان (الباشا) فقد اقتضت المصلحة اعطاء الأراضى الواقعة قبلى اقليم البهنساوية للأمراء المصرية (البكوات المماليك) . وفضلا عن عدم الانتفاع بها ، يتحمل (محمد على) نفقات أخرى بسبب ما يبذله للبكوات من مال ، حيث انهم صاروا الآن فى خدمته ، ولأن فى ذلك ضمانا لجلب الغلال من الصعيد ، وهذه لا مناص من جلبها وادخارها مع غيرها من المؤن ، لصالح مأمورية الحرمين الشريفين التى عهد بها اليه الباب العالى ، وبحسبان أن فيضان النيل فى هذه السنة سوف يكفى لرى الأراضى بهذا القطر .

« ويعتزم (الباشا) انفاذ الجند الى الحجاز والزحف على جدة وينبع ، بمجرد أن يتحقق لديه أن فى وسعه أن يطمئن اطمئنانا كاملا من ناحية

الفرنسيين ، نظرا لأنه قد بلغه أنه لم يعد لهؤلاء مجال لمد فتوحاتهم والتسلط (على بلدان أخرى فى أوروبا) بعد تغلبهم على النمسويين فى الحرب .

« وأن ما يقوم به (محمد على) من اعداد ما تحتاجه حملته (المزمعة) على الحجاز ، من خيول وبغال وجمال ، وقرب للماء ، وأكياس وغلال ، وما يتكلفه هذا كله من نفقات ، يوازى فى أهميته وضرورته المحتمة ، ما يبذل (الباب العالى) من جهد فى قتاله مع (الدول الأجنبية) وما يتحمله من نفقات بسبب ذلك .

« وصفوة القول ، حيث انه (أى الباشا) قد غرق فى الدين حتى أذنيه ، فمن الواضح الجلى أنه يتعذر عليه ، بل ومن المستحيل تحصيل المبلغ المطلوب وارساله ، وهو لذلك يسأل ولى النعم (السلطان) عفوه وصفحه الجميل ، واعفاءه من هذا التكليف » .

وقد أدرك محمد على أن تباطؤه فى الخروج الى الحجاز ، ثم تقاعسه عن امداد الباب العالى بحاجته من الغلال ، وسائر أنواع الحبوب للمعاونة على كسر حدة المجاعة فى القسطنطينية ، أو بما يلزم (ترسانة) القسطنطينية من مهمات ، لمؤازرة تركيا فى مجهودها الحربى ، ثم أخيرا امتناعه من ارسال « قلمية الكشوفية ، وامدادية تجهيزات السفر الحربى » ، لمساعدة يوسف ضيا على الخروج بحملته الى الحجاز ، — أدرك محمد على أن ذلك كله من شأنه أن يغير عليه الباب العالى ، وأنه وان كان قد حرص على ترديد عبارات الخضوع والولاء ، فالواقع أنه يقف موقف العصيان من الدولة والتمرد على السلطان العثمانى ؛ وأنه لا مناص من « تبلور » علاقاته مع الباب العالى ، ان عاجلا أو آجلا ، بصورة لابد مفضية الى الاصطدام ، اذا استمر التسويف واستطالت المماطلة .

وقد تنازع (محمدا عليا) فى هذه المرحلة عاملان محددان : الاقبال على نجدة الدولة ، أو الانصراف الى تحقيق مشروع استقلاله الذى سبق الحديث عنه ؛ وكان معنى الاقبال على نجدة الدولة ، سد مطالبها التى لا تفرغ ، وارهاق موارده المحدودة ، وهو الذى كان فى أزمة مالية مزمنة للأسباب التى كثيرا ما أشرنا اليها ، وحرمانه من تلك الأرباح الوفيرة التى يجنيها من تجارة

القمح ، وتكليفه ما لا طاقة له به وقتئذ من أجل انفاذ جيش كبير لاخماد حركة الوهابيين فى الحجاز ، فى وقت لما يفرغ فيه من نضاله المستميت مع البكوات المماليك الذين يهددون بخصومتهم العنيدة باشويته ذاتها ، وذلك كله دون أن يكون لديه ضمان ما ، بأن الباب العالى سوف لا يقلب له ظهر المجن ، ويقصيه من باشويته . بينا أن تحقيق مشروع الاستقلال بنيل الحكم الوراثى فى مصر ، ينهى كل مخاوفه من ناحية الباب العالى ، ويزيد من دعم حكومته ويمكن سفائنه — وقد بدأ محمد على ينشىء أسطولا تجاريا ، بمناسبة الاستعداد لحملة الحجاز المزمعة يعمل فى البحرين الأبيض والأحمر — من نقل تجارته وغلاله عبر البحار بأمان تحت راية « وجاقه » ، ولا تتعرض لمصادرة أعداء البـاب العالى لها ، لأن الباشا فى وسعه — على الرغم من الحرب الدائرة بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية — أن يعلن حياده . وفضلا عن ذلك ، فقد كان من مزايا عدم الاستجابة لرغبات الباب العالى ، أن يتوفر الباشا أولا وقبل كل شىء على انهاء عصيان البكوات المماليك ، واخضاعهم لسلطان حكومته ، فيدخل الصعيد بغلاله الوفيرة فى حوزته ، فتنشط تجارته وتكثر أرباحه تبعا لذلك ، وينبسط سلطان باشويته على الأقاليم الداخلة فى نطاقها ، فتقوى هذه الباشوية ، وتتدعم أركانها ، بالدرجة التى تساعده على الاستقلال الذى ينشده .

ثم ان انصرافه عن مقاومة الحركة الوهابية ، من شأنه أن يزيد هذه الحركة استفحالا ، لا سيما وقد انهزمت جيوش الدولة على أيدى الوهابيين ، ورسخت أقدام هؤلاء ، وكثرت اغارتهم على أملاك الدولة المتاخمة لهم ، وبدأ يتغلغل نفوذهم فى اليمن ؛ وقد يكون الوهابيون اذا عظمت قوتهم مصدر خطر على باشويته ، وهم الذين ما فتئوا يبثون الدعوة فى مصر ذاتها ، منذ أن استولوا على مكة « فلغط الناس فى خبر الوهابى واختلفوا فيه ، فمنهم من جعله خارجيا وكافرا ، وهم المكيون ومن تابعهم وصدق أقوالهم » وطائفة من التجار الذين استولى (الوهابى) على قوافلهم ، وعطل تجـارة البن من مخا خصوصا باستيلائه على السفن المحملة به من اليمن . ومن الناس « من (قال) بخلاف ذلك لخلو غرضه » . وما أن وصـل الخبر مع ركب الحجاج العـائدين الى القاهرة فى يونية ١٨٠٣ بسقوط مكة المكرمة فى أيدى الوهابيين ، حتى صار

الناس يتناقلون هذا الخبر ويتحدثون فيه «سرا» فيما بينهم ، على نحو ما لاحظ (مسيت) وقتئذ ، وأثبت الشيخ الجبرتى صورة ما جاء فى « أوراق تتضمن دعوة (الوهابى) وعقيدته » . وقد ظلت الأنباء تترى بعد ذلك عن انتصارات الوهابيين فى الحجاز ، واغارتهم على أملاك الدولة فى أطراف العراق والشام وفلسطين واليمن ، وكان آخر هذه ما أبلغه محمد على نفسه الى الباب العالى من استيلائهم على قلعة المويلح .

ولكن استفحال حركة الوهابيين ، كان من شأنه كذلك أن يشتت جهود الدولة ويضعفها ويقعد بها عن مناوأة محمد على اذا هى شاءت مناوأته ، ويعجزها عن حربه وقتاله اذا هى أرادت اقصاءه من باشويته ، واضطر الباشا الى الاصطدام معها وقتالها . وفضلا عن ذلك ، فقد كان من رأى محمد على أن الوهابى فى شق عصا الطاعة على الدولة لم يأت أمرا ادا ، بل قد خطا الخطوة التى يفكر الباشا نفسه فى خطوها ، وأنه اذا تحرجت العلاقات بينه وبين الباب العالى لدرجة انقطاعها واعلان الباشا لعصيانه السافر وتمرده ، لأفاد هذا الوضع المستحدث فى انشاء صلات تجارية وثيقة مع الوهابى ، وكان من بين الحوافز على انشاء أسطوله التجارى فى السويس توقع هذا الاحتمال نفسه .

ولم يكن محمد على قطعا يريد فى هذه المرحلة انفاذ جيش الى الحجاز . بل ان هذه الاعتبارات جميعها ، كانت مبعث ذلك المسعى الذى بدأه مع الوكلاء الانجليز والفرنسيين وقتئذ ، من أجل الظفر بتأييد دولتى انجلترة وفرنسا لمشروع استقلاله ، فقد استأنف مفاوضته مع الأولين منذ سبتمبر ١٨٠٨ ، وهى المفاوضة التى أسفرت فى آخر الأمر — فى مايو ١٨١٠ — عن عقد تلك المعاهدة التجارية التى رفضت الحكومة الانجليزية التصديق عليها ، بينما هو قد تحدث الى (دروڤتى) منذ ابريل ١٨١٠ فى موضوع « استقلاله » .

بيد أن فشل هذه المفاوضات من جهة ، واندفاع محمد على فى حرب مع الباب العالى ، من المقطوع به من جهة أخرى أنه لن يخرج منها ظافرا ، لمعارضة الدول له ، ولأنه كان فى وسع المماليك أن يفيدوا منها للم شعثهم والتألب عليه من جديد بالرغم من انتصاره عليهم فى معارك اللاهون والبهنسا فى يولية وأغسطس ١٨١٠ ، قد جعل الباشا يتريث فى الأمر ، ووجد أن لا ندحة له فى

النهاية عن تهيئة جيشه واكمال استعداداته للخروج الى حرب الوهابيين ، ولقد كان من مزايا استرضاء الباب العالى امكان الحصول من صاحب السيادة الشرعية عليه على ذلك « الوضع » الذى أخفق فى نيله عن طريق التحالف أو الاتفاق مع انجلترة وفرنسا .

وعلى ذلك ، فقد بادر بعد التماس اعفائه من دفع المبالغ المطلوبة منه ، برسم « قلمية الكشوفية ، وامدادية تجهيزات السفر الحربى » يؤكد للباب العالى صدق رغبته فى انفاذ الجيش الى الحجاز ، ويعد وعدا قاطعا بارسال كميات كبيرة من الغلال الى ميناءى السويس والقصير ، مع بضعة آلاف من الجند المهيئين لهذه الحملة ، وذلك « سواء كان واليا الشام وبغداد قد قاما بالمعاونة المطلوبة منهما أم لم يفعلا ذلك » . ثم انه ينبىء الباب العالى بتجهيزاته البحرية من أجل بناء السفن اللازمة لنقل الجند والعمل فى البحر الأحمر ، ومن بين هذه الفرقاطة التى عرفت باسم (افريقية) والتى عهد الى قبطانها اسماعيل جبل طار بالذهاب بها الى مالطة ثم الى انجلترة ، لتسليحها ثم الدخول بها بعد ذلك الى البحر عن طريق رأس الرجاء الصالح والدوران حول افريقية . ثم ان الباشا لم يلبث أن وسط قبو كتخداه فى الاستانة للاتفاق مع السفير الانجليزى هناك بصدد شراء سفينة انجليزية من مالطة للعمل فى البحر الأحمر ، ولما كان هذا الأخير قد اقترح عوضا عن الشراء اعارة احدى سفن الانجليز من الهند « بطاقمها » لأن حكومته ترفض بيع سفائنها ، فقد اعترض الباب العالى على ذلك ، وقر الرأى على جلب هذه السفينة من جزر بحر ايجة أو الموانى العثمانية أو أخذها من الأسطول العثمانى نفسه ، على أن يتأكد لدى الباشا فعلا بمشاورة المختصين أن فى استطاعة هذه السفينة اتمام رحلتها حول افريقية دون صعوبة .

وعلاوة على هذا الاهتمام الذى أبداه الباشا لاكمال استعداداته البحرية ، فقد خفف شيئا من مطالبه الأولى من الباب العالى ، وقصر هذه الآن على عدد من عربات المدافع « وقليل من المهمات الأخرى » من ذخائر الحرب ، ولما كان محمد على يشك فى اخلاص الشريف غالب ، فقد أشار على الدولة أن تستوثق من نواياه نحوها فتبعث اليه بكتاب « بالعربية » تستفسر منه عما اذا كان فى عزمه الممانعة فى دخول جند محمد على الى الحجاز أو أنه سوف يؤازرهم .

وكان لما ظهر من جدية استعدادات الباشا ، لا سيما فيما يتعلق بانشاء السفائن اللازمة لنقل الجيش الى جدة وينبع ، ثم وعده بانفاذ الحملة سواء خرج واليا الشام والعراق أم لم يخرجا ، ثم اشارته على الدولة بالكتابة الى الشريف أحسن الأثر فى نفس السلطان العثمانى ، فبدأت من ثم تزول هواجسه من ناحية محمد على وتتحسن العلاقات بين الفريقين تحسنا ملموسا كان من أثره أن اختار السلطان رسولا ذا مكانة لحمل فرمان التثبيت فى الولاية عن عام ١٨١٠ الى القاهرة ، كما اهتم الباب العالى بانجاز المهمات التى طلبها الباشا لارسالها اليه بكل سرعة .

فبادر سليم ثابت ، أحد وكلاء الباشا فى القسطنطينية ، يبلغه منذ ٢٠ مارس ، بأن المهمات التى يطلبها الباشا ، لا سيما (القنابل) يجرى شحنها من ميناء قولة لارسالها أولا بأول مع السفن الذاهبة الى مصر ، ومن هذه مركب القبطان (ديمتراكى الأنزلى) ، على وشك الاقلاع ، بعد أن استأجرتها الدولة تنقل الى مصر احدى عشرة قنبلة وعشر عربات للمدفعية الخفيفة ؛ ويرجوه (فى ٢٥ مارس) أن يعيد هذه السفينة محملة بالغلال الى القسطنطينية .

ثم ان سليم ثابت كتب اليه فى ٢٠ مارس ، لبيان الأثر الطيب الذى أحدثه اهتمام الباشا بمسألة الحرمين الشريفين ، أن هذا الاهتمام قد أكسبه رضاء السلطان ، وأنه عند « توفيق (الباشا) فى هذه الخدمة الخيرية الجليلة ، سوف تترى عليه الانعامات الكثيرة عند انتهاء حسن خدمته » للدولة . بل ان الباب العالى لم يلبث أن عهد اليه بتفويض كامل بمهمة انقاذ الحرمين مستقلا عن واليى الشام والعراق ، كما بعث اليه بصورة من الكتاب الذى سطره « للشريف غالب بن مساعد ومفتيى المذاهب الأربعة والسادة وكافة القبائل وعشائر العربان ، وجميع الأهلين المسلمين » ؛ وقد نعت هذا « الأمر العالى ، الموشح بالخط الشريف » محمدا عليا نعوتا عظيمة . فبعث الباشا فى ١٦ ابريل ١٨١٠ ، يقدم فروض الولاء والشكر للسلطان ، وينبىء الباب العالى ، بأنه عين لحملة الحجاز ، صفوة من رجاله ، الحائزين لرتبة رياسة بوابى دار السعادة بالديوان العثمانى : صالح أغا (قوش) ، وحسن أغا محافظ دمياط ، وسليمان أغا محافظ رشيد ، وغيرهم « من الرجال المحنكين ، على رأس سبعة آلاف

جنـــدى من الترك والأرنؤود المتمرسين فى الحـــروب » وعين قائدا عاما أو (سر عسكر) للحملة ولده طوسون أحمد باشا ؛ على أن يكون (مدير مهمات) الجيش السيد طاهر أفندى ، وهو صاحب خبرة بشئون الحجاز لسابق خدمته الطويلة به ؛ كما أبلغ الباب العالى ، بمناسبة اخفاق الوساطة لدى السـفير الانجليزى لشراء احدى السفن من مالطة ، أنه لم تعد له حاجة بها وبغيرها من السفن التى يمكن احضـارها من جزر بحر ايجة أو الموانى العثمانية أو أسطول الدولة ، حيث ان ميناءى دميـاط والاسكندرية صـارتا تذخران بالأخشاب من كل نوع ؛ وأنه قد تم فى بولاق تجهيز الأخشاب اللازمة لصنع احدى وعشرين سفينة ، تحمل الجمال هذه الأخشاب الى السويس ، لتركيب السفن بها ، وأن اسماعيل جبل طار أو البشكطاش (جبل النار) قد صـار انفاذه ــ مع الفرقاطة افريقية ــ الى مالطة ، فى طريقه الى البحر الأحمر بالدوران حول رأس الرجاء الصالح ، وأنه قد اعتزم ارسال مهمات الحملة فى هــذه السفن وغيرها من نوع (الداو) التى استولى عليها فى البحر الأحمر ، وذلك مع قسم من الجيش ، بينما يذهب القسم الآخر بطريق البر ، يدفعه الى فعل ذلك ، اشادة السلطان بمناقبه ونعته « بالحيدرى الشيم » .

وهكذا صفت الأمور بين الباشا والباب العالى ؛ وبدا أن الأول معتزم حقا وصدقا انفاذ الحملة الى الحجاز ؛ ولو أنه كان من الواضح أن « استرضاء الباب العالى » كان جزءا من الخطة التى رسمها الباشا لنفسه وقتئذ ، والتى صار مدارها الحرص على علاقات المودة والصداقة مع الباب العالى ، فى الوقت الذى لم تسفر مساعيه لدى الوكلاء الانجليز والفرنسيين عن النتيجة المرجوة . وكان مما شجع محمدا عليا على التعهد بانفاذ جيشه لقتال الوهابيين فور فراغه من استعداداته التى يسير فيها بكل همة ، أنه كان كبير الأمل فى انهاء خلافاته قريبا مع البكوات المماليك ، ووعد ابراهيم بك وزملاؤه بالحضور من الصعيد الى القاهرة ، ليضعوا أنفسهم تحت اشرافه ومراقبته ، اعترافا منهم بسلطان حكومته عليهم ، كما سيأتى ذكره فى موضعه .

ولكن الجو لم يلبث أن اكفهر مرة أخرى ؛ وشاب بعض الكدر العلاقات بين الباشا والباب العالى عندما عمد هذا الأخير الى خلع يوسف كنج باشا من

ولاية الشام ، وولى مكانه سليمان باشا الكرجى والى عكا وصيدا ، فجمع سليمان حكم هاتين الولايتين فى يده ، ونشأت من ذلك مشكلات عدة ، وصار محمد على يلح فى رجاء الباب العالى اعادة يوسف كنج الى منصبه وعزل سليمان باشا ، لا سيما بعد أن ثبت أن لهذا الأخير صلات مع البكوات المماليك ؛ وقد ظلت مسألة يوسف كنج وسليمان باشا الكرجى هذه موضع أخذ ورد طويلين ، حتى استطاع الباشا استئصال شأفة البكوات فى مذبحة القلعة المعروفة ، فانتفى الخطر من جهتهم ، وصار لايخشى من ناحية اتصال فلولهم بسليمان باشا ، وحتى ظفر الباشا كذلك بوعد صريح من الباب العالى بتقرير الباشوية الوراثية فى مصر ، اذا هو أنفذ جيشه الى الحجاز ، وانتصر هذا الجيش على الوهابيين .

بيد أن الوصول الى هذه النتائج التى حصل عليها الباشا ، كآثار مباشرة لقضية يوسف كنج وسليمان باشا الكرجى ؛ لم يكن سهلا هينا ؛ بل كادت تتحرج بسبب هذه القضية العلاقات بين الباشا والباب العالى ، لولا تغلب الحكمة من الجانبين فيرضى الأخير من جهة ، بأن يقطع على نفسه عهدا بجعل الحكم وراثيا فى أسرة محمد على ، ولو أنه جعل عهده هذا مشروطا بنجاح الحملة المصرية ، ويصح عزم الباشا من جهة أخرى على انفاذ حملته الى الحجاز بعد أن قر رأيه على « الاتجاه صوب الشرق » نهائيا ؛ لما فى ذلك من مزايا ، ينتفع بها فى توطيد أركان باشويته .

قضية يوسف كنج وسليمان باشا الكرجى :

وتفصيل خبر هذه القضية وتتبع آثارها ، يرتبط ارتباطا وثيقا بذلك التطور الذى ساعد على « تكييف » سياسة محمد على ، ورسم خطوطها ؛ وهو التطور الذى شهدنا أولى مراحله تبدأ بمراقبة محمد على للأمور ؛ ودراسة الأوضاع السائدة فى البلاد ، ووزن القوى المتناحرة فيها لا سيما منذ أن صار أحد قائدى الأرنؤود الكبيرين ، واشترك فى الحوادث التى أفضت الى طرد محمد خسرو باشا من الولاية ؛ ثم لا يزال هذا التطور ينتقل

من مرحلة الى أخرى أثناء المنـاداة بولاية محمد ، وأثنـاء أزمة النقل الى سالونيك ، ثم أثناء حملة (فريزر) حتى اذا ظهرت مسألة الحرب الوهابية ؛ كان قد صار الغرض الأوحد من « سياسته » هو الظفر بالحكم الوراثى فى مصر ، سواء تحقق ذلك ، برغم أنف الباب العـالى ، وقد تبين لمحمد على أنه يتعذر عليه فعل ذلك ، لعدم تأييد الدولتين (انجلترة وفرنسـا) لمشروع استقلاله ، أم جاء بموافقة صاحب السيادة الشرعية عليـه ، وهو أمر اعتقد الباشا أن من الميسور تحقيقه اذا نجح فى استرضاء الباب العالى . على أنه مما تجدر ملاحظته أن بروز قضية يوسف كنج وسليمان باشا فى هذه المرحلة ، كان بسبب ما انطوت عليه هذه القضية من حقائق متصلة « بوضع » باشويته فى علاقاتها مع مقر السلطنة ، كولاية من ولايات الدولة العثمانية ، للسلطان العثمانى شرعا وقانونا مطلق التصرف فى مصير ولاته عليهـا ، يبقيهم فى مناصبهم بها أو يعزلهم عنها ، ثم بسبب الملابسات التى لابستها ، من حيث صلة باشويته بالولايات العثمانية الأخرى المتاخمة لها ، وهى صلة لا محيد عن خضوعها لأثر الحوادث الطارئة فى هذه الولايات عليها ، تقول ان بروز هذه القضية كان من أحسم العوامل التى جعلت الباشا يتجه بنظره من هذا الوقت المبكر صوب الشرق ، أى صوب الشام .

حقيقة تنازعت الباشا الرغبة فى « التوسع » نحو الغرب ، وظهرت آثار هذه الرغبة عندما تزوج محمـد على فى مايو ١٨١٢ من أرملة أحمد باشـا القره مانلى الذى أخرجه أخوه يوسف باشا حاكم طرابلس الغرب من حكومة أو باشوية بنغازى فى عام ١٨٠٥ ، فلجأ الى مصر ، ولم تكن هذه المرة الأولى التى فعل فيها ذلك ، حيث كان قد لجأ الى الاسكندرية وأقام بالصعيد بعض الوقت فى العام السابق ــ وقد عاش الآن بالاسكندرية ثم توفى بها بعد ست سنوات ، فتزوج الباشا من أرملته ، وأغدق على اخوتهـا العطايا . وكتب (سانت مارسيل) الى حكومته فى ٢٠ مايو ١٨١٢ يعلق على هذا الحادث « بأن ما فعله الباشا انما يحمل على الاعتقاد بأنه ما تزوج هذه الزيجة الا من

أجل تحقيق مأربه ، وهو غزو برقة ، التى امتلكها ملوك مصر القدماء فى الزمن الغــابر » .

ولكن هذا الاتجاه نحو الغرب كان حدثا عابرا ؛ فقد أقر (سانت مارسيل) نفسه فى رسالته السالفة « بأن من المعروف أن أطماع باشا مصر ، هى انشاء حكومته على غرار حكومات وجاقات الغرب ، اذا شاءت الدول العظمى تأييد أهدافه » ؛ وفضلا عن ذلك ، فانه ما ان أثيرت قضية يوسف كنج وسليمان باشا الكرجى ، وتوسط محمد على لدى الباب العالى لارجاع يوسف كنج الى ولاية دمشق ، والحافه فى عزل سليمان باشا ، حتى راح (دروفتى) يوضح لحكومته فى ١١ نوفمبر ١٨١٠ بواعث هــذا المسعى ، فقــال : ان محمدا عليا يبغى من اعادة باشوية دمشق الى يوسف كنج ، وضع قدمه فى الشام ؛ وتحقيقا لهذه الغاية يريد كذلك تنصيب ولده طوسون باشا على ولاية صيدا وعكا ، بدلا من واليها سليمان باشا ، ثم يستطر (دروفتى) فيقول : ومع أن مساعيه فى صالح يوسف كنج لم تلق قبولا لدى الباب العــالى « فان ذلك لا يمنع الاعتقاد بأنه من المحتمل أن ينفذ الباشا خططه التى يبغى منها امتلاك سوريا » . ثم عاد (دروفتى) فى ١٩ ابريل ١٨١١ يتحدث عن غايات محمد على فقال : « انه (أى القنصل الفرنسى) علم أن الباشــا كلف قبو كتخداه فى القسطنطينية أن يجس نبض وزراء السلطان العثمــانى فى احتمــال ظفره (بالاستقلال) الذى يريده ؛ وفضلا عن ذلك ، فهو (أى محمد على) يبغى دائما الحصول على باشوية الشام ؛ وذكر لى ذات يوم أن هذا لن يكلفه سوى سبعة أو ثمانيــة ملايين قرش يدفعها لخزانة السلطان » بل ان (دروفتى) ساورته الشكوك من ناحية الغرض الذى يبغيه الباشا من استعداداته العسكرية فقال فى كتابه الى حكومتــه فى ٥ يونية ١٨١١ « ان الباشــا منذ عودته من الاسكندرية فى ٣٠ مايو ، قد اختص بكل عنايته الجيش الذى يتهيأ بقيادة طوسون باشا لقتال الوهابيين ، ولكن كل الاستعدادات التى أجريت تدل على أن هذا الجيش سوف يقطع الصحراء للذهاب الى سوريا ؛ والحقيقة أن غرض هذه الحملة الصحيح لا يزال سرا يكتمه الباشا ، الذى لا يترك حتى فى هذا الأمر ذلك النظام الذى درج عليــه (فى سياسته) من حيث التأنى والتمهل والتسويف ، ثم العمل حسبما تقتضيه الظروف » .

وكان بعد أن سير الباشا حملته فعلا ضد الوهابيين ، أن كتب (دروفتى) فى نشرته الاخبارية عن حوادث شهر أكتوبر ١٨١١ ، أن الباشا لا يزال يرفض التخلى عن مشروع ارجاع يوسف كنج الى حكومة دمشق « ليضع بهذه الوسيلة قدمه فى سوريا ؛ ولقد جعله الباب العالى يرجو امكان هذا الترتيب بمجرد نجاحه فى طرد الوهابيين من الحرمين الشريفين » ؛ وفى نشرته الاخبارية عن حوادث النصف الأول من شهر ديسمبر عام ١٨١٢ ، كتب (دروفتى) أن بدو الصحراء التى تفصل سوريا عن مصر قد نهبوا قافلة غنية فى طريقها من السويس الى القاهرة ؛ فبعث محمد على يهدد سليمان باشا بالحرب ، اذا لم تعد المنهوبات وتسوى المسألة تسوية مرضية ، كما بعث برسول الى القسطنطينية يشكو سليمان باشا ؛ « وقد بدر من الباشا فى هذه المناسبة أنه لما يتخل بعد عن مشروع مد سلطانه الى سوريا » .

وهكذا ارتبطت قضية يوسف كنج وسليمان باشا بمشروعات محمد على السياسية والتى صارت وقتئذ حملة الحجاز ذاتها من أهم أركانها ، لأن الاتجاه (صوب الشرق) يحمل معنى دعم باشويته على أساس الحكم الوراثى الذى يريده ويسعى من أجله ؛ ولأن نجاحه فى اعادة يوسف كنج الى حكومة دمشق ثم تنصيب ولده طوسون باشا فى ولاية صيدا وعكا ، وطرد سليمان باشا من هذه الأقاليم المتاخمة لباشويته ، يمكنه من مد سلطانه الى سوريا . وفى ذلك كله تعزيز وتقوية لباشويته المصرية .

وتفصيل خبر يوسف كنج ، أنه استطاع بعد حياة حافلة بالمغامرات يخدم تارة أحمد باشا الجزار ، وتابعه سليمان باشا الكرجى الطرف الثانى فى هذه القضية ، وتارة أخرى عبد الله باشا المظم ، استطاع أن يظفر بولاية الشام خلفا لعبد الله المظم ، فلم يلبث فى الحكم الا قليلا ، حتى علا ذكره « فاقام العدل وأبطل المظالم ، واستقامت أحواله ، وشاع أمر عدله النسبى فى البلدان ، فثقل أمره على غيره من الولاة وأهل الدولة لمخالفته طرائقهم ، فقصدوا عزله وقتله » ، وكان سليمان باشا ممن تربصوا به الدوائر ، وطمعوا فى ولايته . وقد واتت سليمان الفرصة ، عندما توانى يوسف كنج فى الخروج بجيش لقتال الوهابيين ، وانقاذ الحرمين الشريفين ، تلبية لأوامر الباب العالى ؛ وسهل

على خصومه تأليب الديوان العثمانى عليه ، وأصاخ البـاب العـالى السمع لسعايتهم ، فاعتقد أن يوسف كنج قد انحاز الى جانب الوهابيين ، وآثر نفعه الخاص على مصلحة الدولة ؛ ثم حـدث أن هاجم الوهابيون الشام فى بداية عام ١٨١٠ ، فعجز كنج يوسف عن دفعهم ، فدخلوا حوران وعجلون ، واكتفى يوسف باشا بتحصين (مزيريب) — وتقع الى الجنـوب من دمشق — وقفل راجعا الى عاصمة ولايته ، وصار يطلب النجدة من سليمان باشا بعكا ، والأمير بشير الشهابى بلبنان لمقاومة الوهابيين وطردهم • فكان لهذا الحادث أسوأ الوقع فى دوائر الباب العالى •

فقـد رسخ الاعتقاد الآن ، بانضمام يوسف كنج الى الوهابيين « قلبا وقالبا » ، وقرر الباب العالى عزله من ولاية الشام ، واسناد المنصب الى سليمان باشا ، ولما كانت قد استطالت مماطلة محمد على وتسويفه وتأخره فى الخروج بينما استفحل شر الوهابيين ، وزادت سطوتهم ، فقد قرر الباب العالى كذلك ، أن يأمر باشا القاهرة أمرا حاسما قاطعا ، بانفاذ جيشه الى الحجاز ، لا سيما وأنه قد بعث اليه بجانب من المهمات التى يريدها ، ويستمر ارسال باقى هذه المهمات اليه دون انقطاع • واختار الباب العالى لهذه المهمة المزدوجة (قزلار أغا) ويسمى عيسى أغا ، وصفه الشيخ الجبرتى بأنه : « أسمر اللون حبشى مخصى لطيف الذات ، متعاظم فى نفسه ، قليل الكلام » •

فقصد قزلار أغا الى عكا يحمل فرمانا بعزل يوسف كنج وضم ولاية الشام الى سليمان باشا والى صيدا وعكا ، بدعوى أن يوسف باشا قد نبذ الطاعة ، وتباطأ فى ارسال جنده الى بلاد العرب ؛ ودبر سليمان باشا خدعة يستطيع بها اخراج يوسف كنج من الشام ، وأخذ حكومتها منه ، فعمل على ترويج اشاعة كاذبة بأن الوهابيين قد اقتربوا ثانية من مزيريب ، ثم خرج على رأس جيشه لملاقاتهم ، ودعا فى الوقت نفسه « زميله » والى الشام ، يوسف كنج ، الى الخروج لصد العدو ودحره ؛ فصدق يوسف باشا الخبر ولبى الدعوة • ولكنه ما ان خرج من دمشق ، حتى قصد سليمان الى دمشق بكل سرعة ودخلها ، وأبرز فرمان توليته عليها ، وأعلن أنه حاكمها ؛ فأسقط فى يد يوسف كنج ، ولكنه أبى الاذعان وصمم على المحاربة ، ولكنه انهزم ، ونهب جنده متاعه

وانفضوا من حوله ، وأهدر الباب العالى دمه ؛ ثم انه صار يتنقل من مكان الى آخر ، ثم ما لبث أن كتب الى محمد على يستأذنه فى اللجوء اليه ، فأذن له ، فحضر الى دمياط فى أوائل سبتمبر ١٨١٠ ، وأرسل محمد على لملاقاته (طاهر باشا) ووصل يوسف كنج القاهرة فى ١٣ سبتمبر ، ونزل بقصر شبرا « وضربوا لحضوره مدافع » ثم أنزله الباشا بمنزل يطل على بركة الأزبكية « وعين له ما يكفيه ، وأرسل اليه هدايا وخيولا ، وما يحتاج اليه » .

وأما قزلار أغا ، فقد وصلت القاهرة الأخبار منذ ٢ أغسطس ١٨١٠ بحضوره « من طرف الدولة وعلى يده أوامر وخلعة وسيف وخنجر لمحمد على باشا ، وصحبته أيضا مهمات وآلات مراكب ، ولوازم حروب لسفر البلاد الحجازية ، ومحاربة الوهابيين » وكان محمد على متغيبا عن القاهرة،ومشغولا فى حربه مع البكوات المماليك فى الصعيد ، حيث انتصر عليهم عند جسر اللاهون فى ٢٠ يولية ، وكان يستعد للالتحام معهم فى المعركة التى شتتت شملهم فى الشهر التالى عند البهنسا . ولكن رجال حكومته فى القاهرة احتفوا بعيسى أغا عند وصوله احتفاء طيبا . وقد وصل هذا شبرا يوم ١١ أغسطس « فعملوا له هناك شنكا وحراقات وتعليقات قبالة القصر الذى أنشأه الباشا بساحل شبرا ، وخرجوا لملاقاته (ثم) عملوا له موكبا عظيما وطلع الى القلعة ، وضربوا عند طلوعه الى القلعة مدافع » . وأحضر قزلار أغا خلعة من القسطنطينية لاسماعيل بن محمد على ، « فعملوا ديوانا بالقلعة ، وألبسوها لابن الباشا ، وجعلوه باشا مير ميران ... وضربوا شنكا ومدافع » .

ولكنه سرعان ما تبين أن قزلار أغا — على غير مألوف عادة رسل الباب العالى — يرفض كل ما يريد رجال الباشا أن يقدموه له من هدايا ، بل وأبى أن ينزل بالمنزل الذى أعده الباشا لسكناه ، وكان هذا « التحفظ الشاذ » دليلا على أن الأوامر التى أتى بها رسول الباب العالى فى هذه المرة كانت صارمة شديدة ولا يحتمل تنفيذها أى امهال . وأن على الباشا أن يخرج بجيشه سريعا الى الحجاز ؛ فبادر محمد على بالعودة الى القاهرة ، ووصلها فى ١٧ سبتمبر ، وراح يؤكد للأغا أنه مهتم جد الاهتمام ، ومن زمن طويل بانتزاع الحرمين الشريفين من أيدى الوهابيين ، وأنه تعهد بالقيام بهذه المهمة

منفردا من بضعة شهور خلت . ولم يطل مقام قزلار أغا فغـادر القاهرة الى القسطنطينية فى ٢٩ سبتمبر ؛ ولكن قبل سفره كان الباشا قد بدأ يسعى لدى الباب العالى ، لاستصدار عفو السلطان عن يوسف باشا ، وارجاع ولاية الشام اليه ، وعزل سليمان باشا عنها ، ثم ابعاده ان أمكن من عكا وصيدا كذلك .

ولم يكن هناك بعد انتصار محمد على على البكوات المماليك فى معركتى قنطرة اللاهون والبهنسا الأخيرتين ، ما يدعو لارجاء انفاذ جيشه الى الحجاز ، حيث انتفى الآن أكبر مسوغ اسـتند اليه الباشا حتى هذا الوقت فى ارجاء حملته ضد الوهابيين ؛ لأن الباب العالى كان قد أجاب مطالبه ، وبدأ يبعث اليه بالمهمات وأدوات الحرب التى يريدها . أضف الى هذا أن محمدا عليا نفسه كان قد صمم فعلا على تلبية أوامر السلطان ، للأسباب اتى عرفناها . ولكن ظهـور مسألة يوسف كنج وسليمان باشا ، أدخل تغييرا جديدا على الموقف ، حمل الباشا على التريث حتى ينتهى الى أمر فى هذه القضية .

ومما تجدر ملاحظته ، أن محمدا عليا لم يكن يريد أن يتخذ من هـذه المسألة مجرد ذريعة تضم الى ذرائعه الأخرى التى توسـل بها سابقا لارجاء تنفيـذ أوامر الباب العـالى ، بل انه كان صحيح العزم على تسوية قضية يوسف كنج وسليمان باشا التسوية التى تكفل له الاطمئنان على باشويته ، قبل اخراج أكثر قوات جيشه من البلاد وارسالهم الى أرض الحجاز البعيدة . ولقد كان من نتائج مسعى الباشا لتحقيق هذه الغاية ، وعد الباب العالى له — كما أسـلفنا — بمنحه الحكم الوراثى فى باشـويته عند انتصـاره على الوهابى .

وتتضح جدية مسعى محمد على فى ارجاع ولاية الشام الى يوسف كنج من الأسباب التى استند عليها فى المطالبة بعزل سليمان باشا الكرجى ، وتأمين الدولة له (أى لمحمد على) من شروره . وأما هذا المسعى فقد بدأ وقزلار أغا لا يزال فى القاهرة ، فكتب محمد على الى الباب العـالى فى ٢٥ سبتمبر ١٨١٠ رسالة طويلة ، يلتمس ليوسف باشا العفو من السلطان والغاء عقوبة الاعدام التى صدرت عليه ، واطلاقه والافراج عنه ، وتوجيه ايالة الشام اليه .

وتضمنت هذه الرسالة شكوى محمد على من سليمان باشا ، وكانت شكوى مريرة ؛ بدأها بقوله : ان هذا الأخير ينتمى الى نفس الجنس الذى ينتمى اليه المماليك فى مصر ، ولذلك فهو بحكم هذه الصلة « يهوى مساعدتهم قدر استطاعته » ؛ وقد كانت له بمحمد بك الألفى صلة وثيقة ؛ والأخير فى حياته كان أقوى البكوات خصومة لمحمد على ، ويعزو الباشا لمكائده السبب فى اغراء البكوات : شاهين الألفى وزملائه الذين كان محمد على قد نجح فى الاتفاق معهم فى العام السابق وحضروا مستأمنين يعيشون فى القاهرة — على نحو ما سوف يأتى ذكره مفصلا — « فأسكنهم بها (محمد على) بالاستئمان والصلح على أن يلتحقوا بخدمته ، فكان (سليمان باشا) هو الذى دعاهم الى العصيان ، بتلقينه دروس الفتنة والفساد لهؤلاء (البكوات) فى رسائله اليهم ، التى صار يحضهم فيها على التمرد ، ويحرك فيهم الفتنة ؛ مبعث ذلك فساد رأيه ثم رغبته فى تعطيل محمد على عن القيام بالمهمة التى أسندت اليه ؛ أى انقاذ الحرمين الشريفين • الأمر الذى ترتب عليه كذلك ؛ اضطرار (محمد على) الى تحمل نفقات كثيرة » بسبب استئنافه للنضال والحرب مع المماليك• وفضلا عن ذلك ؛ فقد دأب سليمان باشا على « تحرير الشكاوى فى حق هذا الخادم المطيع (أى محمد على) الى الدولة العلية ، والى أولياء الأمور (بالباب العالى) دون أن يكون لهذه الشكاوى أصل أو سبب » •

ثم استطرد الباشا يقول : ولكنه قد تمكن من ازالة غائلة المماليك « بحد السيف ولله الحمد ، بفضل ما يملكه من قوة وقدرة فى ظلال جلالة السلطان ، وأعطى المناصب التى كانت أعطيت (للمماليك) الى رجال حكومته ؛ فكان ما فعل سليمان باشا من حيث تحريك الفتنة والحض على العصيان ، مبعث خير فى النهاية ، وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم » •

ومع ذلك فلا يعنى هذا انتفاء الخطر من ناحية سليمان باشا ، اذ يتوقع محمد على « عند ارسال ولده طوسون أحمد باشا مع جنده المشاة المعينين للذهاب بطريق البحر الى جهة الحرمين الشريفين ، وعند سفر (محمد على) قريبا بطريق البر ، بعد ذهاب ولده ، — يتوقع (محمد على) قطعا أن يعود سليمان باشا الى مألوف عادته القديمة ، فيعمل على تحريك الفتنة ، ويدأب

على الحاق الأذى به : حيث انه عاجز كل العجز عن الذهاب الى الحجاز ، وان كان قد (طلب الباب العالى) منه ذلك ، لأنه لا جند ولا قوة لديه ، ومع أنه يجب على (محمد على) أن يمضى فى مهمته غير عابىء بفتن سليمان باشا لاعتقاده أن من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فعليها ، الا أن المصلحة تقتضى أن لا يترك خلف المنتدب لمهمات جسيمة لم يتيسر لأحد القيام بها منذ خمس سنوات ، وعشر سنوات ، وعشرين سنة ، من يقوم بتحريك الفتنة ضده ، ويعمل على افساد الأمور عليه ، ولا أن يكون مثل هذا الرجل فى جواره ، حتى يهدأ خاطره ولا ينصرف ذهنه الا للمهمة المكلف بها .

« وعلى ذلك ، فاذا دفع المشار اليه (أى سليمان باشا) وأزيل من جواره، ووجهت ايالة الشام الى يوسف باشا كنج ، مع التفضل بالصفح عن ذنبه والعفو عنه ، وابقاء وزارته ، دخل الاطمئنان الى قلب (الباشا) وتسنى انجاز مأمورية الحجاز بكل سرعة .

« وليس مبعث ما يسأله (محمد على) سوى ما تستلزمه طبيعة المهمة المكلف بها ، من حيث ما يجب لتسهيلها من دفع عوامل الشر عنه ، ولم يكتب ما كتب لغرض نفسانى ضد سليمان باشا أو لتحيز فى جانب يوسف باشا . آية ذلك أنه ما كتب شيئا منذ أن ولى الوزارة فى شأن هذين ، سواء كان خيرا أم شرا ، الا ما أملته الوقائع الصحيحة . وقد توسط الآن فى الشفاعة ليوسف باشا كنج حسبة لله ، نظرا لأنه يدين بالعبودية لجلالة السلطان ، ولا ذنب له ، وتعرض لغضب جلالته ، بسبب ما افتراه عليه (خصومه) زورا وبهتانا . وحيث ان يوسف باشا قد التجأ الى محمد على ويعده مسموع الكلمة ، وموضع اعتبار لدى الدولة العلية ، يرجو (محمد على) أن يقبل السلطان شفاعته ، وقد قال تعالى : « والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس » .

واختتم الباشا رسالته بتكرار الرجاء فى « دفع سليمان باشا الذى يجزم (محمد على) يقينا أنه يسعى فى المفاسد المفضية الى الشرور والتى يتسبب عنها انشغال البال أثناء قيامه بمهمة الحجاز ، ويرجو ابعاده من جواره ، مع اصدار العفو عن يوسف باشا كنج واطلاقه ، (ومحو عقوبة الاعدام عنه) وتوجيه ايالة الشام اليه ، وأنه (أى محمد على) لم يكن فيما سطره لا متحيزا

ضد سليمان باشا ولا متجنيا عليه ، فضلا عن أنه لم يكن مدفوعا بعوامل نفسانية ضد هذا الأخير لا سبب ولا موجب لها » .

وعاد محمد على فى ٣٠ سبتمبر يكرر رجاءه فى العفو عن يوسف باشا وارجاع ولاية الشام اليه ، وابعاد سليمان باشا « من جواره » ؛ فذكر نفس الحجج التى ذكرها فى رسالته السابقة ، مبينا أن بقاء سليمان باشا على حدود باشويته ، يثير الفتن ويحبك خيوط المؤامرات ضده ، ويعطل خروجه الى الحجاز ، مع ما يترتب عليه التأخير فى انهاء مهمة الحرمين الشريفين ، واستشراء فتنة الوهابيين فى بلاد العرب تبعا لذلك ، من ضرر عظيم لا يقتصر أذاه على محمد على ، بل يلحق بالدولة بأسرها . وأكد الباشا أنه سوف يقوم بانجاز هذه المهمة وحده ودون انتظار أية معاونة من أحد ، بمجرد أن يقبل الباب العالى رجاءه .

ومع أن الباشا ظل مهتما فى اكمال استعداداته لحملة الحجاز ، وجلب سفن الداو أو الضاو الى ميناء السويس لنقل الجند ، فقد استمرت قضية يوسف كنج وسليمان باشا تحتل مكانا ظاهرا فى تفكيره ؛ وكان لا يسعه انفاذ جيشه الى الحجاز ، وخطر البكوات المماليك لا يزال ماثلا ، طالما بقى سليمان باشا يراسلهم ، ويحضهم على جمع فلولهم ، واستئناف القتال مع الباشا . والثابت أن الخطر المباشر ، قد طغى فى هذه الفترة على التفكير فى أى غرض آخر ، بعيد أو قريب ، استهدفه الباشا من حملته المزمعة على الحجاز .

وقد شفع محمد على وساطته فى حق يوسف كنج لدى الباب العالى ، ببذل المال الكثير فى القسطنطينية ، ونشط كتخداه محمد نجيب وسائر وكلائه ، يسعون بكل همة لاستصدار العفو عن يوسف كنج وارجاعه الى ولايته ، فكتب أحد هؤلاء ، سليمان أفندى ، منذ ١٩ سبتمبر يطمئن « محمد على » بأن المساعى مبذولة لهذه الغاية ؛ ولكن جهود هؤلاء الوكلاء لم تأت بنتيجة لتمسك الباب العالى بموقفه ، وبدلا من أن يقبل هذا وساطة محمد على بعث يأمر محمدا عليا برمى رقبة يوسف باشا ،وجاء فى أمره هذا اليه (فى أكتوبر سنة ١٨١٠) ، أن الباب العالى كان قد عهد الى يوسف كنج بالولاية على مقاطعات غنية كثيرة ، مثل دمشق وطرابلس الشام ، لقاء ان يقوم بمحاربة

سعود بن عبد العزيز وطرده من الحرمين الشريفين ، ولكن يوسف كنج لم يفكر الا فى مصلحته الخاصة ، ولم يهتم بهذه المسألة ، بل انه لم يلبث أن اتحد مع الوهابى ؛ مع ما فى ذلك من خروج على الشريعة الاسلامية ، ولما كان السلطان قد علم أن يوسف باشا قد ذهب الى محمد على لاجئا ، فقد أصدر أمره الى هـذا الأخـير أن « يبعث الى القسطنطينية بأقصى سرعة رأس يوسف كنج مقطوعا » .

وفى ١١ أكتوبر من العام نفسه ، كتب أحمد شـاكر من القسطنطينية الى محمد على ، يوضح الأسباب التى جعلت « أبواب الشـفاعة ليوسف باشـا والتماس العفو عنه مغلقة » ، وينبه بارسال الأمر الصادر الى الباشـا بقطع رأسه وارساله الى الدولة ، وهو الأمر السالف الذكر . فذكر أحمد شاكر أن سبب غضب الباب العالى على يوسف باشا ، هو « كسله وتراخيه فى مسألة استخلاص الحرمين الشريفين من الوهابيين » فصدر فرمان من السلطان باعدامه حيث اعتبر مسلك يوسف كنج « مخالفا للدين والشرع » ولذلك فقد صارت « أبواب الشفاعة مسدودة » ، بل وأصدر السلطان أمره الى الباشـا برمى رقبته ، ولا معدى عن تنفيذ هذا الأمر نظرا لما ظهر من « استهجان » لوساطة الباشا وشفاعته فى حق يوسف كنج .

فكان هذا الفشل صدمة لمحمد على ومخيبا لآماله ، حتى ان (دروفتى) الذى استطاع أن ينفذ الى سريرة الباشا ، بحكم صلاته الوثيقة به من وقت وصوله الى الولاية ، وأحاديث الباشا الكثيرة معه عن مشروعاته وأهدافه ، لم تفته ملاحظة أن وساطة محمد على لم تقـابل بترحاب فى القسطنطينية ، مما أحدث أثرا سيئا فى نفسه ، لما سوف يترتب على رفض ارجاع يوسف كنج الى باشوية دمشق من تعطيل لأطماع محمد على فى سوريا ، ولو أن هـذا الأخير — كما استطرد (دروفتى) فى رسـالته التى نقل فيها هذا الخبر الى حكومته فى ١١ نوفمبر — « يتذرع (لتبرير وساطته) بدعـوى أن قسما من الفرسان السوريين فى جيشه ، والذين خدموا سابقا تحت قيادة يوسف كنج أيام ولايته فى الشام ، يرفضون السير ضد الوهابيين ما لم يرجع يوسف كنج الى باشويته » .

ولكن هذه الصدمة ما كانت لتثنى (محمد على) عن عزمه ، وهو الذى قر رأيه على انفــاذ جيشه الى الحجاز ، بل كانت على العكس ن ذلك مبعث نشــاط جديد لاستئناف المسعى لدى الباب العالى بكل همة • ولمــا كان الديوان العثمانى من جهته لا يسعه الاستغناء عن خدماته ، ويبغى القضــاء على الوهابى ، ولا يوجد من الولاة فى الدولة من يستطيع انفاذ جيش قوى ، وكامل العدة لهــذه الحرب ، التى اعتبرتها الدولة العثمانية حربا دينية ؛ فقد تضافرت العوامل التى ساعدت على انفراج الأزمة •

الباب العالى يعد بالباشوية الوراثية :

فقد مضى محمد على فى اســتعداداته ، ولكنه اشــترط شرطا أســاسيا لخروجه شخصيا الى الحجاز ، لضمان نجاح الحملة المزمعة ، أن يعفو السلطان عن يوسف كنج ، وأن يعزل سليمان باشا من ولاية الشام ؛ فكثرت المراسلات بين القاهرة والقسطنطينية فى الشهور الستة التالية ، تبين فى أثنائها لمحمد على أن الأمور قد تحرجت بينه وبين الباب العالى بسبب تأخر خروج جيشه الى الحجاز ، لدرجة أنه صار حتما عليه أن يرسل هذه الحملة لقتال الوهابيين ، ســواء أجاب الباب العــالى مطلبيه : (العفو عن يوسف كنج وعزل سليمان الكرجى) أم لم يجبهما ، وهــذا اذا شاء عدم الاصطدام معه واعلان الثورة عليه ، وهو ما لم يكن فى وســعه ولم يكن فى صالحه ــ للظروف والأسباب التى عرفناها ــ أن يفعله ؛ ولقد كان من أثر تحرج الأمور بينه وبين الديوان العثمانى فى هذه الفترة ، أن قر رأى محمد على على درء خطر مكائد سليمان باشا عنه ، ومعالجة مسألته بالوسائل التى فى وسعه هو اللجوء اليها ، طالمــا بقى الباب العــالى مصرا على بقــاء سليمان باشا فى ولايتى الشام وصيدا ، ولا يريد عزله من حكومة دمشق ، فكان هذا العزم مبعث الكارثة التى حلت بالبكوات المماليك فى مذبحة القلعة • ثم انه كان مما جعل (محمد على) ينزل بهم هذه الكارثة المروعة ، أن الباب العــالى ــ كتسوية لقضية يوسف كنج وسليمان باشا ــ وعد محمدا عليا باجابته الى المطلب الذى نشده دائما ، وظل ركن الزاوية فى ســياسته بأسرها فى هذه الفترة : انشــاء الحكم الوراثى فى باشويته •

ثم انه تبين فى أثناء هذه الشهور الستة للسلطان كذلك ، أن محمدا عليا بالرغم مما بدا منه من لجاجة فى قضية يوسف كنج وسليمان باشا ، قد صح عزمه فعلاً على القيام بحملة الحجاز ، فقطع شوطا بعيدا فى الاستعداد لهذه الحملة ، وأرسل قطع أسطوله من بولاق لتركيبها فى السويس لنقل الجند ، كما شرع فى شحنها بالمؤن والذخيرة ؛ فلم يكن هناك معدى اذن ، لضمان نجاح هذه الحملة من نزول الباب العالى شيئا عن موقفه ، لا سيما وقد اشترط محمد على لذهابه بنفسه الى الحجاز مع جيشه اجابة مطالبه ، فكان وعد الباب العالى باعطائه الحكم الوراثى أولا ، ثم كان عفوه عن يوسف كنج ثانيا ، بل ووعد الباب العالى بتنصيب يوسف كنج واليا على جدة ، كتسوية نهائية لمسألته .

وكان من الواضح أنه اذا نجح محمد على فى حملته ضد الوهابيين ، زاد قدمه رسوخا فى باشويته ، بحيث يتعذر على سليمان باشا مناوأته ، لا سيما بعد أن يجرده من « الأداة » التى استخدمها فى تحريك الفتنة فى مصر : البكوات المماليك ، وبحيث يستطيع محمد على تجديد المسعى فى مسألة يوسف كنج ، ومن أجل الظفر بالباشوية الوراثية ، مقصده الأول دائما اذا أخلف الباب العالى وعده .

واستؤنفت المراسلات بين محمد على والباب العالى ، بكتاب بعث به اليه فى ١٨ اكتوبر ١٨١٠ ، محمد عارف أحد وكلاء الباشا فى القسطنطينية ، يستنهض همته فى موضوع الحرمين الشريفين ، ويذكر له أن ما ظهر من تصميم الباشا على محاربة الوهابيين ، قد قوبل « بالدعوات الطيبات الصالحات » من شيخ الاسلام ، الذى سطر كتاب ثناء وتقدير للباشا ، ولكن الباشا بقى متمسكا بمطلبه : عزل سليمان باشا من ايالة الشام ؛ وعاد يؤكد فى ٣ نوفمبر ، أن سليمان باشا لاينى يتراسل مع البكوات المماليك ، بالرغم من عداء هؤلاء المستمر لمحمد على ، حتى انه اضطر الى قتالهم ، « واعمال السيف فيهم » وقال انه يسوءه أشد الاستياء أن يكون الباب العالى قد كلفه « بمأمورية انقاذ الحرمين الشريفين من أيدى الوهابيين مستقلا ومتعهدا بهذه المصلحة الجسيمة وحده » بينما تجرى المكاتبات فى الوقت نفسه بين

سليمان باشا وبين البكوات المماليك ، وتقوم بين الفريقين صداقة اشتهر أمرها بين الناس ، كما صار معروفا للجميع أن هناك مراسلات بين سليمان والبكوات ؛ ثم قال محمد على : « ان سليمان باشا لا يبغى من مصادقته للبكوات وتراسله معهم سوى الحيلولة دون تمكين (محمد على) من القيام بهذه المأمورية الحجازية ، وأن (سليمان) لن يحجم عن بذل كل ما يملك فى هذا السبيل حتى ينتقم منه » ؛ لا سيما وأن مئات من الأشقياء (المماليك) صاروا يقيمون الآن بولاية السودان فارين من مصر ، ومع أن هناك خلافا بينهم فيما يجب أن يفعلوه : أيذهبون الى تونس ومنها يبحرون الى فرنسا ، أم يذهبون الى الوهابيين عن طريق الحبشة ، أم ينضمون الى سليمان باشا ، فيذهبون عن طريق الجبل (على طول شاطىء البحر الأحمر) على ظهور الابل الى القدس ، فقد استحسنوا جميعا الرأى واستصوبوه ، وقرروا الذهاب الى سليمان باشا » .

وقد أنذر محمد على فى رسالته هذه « أنه اذا اتضح له أن البكوات قد صح عزمهم فعلا على الذهاب الى سليمان باشا فانه لا محالة سوف يسلط عندئذ قواته على جهة العريش وغزة ، ويرسل الى تلك الجهات قدرا من العساكر البدو ليقطعوا السبيل على المماليك ؛ ثم انه لما كان واضحا أن الباشا المذكور (سليمان) لا يقتصر على كل حال على الاشتغال بخاصة نفسه ، بل سوف يتصدى بعد سفر (محمد على) من مصر الى الحجاز ، ويعمل لنشر المفاسد ، وارباكه حتى يوقعه فى الغلط ، فان بقاء سليمان فى ولايته سوف يعطل خروج (محمد على) فى جيشه ضد الوهابيين ، ولذلك فانه يعود فيطلب مكررا ضرورة عزل سليمان باشا من ايالة الشام » .

وفى ٢٥ نوفمبر عاد محمد على يكتب مرة أخرى الى الباب العالى : « أن حاجته لابعاد سليمان باشا من ولاية الشام قد باتت أمرا ظاهرا ظهور الشمس فى رائعة النهار ، لأن لديه من المعلومات الوثيقة ما يجعله يجزم قطعا بأن سليمان (سوف يجترىء على باشويته) وقت سفره فى الحجاز . وأما اذا لم يبعد سليمان باشا من ايالة الشام فسوف يضطر محمد على الى البقاء فى مصر ، ويكتفى فقط بارسال العساكر المرتبين بحرا بالضرورة ، وهو لا يدرى

حينئــذ اذا كان من المنتظر أن ينجح هؤلاء فى تحقيق المهمة المكلفين بهــا والوصول الى الغرض المنشود ـ (أى هزيمة الوهابيين واستخلاص الحرمين الشريفين منهم) ـ أم يكون الفشل نصيبهم » •

وقد انطوى هذا التحذير على « تهديد » خفى بأن الباشا قد يعدل فى آخر لحظة عن انفاذ الحملة كلية ، حيث أنه قد صار مشكوكا فى تتيجتها اذا هى ذهبت بدونه •

وعلاوة على ذلك ، فقد اختار محمد على هذا الوقت بالذات ، ليعرض (مشروع اســتقلاله) بصورة واضحة محــددة على القسطنطينية ، ويطلب أعطاءه « وضعا » مماثلا لوضــع وجاقات الغرب ، فبعث الى كتخداه محمد نجيب فى ٢٤ نوفمبر ١٨١٠ برسالة مطولة ، تحدث فيها عن هزائم جيوش الدولة على يد الروس ، والتى كان من أثرهــا أن اضطر السلطان الى طلب النجدة من نابليون ، ثم استطرد من ذلك الى عرض (مشروع استقلاله) ، وذكر مزاياه ، والفائدة التى تعود من تحقيقه على الدولة ذاتها • فقال : « ولقــد وجدت الوسيلة (التى يمكن بها خدمة الدولة) وقد سبق لى أن ذكرتها لكم ـ مخاطبا نجيب أفندى ـ وهى أن يعلن الباب العالى ايالة مصر (حرة ، فى نفس الوضــع) الذى لوجاق الجزائر والوجاقات الأخرى ، فانه اذا حدث قيــام حالة حرب بين الانجليز والامبراطورية العثمانية ، فســوف يكون فى وسعى البقاء بمنأى عن هذه الحرب ، وأظل على صلات طيبة مع الانجليز ، وأستطيع حينئذ الحصول على خمس أو عشر سفن كبيرة ، أرفع عليهــا علم الوجاق (المصرى) فأجعل هذه السفن تطوف فى البحر الأبيض ، ولن ألقى صعوبات ما فى تموين أهل القسطنطينية بالغلال وســائر أصناف الحبوب ، وبالذخائر المصرية ؛ وسوف أعمد الى شحنها بكميات وفيرة من هذه المواد ؛ وأبعث بهذه السفن المحملة الى القسطنطينية دون انقطاع ؛ ومن ناحية أخرى فلن تصادف مهمة استخلاص الحرمين الشريفين المســندة الى أية صعوبات تعطلها ، (فسوف يقوم بها الباشا فورا ؛ وهو مطمئن الى نجاحه فى هــذه المهمة) ، حتى اذا انتهت مهمة الحرمين الشريفين ، يعمد جلالة السلطان الى سحب هذا (الوضع) الذى أعطى لايالة مصر ، وتعود هــذه الى الوضع

الأدنى الذى كان لها ، كمقاطعة عادية من مقاطعات الدولة فحسب ، وما نحن وأهل هذه البلاد الا عبيدا لمولانا صاحب الجلالة » .

وهكذا ، كان من الواضح مما جاء فى هاتين الرسالتين ، أن الباشا بما أبداه من تشكك فى نجاح الحملة اذا خرجت بدونه ، وبما تقدم به الآن من طلب صريح ، يبغى منه رفع ولايته الى مرتبة « الوجاقات » قد صار يلوح بأن انفاذ جيشه الى الحجاز مرتهن باجابته ، ليس الى مطلبه الخاص بعزل سليمان باشا من ايالة الشام فحسب ، بل واعطائه الحكم الوراثى فى مصر كذلك .

ولقد كان لهذا التهديد الخفى أسوأ الوقع فى دوائر الباب العالى ونشط المعارضون ، لمطالب محمد على ينشرون دعاية مسممة ضده ، وأذاع بعض بطانة السلطان العثمانى عن مطالب محمد على : ان تلك الا حجج ودعاوى ، لا يبغى منها الباشا سوى المماطلة والتسويف ، وأنه لن يخرج لحرب الوهابيين ، « ولو بذل له السلطان ملك الدنيا بحالها » ، ولقى وكلاء الباشا نصبا وتعبا فى دفع هذه الاتهامات عن مولاهم ، وراحوا يحذرونه مغبة ارجاء ارسال ابنه طوسون باشا قائد الحملة العام الى السويس والى ينبع ، كما صاروا يحذرونه من اتخاذ صلات سليمان باشا بالبكوات المماليك ذريعة للتخلى عن الحملة أو للابطاء أكثر مما وقع فى انفاذها . وفضلا عن ذلك فقد راحوا من ناحية أخرى يبذلون كل ما وسعهم من جهد وحيلة لالتماس العفو السلطانى ليوسف كنج ، وانهاء مسألته بصورة تبعث على الرضى وتحفظ سمعة محمد على الذى أخذ على عاتقه أمام الملأ التوسط فيها ، ثم انهم كدوا وكدحوا حتى يظفروا من الباب العالى بجواب شاف للمسألة التى أثارها جديا الآن محمد على ، وهى رفع ايالة مصر الى مرتبة الوجاق على نمط وجاقات الغرب ، وعلى أساس تقرير الوراثة فى باشويته ، ولقد تبين لهؤلاء الوكلاء أثناء مساعيهم هذه أن الأمل عظيم فى نجاحها ، على الأقل بالدرجة التى تكفل قدرا كبيرا من الرضى ، لو أن الباشا أنفذ جيشه الى الحجاز بكل سرعة .

وعلى ذلك فقد بادر محمد عارف ومحمد نجيب بالكتابة اليه من القسطنطينية فى ٨ ديسمبر يستحثانه على ارسال ولده طوسون باشا الى السويس ، ويؤكدان له « أن وصول هذا الخبر الى الآستانة يحدث أثرا

كبيرا فى دوائر الديوان العثمانى ، ويكون مدعاة لبشر وفرح عظيمين ، وبخاصة لأن هناك كثيرين ممن يعارضون اجابة مطالب الباشا ، ويزعمون أن من العبث توقع قيام (محمد على) بهذه الحملة ، لأنه لو أعطى الباشا الدنيا بأسرها لما تحرك الى الحجاز ولما أرسل أحدا فى هذه المهمة » .

وفى ٢٠ ديسمبر ١٨١٠ بعث اليه محمد نجيب برسالة على غاية من الأهمية ، يوضح له جسامة الأخطار التى ينطوى عليها تردده فى انفاذ جيشه الى الحجاز ، ويبلغه شدة تذمر الباب العالى وشكواه المريرة مما يظهر له من مماطلة من جانب الباشا فى هذه المسألة . ولهذه الرسالة بفضل ما تضمنته آثار خطيرة ، من حيث انها جعلت الباشا يحزم أمره نهائيا على انفاذ الحملة الوهابية دون أى ابطاء من جهة ، واتخاذ الاجراءات التى اعتقد وجوبها ، وكان فى قدرته هو اتخاذها « محليا » لتجنيب باشويته شرور سليمان باشا « واجتراءه عليها » أثناء غيبة جيشه فى بلاد العرب البعيدة . وأما نص هذه الرسالة بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ١٢٢٥ و٢٠ ديسمبر ١٨١٠ فكان الآتى :

« من محمد نجيب الى مولاى صاحب الدولة (محمد على)

« لم أقصر فى تبليغ جميع ارادات وافادات أفندينا (محمد على) كما أمر ... وقد حدث ذات ليلة أن دعانى أحد عظماء الدولة لمقابلته فى عزلة ، ودام الاجتماع بيننا أربع ساعات متصلة ، فقال هذا العظيم : يا نجيب أفندى . دعنا نطرح الرسميات جانبا فى هذه الجلسة ، وتكلم بصراحة ووضوح . فانك لم تترك شيئا الا قلته لنا ولغيرنا ، فى صالح حضرة والى مصر ، اما كتابة واما مشافهة . ولكن انى اسألك ماذا فعل المشار اليه لتنفيذ أية ارادة أصدرتها الدولة العلية اليه ؟ لقد أهمل (أوامرها) جميعها ، وهو وزير منذ ست سنوات . لقد اكتفى بأن صار يعد بارسال ستين ألف كيلة من الحنطة وبضع مئات من أكياس النقود الى مولانا السلطان صاحب الشوكة ، وذلك فى العام الماضى فقط . ولا يمكن أن تكون هذه الخدمة فى خلال ست سنوات مبعثا للرضى والاطمئنان

« ثم ان (محمد على) ــ كما استمر هذا العظيم يقول ــ كان قد وعد منذ ثلاث سنوات بارسال خمسمائة كيس نقدا لاعانة الجهاد (ضد الوهابيين)

ثم طلب أن يستبدل بها ارسال ذخائر ، فصرح له بذلك . ولكن لم يظهر لهذه الذخائر أى أثر الى الآن . وبالرغم من مضى أكثر من ثلاث سنوات على احالة مسألة الحرمين الشريفين الى عهدته ، فقد ظل يتخلص دائما من القيام بهذه المهمة ، فيقول : سأذهب هذه السنة ، أو سوف أذهب فى السنة القادمة ؛ ولم نلمس أثرا يدل على وجود أية نية لديه فى هذا الشأن . بل كان كل ما شهدناه هو المماطلة والتسويف فحسب ، وقول « لعل » و « ليت » .

« ومع أنه تعهد قطعا فى العام الماضى وأكد الكلام بأنه سوف يخرج الى الحجاز بعد ثمانى شهور دون انتظار لما يفعله واليا الشام وبغداد ، ودون أن يطلب (مليما) واحدا ، أو حتى ما يساوى (المليم) من الدولة العلية ؛ وبالرغم من الاغداق عليه بالمهمات والادارات الكثيرة ، وفى وقت الضيق هذا (الذى تمر به الدولة) ، ثم اعلاء قدره ، وتلطيف خاطره بهذه الصورة التى لم يسبق لها مثيل ، من جانب الطرف الهمايونى الأشرف بتفضيله بارسال وكيل الخزينة الهمايونية له ، فانه لم ينفذ وعده بحجة الأمراء (البكوات) المماليك .

« فهل تعتقدون أن مسألة هؤلاء البكوات ، مسألة ذات خطورة حقيقة ، أم أنتم تحسبون أنكم تستغفلون الدولة العلية بذلك ؟ نعم ان نقض البكوات لعهدهم أمر واقع ومسلم به ، ولكن لماذا لم يرسل (محمد على) رأسين أو ثلاثة رءوس مقطوعة الى مقر سياسة السلطنة العثمانية ، وعلى الأخص بعد خيانة شاهين بك (الألفى) الذى أنعم عليه محمد على بانعامات كثيرة ؟ ولماذا أحضره اليه (الباشا) مرة بعد أخرى ، ثم أكرم وفادته فى المرة الأخيرة أكثر مما فعله معه فى المرة الأولى ؟ وهل يمكن اذا فكرنا فى الأمر قليلا أن يقبل العقل ما فعله (الباشا) ؟ أو ليس هذا دليلا على أن ما فعله محمد على نوع من التواطؤ مع الأعداء ؟ .

« لقد جرى ما جرى ، ولنضرب الآن صفحا عنه . ولكن (الباشا) بالرغم من تعهده فى عريضته للباب العالى هذه المرة فى أثناء توجهه لمحاربة البكوات ، وهى العريضة التى قال فيها : انه سينهى مسألة البكوات فى ظل الدولة ، وانه لن ينقض عهده أيضا فيما يتعلق بالمسألة الحجازية حتى انه ترك كاتب ديوانه فى مصر (القاهرة) ، لانجاز الاستعدادات اللازمة ، حتى اذا

عاد (من محاربة المماليك) خرج فورا بجيشه الى جهات الحجاز ، ودون أن يجعل هذا الجيش يدخل القاهرة ، بالرغم من هذا كله ، صرف (الباشا) نظره عن وعده ، كأنه لم يكتب شيئا من هذا القبيل ، وكأنما لا علم له بشيء من ذلك جميعه ؛ ثم راح يعلق حركته وتوجهه (الى الحجاز) على عزل والى الشام (سليمان باشا) .

« فيا عزيزى نجيب أفندى ، بماذا يضره والى الشام ؟ أيجوز أن تتحاشى وزيرا شجاعا جبارا كسليمان باشـــا بسبب أمور طفيفة كهذه ؟ لقد أرسل حضرة سليمان باشا فى العام الماضى ، وفى وقت حاجتنا وضيقنا مؤنا تزيد على المائة والخمسين ألف كيلة من الحبوب ، عدا ما أرسله من نقود تزيد على الألفين والخمسمائة كيس . وعلاوة على ذلك فانه منذ أن نصب واليـــا لصيدا ، حرص أعظم الحرص على عدم التذرع بشتى الأعذار والدعاوى للتخلص من الطلبات التى طلبت منه ، وعلى عدم تأخير مصالح اليوم الى الغد كما حرص على الظفر بالرضى الشاهانى ؛ وهو يستعد الآن لانجاز ما يلزمه للتوجه الى الأقطار الحجازية حسب تعهده .

« ولكن حضرة (الباشا محمد على) اعتذر دائما عن اجابة شيء مما طلب منه ؛ وقبلت الدولة اعتذاره عن تأخره فى هذه المسألة الخيرية (الحجازية) ؛ ورضيت بارســاله الســتين ألف كيلة من الحنطة ، والخمسمائة كيس من النقود ؛ وهذا مع العلم بأنه من المشكوك فيه أنه سوف يرسل حتى ذلك . وأما الوزراء العظام وسائر الأمراء الكرام ، فقد بادروا بتقديم اعانة الجهاد ، مرة ومرتين وثلاث مرات ... (وهم كذلك) رغم حاجتهم للمساعدة من الدولة ، بسبب حروبهم المستمرة ضد الأعداء ، منذ ثلاث سنوات ، قد باعوا فراءهم وسروجهم ، واســتدانوا مبالغ طائلة من المال ، وبعثوا بذلك كله للدولة ...

« لقد كنا طلبنا من حضرة الباشا (محمد على) ارسال خمسمائة كيس نقدا ، ليس فى لغة الآمر ، ولكن فى رجاء المتسول وضراعته ، وعلى أن ينال فى نظير ذلك حصـــة من ايرادات أية جهات أو أقاليم يريدها ؛ أى أننـــا لم نطلب شيئا من غير مقابل ؛ فحصلنا منه على أعذار منوعة . ثم طلبنا مقدارا

من المال يتبرع به الأهالى كل فرد حسب قدرته ، بدلا من هـذه الأكياس ولكنه لم يفعل ، بل انه لم يقرأ على الأهالى الفرمان الذى وصله ...

« ونحن ما أوضحنا حاجتنا ، والتمسنا المساعدة من حضرة الباشا ، الا لاعتقادنا بأنه وزير الدولة الصادق . ومع هذا فلو أننا أعطينا هذا الفرمان الى أى فرد من أهل مصر ، مهما بلغت ضآلة شأنه ، وقلنا له خذ هذا الفرمان واذهب الى مصر ، واجمع من أهل الاسـلام ومن محسوبى الدولة العلية ، ما تستطيع أن تجمعه من الفضة أو النقود، من غير أن يعلم بذلك حضرة والى مصر ، ثم ابعث الينا بما تجمعه ، لكان ميسورا أن تصلنا مئات الأكياس من النقود .

« فيا صديقى نجيب أفندى ، لنفرض جدلا أن اقليم مصر ليس للدولة العلية ، وانما تملكه دولة أخرى ؛ فهل اذا اعتزمنا ارسال شخص بكتاب الى مصر ، وطلبنا قدرا من المال لاعاتتنا فى وقت الضيق ، أكان يفشل فى مهمته ؟ كلا . لأن مصر وقتئذ سوف تهب لمساعدتنا ... وهكذا لدينا أشياء كثيرة أخرى للكلام فيها ؛ ولكن ما الفائدة من ذكرها ؟ .

« وفضـلا عن ذلك ، فان حضرة الباشا (محمد على) اذا اهتم بمسألة الحرمين الشريفين وسعى لادخال السرور على نفس مولانا « السلطان » فانه يكون كمن قدم للدولة كل ما ذكرته. وعلى ذلك فسوف تقبل جميع مطالبه، ويكون مقربا ومرضيا عنه أكثر من سائر الوزراء ، وموضع لفتات وانعامات الذات الشاهانية التى لا نهاية لها ، والتى يعجز اللسان عن بيانها ، وسوف ترون ذلك بأعينكم حين وقوعها » .

ذلك كان حديث (رجل الدولة العظيم) مع قبو كتخدا الباشـا ؛ وقد أكد محمد نجيب على الباشا أن «واجب المصلحة ، ومقتضى الوقت والحال» يدعوه الى المبادرة بانفاذ جيشه الى الحجـاز ، حتى يبلغ القسطنطينية بسرعة نبأ وصول طوسون باشا ودخوله الى ينبع .

ووجه الأهمية فى هـذه الرسالة ، عدا بيان وجهة نظر الباب العالى فى مسألة البكوات المماليك ، مما سـوف تتكلم عنه فى موضعه ، أنهـا كانت تتضمن تهديد الباشا بعبارات لا يمكن أن تخفى دلالتها على أحد ، بالتدخل

- تحت ستار استنفار المسلمين للجهاد ضد الوهابيين - فى شئون باشويته فورا ، أى تقويض أركان تلك الباشوية التى يبذل محمد على قصارى جهده لدعمها من عدة سنوات ، مما يتعذر عليه دفعه أمام سلاح الدين الذى يشهره الباب العالى فى وجهه . وكان الباب العالى قد وجه فرمانا فى أواخر يونية وأوائل الشهر التالى من نفس هذا العام (١٨١٠) الى محمد على باشا ، وقاضى مصر والقضاة ورؤساء الجند ، والأعيان ومن اليهم ، يطلب فيه التبرعات للجهاد ، وقد جاء فى هذا الفرمان أن السلطان كان قد عرفهم فى فرمان سابق أغراض الروس الصحيحة الذين احتلوا (شومله) و (وارنة) وشرعوا يزحفون على القسطنطينية ، ولما كانوا قد هددوا « بحرق أبواب العاصمة » اذا لم تجب مطالبهم ، فقد انعقدت جمعية عامة فى جامع السلطان محمد للتشاور فى الأمر ، وبناء على قرارها أعلن السلطان الجهاد ، وتجنيد كافة المسلمين ، وحيث أن الدولة فى أزمة مالية ، فقد وجب على كل مسلم التبرع ، بقدر حميته الدينية ، للخزينة العامة ، معاونة منه فى هذا الجهاد ، بمقتضى الفتوى التى صدرت فى هذا الموضوع ، والتى بعث منها السلطان صورة طى فرمانه هذا . وقد أمر السلطان أن يحصل التبرع فى مصر ، لا سيما من جانب أغنياء القوم بها . ولكن هذا الفرمان « لم يقرأ ، ولم ينفذ » فى مصر ، كما شكا الآن الباب العالى ، وقد يعمد هذا الى ارسال أحد مندوبيه لجمع التبرعات « سرا » فيحرك الباب العالى الفتنة ضد محمد على تحت ستار الدعوة « للجهاد » .

أضف الى هذا ، أن الثناء على سليمان باشا لبذله قصارى جهده فى معاونة الدولة ، ووصفه بالبسالة والاقدام ، والتفانى فى خدمة الدولة ، كان ينطوى على التهديد من طرف خفى بامكان اسناد باشوية مصر الى سليمان باشا ، وقد يستطيع هذا بالاتفاق مع الباب العالى ، انتهاز الفرصة السانحة لتدبير اخراج محمد على من مصر ، كما فعل مع يوسف كنج باشا ، الذى يسعى محمد على الآن فى ارجاعه الى ولايته « المغتصبة » منه . ولا سبيل الى نكران هذا الخطر ، لأن سليمان باشا كان فى وسعه الاتحاد مع البكوات المماليك ، الذين برغم هزائمهم الأخيرة ، كانوا لا يزالون يسعون للذهاب الى سليمان باشا الكرجى والانضمام اليه .

على أنه الى جانب هذه (التهديدات) ؛ تضمنت هذه الرسالة ما يبعث على الأمل ، فى استجابة الباب العالى لمطالب الباشا ، عندما لوحت بأنه اذا اهتم محمد على «بمسألة الحرمين الشريفين» ، ووصلت القسطنطينية الأنباء بأن طوسون باشا قد بلغ ينبع ، وافق السلطان على ما يريده محمد على ، من حيث العفو عن يوسف كنج ؛ ورفع الباشوية المصرية الى مرتبة الوجافات أى أعطاء الحكم الوراثى لمحمد على .

فلم يعد هناك معدى حينئذ ــ لكل هذه الاعتبارات التى ذكرناها ــ عن أن يحزم الباشا أمره على انفاذ جيشه الى الحجاز دون ابطاء آخر . ولقد كان لهذا القرار الذى اتخذه محمد على ؛ أثر ورود هذا الكتاب اليه ، نتيجة أخرى هامة ، هى أنه نبتت من هذا الحين فكرة الاجهاز على البكوات المماليك بأية وسيلة ، اذا تيقن لديه استحالة الاتفاق معهم ، والاطمئنان اليهم .

وفى الشهور الثلاثة التالية سارت الأمور سيرا حثيثا ، لتصفية المسائل المعلقة بين محمد على والباب العالى ؛ فقد استمر يستحثه وكلاؤه فى القسطنطينية على اخراج جيشه الى بلاد العرب ، وأجاب الباب العالى مطالبه رويدا رويدا ؛ وأن كان ظل متمسكا ببقاء سليمان باشا فى ايالة الشام ، ولكن خطر سليمان ، كانت قد زالت حدته عندئذ ، بسبب اقدام الباشا على الفتك « بأدواته » البكوات المماليك فى مذبحة القلعة .

فقد كتب اليه محمد نجيب فى ٩ يناير ١٨١١ يسرد المساعى التى قام بها ، وما قدمه من حجج وبراهين « فى مناقشاته مع رجال الخاصة السلطانية ، ومع سائر كبار الدولة ، لتأييد مطالب الباشا ، بصدد مسألة الشام والمسائل الأخرى » ، ويؤكد أنه لم يقصر فى تنفيذ تعليمات الباشا فى شأن هذه المسائل جميعها ؛ « ولكن حيث ان (خروج الجيش لانقاذ الحرمين الشريفين) قد تأخر ، فقد اغتنم خصوم محمد على هذه الفرصة وراحوا يقولون للسلطان : هل رأيتم يا مولانا كيف أن ربيب نعمتكم (محمد على باشا) لا يقصد الذهاب الى الحرمين ، بل مراده تنظيم شئونه بالصورة التى تعود بالنفع على مصلحته الذاتية فحسب . لقد كان فى وقت ما يتخذ من مسألة المماليك ذريعة لعدم الذهاب الى الحجاز ، واستمر على ذلك ردحا من الزمن ؛ ولكنه الآن

قد بدأ يجد من مسألتى الشام (وابعاد سليمان باشا عن ولايتها) ، ويوسف باشا كنج (واستصدار العفو عنه ، وارجاعه الى حكومة دمشق) ذريعة جديدة ، ولن يفيد شيء فى حمله على الخروج الى الحجاز ، حتى ولو أنهيت هاتان المسألتان فى صالحه » وقد اعتذر محمد نجيب عن تكرار القول فى هذا الموضوع الذى سبق أن ذكره للباشا ، ولكن الذى اضطره لتسطير ذلك ، هو شدة حزنه وألمه لما بلغت به الحال فى القسطنطينية ، وراح يحلف الأيمان لمحمد على « أن كل مسألة من مسائل الباشا سوف يجرى انجازها بما يفوق كثيرا ما ينتظره محمد على ؛ ولكن ذلك كله متوقف على الدافع القوى الذى ييسر انجازها : قيام طوسون باشا فى أقرب وقت ووصوله الى ينبع » . وقد اختتم محمد نجيب هذه الرسالة بقوله : « وعليه فانى أستحلفكم يا سيدى بالله وبجاه رسوله الكريم أن تأذنوا بانجاز مطلوبنا هـذا (أى انفاذ الجيش الى الحجاز) ؛ وعندئذ لكم أن تطلبوا ما تشاءون ، واذا اتضح لكم أن مطالبكم هذه لا تجاب ، فلكم أن تفعلوا حينئذ ما تريدونه » .

وأما محمد على فقد راح من ناحيته يدفع عن نفسه اتهامه بأنه ما يريد عزل سليمان باشا عن ولاية الشام الا « لأغراض نفسانية » ، فلا سليمان الباشا بالرجل الذى نال من رفعة الشأن أو تحلى بالصفات النبيلة ، التى تبعث على الحسد منه ، ولا محمد على بالرجل الذى لم يحظ « تحت رعاية السلطان ، بالنعم الجليلة واللفتات السامية ، والتوجهات السنية مما لم يسبق أن حظى أحد غيره بمثلها » ، حتى ينفس على سليمان باشا مركزه ومنصبه . ثم بسط محمد على السبب الذى يدعوه لطلب عزله ، وهو لا يخرج عما سبق ذكره : اتصال سليمان باشا بالبكوات المماليك ، واقتناع محمد على بأنه مصمم على الكيد له واثارة الفتنة عليه بمجرد خروجه الى الحجاز .

وكان فى رسالته التى ضمنها دفاعه هذا ، وبعث بها الى محمد نجيب فى ١٦ ينـاير ١٨١١ ، أن ذكر محمد على مرة أخرى ، أنه لن يستطيع مغادرة مصر ، ومرافقة الحملة الموجهة الى الحجاز ، ما دام سليمان باشا فى ولاية الشام ، وبخاصة بعد أن بعث سليمان « يقول لبقايا المماليك من الأشقياء القليلين الذين طردوا وأجلوا الى بلاد السودان : لا تأسـفوا فانى سوف

أريحكم قريبا أن شاء الله » . ثم أخذ الباشا يقول : « فان كان المطلوب انجاز المصلحة الحجازية على الوجه التـام وكما ينبغى ، فلتبذل الهمة لذهابى ، بصرف العناية الى صرف المشار اليه (سليمان باشا) عن ايالة الشام ؛ وأما اذا كان لا ضرورة لسفرى — ولا أدرى اذا كان من الممكن أن يتم الأمر على يد العسكر المهيئين للذهاب والذين سـوف أرسلهم بطريق البحر ، أم يتعذر (انقاذ الحرمين الشريفين من غير ذهابى) — فلا يجب أن يعزى الينا أى تقصير (اذا فشلت الحملة) ؛ فقد جاء فى الأمثال « ألف عامل ورئيس واحد » ؛ وعند العلم يتوقف ذهابى على دفع المشار اليه عن ايالة الشام ، كما أفدت مرارا حسبة لله » .

وفى كتاب آخر ، فى ٢٦ يناير ١٨١١ ، دافع محمد على عن تهمة المماطلة والتسويف التى أسـندت اليه ، وكون أن هناك جماعة لدى الباب العالى — كما أبلغه وكلاؤه — تزعم « أن والى مصر لا يقوم بمهمة الحرمين الشريفين ، آية ذلك ما أبداه قديما ، ولا يزال يبديه من حجج يعتل بها ، متعلقة بمسألة البكوات المماليك ، الى غير ذلك من الدعاوى والأعذار الأخرى ، والتى لا يمكن أن يكون مقصده منها الا ترك الوقت يمضى دون أن يفعل شيئا » ؛ فقال ان العمل جار بهمة لاعداد السفن اللازمة لنقل الجند من السويس ، وأنه قد أبحر عدد من السفن الى جهات موانىء جده وينبع واليمن لجلب سفن (الداو أو الضاو) منها الى القصير ، وأنه يعتزم الذهاب بنفسه الى السويس للاشراف على الاستعدادات النهائية ، حتى اذا أكملت أنفذ ابنـه طوسون باشا دون أى امهال على رأس الجند المرسلين بحرا الى أرض الحجاز وفضلا عن ذلك ، فهناك ما ينهض دليلا على أنه لم يكن القصـد مما ذكره سابقا وأشار به على الباب العالى ، التسويف والمماطلة ، فقد ذكر الشريف غالب نفسه « أن مأمورية انقـاذ الحرمين مأمورية جسيمة ، لا تتم بمجرد الحركة من مصر وحدها فحسب ، بل يقتضى لانجازها ، بل ويلزم لنجاحها ، الحركة والزحف من الجهات الثلاث : مصر والشام والعراق ، باتفـاق مع حاكمى دمشق وبغداد » . فلو كان غرض محمد على عدم القيام بالحملة ، واضاعة الوقت وتفويت الفرصة ، لتعلل بأعذار أخرى ، غير مسألة المماليك ،

أجدر بالاعتبار ، كأن يقول مثلا : ان واليى بغداد والشام ، كليهما أقدم منه فى منصب الوزارة وأغنى • فمتى تحركا تحرك هو فى أثرهما • « ومع أن هذه الدعوى ــ اذا ذكرت ــ تتفق مع ما يذكره ويشير به الشريف غالب ، فقد امتنع (محمد على) عن سلوك هذا الطريق ، بل تهيأ للخروج الى الحجاز دون طلب أية مساعدة مالية ، ولا انتظار لاعانة أو لنجدة من ناحيتى الشام وبغداد ؛ وتعهد بالقيام بهذه الخدمة الجليلة وحده ، وتكفل بها عن رغبة صادقة منه فى خدمة دينه ودولته لوجه الله تعالى » •

ولكنه قبل وصول هذا الكتاب الأخير الى الاستانة ، كانت جهود وكلائه بها قد أثمرت ثمرتها • وكان مما ساعد على ذلك ، أن (محمد على) قصر جهوده الآن على الغاء حكم الاعدام الذى صدر « فى حق يوسف كنج » ، والتماس تعيينه فى منصب آخر « مناسب » اذا تعذر ارجاعه الى ولاية الشام

وكان نزول محمد على عن اصراره السابق على اعادة ايالة الشام الى يوسف كنج خطوة موفقة ، من حيث تذليل بعض الصعوبات القائمة ، لتمسك الباب العالى ببقاء سليمان باشا فى حكومة دمشق • ولكن هذه الخطوة كانت تدل من ناحية أخرى على أن محمدا عليا ، منذ شهر يناير ١٨١١ ، قد بيت النية على التخلص نهائيا من المماليك ، أى تجريد سليمان ، ــ وقد اتضح تعذر نزع ولاية الشام منه ــ من ذلك السلاح الذى خشى محمد على دائما أن يطعنه به فى ظهره اذا خرجت جيوشه أو القسم الأكبر منها فى حملة الحجاز •

وقد ظهرت آثار هذه الخطوة فيما كتبه اليه أحد رجاله بالقسطنطينية أحمد شاكر فى ٢٧ يناير ١٨١١ ، يبلغه أن الباب العالى قد أصدر آمرا الى حسن بك متصرف رودس بارسال الصوارى وغير ذلك من الأدوات اللازمة للسفن والتى كتب الباشا يطلبها من القسطنطينية ، كما تفضل الباب العالى باجابة ملتمس محمد على الخاص بترقية أحد خدامه « حسن كاشف القبرصى، فأنعم عليه برتبة رئيس البوابين (قبوجى باشبلق) ؛ ويعلمه بوصول جواب الشريف غالب ، ردا على مكاتبة محمد على له ، الى الاستانة ، ثم وصول التماس العفو عن حكم الاعدام الذى صدر على يوسف كنج باشا واعطاء هذا الأخير منصبا « مناسبا » • ثم يستطرد أحمد شاكر فيقول : « ولقد كانت

الهمة تبذلونها مبعث سرور شامل ، ثم انه (عدا ما سبق ذكره) قد تفضل (الباب العالى) فأصدر العفو عن جرائم يوسف باشا والغاء الأمر الذى كان قد صـــدر باعدامه على شريطة أن يظل يوسف باشا مقيما بمصر بعد رفع رتبة الوزارة عنه ، بحسن توجهـــات الذات الشاهانية المبذولة نحو دولتكم ، وبخاصة لأن صون نفوذكم واقتداركم فى مهمة الحجاز التى عهد بها اليكم ، هو ما يريده الباب العالى » • وفضلا عن ذلك ، فقد وعد الباب العالى باعطاء ولاية جدة الى يوسف كنج « مع ابقاء وزارته » بمجرد انتهاء محمد على من تأدية المهمة التى كلف بها ، ونجحت جيوشه فى انقاذ الحرمين الشريفين « حيث أن الباب العـــالى يرى من غير المناســـب اســـناد منصب ليوسف كنج الآن » •

وفى اليوم التالى (٢٨ يناير) يؤكد ما ذكره أحمد شاكر ، من حيث انتهاء مسألة استصدار العفو عن يوسف باشا كنج « وأنه سيجرى بعد هذا ما يلزم من ترتيبات ومساع خاصة بالمنصب الذى يلتمس الباشا اعطاءه له من قبل الدولة، وبغير ذلك من المسائل التى يلتمس الباشا انهاءها» • ويؤخذ من رسالة نجيب أفندى هذه أن المسعى لنيل العفو عن يوسف كنج قد تكلف خمسة وعشرين ألف قرش ، بعث نجيب أفندى يطلبها ، وقال أنه لم يشـــأ ازعاج خاطر محمد على بطلبها فى أثناء المسعى الذى انتهى الى هذه النتيجة • وكان فى هذه الرسالة كذلك ، أن راح محمد نجيب يؤكد «ويقسم بالله العلى العظيم» أنه ما ان يرد القسطنطينية الخبر بقيام طوسون باشا ودخوله الى ميناء ينبع فى أقرب وقت ، حتى « يتم انجاز كل ما يطلبـــه مولاه (محمـــد على) فورا ، وبصورة تفوق كثيرا على كل ما يرجوه ــ محمد على ــ » ويلحف عليه لذلك فى سرعة ارسال طوسون باشا الى ينبع •

على أن الأهم من ذلك كله ، أن الباب العالى لم يلبث أن وعد برفع ايالة مصر الى مرتبـــة الوجاق ، على غرار وجاقات الغرب ، فكتب محمـــد نجيب فى ٢٨ يناير ١٨١١ ، يستحثه مرة أخرى على (ارسال جيشه الى الحجاز) ، «ويحلف يمينا لايحنث فيها أبدا أنه اذا أنفذ الباشا جيشه الى الحجاز، ولازمه التوفيق فى خدمة الحرمين الشريفين (أى انقاذهما من الوهابيين) فوالله ان طلباته من (الباب العالى) سوف تجاب جميعها دون حاجة الى التمـــاس أو

توسط . والله وحده هو العليم بما سوف يحدث من أجل رفع شأنه واعلاء قدره بالحظوظ الهمايونية والعنايات الملكية الأخرى التى تتضمن جعل ايالة مصر منحصرة فى أولاد (محمد على) وسلالته الطاهرة ، مع توجيه رتبة الخان الرفيعة له » ؛ ثم استطرد محمد نجيب فقال : « ولا يجب أن ساور (محمد على) أى شك فى حصول ذلك » ؛ وأقسم بالله العظيم « أن هـذه المسألة موعود بها » . واختتم رسالته قائلا : « وخلاصة القول يا مولاى ، تفضلوا ببذل الهمة نحو انهاء هذه المسألة ، وأفرحونا بالبشائر ، ثم اطلبوا ما تشاءون ؛ تجدوا كل ما تطلبونه قد تنفذ ؛ ولكم أن تفعلوا بى ما تشاءونه اذا امتنع تنفيذ شىء منها » .

وكان هذا « الوعد » فصل الخطاب ، فى قضية يوسف كنج وسليمان باشا فقد وصل ططريان القاهرة فى ١٨ مارس ١٨١١ ، « يبشران بالعفو عن يوسف باشا المنفصل عن الشام » وذاع فى القاهرة أنه « قد قبل فيه ترجى باشة مصر وشفاعته » ؛ وبعث محمد على الى الباب العالى فى ٢٠ مارس « بقائمة شكر على العفو الصادر عن حضرة يوسف باشا كنج ، ورفع عقوبة الاعدام عنه ، وعلى الوعد الهمايونى بالتفضل عليه بمنصب (ولاية) جدة » .

حقيقة ظل محمد على ، يلح فى الشهور التالية فى ارجاع يوسف كنج الى ولاية الشام ، وعزل سليمان باشا عنها ، بدعوى أن وجود الأول فى دمشق يفيد فى معاونة محمد على وامداده بسهولة بحاجته من الخيام وغير ذلك من عتاد الحرب ؛ فضلا عن استطاعة الباشا أن يسند اليه قيادة « عدة آلاف من الفرسان مع معيناتهم ليزحف بهم من الشـام على الحجاز ، فى الوقت الذى يجرى فيه الزحف من مصر ، مما يكفل انجاز مصلحة الحجاز سريعا » ، ولكن الباب العالى ظل مصرا على موقفه ، وانصرف الباشا لاتمام استعداداته بكل همة ، وشرع فى ارسـال الجنـد ومهمات الحملة من السويس بالسفن منذ ٣ سبتمبر ١٨١١ ، قاصدة ينبع ، وغادر طوسون باشا بركة الحاج مع فرسانه فى ٦ أكتوبر قاصدا الى الحجاز بطريق البر .

وبذلك يكون قد انتهى الوجه الأول من « سياسة » محمد على ، الذى بدأ من وقت جلاء الانجليز عن الاسكندرية فى سبتمبر ١٨٠٧ ، وانتهى عند

خروج الحملة الوهابية الى الحجاز فى سبتمبر ١٨١١ ؛ ولقد كان نشاط الباشا «السياسى» طوال هذه السنوات الأربع ، محصورا فى شيء واحد : دعم أركان الولاية ؛ ومن أهم الوسائل لدعمها الظفر بالباشوية الوراثية ، فكان هذا الغرض الأوحد الذى سعى اليه وقتئذ ، هو العامل الذى أثر على «تكييف» علاقاته مع كل من انجلترة وفرنسا والباب العالى ، بالصورة التى شهدناها • ولقد صادفت الباشا عقبات كثيرة حالت دون تحقيق (مشروع استقلاله) ، مبعثها رفض كل من انجلترة وفرنسا لأى تغيير يطرأ على طبيعة صلات التبعية التى تربط بين باشوية مصر والباب العالى التى هى من أملاكه ، وهو صاحب السيادة الشرعية عليها •

وقد رفض الانجليز تأييد مساعى الباشا حرصا منهم على استرضاء الباب العالى ، وضمانا لوقوفه موقف الحيدة — على الأقل — فى الصراع الدائر بينهم وبين خصومهم الفرنسيين ، ثم تجنبا لخلق مشكلات جديدة فى داخل الدولة ، فى وقت كان الاعتقاد السائد أنها مترنحة وعلى وشك السقوط والانهيار ، ويخشى اذا نال منها الاعياء بدرجة عجلت بسقوطها فعلا ، وأفسحت المجال للدول الطامعة فى أملاكها للاغارة عليها ، أن يترتب على ذلك : اما ازدياد قوة روسيا ، واما ازدياد قوة فرنسا ، مع ما يترتب على كلا الأمرين من زعزعة التوازن السياسى فى أوروبا عموما ، ثم زيادة متاعب الانجليز وسائر الأمم المناوئة لسلطان نابليون وسيطرته المنبسطة وقتئذ فى أوروبا •

وأما الفرنسيون فقد كان مبعث رفضهم ، تمسك عاهلهم نابليون «بسره» الذى دار حول أمر واحد فى هذه السنوات ، هو محاولة تكميل (امبراطورية الغرب) التى أقامها ، بادخال (امبراطورية الشرق) تحت سلطانه • فلم يدخل فى نطاق هذه السياسة اذا ، تقوية الباشوية المصرية ، وهى المقاطعة التى ما فتيء نابليون يرنو ببصره اليها منذ جلاء (جيش الشرق) عنها فى عام ١٨٠١ والتى لم يصرفه عن انفاذ جيش جديد لغزوها وامتلاكها سوى انشغاله بحروبه فى أوروبا ، حتى أذنت حملة روسيا فى عام ١٨١٢ ، بانهيار كل مشروعاته الشرقية ، فعلا وحقيقة •

ولقد أفاد محمد على من « انشغال » الامبراطور فى أوروبا ، من حيث عدم تعرض باشويته لغزو جديد ، بعد خروج الانجليز من الاسكندرية ، فاستطاع تدبير شئونه الداخلية بصورة أفضت عند انقضاء هذه السنوات الأربع الى دعم أركان ولايته ، ثم انه أفاد كذلك من « انشغال » الانجليز فى حروبهم ضد الامبراطور ، من حيث أنه استطاع انشاء علاقات المودة والصداقة معهم والابقاء عليها ، وهى العلاقات التى أراد هؤلاء أن تسود بينهم وبينه لحاجتهم الى غلاله من جهة ، وليطمئنوا من جهة أخرى على عدم خضوعه للنفوذ الفرنسى . ورضى الباشا أن يستبدل الصداقة والمودة فحسب (بالمحالفة) التى كان يريدها مع الانجليز ؛ فتظل علاقاته التجارية معهم ، كى يكون له منها معين من المال لا ينضب ، يعاونه على توطيد سلطانه فى باشويته .

وكان الباشا أكثر توفيقا فى علاقاته مع تركيا . صحيح أنه لم يظفر باعلان باشويته وجاقا من نمط وجاقات الغرب ، ولكنه ظفر بوعد جازم باعطائه الحكم الوراثى فى مصر ، اذا هو أنفذ جيشه الى الحجاز ، ونجح فى انقاذ الحرمين الشريفين من أيدى الوهابيين . وكان هذا فوزا ارتضاه محمد على ، لأنه كان يساوره الشك بتاتا فى قدرته على هزيمة الوهابيين والنجاح فى هذه المهمة التى عهد بها اليه الباب العالى ؛ ولأنه كان قد عول على الاتجاه صوب الشرق قطعا ، وكان يعنيه أن ينجح فى مهمته .

على أن هناك ملاحظة هامة ، هى أنه ما كان يستطيع محمد على عرض مطالبه على الباب العالى ، باللهجة التى ظهرت فى شفاعته فى حق يوسف كنج ، أو فى حملته العنيفة التى أثارها على سليمان باشا ، وطلب عزله من أيالة الشام ، لو أنه شعر بضعف مركزه فى ولايته . بل ان مطالبه من الباب العالى — بما فى ذلك سؤاله أن يمده بذخائر الحرب ، والصوارى لسفنه ، وغير ذلك من عتاد الحرب — كانت تزيد وتقوى بقدر ما كان يحدث من دعم أركان حكمه فى باشويته . فهو قد أنهى الفتن الداخلية ، ونجح فى تطويع الجيش ، واقصاء رؤسائه المتمردين ، وقضى على نفوذ « المشايخ » وأبعدهم عن شئون الحكم ، ونفى متزعم المعارضة السافرة ضده ، عمر مكرم ؛ وبدا فى وقت ما أنه نجح كذلك فى معالجة مسألة البكوات المماليك ، وذلك قبل القضاء عليهم نهائيا فى

مذبحة القلعة ؛ وكان كل نجاح يحرزه فى هذا الميـدان الداخلى ، يزيد من اعتداده بنفسه ، ومن تقوية يده فى علاقاته مع الديوان العثمانى • ولذلك فقد ارتبطت سياسة محمد على الداخلية فى هذه السنوات الأربع ، ارتباطا وثيقا بسياسته الخارجية ، وكانت كل منها متممة للأخرى بصورة واضحة •

وأما كيف تسنى للباشـا أن يوطد أركان حكومته الداخلية ، ويبسط سلطان باشويته حتى يشمل أرجاء هذه الباشوية ، فذلك ما سوف نوضحه فى الفصول التالية •

الفصل الثانى

الحكومة الموطدة : (١) الانفراد بالسلطة

تمهيد :

استطاع محمد على تذليل الصعوبات التى اعترضت الحكم منذ أن نودى بولايته فى مايو ١٨٠٥ ، الى وقت جلاء الانجليز عن الاسكندرية فى سبتمبر ١٨٠٧ ؛ فتخطى فى سلام العاصفة التى كادت تودى بباشويته ، وتسنى له بعد هذا الانتصار أن يبدأ ذلك النشاط السياسى الذى سبق وصفه ؛ والذى استهدف الظفر بالحكم الوراثى لتأمين الباشوية ولضمان استقرار الحكم ؛ ودعم أركان الولاية . ولقد تميز هذا النشاط السياسى بأنه صار يشتد ويقوى فى اطراد ؛ تتزايد سرعته تبعا لما كان محمد على يحرزه من نجاح فى الميدان الداخلى ، بالتغلب على العناصر المناوئة لسلطانه فى باشويته ذاتها ؛ والعلة فى ذلك ، أنه بالرغم من اجتياز الأزمات السابقة بسلام ، لم يكن فى مقدور محمد على عند انسحاب (حملة فريزر) من الاسكندرية ، الاطمئنان الى أن الحكم قد صار له يقينا ، وأن أسباب السلطة قد اجتمعت فى يده هو وحده ، بحيث يستطيع المضى قدما فى تحقيق مشروع « استقلاله » دون أن يشغله شاغل .

فقد استمرت تتنازع السلطة الداخلية معه منذ المناداة بولايته ، جماعات ثلاث : الجند ؛ والمشايخ ؛ والمماليك . الجند الذين قال بشأنهم (دروقتى) فى كتاب له الى حكومته فى ٨ ابريل ١٨٠٨ : « انه وان تظاهر محمد على بالسلطان والسيادة ، فهو عاجز عن التحرر من الاعتماد على جيشه ، ذلك الجيش الذى جنده على أهبة القيام بالثورة وشق عصا الطاعة دائما اذا تأخرت مرتباتهم وعلائفهم » ؛ والمشايخ الذين استندوا على ما كان لهم من « زعامة » بين الأهلين ، جعلتهم يسهمون فى انهاء الأزمات الماضية ، ليتطلعوا

الى المشاركة فعلية ، تجرد (محمدا عليا) لو أنهم حققوا مبتغاهم ، من السلطة التى لا غنى له عن ممارستها لضمان استقرار الحكم فى الولاية ؛ والمماليك الذين ظل يجمعهم ، بالرغم من اختلافاتهم ونزعاتهم غرض واحد : هو اقصاء محمد على من الولاية واسترجاع الحكم والسلطان فى القاهرة .

وزيادة على ذلك فقد استمرت حاجة محمد على الى المال شديدة ، فى السنوات التى تلت خروج الانجليز من الاسكندرية ، فهو وان كان قد استطاع تدبير المال الذى استعان به على اجتياز الأزمات السابقة ، وتعطل موارد البلاد لكساد التجارة ، وانصراف العمال الزراعيين عن فلاحة الأرض ، واقفار كثير من القرى من أهلها ، وبقاء الصعيد بايراداته الوفيرة ملكا للبكوات المماليك ، تعذر عليه اجراء أى تنظيم مالى ، على أساس مساحة الأرض المنزرعة ، وتحديد فئات الضرائب المفروضة عليها ، وتعيين أوقات تحصيل هذه الضرائب بصورة رتيبة منظمة ؛ ثم تحديد أبواب الانفاق فى نطاق الايرادات المتحصلة . ولقد ظلت أبواب الانفاق فى السنوات الأربع التالية كما كانت عليه فى الفترة السابقة ؛ ولم يكن هناك ندحة عن أن يلجأ الباشا الآن الى نفس الأساليب التى اعتمد عليها فى الحصول على المال قبل ذلك .

صحيح أن (محمد على) جنى ربحا وفيرا من تجارة الغلال ، ولكن نفقاته كانت جسيمة ، بسبب التجريدات التى بعث بها لمطاردة البكوات المماليك فى الصعيد ، والاستعدادات العسكرية المستمرة ، وتحصين الاسكندرية وغيرها من الثغور الشمالية ، وكثير من المواقع الداخلية ، لا سيما تقوية وسائل الدفاع عن القاهرة ، فى وقت ساد فيه الخوف ــ كما شهدنا ــ من أن يأتى على البلاد غزو أجنبى ؛ ثم لم يلبث أن جد باب آخر للانفاق عندما عهد الباب العالى بمهمة الحرمين الشريفين الى محمد على ، وشرع الباشا يتجهز جديا لانفاذ جيشه الى الحجاز منذ أن صح عزمه على الاضطلاع بهذه « المصلحة الخيرية » .

ولقد كانت هذه الحاجة المزمنة الى المال ، ولجوء محمد على الى طرائق لم تكن معروفة من قبل لتدبير المال الذى يريده ، السبب المباشر لتأزم الأمور

بينه وبين المشايخ ووقوع الاصطدام معهم ؛ ثم اقصاء هؤلاء من الحياة العامة ، وابعاد السيد عمر مكرم ونفيه من القاهرة ، لأن هذه الطرائق الجديدة آذت مصالح هؤلاء الأشياخ المادية ، وهددت بالانتقاص من أسباب الحياة المادية والمترفة التى نعموا بها ردحا طويلا من الزمن على حساب الفلاحين وسائر المواطنين الكادحين والمكدودين •

وأما عنوان هذه الخطة التى سار عليها محمد على ، من حيث تطويع الجند ، واقصاء المشايخ والقضاء على المماليك بعد أن استنفد كل الوسائل لمصالحتهم ، فهو الانفراد بالسلطة • ولا يعنى الانفراد بالسلطة ، أن الباشا كان مدفوعا الى الاستئثار بكل أسبابها عن نزعة استبدادية ، جعلته بطبعه يؤثر الطغيان على الشورى ، ويستحل اهدار دم البكوات المماليك ؛ بدلا من محاولة استرضائهم ، باقطاعهم بعض الاقطاعات التى تمكنهم من العيش فى هدوء وتحت كنفه ورعايته ، ويعمد الى ابعاد رؤساء الجند البارزين ليتخلص من منافسين يبغون مشاركته الحكم والسلطان فى البلاد •

بل ان الانفراد بالسلطة ، كان الدعامة التى يقوم عليها استقرار الحكم ؛ ولا معدى عن استقرار الحكم اذا شاء محمد على دعم أركان ولايته ، وانقاذ البلاد من شرور الفوضى الماضية ، وبدء عهد من الاصلاح والانعاش الداخلى ؛ يرقى بأهلها الى مصاف الأمم الفتية الحديثة ، ولا تسنى دعم أركان الولاية الا اذا رضخ الجيش لسلطان صاحب الحكم فى الولاية ، واستطاع الحاكم ادارة شئون الحكم بما يكفل له تحقيق الأغراض التى توخاها ، وقدر على بسط سلطانه حتى يشمل كل ركن فى باشويته • ولقد أثبتت الحوادث أثناء فترة التجربة والاختبار الماضية ، كما سوف تثبت فى السنوات التى تتناولها هذه الدراسة ، أن الجيش المتمرد سواء بسبب تأخر مرتبات الجند ، أم لتحريض بعض كبار الضباط والقواد المغامرين لهؤلاء الجند على الثورة والعصيان ، أم لأن الجند أنفسهم ، وكلهم من المرتزقة ، كان حب السلب والنهب مغروزا فى طبائعهم — أثبتت الحوادث أن هذا الجيش المتمرد عامل اضطراب وقلقلة ، ومصدر خطر على الباشوية ذاتها • ثم ان هذه الحوادث أثبتت كذلك ، أنه وان كانت الفرصة قد تهيأت ليلعب الأشياخ والمتصدرون

للزعامة الشعبية دورا هاما على مسرح الفوضى السياسية السابقة ، فقد أظهر هؤلاء العجز كل العجز عن تفهم كنه الزعامة التى ينشدونها ، وأقاموا الدليل بتحاسدهم وانقسامهم من جهة ، وتكالبهم على الدنيا وايثارهم لمصالحهم المادية والذاتية على كل ما عداها ، ثم عدم فهمهم لدقائق السياسة ، وقصورهم عن استشفاف ما وراء أعمال الباشا من مقاصد قريبة أو بعيدة من جهة أخرى على أنهم لا يصلحون للزعامة التى ينشدونها ، وأن اشتراكهم فى الحكومة عن طريق ابداء النصح والمشورة معرقل لدولابها ، ومعطل لمشروعات الباشا ، وأما البكوات المماليك ، فقد ظلوا خطرا يهدد بتقويض عروش الباشوية ذاتها ، ولا سبيل الى دفع هذا الخطر الا بتقرير سلطان الباشوية فى أرجاء الولاية بأسرها ، وأثبتت الوقائع أن لا ندحة عن استئصال شأفة البكوات المماليك لبلوغ هذه الغاية .

ذلك اذا كان معنى الانفراد بالسلطة ، وفى هذا المعنى أضحى الانفراد بالسلطة بمثابة حجر الزاوية فى البرنامج الذى توفرت كل جهود محمد على لتحقيقه ، والذى استهدف رفع مصر الى مرتبة وجاقات الغرب على أساس الحكم الوراثى فى أسرته . وبينما سعى محمد على سواء فى علاقاته مع الباب العالى أم مع انجلترة وفرنسا لبلوغ مقصده بالوسائل الدبلوماسية ، فقد صار يعمل من أجل استقرار الحكم ، وتشييده على دعائم ثابتة ، حتى يخلق من الولاية المستقرة قوة تؤازره بثبوت وجودها فيما يبذل من مساع سياسية فارتبط لذلك شقا برنامجه الخارجي والداخلي بعضهما ببعض ارتباطا وثيقا . وكما تكللت جهوده الخارجية بالنجاح ، من حيث ظفره بوعد قاطع من الباب العالى برفع ايالة مصر الى مرتبة الباشوية الوراثية عند انفاذه جيشه الى الحجاز والانتصار على الوهابيين ، واستخلاص الحرمين الشريفين من أيدى هؤلاء ، فقد أسفرت جهوده الداخلية عن استقرار الحكم ودعم أركان الولاية بفضل تطويعه الجند ، واخماد فتنتهم وعصيانهم ، واقصاء المشايخ عن شئون الحكم وسياسة الدولة والقضاء على البكوات المماليك .

تطويع الجند :

ولقد كانت أولى المشكلات التى صادفت (محمد على) عقب جلاء الانجليز عن الاسكندرية ، وكانت مبعث خطر كبير ، لا على باشويته فحسب ، بل وعلى حياته هو نفسه كذلك ، عصيان الجند وتمردهم على سلطانه ؛ وقد شهدنا كيف بدأت حركة العصيان هذه والباشا لا يزال فى الاسكندرية ، وخشى كثير من المعاصرين المتطيرين أن يكون هذا الحادث نذير شؤم على حكومة الباشا ، وقوى تشاؤمهم بسبب انقلاب السفينة التى نزل منها محمد على وحسن باشا طاهر وسليمان أغا (وكيل دار السعادة سابقا) حال رجوع الباشا من الاسكندرية ، وذلك عند زفتية ؛ ثم ما حدث عند دخول محمد على القاهرة حيث كبا به حصانه وأصابته رضوض شديدة ، فضلا عن حادث آخر ذكره (دروفتى) فى كتابه الى (سباستيانى) فى ١٠ أكتوبر ، هو سطو اللصوص « على غرف الباشا التى ينام فيها وسرقتهم أشياء ثمينة بجواره ، ومما كان عليه هو نفسه » .

وحق لهؤلاء المتطيرين أن يتشاءموا من هذه الحوادث ، وبخاصة من تمرد الجند ، لأن الجيش هو الذى أنزل الهزيمة بالبريطانيين ، وهو القوة التى اعتمد عليها محمد على دائما فى مطاردة البكوات المماليك ، ثم كان بفضل وثوقه من ولاء كبار ضباطه وتعاون هؤلاء معه أن أمكن طرد حكومة البكوات من القاهرة ، واقصاء أحمد خورشيد من الولاية ، وتأييد محمد على نفسه فى منصب الحكم والسلطان بعد المناداة بباشويته ؛ علاوة على أن مؤازرة الجيش له فى أثناء أزمة النقل الى سالونيك ، جعله يقدر على نبذ أوامر الباب العالى ظهريا وابطال مسعى الألفى خصوصا من أجل استرداد الحكم فى القاهرة، ويعلن أنه لن يتخلى عن باشويته الا بحد السيف واذا أرغم على ذلك ارغاما . فاذا انتقض الجيش عليه الآن ؛ وتناسى البكوات خلافاتهم وأحقادهم ، وجمعوا كلمتهم على انتهاز هذه الفرصة السانحة لمهاجمة غريمهم ، لاستطاعوا هدم باشويته ، ناهيك بما قد يفعله الباب العالى ، وهو الذى لن يتوانى عن انتهاز الفرصة هو الآخر ، لبسط سلطانه على الولاية : الغاية التى يسعى اليها دائما .

وحقيقة الأمر ، أن الباشا كان من واجبه تطويع الجنـد ، لضمان بقاء الجيش مواليا له ، لأسباب عدة ، غير التى ذكرناها ، أهمها ما ظل يذيع عن الغزو الأجنبى المرتقب ، بعد جلاء الانجليز عن الاسكندرية ، وحاجة الباشا الى جيش قوى لدفع هذا الغزو اذا وقع ، فمع أنه كان قد أراد انقاص الجيش الى العدد الذى يكفى لضمان استتباب الأمن الداخلى ، والقضاء على العناصر المناوئة لحكمه ، لا سيما البكوات المماليك ، واستخدام العدد الذى لا يعجز الباشا عن دفع مرتباته وعلائفه ولا يسبب بقاؤه ارهاقا لميزانيته ، فقد إضطر منذ أواخر عام ١٨٠٧ وأوائل العام التـالى ، الى الغاء الاجراءات التى كان قد اتخذها لترحيل أعداد كبيرة من جنده الى الشام ، وذلك منذ أن تطايرت الشائعات عن قرب خروج حملة من الموانىء الفرنسية لغزو هذه البلاد ، ومنذ أن راح (بتروتشى) وسائر الوكلاء الايجليز يؤكدون قرب وصولها . وكان هؤلاء الجند الذين أراد ابعادهم الباشا الآن ، من الذين اشتركوا فى حركة العصيان الخطيرة التى وقعت فى القاهرة فى أكتوبر ١٨٠٧ على نحو ما سنذكره وقد ظلت هذه الشائعات تتجدد بصورة مستمرة فى الشهور التالية ، وعمد الجند الى ازعاج (الافرنج) فى القاهرة والاسكندرية ، والاعتداء على الأهلين فى كل مكان ، على مألوف عادتهم فى كل مرة يطلب اليهم التهيؤ للخروج الى الثغور والشواطىء للدفاع عنها ، أو التأهب لصد غارات المغيرين على القاهرة ذاتها ، أو الذهاب فى تجريدة لمطاردة البكوات المماليك .

ثم انه كان لا مناص من تطويع الجند ، اذا شاء الباشا انفاذ جيشه الى الحجاز ، وقد لقى صعوبات جمة فى حشد الجند برئاسة محمد طاهر باشـا منذ أن طلب اليه الباب العالى النجدة ، فلم يستقم أمر الجيش الا بعـد أن قضى محمد على على محركى الفتنة بين الجند ، وأخرجهم من البلاد ، واستبدل بهم قوادا على جيشه من أهله وعشيرته والموثوق فى اخلاصهم وولائهم له .

وفضلا عن ذلك ، فقد سـاهم الجيش فى كل الانقلابات التى أطاحت بحكومات الباشوات منذ خروج الفرنسيين من البلاد ، فالأرنؤود ساهموا فى طرد محمد خسرو ، والانكشارية قتلوا طاهر باشا ونصبوا مكانه أحمد باشا ، والأرنؤود هم الذين طردوا هذا الأخير ، ثم اعتمد عليهم محمد على

فى تقويض عروش حكومة البكوات فى القاهرة ، بعد أن ضلعوا مع المماليك فى قتل على باشا الجزائرلى ، ثم قضى الجيش على ولاية خسرو باشا الثانية المعروفة « بالكناية » ، وكان بفضل اعتماد محمد على عليه أن تولى أحمد خورشيد ، ثم اشترك الأرنؤود والدلاة فى عزل هذا الأخير بعد ذلك ، وكان اشتراك الجيش فى هذه الانقلابات الكثيرة من أسباب زيادة الفوضى فى صفوفه ، وجنوحه الى العصيان عند أول بادرة . أضف الى هذا : ما أحدثه الانقلاب الذى قام به الانكشارية (أو الينكرجية) فى قصر الخلافة والسلطنة ذاتها ، وهو الانقلاب الذى أسفر عن مقتل السلطان سليم ، وانتهى بالمناداة بمحمود الثانى سلطانا للدولة فى الظروف التى عرفناها . فقد قوى هذا الانقلاب من اعتداد الجند وكبار ضباطهم بأنفسهم ، فتزايدت روح التمرد والعصيان فى صفوف الجيش .

وساعد على انتشار الفوضى بين الجند ، أن هؤلاء كانوا خليطا من أجناس منوعة ، فمنهم التركى والأرنؤودى ، والكردى ، والشامى ، والمغربى ، والنوبى ، واليونانى ، عدا جماعة من الفرنسيين والليفانتيين الذين انضم منهم فريق كذلك الى البكوات المماليك ، ولقد كانوا جميعا من المرتزقة ، لا يربطهم بقوادهم وقائدهم الأعلى سوى المرتبات « والعلوفات » التى ينالونها ، ولا صلة تربطهم بالبلاد حتى يعنيهم أمرها ، استقامت الأمور بها فى ظل حكومة مستقرة موطدة ، أم سادت بها الفوضى ، وكثرت الانقلابات ، طالما ضمنوا حصولهم على مرتباتهم ممن يؤول اليه الحكم ، وكانوا غرباء عن المصريين ، ولم يمتزجوا بهم الا فى حالات شاذة معينة ، كان مبعثها اما الخوف من ثورة الأهلين عليهم ، وهذا ما ندر حدوثه ، واما الطمع فى أموال الأهلين وأرزاقهم ، ولنهب متاعهم ودورهم ، وسبى نسائهم وأولادهم ، وتلك كانت القاعدة المعمول بها ، ولطالما انبث هؤلاء المرتزقة فى كل مكان بالقاهرة ينهبون ويسلبون ، ولطالما انتشروا فى القرى يهلكون الحرث والضرع ، وينزلون الكوارث بالفلاحين ، فاتخذوا من خروجهم فى أية تجريدة من التجريدات ، أو عودتهم منها ، أو مجرد تهيؤهم لمغادرة القاهرة ، والذهاب الى ميدان القتال ، ذريعة للاعتداء على الأهلين وايذائهم وقتل من يعترض طريقهم منهم ،

كما أنهم ألحقوا بالأوروبيين وسائر الأجانب خصوصا بالقاهرة والاسكندرية، مختلف الاهانات ، ولم يسلم هؤلاء من أذاهم وشرهم . ووجد الجند فيما حدث من انقلابات حكومية فرصا مواتية للمضي في افراط ، في أعمال السلب والنهب ، والاعتداء على سكان البلاد من مصريين وأجانب على السواء .

ولم يكن الضباط ورؤساء هذا الجيش يقلون جشعا وحبا للمال عن جنودهم ، أو لايطمعون في نهب الأهلين وسلبهم دورهم ومتاعهم وأرزاقهم وأموالهم ، فلم تربطهم هم الآخرين أية صلة بالبلاد التي وفدوا اليها مرتزقة كسائر الجند ، ولم يعنهم شيئا أمر أهلها وهم الغرباء عنهم ، ولم يشعروا بأي ولاء لشاغل منصب الولاية ، فهم يشتركون مع سائر صفوف الجيش في كل الانقلابات التي تحدث ، وينبذون سلطان الباب العالي وأوامره بسهولة ، طالما استولوا هم على مرتباتهم ومخصصاتهم ، وكانت هذه جسيمة ، وينالونها وفق نظام سبق ذكره ، حصل كل كبير من هؤلاء بفضله على مرتبات لعدد من الجند يربو على ثلاثة أمثال العدد الموجود فعلا تحت قيادته ، بل ان هؤلاء كثيرا ما احتفظوا بهذه المرتبات لأنفسهم ولم يدفعوا الا النزر اليسير منها لجنودهم مما كان من أسباب ثورة هؤلاء وعصيانهم ، ولم تهتم أكثرية هؤلاء الكبار الا بالثراء السريع في أثناء خدمتهم ، شأن كل مرتزقة ، ولقد شاهدنا كيف أن عديدين من هؤلاء صاروا يزمعون مغادرة البلاد بالثروات التي جمعوها ، وكيف استطاع بعضهم العودة الى بلاده غنيا ، بينما حال الجند دون سفر الآخرين حتى يدفعوا لهم مرتباتهم المتأخرة . وفطن محمد على من مبدأ الأمر ، ومنذ أن صح عزمه على الوصول الى الولاية ، الى ضرورة ضمان ولاء الجند له ، وجذب رؤسائهم اليه ، بالحرص على دفع مرتباتهم « وعلائفهم » في أوقاتها ، كما صار ديدنه بعد أن تسلم أزمة الحكم ، السهر على دفع هذه المرتبات كذلك دون تأخير ، وكان الشاغل الأكبر له في سنوات التجربة والاختبار التي مرت به ، تدبير المال بكل الوسائل لدفع هذه المرتبات منه .

زد على ذلك ، أن المصلحة الذاتية وحدها هي التي جعلتهم يقبلون على مؤازرة محمد على ، عند ما أغدق الباشا عليهم النعم والعطايا ، وأقطعهم

الأرض التى صادرها من البكوات المماليك خصوصا ، ووجد كبار الضباط أنهم ينعمون فى مصر بعيش لم يكن ليتسنى لهم التمتع به لو أنهم بقوا فى أوطانهم أو غادروا هذه البلاد • ومع ذلك فقد ظل جماعة منهم ينفسون على الباشا المركز الذى بلغه ، ومنافسة حسن باشا طاهر الأرنؤودى ، وعمر بك الأرنؤودى وأضرابهما له معروفة مشهورة ، وقد استطاع محمد على كبح جماح هذه المنافسة ، بفضل ما أظهره من حنكة فى مداراته لهم ، حتى اذا تخطى بسلام العواصف التى كادت تطيح بولايته ، وتدعمت أركان باشويته رويدا رويدا ، تخلى هؤلاء عن أطماعهم ، ورضخوا فى آخر الأمر لسلطانه ، بل وعاونه جماعة منهم على اجتياز الأزمات التى واجهته • ولو أن فريقا من هؤلاء الحاقدين عليه ، كياسين بك الأرنؤودى ورجب أغا ، ظلوا يحركون الفتنة عليه ، بل ان عمر بك الأرنؤودى نفسه لم يلبث أن شق عصا الطاعة (فى عام ١٨٠٩) ، وأعلن صالح أغا قوج (قوش) تمرده ، ولما تمض شهور قليلة على بدء الحرب ضد الوهابيين فى الحجاز ، وكان تطويع الجند ضروريا؛ لضمان الانتصار على هؤلاء الرؤساء المتمردين •

وكان مما زاد فى خطورة انتشار روح التمرد والعصيان فى الجيش : تأهب العربان البدو دائما للانضمام الى كل كبير من الضباط يخرج على سلطان محمد على ، ويجمع حوله طائفة الفارين من الجيش ، والذين يعقدون آمالا عظيمة على قدرتهم على المضى فى أعمال السلب والنهب على نطاق واسع تحت راية العصيان التى يرفعونها • ووجد العربان هم الآخرون فى هذا العصيان فرصة مواتية لاشباع نهمهم ، والمضى فى أعمال السلب والنهب دون رادع • وقد تذوق العربان طعم هذه الحياة التى خلقتها الفوضى السياسية فى مصر ، نتيجة للتطاحن بين البكوات المماليك ومختلف الباشوات الذين تولوا الحكم فى السنوات الماضية ، ثم تطاحن هؤلاء الباشوات أنفسهم مع كبار ضباط الجيش وجنده ، وعلى رأس كبار الضباط هؤلاء محمد على نفسه ، فامتزج العربان بالجند المتمردين ، وعملت طوائف منهم تحت لواء القواد المغامرين ، حتى أن قصة هؤلاء وأولاء سرعان ما صارت قصة واحدة • وتوزع العربان أنفسهم طوائف ، بعضها يعمل مع الضباط العصاة ، والآخر يعمل مع البكوات

المماليك ، والفريق الثالث يؤيد حكومة محمد على ، كل طائفة حسبما تمليه عليها مصالحها . التى لا تعدو توقع الظفر بالمغانم والأسلاب الكثيرة.

ومنذ حادث المناداة بولاية محمد على ، وعزل أحمد خورشيد من الولاية ، كتب الشيخ الجبرتى فى حوادث شهر أغسطس من عام ١٨٠٥ ، عن الدلاة الذين استقدمهم خورشيد للاستعانة بهم على غريمه ، ثم خذلوه : ان هؤلاء كانوا « اذا وردوا قرية نهبوها ، وأخذوا ما وجدوه فيها ، فأخذوا الأولاد والبنات وارتحلوا » ثم يستطرد الشيخ من ذلك الى ذكر دور العربان، فيقول : انه لا يلبث أن « يأتى العرب الناهبون خلفهم ، فيطلبون الكلف والعليق ، وينهبون أيضا ما أمكنهم ، ثم يرتحلون أيضا خلفهم » . ولكنه ما ان يرتحل هؤلاء وأولئك ، حتى يأتى جند الحكومة أو التجريدة « فيفعلون أقبح من الفريقين من النهب والسلب ، حتى ثياب النساء » . وتكرر عدوان العربان على الأهلين أثناء نضال الألفى وسائر البكوات ؛ فقد انتهز عربان أولاد على فرصة حضور جماعة من الألفية الى الجيزة ، وجمعهم « الكلف » من أهلها ، فأغاروا بدورهم على هذا الاقليم من ناحية البحيرة فى ديسمبر ١٨٠٥ « وعاثوا بأراضى الجيزة » ؛ حتى ان محمدا عليا عين لتعقبهم « محمد طاهر باشا » الذى كان يتهيأ وقتئذ للخروج الى الحجاز ولم يخرج — على نحو ما عرفنا — ثم ان العربان التحموا كذلك مع جند الباشا فى المعركة التى دارت رحاها فى ١٢ ديسمبر من العام نفسه ، فى جهة مصر القديمة ، وأسفرت عن ذهاب جماعة من الأرنؤود الى «الأخصام والانضمام اليهم» ، وقد سبق ذكر هذه المعركة . وفى مارس من العام التالى (١٨٠٦) ؛ انضم طائفة من العربان الى مماليك شاهين الألفى للاغارة على اقليم الجيزة ، وأخذ الكلف من أهله ؛ واضطر محمد على الى الخروج الى ناحية بولاق « وعدى طاهر باشا الى بر انبابة وصحبته عساكر كثيرة » لمطاردتهم .

وفى عام ١٨٠٦ تعددت حوادث عصيان الجند من جهة ، واشتراك العربان مع البكوات المماليك فى الاغارة على مختلف الأقاليم من جهة أخرى ؛ فمن الحوادث البارزة : اتحاد العربان مع أجناد المماليك فى ابريل ، فى الاغارة على جزيرة السبكية ؛ وحضور عمر بك الأرنؤودى الى القاهرة (فى ١٨ ابريل)

من بنى سويف يخبر بعصيان رجب أغا وفريق من الجند « خامروا عليه وانضموا الى الأمراء القبليين » . وبلغ عدد هؤلاء العصاة نحو الستمائة . وتمرد الجند الذين كانوا مع حسن باشا طاهر الأرنؤودى وأخيه عابدين بك ، بسبب تأخر مرتباتهم ؛ ومنع الباشا دخول طائفة منهم وصلوا الى بولاق ومصر القديمة ، من الدخول الى القاهرة ، واستعان الباشا بالعربان لاخماد حركتهم ، فجمع من عربان الحويطات والعائد وغيرهم أعدادا كثيرة ، وأقام هؤلاء بناحية شبرا ومنية السيرج ، واستمروا يحتشدون فى هذين المكانين أربعة أيام بتمامها ، وكانوا « جملة كبيرة » ، وطلب محمد على من رؤساء الجند المتمردين مغادرة البلاد ، ولكن هؤلاء أبوا حتى يقبضوا المنكسر لهم من مرتباتهم ، ولكن الباشا استطاع أن يبذر بذور التفرقة بينهم « فدس الى أصاغرهم من خدعهم واستمالهم ، حتى تفرقوا فى خدمة المستوطنين ، ولم يبق مع كبارهم المعاندين الا القليل ، فلم يسعهم بعد ذلك الا الامتثال وارتحلوا فى (١٨ مايو ١٨٠٦) من بولاق ، وسافر معهم (حسن أغا الشماشرجى) ومن بصحبته من المصريين وحولهم العربان . وساروا على طريق دمياط ؛ (وكانوا اثنين وخمسين شخصا من كبار طائفة الأرنؤود) وعلق الشيخ الجبرتى على حادث الاستعانة بالعربان فى اخراجهم بقوله : انه قد « حصل من العرب فى مدة تجمعهم ما لا خير فيه ، وكذلك فى مدة اقامتهم من الخطف والتعرية ، وقطع الطريق على المسافرين » .

وأما رجب أغا وياسين بك ، فقد انضما بمن معهما من الجند المتمردين الى البكوات المتحصنين بالمنيا ، وأنشأ المتاريس فى جهة المنيا البحرية ليحولا دون وصول مراكب الذخيرة اليها ، وأنقذ المنيا وصول محو بك بالذخيرة الى بنى سويف ، حيث اصطحب منها حسن باشا طاهر وعابدين بك ، وهزموا ثلاثتهم رجب أغا وياسين بك ، واقتحم جيشهم المتاريس ، ودخلوا البلدة .

وفى أثناء أزمة النقل الى سالونيك ، أراد الألفى ـ وصلته الوثيقة بالعربان معروفة ـ استثارة هؤلاء ضد حكومة محمد على واستنهاضهم لمعاونته فى اقصاء الباشا من الولاية ، فبعث بالكتب الى مشايخ الحويطات والعائد ، والى شيخ الجزيرة وسائر رؤسائهم ، ولكن هؤلاء ـ كما عرفنا ـ

آثروا اطلاع الباشا على هذه الكتب ، منذ أن توطدت علاقاته معهم أثناء حادث ابعاد كبار الأرنؤود المتمردين ، فأحضر ابن شديد وابن شعير هذه الكتب التى أتتهم من الألفى الى محمد على ؛ ثم ان الباشا عند تصميمه فى يولية ١٨٠٦ ، على الخروج لمناجزة الألفى ، لم يلبث أن « أرسل أوراقا لتجمع العربان ، وعين لذلك حسن أغا محرم ، وعلى كاشف الشرقية » ؛ وفى ٢٤ يولية وصل كثيرون من عرب الحويطات ونصف حرام من ناحية شبرا الى بولاق ، وأطلقت المدافع احتفاء بقدومهم ، وقد تقدم كيف أن جيش الألفى كان يضم عدة آلاف من عربان أولاد على وغيرهم •

ولقد كان وجه الخطورة بعد ذلك ، أن يجنح الجند الى العصيان ، ابان حملة فريزر ، أو يقبل العربان على معاونة البريطانيين ، فيسدون حاجة هؤلاء الى الفرسان ؛ وقد انتظر الانجليز دون طائل أن يسد المماليك هذا النقص فى جيشهم ، ولكن الباشا الذى أرضى الجند بدفع مرتباتهم اليهم ، استطاع أن يجهز الجيش الذى أوقع بالانجليز الهزيمة الساحقة فى معركة الحماد المعروفة ؛ ثم ان العربان امتنعوا عن نجدة الانجليز أثناء العمليات العسكرية ، ولم يستطع (فريزر) والوكلاء الانجليز استمالة العربان الى تموين الاسكندرية ، الا بعد انسحابهم اليها وتحصنهم بها ؛ على أن متاعب الباشا من ناحية الجند والعربان سرعان ما تجددت بعد جلاء الانجليز عن الاسكندرية •

عصيان ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٠٧ :

فقد ظهرت بوادر عصيان الجند عقب رحيل جيش (فريزر) من الاسكندرية ، وأثناء وجود الباشا بها ، وقد سبق الحديث عن أسباب هذا العصيان ، ثم نجاح الباشا فى اخماد هذه الحركة • ولكن روح التمرد التى سرت فى الجيش بأسره وقتئذ ، لم تلبث أن ظهرت آثارها كذلك فى القاهرة • وكان مبعث جنوح الجند الى التمرد فى هذه المرة ، الغرور الذى ملأ نفوسهم نتيجة لانتصارهم على البريطانيين ، ولاعتقادهم أنهم أصحاب الفضل فى اجلاء هؤلاء عن البلاد ؛ وتوهمهم أنه قد صار من حقهم لذلك أن يقتضوا من أهل البلاد ثمنا لتخليصهم من شرور الاحتلال الأجنبى ، لا سيما وقد خيل لهم أن المصريين كانوا يتمنون هزيمتهم والخلاص منهم على يد الغزاة الأجانب ،

ووجدوا على كل حال فى هذا الاعتقاد ، سواء أكان صحيحا أم وهما وخيالا ، ذريعة لاطلاق العنان لنزواتهم ، والاعتداء على الأهلين دون رقيب أو وازع .

ولقد سبقت الاشارة الى الفعال المنكرة التى صار يرتكبها الأرنؤود فى القاهرة بمجرد عودتهم اليها بعد انقضاء معارك رشيد والحماد ؛ وكان أهم ما عنى به هؤلاء الاستيلاء قسرا على بيوت الناس وطرد أصحابها منها بعد سلب فرشهم وأمتعتهم ، بدعوى أن متاعهم قد « استهلك منهم فى السفر والجهاد ودفع الكفار عنهم (أى القاهريين) ، بينما هؤلاء مستريحون فى بيوتهم وعند حريمهم » . ولأن القاهريين « ليسوا بمسلمين ، لأنهم كانوا يتمنون تملك النصارى لبلادهم ، ويقولون انهم خير » من الأرنؤود . ولم يكن فى مقدور الباشا أو كتخداه كبح جماح هؤلاء البغاة ، وهم الى جانب انغراس الميل الى السلب والنهب فى طباعهم ، لا يزالون منتشين بخمرة النصر ؛ فحرص كلاهما على تهدئة خواطر القاهريين وتسكينهم خوفا من وقوع الاصطدام بين هؤلاء وبين الجند ؛ وعزز الكتخذا بك دعاوى الجند ، فراح يقول : « أناس جاهدوا وقاتلوا أشهرا وأياما ، وقاسوا ما قاسوه فى الحر والبرد والظل ، حتى طردوا عنكم الكفار وأجلوهم عن بلادكم ، أفلا تسعونهم فى السكنى ، ونحو ذلك من القول » . وهكذا أفحش الجند « فى التعدى على الناس وغصب البيوت من أصحابها ؛ (ثم) أنهم تعدوا الى الحارات والنواحى التى لم يتقدم لهم السكنى بها قبل ذلك ، مثل نواحى المشهد الحسينى ، وقلعة الجامع المؤيدى ، والخرنفش والجمالية ، حتى ضاقت المساكن بالناس لقلتها ، وصار بعض المحتشمين اذا سكن بجواره عسكر يرتحل من داره ولو كانت ملكه ، بعدا من جوارهم ، وخوفا من شرهم » ؛ ولم يستثنو بيوت المشايخ ؛ بل وأهانوا من احتج منهم على فعالهم اهانات بالغة .

على أن هذا العصيان سرعان ما استفحل شره حتى صار خطرا على الباشا نفسه وعلى حكومته . وظهرت بوادر هذه الخطورة فى محاولة قام بها بعض الجند السكارى « والمجانين » للاعتداء على حياة محمد على . فقد عمد الباشا منذ عودته من الاسكندرية الى القاهرة ، الى الطواف فى شوارع

القاهرة ، يبذل قصارى جهده لوقف اعتداءات الجند على الأهلين ؛ وتوطيد الأمن وقطع دابر الفوضى التى اتضح أنها بلغت غايتها فى العاصمة أثناء غيابه عنها ؛ فحدث (يوم ١٦ أكتوبر) أثناء مروره « فى ناحية سوق (أو سويقة) العزى ، سائرا الى ناحية بلغيا » أن صادف فى أحد الشوارع حفنة من الراقصات ، منهمكات فى تسلية بعض الجند الأرنؤود ؛ لم يمنعهن عن الرقص مرور الباشا ، بل ضاعفن نشاطهن ، وصارت (لصاجاتهن) فرقعة كبيرة ، فأراد بعض حاشيته ، الزامهن بالسكوت ، احتراما لموكب الباشا . فعز على بعض الجند من المخمورين ، أن يسلبهم الباشا متعتهم ، فانتحى منهم اثنان جانبا ، وطلعا الى مكتب فوق سبيل كان قائما « بين الطريقين تجاه من يأتى من تلك الناحية — سوق العزى — يرصدان الباشا فى مروره ، فحينما أتى الباشا مقبلا لذلك المكتب أطلقا فى وجهه بارودتين ، فأخطأتاه ، وأصابت احدى الرصاصتين فرس فارس من الملازمين حوله ، فسقط ، ونزل الباشا عن جواده على مصطبة حانوت مغلوقة ؛ وأمر الخدم باحضار الكامنين بذلك المكتب ، فطلعوا اليهما ، وقبضوا عليهما » . واستبد الغضب بالباشا وأمر باحراق المكتب ، وتدخل سكان الحى جميعهم ، يلتمسون العفو ، ثم « حضر كبير (هؤلاء الجند) من دار قريبة من ذلك المكان ، واعتذر الى الباشا بأنهما مجنونان وسكرانان » ؛ فعدل عن حرق المكتب ، وأمر (كبير الجند) باخراجهما وسفرهما من مصر ؛ وركب (الباشا) وذهب الى داره .

وقد عزا (دروفتى) فى كتابه الى (سباستيانى) من القاهرة فى ٢٠ أكتوبر ١٨٠٧ هذا الحادث الى ازدياد عجرفة الجند ، منذ عودتهم الى القاهرة ، بعد انتصاراتهم الأخيرة على الانجليز ، بدعوى « أنهم هم الذين طردوا هؤلاء » ، وأرغموهم على ترك الاسكندرية ، وقد راح (دروفتى) يشكو من الاهانات التى لحقت بالأوروبيين على أيديهم ، وشيوع الفوضى فى القاهرة ، وانعدام الأمن ، حتى ان أحدا من الأهلين ما صار فى وسعه الاطمئنان على حياته ، ولو لزم داره ، وعاش بين أهله وعشيرته ، وذلك لأن الجند دأبوا على الاعتداء على البيوت وأصحابها ، « وسعيد الحظ هو الذى يتسنى له القرار بعياله وحريمه » ، فكان من أثر انتشار روح التمرد والعصيان هذه أن « كاد محمد على نفسه يقع فريسة لاختلال النظام بين جنوده » . ويقول (دروفتى) :

ان الذين أطلقوا عليه الرصاص ، كانوا من الجند المأجورين لفعل ذلك ، وأن « البيت » الذى أطلق منه الرصـــاص كان معروفا بأن قاطنيــه من القتلة المأجورين ، وأن الرصاص جرح حصان الباشا وأحد ضباطه .

وكان سبب التمرد المباشر ، أو على الأصح ، الذريعة التى تذرع بهـا الجند للمضى فى اعتداءاتهم ، تأخر مرتباتهم ، ولذلك فقد عمد الباشـا الى فرض الأتاوات وعقد القروض لدفع هذه المرتبات منها ، وكان محمد على منذ ٦ ، ١٣ أكتوبر قد أمر بفتح « الطلب من الملتزمين ببواقى الميرى على أربع سنوات ماضية » ، ثم أمر بفتح « دفاتر الطلب بميرى السنة القابلة » ، كما كان منذ ٦ أكتوبر قد أمر بكتابة « أوراق البشارة بذهاب الانكليز وسفرهم من الاسكندرية (وأرسلت هذه) الى البلاد والقرى » ولكن هــذه كانت اجراءات ، لابد من مضى بعض الوقت ، قبل أن تأتى ثمرتها ، ولقى الباشـا صعوبات فى « استدانة » كل المال الذى يريده ، وهكذا تعذر عليــه ارضاء الجند ، وصار هؤلاء — كمـا قال (دروفتى) — يقابلون كل معترض على فعالهم بازدياد صياحهم مطالبين بمرتباتهم المتأخرة .

ولذلك فانه لم تنقض عشرة أيام على حادث (ســوق العزى) ، حتى تجمهر حوالى الخمسمائة من الأرنؤود والعثمنلى أمام قصر الباشا بالأزبكية ، صبيحة يوم ٢٦ أكتوبر ، يطلبون « علائفهم » ؛ وحاول الباشا استنزال شىء منها ، فأبى الجند ، فوعد بالدفع عند ما يتجمع لديه المال اللازم لســدادها « فقالوا لا نصبر » ، ثم انهم استولوا على مدفعين وآخر من نوع (الهاون) وقاذفة للقنابر ، كانت جميعها بفناء القصر ، ثم بادروا باطلاق الرصاص على نوافذ الحجرات التى يقطنها الباشا ؛ « وضربوا بنـادق كثيرة » . وكان فى وسع محمد على أن يأمر رجاله باطلاق النار عليهم ، لتوفر الرصاص فى المكان الذى كان موجودا به وقتئذ ، ولكنه امتنع ، تجنبا لوقوع حوادث وخيمة ، « وارتجت البلد وأرسل السيد عمر (مكرم) الى أهل الغورية والعقادين والأسواق يأمرهم برفع بضائعهم من الحوانيت ففعلوا وأغلقوها » ، وتوسط سلحدار الباشـا ، والدفتردار أحمد أفندى (الملقب بجديد) لدى الجند ، وقدما نفسيهما رهينة فى يد الثوار لتهدئتهم وتسكينهم ، حتى يفى الباشـا

بوعده لهم ، حيث قطع على نفسه عهدا بدفع مرتباتهم فى أيام قليلة . ولما كان الثوار قد فرغت ذخيرتهم ، فقد انصرفوا ، آخذين معهم السلحدار والدفتردار ويعتدون فى طريق انسحابهم على الأهلين بوحشية قاسية .

ولكنه ما ان انسحب هؤلاء ، حتى حضر الدلاة بدورهم ، « قبل الغروب » يمنون النفس بنيل مثل الوعود التى نالها الثوار السابقون ، « فضربوا أيضا بنادق » ؛ ولكنهم قوبلوا بغير ما قوبل به زملاؤهم ، اذ « ضربت عليهم عسكر الباشا » ؛ وتبودل اطلاق النار من الجانبين ، وانزعجت القاهرة أيما انزعاج ، وساد الرعب والفزع بالمدينة ؛ وقتل من الدلاة أربعة ، وجرح أفراد منهم، « فانكفوا ورجعوا » ؛ وبات الناس متخوفين، « وخصوصا نواحى الأزهر ، (فأغلقوا) البوابات من بعد الغروب ، وسهروا خلفها بالأسلحة ، ولم تفتح الا بعد طلوع الشمس » .

وكان من المتوقع أن يعيد الدلاتية الكرة فى هذا اليوم الثانى (٢٧ اكتوبر) ؛ يؤيدهم بعض العسكر من العثمنلى والأرنؤود الذين لم يشتركوا فى حوادث اليوم السابق ، ولم تسر فيهم روح التمرد بعد ، ولكن النهار مضى دون أن يقع جديد ، ولو أن « الحال (ظل) على ما هو عليه من الاضطراب » .

بيد أن الباشا لم ير من الحكمة البقاء فى سرايه بميدان الأزبكية ، فنقل « أمتعته الثمينة تلك الليلة الى القلعة ، وكذلك ثانى يوم » ؛ ثم انه غادر سرايه مستخفيا هو وكبار ضباطه فى الساعة الأولى من صبيحة يوم ٢٨ أكتوبر ، قاصدا الى القلعة ، وحوله حوالى الثلاثمائة من حرسه المسلحين من «المماليك الفرنسيين» بقيادة عبد الله دراو Derau وقد صحبه كذلك حسن باشا طاهر (الأرنؤودى) ، الذى قال ان الباشا انما يقصد الى منزله ، فما أن تحقق بونابرته الخازندار من وصول محمد على الى القلعة سالما ، « حتى صرف الحاضرين فى الحال ، ونقل (ما بقى من أمتعة ثمينة ، وكذلك) الخزينة (فورا) وكذلك الخيول والسروج ، وخرجت عساكره يحملون ما بقى من المتاع والفرش والأوانى الى القلعة » .

وبمجرد أن وقف العصاة على ما حدث ، هاجموا قصر الباشا ونهبوه ، ولم يحترموا سوى الحريم ، « وأشيع فى البلدة أن العساكر نهبوا بيت

الباشا ، وزاد اللغط والاضطراب ، ولم يعلم أحد من الناس حقيقة الحال ، حتى ولا كبار العسكر . وزاد تخوف الناس من العسكر (الذين) حصلت منهم عربدات ، وخطف عمائم وثياب ، وقتل أشخاص . وأصبح يوم (٢٩ أكتوبر) وباب القلعة مفتوح ، والعساكر مرابطون به ، وواقفون بأسلحتهم ، وطلع أفراد من كبار العسكر بدون طوائفهم ، ونزلوا ، وكل طائفة متخوفة من الأخرى ، والأرنؤود فرقتان : فرقة تميل الى الأتراك ، وفرقة تميل الى جنسها ، والدلاة تميل الى الأتراك وتكره الأرنؤود ، وهم كذلك ، والناس متخوفة من الجميع ، ومنهم (الجند) يخشى من قيام الرعية (الشعب) ويظهر التودد لهم ، وقد صاروا مختلطين بهم فى المساكن والحارات ، وتأهلوا وتزوجوا منهم » .

ولم يكن هناك معدى عن انتقال محمد على الى القلعة ، لأنه طالما بقى فى سرايه بالأزبكية ، انعدم كل رجاء فى امكان اخماد عصيان الجند ، وذلك لأن هذه السراى ، كانت تقع فى ميدان الأزبكية ، وهو الميدان الرئيسى فى القاهرة وقتئذ ، ولم يكن من المتيسر الدفاع عنها ، بل على العكس من ذلك ، كان التغلب على أية مقاومة تأتى من جانب أهلها سهلا ميسورا ، اذا وقع هجوم منظم عليها ، وكان لا ندحة للباشا عن الالتجاء الى مكان أمين يحتمى به ، بعد الهجومين اللذين حدثا يوم ٢٦ أكتوبر ، ناهيك بالمؤامرات والمكائد التى عرف أن بعض رؤساء جنده يحيكونها ضده ، حتى أن الشيخ الجبرتى ذكر يعلل انسحاب الباشا الى القلعة ، انه « يقال ان طائفة من العسكر الذين معه بالدار أرادوا غدره فى تلك الليلة (ليلة ٢٧ ــ ٢٨ أكتوبر) ، وعلم ذلك منهم باشارة بعضهم لبعض رمزا ، فغالطهم وخرج مستخفيا من البيت ، ولم يعلم بخروجه الا بعض خواصه الملازمين له ، وأكثرهم أقاربه وبلدياته » . وقال (دروفتى) فى رسالته الى (تاليران) فى ٣١ أكتوبر « ان المسألة لم تكن لتقف عند هذا الحد لولا أن السيد عمر مكرم وهو موال دائما للباشا ، لم يعمد لتسليح الأهالى ، ولولا أن بعض زعماء الجيش مثل حسن باشا (طاهر) وعمر بك الأرنؤودى ، وصالح أغا قوج (قوش) لزموا الحياد » .

وأما القلعة فكانت مزودة بكل وسائل الدفاع اللازمة . والاستيلاء عليها ،

عدا أن من شأنه اعطاء الباشا الملجأ الأمين الذى يطلبه ، يجعله قادرا بفضل التحصن بها ، على الاشراف والسيطرة على القاهرة بأسرها ، والحيلولة دون استيلاء الثوار عليها ، اذ لو وقعت هذه فى أيديهم لاستفحل شرهم كثيرا . أضف الى هذا أنه سوف يتسنى له من معقله بالقلعة ، أن يتفاوض مع رؤساء المتمردين وانهاء عصيان الجند الذين سوف يتضح لهم عجزهم عندئذ عن الحاق الأذى بالباشا ، وفى وسع محمد على أن يبذر بينهم بوسائله المجربة بذور التفرقة ، حتى اذا تصدعت صفوفهم ، عاقب محركى الفتنة عقابا صارما ، وذلك هو عين ما حدث .

ومما يجدر ذكره أن الباشا ظل بعد هذه الحوادث يتخذ من القلعة مكانا لسكناه واقامته ، ولم يكن سبب ذلك أنه قد بيت العزم ـ كما يرى بعض الكتاب ـ على الاستبداد برعيته ، ذلك الاستبداد الذى يرى هؤلاء عنوانا له ، انفراد محمد على بالسلطة فى تلك الصورة الرتيبة التى تبدأ فى زعمهم باقصاء المشايخ عن شئون الحكم ، وتنتهى بالفتك بالمماليك فى مذبحة القلعة. بل ان حوادث العصيان والتمرد ظلت تقع من حين لآخر فى الأعوام التالية ، ولو أنها لم تكن بمثل هذه الخطورة ، حيث كان قد استطاع عند نهاية الفترة التى نعنى بدراستها ، الهيمنة على الجيش ، كما بدأ يعمل لانشاء (النظام الجديد) ، كما استمرت مكائد كبار الضباط ضد حكومته وضد شخصه ، وكان آخرها فى هذه الفترة حادث أو « كائنة لطيف باشا » فى ديسمبر ١٨١٣، وقد حاول هذا تحريك الفتنة ضد حكومة الباشا فانتهى الأمر بقتله . وفضلا عن ذلك ، فان (محمد على) لم يعش فى عزلة بالقلعة ، وقد وزع اقامته بينها وبين سرايه بميدان الأزبكية ، وصار يصرف شئون الحكم من المكانين ، وان كثر انعقاد ديوانه بالقلعة ، وقد قطن بسراى الأزبكية بعض حريمه وأهله منذ أن استقدم من قولة زوجه الأولى وسائر أفراد أسرته .

على أن انتقال الباشا الى القلعة ، ونهب سرايه بالأزبكية كان بمثابة الاشارة لانتشار أعمال السلب والنهب فى القاهرة على يد الجند الذين تراوح عددهم وقتئذ بين الثمانية والعشرة آلاف ، فانطلق هؤلاء فى شوارع المدينة وأحيائها ، يعتدون على النساء ، ويفتكون بالأزواج ، ولا ينجو من سلب

متجره وحانوته الا من دفع فدية كبيرة ، واستمر الحال على ذلك أسبوعا كاملا ، فأوذى القاهريون ايذاء بليغا ، وتوقفت الأعمال وانتشر الرعب والفزع فى القاهرة . وفى ليلة أول نوفمبر ، وكانت ليلة « رؤية هلال رمضان » لم يمكن عمل «الموسم المعتاد ، وهو الاجتماع ببيت القاضى ، وما يعمل به من الحراقة والنفوط والشنك وركوب المحتسب ومشايخ الحرف والزمور والطبول واجتماع الناس للفرجة بالأسواق والشوارع وبيت القاضى ، فبطل ذلك كله ... ولم تثبت الرؤية تلك الليلة » .

ولم يمكن احتمال هذا الحال طويلا ؛ وسعى (دروفتى) لدى « الرؤساء » لتأمين حياة وأموال الرعايا الفرنسيين ؛ فتحدث فى هذا الشأن على وجه الخصوص مع عمر بك الأرنؤودى ، وصالح أغا قوج (قوش) والسيد عمر مكرم ، وحصل من هؤلاء على تأكيدات قاطعة باهتمامهم بصالح الرعايا الفرنسيين ، وكتبوا له فى ذلك قائلين : « انهم سوف يتخذون كل ما ينبغى من وسائل لمنع وقوع أية اهانات على مبنى القنصلية الفرنسية وحارة الفرنساوية ، (حى الافرنج) بالمدينة » . وأكدوا أن فى وسع (دروفتى) أن يعتمد كل الاعتماد على امكان البحث معهم فى أى أمر قد يبدو له ضرورة بحثه معهم ؛ ثم ان له أن يعتمد كذلك على مساعدتهم له عند الحاجة .

وكان محمد على منذ ٢٨ أكتوبر قد عقد ديوانا بالقلعة ، حضره رؤساء الجند وكبار القواد ، كما حضره صغار الضباط ، وتحدث فيهم بلهجة حازمة؛ وحاول أن يفرق بين صغار الضباط والرؤساء ، فألقى مسئولية ما يشكو الجند منه من عدم حصولهم على مرتباتهم على كاهل الرؤساء الذين يتقاضون ما يزيد « مائة مرة على ما يستحقونه عدلا وقانونا » ؛ بينما يتركون جندهم فى عوز وحاجة . وأظهر الباشا استعداده لاجابة مطالب الجند ، على شريطة أن يقدم هؤلاء الرؤساء حسابا عن المبالغ الطائلة التى أخذوها . وأما اذا كان الجيش يريد تنحيته عن الحكم ، فلهم أن يختاروا باشا غيره ، فيعود هو حينئذ الى رتبته العسكرية القديمة ، أو يرحل عن البلاد كلية ، ولكنه طالما بقى فى الحكم ، فانه لن يتحول عن عزمه فى ضرورة اصلاح (المالية العسكرية) ، ثم استطرد الباشا من ذلك يقول : « ولقد حان الآن الوقت

لانهاء الاهانات والاعتداءات التى يتعرض لها الافرنج واليهود والمسيحيون ، وابطال السلب والنهب الذى يقع على أهل القرى ، لا لشيء سوى اشباع نهم بعض الرؤساء وارواء جشعهم ، وذلك كله محافظة على سمعة الجيش نفسه ، ولتوفير السعادة لسكان وأهل البلاد » • ثم اختتم الباشا مقالته باظهار ضرورة طرد جميع المحرضين على الثورة ، وأعلن أنه لن يصرف سوى مرتبات ثلاثة شهور فحسب لكل الجيش عن استحقاقات سنة كاملة ، الا اذا خرج الجند الى الصعيد لمناجزة البكوات المماليك وصار الباشا سيدا للصعيد ، فعندئذ ينالون مكافأة طيبة •

وأثر كلام الباشا فى صغار الضباط تأثيرا كبيرا ، ووجد هؤلاء مقترحاته عادلة ومعقولة ، فرفضوا الاصغاء لحجج ودعاوى رؤسائهم ، وعجز هؤلاء عن استمالتهم الى المضى فى التمرد والعصيان ، وتشاور الرؤساء فى الأمر ، ولما كانوا لا يجرؤون على تقديم الحساب المطلوب منهم لأنه لن يكون فى صالحهم ، فقد قر رأيهم على قبول التسوية التى اقترحها الباشا ، ثم انهم أمروا فى اليوم نفسه بارجاع المنهوبات التى أخذت من سراى الأزبكية • وانفرجت الأزمة ، وانصرف الاهتمام الى تدبير المال اللازم لدفع المرتبات التى وعد بها محمد على •

ولما كان الناس قد أوذوا بسبب هذه الفتنة ، وأوذيت على وجه الخصوص مصالح المشايخ وأعيان القاهريين ، وكلهم صاحب ثروة ، ويخشى على أمواله من الضياع ، فقد عقد هؤلاء العزم على وقف الفتنة بكل وسيلة ، يدفعهم الى ذلك حرصهم على مصالحهم الذاتية ، قبل أى اعتبار آخر. ثم الحاح العامة عليهم فى التوسط لدى الباشا ورؤساء الجند ، لانهاء اعتداءات الجند عليهم ، « فطلع طائفة من المشايخ (يوم ٣١ أكتوبر) الى القلعة ، وتكلموا وتشاوروا فى تسكين هذا الحال ، بأى وجه كان ، ثم نزلوا » • واستطال الأخذ والرد فى طرائق تدبير المال ، وتعددت اجتماعات المشايخ بكبار الضباط فى منزل السيد عمر مكرم ، وكثرت « المؤتمرات » كذلك فى بيت السيد محمد المحروقى ، وعند غيره •

ولكنه كان من الواضح أن الواجب يقتضيهم أن يفصلوا فى هذه المسألة بكل سرعة ، فقد استمر الاضطراب والشــغب ، وفى ٢ نوفمبر « بين العصر والمغرب ، ضربوا مدافع كثيرة من القلعة ، وأردفوا ذلك بالبنــادق الكثيرة المتتابعة ، وكذلك العسكر الكائنون بالبلدة ، فعلوا كفعلهم من كل ناحية ، ومن أسطحة الدور والمساكن . وكان شيئا هائلا ، واستمر ذلك الى بعــد الغروب » وتهكم الشيخ الجبرتى ، فقال : « وذلك شنك لقدوم رمضان ، فى دخوله وانقضائه » .

وعلى ذلك فانه لم تنقض أيام قلائل على هــذا الحادث ، حتى كانت قد أسفرت المباحثات والمشاورات فى يوم ٥ نوفمبر عن ترتيب لتدبير المال اللازم، كان فريدا فى نوعه ، يدل على حرص المشايخ على مصــالحهم الذاتيــة ، وقصورهم عن ادراك معنى الزعامة الشعبية التى طمعوا فيها ، وعجزهم عن تحمل مسئولياتها . وقد شرح الشيخ الجبرتى هــذا الترتيب فى قوله : وفى هذا اليــوم « انكشفت القضية عن طلب مبلغ ألفى كيس بعد جمعيــات فى مشاورات تارة ببيت الســيد عمر النقيب ، وتارة فى أمكنة أخرى ، كبيت السيد المحروقى وخلافه ؛ حتى رتبوا ذلك ونظموه ، فوزع منه جانب على رجال دائرة الباشا ، وجانب على المشايخ الملتزمين ، نظير مسموحهم فى فرض حصصهم التى أكلوها ، وهى مبلغ مائتى كيس ، وزعت على القراريط ، على كل قيراط ثلاثة آلاف نصف فضة على سبيل القرض ، لأجل أن ترد أو تحسب لهم فى الكشوفات ، من رفع المظالم ، ومال الجهات ، يأخذونها من فلاحيهم ، وفرض من ذلك مبلغ على أصحاب الحرف وأهل الغورية ، ووكالة الصابون ووكالة القرب ، والتجار الآفاقية . واستقر الطلب ببيت ابن الصــاوى بما يتعلق بالفقهاء ، واسماعيل الطوبجى ، بالمطلوب من طائفة الأتراك وأهل خان الخليلى ، والمرجع فى الطلب والدفع والرفع الى السيد عمر النقيب » .

ومعنى ذلك ، أن هذا الترتيب قد كفل للمشايخ ــ وقد صاروا فى هذا العهد من كبار الملتزمين ــ استرداد ما يدفعونه ، باحتسابه من مسموحهم فى فرض حصصهم . وتفسير ذلك أن المشايخ الملتزمين ، أى أولئك الذين التزموا بدفع الضريبة (الميرى) عن حصة الأرض التى اعتبروا مسئولين عن تأدية المال

(أو الميرى) عنها الى الحكومة ، كانت الحكومة قد أعفتهم فى نظير التزامهم من دفع الضريبة عن جزء من أراضيهم وأملاكهم الخاصة الداخلة فى حصة التزامهم ، فعرف ذلك باسم (مسموح المشايخ) • وكان المفروض أن يعفى الفلاحون فى هذا الجزء المعفى من الضريبة ، من دفع الضرائب كذلك ، ولكن المشايخ درجوا — بالرغم من ذلك — على جمع الضرائب وسائر الفرض والأتاوات الحكومية من الفلاحين الموجودين بالأرض المعفاة منها حسب هذا النظام • وعلى ذلك فانه عند ما أراد المشايخ و « الزعماء » القاهريون — ويكادون يكونون جميعا من المشايخ الملتزمين ، وهم كذلك أغنياء القاهرة وسراتها — انهاء فتنة الجند التى آذت أشد ما آذت — كما ذكرنا — مصالح هذه الطبقة ، رتبوا احتساب المبالغ التى يدفعونها من مسموحهم من الفرض على حصص التزامهم ، فترد هذه المبالغ اليهم أو تحتسب لهم فى كشوف الضرائب ، والأتاوات التى يحصلونها — دون وجه حق أصلا — من الفلاحين فى أرضهم أو حصص التزامهم ، وبهذه الطريقة ضمن المشايخ استرداد ما دفعوه •

ولم يأبه المشايخ والرؤساء الشعبيون لمصالح الفريق الآخر ، من صغار التجار وأرباب الحرف والصناعات الصغيرة ، الذين قصمت ظهورهم الضرائب الفادحة والأتاوات المتكررة ، فوقع على كاهلهم عبء دفع قسط كبير من المبلغ المطلوب ، دون أى ضمان لاستردادهم اياه أو لاستنزاله من الضرائب أو الأتاوات التى تحصل منهم • وهكذا أثبت المشايخ والرؤساء الشعبيون أنهم لا يعنون الا بصون مصالحهم الذاتية فحسب •

ومع أن كبار الضباط ورجال الباشا قد اشتركوا مع المشايخ فى بحث الأمر ، فقد كان من الواضح أن الذى عنى به الباشا وقتئذ ، هو وصول مبلغ الألفى كيس اليه ليدفع منه مرتبات الجند حسبما وعد به ؛ كما كان من الواضح أن كبار الضباط انما يهمهم وصول المال لأيديهم حتى يدفعوه بدورهم للجند • ولذلك فقد كان ترتيب توزيع المبلغ على الطوائف والهيئات — وبعد أن دفع « رجال دائرة الباشا » قسما منه — من شأن المشايخ والرؤساء الشعبيين أنفسهم •

وعلى ذلك فانه ما ان جرى تحصيل هذا المبلغ ، حتى « اجتمع الكثير من أهل الحرف كالصرماتية وأمثالهم ، والتجأوا الى الجامع الأزهر ، وأقاموا به ليالى وأياما فلم ينفعهم ذلك . وانبث المعينون بالطلب ، وبأيديهم الأوراق بمقدار المبلغ المطلوب من الشخص ، وعليها حق الطريق ، وهم قواسة أتراك وعسكر ودلاة ، وقواسة بلدى . ودهى الناس بهذه الداهية فى الشهر المبارك، فيكون الانسان نائما فى بيته ومفتكرا فى قوت عياله ، فيدهمه الطلب ، ويأتيه المعين قبل الشروق ، فيزعجه ويصرخ عليه ، بل ويطلع الى جهة حريمه ، فيتنبه كالمفلوج من غير اصطباح ، ويلاطف المعين ، ويوعده ويأخذ بخاطره ، ويدفع له كراء طريقه المدفوع له فى الورقة المعين بها المبلغ المطلوب قبل كل شىء ، فما يفارقه الا ومعين آخر واصل اليه على النسق المتقدم ، وهكذا » .

الضرب على ايدى المحرضين : نفى رجب اغا :

وما أن سكنت فتنة الجند ، حتى شرع الباشا يعمل بحزم وشدة للضرب على أيدى رؤساء الجند الذين تزعموا هذه الفتنة ، وعقوبة الثوار الظاهرين ، والمغامرين الذين يحركون القلاقل والاضطرابات ليعيثوا فسادا فى القاهرة خصوصا ، وليسلبوا القاهريين ويعتدوا عليهم ، والذين كان وجودهم — كما كتب الوكلاء الفرنسيون فى نشرتهم الاخبارية عن هذه الحوادث فى نوفمبر من العام نفسه — مصدر خطر لا على سلطانه وحكومته فحسب ، بل وعلى حياته هو نفسه كذلك . حتى اذا شاء الباشا الاعتماد على ولاء الجيش له ، وجب عليه — كما قال هؤلاء — أن يتخذ اجراءات سريعة وحاسمة للتخلص منهم .

وكان واضحا أن ترك الجند يسدرون فى غوايتهم ، دون وقف اعتداءاتهم على الأهلين ، سوف يترتب عليه انعدام الأمن فى القاهرة ، وافلات زمام الأمور من يد الباشا فى آخر الأمر ، ومن المحتمل كثيرا قيام القاهريين بالثورة . صحيح أن الفتنة الأخيرة مرت دون أن يحرك القاهريون ساكنا للانتقام من الأرنؤود والدلاة الذين آذوهم فى أموالهم وأعراضهم ونفوسهم ، وذلك بفضل الاجراءات التى اتخذها عمر مكرم وغيره من المتصدرين ، لاغلاق

الحوانيت ، ومنع تسلح الأهلين ، والزامهم بالمكوث فى بيـوتهم ؛ واغلاق البوابات وحراستها ؛ ولكن الخطر كان كامنا ، ولا ضمان لدوام هذا السكون اذا وقعت فتنة أخرى من طراز هذا العصيان والتمرد . ولقـد عبر الشيخ الجبرتى عن كراهية الشعب لجند الباشا ، فقال : « ولشدة قهر الخلائق منهم ، وقبح أفعـالهم ، تمنوا مجىء الافرنج من أى جنس كان ، وزوال هـؤلاء الطوائف الخاسرة ، الذين ليس لهم ملة ولا شريعة ، ولا طريقة يمشون عليها ، فكانوا يصرخون بذلك بمسمع منهم ، فيزداد حقدهم وعداوتهم ، ويقولون أهل هذه البلاد ليسـوا مسلمين ، لأنهم يكرهوننا ويحبون النصارى ؛ ويتوعدونهم اذا خلصت لهم البلاد ، ولا ينظرون لقبح أفعالهم » .

وكان أخطر المحرضين على التمرد والعصيان ، رجب أغا ، وكان من الذين انضموا الى الألفى سابقا وصار أحد قواد مشاته ، وقد تقـدم ذكر حادث « مخامرة » رجب أغا على عمر بك الأرنؤودى ومقاومته مع ياسـين بك فى المنيا ، وتظاهر بالولاء لمحمد على بعد ذلك ، ولكنه صار يدبر الثورة ضده ، وكان من كبار المحرضين على الفتنة الأخيرة . فأصدر الباشا أمرا بعد سكون الفتنة بنفيه ، فلم يمتثل رجب أغا لهذا الأمر ؛ وجهر بالعصيان ، وكادت تقوم الفتنة من جديد ، لولا أن تغلب جند الباشا عليه ؛ وأوذى الأهلون فى هذا الحادث كذلك ايذاء بليغا . ويقص الشيخ الجبرتى تفاصيل ما وقع فى قوله فى حوادث يوم ١٩ نوفمبر ١٨٠٧ : « قصد الباشا نفى رجب أغا الأرنؤودى وأرسل اليه يأمره بالخروج والسفر ، بعد أن قطع خرجه ، وأعطاه علوفته ، فامتنع من الخروج ، وقال أنا لى عنده خمسين كيسا ، ولا أسـافر حتى أقبضها . وذلك أنه فى حياة الألفى الكبير ، اتفق مع الباشا بأن يذهب عند الألفى وينضم اليه ، ويتحيل فى اغتياله وقتله ؛ فان فعل ذلك وقتله وتمت حيلته عليه ، أعطاه خمسين كيسا . فذهب عند الألفى والتجأ اليه ، وأظهر أنه راغب فى خدمته ، وكره الباشا وظلمه ، فرحب به وقبله وأكرمه مع التحذر منه . فلما طال به الأمد ولم يتمكن من قصده ، ورجع الى الباشا ؛ فلما أمره بالذهاب (الآن) أخذ يطالبه بالخمسين كيسـا . فامتنع الباشـا ، وقال : جعلت له ذلك فى نظير شىء يفعـله ، ولم يخـرج من يده فعله ، فلا وجه لمطالبته

به ، واستمر رجب أغا فى عناده . وذلك أنهم لا يهون بهم مفارقة مصر التى صاروا فيها أمراء وأكابر ، بعد أن كانوا يحتطبون فى بلادهم ، ويتكسبون بالصنائع الدنيئة . . ثم انه جمع جيشه اليه من الأرنؤود بناحية سكنه ، وهو بيت حسن كتخدا الجربان بباب اللوق . فأرسل اليه الباشا من يحاربه .

« فحضر حسن أغا سر ششمه من ناحية قنطرة باب الخرق ، وحضر أيضا الجم الكثير من الأتراك وكبرائهم من ناحية المدابغ ؛ وعمل كل منهم متاريس من الجهتين ، وتقدموا قليلا حتى قربوا من مساكن الأرنؤود تجاه بيت البارودى . فلم يتجاسروا على الاقدام عليهم من الطريق ، بل دخلوا من البيوت التى فى صفهم ، ونقبوا من بيت الى آخر ، حتى انتهوا الى أول منزل من مساكنهم ، فبغتوا البيت الذى يسكن به الشيخ محمد سعد البكرى ، ونفذوا منه الى المنزل الذى بجواره ، ثم منه الى منزل على أغا الشعراوى ، ثم الى بيت سيدى محمد وأخيه سيدى محمود المعروف بأبى دفية ، الملاصق لمسكن طائفة من الأرنؤود . وعبثوا فى الدور وأزعجوا أهلها بقبيح أفعالهم .

« فانهم عند ما يدخلون أول بيت يصعدون الى الحريم بصورة منكرة ، من غير دستور ولا استئذان ، وينقبون من مساكن الحريم العليا ، فيهدمون الحائط ويدخلون منها الى محل حريم الدار الأخرى ، وتصعد طائفة منهم الى السطح ، وهم يرمون بالبنادق فى الهواء فى حال مشيهم ومسيرهم وهكذا . ولا يخفى ما يحصل للنساء من الانزعاج ، ويصرن يصرخن ويصحن بأطفالهن ، ويهربن الى الحارات الأخرى ، مثل حارة قواديس ، وناحية حارة عابدين ، بظاهر الدور المذكورة ، بغاية الخوف والرعب والمشقة . وطفقت العساكر تنهب الأمتعة والثياب والفرش ، ويكسرون الصناديق ويأخذون ما فيها ، ويأكلون ما فى القدور من الأطعمة فى نهار رمضان من غير احتشام .

« ولقد شاهدت أثر قبيح فعلهم ببيت أبى دفية المذكور من الصناديق المكسرة ، وانتشار حشو الوسائد والمراتب التى فتقوها وأخذوا ظروفها . ولم يسلم لأصحاب المساكن سوى ما كان لهم خارج دورهم ، وبعيدا عنها ، أو وزعوه قبل الحادثة . وأصيب محمد أفندى أبو دفية برصاصة أطلقها

بعضهم من النقب الذى نقب عليهم ، نفذت من كتفه . وكذلك فعل العسا ر التى أتت من ناحية المدابغ بالبيوت الأخرى » .

« واستمروا على هذه الأفعال ثلاثة أيام بلياليها » .

وتدخل عمر بك الأرنؤودى ، وصالح قوج (قوش) لانهاء الفتنة ، وتوليا رجب أغا بحمايتهما ، فحضر عمر بك « كبير الأرنؤود الساكن ببولاق » ليلة ٢٣ نوفمبر ، وكذلك صالح قوج « الى رجب أغا المذكور ، وأركباه وأخذاه الى بولاق ، وبطل الحرب بينهم ، ورفعوا المتاريس فى صبحها ، وانكشفت الواقعة عن نهب البيوت ونقبها ، وازعاج أهلها . ومات فيما بينهم أنفار قليلة ؛ وكذلك مات أناس وانجرح أناس ، من أهل البلد » . وفى ٢٦ نوفمبر « سافر رجب أغا ، وتخلف عنه كثير من عساكره وأتباعه ، وذهب من ناحية دمياط » وطرد رجب أغا من البلاد نهائيا .

وعمد الباشا الى التخلص رويدا رويدا من سائر متزعمى العصيان والمحرضين عليه ، أولئك الذين لم يدر فى ذهنهم قط أن يسودوا عليهم سيدا يأتمرون بأمره ، ويطيعون نواهيه ، بل اعتقدوا أن من حقهم أن يختاروا الزعيم الذى يرضخ لأهوائهم ، ويخضع لنزواتهم ، وصار اطلاق الرصاص والعصيان ديدنهم كلما واتتهم الفرصة للافصاح عن تذمرهم ، واعلان غضبهم وسخطهم على حكومة الباشا . ولما لم يكن مركز محمد على قد توطد بالدرجة التى تجعله قادرا على الاقتصاص من الثوار بالطرق العادية المألوفة خشية أن يؤدى انزال العقوبة بالمحرضين على العصيان الى هياج الجنود وسريان روح التمرد بين سائر صفوف الجيش ، وثورة الجيش بأسره ؛ فقد لجأ الباشا الى وسائل « صامتة » للخلاص منهم ؛ فجرى اعدام كثيرين من قادة العصيان بالقلعة سرا ، واتخذ من واجب تحصين الاسكندرية ، وسائر الثغور والمواقع فى الشاطىء الشمالى ، ذريعة لابعاد الآخرين من القاهرة ، وتوزيعهم على مختلف الحاميات ، بحيث لا تظل قوات كبيرة من الجيش مجتمعة فى مكان واحد ، وبحيث ينالون علائفهم ومرتباتهم من الأماكن التى يرسلون اليها ، فيخف كذلك عبء نفقاتهم عن خزانته ؛ فضلا عن أن توزيعهم هذا لا ينال من

قوته شيئا ، لبقاء الجيش قائما . وفى ديسمبر من السنة نفسها « قطع الباشا رواتب طوائف الدلاة وأمروا بالسفر الى بلادهم » .

ولم يظهر أثر هذه الاجراءات التى اتخذها محمد على لتطويع الجند الا شيئا فشيئا . فقد بقيت بطبيعة الحال طائفة من الجند بالقاهرة ، للدفاع عنها ، واستمرت اعتداءات هؤلاء على الأهلين ، فلا يمر يوم دون وقوع اعتداءات جديدة ، حتى لاحظ الوكلاء الفرنسيون « أن أصحاب الأسمال البالية هم الذين فى وسعهم وحدهم أن يشعروا بأى أمن وطمأنينة عند سيرهم فى شوارع العاصمة » .

حادث ساحرة دمنهور :

وكان من العوامل التى ساعدت على زيادة الفوضى بين طوائف الجند ، اعتقاد هؤلاء فى المشعوذين والسحرة ، يحتفون بهم ويسيرون فى ركابهم « تكريما » لهم وتلمسا للبركة منهم ، فى مواكب ذات جلبة وضوضاء ، يطوفون بهم فى شوارع القاهرة ، ويعتدون على القاهريين ، ويسلبون الحوانيت والدكاكين ؛ وكان أخطر من ظهر من هؤء المشعوذين الذين اعتقد فيهم كثيرون من الأرنؤود على وجه الخصوص ، امرأة من نواحى دمنهور ادعت أن لها صلة مباشرة بعالم الأرواح ، يخاطبها روح يسمى : « الشيخ على » ويجيب على مايسأله السائلون بواسطتها ، وفى وسع هؤلاء كذلك أن يلمسوا يده فى جلسات خاصة فى ظلام الليل ، واشتهر أمر هذه الساحرة ، وصار لها آلاف من المؤمنين بها ، ومن بينهم عدد عظيم من الأرنؤود ، فصارت تتجول فى شوارع القاهرة على حصان ، يحيط بها الأرنؤود حراسا لها ، وخشى الباشا أن تكون هذه المرأة أداة فى يد أعدائه ، يستخدمونها لتأليب الجند ، بل وتحريك الشعب نفسه على الثورة ؛ فسعى جهده لكشف خديعتها واظهار كذب ادعائها ؛ والتخلص منها بصورة لا تستفز جنده الأرنؤود . فاستدعى الباشا اليه أربعة من الحواة ووعدهم بمبلغ من المال اذا استطاعوا احضار الساحرة ، فوجدها هؤلاء عند باش أغاة التبديل ، أو رئيس خفراء الحراسة الليلية ، يحيط بها المعجبون من الجند وغيرهم ، فلما أرادوا القبض

عليها انتصر لها الجند وهددوا الحواة وطردوهم « بدعوى أن البيت سوف يسقط على رءوسهم اذا مس أحد بشر شخص هذه المرأة المقدسة » . وتزايد خطرها يوما بعد آخر،وصار لا مندحة عن انهاء مسألة هذه الساحرة بكل سرعة. فأمر الباشا رئيس الشرطة باحضارها ، حتى يظهر كغيره اعجابه بفعالها الخارقة، واستقبلها الباشا أمام سرايه فى ميدان الأزبكية قبل الغروب ، وهو جالس تحت شجرة كبيرة من الجميز يدخن نارجيلته بالقرب من ساقية ، يحيط به المعجبون بها والمؤمنون بسحرها ، ورجاها احضار الروح . ووقف جمهور كبير يشهد ما يجرى بين الباشا وبينها ؛ ولما كان الليل لم يرخ سدوله بعد ، والمكان خلاء ، فقد اعتذرت الساحرة بأن اتصال الروح لا يحدث الا فى الظلام ، وعلاوة على ذلك فقد ذهب « الشيخ على » للصلاة فى جامع الامام الحسين ، وأنه سيعود بعد قليل . فدخل الباشا الى قصره ، وتبعه كبار الضباط ورؤساء الجند لمشاهدة المعجزة . فلما جاء الليل جلس الباشا وحوله هؤلاء الرؤساء ، ويجاوره طبيبه الخاص (بوزارى) وترجمانه ، لأنه لا يتكلم العربية ، وادعت الساحرة أنها تجهل التركية ، و (بوزارى) يعرف اللغتين فأطفئت الأنوار ، وأجاب « الشيخ على » على الأسئلة التى وجهت اليه فى صوت مكبوت ؛ وبدا كأنما الباشا قد غلب على أمره ، ولكنه لم يلبث أن طلب أن يقبل يد « الروح » وكان بعد لأى وعناء أن رضى « الشيخ على » أن يمد أطراف أصابعه حتى يقبلها الباشا ؛ فقبض عليها بشدة وأحضرت الأضواء ، واتضح أن اليد هى يد الساحرة ذاتها ، التى ثبت أنها ذات قدرة على اخراج الأصوات من بطنها ، وقرر الباشا اغراقها فى النيل فورا ، فقام صخب وقامت ضجة حتى شعر الباشا بالخوف لحظة ، ولكن سرعة بديهته وشجاعته أنقذتا الموقف فقال : « لا شك فى أن هذه المرأة يمتلكها روح ذو قدرة خارقة ، وهذا الروح لن يدعها تهلك . أما اذا كان لا وجود لهذا الروح أصلا ، واتضح أنها كانت تخدع الناس وتغشهم ، فانها سوف تغرق » . وأمام هذا المنطق القوى اذا ، رضى المعارضون بأخذها الى النيل حيث ألقيت الساحرة به ، وانتظروا — بعض الوقت — خروجها من النهر . ولكن دون جدوى ، فانصرفوا لشأنهم .

على أنه كان من أثر ما ظهر من تصميم محمد على ، على ردع حركات العصيان ، وأخذه جنده بالشدة ، للقضاء على عوامل الفوضى واختلال النظام فى جيشه ، أن فر كثيرون من الصفوف ، وقصدوا الى الأرنؤودى الثائر الآخر ياسين بك ، يعملون تحت لوائه ؛ وكان خطر هذا قد أخذ يستفحل منذ حوادث عصيانه الأخيرة والتى ذكرناها . ووجب على الباشا القضاء على حركته بكل وسيلة .

نفى ياسين بك الأرنؤودى :

فقد استفحل شر ياسين بك وأخذ يعيث فسادا فى أقاليم مصر الوسطى ، وانضم اليه كثيرون من رؤساء العثمنلى والأرنؤود الذين أصاب كبرياءهم تصميم الباشا على جمع أسباب السلطة فى يده ، كما فر اليه كثيرون من الجند ، لنقمتهم - كما ذكرنا - على النظام الذى يريد الباشا ادخاله فى الجيش ، أضف الى هذا أن العربان الذين من دأبهم انتهاز الفرص السانحة للسلب والنهب ، سرعان ما صاروا يتوافدون على معسكره فى أعداد عظيمة واجتمع لدى ياسين بك من القوة ما جعله قادرا على ابراز « جيش » فى الميدان يضارع فى اعداده وسلاحه ما لدى محمد على نفسه من مشاة ؛ وداعب الأمل ياسين بك فى امكان انتزاع الباشوية من محمد على ؛ ولا جدال فى أنه كان فى وسعه أن يفعل ذلك ، لو أنه أوتى الى جانب أطماعه هذه وقدرته على النضال فى جلد ومثابرة - وقد شهد المعاصرون له بالقدرة على الكفاح القوى - شيئا من الحكمة وبعد النظر ؛ فعرف كيف ينحاز بالقوات التى لديه لاحدى القوتين المتناضلتين وقتئذ : محمد على أو البكوات المماليك ؛ فيسير فى نفس الطريق الذى سار فيه الباشا نفسه ، فى أوائل عهده ، ومنذ أن صح عزمه على الوصول الى الحكم والولاية ، حتى اذا استعان باحدى هاتين القوتين فى القضاء على جماعة من خصومه ، استطاع منازلة الجماعة الأخرى . وكان من الواضح أن من صالحه الاتحاد مع البكوات المماليك اذا شاء القضاء على حكومة محمد على ؛ لأن انضمام فرسانهم الى جيشه لاشك يجعل كفته الراجحة فى أية معارك يخوض غمارها مع الباشا .

ولكن ياسين بك كان مغامرا تنقصه الحنكة السياسية ، عجز عن ابتداع

« سياسة » أو تدبير خطة محكمة للوصول الى غايته ؛ واعتمد فى جذب الجند اليه على كرمه وسخائه معهم ؛ وهو الذى تسنى له أن يجمع ثروة طائلة بأعمال السلب والنهب التى انغمس فيها ، فأجزل لجنده العطاء ؛ وكان مرحا بطبعه ، وذا شخصية محببة للنفوس : كثير التسامح مع جنده ، حتى أحبه هؤلاء ، ورضوا بالعمل تحت لوائه وتزايدت أعداد الوافدين منهم الى معسكره يوما بعد يوم ، ولكنه أخطأ خطأ جسيما عند ما اعتبر أعداء له ، كل من رفضوا الانضواء تحت لوائه ؛ وبدلا من الاتحاد مع البكوات الذين بالصعيد ، جلب سخطهم عليه ، واستثار عداءهم ضده بسبب مضى عصاباته فى النهب والسلب والتخريب ، مما أثار عليه « أسياد الصعيد » الثلاثة : ابراهيم بك ، وعثمان بك حسن ، وشاهين بك المرادى خليفة عثمان البرديسى ، فاتحدوا ضده وقرروا مهاجمته .

فقد انتهز فى سبتمبر وأكتوبر ١٨٠٧ وقوع الخلاف بين البكوات ، بسبب اغارة سليمان بك البواب على بعض القرى التابعة لشاهين بك المرادى ونهبها ، فاستولى ياسين على بنى سويف والمنيا حيث تحصن بها ، ولم يتورع أثناء مناوشاته مع المماليك عن مهاجمة ملوى وأخذ مبلغ كبير من المال من أهلها ، بالرغم من أنها تتبع محمد بك المنفوخ المرادى « حامى » ياسين بك نفسه . وفى نوفمبر كان لا يزال ياسين متحصنا بالمنيا ، وفى مناوشات مستمرة مع البكوات من الألفية والمرادية على السواء ، ويتخذ العدة لاخضاع اقليم الفيوم كذلك .

وكان البكوات وقتئذ يتفاوضون من أجل الصلح مع الباشا — على نحو ما سيجىء ذكره فى موضعه — وكان شاهين بك الألفى يعيش « مستأمنا » فى الجيزة والقاهرة ، ومنذ أن صالحه الباشا فى ديسمبر ١٨٠٧ ؛ فاستعان محمد على به فى استثارة « أسياد الصعيد » لقتال ياسين ، وكان هؤلاء يسخطون عليه سخطا عظيما ، فأوقعوا به هزيمة كبيرة بالقرب من منفلوط فى يناير ١٨٠٨ ، « ونهبوا حملته ومتاعه » وانسحب فى حوالى المائتين فحسب الى المنيا حيث تحصن بها ؛ وحضر أبوه الى القاهرة مستسلما ؛ وشرع محمد على يجهز تجريدة لمطاردته من حوالى السبعمائة أو الثمانمائة ، بقيادة بونابرتة

الخازندار (أحمد أغا) ؛ وتقدم التجريدة سليمان بك الألفى من رجال شاهين الألفى فى قوة أخرى ، وانضم بكوات الصعيد الى جيش حسن باشا (طاهر الأرنؤودى) للقضاء على ياسين ، فهاجموا المنيـا من الناحية القبلية ، بينما صوب الأرنؤود مدافعهم عليها من الناحية البحرية ، وكتب (سانت مارسيل) الى حكومته فى أول فبراير ١٨٠٨ ، أن هذه الحملة عند انضمامها الى قوات المماليك بالصعيد سوف تغدو قوة عظيمة فى وسعها طرد ياسين بك من المنيا والسيطرة عليها ؛ « ولا جدال فى أن اخضاع هذا الثائر ـ الذى أتيح له خلق سلطة ثالثة فى مصر أشد خطرا مما قد تبلغه سلطة الباشا ، أو سلطة البكوات المماليك ، لأن أكثرية العربان منحازون اليه ـ من شأنه بسط الهدوء ، وفتح المواصلات لاستئناف النشاط التجارى الذى تعطل من مدة طويلة بين الوجهين البحرى والقبلى » •

ويصف الشيخ الجبرتى ما وقع بعد خروج هـذه التجريدة ، فيقول فى حوادث يوم ١٠ فبراير ١٨٠٨ : « ورد الخبر بأن سليمان بك الألفى لما وصل الى المنية ، ونزل بفنائها ، خرج اليه ياسين بك بجموعه ، وعساكره وعربانه ؛ فوقع بينهما وقعة عظيمة ، وانهزم ياسين بك وولى هاربا الى المنيـة ؛ فتبعه سليمان بك فى قلة ، وعدى الخندق خلفه ، فأصيب من كمين بداخل الخندق ووقع ميتا ، بعد أن نهب متاع ياسين بك وجماله وأثقاله ، وشتت جموعه ، وانحصر هو وعربانه وما بقى منهم بداخل المنية • وكانت الواقعة (يوم ٤ فبراير ١٨٠٨)• فلما ورد الخبر بذلك على الباشا ، أظهر أنه اغتم على سليمان بك ، وتأسف على موته ، وأقام العزاء عليه خشداشينه بالجيزة ، وفى بيوتهم• وطفق الباشا يلوم على جراءة المصريين (البكوات المماليك) واقدامهم ، وكيف أن سليمان بك يخاطر بنفسه ، ويلقى بنفسه من داخل الخندق ؛ ويقول أنا أرسلت اليه أحذره ، وأقـول له أن ينتظر بونابرتة الخازندار ، ويراسـل ياسين بك ، ويطلعه على ما بيده من المراسيم • فاذا أبى وخالف ما فى ضمنها ، فعند ذلك يجتمعون على حربه ، وتتقدم عسـكر الأتراك لمعرفتهم وصبرهم على محاصرة الأبنية ، فلم يستمع لما قلت ، وأغرى بنفسه ، وأيضـا ينبغى لكبير العسكر التأخر عن عسكره • فان الكبير عبارة عن المدبر الرئيسى ،

وبمصابه تنكسر قلوب قوته ؛ وهؤلاء القوم بخلاف ذلك ، يلقون بأنفسهم فى المهالك •

« ولما أرسل جماعة سليمان بك يخبرون بموت كبيرهم ، وأنهم مجتمعون على حالتهم ، ومقيمون بعرضيهم ومحطتهم على المنية ، وأنهم منتظرون من يقيمه الباشا رئيسا مكانه ، فعند ذلك أرسل الباشا الى شاهين بك (الألفى) يعزيه ، ويلتمس منه أن يختار من خشداشينه من يقلده الباشا أمارة سليمان بك ، فيتشاور شاهين بك مع خشداشينه ، فلم يرض أحد من الكبار أن يتقلد ذلك • ثم وقع اختيـارهم على شـخص من المماليك يسمى يحيى ، وأرسلوه الى الباشا ، فخلع عليه ، وأمره بالسفر الى المنية ؛ فأخذ فى قضاء أشغاله وعدى الى بر الجيزة » •

ولكن أمد مقاومة ياسين بك فى المنيـا لم يطل ؛ فقد شجعه بعد مقتل سليمان بك على الصمود ، فرار قسم من جند بونابرتة الخازندار من جيشه ، وانضمامهم الى ياسين بك عند وصولهم الى المنيا • واستنادا على هذه النجدة التى جاءته ، قرر ياسين القيام بحركة (خروج مسلح) من المنيـا ، تكللت بالنجاح ، وفقد المماليك أربعة من رؤسائهم ، وقتل كثيرون من رجال شاهين الألفى ؛ بيد أن قصور تفكيره السياسى سرعان ما أوقعه فريسـة لأطماعه • فقـد أرسل اليه بونابرتة الخازندار « يستـدعيه الى الطاعة ، وأطلعه على المكاتبـات والمراسيم التى بيـده من الباشـا خطابا له وللأمراء الحاضرين والغائبين المصرية (أى البكوات المماليك) • وفى ضمنها ان أبى ياسين بك عن الدخول فى الطاعة ، واستمر على عناده وعصيانه ، فان بونابرتة والأمراء المصرية يحاربونه » • غير أن هذا التهديد ماكان يكفى وحده لاقناع ياسين بك بالتسليم ؛ فقال (دروفتى) : ان هذا انما أغراه على التسليم ، « والوقوع فى الشرك الذى نصبه له الباشا » ، وعد محمد على له باعطائه باشوية جدة ، وتوليته قيادة الجيش الذاهب لقتال الوهابيين فى الحجاز ، فانخدع ياسين بهذه الوعود ، « ونزل على حكم بونابرته ، وحضر عنده بعد أن استوثق منه بالأمان » ، وفى ١٣ فبراير « وصلت الأخبار بذلك الى مصر (القاهرة) ؛ وخرجت العربان المحصورة بالمدينة ، بعد أن صالحوا على أنفسهم ، وفتحوا

لهم طريقا ، وذهبوا الى أماكنهم ، واستلم بونابرته المنية ، فأقام بها يومين ، وارتحل عنها وحضر الى مصر » .

ووصل ياسين الى « ثغر بولاق » فى ١٦ فبراير ، « وركب صبيحة اليوم التالى) وطلع الى القلعة » ؛ ولم يلق الترحيب الذى انتظره ؛ بل على العكس من ذلك ، « عوقه الباشا (فى القلعة) وأراد قتله » ، ولكن مثلما تدخل عمر بك الأرنؤودى وصـالح قوج ، فى مسألة رجب أغا وأنقـذاه ، فقد تدخلا وغيرهما من الأرنؤود فى مسألة ياسـين بك ، و « تعصبوا » له ، « وطلعوا (الى القلعة يوم ٢٠ فبراير) ؛ وقد رتب الباشا عساكره وجنده ، وأوقفهم بالأبواب الداخلية والخارجية ، وبين يديه ، وتكلم عمر بك وصالح أغا مع الباشا فى أمره ، وأن يقيم بمصر . فقال الباشـا : لا يمكن أن يقيم بمصر ، والساعة أقتله ، وأنظر أى شىء يكون . فلم يسع المتعصبين له الا الامتثال . ثم أحضر (الباشا ياسين بك) وخلع عليه فروة ، وأنعم عليه بأربعين كيسا ، ونزلوا بصحبته بعـد الظهر الى بولاق . وسـافر الى دمياط ، ليذهب الى قبرص ، ومعه محافظون » .

وهكذا ، كما كتب (سانت مارسيل) من الاسكندرية فى ٢٧ فبراير : « تخلصت مصر من هذا الزعيم الذى قسم وجوده مصر الى مناطق ثلاث ، يتناضل رؤساؤها على السلطة . وحقيقة الأمر أن محمدا عليا ذو عبقرية تمكنه من افساد مشروعات أعدائه وخططهم ، بالمفاوضة تارة ، والكيد تارة أخرى للأحزاب والجماعات الطامعة فى السلطة » . وتوقع كثيرون ، وقد قضى على ياسين بك الآن ، ورضى شاهين الألفى بالاعتراف بسلطان محمد على وعاش تحت رقابته مع سائر بكوات بيت الألفى ، بينما ظل سائر البكوات مبعثرين فى الصعيد ، وتدور المفاوضات بينهم وبين محمد على ـ توقعوا أن تنجح مفاوضات الباشا مع هؤلاء ، وأن يستقيم له الأمر ، فينفرد بالسلطـان فى أرجاء باشويته . بل اعتقد كثيرون ، « أن الباشا صار متحررا الآن ، وللمرة الأولى ، منذ وصـوله الى الحكم والولاية ، من خطر كل عـداوة جدية . صحيح ، هناك أعداء لا ندحة عن النضال معهم ؛ ولكن هؤلاء كانوا مهزومين

ولا حاجة لبذل جهود كبيرة للقضاء عليهم ، اذا أظهر الباشا المهارة التى عالج بها الأمور حتى هذا الوقت » •

تطويع العربان :

على أن الحوادث سرعان ما أثبتت أنه لا معدى عن بذل جهود شاقة مضنية ، ليس فقط لاخضاع البكوات المماليك ـ كما سيأتى ذكره فى موضعه ـ بل وكذلك لاجتثاث تمرد الجند وعصيانهم من أصوله من جهة ، ولتطويع العربان من جهة أخرى • وقد سبقت الاشارة الى انحياز طوائف العربان الى البكوات المماليك ، ورؤساء الجند العصاة ؛ ومن أشهر هؤلاء : أولاد على ، والجهنة ، والهنادى ، وعائد ، والهوارة ، والماعزة ، والحويطات •

وكان العربان يشبهون الجند العصاة ورؤسائهم المتمردين ، من حيث ميلهم الى السلب والنهب ، ويشبهون المماليك ، من حيث انتشار الخلافات والانقسامات بينهم ؛ واتبع الباشا فى كسر حدة شرهم ، نفس الأساليب التى اتبعها مع جنده المتمردين ومع خصومه المماليك ، فهو يسير جيشه ضدهم تارة ، ويغير على قوافل تجارتهم ، ويستميل اليه طوائف منهم ، ويتدخل فى خصوماتهم ، ويوسط لديهم المشايخ والسيد عمر مكرم ، وينتصر لفريق منهم على فريق تارة أخرى • ويبذر بذور الشقاق والتفرقة بينهم كل الوقت • وكان لا مندوحة عن « تطويع » العربان كرها أو سلما ، اذا شاء أن يمنع أذاهم عن الأهلين ، فى القاهرة وضواحيها وسائر الأقاليم التى خضعت لسلطانه ؛ واذا شاء أن يصرفهم عن مؤازرة خصومه الألداء ، البكوات المماليك •

وقد أتيحت الفرصة للباشا للتدخل فى شئونهم ، وتجربة أساليبه معهم ، عند ما قوى الخصام بين الحويطات والعيايدة فى سبتمبر ١٨٠٦ ، ودار القتال بين الفريقين خارج أسوار القاهرة وحولها ، وانقطعت السبل بسبب ذلك ؛ فانتصر الباشا للحويطات ، وخرج الى (العادلية) جهة القبة أو قبة النصر ، خارج باب النصر عند قبر الملك العادل طومان باى فى قوة لفض هذه الخصومة ووقف القتال ، واجتمع مشايخ الحويطات والعيايدة عند عمر مكرم الذى أصلح بينهم • وفى يناير ١٨٠٧ انتقم الباشا من عرب المعازة الذين

استمروا ينقلون التجارة بين الصعيد والقاهرة ، بالرغم من محاولة محمد على منع كل امدادات عن البكوات بالصعيد ، فى وقت كان الخطر فيه على حكومته عظيما ،من احتمال اتحاد الألفى مع زملائه بالصعيد ، والذى حال دون وقوعه وفاة الألفى فى الأيام الأخيرة من هذا الشهر نفسه . فحدث يوم ١١ يناير أن وصلت قوافل الصعيد من ناحية جبل المقطم « وبها أحمال كبيرة وبضائع مع عرب المعازة وغيرهم ، فركب الباشا ليلا وكبسهم على حين غفلة ، ونهبهم وأخذ جمالهم وأحمالهم ومتاعهم ، حتى أولاد العربان والنساء والبنات ، ودخلوا بهم الى المدينة ، يقودونهم أسرى فى أيديهم ، ويبيعونهم فيما بينهم » .

وكان من نتائج صلح الباشا مع شاهين بك الألفى فى ديسمبر ١٨٠٧ ، ومجيء هذا الى القاهرة أن حضر معه عربان الهوارة الذين كانوا بمعسكره ؛ ثم ان الباشا انتفع من صلحه مع شاهين عند ما توسط هذا بين طوائف العربان المتخاصمة فى اقليم البحيرة : الهنادى والجهنة وأولاد على ؛ وكان للألفية صلات وثيقة بهم من أيام الألفى الكبير الذى أصهر من الهنادى والجهنة ، وأراد شاهين مناصرتهم على أولاد على . وتفصيل ما وقع بين هؤلاء العربان ، أن أولاد على كانوا قد تغلبوا على هذا الاقليم ، وعاثوا فيه فسادا كبيرا ، وأخرجوا الهنادى والجهنة من قطاعاتهم ، فحضر هؤلاء (الآن) الى القاهرة يشكون مما نزل بهم ؛ ويقدمون خضوعهم للباشا فى أوائل مارس ١٨٠٨ ، فتوسط شاهين الألفى فى الأمر ، وتم الاتفاق على عودتهم « الى منازلهم بالبحيرة ، (وأن) يطردوا أولاد على » . وخرج معهم شاهين وخشداشينه ، فقصدوا الى دمنهور ؛ وارتحل أولاد على الى حوش ابن عيسى ، ثم التحم الفريقان فى معركة كبيرة ، سقط فى أثنائها اثنان من كبار الأجناد والألفية ، وانجلت عن هزيمة أولاد على الذين أسر منهم نحو الأربعين ، كما غنمت منهم غنائم كثيرة من جمال وأغنام ، وتفرقوا وتشتتوا ، واضطروا الى الانسحاب صوب الفيوم والصعيد ، « ومكن شاهين الهنادى والجهنة ورجع الى الجيزة » فى أوائل مايو بعد أن « عمر » الهنادى والجهنة ورجع الى الجيزة » فى أوائل مايو بعد أن « عمر » الهنادى والجهنة بأرض البحيرة .

ولم يرض أولاد على بهـزيمتهم ، فاتصلوا « ببعض أهــل الدولة » يوسطونهم لدى الباشا ، حتى يأذن بعودتهم الى البحيرة ؛ وعرضوا مائة ألف ريال ، لقاء رجوعهم للبحيرة واخراج الهنادى ، فأجاب ملتمسهم ، ولـكن الهنادى والجهنة رفضوا الاذعان ، « وحاربوا أولاد على ، ونهبوا ونالوا منهم ، بعد أن كانوا ضيقوا عليهم ، وحصلت اختلافات ؛ (فامتنع) أولاد على عن دفع المال الذى قرروه على أنفسهم ، واجتمعوا بحوش عيسى » . فأنفذ الباشا اليهم تجريدة يؤلف الدلاة قسما منها ، سلم قيادتها الى عمر بك الألفى من رجال شاهين الألفى ؛ فخرجت هذه التجريدة فى ٢١ أكتوبر ١٨٠٨ واشترك معها الهنادى فى قتال أولاد على الذين ظهروا عليهم « وهزموهم ، وقتل من الدلاة أكثر من مائة ، وكذلك من العسكر ، ونحو الخمســة عشر من المماليك » .

وعندئذ أنفذ الباشا تجريدة أخرى يصحبها نعمان بك وغيره من البكوات والمماليك الألفية لمنازلة أولاد على فى حوش ابن عيسى ؛ ولما كان بعض هؤلاء قد انسحبوا الى الفيوم ، فقد أرسل الباشا لمطاردتهم تجريدة أخرى . كما «سافر أيضا شاهين بك وباقى الألفية» ما عدا عمر بك الذى ظل مقيما بالجيزة وكان ذلك فى نوفمبر . ثم لم يلبث أن لحق بهم حسن الشماشرجى . وتغلبت هذه التجريدات على أولاد على ، فارتحل هؤلاء عن البحيرة ، وتجمعوا فى الفيوم .

وفى أوائل فبراير ١٨٠٩ ، « خرجت عساكر كثيرة ... بقصد الذهاب الى الفيوم ، صحبة شاهين بك والألفية » لمطاردتهم .

وقد ظل أولاد على على عدائهم للباشا ، حتى مايو ١٨١٠ ، وكان بعـد أن نقض ابراهيم بك الصلح ، ونكث شاهين الألفى عهده ، وخرج فى ١٧ مايو « جميع من كانوا بمصر (القاهرة) من الأمراء والأجناد المصرية » قاصدين الى الصعيد فى ظروف سوف يأتى ذكرها ، أن طلب أولاد على الصلح والاتفاق مع الباشــا . فقد عول الهنادى على اللحاق بشاهين الألفى ومغــادرة اقليم البحيرة للانضمام الى البكوات بالصعيد ؛ وحاول الباشا أن يعترض طريقهم « فركب ليلا وسافر الى ناحية كرداسة (فى ٢٣ مايو) على جرائد الخيل » ،

ولكنه لم يجد أحدا . فكان من أثر خروج الهنادى الى الصعيد ، أن حضر « مشايخ عربان أولاد على للباشا (فى ٢٧ مايو) ، فكساهم وخلع عليهم ، وألبسهم شالات كشميرى عدتها ثمان شالات ، وأنعم عليهم بمائة وخمسين كيسا »

غير أن العامل الحاسم فى تطويع العربان ، وانفضاضهم على وجه الخصوص من حول البكوات المماليك ، كان هزيمة هؤلاء فى معركة اللاهون والبهنسا فى يوليه وأغسطس ١٨١٠ ؛ ثم الاجهاز عليهم فى مذبحة القلعة فى أول مارس ١٨١١ ، وتعقب بقاياهم وفلولهم فى أنحاء القطر بالتقتيل والتشريد، والرعب الذى قذفته هذه المذبحة فى قلوب العربان وغيرهم . وتيقن هؤلاء أن حكومة الباشا قد تدعمت أركانها نهائيا ، وصار محمد على سيد القطر ، وانبسط سلطانه على أرجائه . فدانوا بالطاعة والخضوع التامين له ؛ أضف الى هذا أن الباشا عرف كيف يطمئن العربان على عاداتهم وتقاليدهم ، وشرع يدير شئونهم فى نطاق نظام يرعى هذه العادات والتقاليد .

وقد شرح (دروفتى) لحكومته فى ٢٠ يونيه ١٨١١ ، مسألة العربان هذه ، والاجراءات التى اتخذها أو يزمع الباشا اتخاذها معهم فى قوله : « أرى من واجبى أن أذكر بعض ما يعن لى من آراء بشأن العربان المعتقد أنهم منحازون الى الباشا . فقد بذل محمد على جهده لربط هؤلاء به بروابط تخضعهم بشكل ما لسلطانه ، وذلك بعد حملته الأخيرة ضد البكوات التى ساهم بعض العربان فى انزال الهزيمة التى حلت بهم . فقد أراد قبل كل شىء أن يستبدل حياة التوطن والاستقرار ، بحياة الظعن والانتقال التى يعيشونها ، فأعطاهم عددا من القرى ؛ ثم انه عين بعد ذلك أحد ضباطه ليقوم بدور الحكم الوحيد لفض كل الخلافات التى تنشأ بينهم ؛ وهذا الضابط مكلف كذلك بمعالجة شئونهم لدى الحكومة . ويرجو الباشا أن يقيم عليها رئيسا . وكان العربان قد بدأوا يعتادون على هذه الأوضاع عند ما بعثت فيهم مذبحة المماليك روح الحرية والمقاومةالقديمة ، فانحازت قبيلتان منهم الى جانب البكوات ، واتخذ الباقون مواقعهم على حافة الصحراء ، حيث صاروا يسلكون ــ على مألوف عادتهم ــ مسلكا مبهما يبعث على الشك فى صدق نواياهم فى علاقاتهم مع

الباشا ولكن (محمد على) لا يبدو أنه متأثر بذلك ، وفى كل مرة تحدث الى فى هذا الموضوع ، أظهر لى أنه لا يحب أن يكون هذا السلوك المبهم موضع شكوك من ناحيتهم ، بل يعتبرهم الباشا قوات عسكرية مساعدة فى وسعه استخدامهم عند الحاجة ، بدفع المرتبات لهم كما يجرى مع طوائف الجند الأخرى . ولو أنه لا يعتمد عليهم فى حالة وقوع غزو أجنبى . وعند ما طفق منذ ثمانية أيام مضت يذكر لى الأعداد التى يتألف منها جيشه ، لم يشر بشىء الى العربان . لأنه يعرف جيدا أن العربان لن يتخلوا بتاتا عن المبدأ الرئيسى الذى تقوم عليه مناورتهم : الانحياز دائما الى جانب المنتصر . ومحمد على مشغول دون هوادة بالحملة المزمعة ضد الوهابيين ... وأما البكوات المماليك ، فسوف يرغمهم فيضان النيل القريب على الانسحاب صوب الواحات . ويعتمد الباشا على هذا الظرف المناسب فى جذب العربان اليه ، واغراء الأرنؤود والعثمنلى وغيرهم الذين لا يزالون مع البكوات على الفرار من جيشهم وتركهم » .

فتنة عمر بك الأرنؤودى :

وواقع الأمر ، أن تطويع العربان لم يستأثر من اهتمام محمد على بمثل القدر الذى استأثر به تطويع الجند ، لأنه كان من المتعذر القضاء على عناصر الشغب دفعة واحدة ، واخماد روح التمرد والعصيان التى تأصلت جذورها فى صفوف الجيش من مدة بعيدة ، لا سيما وأن حاجة الباشا الملحة الى المال ، وعجزه المستمر عن دفع مرتبات الجند بانتظام ، أو سدادها برمتها ، قد أمد هؤلاء بالذريعة التى يتذرعون بها لعصيان أوامره . أضف الى هذا أن تصميم الباشا على أخذ الجند بالشدة بعد فتنة أكتوبر ١٨٠٧ ، للقضاء على عوامل الاخلال بالنظام فى صفوف الجيش ، أساء كثيرين من الرؤساء وكبار الضباط والجند العاديين ، حتى أن نفرا من هؤلاء وأولاء ، لم يلبثوا أن آزروا فتنة رجب أغا ، أو غادروا الصفوف للالتحاق بمعسكر ياسين بك الأرنؤودى ، أو بمعسكر بكوات الصعيد ، أو انهم اتخذوا من تأخر مرتباتهم ذريعة للبقاء فى القاهرة التى استمرأوا العيش بها ، ينهبون ويسلبون ، وصعب عليهم مغادرتها ، فى تجريدات لم يكن لهم بها حاجة ولا مأرب .

وقد ظهر هذا التمرد عقب حادث ياسين بك ، واخراجه من البلاد ، عندما انتشر الخبر وراجت الاشاعات عن نزول جيش فرنسى فى الشاطىء الشمالى، وأنفذ الباشا قسما كبيرا من الأرنؤود وسائر أصناف الجند الى دمياط ورشيد ودمنهور وسائر المواقع الهامة فى الشاطىء وفى الدلتا عموما . فقد امتنع كثيرون من رؤساء الجند أنفسهم عن مغادرة القاهرة حتى يحصلوا على مرتباتهم المتأخرة ، ولجأ الباشا الى شتى الطرق لجمع المال لدفعها ، حتى يستطيع ابعادهم وتفريقهم فى شتى الأماكن النائية .

وكانت أولى الخطوات التى اتخذها الباشا لتطهير الجيش بعد ذلك ، أن قطع مرتب الدلاة وأمرباخراج جماعة منهم وترحيلهم ، على اعتبار أنهم « أعراب » أى ليسوا من الأرنؤود ، ولا حاجة له بهم ولعيثهم وافسادهم وضجيج الأهلين بالشكوى منهم ، وعزل كبيرهم (كردى بوالى) ؛ وقلد مصطفى بك من أقرباء الباشا — رياسة الباقين منهم ، ثم « ضم اليه طائفة من الأتراك ، ألبسهم طراطير ، وجعلهم دلاتية » وفى ٨ أغسطس ١٨٠٨ ، « سافر كردى بوالى ، وخرج صحبته عدة كبيرة من الدلاة » .

ثم واتت الفرصة بعد ذلك للتخلص من عمر بك الأرنؤودى ، الذى « تعصب » لرجب أغا ، وياسين بك ؛ وكان عمر بك من كبار الأرنؤود ، ذوى الكلمة النافذة بينهم . اشترك فى حوادث فترة الفوضى السياسية التى سبقت المناداة بولاية محمد على ، كما أسهم فى الحوادث التالية ، خلال الأزمات التى تعرضت لها حكومة محمد على بعد ذلك ، واعتقد أنه لا يقل عن الباشا نفسه جاها ومرتبة ؛ وعرف الباشا بما أوتى من حنكة سياسية « وعبقرية » لافساد خطط خصومه أو منافسيه فى الحكم ، كيف يتفادى شره بمداراته . حتى اذا انتهت أزمة الجند بسلام فى أكتوبر ١٨٠٧ ، وشرع محمد على يتخذ الاجراءات التى نفرت جمهرة الرؤساء والجند منه ، والتى وجب اتخاذها لكبح جماح الجند وتطويعهم ، أظهر عمر الأرنؤودى ميوله الصحيحة ، وما يعتقده فى نفسه من قدرة على معارضة الباشا ومناوأته .

وكان الحادث الذى أفضى الى اخراجه من البلاد ، أن الباشا فى أوائل عام ١٨٠٩ كان قد أنفذ رجاله يجمعون السفن فى النيل ، فى بولاق وفى فروع

النهر فى الدلتا ، استعدادا لارسال تجريدة ضد بكوات الصعيد ، فعثر أحد رجاله (قبودان بولاق) عند صهرجت ، على مركب مشحونة بالغلال لأحد الأرنؤود للتجارة فيها ، وأصر القبودان على أخذ المركب قبل أن يبيع صاحبها غلاله ويعود بهـا الى بولاق ، فتشاجر الرجلان ، وقتـل القبودان ، وأراد جماعته القبض على القاتل ، ففر الى قرية بها طائفة من الدلاة حموه ، وخشى ملتزم البلدة ، مصطفى أغا ، من مغبة استطالة النزاع بين الفريقين ، وما يلحق قريته من تخريب ، فاقترح على الفريقين الذهاب الى الباشا ليرى رأيه ، وحضر المتنازعون الى بولاق ، ولكن القاتل لم يلبث أن هرب منهم ، والتجأ الى عمر بك الأرنؤودى القاطن بها ، فلما طالبه مصطفى أغا بتسليمه ، امتنع عمر بك ، وقال له : « اذهب الى الباشا وأخبره أنه عندى ، وأنت لا بأس عليك » .

ولكن الباشا عندما بلغه ذلك ، استشاط غضبا ، وانب مصطفى أغا ، لأنه لم يحتفظ بالقاتل وتركه يهرب ، فاعتذر مصطفى أغا « بعـدم قدرته على ذلك من الدلاتية الملتجىء (القاتل) اليهم ، وكأنهم هم الذين أفلتوه » فأمر الباشا بحبسه ، وأرسل مصطفى أغا بالخبر الى عمر بك ، « فحضر الى الباشا ، وترجى فى اطلاقه ، فوعد أنه فى غد يطلقه اذا حضر القاتل . فقال (عمر بك) : انه عند أزمير أغا ، وهو لا يسلم فيه ، وركب الى داره » .

فلما كان صباح اليوم التالى (٢٨ مارس)، أمر الباشا بقتل مصطفى أغا ، « فأنزلوه الى الرميلة ، ورموا رقبته عند باب القلعة ، (ثم) قتلوا شخصا مـن الدلاة بسبب هذه الحادثة ، (وفى يوم ٢٩ مارس) « قتل الأرنؤود شخصين من الدلاة أيضا » . وفى ٣٠ مارس ، شدد الباشا فى مطالبة عمر بك بارسال القاتل (الأرنؤودى) ، وقال : « ان لم يرسله ، والا أحرقت عليه داره ، فامتنع من ارساله ، وجمع اليه طائفة من الأرنؤود ، وصالح أغا قوج جاره ، وركب الباشا وذهب الى ناحية الشيخ فرج ، وحصل ببولاق قلقلة وانزعاج . ثم ركب الباشا راجعـا الى داره بالأزبكيـة وقت الغروب ، وكثرت الأرجاف والقلقـلة بين الأرنؤود والدلاتية » .

وفى أول ابريل قتل الأرنؤود اثنين من الدلاتية ، جهة قنطرة السبـاع ، والتجأ القاتل الى كبير من كبار الأرنؤود ، فأرسل الباشا الى حسن باشـا

طاهر يطلب منه ذلك الكبير ، « وأكد فى طلبه ، وأنه يقطع رأس القاتل ويرسلها • فكأنه فعل ، وأرسل اليه (حسن باشا) برأس ملفوفة فى ملاية تسكينا لحدته ؛ وبردت القضية ، وسكنت الحدة ، وراحت على من راحت عليه » •

ولكن الباشا قد صمم على اخراج عمر بك من البلاد ؛ فأمره « بالسفر من مصر ، وقطع خرجه ورواتبه هو وعسكره ؛ فلم تسعه المخالفة ، وحاسب على المنكسر له ولعساكره من العلائف ، وكذلك حلوان البلاد التى فى تصرفه ، فبلغ نحو ستمائة كيس ، وزعت على دائرة الباشا وخلافهم • وكان الباشا ضبط جملة من حصص الناس ، واستولى عليها من بلاد القليوبية بحرى شبرا ، واختصها لنفسه • فلما استولى على حصص عمر بك ، ودفع له حلوانها ، وهى بالمنوفية والغربية والبحيرة ، عوض بعض من يراعى جانبه من ذلك • « وأخذ عمر بك ومن يلوذ به فى تشهيل أنفسهم وقضاء حوائجهم » •
وفى ١٦ يونيه نزل عمر بك « الى المراكب من بيته من بولاق ، وسافر على طريق دمياط ، ليذهب الى بلاده ، وسافر معه نحو المائة ، وهم الذين جمعوا الأموال • واجتمع لعمر بك المذكور من المال والنوال أشياء كثيرة ، عباها فى صناديق كثيرة ، وأخذها معه ؛ وذلك خلاف ما أرسله الى بلاده ، فى دفعات قبل تاريخه » •

ومما تجدر ملاحظته أن عمر بك لم يلق تأييدا من الجند فى فتنته هذه مثل ما لقى رجب أغا قبل ذلك بعام واحد فحسب ؛ ودل ذلك على أن كبار الرؤساء قد بدأوا يفقدون قدرتهم على تحريك الفتنة بين الجند ضد الباشا ، وأن الباشا قد بدأ يسيطر على الجند ، وشعر هؤلاء أنه وحده صاحب الحكم والسلطان فى البلاد • صحيح ظلت تقع بعض حوادث التمرد والعصيان بعد ذلك ، لكن هذه كانت فردية ، لم تشترك فيها طوائف الجند ، كما فشلت بسهولة كل حركة عصيان قام بها الرؤساء أنفسهم •

وأما عن محاولات الاعتداء (الفردية) على الباشا ؛ فقد حدث فى شهر يونيه ١٨١٠ ، أن « عمل الباشا ميدان رماحة بالجيزة ، فتقنطر به الحصان ، ووقع على الأرض ، فأقاموه » وأصيب فى أثناء ذلك « غلام من مماليكه

برصاصة فمات » . وسجل الشيخ الجبرتى فى تاريخه أنه « يقال ان الضارب لها كان قاصدا الباشا فأخطأه ، وأصابت ذلك المملوك ؛ والأجل حصن » .
وكان كل ما تعرض له محمد على من أخطار بعد ذلك ، مبعثه مكائد البكوات المماليك الذين حاولوا اغتياله فى هذا العام نفسه والعام الذى يليه ، أثناء انشغاله بالحملة المعدة لحرب الوهابيين ، وقد اكتشف الباشا أمر هذه المكائد فى حينها ، وأخفق المتآمرون على نحو ما سيأتى ذكره .

وكان السبب فى تطويع الجند ، عدا الشدة التى أخذ بها الباشا هؤلاء للقضاء على عوامل الفوضى فى جيشه ، وابعاده المحرضين على العصيان والثورة ، حرصه على ارضاء الجند بدفع مرتباتهم لهم ؛ ثم استقدام جندا جددا من الدلاة (المجانين) من الشام ، ووضعهم تحت امرته مباشرة ، وتحت قيادة أقربائه ، والرؤساء الذين يثق فى ولائهم له ؛ وهذا الى جانب أجناد من العثمنلى وغرضه من ذلك موازنة قوى الأرنؤود فى جيشه . فحضر فى نوفمبر ١٨٠٩ « طائفة من الدلاتية من ناحية الشام ، ودخلوا مصر » أى القاهرة ، « كما حضر غيرهم » . وفى يونيه ويوليه ١٨١٠ « حضر كثير من من عسكر الدلاة من الجهة الشامية ؛ وكذلك حضر أتراك على ظهر البحر كثيرون » .

وشغل الجند ورؤساؤهم بالتجريدات التى أرسلت الى الصعيد لقتال المماليك فى غضون عامى ١٨٠٩ ، ١٨١٠ ؛ وزاد انتصار الباشا على هؤلاء ، خصوصا فى معركتى اللاهون والبهنسا من دعم سيطرته على الجند ؛ ثم انه ما أن دانت بعض أقاليم الصعيد له بعد هذه الانتصارات حتى عين كبار ضباطه حكاما على الأقاليم ، ومنهم صالح قوج (قوش) الذى عينه حاكما على أسيوط ، وقد ظل هذا فى الصعيد حتى استدعاه الباشا الى القاهرة عند تدبير مذبحة المماليك ، فوصلها فى فبراير ١٨١١ .

ولقد دل احكام تدبير هذه المذبحة ونجاحها ، على أن الجند وكبار ضباطهم قد صاروا طواعية طائعين للباشا . وأما أولئك الذين أراد محمد على اقصاءهم ، فقد استطاع عزلهم من مناصبهم بسهولة . من هذا القبيل عزله ثلاثة من الرؤساء الأرنؤود ، قال (سانت مارسيل) فى كتابه الى حكومته

فى ١٨ أغسطس ١٨١٢ ، ان الباشا اكتشف تآمرهم عليه ، ومحاولتهم تحريض الجند على الثورة ضده ، فقطع خرجهم وعلائفهم ، وأعطاهم المنكسر لهم ، وهو حوالى الثلاثة آلاف كيس ، وأمرهم بمغادرة البلاد • ومع أن (سانت مارسيل) توقع عصيان الجند ونشوب الثورة فى القاهرة بسبب هذا الحادث فان شيئا من ذلك لم يقع •

نفى صالح قوش واحمد اغا لاظ :

وأما تفصيل هذه الواقعة ، فهو أنه كان قد ظهر من الخلاف والخذلان بين بعض رؤساء الأرنؤود فى الحرب الوهابية ما سبب هزيمة جيش طوسون باشا فى وادى الصفراء ؛ وولى أكثر الجنود وكبار ضباطهم هاربين ، وقصد من هؤلاء الأخيرين تامر كاشف وحسين بك دالى باشا وغيرهما الى المويلح ينتظرون بها اذن الباشا فى رجوعهم الى مصر أو عدم رجوعهم • ثم انه كان من بين الذين غادروا الجيش ، صالح قوج (قوش) ولكن هذا « عند ما نزل فى السفينة (من ينبع) كر راجعا الى القصير ، واستقل برأيه لأنه يرى فى نفسه العظمة ، وأنه الأحق بالرياسة » وصار يسفه رأى السيد محمد المحروقى الذى ذهب مع الجيش ليشرف على « لوازمه واحتياجاته وأمور العربان ومشايخهم » ؛ كما صار يسفه رأى طوسون باشا ، « ويقول هؤلاء الصغار كيف يصلحون لتدبير الحروب ، ويصرح بمثل هذا الكلام ، وأزيد منه ؛ وكان هو أول منهزم • وعلم كل ذلك الباشا بمكاتبات ولده طوسون ، فحقد فى نفسه • وتمم (صالح قوج) ذلك بسرعة رجوعه الى القصير ، ولم ينتظر اذنا فى الرجوع أو المكث » •

وفى ٢٥ يناير ١٨١٢ حضر الى القاهرة حسين بك دالى باشا وغيره كثيرون من كبار الضباط الذين كانوا فى المويلح ، « ودخلت عساكرهم المدينة شيئا فشيئا ، وهم فى أسوأ حال من الجوع ، وتغير الألوان ، وكآبة المنظر (ثم) دخل أكابرهم الى بيوتهم ، وقد سخط الباشا عليهم ، ومنع أن لا يأتيه منهم أحد ولا يراه » • وفى ٢٣ مارس ، حضر تامر كاشف ومحو بك وعبد الله أغا ، ، « وهم الذين كانوا حضروا الى المويلح بعد الهزيمة (فى وادى الصفراء) فأقاموا مدة ، ثم ذهبوا الى ينبع عند طوسون باشا ، ثم حضروا فى هذه

الأيام باستدعاء الباشا » . وفى ١٠ يوليه وصـــل صالح قوج ، وسليمان أغا وخليل أغا من ناحية القصير . وفى ١٣ يوليه « طلع الجمـــاعة الواصلون الى القلعة ، وسلموا على الباشا ؛ وخاطره منهم منحرف ، ومتكدر عليهم ، لأنه طلبهم للحضور مجردين بدون عساكرهم ليتشـــاور معهم ، فحضروا بجملة عساكرهم . وقد ثبت عنده أنهم هم الذين كانوا ســـببا للهزيمة لمخالفتهم على ابنه ، واضطراب رأيهم ، وتقصيرهم فى نفقات العساكر ، ومبادرتهم للهرب ، والهزيمة عند اللقاء ، ونزولهم بخاصتهم الى المراكب ، وما حصل بينهم وبين ابنه طوسون باشا من المكالمات . فلم يزالوا مقيمين فى بيوتهم ببولاق ومصر ، والأمر بينهم وبين الباشـــا على الســـكوت نحو العشرين يوما ، وأمرهم فى ارتجاج واضطراب ، وعساكرهم مجتمعة حولهم ؛ ثم ان الباشـــا أمر بقطع خرجهم وعلائفهم ، فعند ذلك تحققوا من المقاطعة »

وقد دفع الباشا ما كان منكسرا لهم فى ٣ أغسطس ، وقدره ألف وثمانمائة كيس ، وأمرهم بالسفر ؛ ولم يتقدم جندى واحد من جنـــودهم لمؤازرتهم ، فشرعوا فى بيع « بلادهم » أى الأراضى والقرى التى كانت أعطيت لهم التزاما وكشوفية ، « وتعلقاتهم » . ويصف الشيخ الجبرتى ضيقهم بهذا الأمر الذى عجزوا عن معارضته ، فيقول : انهم قد « ضـــاق ذرعهم ، وتكدر طبعهم الى الغاية ، وعسر عليهم مفارقة أرض مصر ، وما صاروا فيه من التنعم والرفاهية والسيادة والامارة ، والتصرف فى الأحكام ، والمساكن العظيمة ، والزوجات والسرارى ، والخدم والعبيد والجوارى . فان الأقل منهم له البيتان والثلاثة من بيوت الأمراء ونسائهم التى قتلت أزواجهن على أيديهم . وظنوا أن البلاد صفت لهم ، حتى ان النساء المترفهات ، ذوات البيوت والايرادات والالتزامات صرن يعرضن أنفسهن عليهم ، ليحتمين فيهم ، بعد أن كن يعفنهم ، ويأنفن من ذكرهم ، فضلا عن قربهم » .

وفى ٢٤ أغسطس فر سليمان أغا ومحو بك ، وفى ٢٨ منه « سافر صالح أغا قوج وصحبته نحو المائتين ممن اختارهم من عساكره الأرنؤودية ؛ وتفرق عنه الباقون ، وانضموا الى حسن باشا وأخيه عابدين بك وغيرهما » .

وكان لهذا الحادث ذيول ، خلصت الباشا من سائر « زملائه » القدامى ، الذين اشتركوا - كما فعل عمر بك الأرنؤودى وصالح قوج - فى كل ماوقع من حوادث ، من أيام فترة الفوضى السياسية ، ووصـول محمد على الى الولاية .

فقد أساء أحمد بك الأرنؤودى ، من كبـار عظماء الأرنؤود القدامى ، وزميل عمر بك وصالح قوش ، أن يتم ابعاد الأخير وصحبه ؛ فطلب من الباشا أن « يقطع خرجه ، ويعطيه علوفة عساكره (حتى) يسـافر مع اخوانه » . وكان هؤلاء (الاخوان) علاوة على تخاذلهم وفرارهم بعساكرهم من ميدان القتال فى واقعـة الصفراء ، قد بيتوا النية فيما بينهم على اشـعال الثـورة واحداث انقلاب يطيح بمحمد على ، ويعهد بالحكم والباشـوية الى أحمد بك الأرنؤودى ، ولكن خاب سعيهم ، لأن أحدا من الجند وسـائر الضباط والرؤساء لم يعضدهم ، ووقف الباشا على تدابيرهم وحقيقة نواياهم . فبادر باقصاء صالح قوج وزملائه . ولذلك فانه عنـد ما أسقط فى يد أحمد بك ، طلب السفر ، ولكن الباشا تظاهر بالعطف عليه ، « ومنعه ، وأظهر الرأفة به ، فتغير طبعه ، وزاد قهره ، وتمرض جسمه . فأرسل اليه الباشا حكيمه ، فسقاه شربة وافتصده ، فمات من ليلته » ، فى ٥ أغسطس .

ويذكر (دروڤتى) هذه الحوادث فى نشرته الاخبارية عن شهر أغسطس ١٨١٢ ، الى حكومته ، فيقول : ان هؤلاء الضباط الذين أبعـدوا كانوا قد تآمروا لتسليم أزمة الحكم الى أحمـد بك الأرنؤودى ، ولـكن مؤامرتهم فشلت تماما ، ووقف عليها الباشا . « وأما أحمد بك فقد مات مسموما ، وأما الثلاثة الزعماء العصاة فقد أرغموا على ترك القـاهرة » ، فمنهم من ارتحل بطريق الصحراء الى الشام ؛ وذهب صالح قوج الى أبى قير للابحار منها الى القسطنطينية .

وأما الحادث الآخر من ذيول واقعة صالح قوج وزملائه ، فكان ابعـاد أحمد أغا لاظ ، وهو لا ينتمى الى كتخدا بك محمد أغا لاظ ، ولو أنه من بلده . وكان صاحب شجاعة وجرأة وهمة ، وله نفوذ كبير بين كبار الرؤساء الأرنؤود ، ويتمتع بسمعة عظيمة فى الجيش ، لبسـالته ، واليه يعـود أكبر

الفضل فى « تمهيد » الصعيد واخلائه من الأجناد المماليك ؛ وقد عينه محمد على حاكما على قنا ونواحيهـا ؛ ولكنه اشـترك فى المؤامرة التى ذكرناها ؛ وعرف الباشا ذلك ، فكتب (دروفتى) منـذ ٥ سبتمبر ، تعقيبا على ابعاد صالح قوج واخوانه : « ولا يزال هناك موضوع يدور البحث فى شأنه ، هو نفى أحمد أغا لاظ ، قائد قسم من الجيش بالصعيد . وهـذا الزعيم الذى يتمتع بسمعة عالية فى الجيش ، ويخشى من نفوذه ، وجسارته ، واقدامه ، هو الوحيد الآن الذى ظل فى استطاعته الانتقاض على سلطان محمد على » .

ويفصل الشيخ الجبرتى كائنة أحمد أغا لاظ ، بصورة تكشف عن أصول هذه المؤامرة التى ذكرها (دروفتى) و (سانت مارسيل) ، وأسباب فشلها ، وكذلك الطرائق التى تحيل بها الباشا لاستقدام أحمد أغا لاظ الى القاهرة ، حيث ضرب عنقه بها . فيقول الشيخ فى حوادث آخر سبتمبر وأول أكتوبر ١٨١٢ ، « وفى تلك الليلة حضر (الى القاهرة) أحمد أغا لاظ ، حاكم قنـا ونواحيها . وكان من خبره أنه لما وصلت اليه الجماعة الذين سافروا (ونفوا) فى الشهر الماضى ، وهم صالح أغا (قوج) وسليمان أغا ومحو بك ، ومن معهم واجتمعوا على المذكور ، بثوا شـكواهم ، وأسروا نجواهم ، وأضمروا فى نفوسهم أنهم اذا وصلوا الى مصر ، ووجدوا الباشا منحرفا منهم ، أو أمرهم بالخروج والعـود الى الحجاز ، امتنعوا عليـه وخالفوه ؛ وان قطع خرجهم وأعطاهم علائفهم بارزوه ونابذوه وحاربوه . واتفق أحمد أغا المذكور معهم على ذلك ؛ وأنه متى حصل هذا المذكور ، أرسلوا اليه فيأتيهم على الفـور بعسكره وجنده ، وينضم اليه الكثير من المقيمين بمصر (القاهرة) من طوائف الأرنؤود كعابدين بك وحسن باشا وغيرهم بعساكرهم ، لاتحاد الجنسية .

« فلما حصل وصول المذكورين ، وقطع الباشا راتبهم وخرجهم ، وأعطاهم علائفهم المنكسرة ، وأمرهم بالسـفر ، أرسلوا لأحمـد أغا لاظ المذكـور بالحضور بحكم اتفاقهم معه . فتقاعس وأحب أن يبدى لنفسه عذرا فى شقاقه مع الباشا ؛ فأرسل اليه مكتوبا يقـول فيه : ان كنت قطعت خرج اخوانى ، وعزمت على سفرهم من مصر واخراجهم منها ، فاقطع أيضا خرجى ، ودعنى أسافر معهم .

« فأخفى الباشا تلك المكاتبة ، وأخر عود الرسـول ، ويقال له الخجا ، لعلمه بما أضمروه فيما بينهم ، حتى أعطى للمذكورين علائقهم على الكامل ، ودفع لصالح أغا (قوج) كل ما طلبه وادعاه (ولم) يترك لهم مطالبة يحتجون بها فى التأخير ، وأعطى الكثير من رواتبهم لحسن باشا وعابدين بك أخيه ، فمالوا عنهم ، وفارقهم الكثير من عسكرهم ، وانضموا الى أجناسهم المقيمين عند حسن باشا وأخيه ، فرتبـوا لهم العلائف معهم . وأكثرهم مستوطنون ومتزوجون ، بل ومتناسلون ، ويصعب عليهم مفارقة الوطن ، وما صاروا فيه من التنعم ، ولا يهون بمطلق الحيوان اسـتبدال النعيم بالجحيم ، ويعلمون عاقبة ما هم صائرون اليه . لأنه فيما بلغنا ، أن من سافر منهم الى بلاده قبض عليه حاكمها ، وأخذ منه ما معه من المال الذى جمعه من مصر ، وما معه من المتاع ، وأودعه السجن ، ويفرض عليـه قدرا فلا يطلقه حتى يقوم بدفعه ، على ظن أن يكون أودع شيئا عنـد غيره ، فيشترى نفسـه به ، أو يشتريه أو يرسل الى مصر مراسلة لعشيرته وأقاربه ، فتأخذهم عليه الغيرة ، فيرسلون له ما فرض عليه ويفتدونه ، والا فيموت بالسجن ، أو يطلق مجردا ويرجع الى حالته التى كان عليهـا فى السابق ، من الخـدم المتهنة والاحتطاب من الجبل ، والتكسب بالصنائع الدنيئة ، ببيع الأسقاط والكروش ، والمؤاجرة فى حمل الأمتعة ونحو ذلك . فلذلك يختارون الاقامة ، ويتركون مخاديمهم ، خصوصا والخسة من طباعهم .

« هذا والباشا يستحث صالح أغا (قوج) ورفقاءه فى الرحيل ، حيث لم يبق له عذر فى التأخير . فعند ما نزلوا فى المراكب وانحدروا فى النيل ، أحضر الباشا الخجا المذكور ، وهو عبـارة عن الأفندى المخصـوص بكتابة سره وايراده ومصرفه ، وأعطاه جواب الرسالة ، مضمونها : تطمينه وتأمينه ، ويذكر له أنه صعب عليه وتأثر من طلبه المقاطعة ، وطلبه المفارقة ، وعدد له أسـباب انحرافه عن صالح أغا (قوج) ورفقائه ، وما استوجبوا به ما حصل لهم من الاخراج والابعاد . وأما هو فلم يحصل منه ما يوجب ذلك ، وأنه باق على ما يعهده من المحبة . فان كان ولابد من قصـده وسفره ، فهو لا يمنعه من ذلك . فيأتى بجميع أتباعه ، ويتوجه بالسلامة أينما شاء . والا بأن صرف عن

نفسه هـذا الهاجس ، فليحضر فى القنجة فى قلة ، ويترك وطاقه وأتباعه ، ليواجهه ويتحدث معه فى مشـورته ، وانتظام أموره التى لا يتحملها هـذا الكتاب ، ويعود الى محل ولايته وحكمه .

« فراج عليـه (أى أحمد أغا لاظ) ذلك التمويه ، وركن الى زخرف القول ، وظن أن الباشا لا يصله بمكروه ، ولا يواجهه بقبيح من القـول ، فضلا عن الفعل . لأنه كان عظيما فيهم ، ومن الرؤساء المعدودين ، وصاحب همة وشهامة واقدام ، جسورا فى الحروب والخطوب ، وهو الذى مهد البلاد القبلية ، وأخلاها من الأجناد المصرية (المماليك) . فلما خلت الديار منهم ، واستقر هو بقنا وقوص ، وهو مطلق التصرف ، وصالح أغا قوج بالأسيوطية ؛ ثم ان الباشـا وجه صالح أغا الى الحجاز ، وقلد ابنه ابراهيم باشـا ولاية الصعيد ، فكان يناقض عليه أحمد أغا المذكور فى أفعاله ، ويمانعه التعدى على أطيان الناس ، وأرزاق الأوقاف والمساجد ، ويحل عقد ابراماته ، فيرسل الى أبيه بالأخبار ، فيحقد ذلك فى نفسه ، ويظهر خـلافه ويتغافل ، وأحمد أغا المذكور على جليته وخلوص نيته .

« فلما وصلته الرسالة ، اعتقد صدقه (أى محمد على) ؛ وبادر بالحضور فى قلة من أتباعه ، حسب اشارته ، وطلع الى القلعة ليلة السبت ، وهى ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان (١٢٢٧ ، ٣ — ٤ اكتوبر ١٨١٢) ، فعبر عند الباشا وسـلم عليه ، فحادثه وعاتبه ، ونقم عليه أشـياء ، وهو يجاوبه ويرادده ، حتى ظهر عليه الغيظ ، فقـام كتخدا بك وابراهيم أغا ، فأخـذاه وخرجا من عند الباشا ؛ ودخلا الى مجلس ابراهيم أغا ؛ وجلسوا يتحدثون، وصـار الكتخدا وابراهيم أغا يلطفان معه القول ، وأشارا عليه بأن يستمر معهما الى وقت السحور وسكون حدة الباشا ؛ فيدخلون اليه ، ويتسحرون معه . فأجابهم الى رأيهم ، وأمـر من كان بصحبته من العسكر ، وهم نحو الخمسين بالنزول الى محلهم ، فامتنع كبـيرهم ، وقال : لا نذهب ونتركك وحيدا . فقال الكتخدا : وما الذى يصيبـه ، وهو همشرى ، ومن بلدى ؛ وان أصيب بشىء كنت أنا قبله . فعند ذلك نزلوا وفارقوه ، وبقى عنده من لا يستغنى عنه فى الخدمة .

« فعند ذلك أتاه من يستدعيه الى الباشـا . فلما كان خارج المجلس ، قبضوا عليه ، وأخذوا سيفه وسلاحه ، ونزلوا به الى تحت سلم الركوب . وأشعل الضوى المشعل ، وأداروا أكتافه ، ورموا قبته . ورفعوه فى الحال ، وغسلوه وكفنوه ودفنوه ، وذلك فى سادس ساعة من الليل . وأصبح الخبر شائعا فى المدينة .

« وأحضر الباشا الخجا ، وطولب بالتعريف عن أمواله وودائعه ، وعين فى الحال باشجاويش ليذهب الى قنا ، ويختم على داره ، ويضبط ما له من الغلال والأموال . وطلبت الودائع ممن هى عنده ، التى استولوا عليها بالأوراق ، فظهر له ودائع فى عدة أماكن ، وصناديق مال وغير ذلك . ولم يتعرض لمنزله ولا لحريمه » .

وعند ما نقل (دروڤتى) الى حكومته فى ٤ أكتوبر ، خبر اعدام أحمد أغا لاظ ، قال : « ان محمدا عليا قد تخلص من الرجل الوحيد الذى بقى من بين كبار ضباط جيشه ، يخشى من مطامحه وشجاعته ونفـوذه فى الجنـد ، وتأثيره عليهم » .

وهكذا ، تم لمحمد على تطويع الجند ، وابعاد كبار الضباط والرؤساء الذين تعذر عليهم التسليم بالحقيقة والواقع ، وكان الباشا لا يعدو فى نظرهم، زميلهم القديم فى السلاح ، ساعدوه فى مغامرته ، فوصل الى الحكم والسلطان، ولما كان الواجب يقتضيه — فى رأيهم — أن يرضخ لرغباتهم ونزواتهم ، بدلا من أن يسلك مسلك « السـيد » معهم ، ويفرض عليهم سلطانه ؛ وتوهموا أنهم اذا « غامروا » مثل « مغامرته » سهل عليهم غصب الحكم منه ، ما دام يصر على انهاء الفوضى فى الجيش ، ومحاسبة ضباطه ورؤسائه حسابا عسيرا ، على كل حركة تمرد أو عصيان تبدر منهم ، مهما قل شـأنها ، ومهما كانت أسبابها .

على أن هناك ملاحظة جديرة بالاهتمام ، هى أن الباشا ما كان يستطيع تطويع الجند من أرنؤود ودالاتية وغيرهم ، واقصاء محرضيهم على الثورة والعصيان لو أنه عجز عن دفع مرتبات العسكر ، أو اعطاء كبار الضباط الذين أراد نفيهم المنكسر لهم من المرتبات « والعلائف » لتجريدهم من الوسـائل

التى قد يتذرعون بها للتباطؤ فى الخروج ، واطالة مكثهم بالبلاد ؛ وكان من المتعذر على الباشا نفيهم من مصر عنوة « لتعصب » زملائهم لهم ، كما وقع فى حوادث رجب أغا وياسين بك الأرنؤودى ، وعمر بك ، وصالح قوج ، ولم يتخلص الباشا بالقتل من أحمد أغا لاظ ، الا بعـد أن كان قد تم له كسر شوكة كبار الضباط الأرنؤود • وعلاوة على ذلك ، فقد كان مما يسر انفضاض سائر الرؤساء والجند ، من حول صالح قوج ، أن الباشا أعطى « الكثير من رواتبهم » — كما مر بنا — الى حسن باشا وعابدين بك ، وهمـا اللذان بقيا من كبار الأرنؤود ، واشتركا فى كل الانقلابات وأسهما فى التدابير التى مكنت محمدا عليا من الوصول الى الحكم ؛ والتغلب على الصعوبات التى اعترضت باشويته ، من حين المناداة بولايته الى وقت القضاء على المماليك فى مذبحة القلعة ، واستتباب الأمن نهائيا تبعا لذلك لحكومة محمد على •

ولذلك ، فقد كان المال فى هذه الفترة ، (١٨٠٧ — ١٨١١) ، كما كان فى فترة التجربة والاختبـار التى سبقتها (١٨٠٥ — ١٨٠٧) ؛ عصب الحكم والأداة الفعالة فى دعم أركان الولاية • ومثلما كانت حاجة محمد على الى المال شديدة وملحة قبل عام ١١٨٠ ، فقد ظلت هذه الحاجة قائمة ؛ بل وزادت شدتها فى السنوات التالية •

المسألة المالية : الحاجة الى المال :

وتضافرت أسباب عدة — غير دفع مرتبات الجند ، وما تطلبه نفى وابعاد المحرضين على الثورة والتمرد ، والمتآمرين على سلامة الدولة — على استمرار الحاجة الملحة الى المال ؛ وقد سبقت الاشارة الى بعض هذه الأسـباب عند الكلام عن المشكلات التى واجهت « محمد على » عقب توليه الولاية • ولكن زاد على هذه الآن غيرها • فمن عوامل الأزمة المالية المزمنة ، النظام المتبع فى دفع رواتب الجند ، والذى ألمعنا اليه فى مناسبات سابقة ؛ وبمقتضاه ينـال كل رئيس من الرؤساء العسكريين ، أو كبار الضباط ، مرتبات أربعة أنفار عن كل جندى واحد من الذين تتألف منهم الفرقة التابعة له والخاضعة لقيادته• حتى ان الباشا صار يدفع مرتبات ستين ألف جندى ، لجيش لم يتجاوز عدده وقتئذ ستة عشر ألف جندى فحسب •

أضف الى هذا تعذر تنظيم الادارة المالية ، ووضع ميزانية تقديرية على الأقل ، لضبط أبواب الايراد والمنصرف ، فظلت مصادر الايراد ، من ضرائب مباشرة وغير مباشرة ، منوعة ومتعددة ، ثم زيدت عليهـا السلف والقروض الاجبارية ، من الوطنيين والأجانب على السواء ؛ وهـذا عدا المصادرات ، والاستيلاء على قوافل التجارة ، والزام أصحابها افتداءها بقـدر من المال ، وغير ذلك من الأساليب التى سوف يأتى ذكرها « لاستنضاح » المال . وظلت أبواب الانفاق غير محددة ، فهنـاك الى جانب الخراج الذى يدفع سـنويا للقسطنطينية ، ومرتبات الجند ، ونفقات الادارة العادية ، نفقات لا سـبيل الى تجنبها ، كلما حضر الرسـل والقصاد من لدن البـاب العالى ، يحملون فرمانات التثبيت فى الولاية ، وكانت هذه تصدر لتجديد الولاية سـنويا ، حيث ان الباشوية لم تكن وراثية . كما كثر مجىء هؤلاء الرسـل يحملون الفرو والقفاطين والسيوف ، علامة رضا السلطان على الباشا ، أو ينقلون اليه بشرى التثبيت فحسب ؛ وفى كل مرة يحضر فيها هؤلاء الرسل والقصـاد ، ومن بينهم من كان صاحب مكانة ، زيادة فى تكريم الباشا ، ــ على حد قول الديوان العثمانى ــ وجبت الحفاوة بهم ، والاغداق عليهم بالعطايا والهدايا و « البقاشيش » لا لأنفسهم فحسب ، بل ولرجال الديوان فى دوائر الباب العالى ، وفى سراى السلطان نفسـه ، وقد استرعت النفقات الجسيمة التى يتكلفها هؤلاء الرسل نظر الشيخ الجبرتى ، فقال معلقا على كثرة ارسـال الباب العـالى لهم ، يحملون الأوامر والمراسيم ، اما لتجديد الولاية ، أو لاظهار رضاء السلطان ، أو لغير ذلك من الشـئون التى كان يفتعلها رجال الديوان العثمانى افتعـالا ، بغية الظفر بالمنح والعطـايا و (البقاشيش) من محمد على : « ومحل القصـد من ورود هـذه البيورولديات والفرمانات والأغوات والقبجيات ، انما هو جر المنفعة لهم ، بما يأخذونه من خـدمهم ، وحق طريقهم ، من الدراهم والتقادم والهدايا .

« فان القادم منهم اذا ورد ، استعدوا لقدومه . فان كان ذا قدر ومنزلة، أعدوا له منزلا يليق به ، ونظموه بالفرش والأدوات اللازمة ؛ وخصوصا اذا كان حضر فى أمر مهم ، أو لتقرير المتولى على السنة الجديدة ، أو بصحبته

خلع رضا وهدايا . فانه يقابل بالاعزاز الكبير ، ويشـاع خبره قبل وروده الى الاسكندرية ؛ ويأتى المبشرون بوروده من الططر ، قبل خروجه من دار السلطنة بنحو شهر أو شهرين ، ويأخذون خدمتهم وبشـارتهم بالأكياس . واذا وصل هو أدخلوه فى موكب جليل ، وعملوا له ديوانا ومدافع وشنكا ، وأنزل فى المنزل المعد له ؛ وأقبلت عليه التقادم والهدايا من المتولى ، وأعيان دولته ورتب له الرواتب والمصاريف لمأكله هو وأتباعه ، لمطبخه وشراب حانته، أيام مكثه شهرا أو شهورا ، ثم يعطى من الأكياس قدرا عظيما . وذلك خلاف هدايا الترحيلة ، من قدور الشربات المتنوعة ، والسكر المكرر ، وأنواع الطيب كالعود والعنبر ، والأقمشة الهندية والمقصبات ، لنفسه ورجال دولته .

« وان كان دون ذلك ، أنزلوه بمنزلة بعض الأعيان ، بأتبـاعه وخدمه وخدمه ومتاعه ، فى أعز مجلس . ويقـوم رب المنزل بمصروفهم ولوازمهم وكلفهم ، وما تستدعيه شهوات أنفسهم . ويرون أن لهم المنة عليـه بنزولهم عنده ؛ ولا يرون له فضلا ، بل ذلك واجب عليه ، وفرض يلزمه القيام به ، مع التأمر عليه وعلى أتباعه . ويمكث على ذلك شهورا حتى يأخذ خدمته ، ويقبض أكياسه ، وبعد ذلك كله ، يلزم صاحب المنزل أن يقدم له هدية ، ليخرج من عنده شاكرا ومثنيا عليه عند مخدومه وأهل دولته . أقضية يحار العقل والنقل فى تصورها » .

والى جانب هذا ، كان على الباشا أن يمد وكلاءه بالقسطنطينية ، بالمـال الوفير ، للانفاق منه بسخاء ، لسد نهم الباب العالى ؛ الذى طالما ذكر محمد على كلما تحرجت الأمور بينـه وبين الديوان العثمانى ، أنه يعرف الطرائق المثلى التى يمكن بها اجتياز الأزمات فى القسطنطينية ؛ فهو بحاجة الى البذل والعطاء عند تجديد تقريره على الولاية ؛ أو لرد كيد خصومه ، أو لانهـاء المسائل التى يهمه أن يتم حلها فى صالحه ، كمسـألة يوسف كنج التى مرت بنا ؛ أو لكسر حدة غضب الباب العالى منه ، بسبب تباطؤه فى تنفيذ أوامره ، ومماطلته وتسـويفه ، فى المسـائل التى يرى من صـالحه كذلك المماطلة والتسويف فيها ، كعدم انفاذ جيشه الى الحجاز حتى يطمئن على ولايتـه ويفرغ من دعم أركانها .

وعلاوة على ذلك ، فقد وجب عليه الاحتياط للمستقبل دائما فى علاقاته مع الباب العالى ، وقد عرفنا أن هذه لم تقم أصلا على تبادل الثقة بين الفريقين وأوجد محمد على باشويته فى نطاق امبراطورية كان « الذهب » — على نحو ما شهد به المعاصرون — السلاح البتار والفيصل القاطع فى كثير من عظائم الأمور ، والدرع الواقية لصاحبها عند اشتداد الخطوب ؛ ولطالما « اشترى » الباشوات العصاة فى الدولة الجيوش المرسلة للقضاء عليهم ، وكثيرا ما كان هؤلاء يدفعون « سرا » من مالهم معاشا للسلطان نفسه ولأعضاء ديوانه ، وتلك كانت « الطرائق » التى تذلل بها الصعوبات فى القسطنطينية والتى قال محمد على — كما أسلفنا — انه خبير بها .

ثم انه كان لا ندحة عن الاحتفاظ بجيش قوى ، يدين بالطاعة للباشا ، ومتأهب للقتال دائما ، يسيره ضد البكوات المماليك ، أعدائه الداخليين ، أو ضد الغزاة أعدائه الخارجيين ، سواء كان هؤلاء من البريطانيين — كما وقع — أم من الفرنسيين ، كما كان من المتوقع وقتئذ أن يحدث ؛ أم من العثمانيين ، وهم الذين خشى الباشا دائما كيدهم له وغدرهم به . ولا مناص كذلك من انشاء هذا الجيش القوى ، عظيم العدة والعدد ، اذا أراد من ناحية أخرى كسب رضاء الباب العالى ، وتجريده من الذرائع التى قد يتذرع بها لاعلان سخطه ونقمته عليه ، ولقد ظل الباب العالى يلح على باشا مصر الحاحا عظيما منذ ١٨٠٧ ، أن يقاتل الوهابيين ، ويسترجع الحرمين الشريفين منهم ، وتزايد هذا الالحاح فى السنوات التالية ، حتى بلغت لجاجة الباب العالى منتهاها فى عام ١٨١٠ ، وآثر محمد على للأسباب التى عرفناها — انفاذ حملة الى الحجاز ، على الاصطدام مع صاحب السيادة الشرعية عليه . وشمر عن ساعد الجد والعمل لبناء ذلك الأسطول الذى أراد أن يجعله نواة لأسطول مصر التجارى من جهة ، والذى ينقل قسما من الجيش والمهمات الى الحجاز ، ويبسط سلطان الباشا فى البحر الأحمر من جهة أخرى . وقد تطلب ذلك كله نفقات طائلة .

واعتلى محمد على أريكة الولاية ، وخزانتها خالية من المال ، وتعيش الحكومة من يومها لغدها ، ولا سبيل الى سد نفقات الادارة العادية ، ناهيك

بما كان يحتاجه الولاة الذين سبقوه من أموال لتدبير شئونهم مع الجند تارة ومع الديوان العثمانى تارة أخرى ـ الا باللجـوء الى الفـرض والأتاوات والغرامات وأخذ السلف الاجبارية من الأهلين ، والقروض من التجار الأجانب ولقد تقدم كيف أن خورشيد باشا ترك الولاية وهو مدين بثلاثة آلاف كيس « متأخر مرتبات الجند ، وقروضا استدانها من مختلف التجار » ، وتعهد محمد على بسدادها . ولم يجد محمد على مناصا هو الآخر ، بسبب خلو خزانته من المال من اللجوء الى نفس الأساليب التى لجأ اليها أسلافه فى الولاية .

وكان من بين القروض العـديدة التى عقـدت ، أو بالأحرى التى أرغم الأجانب القاطنون بالبلاد على اقراض الحكومة اياها ، « قرضان » كانت لهما قصة ، وجرت بشأنهما « مفاوضات » كثيرة : أحدهمـا قرض (بتروتشى) قنصل السويد ، وقنصل انجلترة كذلك ، الى وقت جـلاء حملة (فريزر) عن الاسكندرية . وقد سبقت الاشـارة الى قصة هـذا القرض الذى بلغت قيمته ستين ألف قرش عثمانى . فقد شـكا (بتروتشى) الى القـائم بالأعمال السـويدى بالقسطنطينية ، وأمر الباب العـالى فى أكتوبر ١٨٠٧، بسـداد هذا الدين ، ورد أملاك (بتروتشى) اليـه ، تلك التى كان قد صادرها محمد على ، اذا صحت دعوى قنصل السـويد هذا . وأما القرض الآخر ، فلم يكن لمحمد على يد فيه ، وان صدر له الأمر بسداده .

فقد اضطر خسرو باشا أثناء ولايته الى الاستدانة من (روشتى) قنصل النمسا مبالغ على دفعات بلغت قيمتها (٢٣٠ر٨٥٨) قرشا عثمانيا ، أعطى عنها ناظر قصره (كيلارجى باشى) وخازنداره ايصالات (لروشتى) عند حدوث الانقلاب الذى طرد خسرو من الولاية ، وسجلت هذه الايصالات بالمحكمة . ومع أن دفتردار ذلك العهد شرع يدفع بناء على أوامر البـاب العالى المبالغ التى أبرز أصحابها ايصالات عنها ، موقعا عليها من خسرو باشا نفسه ، فقد وجد أصحاب الايصالات الموقع عليها من الخازندار والكيلارجى باشى صعوبات عديدة فى أخذ حقوقهم ، وكان (روشتى) من بين هؤلاء ؛ فعمد الى توسيط سفير النمسا فى القسطنطينية لدى الباب العالى ، بارون (شتورمر) Stürmer

وكانت دعوى السفير فى وجوب سداد هذا الدين ، أن خسرو باشا لم يستخدم الأموال التى استدانها من (روشتى) فى الاتفاق على شخصه ، ولكن لدفع مرتبات الجند وتقديم الهدايا للقواد الانجليز الذين بقى جيشهم بالبلاد بعد خروج (الحملة الفرنسية) منها ، فلم يغادرها البريطانيون الا فى مارس ١٨٠٣ ثم لمواجهة مطالب الادارة التى عجزت الخزانة العامة عن سدها . ولذلك فان هذا الدين دين على الحكومة وهى ملزمة بوفائه . وسلم الباب العالى بوجهة نظر السفير ، فأصدر أمرا الى حكومة الباشا بالقاهرة فى أكتوبر ١٨٠٧ بسداد الدين ولكن دون جدوى ، فاستأنف (روشتى) المسعى ، وجدد (شتورمر) احتجاجاته لدى الباب العالى ؛ وشهد (ستفاناكى) Stefanaki — وكان يعمل ترجمانا فى مصر ، ثم صار الآن أحد وكلاء الباشا بالقسطنطينية ، وترجمانا فى الوقت نفسه فى الجيش العثمانى — بصحة الوقائع التى ذكرها السفير النمسوى وأراد الاستناد عليها فى اعتبار المبالغ التى أعطى عنها خازندار خسرو باشا والكيلارجى باشى دينا على الحكومة ، وقال (ستفاناكى) انه كان الواسطة بين (روشتى) وخسرو باشا ، وأن الأموال التى استدانها الأخير أنفقت فى الوجوه التى ذكرها السفير ، وأيد الباب العالى وجهة النظر هذه مرة أخرى ، وأصدر أمرا فى فبراير ١٨٠٨ ، الى محمد على والى دفترداره أحمد أفندى (جديد) ، والى عارف أفندى قاضى مصر ، بسداد هذا الدين . وتسلم أمين خلوصى المندوب الموفد لهذه الغاية ، المبلغ المرقوم.

ولكن (روشتى) لم يستطع استيفاء دينه كاملا ؛ ومع أن خسرو نفسه قد اعترف بأنه استدان من قنصل النمسا هذا ، مبلغ (٢٣٠ر٠٤٨) قرشا عثمانيا ، ليدفع منها مرتبات الجند كما قال ، فقد تبين للباشا ودفترداره بعد فحص السجلات ، أن المبلغ الذى استدين لدفع مرتبات الجند كان أربعا وثمانين ألف قرش فحسب ، واستدان خسرو المتبقى من المطلوب سداده للاتفاق منه على شخصه ولكسوة حرمه الخاص . وعلى ذلك فقد دفع الدفتردار هذا المبلغ (لروشتى) ؛ وحتى عام ١٨١٠ كان لا يزال لهذا فى ذمة الحكومة (١٤٦ر٠٤٨) قرشا ؛ بذل (شتورمر) قصارى جهده لدى الباب العالى لاستصدار أمر الى حكومة الباشا بدفعه ، وشهد (ستفاناكى) مرة

أخرى بأن السبب فى عدم تقييد بقية المبلغ فى السجلات كان حدوث الثورة فى القاهرة ، وعلى ذلك فقد بعث الباب العالى أمرا فى مايو ١٨١٠ ، « اذا كان ما يقوله (ستفاناكى) صحيحا ، بوجوب دفع المبلغ المتبقى ، وهو (١٤٦ر٠٤٨) قرشا » دون تأخير .

أما محمد على ، فقد صار يشكو دائما فى كل ما دار بينه وبين الباب العالى من مراسلات بصدد الحملة المزمعة ضد الوهابيين من كثرة الديون التى صار ينوء بها كاهله ، والتى جعلت متعذرا عليه انجاز استعداداته لتلبية أوامر الباب العالى بالسرعة المرغوبة ، ثم اتخذ من هذه الديون ومن حاجته الى المال عموما تكأة يستند عليها فى ارجاء انفاذ جيشه الى الحجاز ، حتى يتم له الاطمئنان على باشويته ويفرغ من دعم أركانها .

ولقد سبق أن أشرنا فى فصول سابقة وكلما تناول الكلام حاجة محمد على الى المال ، الى أن العلة فى استمرار هذه الأزمة المستحكمة والمزمنة ، عدا الاستيلاء البكوات المماليك على ايرادات الصعيد ، انما هى كساد التجارة ، واضمحلال الصناعة ، والأهم من ذلك كله ، تعطل الزراعة بسبب الحروب الداخلية بين الطوائف المتنازعة على السلطة ، وما تعرض له الفلاحون من اعتداءات الجند الأرنؤود والدلاة على أرواحهم وأموالهم ومواشيهم وتناجهم الزراعى ، ثم ما فرضته عليهم الحكومة من أنواع الأتاوات والمغارم ، الى جانب « فتح طلب مال الميرى » فى غير أوقاته مقدما وسلفا تارة ، وعن « أعوام سابقة » بدعوى تأخر « اغلاق حسابها » تارة أخرى ، وأنفذت حكومة الباشا التجريدات العسكرية الى مختلف المديريات لجباية الضرائب .

ولما كان الفلاحون يعجزون عن وقف هذه الاعتداءات عليهم ، وأرهقتهم الأعباء المالية الثقيلة ، وجزدهم عمال الباشا والعربان والجند من ثمرة كدهم وكدحهم ، فقد غادر كثيرون الأرض فرارا من هذه المغارم ، وأقفرت قرى عديدة من سكانها ، وهرب الفلاحون الى الصحراء والى الواحات ، كما هاجر نفر منهم الى الشام ، وترتب على ذلك أن صار حوالى ثلث الأرض المزروعة على أيام الفرنسيين ، مهملا متروكا ، طغت عليها رمال الصحراوين الغربية من الشرق ، والليبية من الغرب .

وتزايدت حدة الضنك والبأساء فى المدن خصوصا ، بسبب استيلاء الباشا على محاصيل القمح والحبوب ، لتصديرها الى الانجليز وغيرهم ؛ وفى سنتى ١٨٠٨ ، ١٨٠٩ بلغ سعر أردب القمح ثلاثين قرشا عثمانيا ، وذلك برغم وفرة محصوله ، بينما كان ثمنه على أيام (الحملة الفرنسية) لا يزيد على سبعة قروش فحسب ؛ وهدد نقص النيل فى كل مرة عند حدوثه باتتشار المجاعة فى القاهرة ، حيث كانت تختفى الغلال من أسواقها « بصنع ساحر » .

وكان من عوامل زيادة البؤس كساد التجارة ، واختفاء الصناعات الأهلية، حتى عجز التجار وأرباب الحرف والصناعات عن تأدية الضرائب والغرامات والقروض المطلوبة منهم ، وظهر نوع من (المعاملة) وقتئذ لمواجهة هذه الالتزامات ، كان فريدا فى نوعه . حيث صار الأفراد يستدينون من الجند المال الذى يدفعون منه الضرائب والأتاوات ، والذى ينال منه الجند أنفسهم مرتباتهم . ونشطت سوق السلف والقروض هذه ، وأقرض الجند الأهلين بفوائد باهظة ، فبلغ سعر الفائدة ٨ ٪ فى الشهر الواحد . ووجد التجار والصناع فى هذه (العملية) مخرجا مؤقتا من أزمتهم . ولكنه كثيرا ما كان يحدث بطبيعة الحال ، أن يجد هؤلاء المستدينون عند حلول موعد السداد أنهم يعجزون عن الدفع ، فتصادر عندئذ أملاكهم لبيعها ، ويلقى القبض عليهم ، وسعيدو الحظ منهم من يستطيعون النجاة بأنفسهم بالفرار الى الصحراء أو الواحات كما يفعل الفلاحون .

وتدخل الباشا للحد من جشع الجند ، وتحديد سعر الفائدة ؛ وكان تدخله فى هذه المسألة مثار التعجب ، حيث لم يكن لمنع الربا ، ولكن لتقريره بتحديد سعر الفائدة لوقف هروب الأهلين من البنادر والقرى ، الأمر الذى يرتب عليه ــ اذا استمر ــ حرمان الحكومة من دافعى الضرائب والمغارم والسلف وما اليها . فيعلق الشيخ الجبرتى على ذلك بقوله فى حوادث أول يناير ١٨٠٩: « نزل والى الشرطة وأمامه المناداة على ما يستقرضه الناس من العسكر بالربا والزيادة على أن يكون كل كيس ستة عشر قرشا فى كل شهر لا غير ، والكيس عشرون ألف نصف فضة ، وهو الكيس الرومى » ؛ بفائدة ٣٨ ٢/٥ ٪ فى السنة ؛ ثم استطرد الشيخ : « وذلك بسبب ما انكسر على المحتاجين

والمضطرين من الناس ، من كثرة الربا لضيق المعـاش ، وانقطاع المكاسب ، وغلو الأسعار ، وزيادة المكوس . فيضطر الشخص الى الاستدانة ، فلا يجد من يدانيه من أهل البلد ، فيستدين من أحد العسكر ، ويحسب عليه على كل كيس « خمسين » قرشا فى كل شهر » أى بفائدة ١٢٠ ٪ فى السنة على اعتبار أن الكيس خمسمائة قرش ـ « واذا قصرت يد المديون عن الفوائد ؛ أضافوا الزيادة على الأصل ، وبطول الزمن تفحش الزيادة ، ويؤول الأمر لكشف حال المديون . وجرى ذلك على كثير من مساتير الناس ، وباعوا أملاكهم ومتاعهم ، والبعض لما ضاق به الحال ولم يجد شيئا ، خرج هاربا وترك أهله وعيـاله ، خوفا من العسكرى ، وما يلاقى منه ، وربما قتله . فأعرض بعض المديونين الى الباشا ؛ فأمر بكتابة هذا البيوردى ، ونزل به والى الشرطية ، ونادى به فى الأسواق . فعد ذلك من غرائب الحكام ، حيث ينادى على الربا جهارا فى الأسواق من غير احتشام ولا مبالاة ، لأنهم لا يرون ذلك عيبا فى عقيدتهم » .

وواجهت حكومة الباشـا بسبب افلاس الأهلين ، وهـروب الفلاحين خصوصا الى الصحراء والواحات مشكلة مزدوجة : اقفار القرى من أهلها ، مما نجم عنه تأخر الزراعة بصورة مطردة ، ثم تزايد عدد المعوزين والمتعطلين فى المدن ، لا سيما فى القاهرة ، نتيجة لافلاس عديدين من طوائف صـغار التجار والصناع . وحاول محمد على معالجة هذه المشـكلة ، بأن ينقل الى الريف لتعمير القرى المهجورة « فقراء » العاصمة . فأصدر أوامره المشددة الى شرطته حتى يجمعوا كل من لا صنعة أو حرفة له ، والخـدم المتعطلين عن العمل ، والأرامل الفقيرات ، والنساء اللاتى لا أولاد لهن ؛ لنقلهم جميعا قوة واقتدارا ، وتحت حراسة الجند الى « مساكنهم الجـديدة » فى القرى التى هجرها أهلها . ولكن أحدا من هؤلاء لم يشأ مغادرة العاصمة الى هـذه « المساكن الجديدة » ، فاختفوا سريعا عن الأنظار ، ولم يمكن تنفيذ هذه الأوامر .

بيد أن اقفار مساحات من الأرض من زارعيها ، كان معناه حدوث نقص فى (المال) أو الايرادات المتحصلة من هـذه الأراضى ، فيغدو شـأن هذه الأراضى ، شأن تلك التى فى حوزة بكوات المماليك فى الصعيد ، فى وقت

استحكمت فيه أزمة الباشا المالية • وكان فى مقدوره مطالبة الملاك والزراع الذين لم يغادروا الأرض بدفع الضريبة التى تخلص من أدائها الفارون • ولكن هذا الاجراء كان قمينا بأن يثير عليه الاحتجاجات الصاخبة من كل جانب • وعلى ذلك فقد هدته « عبقريته » الى ابتكار وسائل جديدة لتحصيل المال ، الى جانب اتباع الاجراءات التى لجأ اليها فى الماضى •

أما أهم الطرائق المبتكرة ، فكان تقرير مساحة معينة للفدان ، تجبى الضريبة بمقتضاها ، بحيث لا تزيد مساحة كل فدان على ٣٣٣ ١/٣ قصبة مربعة ، وعلى أن ينقص طول القصبة من ثلاثة أمتار وخمسة وسبعين سنتيمترا الى ثلاثة أمتار وأربعة وستين سنتيمترا • فألغى بهذا النظام الجديد ، تنوع مساحات الفدان القديمة ، حيث كانت مساحة الفدان من الأراضى الخصبة أقل من مساحته فى الأراضى البعيدة عن النيل ، فالقريب من النيل كانت مساحته ٣٢٤ ، والبعيد عنه ٥٧٦ قصبة مربعة • وفى دمياط كانت مساحة الفدان ٤٣٢ قصبة مربعة • وكانت تجبى الضرائب على أساس فئات محددة عن كل فدان • فتدفع الأراضى الضريبة بنسبة مساحة الفدان بها ، ويقل المتحصل منها فى جهة عن غيرها • فنجم عن الترتيب الجديد أنه بينما نقص تقدير مساحة الأراضى الزراعية فى مجموعها ، بقى عدد الأفدنة على حاله ، ولما لم يطرأ تغيير على فئات الضريبة ذاتها ، فقد تسنى بأسلوب أدق ، تحصيل مقدار (المال) أو الميرى نفسه المربوط على الأرض •

وثمة وسيلة عامة أخرى لجأ اليها محمد على لعلاج أزمته المالية ، هى أنه حاول تلافى العجز الحاصل فى حصيلة الضرائب الجمركية ، لكساد التجارة ، بزيادة الرسوم الجمركية زيادة عالية على تجارة الوارد ، بصورة أتت بنتيجة عكسية ، حيث انكمش الاستهلاك المحلى للبضائع المجلوبة من الخارج ، بدرجة نقصت بها ايرادات الجمارك • واضطر الباشا الى البحث عن مصادر للمال أخرى • فعندما نمى اليه أن احتكار الحكومة للتبغ من مصادر الايراد المربحة فى فرنسا ، قرر من فوره احتكار تجارته فى مصر ، فوضع عملاءه فى موانى القطر يشترون لحسابه التبغ المستورد من تركيا • وأقام مستودعا مركزيا فى القاهرة ، لتوزيع التبغ منه الى بلدان الوجه البحرى

والصعيد . كما أنشأ مصنعا فى القاهرة كذلك يعمل فيه الصناع لاعداد (الدخان) المهيأ لاستهلاك العاصمة . ووفد الباعة كل صباح على المصنع لأخذ (مقطوعية) اليوم من الدخان . وقضى هذا الاحتكار الحكومى على صناعة اختص بها الأفراد العاديون ، وكسبوا منها رزقهم ، فاشتد التذمر ، وعلت الاحتجاجات الصاخبة ، وانخفض الاستهلاك . واضطر الباشا الى التخلى عن هذه التجارة . واستعاض عن ذلك بفرض ضريبة جمركية عالية على جميع أصناف التبغ المستورد الى البلاد . على أنه مما تجدر ملاحظته، أن هذه المحاولة الاحتكارية الأولى ، والتى حدثت فى غضون الشهور الستة الأولى من عام ١٨٠٨ ، كانت (تجربة) قائمة بذاتها ، ولا صلة لها بنظام الاحتكار الواسع الذى أنشأه محمد على بعد ذلك .

وتسنى للباشا أن يتبع طريقا ثالثا لتفريج أزمته ، بفضل ما كان يحرزه من انتصارات على البكوات المماليك ، وما صار يستتبع ذلك من مصادرة أملاكهم وأراضيهم . وكان أصحاب الأرض عموما هم المماليك الذين تتألف منهم الطبقة الحاكمة ، ويمتلك هؤلاء نصف الأرض تقريبا ، ثم الأفراد العاديون ، ولهؤلاء قسم من الجزء الباقى من الأرض ، بينما ظل القسم الأخير منها من أراضى وأملاك الوقف المرصدة للمساجد والسبل وأبواب الخيرات المنوعة . وبمقتضى النظام السائد بين المماليك ، كان لكل صنجق من صناجقهم حصة معينة من الأرض يوزعها بين بكواته وكشافه ، بما عليها من قرى ودساكر ، وهو وحده صاحب الحق الأعلى فى ملكيتها . بينما كانت تؤجر الأرض والمبانى المنشأة عليها للفلاحين الذين يدفعون عنها « ايجارا » بعضه نقدا والآخر عينا . وكان للفلاحين كذلك أن يستأجروا أراضى وعقار الوقف المرصد ريعها للجوامع وما اليها ، كما كان لهم أن يستأجروا الأرض من الأفراد العاديين .

وبقدر نجاح محمد على فى القضاء على طائفة المماليك ، كثر عدد القرى ، وزادت مساحة الأرض التى دخلت فى حوزته بعد جلاء هؤلاء عنها ، وصار يوزع هذه على كبار ضباطه ؛ وقد شهدنا كيف أن أحمد بك الأرنؤودى ، أو عمر بك ، أو صالح أغا قوج ، أو حسن باشا ، استطاعوا جميعا بسبب هذا

الاجراء أن يجمعوا ثروات طائلة بفضل امتلاكهم للقرى والأراضى التى أعطاهم محمد على اياها • بل ان الباشا كثيرا ما كان يعمد الى توزيع القرى والأرض التى يمتلكها البكوات المماليك على ضباطه وأعوانه ، فى جهات لم تكن بعد قد دخلت فى حوزته واعترف « سادتها » بسلطانه •

على أن هذه الاجراءات « العامة » لم تكف لسداد نفقات الباشا ، ولقطع دابر أزمته المالية المزمنة ؛ ووجد الباشا أن مصدرا هاما من مصادر الايراد ، قد ظل معطلا ، نتيجة لبقائه متحررا من سلطان الحكومة ؛ ونعنى بذلك أراضى الوقف والرزق والاحباسية ، فقرر الاستيلاء عليها • وكان هذا القرار السبب المباشر لوقوع الاصطدام بينه وبين المشايخ • بيد أنه لا معدى عن تتبع الاجراءات السابقة لهذه العملية الأخيرة ، والتى لجأ اليها محمد على لسد العجز الظاهر فى ماليته منذ أن تزايدت حاجته الى المال ، عقب خروج الانجليز من الاسكندرية ، لمواجهة مطالب الحكومة من يوم لآخر ، لفهم هذه الواقعة على حقيقتها •

اساليب الباشا المالية :

ذلك أن الأساليب التى اتبعها الباشا الآن لجمع المال ، كانت نفس الأساليب السابقة ، والتى أرهقت أهل البلاد عموما والقاهريين خصوصا • وكانت مبعث سخطهم وتذمرهم ، ولو أن أحدا منهم لم يجرؤ على الاعتراض أو الاحتجاج عليها • وسبب ذلك توطد سلطان الباشا المطرد ، واقبال المشايخ والزعماء الشعبيين ، وعلى رأسهم عمر مكرم ، على معاضدته وتأييده ؛ ولم يكن الأهلون يرون مبررا لتوالى المظالم والمغارم عليهم ، وهم الذين أسهم المشايخ وزعماؤهم فى تطويعهم تزلفا للباشا ، لاغداقه عليهم بالحصص من ناحية ، ولعدم تعرضه « لمسموحهم » أو لايرادات الوقف المتنظرين هم عليه من ناحية أخرى •

بيد أن مضى الباشا فى أساليبه المالية ، ثم لجوءه أخيرا الى تجريد المشايخ من الايرادات التى نعموا بها ، بمهاجمة نظام الوقف المألوف ، لم يلبث أن زاد من تذمر الأهلين وسخطهم ، ثم أفضى الى انحراف المشايخ والتصدى لمعارضته ، ولكن ثمة ملاحظة جديرة بكل اعتبار ، كان لها شأن فى تكييفه

الحوادث التالية ، ومساعدة الباشا على التخلص من « معارضة » المشايخ ، سواء أكانت هذه معارضة « صامتة » أم « سافرة » ، هى أن سخط الشعب تحول رويدا رويدا الى المشايخ أنفسهم ، حتى اذا ذهب هؤلاء يعارضون الباشا ، لم يحرك الشعب ساكنا لمؤازرتهم ، وترك الباشا يقتص منهم ، ويعمل على اقصائهم من شئون الحكم كلية ، على نحو ما سيأتى ذكره .

أما الباشا فقد بدأ منذ ٦ أكتوبر ١٨٠٧ — كما سبق بيانه — يفتح الطلب من الملتزمين « ببواقى الميرى على أربع سنوات ماضية » ، وفى ٢٣ أكتوبر « فتحوا أيضا دفاتر الطلب بالميرى عن السنة القابلة » وبدأت من ثم المتاعب التى شكا منها الأهلون والتى بسطها الشيخ الجبرتى فى تاريخه . فقال : وجهت الحكومة « الطلب بها الى العسكر ، فدهى الناس بدواه متوالية ، منها خراب القرى ، بتوالى المظالم والمغارم والكلف ، وحق الطريق ، والاستعجالات ، والتساويف ، والبشارات ، فكان أهل القرية النازل بها ذلك ، ينتقلون الى القرية المحمية لشيخ من الأشياخ ، وقد بطلت الحماية أيضا حينئذ . ثم أنزلوا بالبنادر مغارم عظيمة لها قدر من الأكياس الكثيرة . وذلك عقب فرضة البشارة ، مثل دمياط ورشيد والمحلة والمنصورة ، مائة كيس وخمسون كيسا ، ومائة وخمسون كيسا وأكثر وأقل » .

وفى أثناء ذلك « قرروا أيضا فرضة غلال وسمن وشعير وفول على البلاد والقرى ، وان لم يجد المعينون للطلب شيئا من الدراهم عند الفلاحين ، أخذوا مواشيهم وأبقارهم ، ليأتى أربابها ، ويدفعون ما تقرر عليهم ؛ ويأخذوها ويتركونها بالجوع والعطش ، فعند ذلك يبيعونها على الجزارين ، ويرمونها عليهم قهرا بأقصى القيمة ، ويلزمونهم باحضار الثمن . فان تراخوا وعجزوا ، شددوا عليهم بالحبس والضرب » .

وفى ديسمبر ١٨٠٧ ، بدأ الباشا اعادة النظر فى تقدير مساحة الأراضى المزروعة ، وتقرير فئات الضرائب عليها بنسبة خصبها وارتوائها من ماء النيل . فأنفذ ولده ابراهيم بك فى ٢٤ ديسمبر الى مديرية القليوبية ، ومعه طائفة من المباشرين الأقباط وعلى رأسهم جرجس الطويل ، كبيرهم ، وعدد من أفندية الروزمانة والكتبة ، للكشف على الأطيان التى رويت والأخرى

الشراقى ، « فأنزلوا بالقرى النــوازل ، من الكلف وحق الطرقات ، وقرروا على كل فدان رواه النيل أربعمائة وخمسين ونصف فضة تقبض للديوان • وذلك خلاف ما للملتزم ، والمضاف ، والبرانى ، وما يضاف الى ذلك من حق الطرق والكلف المتكررة » •

وبدأ الباشا القروض الاجبارية ، فتقرر فى ٣١ ديسمبر من العام نفسه ، ارغام « مساتير الناس » على تقديم سلف ، تحتسب لهم من المغــارم التى سوف يجرى تقريرها على حصصهم فى المستقبل ، وعين الجند لتحصيل هذه السلف الفريدة فى نوعها ، « فتغيب غالب (الناس) وتوارى لعدم ما بأيديهم، وخلو أكياسهم من المــال ، والتجأ الكثير منهم الى ذوى الجاه ، ولازموا أعتابهم ، حتى شفعوا فيهم ، وكشفوا غمتهم » •

واتهز الباشا فرصـــة مجىء القابجى بيانجى بك ، يطلب من محمد على انفاذ جيشه الى الحجاز ، لمطالبة المتصــدرين من المشــايخ والزعماء بتدبير النفقات التى تستلزمها تلبية أوامر الباب العالى ، والتى قدرها الباشا بأربعة وعشرين ألف كيس • وفى فبراير ١٨٠٨ « عمل الباشــا ديوانا جمع فيــه الدفتردار والمعلم غالى والسيد عمر (مكرم) والمشايخ ، وقال لهم : لا يخفاكم أن الحرمين استولى عليهما الوهابيون ، ومشوا أحكامهم بها • وقد وردت علينا الأوامر السلطانية ، المرة بعد المرة ، للخروج اليهم ومحاربتهم وجلائهم وطردهم عن الحرمين الشريفين • ولا تخفى عنكم الحوادث والوقائع التى كانت ســببا فى التأخير عن المبــادرة فى امتثــال الأوامر • والآن حصــل الهدوء ، وحضر قابجى باشا بالتأكيد والحث على خروج العساكر وسفرهم ؛ وقد حسبنا المصاريف اللازمة فى هذا الوقت ، فبلغت أربعــة وعشرين ألف كيس • فاعملوا رأيكم فى تحصيلها » •

وكان هذا مبلغا جسيما ، « فحصل ارتباك واضطراب ، وشاع ذلك فى الناس ، وزاد بهم الوسواس » • ولما كان الباشا غير متهىء لانفاذ جيشه الى الحجاز وقتئذ ، للأسباب التى عرفناها ؛ فقد راح يبذل قصارى جهده لاقناع القابجى بالتريث وعــدم العجلة ، اذ يحتــاج هــذا الأمر الى اســتعدادات

كبيرة ، « وانشاء مراكب فى بحر القلزم » • وسهل عنـدئذ الاتفاق « على كتابة عرضحال ليصحبه ذلك القابجى معه بصورة نمقوها » •

وفى العام نفسه قام محمد على برحلة فى الوجه البحرى ، استغرقت شهرا تقريبا من ٢٧ أغسطس الى ٢٢ سبتمبر ١٨٠٨ ؛ كان الغرض منها جمع المال لارسال (هدية) الى الباب العالى • وشرح الشيخ الجبرتى الأساليب التى اتبعت فى جمع المال أثناء هذه الرحلة ، فقال : « سافر محمد على باشـا الى بحرى ، ونزل فى المراكب ، وأرسل قبل نزوله بأيام تشهيل الاقامات ، والكلف على البلاد ، من كل صنف خمسة عشر ؛ وأخلوا له ولمن معه بيوت البنادر ، مثل المنصورة ودمياط ورشيد والمحلة والاسكندرية ؛ وفرض الفرض والمغارم على البلاد ، على حكم القراريط التى كانوا ابتدعوها فى العام الماضى ، على كل قيراط سبعة آلاف وسبعمائة نصف فضة ، وسماها كلفة الذخيرة ، وأمر بكتابة دفتر لذلك •

« فكتب اليه الروزمانجى ان الخراب استولى على كثير من البـلاد ، فلا يمكن تحصيل هذا الترتيب • فأرسل (الباشا) من المنصـورة يأمر بتحرير العمار بدفتر مستقل ، والخراب بدفتر آخر • فلما فعل الروزمانجى ذلك ، أدخل فيها بلادا بها بعض الرمق لتخلص من الفرضة ، وفيها ما هو لنفسه ؛ فلما وصلت اليه (أى محمد على) ، أمر بتـوزيع ذلك الخراب على أولاده وأتباعه وأغراضه ، وعدتها مائة وسـتون بلدة • وأمر الروزمانجى بكتابة تقاسيطها بالأسماء التى عينهـا له • فلم يمكن الروزمانجى أن يتلافى ذلك فتظهر خيانته ، ووزعت وارتفعت عن أصحابها •

« وكذلك حصل باقليم البحيرة لما عمهـا الخراب ، وتعطل خراجهـا ، وطلبوا الميرى من الملتزمين فتظلموا واعتذروا بعموم الخراب ، فرفعوها عنهم ، وفرقها الباشا على أتباعه ، واستولوا عليهـا ، وطلبوا الفلاحين الشـاردة والمنسحبة من البلاد الأخر ، وأمروهم بسكناها ، وزادوا فى الطنبور نغمات ؛ وهو أنهم صاروا يتتبعون أولاد البلد أرباب الصنائع الذين لهم نسبة قديمة بالقرى ؛ وذلك باغراء أتباعهم وأعوانهم • فيكون الشخص منهم جالسا فى حانوته وصناعته ، فما يشعر الا والأعوان محيطون به يطلبونه الى مخدومهم ،

فان امتنع أو تلكأ سحبوه بالقهر ، وأدخلوه الى الحبس ، وهو لا يعرف له ذنبا ، فيقول : وما ذنبى ؟ فيقال له : عليك مال الطين . فيقول : وأى شىء يكون الطين . فيقولون له : طين فلاحتك من مدة سنتين لم تدفعه ، وقدره كذا وكذا . فيقول : لا أعرف ذلك ، ولا أعرف البلد ، ولا رأيتها فى عمرى ، لا أنا ولا أبى ولا جدى . فيقال له : ألست فلان الشبراوى أو المنياوى مثلا . فيقول لهم : هذه نسبة قديمة ، سرت الى من عمى أو خالى أو جدى. فلا يقبل منه ، ويحبس ويضرب حتى يدفع ما ألزموه به ، أو يجد شافعا يصالح عليه . وقد وقع ذلك لكثير من المتسببين والتجار وصناع الحرير وغيرهم .

« ولم يزل الباشا فى سيره حتى وصل الى دمياط ، وفرض على أهلها أكياسا ، وأخذ من حكامها هدايا وتقادم ؛ ثم رجع الى سمنود ، وركب فى البر الى المحلة ، وقبض ما فرضه عليها ، وهو خمسون كيسا نقصت سبعة أكياس عجزوا عنها بعد الحبس والعقاب . وقدم له حاكمها ستين جملا وأربعين حصانا ، خلاف الاقمشة المحلاوية ، مثل الزردخانات والمقاطع الحرير ، وما يصنع بالمحلة من أنواع الثياب والأمتعة ، صناعة من بقى بها من الصناع .

« ثم ارتحل عنها ورجع الى منوف ، وذهب الى رشيد والاسكندرية . ولما استقر بها عبى هدية الى الدولة . وأرسل الى مصر (القاهرة) فطلب عدة قناطير من البن والأقمشة الهندية وسبعمائة أردب أرز أبيض أخذت من بلاد الأرز ، وأرسل الهدية صحبة ابراهيم أفندى المهردار ...

وفى ٢٢ سبتمبر « حضر محمد على باشا من غيبته ، وطلع على ساحل بولاق .. وذهب الى داره بالأزبكية ؛ ثم طلع ثانى يوم الى القلعة .. »

وفى ٨ ديسمبر ١٨٠٨ عزل الباشا السيد محمد المحروقى من نظارة (الضربخانة) ، « ونصب بها شخصا من أقاربه » ؛ وكان متولى أمانة الضربخانة السيد أحمد المحروقى ، فلما توفى فى ديسمبر ١٨٠٤ ، عين الباشا ابنه السيد محمد مكان أبيه فى أغسطس ١٨٠٥ ، واستمر فى منصبه حتى عزله الآن محمد على . وكانت قد جرت العادة بأن يدفع المتولى لشئونها

مال الميرى الذى عليها ، وعوائد الباشا وكتخداه والمرتبـات الى أصحابها ، على أن يكون المتبقى له بعد دفع أجر الخدمة والمصـاريف . فضمن تعيين أحد « أقارب الباشا » على دار الضرب أو سك النقود ، حصول الباشا على هذا المتبقى . أضف الى هذا أن الاشراف على عملية سك النقود ذاتها كانت عملية فى وسع الباشا الانتفاع منها ، من حيث تحديد نسبة المعادن الخالصة ، كالفضة أو الذهب عند مزجها بغيرها لسك العملة المطلوبة ، فيدخل خزانته الفروق بين قيمة المعدن المستخدم فى سك النقود ، وسعر التداول المعين لها .

وثمة عملية أخرى ، كانت مصدر ربح للباشـا ، هى تغيير (صرف) النقود الفضية والذهبية كالريال الفرانسة ، والمحبوب ، والمجر ، من أنواع العملة الطيبة التى استمر اختفاؤها من السـوق ، واستخدامها فى تجـارة الوارد . وقد اختفت كذلك العملة الصغيرة أى « الفضة العددية » من أيدى النـاس والصيارف « لتحكيرهم عليها ، ليأخذها تجار الشـوام بفرط فى مصارفتها تضم للميرى . فيدور الشخص على صرف القرش الواحد فلا يجد صرفه الا بعد جهد شـديد ، ويصرفه الصراف أو خـلافه للمضطر بنقص نصفين (فضة) أو ثلاثة » . وبلغ صرف الريال الفرانسة الى مائتين وأربعين ، والمحبوب الى مائتين وخمسين ، فنودى فى نوفمبر ١٨٠٨ « على المعاملة بأن يكون صرف الريال الفرانسا بمائتين وعشرين (والمحبوب) بمائتين وأربعين » وفى ابريل ١٨٠٩ نودى مرة ثانية على صرف الفرانسة والمحبوب والمجر ، كما نودى فى العام الماضى ؛ ويعلل الشيخ الجبرتى ذلك بقوله : « لأنه لما نودى بنقص صرفها ، ومضى نحو الشهر أو الشهرين ، رجع الصرف الى ما كان عليه وزيادة ، فأعيد النداء كذلك . وسـيعود الخلاف ما دام الكرب والضيق بالناس . على أن هـذه المنـاداة والأوامر بالنقص والزيادة ليست من باب الشفقة على الناس ، ولا الرحمـة بهم ؛ وانما هى بحسب أغراضهم وزيادة طمعهم . فانه اذا توجهت المطالبـات بالفرض والمغـارم ، نودى بالنقص ، ليزيد الفرض ، وتتوفر لهم الزيادة ؛ ويحصل التشـديد والمعاقبة على من يقبض الزيادة من أهل الأسـواق . واذا كان الدفع من خزائتهم فى علائف

العسكر أو لوازمهم الكبيرة ، قبضوها بأزيد من الزيادة التى نادوا عليها ، من غير مبالاة ولا احتشام . تناقض مالنا الا السكوت عنه » .

وتناول الشيخ الكلام عن « المعاملة » مرة أخرى ، فأسهب فى شرح هذه العملية التى لم ير فيها الا وسيلة لاختلاس أموال الناس ، وذلك بمناسبة المناداة فى أواخر ١٨١٠ وأوائل ١٨١١ « على صرف المحبوب بزيادة صرفه ثلاثين نصفا » ؛ بينما كان المحبوب يصرف — كما رأينا — بمائتين وخمسين « من زيادات الناس فى معاملاتهم » ، ونادوا بالنقص وتنذاك . فعادوا الآن ينادون بالزيادة . وذكر الشيخ الغرض من ذلك ، ثم ما كان يحدث من نقص فى وزن وعيار العملة المتداولة التى تصدرها دار الضرب أو الضربخانة واختفاء النقود الصغيرة من « الفضة » ؛ أو « نصف فضة » — كما كانت تسمى — وهى (الميدى) المحرفة عن (المؤيدى) : مسكوكات مصنوعة من خليط الفضة والنحاس وقيمتها واحد على أربعين من القرش ، واختفاء غيرها من الخمسة فضة ، والعشرة فضة ، والعشرين فضة أو (نصف القرش) . فقال فى حوادث ١٨١٠/١٢/٢٨ — ١٨١١/١/٢٥) : « وفى هذه الأيام نودى بالزيادة ، وذلك بحسب الأغراض والمقاصد والمقتضيات ، ومراعاة مصالح أنفسهم ، لا المصلحة العامة . هذا مع نقص عياره (عيار المحبوب) ووزنه عما كان عليه قبل المناداة . وكذلك نقصوا وزن القرش ، وجعلوا القرش على النصف من القرش الأول ، ووزنه درهمين ، وكان أربعة دراهم ، وفى الدرهمين ربع درهم فضة . هذا مع عدم الفضة العددية » ، أى نصف الفضة أو الميدى وسائر المسكوكات الصغيرة التى ذكرناها ، وعدم « وجودها بأيدى الناس والصيارف . واذا أراد انسان صرف قرش واحد من غيره ، صرفه بنقص ربع العشر ، وأخذ بدله قطعا صغارا أفرنجية ،يصرف منها الواحدة باثنى عشر ، وأخرى بعشرة ، وأخرى بخمسة . ولكنها جيدة العيار . وهم الآن يجمعونها ويضربونها بما يزاد عليها من النحاس ، وهو ثلاثة أرباعها ، قروشا ، لأن القطعة الصغيرة التى تصرف بخمسة أنصاف (فضة) وزنها درهم واحد وزنى ، فيصيرونها أربعة قروش ، فتضاف الخمسة الى ثمانين . وكل ذلك نقص واختلاس أموال الناس من حيث لا يشعرون » .

ثم طرق الشيخ الموضوع نفسه فى ديسمبر ١٨١١ ويناير من العام التالى ، فلاحظ ما طرأ على « صرف المعاملة » من زيادة فاحشة من جهة ، ونقص فى وزنها وعيارها من جهة أخرى . وطفق يشرح هذه الظاهرة ، فقال : « وذلك أن حضرة الباشا أبقى دار الضرب على ذمته ، وجعل خاله ناظرا عليها ، وقرر لنفسه عليها فى كل شهر خمسمائة كيس ، بعد أن كان شهريتها أيام نظارة المحروقى خمسين كيسا فى كل شهر . ونقصوا وزن القروش نحو النصف عن القرش المعتاد ، ونادوا فى خلطه حتى لا يكون فيه مقدار ربعه من الفضة الخالصة ، ويصرف بأربعين نصفا . وكذلك المحبوب نقصوا من عياره ووزنه.

«ولما كان الناس يتساهلون فى صرف المحبوب والريال الفرانسة ويقبضونها فى خلاص الحقوق ومن المماطلة والمفلسين وفى المبيعات الكاسدة بالزيادة لضيق المعايش ، حتى وصل صرف الريال الى مائتين وخمسين نصفا والمحبوب الى مائتين وثمانين ؛ ثم زاد الحال فى التساهل فى الناس بالزيادة أيضا عن ذلك ، فينادى الحاكم بمنع الزيادة ، ويمشى الحال أياما قليلة ، ويعود لما كان عليه وأزيد ، فتحصل المناداة أيضا ويعقبونها بالتشديد والتنكيل بمن يفعل ذلك ؛ ويقبض عليه أعوان الحاكم ويحبس ويضرب ويغرمونه غرامة ؛ وربما مثلوا به وخرموا أنفه وصلبوه على حانوته ، وعلقوا الريال فى أنفه ردعا لغيره .

« وفى أثناء ذلك اذا بالمناداة بأن يكون صرف الريال بمائتين وسبعين والمحبوب بثلاثمائة وعشرة ؛ فاستمع وتعجب من هذه الأحكام الغريبة التى لم يطرق سمع سامع مثلها .

« هذا مع عدم الفضة العددية فى أيدى الناس ، فيدور الشخص بالقرش وهو ينادى على صرفه بنقص أربعة أنصاف ، نصف يوم حتى يصرفه بقطع أفرنجية ، منها ما هو باثنى عشر أو خمسة وعشرين أو خمسة فقط . أو يشترى من يريد الصرف شيئا من الزيات أو الخضرى أو الجزار ، ويبقى عنده الكسور الباقية ، يوعده بغلاقها ، فيعود اليه مرارا حتى يتحصل عنده غلاقها ، وليس هو فقط بل أمثاله كثير .

« وسبب شحة الفضة العددية ، أنه يضرب منها كل يوم بالضربخانة ألوف مؤلفة يأخذها التجار بزيادة مائة نصف فى كل ألف ، يرسلونها الى بلاد

الشام والروم ، ويعوضون بدلها فى الضربخانة الفرانسة والذهب ، لأنهـا تصرف فى تلك البلاد بأقل مما تصرف به فى مصر •

« وزاد الحال بعد هــذا التاريخ حتى استقر على صرف الألف مائتين ، وتقرر ذلك فى حساب الميرى فيدفع الصارف ثلاثين قرشا عنها ألف ومائتان ويأخذ ألفا فقط • والفرانسة والمحبوب بحسابه المتعارف بذلك الحساب • والأمر لله وحده » •

وكثر التفنن فى أساليب طلب المال ، فابتدعت حكومة الباشا الى جانب ما سمته (كلفة الذخيرة) ــ فى أغسطس ١٨٠٨ ــ نوعا آخر من المغارم ، فى ابريل ١٨٠٩ ، سمته (الترويجة) ، وتفصيل ذلك أن الباشـا أمر فى أوائل ابريل بتحرير « فرضة الأطيان » ، بزيادة الثلث على ما تقرر فى العام السابق • لأن النيل فى ذلك العام (أغسطس ١٨٠٨) كان قد نقص نقصا كبيرا ؛ فربطت الآن الضرائب على الأطيان ، ورتبت فى أربع مراتب ، تزيد كل ضريبـة عن الأخرى مائة نصف فضة ، وبحيث جعل أعلاها ثمانمائة نصف فضـة • ثم طلبت الحكومة جانبا معجلا من الضريبة ، هو الذى أسموه (بالترويجة) • وهذا بالرغم من « أن الفرضة الماضية بقى الكثير منها بالذمم لخراب القرى » وعجز الحكومة عن تحصيلها • وبالرغم من الضائقة التى حلت بالأهلين بسبب انعدام الغلال من الأسواق ، نتيجة لنشاط حركة تصديرها الى الخارج ، الى مالطة خصوصا ، فقد « تشحطت الغلال وغلا سعرها حتى بلغ الأردب القمح ألفا وستمائة نصف فضة ، وعز وجوده بالرقع والعرصات • وأما السواحل فلا يكاد يوجد بها شيء من الغلة بطول الســنة » • وهكذا راح الشـيخ الجبرتى يعلق على ذلك كله بقوله : « ولولا لطف الله بوجود الذرة لهلكت الخلائق • ومع ذلك استمرار المغارم والفرض ، حتى فرض الغلة عين ، وكذلك تبن وجمال ، وما ينضاف الى ذلك ، مما سمعته غير مرة ، مما يطول شرحه »•

وعند ما أنفذ الباشا كبار قواده فى تجريدة ضــد البكوات فى الصعيد فى أغسطس ١٨٠٩ ، وجاءته أخبـار غير مطمئنة عن هذه التجريدة ، اعتزم الذهاب بنفسه • فأمر للحصول على المال ، فى أوائل سبتمبر « بتحرير دفتر

فرضة ترويجة على اقليم المنوفية والغربية والشرقية والقليوبية ؛ وذكروا أنها من أصل حساب الشهرية المبتدعة » .

وفى أواخر أكتوبر من العام نفسه ابتكرت حكومة الباشا أسلوبا جديدا فى تحصيل مال الأطيان ، نتيجة لزيادة الفيضان زيادة كبيرة فى هذه السنة ، « فحرروا دفتر الأطيان على ضريبة واحدة ، عن كل فدان خمسة ريالات ، غير البرانى والخدم ، ولم يحصل فى ذلك مراجعة ولا كلام ولا مراجعة فى شىء ، كما وقع فى العام الماضى والذى قبله فى المراجعة بحسب الرى والشراقى . وأما فى هذه السنة فليس فيها شراقى ، فحسابها بالمساحة الكاملة لعموم الرى . فان النيل فى هذه السنة زاد زيادة مفرطة ، وعلا على الأعالى . وتلف بزيادته المفرطة الدراوى والأقصاب بقبلى ؛ وكذلك غرق مزارع الأرز والسمسم والقطن وجنائن كثيرة بالبر الشرقى بسبب انسداد الترعة الفرعونية بتلك الناحية » . وكان الباشا وقتئذ بالصعيد يبغى بكوات المماليك على الاتفاق معه ، والحضور الى القاهرة للاقامة بها تحت اشرافه ومراقبته . فأرسل يطلب هذه الدفاتر ليطلع عليها ، « فسافر اليه بها المعلم غالى ، وأخذ صحبته أحمد أفندى اليتيم من طرف الروزنامة ، وعبد الله بكتاش الترجمان ، فذهبوا اليه بأسيوط وأطلعوه عليها ، فختم عليها » .

وفى سنة ١٨١٠ حررت دفاتر الضريبة على الأرض ، على حساب المساحة الكاملة ، باعتبار أن الأرض قد رويت جميعها بسبب زيادة الفيضان ؛ وقد سميت هذه « البدعة » بالقياسة لكون المباشرين والكتبة ، قاسوا مساحة (الطين الرى) ، الذى ارتوى بمياه النيل . ولو أن بلادا كثيرة من اقليم البحيرة وغيره قد بقيت شراقى بسبب عدم حفر الترع وحبس الحبوس « وتجسير » الجسور ، لانشغال الفلاحين والملتزمين بالفرض والأتاوات ، وعجزهم عن القيام بذلك .

وفى ١٢ مارس ١٨١٠ ، طلب الباشا كتاب الأقاليم « وشرع فى تقرير فرضة على البلاد بما يقتضيه نظره ونظر كشاف الأقاليم والمعلمين القبط . فقرروا على أعلاها ثمانين كيسا والأدنى خمسة عشر كيسا . ولم يتقيد بتحرير ذلك أحد من الكتبة الذين يحررون ذلك بدفاتر ويوزعونها على مقتضى الحال ،

ولم يعطوا بالمقادير أوراقا لملتزمى الحصص ، كما كانوا يفعلون قبل ذلك . فان الملتزم كان اذا بلغه تقرير فرضة ، تدارك أمره ، وذهب الى ديوان الكتبة، وأخذ علم القدر المقرر على حصته وتكفل بها ؛ وأخذ منهم مهلة بأجل معلوم ، وكتب على نفســه وثيقة وأبقاها عنــدهم . ثم يجتهد فى تحصيل المبلغ من فلاحيه ، وان لم يسعفوه فى الدفع ، وحولوا عليه الطلب دفعه من عنده اذا كان ذا مقدرة ، أو استدانه ولو بالربا ثم يستوفيه بعـد ذلك من الفلاحين شيئا فشيئا . كل ذلك حرصا على راحة فلاحى حصته وتأمينهم واستقرارهم فى وطنهم ليحصل منهم المطلوب من المال الميرى وبعض ما يقتــاتون به هم وعيالهم . وان لم يفعل ذلك تحول باستخلاص ذلك كاشف الناحية ؛ وعين على الناحية الأعوان بالطلب الحثيث وما ينضــاف الى ذلك من حق طرق المعينين وكلفهم . وان تأخر الدفع تكرر الارســــال والطلب على النسق المشروح ، فيتضاعف الهم ، وربما ضاع فى ذلك قدر أصل المطلوب وزيادة عنه مرة أو مرتين . والذى يقبضونه يحســبونه ؛ وهو فى كل ريال عشرة أنصاف فضة يسمونها ديوانى ، فيقبض المباشر على الريال تسعين نصفا فضة ، ويجعل التسعين ثمانين ، وذلك خلاف ما يقرره فى أوراق الرسم من خـدم المباشرين من كتبة القبط .

« فينكشف حال الفلاح ويبيع ما عنده من الغلة والبهيمة . ثم يفر من بلدته الى غيرها ، فيطلبه الملتزم ويبعث اليه المعينين من كاشف الناحية بحق طريق أيضــا ؛ فربما أداه الحال ان كان خفيف العيــال والحركة الى الفرار والخروج من الاقليم بالكلية . وقد وقع ذلك حتى امتلأت البلاد الشــامية والرومية من فلاحى قرى مصر الذين جلوا عنها ، وخرجوا منها ، وتغربوا عن أوطانهم ، من عظيم هول الجور .

« واذا ضاق الحال بالملتزم وكتب له عرضحالا يشكو حاله وحال بلده أو حصته وضعف حالها ويرجو التخفيف ، وتجاسر وقدم عرضحاله الى الباشا ، يقال له هات التقسيط (سند التمليك) وخذ ثمن حصتك أو بدلها ، أو يعين له ترتيبا بقدر فائظها على بعض الجهات الميرية من المكوس والجمارك التى أحدثوها ، فان سلم سنده ، وكان ممن يراعى جانبه ، حول الى بعض الجهات

المذكورة صورة ، والا أهمل أمره • وبعضهم باعها لهم بما انكسر عليه من مال الفرض ، وقد وقع ذلك لكثير من أصحاب الذمم المتعددة ، انكسر عليه مقادير عظيمة ، فنزل عن بعضها ، وخصموا له ثمنها من المنكسر عليــه من الفرضة • وبقى عليه الباقى يطالب به • فان حدثت فرضة أخرى ، قبل غلاق الباقى ، وقعد بها وضمت الى الباقى ؛ وقصرت يده لعجز فلاحيه ، واستدان بالربا من العسكر ، تضاعف الحال • وتوجه عليه الطلب من الجهتين ، فيضطر الى خلاص نفسه ، وينزل عما بقى تحت يديه كالأول • وقد يبقى عليه الكسر ويصبح فارغ اليد من الالتزام ومديونا •

« وقد وقع ذلك لكثير كانوا أغنياء ذوى ثروة ، وأصبحوا فقراء محتاجين، من حيث لا يشعرون ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم » •

ومن الأساليب التى لجأ اليها الباشا لجمع المال ، ما ذكره الشيخ الجبرتى فى حوادث عام ١٨٠٩ : منها احتكار (النشوق) ، والزام الأهلين بشرائه ؛ ثم احتكار النطرون ، والزام القرى بأخذ كميات معينة منه ، وأخيرا محاولة الزام الأهلين بشراء (العرقى) • ويسجل الشيخ تفاصــيل هذه المســائل بصورة توضح الكيفية التى حاولت بها حكومة الباشا ارغام الناس على شراء (النشوق) والنطرون والعرقى ، ثم تذمر الأهلين •

فيقول الشيخ : « ان بعض المتصدرين من نصــارى الأروام أنهى الى كتخدا بك أمر النشوق وكثرة المستعملين له والدقاقين والبــاعة • وأنه اذا جمعت دقاقوه وصناعه فى مكان واحد ، ويجعــل عليهم مقادير ؛ ويلتزم به ويضبط رجاله ، وجمع ماله وايصاله الى الخزينة ، من يكون ناظرا وقيما عليه كغيره من أقلام المكوس التى يعبرون عنها بالجمارك ، فانه يتحصل من ذلك مال له صورة • فلما سمع كتخدا بك ذلك أنهاه الى مخدومه • فأمر (الباشا) فى الحال بكتابة فرمان بذلك • واختار الذى جعلوه ناظرا على ذلك خانة بخطة بين الصورين • ونادوا على جميع صناع النشوق وجمعوهم بذلك الخان ، ومنعوهم من جلوسهم بالأسواق والخطط المتفرقة • والقيم على ذلك يشترى الدخان لذلك من تجاره بثمن معلوم حدده ، لا يزيد على ذلك ، ولا يشتريه

سواه ، وهو يبيعه على صناع النشوق بثمن حدده ولا ينقص عنه ؛ ومن وجده باع شيئا من الدخان أو اشتراه أو سحق نشوقا خارجا عن ذلك الخان ولو لخاصة نفسه ، قبضوا عليه وعاقبوه وغرموه مالا . وعينوا معينين لجميع القرى والبلدان القبلية والبحرية ، ومعهم من ذلك الدخان ، فيأتون الى القرية ويطلبون مشـايخهم ، ويعطونهم قـدرا موزونا ، ويلزمونهم بالثمن المعين بالمرسوم الذى بيدهم ، فيقول أهل القرية : نحن لا نستعمل النشوق ولا نعرفه ولا يوجد عندنا من يصنعه ، وليس لنابه حاجة ولا نشتريه ، ولا نأخذه ، فيقال لهم : ان لم تأخذوه فهاتوا ثمنه ، فان أخذوه أو لم يأخذوه فهم ملزمون بدفع القدر المعين المرسوم ، ثم كراء طريق المعينين ، وكلفتهم وعليق دوابهم ».

تلك كانت « بدعة المكس على النشوق » .

وأما سائر البدع والمستحدثات ، فقد بسطها الشيخ فى قوله عن النطرون : انهم « فرقوه وفرضوه على القرى ، محتجين أيضا باحتياج الحياكة والقزازين اليه ، لغسل غزل الكتان وبياض قماشه ونحو ذلك » . ثم استطرد الشيخ يقول : « وأشنع من ذلك كله أنهم أرادوا فعل مثل هذا فى الشراب المسكر المعروف بالعرقى ، والزام أهل القـرى بأخذه ودفع ثمنه ان أخذوه أو لم يأخذوه . فقيل لهم فى ذلك ، فقالوا : ان شربه يقوى أبدانهم على أعمـال الزرع والزراعة ، والحرث والكد فى القطوة (وهى تشبه الشادوف) والنطالة (أخذ الماء بالنطل وهو الدلو) والشادوف ، ثم بطل ذلك » .

ومن الأصناف التى فرضت حكومة الباشا مكوسا مرتفعة عليها ، الأرز والكتان والحرير والحطب والملح ، فدفع فيها المستهلك أثمانا باهظة ؛ ثم ان هذه المكوس لم تلبث أن زيدت فى غضون عام ١٨١٠ « حتى غلت أسعارها الى الغاية » ، فصار سعر الدرهم الحرير خمسة عشر نصـفا بعد أن كان نصفين فحسب ، وصـار القنطار من الحطب الرومى بثلاثمائة نصف بعد ثلاثين أو أربعين نصفا ، وأما الملح فقد شرح الشيخ الجبرتى ما حدث من تفنن فى زيادة سعره فقال : « وكان الملح يأتى من أرضه بثمن القفاف التى يوضع فيها لا غير ، ويبيعه الذين ينقلونه الى ساحل بولاق ، الاردب بعشرين نصفا ، وأردبه ثلاثة أرادب ، ويشتريه المتسبب بمصر (القاهرة) بذلك السعر ، لأن

أردبه أردبان ، ويبيعه أيضا بذلك السعر ، ولكن أردبه واحد . فالتفاوت فى الكيل لا فى السعر ، فلما احتكر صار الكيل لا يتفاوت ، وسعره الآن أربعمائة وخمسون نصفا ، والتزم به من التزم ، وأوقف رجاله فى موارده البحرية ، لمنع من يأخذ منه شيئا من المراكب المـارة بالسـعر الرخيص من أربابه ، ويذهب به الى قبلى ، أو نحو ذلك » .

ويصف الشيخ الجبرتى مصادر المال الأخرى ، أو بالأحرى « الحيل » ــ على حد قول الشيخ ــ التى صارت حكومة الباشا تتوسل بها لأخذ المال ، فقال فى حوادث مايو ١٨١١ : ان الكتخدا محمد أغا لاظ ، صار « يتنوع فى استجلاب الأموال ، ويتحيل فى استخراجها بأنواع من الحيل ، فمنها أنه يرسل الى أهل حرفة من الحرف ويأمرهم ببيع بضاعتهم بنصف ثمنها ، ويظهر أنه يريد الشفقة والرأفة بالناس ، ويرخص لهم فى أسـعار المبيعات ؛ وأن أرباب الحرف تعدوا الحدود فى غلاء الأسعار ، فيجتمع أهل الحرفة ويضجون ويأتون بدفاترهم وبيان رأس مالهم ، وما ينضاف اليه من غلو جزئيات تلك البضاعة ، وما استحدث عليها من الجمارك والمكوس ، وغلو الأجر فى البحر والبر ، فلا يستمع لقولهم ولا يقبل لهم عذرا ؛ ويأمر بهم الى الحبس . فعند ذلك يطلبون الخلاص ويصالحون على أنفسهم بقدر من المـال يدفعونه ، ويوزعون ذلك على أفرادهم فيما بينهم . ثم يزيدون فى سعر تلك البضاعة ليعوضوا غرامتهم من الناس ، معتذرين بتلك الغـرامة ، وما حل بهم من الخسارة . ثم تستمر الزيادة على الديوان ، وأظن استمرار الغرامة أيضا ، فجمع بهذه الكيفية أموالا عظيمة ، وهى فى الحقيقة سلب أموال الناس من الأغنياء والفقراء » .

محاسبة المباشرين :

ومن الوسائل التى لجأ اليها الباشا « لاستنضاح » المال ، ارغام المباشرين، المكلفين بجباية الضرائب على دفع الغرامات ، ومطالبتهم بما اعتقـد أنهم أخذوه من (المال) أو (الميرى) المتحصل . وقد ساعد (المباشرون) أنفسهم الباشا على « استنضاح » المال منهم لعيش كبارهم فى بذخ وترف ، لفت اليهم الأنظار ، ولاحتفاظهم بطرائقهم فى تدوين حساباتهم ، حتى صارت جبـاية

الضرائب ، وتدوين « أقلامها » والمتحصل منها فى سجلات الحكومة حكرا لهم تقريبا ، مما جعلهم موضع شكوك الباشا ورجاله . أضف الى هذا ، تحاسدهم فيما بينهم ، وتنافسهم على منصب « كبير المباشرين » ، الأمر الذى جعلهم يتزلفون للباشا بالوقيعة فى حق بعضهم بعضا ، وتفانى كل منهم فى ارشاده الى مقدار الثروة التى بيد الآخر ، ناهيك بما كان يقف عليه الباشا ، أو يترامى اليه عن الوسائل التى يتبعها المباشرون ، وهم أصحاب الحول والطول فى تحصيل المال من الأهلين المرهقين والفلاحين المكدودين فى أخذ الرشاوى والعطايا من هؤلاء . وكانت الفكرة السائدة لدى الباشا عنهم ــ ويشترك معهم فى هذا أفندية الروزنامة ورؤساؤهم ــ أنهم تنقصهم الأمانة ، آية ذلك مظاهر الثراء الذى يتمتع به كبارهم خصوصا .

ولقد تقدم كيف أن المعلم غالى ، نفس على جرجس الجوهرى منصبه فى عام ١٨٠٥ ، فعمل على تغيير الباشا من ناحيته ، وساعده فى هذا المسعى المعلم فلتيوس ، حتى عزل الباشا جرجس الجوهرى وولى المعلم غالى ، كبيرا للمباشرين ؛ واضطر جرجس الجوهرى الى الفرار ، وصودرت أملاكه ، ودفع القبط غرامات فادحة بسبب هذا الحادث .

ولكنه ما ان عظمت حاجة الباشا الى المال ، حتى شرع فى « حساب » كبير المباشرين ، المعلم غالى نفسه ، وأعيان المباشرين ، واستطاع أن ينتزع منهم مبالغ طائلة « مصالحة على أنفسهم » وفى نظير رضائه عليهم .

وبدأ الباشا فى يونية ١٨٠٩ بمطالبة المعلم غالى بألف كيس ، وألزمه بها ، فلم يسع المعلم الا جمعها ، بتوزيعها على المباشرين والكتبة ، « وجمعها فى أقرب زمن » . وكان فى نوفمبر من العام نفسه أن حضر المعلم جرجس الجوهرى الى القاهرة بأمان من محمد على ، وكان مختفيا فى الصعيد . فأظهر غالى مودة عظيمة له ، وأثث له بيته الذى بحارة الونديك ، « وقام له بجميع لوازمه » . وأكرمه الباشا ، « وذهب الناس مسلمهم ونصرانيهم وعالمهم وجاهلهم للسلام عليه » . ولكن احتفاء المعلم غالى به لم يكن الا رياء ومداهنة فلم يمكنه من استرداد مكانته ، «وانحط قدره ، ولازمته الأمراض» ، حتى

وافاه الأجل المحتوم فى أواخر سبتمبر ١٨١٠ ، « وخلا الجو للمعلم غالى ، وتعين بالتقدم ، ووافق الباشا فى أغراضه الكلية والجزئية » .

على أن هذه « الموافقــة » لم تنقذ المعلم غالى وزملاءه من « غضب » الباشا ، الذى اعتقد فيهم دائما ــ كما أشرنا ــ الخيانة ، هم وكتبة الروزنامة ، وقرر الباشا حسابهم بموجب دفاترهم ، فأمر فى ١٩ فبراير ١٨١٠ « بالاحتياط على بيوت عظماء الأقباط ، كالمعلم غالى (نفسه) والمعلم جرجس الطويل وأخيه ، وفلتيوس وفرانسيكو ، وعدتهم سبعة ، فأحضروهم فى صورة منكرة وسمروا دورهم ، وأخذوا دفاترهم ، فلما حضروا بين يديه قال لهم : أريد حسابكم بموجب دفاتركم هذه ؛ وأمر بحبسهم ، فطلبوا منه الأمان ، وأن يأذن لهم فى خطابه ، فأذن لهم ؛ فخاطبه المعلم غالى ، وخرجوا من بين يديه الى الحبس » ثم توسط فى أمرهم لدى الباشا حسين أفندى الروزنامجى ، فقرر عليهم (غرامة) سبعة آلاف كيس ، بعد أن كان الباشا طلب منهم ثلاثين ألف كيس .

وفى ٨ مارس من العام نفسه ، نمى الى الباشا أن ثلاثة من كتبة الأقباط « المتقيدين بقياس الأراضى بالمنوفية » قد « أخذوا البراطيل والرشوات على قياس طين أراضى بعض البلاد ، وأنقصوا من القياس فيما ارتوى من الطين . وهى البــدعة التى حدثت على الطين الرى ، وســموها : القياسة » . فأمر بالقبض عليهم وضربهم وحبسهم .

وسعى المعلم منصور ضريمون ، معلم ديوان الجمارك ، لدى الباشــا لتغييره على المعلم غالى وأعوانه ، وقرر الباشــا محاسبة المعلم غالى وكبار المباشرين ، فألقى القبض فى ١٦ أكتوبر ١٨١٠ على المعلم غالى والمعلم فرنسيس أخيه ، والمعلم فلتيوس ، والمعلم جرجس الطويل ، وباقى أعيان المباشرين . وأنزل المعلمان غالى وفلتيوس الى بولاق لنفيهما الى دمياط ، بينما حبس الباقون فى القلعة ، « وختموا على دورهم ؛ ووجــدوا عند المعلم غالى نيفا وستين جارية بيضاء وسوداء وحبشية » وتقلد المباشرة المعلم منصور ضريمون « والمعلم بشارة ورزق الله الصباغ مشاركان معه » .

وكانت هذه الاجراءات كافية لأن يبذل المغضوب عليهم قصارى جهدهم للمصالحة على أنفسهم ، وسعى الساعون فى هذه المصالحة،وأنزل المحبوسون من القلعة الى بيت ابراهيم بك الدفتردار ، ابن الباشا بالأزبكية ؛ « وفيهم جرجس الطويل وأخوه حنا وجريس ، وفرنسيس أخو غالى ، ويعقوب كاتبه ، وغيرهم . وأشاعوا عمل حسابهم . ثم دار الشغل » وأفلحت جهود الوسطاء ، وتم الأمر على أربعة وعشرين ألف كيس ، يدفعها المعلم غالى ؛ « ونزل له فرمان الرضـا والخلع والبشائر » ؛ وذلك فى آخر رمضـان ١٢٢٥ ، أى ٢٩ أكتوبر ١٨١٠ .

وفى اليوم التالى ، « نزلت طبلخانة الباشا الى بيت المعلم غالى ، واستمروا يضربون النوبة التركية ثلاثة أيام العيد ببيته ، وكذلك الطبل الشامى ، وباقى الملاعيب ، وترمى لهم الخلع والبقاشيش » وأما المعلم غالى فقد حضر فى ٥ نوفمبر ، وطلع الى القلعة ، « وخلع عليه الباشا خلع الرضا ، وألبسه فروة سمور ، وأنعم عليه ، ونزل له عن أربعة آلاف كيس من أصل الأربعة وعشرين ألف كيس المطلوبة فى المصالحة » ونزل المعلم غالى الى داره وأمامه الجاويشية والأتباع بالعصى المفضضة ، وأقبل عليه الأعيان « من المسلمين والنصارى للسلام عليه والتهنئة له بالقـدوم المبـارك » . وأما المعلم منصور ضريمون فقد « جبروا خاطره بأن قيـدوه بخـدمة بيت ابراهيم بك ، ابن الباشـا ، الدفتردار ، وقيدوا رفيقيه فى خدم أخرى » .

كائنة حسين أفندى الروزنامجي :

ومثلما حاسب الباشا المباشرين ، جباة الضرائب ، ومحصلى مال الميرى ، واعتقـد فيهم الخيـانة ، واضطرهم الى « المصـالحة » على أنفسهم ، فقد « حاسب » كذلك أفندية الروزنامة وكبيرهم ، واعتقد فيهم عدم الأمانة ، وأخذ منهم الغرامات الفادحة ، وتسنى له بهذه الوسيلة أن « يستنضح » منهم المال ، كما « استنضحه » من المباشرين الأقباط .

والروزنامة ، هى المصلحة المكلفة بقيد ايرادات البلاد ومصرفها ، ولديها دفتر ميرى مال الكشوفية ، وعنها تصدر السندات الى الملتزمين الذين يدفعون المال الميرى ؛ وتحفظ سجلات بأسماء هؤلاء وقدر الميرى الذى عليهم ، ودفتر

صرة الأشراف ، شريف مكة والمدينـة والينبع وأغوات الحرم وأهالى مكة والمدينة ، ودفتر جرايات أهالى الحرمين ؛ ودفاتر الجمارك أو الرسوم الجمركية التى على الدواوين (الجمارك) مثل اسكندرية ودمياط ورشـيد وبولاق ومصر القديمة ، ومال البهار والبحرين (الرسوم الجمركية على الغلال الواردة الى البحرين وهما ساحلا بولاق ومصر القديمة) ، والخردة (أى الرسوم المفروضة على الملاحى والمغنيات والحواة ومن اليهم ، وغيره » • ومن مهـام الروزنامة « ربط دفاتر الجمكية بمصر الى العساكر وغيره ، وربط قدر جملتها على الصحيح » ثم قيد أطيان الرزق بأسماء أصحابها ، الى غير ذلك • وصفوة القول أن الروزنامة هى المشرفة على الادارة المالية بالبلاد • ومع أن الروزنامة كان قد بطل عملها على أيام (الحملة الفرنسية) واستبدل الفرنسيون بها نظاما آخر ، وأقاموا لجنة عهدوا اليها ببعض اختصاصات الروزنامة ؛ فقد استأنفت الروزنامة نشاطها عقب خروج الفرنسيين من البلاد •

وكان المقيدون بخدمة الروزنامة ، الأفندية ، ورئيسهم هو الروزنامجى « ومن تحته شاجرتيه (تلاميذ) ثلاثة وكيسدار » أو كيسه دار ؛ وهو حافظ أكياس الورق • ويعـاون الروزنامجى فى الاشراف على أعمـال الأفندية ، قلفاوات أربعة ، ويحاسب (كتبة الخزينة) سائر الأفندية على ما بعهدتهم من المـال الميرى ، « ومن تحت يد المذكورين صـيارف يهود ثلاثة » • وكان للروزنامجى مرتب ثابت ، عدا نصيبه من حساب ما يجمعه ويشتريه أمين أو أغا (المشاق) أى نسل حبال القنب الذى كانت تطلبه الدولة (القسطنطينية) وما له من الضرائب التى على الغلال • وعليه أن يدفع فى كل سنة فى نظير منصبه هذا مال كشوفية كبير ؛ أى الضريبة المعروفة باسم (ميرى الوظائف)

وكان رئيس الروزنامة وقتئذ ، حسين أفندى الروزنامجى ؛ وهو صاحب الأجوبة المشهورة على الأسئلة التى وجهها اليه (استيف) Estève أحد رئيسى الادارة الماليـة على أيام (الحملة الفرنسـية) ــ وكان سلفه (بوسيلج) Poussielgue ــ وقد شرح حسين أفنـدى فى هـذه الأجوبة نظام الادارة والحكم فى الروزنامة فى عهد الفرنسيين ــ كما سبقت الاشارة اليه ــ ثم أسند اليه هذا المنصب فعلا بعد خروج الفرنسيين ؛ وكان « مطلق التصرف

فى الأموال الميرية ، ويبلغها اذا سئل فيها للقائم بالدولة (أى الباشا الوالى) ايرادا ومصرفا ، ليكون اجمالا لا تفصيلا ، لكونه أمينا وعدلا ، وكان الايراد والمنصرف محررا ومضبوطا فى الدفاتر التى بأيدى الأفندية الكتاب ، ومن انضم اليهم من كتاب اليهود فى دفاترهم أيضا بالعبرانى ، لتكون كل فرقة شاهدة وضابطة على الأخرى » • وفى ١٨ أغسطس ١٨٠٧ عينه الباشا فى منصب الدفتردارية ، ولكنه ما لبث أن عاد الى منصبه الأول عندما وصل قابجى فى ٢٤ ديسمبر من العام نفسه ، ومعه مرسومات ، منها واحد بتقرير الدفتردارية باسم ابراهيم بن محمد على •

ونجح الروزنامجى والأفندية فى الاحتفاظ (بسر مهنتهم) ، فاستخدموا خطا فى تدوين سجلاتهم يعرف بخط القرمة ، استعصت على غيرهم قراءته ؛ فكانت هذه (السرية) من العوامل التى جعلتهم يستأثرون بادارة مالية البلاد ولكنها جعلت الباشا من ناحية أخرى ، يتشكك فى أمانتهم ، وبخاصة عندما أعوزه المال ، وسعى الساعون للوقيعة بحسين أفندى ، فكانت « محاسبة » هذا الأخير ، والمقربين اليه ، الوسيلة التى تذرع بها الباشا « لاستنضاح » المال منهم ، كما فعل مع المباشرين •

ولما كان الباشا قد استحدث « أقلام المكوس ، وجعلها فى دفاتر تحت أيدى الأفندية وكتبة الروزنامة ، (فقد) صارت (هذه) من جملة الأموال الميرية فى قبضها وتحاويلها ، والباشا مرخى العنان للروزنامجى ، ومرخص له فى الاذن والتصرف » واستمر ذلك حتى بدأ تغيره عليه ، فكانت « أول دسيسة أدخلوها فى الروزنامة ، وابتداء فضيحتها وكشف سرها » كما قال الشيخ الجبرتى أن اختار الباشا فى ٨ مارس ١٨١٠ ، أحد الأفراد المعروفين بالادمان على المسكرات ويدعى خليل أفندى ، وكان هذا كاتبا لخزينة محمد خسرو باشا ، « ولا يفيق من الشرب » ؛ وقلده النظر على الروزنامجى وكتابه ، وسموه « كاتب الذمة ، أى ذمة الميرى من الايراد والمنصرف • وكان ذلك عند فتح الطلب بالميرى عن السنة الجديدة • فلا يكتب تحويل ولا تنبيه ولا تذكرة حتى يطلعوا (خليل أفندى) عليها ويكتب عليها علامته • فتكدر من ذلك الروزنامجى وباقى الكتبة » •

وكان الساعون بالوشـاية فى حق حسين أفنـدى الروزنامجى ، بعض « الأفندية الخاملين (الذين أنهوا الى المسئولين) أن الروزنامجى ومن معه من الكتاب يوفرون لأنفسهم الكثير من الأموال الميرية ويتوسعون فيها » . وكان سبب هذه الوشاية أن حسين أفندى ائتمن أحد خواص كتابه ، أحمد اليتيم ، « فأرخى له العنان ، لفطانته ودرايته ، فكان هو المشار اليه من دون الجميع ، ويتطاول عليهم ، ويمقت من فعل دون اطلاعه ، وربما سبه ولو كان كبيرا أو أعلى منزلة منه فى فنه ، فيمتلىء غيظا ، وينقطع عن حضور الديوان ، فيهمله ، ولا يسأل عنه . والأفندى الكبير لا يخرج عن رأيه لكونه سادا مسد الجميع ، فدبروا على أحمد أفندى المذكور وحفروا له وأغروا به حتى نكبه الباشا » .

فحدث فى ابريل ١٨١٠ ، أن كاشف اقليم الدقهلية أبلغ الباشا أنه قاس قطعة أرض داخلة ضمن اقطاع أحمد أفندى اليتيم ، « فوجد مساحتها بخلاف المقيد بدفتر المقياس الأول ، ومسقوط منها نحو الخمسمائة فدان . وذلك من فعل (أحمد اليتيم) ومخامرته مع النصارى الكتبة والمساحين لأنهم يراعونه ويدلسون معه ، لأن دفتر الروزنامة بيده » فأمر الباشا بالقبض عليه وسجنه ، وتشفع فيه السيد محمد المحروقى وعلى كاشف الكبير الألفى ، وكانا حاضرين بالمجلس ، وبدعوى أنه مريض بالسرطان فى رجله ، أخذه المحروقى الى داره ، ثم « راجع الباشا فى أمره ، فقرر عليه ثمانين كيسا بعد أن قال : انى كنت أريد أن أقول ثلاثمائة كيس ، فسبق لسانى فقلت مائة كيس ، وقد تجاوزت لأجلك عن عشرين كيسا ، وهو يقدر على أكثر من ذلك لأنه يفعل كذا وكذا » .

واستطرد الشيخ يقول : وقد عدد الباشا أشياء تدل على أن أحمد أفندى اليتيم « ذو غنية كبيرة . منها أنه لما سافر الى الباشـا بدفتر الفرضة (وقد سبقت الاشارة الى سفره به مع المعلم غالى وعبد الله بكتاش) الى ناحيـة أسـيوط ، طلع الى البلدة فى هيئـة وصحبته فرس وسحاحير وبشخانات وكرارات وفراشون وخدم وكيلارجية ومصاحبجية ، والحكيم والمزين ، فلما شاهد الباشا هيئته سأل عنه وعن منصـبه ، فقيل له انه چاجرت من كتبة الروزنامة ، فقال اذا كان چاجرت بمعنى تلميذ ، فكيف يكون باش چاجرت أو قلفاوات الاقليم ، فضلا عن كبيرهم الروزنامجى ، وأسر ذلك فى نفسه » .

« وطفق (الباشا) يسأل ويتجسس عن أحوالهم » ؛ وفى مارس ١٨١٠ قلد خليل أفندى كتابة الذمة فى الروزنامة ـ كما تقدم ـ « وانضم اليه الكارهون للمذكور الذين كانوا خاملى الذكر بوجوده ، وتوصلوا الى باب الباشا وكتخدا بك ، وأنهوا فيه أنه يتصرف فى الأموال الميرية كما يختار وأن حسين أفندى الروزنامجى لا يخرج عن مراده واشارته وبيته مفتوح للضيفان ؛ ويجتمع عنده كل ليلة عدة من الفقراء ، يثردلهم الثريد فى القصاع ، ويواسى الكثير من أهل العلم وغيرهم ، ويتعهد بكثير من الملتزمين بالفرض التى تقرر حصصهم ، ويضمها فى حسابه ، ويصبر عليهم حتى يوفوها له فى طول الزمن ، ونحو ذلك . وكل ما ذكر دليل على سعة الحال والمقدرة .

« وأما الذنب الذى أخذه الباشا به ، فان القدر المذكور (٥٠٠ فدان) من الطين ، كان من الموات ، فاتفق (أحمد أفندى اليتيم) مع شركائه ملتزمى الناحية وجرفوه وأحيوه وأصلحوه بعد أن كان خرسا ومواتا لا ينتفع به ، وجعلوه صالحا للزراعة ، وظن أن ذلك لا يدخل فى المساحة فأسقطه منها ، فوقع له ما وقع ، وأسقطوا اسمه من كتاب الروزنامة ، ومنعوه منها » .

وأمر الباشا فى الوقت نفسه الكتاب بعمل حساب حسين أفندى الروزنامجى عن السنتين السابقتين (١٢٢٣ ، ١٢٢٤) ؛ واستمرت عملية الحساب هذه أياما ؛ ولكنها أسفرت عن زيادة مائة وثمانين كيسا لحسين أفندى ، « فلم يعجب الباشا ذلك ، واستخونهم فى عمل الحساب ؛ ثم ألزم (حسين أفندى) بدفع أربعمائة كيس ، وقال أنا كنت أريد منه ستمائة كيس ، وقد سامحته فى مائتين ، فى نظير الذى تأخر له » . وأظهر الباشا رضاءه عن حسين أفندى ، فخلع عليه فروة فى اليوم التالى « باستقراره فى منصبه ، ونزل (حسين أفندى) الى داره » ولكنه سرعان ما حدث « بعد الغروب » أن حضر اليه جماعة من العسكر « فى هيئة مزعجة ، ومعهم مشاعل ، وطلبوا الدفاتر ، وهم يقولون : معزول ، معزول . وأخذوا الدفاتر وذهبوا . وحولوا عليه الحوالات بطلب الأربعمائة كيس ، فاجتهد فى تحصيلها ودفعها ، ثم ردوا له الدفاتر ثانيا » .

واستطاع خليـل أفندى بحكم وظيفته ، كاتب الذمة ، الاحاطة « بجميع أسرار » كتبة الروزنامة وموظفيها ، ومعرفة أساليبهم فى ادارة أعمال هـذه

المصـلحة ، حيث انه « لا يكتب تحويل ولا ورقة ميرى ولا خـلاف ذلك مما يسطر فى ديوانهم حتى يطلع عليه خليل أفنـدى المذكور ويرسم عليـه علامته » . وطفق الباشا « يسأل ويتجسس عن أحوال » الأفندية ؛ « وكل قليل يستخبر » الباشا من خليل أفندى ؛ ثم انتقل ديوان الروزنامة الى بيت خليل أفندى نفسه ، « تجاه منزل ابراهيم بك ابن الباشا بالأزبكية ، وترأس بالديوان قاسم أفندى كاتب الشهر (المختص بشئون الالتزام فى الوجه القبلى ، وجمارك الثغور ، ومال البهار والبحرين والخردة) ، وقريبه قيطاس أفندى ، ومصطفى أفندى باش چاجرت » .

واصطحب ابراهيم بك عند ذهابه الى الصـعيد فى أواخر ابريل ١٨١٢ « لتحرير وقبض الأموال » ، بعد القضاء نهائيا على المماليك ، قاسم أفندى ، وظل قيطاس ومصطفى باش چاجرت موضع رعاية حسين أفندى الروزنامجى وولده محمد أفندى ، « ولا يتعارضان لهما فيما يتصدران له ، ويضمنانه فى عهدتهما » . ووثق ابراهيم بك فى قاسم أفندى ، الذى صار « خصيصا به مثل الوزير الصاحب والنديم ، ورتب له الباشا فى كل سنة ثمانين كيسا خلاف الخروج والكساوى ، وشرط عليه المناصحة فى كشف المستورات ، وما يكون فيه تحصيل الأموال ؛ فكأنه قصر فى كشف بعض الأشياء ؛ وأرسل ابراهيم الى والده يعلمه بخيانته هو وكاتب الأرزاق ، وضرب قاسم أفندى « علقة قوية » ووصل خبر هذه النكبة الى القـاهرة فى ٤ ينـاير ١٨١٣ . فانتهز الروزنامجى وابنه هذه الفرصة ، وصارا يقصران مع قيطاس أفندى ومصطفى أفندى ، « وأظهر ابن الروزنامجى مكمون غيظه فى حقهما ، ومانعهما أيضا ، وخشن القول لهما ، فاتفقا على انهاء الحال الى باب الباشا » وشرعا يكيدان للروزنامجى وولده .

فما ان رجع ابراهيم الى القاهرة فى ٢٣ يناير ١٨١٣ ، حتى بادر قيطاس ومصطفى « برفع أمرهما الى الباشا » ، ويقول الشيخ الجبرتى : « ولعل ذلك باغراء باطنى على حسين أفندى » الروزنامجى . فعرفا الباشا « عن مصارف وأمور يفعلها حسين أفندى ويخفيها عن الباشا ، وأنه اذا حوسب على السنين الماضية يطلع عليه ألوف من الأكياس » . وكان محمد على اذن لحسين أفندى

فى صرف « الجامكية السائرة للعامة والخاصة » فيما يتعلق بمشايخ العلم والأفندية الكتبة والسيد محمد المحروقى بالكامل ، وما عداهم ربع استحقاقهم وكتب له فرمانا بذلك ، « فقال له الروزنامجى : فى بعضهم من يستحق المراعاة كبعض أهل العلم الخاملين وأهل الحرمين المهاجرين ومستوطنين بمصر بعيالهم وليس لهم ايراد يعيشون منه ، الا ما هو مرتب لهم من العلائف فى كل سنة ؛ وكذلك بعض الملتزمين الذين اعتادوا سداد ما عليهم من الميرى وبعضه بما لهم من الاتلافات والعلائف والغلال . فقال له : النظر فى ذلك لرأيك . فان هذا شيء يعسر ضبط جزئياته . فاعتمد على ذلك وطفق يفعل فى البعض بالنصف والبعض بالثلث أو الثلثين ؛ وأما العامة والأرامل فيصرف لهم الربع لا غير حسب الأمر ؛ ويقاسون فى تحصيل ربع استحقاقهم الشدائد من السعى وتكرار الذهاب والتسويف والرجوع فى الأكثر من غير شيء مع بعد المسافة ؛ وفيهم الكثير من العواجز . فلما ترافعوا فى الحساب مانع المتصدر فيما زاد على الربع ، وطلع الى الباشا فعرفه بذلك . فقال الباشا : لا تخصموا له الا ما كان باذنى وفرمانى ، وما كان بدون ذلك فلا . وأنكر الحال السابق منه ؛ وقال : هو متبرع فيما فعله . فتأخر عليه مبلغ كبير فى مدة أربع سنوات . وكذلك كان يحول عليه حوالات لكبار العسكر برسول من أتباعه ، فلا يسعه الممانعة ويدفع القدر المحول عليه بدون فرمان اتكالا على الحالة التى هو معه عليها » .

فطلب الآن الباشا محاسبة حسين أفندى عن أربع سنوات متقدمة . فخرج قيطاس أفندى ومصطفى أفندى باش چاجرت من عنده « وأخذا صحبتهما مباشرا تركيا ، ونزلوا على حين غفلة بعد العصر (٢٣ يناير ١٨١٣) وتوجهوا الى منزل أخيه ، عثمان أفندى السرجى ، ففتحوا خزانة الدفاتر ، وأخذوها بتمامها الى بيت ابن الباشا ابراهيم بك الدفتردار ، واجتمعوا فى صبحها (٢٤ يناير) للمحاققة والحساب مع أخيه عثمان أفندى المذكور . واستمروا فى المناقشة والمحاققة عدة أيام مع المرافعة والمدافعة ، والميل الكلى على حسين أفندى . ويذهبون فى كل ليلة يخبرون الباشا بما يفعلون ، وبالقدر الذى ظهر عليه ، فيعجبه ذلك ، ويثنى عليهما ويحرضهما على التدقيق . فتنتفخ أوداجهما ، ويزيدان فى الممانعة والمدافعة والمرافعة فى الحساب .

وحسين أفندى على جليته ويظن أنه على عادته » . وأسفر الحساب عن سنة واحدة ، نحو الألف ومائتى كيس وكسور ، أى خمسة آلاف كيس عن أربع سنوات . « فتقلق حسين أفندى وتحير فى أمره وزاد وسواسه ، ولم يجد مغيثا ولا شافعا ولا دافعا » .

وفى ٩ فبراير ، أحضره « وخلع عليه خلعة الابقاء فى منصبه فى الروزنامة » وكان غرض الباشا من ذلك تطمينه ، حتى يدفع هذا المبلغ ، ثم أرسل اليه يطلب منه خمسمائة كيس من أصل الحساب ، « فضاق خناقه ، ولم يجد له شافعا ولا ذا مرحمة . فأرسل ولده الى محمود بك الديودار يستجيره فيه ، وليكون له واسطة بينه وبين الباشا ، وهو رجل ظاهره خلاف باطنه ، فذهب معه الى الباشا ، فبش فى وجهه ورحب به . وأجلسه محمود بك فى ناحية من المجلس ، وتناجى هو مع الباشا . ورجع اليه يقول له : انه يقول ان الحساب لم يتم الى هذا الحين ، وانه ظهر على أبيك تاريخ أمس خمسة آلاف كيس وزيادة . وأنا تكلمت معه ، وتشفعت عنده فى ترك باقى الحساب والمسامحة فى نصف المبلغ والكسور ، فيكون الباقى ألفين وخمسمائة كيس تقومون بدفعها . فقال : ومن أين لنا هذا القدر العظيم ، وقد عزلنا من المنصب أيضا ، حتى كنا تتداين ولا يأمننا الناس اذا كان القدر دون هذا أيضا ، فرجع الى الباشا ، وعاد اليه يقول له : لم يمكنى تضعيف القدر سوى ما سامح فيه ، وأما المنصب فهو عليكم . وفى غد يطلع والدك ، ويتجدد عليه الابقاء ، وينكمد الخصم ، وعلى الله السداد . ونهض (محمد أفندى ابن الروزنامجى) وقبل يده وتوجه ، فنزل الى دارهم ، وأخبر والده بما حصل . فزاد كربه ، ولم يسعه الا التسليم ، وركب فى صبحها (١٠ فبراير) وطلع الى الباشا ، فخلع عليه ، ونزل الى داره بقهره ، وشرع فى بيع تعلقاته وما يتحصل لديه » .

ولكن الباشا لم يلبث أن عزله من منصبه ، وفى ١٥ فبراير « خلع على مصطفى أفندى (باش چاجرت)ونزل (هذا) الى داره ، وأتاه الناس يهنئونه » بمنصب الروزنامجى . وفى ٧ مارس طلب الباشا حسين أفندى الروزنامجى ، « وطلب منه ما قرره عليه . وكان قد باع حصصه وأملاكه ودار مسكنه ، فلم يوف الا خمسمائة كيس . فقال له : ما لك لم توف القدر المطلوب ،

وما هذا التأخير ؟ وأنا محتاج الى المال . فقال : لم يبق عندى شيء ، وقد بعت التزامى وأملاكى وبيتى وتداينت من الربوبيين حتى وفيت خمسمائة كيس . وها أنا بين يديك . فقال له : هذا كلام لا يروج على ، ولا ينفعك بل أخرج المال المدفون . فقال : لم يكن عندى مال مدفون . وأما الذى أخبرك عنه ، فيذهب فيخرجه من محله . فحنق منه وسبه وقبض على لحيته ولطمه على وجهه وجرد السيف ليضربه ؛ فترجى فيه الكتخدا والحاضرون . فأمر به فبطحوه ؛ وأمر القواسة الأتراك بضربه ، فضربوه بالعصى المفضضة التى بأيديهم ، بعد أن ضربه هو بيده عدة عصى وشج جبهته ، حتى أتوا عليه ، ثم أقاموه وألبسوه فروته وحملها وهو مغشى عليه ، وأركبوه حمارا وأحاط به خدمه وأتباعه ، حتى أوصلوه الى منزله . وأرسل معه جماعة من العسكر يلازمونه ، ولا يدعونه يدخل الى حريمه ، ولا يصل اليه منهم أحد .

« وركب فى أثره محمود بك الديودار بأمر الباشا ، وعبر داره ودار أخيه عثمان أفندى المذكور ، وأخذه صحبته الى القلعة ، وسجنوه . أما ولده وأخواه فانهم تغيبوا من وقت الطلب ، واختفوا . ونزل اليه فى اليوم الثانى (٨ مارس ١٨١٣) ابراهيم أغا أغات الباب يطالبه بغلاق ثمانمائة كيس وقتئذ فقال له : وكيف أحصل شيئا وأنا رجل ضعيف ، وأخى عثمان عنـدكم فى الترسيم (الحبس) ، وهو الذى يعنينى ويقضى أشغالى ؛ وأخذتم دفاترى المختصة بأحوالى مع ما أخذتموه من الدفاتر . وأقام عنده ابراهيم أغا برهة ، ثم ركب الى الباشا وكلمه فى ذلك . فأطلقوا له أخاه يسعى فى التحصيل » .

* * *

تلك اذا طائفة من الأمثلة التى توضح الأساليب التى اتبعها الباشـــا فى تحصيل المال ، والتى جعلت الشيخ الجبرتى ينحى باللائمة الشـديدة على حكومته ، ويوجه لشخص الباشا نفسه نقدا لاذعا مرا ؛ فيقول : ان « من طبعه الحقد والحسد والتطلع لما فى أيدى الناس » ؛ وأن لا غرض له سوى « سلب أموال الناس من الأغنياء والفقراء » .

وسواء أكان الشيخ الجبرتى محقا فى نقده لهذه الأساليب ، أم كان الباشا مرغما على اللجوء اليها ، لحاجته الملحة الى المال ، للأسباب التى ذكرناها فى موضعها ؛ فان أحدا من المشايخ و « الزعماء » الشعبيين لم يعترض على الباشا فى شيء من تصرفاته هذه ؛ بل ان « المتصدرين » منهم كانوا يقبلون على تأييد الباشا ومعاضدته ؛ واكتفى الشيخ الجبرتى ومن نحا نحوه بالنذير الصامت ، ووجد الشيخ متنفسا لكربه وألمه ، فى تسطير آرائه فى (الطيارات) أو قصاصات المذكرات التى استعان بها فى تدوين تاريخه . فلم يحرك المشايخ ساكنا حتى شرع الباشا فى حاجته المستمرة الى المال ، يعمل على مقاسمتهم ايراداتهم الخاصة من فائض الالتزام ومن ريع الأوقاف التى تنظروا عليها ؛ فهب (المتصدرون) لمعارضته ، وكان اصطدامهم معه منشأ الكارثة التى حاقت بهم ، وبالسيد عمر مكرم خصوصا ؛ والذريعة التى اتخذها الباشا لاقصائهم عن شئون الحكم عموما ، وتجريدها من تلك الزعامة الموهومة التى خيل اليهم أنها من حقهم ، وأنهم جديرون بها .

الفصل الثالث

الحكومة الموطدة – (٢) إقصاء المشايخ

تمهيد :

كان من مقتضيات الانفراد بالسلطة ، حرمان المشايخ من ذلك « النفوذ » الذى كان لهم بين الأهلين ، فى الزمن الماضى ، والذى أرادوا أن يبنوا عليه ، بالرغم من وهنه الآن ، بل زواله « زعامة » فى وسعها الاجتراء على معارضة الباشا ومقاومته . وكان خليقا بهؤلاء المشايخ أن يفشلوا فيما ابتغوه ، لأسباب مردها الى طبيعة هذا « النفوذ » نفسه ، الذى تولد فى بيئة هيأت له القالب الذى أفرغ فيه ، وحددت له المدى الذى ما كان يقدر على تجاوزه ، فعجز هذا « النفوذ » عن سعة ما عمل المشايخ لادخاله فى دائرته الضيقة المحدودة ، وذلك فى وقت كان قد أصبح فيه الزمان غير الزمان ، فاستبدلت بفوضى تشتت السلطة السالفة ، حكومة توفر لها الاستقرار فى وجه كل العقبات التى صادفتها فى الداخل ، أو الأخطار التى أتتها من الخارج ، وتربع فى دستها عاهل وجد لزاما عليه أن يجمع أسباب السلطة فى يده هو وحده ، كى يمهد لنقل باشوية مصر من مجرد مقاطعة عادية من أملاك الدولة العثمانية ، الى باشوية وراثية . ناهيك بما طرأ على المشايخ أنفسهم من تبدل وتغير جرد سوادهم من صفات الورع والتقوى والزهد فى الدنيا ، والاشتغال بأمور الدين الحنيف ؛ وهى الصفات التى أوجدت « نفوذهم » فى الزمن السابق ، فصاروا الآن يؤثرون الدنيا على الآخرة ، ويتنافسون على أماكن الزعامة والصدارة ، السبيل الظاهر للتمتع بلذائذ الحياة ، ولبلوغ الجاه والسلطان بين أقوامهم . وكان من جراء التكالب على هذه العروض الزائلة ، أن دبت الخلافات والانقسامات بينهم ، وذهبت ريحهم ؛ وفقدوا ايمان الأهلين القديم « بزعامتهم » ، واحترامهم لهم ، ونزلت أقدارهم فى أعين السلطات القائمة ، وضاع المسوغ الذى كان لنفوذهم السابق ، وسهل القضاء عليهم .

الأصل فى نفوذ المشايخ :

وكان مبعث « زعامة » المشايخ القديمة ، (الترتيب) الذى وضعه العثمانيون لحكومة هذه البلاد منذ أن افتتحوها فى القرن العاشر الهجرى والسادس عشر الميلادى ؛ وهو ترتيب مكن البكوات المماليك من الظفر بالسلطة الفعلية ، بينما بقى للسلطان العثمانى فى آخر الأمر السيادة الرسمية فحسب ، ممثلة فى عماله وضباطه وعلى رأسهم الباشا الذى كان لا حول له ولا طول أمام طغيان العسكريين رؤساء الحاميات العثمانية من جهة ، والبكوات المماليك من جهة أخرى . وكان على المصريين وحدهم أن وقعت ويلات هذا الترتيب ، وقد ظلوا يتذوقون مرارته أجيالا طويلة .

ولما كان العثمانيون والبكوات المماليك - الا من ندر من بينهم - يجهلون لغة البلاد ، ومنعت الأوضاع اتصال المحكومين بالهيئات الحاكمة ، فلم يكن للأهلين من ملجأ يلجأون اليه فى نكباتهم سوى مشايخهم وفقهائهم ، يناشدونهم المعاونة فى تخفيف نكبتهم ، ويرجونهم التوسط والشفاعة لدى البكوات لرفع المظالم عنهم . واستطاع المشايخ والفقهاء فى حالات عديدة اسداء هذه المعونة . وكان لهؤلاء فى ذلك العهد الغابر مكانة مرموقة لدى الهيئات الحاكمة لاشتغالهم بالدين دون سواه ، واشتهارهم بالصلاح ، ولظفرهم بمحبة الشعب واحترامه العظيم لهم ؛ وهم الذين قاموا آنئذ بوظائفهم خير قيام ، من حيث قراءة صحيح البخارى فى الجوامع عند حدوث الملمات ، والتوفر على البحث والدراسة ، وتلقين الأهلين أصول العبادة والدين الحنيف فى البنادر والقرى ، والتدريس فى الجامع الأزهر ، والجوامع الأخرى الهامة فى دسوق وطنطا والاسكندرية وغيرها ، فتمتعوا بنفوذ روحى كبير على سواد الأهلين . وارتفعت مكانة هؤلاء المشايخ والفقهاء من ناحية أخرى ، لأن البكوات المماليك نزعت نفوسهم الى تبجيل العلماء وأهل الصلاح والتقوى - عادة الطوائف والجماعات التى لجهلها بقواعد الدين الصحيح واهمالها لها تحرص على الاحتفاظ بمظاهر التمسك بالدين ، ومن أولى هذه ، اضفاء الاحترام والتبجيل على رجاله . ومن دلائل هذا الاحترام

- ولا شك - قبول وساطة المشايخ والعلماء وشفاعتهم ؛ ثم ان البكوات ما لبثوا أن وجدوا فى ارتفاع مكانة المشـايخ وازدياد نفوذهم الروحى بين الشعب ، وما يتيح لهم استخدام هؤلاء كحلقة اتصال بين الهيئتين : الحاكمة والمحكومة .

ولا جدال فى أن المشايخ قد أفادوا فائدة كبيرة من هذا التطور الذى حدث نتيجة لالتفاف الأهلين حولهم وتوسيطهم لدى الهيئات الحاكمـة من جهة ، ولتبجيل الهيئات الحاكمة ، وعلى الأخص البكوات المماليك لهم ، ثم « توسيط » هؤلاء كذلك لهم لدى الشعب ، لمؤازرتهم فى اجتياز الأزمات التى تعرضوا لها من جهة أخرى ؛ فصارت لهم الجرأة عند اشتداد الخطوب بالأهلين على أيدى البكوات أن ينذروا ويتوعدوا البكوات ، بل ويتهددونهم بتأليب « الرعية » عليهم اذا بدا منهم اهمال « لنصحهم » أو أبوا الاستماع « لوساطتهم » وشفاعتهم . وكسب المشايخ والعلماء من هـذا الوضع مزايا عديدة ، لعل أهمها عدم مسـاس السلطات الحاكمة المملوكية والعثمانيـة بنظـام الوقف ، أو الأوقاف التى حبست للانفاق من ريعها على المسـاجد والسبل ، ووجوه البر والصدقات ، والمدارس وما الى ذلك . وكان المشايخ أنفسهم هم المتنظرون على كثير من هذه الأوقاف . كما كانت هذه مصدر عيش لعديدين من الأهلين . قال الشيخ الجبرتى : « ان هذه الارصـادات والأطيان موضوعة من أيام الملك الناصر يوسف صـلاح الدين الأيوبى فى القرن الخامس . وجعلها من مصاريف بيت المال ، ليصل الى المستحقين بعض استحقاقهم من بيت المال بسهولة . ثم اقتدى به فى ذلك الملوك والسلاطين والأمراء الى وقتنا هذا . فيبنون المسـاجد والربط والخوانق والأسبلة ، ويرصدون عليها أطيـانا يخرجونها من زمام أوسيتهم ، فيستغل خراجها أو غلالها لتلك الجهة . وكذلك يربطون على بعض الأشخاص من طلبـة العلم والفقراء على وجه البر والصدقة ليتعيشوا بذلك ، ويستعينوا به على طلب العلم ، واذا مات المرصد عليه ذلك ، قرر القاضى أو الناظر خلافه ممن يستحق ذلك ، وقيد اسمه فى سجل القاضى ودفتر الديوان السلطانى عند الأفنـدى (من أفندية الروزمانة) المقيـد بذلك ، الذى عرف بكاتب الرزق . فيكتب

له ذلك الأفندى سندا بموجب تقرير يقال له الافراج ، ثم يضع عليه علامته ثم علامة الباشا والدفتردار . ولكل اقليم من الأقاليم القبلية والبحرية دفتر مخصوص عليه طرة من خارج ، مكتوب فيها اسم ذلك الاقليم ليسهل الكشف والتحرير والمراجعة عند الاشتباه ، وتحرير مقادير حصص أرباب الاستحقاقات . ولم يزل ديوان الرزق الاحباسية محفوظا مضبوطا فى جميع الدول المصرية جيلا بعد جيل ، لا يتطرقه خلل الا ما ينزل عنه أربابه لشدة احتياجهم ، بالفراغ لبعض الملتزمين بقدر من الدراهم معجل ، ويقرر للمفرغ على نفسه قدرا مؤجلا دون القيمة الأصلية ، فى نظير المعجل الذى دفعه للمفرغ ، ويسمونها حينئذ داخل الزمام . ولم تزل على ذلك بطول القرون الماضية » .

ولعل من أهم المزايا المادية التى كسبها المشايخ كذلك من « الوضع » الذى صار لهم ، بقاء النظام المعروف باسم « مسموح المشايخ » ؛ وقد سبق الكلام عنه . وكاد الملتزمون يكونون جميعا من المشايخ وأغنياء القاهرة ، وظلوا يحصلون من الفلاحين فى الأرض الداخلة ضمن حصصهم ، الضرائب التى كان المشايخ (والملتزمون) معفون منها ، فى « مسموحهم » .

واشتهر فى العهد العثمانى المملوكى طائفة من المشايخ ، منهم من أعلام القرن الحادى عشر الهجرى والسابع عشر الميلادى ، الشيخ شمس الدين الشرنبابلى « شيخ مشايخ الأزهر فى عصره » والشيخ شمس الدين محمد البقرى ، وكان « غالب علماء مصر اما تلميذه أو تلميذ تلميذه » ، واستحق طائفة منهم بما بلغوه من علم ، وتحلوا به من صلاح وتقوى ، ما صاروا يتمتعون به من نفوذ لدى الهيئتين الحاكمة والمحكومة على السواء ، وتميز من بينهم عديدون فى القرن الثانى عشر الهجرى والثامن عشر الميلادى ، كانوا ملجأ أصحاب الحاجات ، يشفعون للناس و « يتوسطون » لقضاء حاجاتهم لدى السلطات الحاكمة ، ولرفع الظلم عنهم . اشتهروا بالزهد فى الدنيا ، والانقطاع للتدريس ونشر الهداية ، فصاروا موضع احترام وتبجيل الأهلين ، ويخشاهم البكوات وسائر الحكام ويهابونهم ، منهم الشيخ سليمان المنصورى (المتوفى سنة ١١٦٩هـ ، ١٧٥٦ م) وكان فى عصره « أحد الصدور

المشـار اليهم ، (أتقن) الأصـول ومهر فى الفروع ، ودارت عليه مشيخة الحنفية ، ورغب الناس فى فتاويه ؛ وكان جليل القدر ، عالى الذكر ، مسموع الكلمة ، مقبول الشفاعة » . والشيخ سليمان المنصورى هو الذى تصدى لمعارضة محاولة كان قد أزمع عليها السلطان العثمانى فى عام ١٧٣٥ للنيل من نظام الوقف ، فوردت فى أيامه من دار السلطنة مراسيم لابطال بعض المرتبات التى جرت العادة بصرفها من ريع الأوقاف المرصدة على الخيرات والصدقات وما اليها ؛ وقال القاضى : « أمر السلطان لا يخالف ، ويجب اطاعته » فكان جواب الشيخ : ان هذه المرتباب « فعل نائب السلطان ، وفعل النائب كفعل السلطان . وهذا شىء جرت به العادة فى مدة الملوك المتقدمين ، وتداولتـه الناس ، وصار يباع ويشرى ، ورتبوه على خيرات ومساجد وأسبلة ، فلا يجوز لأحد أن يؤمن بالله ورسـوله أن يعطـل ذلك . وان أمر ولى الأمر بابطاله لا يسلم له ويخالف أمره ، لأن ذلك مخالف للشرع ، ولا يسلم للامام فى فعل ما يخالف الشرع ولا لنائبه أيضا » . وتم للشيخ ما أراد .

ومن المشـايخ الذين ذاع صيتهم ، واحتفى بهم البكوات المماليك والباشوات العثمانيون على السواء ، وخشوا جانبهم ، الشيخ محمد بن سالم الحفناوى أو الحفنى نسبة الى بلده حفنا ، وهى قرية من أعمـال بلبيس ، ولد على رأس المائة (١١٠٠ هـ ، ١٦٨٨ م) ، وتوفى سـنة ١١٨٠ هـ ، ١٧٦٧ م كان « على غاية من العفاف ... كريم الطبع جدا ، وليس للدنيا عنده قدر ولا قيمة ، جميل السجايا ، مهيب الشكل ... على مجالسه هيبة ووقار .. ومن مكارم أخلاقه أنه لو سأله انسـان أعز حاجة عليه أعطاها له كائنـة ما كانت ، ويجد لذلك أنسا وانشراحا ، ولا يعلق أمله بشىء من الدنيا ، وله صدقات وصلات خفية وظاهرة ... أقبل عليه الوافدون بالطول والعرض ، وهادنه الملوك ، وقصده الأمير والصعلوك ، فكل من طلب شيئا من أمور الدنيا أو الآخرة وجده » . قال عنه محمد راغب باشـا أحد الولاة العثمانيين فى ذلك الوقت (١٧٤٥ ــ ١٧٤٨) : انه « سقف على مصر من نزول البلاء . ونظيره قول بعض الأمراء (البكوات) حين قيل له : الأستاذ الحفناوى من عجائب مصر ، قال : بل قل من عجائب الدنيا » . تدخل فى النزاع الدائر بين

البكوات أيام مسعى على بك الكبير للظفر بشياخة البلد ، وكان هذا قد نفى الى الصعيد ، وأراد خصومه مطاردته ، فعقدوا « جمعية ، وعزموا على تشهيل تجريدة ، وتكلموا وتشاوروا فى ذلك • فتكلم الشيخ الحفناوى فى ذلك المجلس ، وأفحمهم بالكلام ، ومانع فى ذلك • وقال : أخربتم الأقاليم والبلاد ؛ فى أى شيء هذا الحال ؛ وكل ساعة خصام ونزاع ، وتجاريد • على بيك هذا رجل أخوكم وخشداشكم ؛ أى شيء يحصل اذا أتى وقعد فى بيته ، واصطلحتم مع بعضكم وأرحتم أنفسكم والناس ؛ وحلف أنه لا يسافر أحد بتجريدة مطلقا ، وان فعلوا ذلك لا يحصل لهم خير أبدا • فقالوا : انه هو الذى يحرك الشر ، ويريد الانفراد بنفسه ومماليكه ، وان لم نذهب اليه أتى هو الينا ، وفعل مراده فينا • فقال لهم الشيخ : أنا أرسل اليه مكاتبة ، فلا تتحركوا بشيء حتى يأتى رد الجواب • فلم يسعهم الا الامتثال • فكتب له الشيخ مكتوبا وبخه فيه وزجره ونصحه ووعظه • وأرسلوه اليه • وقد مرض الشيخ بعد هذا الحادث بأيام « ورمى بالدم » وتوفى فى ٢٧ ربيع الأول ١١٨١ ، ٢٣ أغسطس ١٧٦٧

وكان من طرازه الشيخ على بن موسى المعروف بابن النقيب (١١٢٥ — ١١٨٦ ، ١٧١٣ — ١٧٧٢) ، وأخوه السيد بدر الدين ، وقد درس الأول بالمشهد الحسينى « واشتهر أمره وزاد صيته ••• وكان ذا جود وسخاء وكرم ومروأة ووفاء ، لا يدخل فى يده شيء من متاع الدنيا ، الا وبذله لسائليه ، وأغدق به على مبتغيه » • وقد خلفه عند وفاته فى املاء درس الحديث النبوى بمسجد المشهد الحسينى ، أخوه الذى « أقبلت عليه الناس والأعيان ، ومشى على قدم أخيه ، وسار سيرا حسنا ، وجرى على نسقه وطبيعته فى مكارم الأخلاق واطعام الطعام ، واكرام الضيفان ، والتردد على الأعيان والأمراء (أى البكوات المماليك) ، والسعى فى حوائج الناس ، والتصدى لأهل حارته وخطته فى دعاويهم ، وفصل خصوماتهم وصلحهم ، والذب عنهم ، ومدافعة المعتدى عليهم ، ولو من الأمراء والحكام فى شكاويهم وتشاجرهم وقضاياهم ، حتى صار مرجعا وملجأ لهم فى أمورهم ومقاصدهم ، وصار له وجاهة ومنزلة فى قلوبهم ، ويخشون جانبه وصولته عليهم » •

واشتهر بالورع والزهد الشيخ على بن أحمد الصعيدى العدوى المالكى (١١١٢ ـ ١١٨٩ ، ١٧٠٠ ـ ١٧٧٥) ، عرف عنه أنه « طالما كان يبيت بالجوع فى مبدأ اشتغاله بالعلم ، وكان لا يقدر على ثمن الورق ، ومع ذلك ان وجد شيئا تصدق به » • ولقد كان شديد الشكيمة فى الدين يصدع بالحق ويأمر بالمعروف واقامة الشريعة ويحب الاجتهاد فى طلب العلم ، ويكره سفاسف الأمور ؛ « وينهى عن شرب الدخان ، ويمنع من شربه بحضرته وبحضرة أهل العلم تعظيما لهم • واذا دخل الى منزل من منازل الأمراء (البكوات المماليك) ورأى من يشرب الدخان شنع عليه وكسر آلته ، ولو كانت فى يد كبير الأمراء • وشاع عنه ذلك ، وعرف فى جميع الخاص والعام ، وتركوه بحضرته • فكانوا عند ما يرونه مقبلا من بعيد ، نبه بعضهم بعضا ورفعوا شبكاتهم وأقصابهم وأخفوها عنه • وان رأى شيئا منها أنكر عليهم ووبخهم وعنفهم وزجرهم » • وخشى البكوات جانبه ، حتى ان على بيك الكبير فى أيام امارته كان اذا دخل عليه الشيخ فى حاجة أو شفاعة ، أخبروه قبل وصوله الى مجلسه ، فيرفع (الشبك) من يده ، ويخفوه من وجهه « وذلك مع عتوه وتجبره وتكبره » •

واتفق أن الشيخ الصعيدى دخل على على بك فى بعض الأوقات « فتلقاه على عادته وقبل يده وجلس ، فسكت الأمير مفكرا فى أمر من الأمور ، فظن الشيخ اعراضه عنه ، فأخذته الحدة ، وقال مخاطبا له باللغة الصعيدية : يامين، يامين ، يا من هو غضبك ورضاك على حد سواء ، بل غضبك خير من رضاك• وكرر ذلك ، وقام قائما ، وهو يأخذ بخاطره ، ويقول : أنا لم أغضب من شىء • ويستعطفه ، فلم يجبه ، ولم يجلس ثانيا ، وخرج ذاهبا • ثم سأل على بك عن القصة التى أتى بسببها ، فأخبروه ، فأمر بقضائها » • واستمر الشيخ منقطعا عن الدخول اليه مدة ، حتى ركب فى ليلة من ليالى رمضان مع الشيخ نور الدين حسن الجبرتى ، والد عبد الرحمن ، « فى حاجة عند بعض الأمراء ، ومرا ببيت على بيك ، فقال له (نور الدين) : أدخل بنا نسلم عليه ، فقال : يا شيخنا أنا لا أدخل • فقال : لا بد من دخولك معى • فلم تسعه مخالفته ، وانسر بذلك على بيك تلك الليلة سرورا كثيرا » • ولما

مات على بك ، وصار الأمر لمحمد أبى الذهب ، لقى الشيخ على الصعيدى منه كل اجلال ؛ فقد كان أبو الذهب « يجل من شأنه ويحبه ولا يرد شفاعته فى شىء أبدا . وكل من تعسر عليه قضاء حاجة ذهب الى الشيخ وأنهى اليه قصته . فيكتبها مع غيرها فى قائمة ، حتى تمتلىء الورقة ، ثم يذهب الى الأمير بعد يومين أو ثلاثة ، فعند ما يستقر فى الجلوس ، يخرج القائمة من جيبه ، ويقص ما فيها من القصص والدعاوى ، واحدة بعد واحدة ، ويأمره بقضاء كل منها ، والأمير لا يخالف ولا ينقبض خاطره فى شىء من ذلك .

« وفى أثناء ذلك يقول له : لا تضجر ولا تأسف على شىء يفوتك بغير حق فى الدنيا . فان الدنيا فانية . وكلنا نموت ، ويوم القيامة يسألنا الرب عن تأخرنا عن نصحك . وها نحن قد نصحناك ، وخرجنا من العهدة . واذا تلكأ عليه فى شىء صرخ عليه ، وقال له : اتق النار وعذاب جهنم . ثم يمسك يده ويقول له : أنا خائف على هذه اليد الكويسة من النار ، وأمثال ذلك ». وكان رأى الشيخ الجبرتى فيه أنه « لم يخلف بعده مثله » .

وكان من هـذا الطراز نفسه ، الشيخ أحمد بن محمد بن أبى حامد العدوى المالكى الأزهرى الخلوتى الشهير بالدردير (١١٢٧ — ١٢٠١ ، ١٧١٥ — ١٧٨٧) ، كان « يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ويصدع بالحق ، ولا يأخذه فى الله لومة لائم ؛ وله فى السعى على الخير يد بيضاء » كثر تدخله أيام حكم ابراهيم ومراد للانتصاف « للشعب » منهما ، ولدفع ظلمهما وظلم عمالهما عنه . من ذلك ما فعله لوقف اعتداءات حسين بك شفت أو الشفت ، بمعنى (يهودى) فى مارس ١٧٨٦ ، عند ما نهب حسين بك دار أحد الأهلين بحى الحسينية ، فثار هـؤلاء « وحضروا الى الجامع الأزهر ، ومعهم طبول ؛ والتف عليهم جماعة كثيرة من أوباش العامة والجعيدية وبأيديهم نبابيت ومساوق . وذهبوا الى الشيخ الدردير ، فونسهم وساعدهم بالكلام ؛ وقال لهم أنا معكم . فخرجوا من نواحى الجامع ، وقفلوا أبوابه ، وصعد منهم طائفة على أعلى المنارات يصيحون ويضربون بالطبول ، وانتشروا بالأسواق فى حالة منكرة ، وأغلقوا الحوانيت . وقال لهم الشيخ الدردير : فى غد نجمع أهالى الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة ، وأركب

معكم ، وننهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ، ونموت شـهداء أو ينصرنا الله عليهم » . فخشى المسئولون العاقبة « وخافوا من تضاعف الحال » ، وتعهدوا باحضار المنهوبات . ولو أن حسين الشعت لم يلبث أن أجاب ــ على سؤال ابراهيم بك « كلنا نهـابون ، أنت تنهب ومراد بك ينهب ، وأنا أنهب ... وبردت القضية » ــ وللشيخ واقعة أخرى من هذا القبيل فى طنطا أثناء أحد موالد سيدى أحمد البدوى ، وقد عسف كاشف الغربية بالأهلين ، فاشتكوه للشيخ الدردير ، وكان هناك يقصد الزيارة ، « فركب الشيخ بنفسه وتبعه جماعة كثيرة من العامة ، فلما وصل الى خيمة كتخدا الكاشف ، دعاه فحضر اليه والشيخ راكب على بغلته ، فكلمه ووبخه وقال له : « أنتم ما تخافون من الله » . وهجم على الكتخدا أحد الأهلين وضربه ، فضرب خدام الكتخدا تابع الشيخ ، « وهاجت الناس على بعضهم ، ووقع النهب فى الخيم وفى البلد ، ونهبت عدة دكاكين ، وأسرع الشـيخ فى الرجوع الى محله ، وراق الحال بعد ذلك . وركب كاشف المنوفية ، وهو من جماعة ابراهيم الكبير وحضر الى كاشف الغربية وأخذه وحضر به الى الشيخ وأخذوا بخاطره وصالحوه ونادوا بالأمان . وانقضى المولد ورجع الناس الى أوطـانهم وكذلك الشيخ الدردير . فلما استقر بمنزله حضر اليه ابراهيم بيك الوالى . وأخذ بخاطره أيضا ، وكذلك ابراهيم بك الكبير ، وكتخدا الجاويشية » .

وللشيخ الدردير معاصر من العلماء ، احتل مكانة سامية بعلمه وفضله هو الشيخ أبو الفيض السيد محمد بن محمد ابن محمد بن عبد الرزاق الشهير بمرتضى الحسينى ، الزبيدى الحنفى (١١٤٥ ــ ١٢٠٥ ، ١٧٣٢ ــ ١٧٩١) « صنف عدة رحلات فى انتقالاته فى البلاد القبلية والبحرية » ، وأتم شرح القاموس فى نحو أربعة عشر مجلدا سماه تاج العـروس . « اعتنى بشأنه اسماعيل كتخدا غربان ووالاه بره حتى راج أمره وترونق حاله ، واشتهر ذكره عند الخاص والعام ، ولبس الملابس الفاخرة وركب الخيول المسومة ، وسافر الى الصعيد ثلاث مرات ، واجتمع بأكابره وأعيانه وعلمائه . وأكرمه شيخ العرب همام واسماعيل أبو عبد الله ، وأبو على ، وأولاد نصر وأولاد وافى . وهادوه وبروه . وكذلك ارتحل الى الجهات البحرية مثل دميـاط

ورشيد والمنصورة ، وباقى البنادر العظيمة مرارا ، حين كانت مزينة بأهلها ، عامرة بأكابرها ، وأكرمه الجميع ، واجتمع بأكابر النـواحى وأرباب العلم والسلوك ، وتلقى عنهم ، وأجازوه وأجازهم « شهد بفضله وسـعة اطلاعه ورسوخه فى علم اللغة ، الشيخ على الصـعيدى ، والشيخ أحمد الدردير والشيخ محمد وغيرهم كثيرون . ولما أنشأ محمد بك أبو الذهب جامعـه المعروف بالقرب من الأزهر ، وأوجد به خزانة للكتب ، « أنهو اليه شرح القاموس ... وعرفوه أنه اذا وضع بالخزانة كمل نظامها ، وانفردت بذلك دون غيرها ، ورغبوه فى ذلك ، فطلبه (وعوض صاحبه) عنه مائة ألف درهم فضة » . وعلا ذكر الشيخ مرتضى ، وأقبل عليه الأشياخ والأعيان ، « وتحببوا اليـه واستأنسوا به . وهادوه ، وهو يظهر لهم الغنى والتعفف ، ويعظهم ، ويفيد بهم ... » . وحضر الشيخ عبد الرحمن الجبرتى مجالسه ودروسه « وانجذب اليـه بعض الأمراء الكبار مثـل مصطفى بيك الاسكندرانى ، وأيوب بيك الدفتردار ، فسعوا الى منزله وترددوا لحضور مجالس دروسه ، وواصلوه بالهدايا الجزيلة » ، ولما تولى محمد باشا عزت (١٧٧٦ ــ ١٧٧٨) رفع شأنه « وأصعده اليه ، وخلع عليه فروة سمور » وأجزل له العطايا . « ولما بلغ ما لا مزيد عليه من الشهرة وبعد الصيت وعظم القدر والجاه عند الخاص والعام ، وكثرت عليه الوفود من سائر الأقطار ، وأقبلت عليه الدنيا بحذافيرها من كل ناحية لزم داره »،ورد الهدايا التى تأتيه من أكابر البكوات ؛ ولما حضر القبطان حسن باشا لردع البكوات فى عام ١٧٨٦ ، « لم يذهب اليه ، بل حضر هو لزيارته ، وخلع عليه فروة » وهاداه وكانت شفاعة الشيخ عنده لا ترد ، « وان أرسل (هذا) اليـه ارسالية فى شىء تلقـاها بالقبول والاجلال وقبل الورقة قبل أن يقرأها ووضعها على رأسه ، ونفذ ما فيها فى الحال » .

تلك اذا كانت صفات علماء ومشايخ ذلك العصر وسجاياهم : صـلاح وتقوى ، وزهد فى الدنيا ، وانكباب على العلم والدرس . يلوذ الناس بهم كى « يتوسطوا » لهم لدى الهيئة الحاكمة ، ويشفعوا فيهم ، ويردوا عنهم الظالم ، أصحاب جرأة فى الحق ، يعظون الحكام ويرشـدونهم الى الطريق

السوى ، أو يغلظون لهم في القول ، ويؤلبون عليهم (الرعية) ، ويتوعدونهم بعذاب النار اذا سدروا فى غوايتهم . نبه ذكرهم ، وعلا شـأنهم ، وخافهم الجميع ، وخطبوا ودهم ، وتقربوا اليهم ، ابتغاء كسب رضاهم . ولم يكن هؤلاء الذين ذكرت أسماؤهم هم المتحلين وحدهم بهذه الصفات ، بل شاركهم فى ذلك سائر زملائهم .

ولعل من الحوادث التى تظهر ما كان يتمتع به مشايخ وعلماء ذلك العصر من نفوذ عظيم على الأهلين وما كان لهم من مهابة عنـد البكوات المماليك ، الذين كانوا يخشونهم ، و « يوسطونهم » بدورهم لدى الشعب لعدم تحركه عليهم ، والصفح عن جورهم وظلمهم ، ـ ما وقع عنـــد ما أوفدت الدولة القبطان حسن باشـــا لعقاب المماليك ، واسترجاع سلطان البـاب العالى فى هذه الباشوية التى صارت نهبا بين طوائفهم ، ومسرحا لفتنهم وخصوماتهم فقد وسط البكوات المشايخ لدى القبطان حسن باشا الذى وصل أسطوله وجيشه الى رشيد والاسكندرية فى يوليـة ١٧٨٦ ، فأوفد منهم مراد بك وابراهيم بك وفدا يتألف من المشايخ أحمد العروسى ومحمد الأمير ومحمد الحريرى ، وضموا اليهم جماعة من الأعيان ؛ واتضح للعلماء عند مقابلتهم لحسن باشا أنه مصمم على انهاء حكم مراد وابراهيم . فأخبروا عند عودتهم من رشيد « أنهم اجتمعوا على حسن باشا ثلاث مرات .. فقابلهم بالاجلال والتعظيم » وأن الشيخ العروسى قال له : « يا مولانا رعية مصر قوم ضعاف ، وبيوت الأمراء مختلطة ببيوت الناس ، فقال : « لا تخشوا من شيء ، فان أول ما أوصانى مولانا السلطان أوصانى بالرعية ... ثم قال كيف ترضون أن يملككم مملوكان كافران ، وترضونهم حكاما عليكم يسومونكم بالعذاب والظلم ، ولماذا لم تجتمعوا عليهم وتخرجوهم من بيتكم » وطلب حسن باشا أن يكتب « مكاتبة للرعية (يقرأها المشايخ) على الملأ فى الأزهر » ، فاعتذر الشيخ العروسى ، وعند ما سلم حسن باشا مكاتبات الى أحد أعضاء هــذا الوفد من الأعيان « أخفيت » ولم يذع أمرها . وصــار البكوات يتملقون المشايخ ؛ وخشوا من قيام « الرعية » وراحوا يوسطون المشايخ لمنع قيامهم بالثورة عليهم ؛ فانتهز ابراهيم بك حلول عيد الفطر المبارك ، فزار الشيخ

محمد البكرى الصديقى شيخ سجادة السادة البكرية ونقيب السادة الأشراف آنئذ ، « وعيد عليه » ثم زار الشيخ العروسى والشيخ أحمد الدردير « وصار يحكى لهم وتصاغر فى نفسه جدا وأوصاهم على المحافظة ، وكف الرعية عن أمر يحدثوه ، أو قومة أو حركة فى مثل هـذا الوقت » • وذلك « لأنه كان يخاف ذلك جدا ، وخصوصا لما أشيع أمر الفرمانات التى أرسلها (حسن باشا) للمشايخ ، وأكابر العربان وغيرهم ، يعلن اليهم الغرض من مجيئه ، وهو دفع الظلم عن الأهلين « ولايقاع الانتقام » من ابراهيم ومراد ، « وتسامع بها الناس » •

ثم ان البكوات عند ما عجز مراد عن وقف زحف القبطان حسن باشا على القاهرة ، ما لبثوا (فى ١٧ أغسطس ١٧٨٦) أن « أرسلوا مكاتبة الى المشايخ والوجاقات يتوسلون بهم فى الصلح، وأنهم يتوبون ويعودون الى الطاعة » ، أى طاعة الباب العالى ، فتوسط المشايخ لدى باشا مصر ، محمد يكن ، ولكن دون طائل • ودخل القبطان حسن باشا القاهرة فى اليوم التالى ؛ وفر مراد بك الى الصعيد ، واستقر البكوات فى أسيوط • وتوسط المشايخ مرة أخرى لمنع حسن باشا من بيع نساء البكوات وأولادهم الذين بقوا فى القاهرة ، وكان المتوسطون فى هذا المشايخ : السادات والدردير والعروسى والحريرى ، وقد استهدف الشيخ السادات لغضبه ، لصرامة خطابه له حيث أنشأ يقول : « انا سررنا بقدومك الى مصر لما ظنناه فيك من الانصاف والعدل، وان مولانا السلطان أرسلك الى مصر لاقامة الشريعة ومنع الظلم • وهـذا الفعل لا يجوز ، ولا يحل بيع الأحرار وأمهات الأولاد ، ونحو ذلك من الكلام »

وعند ما غادر حسن باشا البلاد فى أكتوبر ١٧٨٧ ، سعى البكوات الذين بالصعيد : مراد وابراهيم وغيرهما للصلح والعودة الى القاهرة ، وطلبوا أن يقع هذا الصلح على أيدى المشايخ والعلماء ، وأناس من كبار الوجاقات — أى الأعيان — فأوفد اليهم عابدين باشا الشريف ، باشا مصر ؛ الشيخ محمد الأمير واسماعيل أفندى الخلوتى وآخرين فى فبراير ١٧٨٨ ، ولكن دون طائل ، حيث كان اسماعيل بك الكبير يشغل منصب شيخ البلد ،

ويستأثر أخصام ابراهيم ومراد بالسلطة فى القاهرة ؛ وقد ظل الحال على ذلك حتى طوى الطاعون الذى حدث فى بداية العام التالى ، اسماعيل بك الكبير وعددا من كبار البكوات الآخرين بالقاهرة ، فبعث مراد وابراهيم بالسيد عمر أفندى مكرم الأسيوطى يحمل خطابا الى شيخ البلد عثمان بيك طبل (تابع اسماعيل بك) ، والى المشايخ وللباشا ، محمد باشا عزت «سرا» ؛ فى يونية ١٧٩١ ، يطلبون الصلح ، ويتعهدون بسلوك الطريق السوى المستقيم بضمانة المشايخ . وقالوا فى رسائلهم : « نحن أولاد اليوم ، وان أسيادنا المشايخ يضمنون غائلتنا » وكان رأى المشايخ الذى أفصح عنه الشيخ أحمد العروسى ، ان كان « التفاقم » بينهم وبين البكوات الموجودين بالقاهرة، فالمشايخ مستعدون « للترجى » لهم عند هؤلاء ، وان كان ذلك بينهم وبين السلطان ، فالأمر للباشا نائبه ، ثم اتفق الرأى على كتابة جواب حاصله : « أن الذى يطلب الصلح يقدم الرسالة بذلك قبل قدومه وهو بمكانه ، وذكرتم أنكم تائبون ، وقد تقدم منكم هذا القول مرارا ، ولم نر له أثرا ؛ فان شرط التوبة رد المظالم . وأنتم لم تفعلوا ذلك ، ولم ترسلوا ما عليكم من الميرى فى هذه المدة . فان كان الأمر كذلك ، فترجعوا الى أمكانكم وترسلوا المال والغلال ، ونرسل عرضحال الى الدولة بالاذن لكم ، فان الأمراء الذين بمصر لم يدخلوها بسيفهم ولا بقوتهم ، وانما السلطان هو الذى أخرجكم وأدخلهم . واذا حصل الرضا فلا مانع لكم من ذلك ، فاننا الجميع تحت الأمر » . وقد وقع على هذا الخطاب المشايخ والباشا العثمانى ، وسلموه الى السيد عمر مكرم ، الذى ذهب به الى البكوات فى الصعيد فى يونيه ١٧٩١

وكان مراد وابراهيم وأتباعهما قد غادروا أماكنهم بالصعيد ، وتقدموا صوب القاهرة حتى وصلوا الى حلوان فى أوائل يولية ، وأشاروا على المشايخ بالحضور اليهم وزيارتهم ، كى « يشاع عند الأخصام أن الرعية والمشايخ معهم » . وبدأ دخولهم القاهرة فى ٢٢ يولية ، واستقروا بها . وأعاد ابراهيم ومراد ، وبخاصة الأخير ، سيرتهما السيئة فى ظلم « الرعية » . وبذل المشايخ قصارى الجهد لردعهما وأتباعهما ؛ حتى حدث فى يونية ١٧٩٥ ، أن

اعتدى محمد بك الألفى (الكبير) على أهل قرية بشرقية بلبيس ؛ كان للشيخ عبد الله الشرقاوى حصــة فيها ، فاستغاث هــؤلاء به • ولما لم يفد توسط الشيخ لدى براهيم ومراد فى رفع الظلم عنهم ، أثارها ضجة كبيرة فى وجه الطاغيتين ، وألب عليهما المشايخ والأهلين ، وخرجت المسألة من مجرد المطالبة بوقف اعتــداءات محمد بك الألفى الى التمســك بضرورة رفع المظالم عن الأهلين عامة ، والسير بالعدل فى حكم « الرعيــة » وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم • فقفل المشايخ أبواب الجامع الأزهر وأمروا الناس بغلق الأسواق والحوانيت ، ثم « ركبوا •• واجتمع عليهم خلق كثير من العامة ، وتبعوهم وذهبوا الى بيت الشيخ السادات • وازدحم الناس على بيت الشيخ من جهة الباب والبركة ، بحيث يراهم ابراهيم بيك ، وقد بلغه اجتماعهم ، فبعث من قبله أيوب بيك الدفتردار ، فحضر اليهم ، وسلم عليهم ، ووقف بين يديهم ، وسألهم عن مرادهم • فقالوا له : نريد العــدل ورفع الظلم والجور واقامة الشرع وابطال الحوادث والمكوسات التى ابتدعتموها وأحدثتموها • فقال : لا يمكن الاجابة الى هذا كله ، فاننــا ان فعلنا ذلك ضاقت علينــا المعايش والنفقات ، فقيل له : هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس ؛ وما الباعث على الاكثار من النفقات وشراء المماليك ؟ والأمير يكون أميرا بالاعطاء لا بالأخذ • فقال : حتى أبلغ ، وانصرف » • وتفاقم الحال عنــد ما لم يصل المشــايخ جواب ، وقصد المشايخ الى الأزهر حيث باتوا فيه ليلتهم ، وقد اجتمع عليهم خلق كثير ؛ وخشى ابراهيم بك من العاقبة ، فأرسل الى المشايخ « يعضدهم ويقول لهم أنا معكم ، وهذه الأمور على غــير خاطرى ومرادى » ؛ وراح يخيف مراد بك من نتائج هــذه الحركة ، فبعث مراد يقــول : « أجيبكم على جميع ماذكرتموه الا شــيئين : ديوان بولاق ، وطلبــكم المنكسر من الجامكية ، ونبطل ما عدا ذلك من الحوادث والظلم ؛ وندفع لكم جامكية سنة تاريخه أثلاثا » • ثم ان مرادا طلب أربعة من المشايخ « عينهم بأسمائهم فذهبوا الى الجيزة « فلاطفهم والتمس منهم السعى فى الصلح على ما ذكر »• وفى اليوم الثالث من بداية هذه الحوادث ، حضر صالح باشــا القيصرلى ــ الباشا العثمانى ــ الى منزل ابراهيم بك ، واجتمع البكوات وحضر من

المشايخ : محمد السادات ، وعمر مكرم (وقد صار نقيبا للأشراف) والشيخ عبد الله الشرقاوى ، والشيخ خليـــل البكرى (الذى تولى سجادة الخلافة البكرية بعد وفاة ابن خاله السيد محمد البكرى الصغير فى نوفمبر ١٧٩٣)، والشيخ محمد الأمير . وقد منع هؤلاء « العامة من السعى خلفهم » . ودار الكلام ، وطال الحديث « وانحط الأمر على (أن البكوات) تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم . وانعقد الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيسا موزعة ، وعلى أن يرسلوا غـــلال الحرمين ، ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق ، ويبطلوا رفع المظالم المحدثة والكشوفيات ، والتفاريد والمكوس ، ما عدا ديوان بولاق . وأن يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم الى أموال الناس ، ويرسلوا صرة الحرمين ، والعوائد المقررة من قديم الزمان ، ويسيروا فى الناس سيرة حسنة .

« وكان القاضى حاضرا بالمجلس ، فكتب حجـــة عليهم بذلك ، وفرمن عليها الباشا ، وختم عليها ابراهيم بيك ، وأرسلها الى مراد بيك فختم عليها أيضا ؛ وانجلت الفتنة . ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة ، وهم ينادون : حسب ما رسم ســـادتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطالة من مملكة الديار المصرية .

« وفرح الناس ، وظنوا صحته ، وفتحت الأسواق ، وسكن الحال على ذلك نحو شـــهر ، ثم عاد كل ما كان مما ذكر وزيادة . ونزل عقيب ذلك مراد بيك الى دمياط ، وضرب عليها الضرائب العظيمة ، وغير ذلك » .

ووجه الأهمية فى الحوادث التى ذكرناها ، أن المشايخ قد قاموا بدور « الوساطة » بين الهيئتين : الحاكمة والمحكومة على خير وجه ، وبالقدر الذى استطاعوه . أهلهم لهذه الوساطة ، ما اشتهر عن سوادهم من ورع وصلاح وتقوى ، وانصراف عن الدنيا ، حب الشعب فيهم ، ورفع مكانتهم لدى الباشا العثمـــانى ، والبكوات الممـــاليك ، ثم جور هؤلاء الأخيرين « بالرعية » وعسفهم بهم .

على أنه مما يجدر ذكره من ناحية أخرى ، أن هذه الوساطة كانت ذا أثر محدود ، أفلحت فى قضاء بعض حوائج الأهلين ، ورفعت شيئا من المظالم عنهم

ولكنها لم تنجح فى ردع البكوات وأتباعهم ، أو الزامهم باقامة الحكومة العادلة الطيبة ، فظل البكوات سادرين فى غوايتهم . ولم تفد شيئا من هذه الناحية وعودهم وارتباطاتهم ، لرفع المظالم ، والرفق بالرعية ، ولم يكن لتلك (الحجة) التى كتبت عليهم بذلك فى يونية ١٧٩٥ أى أثر ، بل اشتد بغى البكوات وعظم طغيانهم فى السنوات الثلاثة التالية ، حتى ان الشيخ عبد الرحمن الجبرتى ، لم يجد فيما وقع من الحوادث فى عام ١٢١٠ (١٧٩٥ - ١٧٩٦) - والتى يعتنى بتقييدها سوى مثل ما تقدم من جور الأمراء (أى البكوات المماليك) والمظالم ، أو فى العام التالى (١٢١٠ هـ ، ١٧٩٧ - ١٧٩٨) كذلك « سوى ما تقدمت اليه الاشارة من أسباب نزول النوازل ، وموجبات ترادف البلاء المتراسل » . وظل طغيان البكوات على أشده حتى جاء بونابرت بحملته المعروفة فقوض عروش سلطانهم .

اضمحلال نفوذ المشايخ :

وقد فطن بونابرت الى أهمية دور « الوساطة » الذى قام به المشايخ فى العهد السالف ، فعول على الاعتماد عليهم فى تنفيذ سياسته (الاسلامية - الوطنية) ، لاقناع الشعب بالرضى بالحكم الفرنسى ، والاخلاد الى السكينة وعدم المقاومة ، والرضوخ لسلطان (بونابرت) ، والتعرف بواسطتهم على آراء ومطالب الشعب من جهة ، ثم الاستعانة بهم من جهة أخرى على ايجاز المشروعات التى يرى الفرنسيون ضرورة انجازها فكان المشايخ والعلماء العنصر البارز فى الدواوين التى تشكلت على أيام الحملة الفرنسية .

وكان هذا الحكم الأجنبى تجربة جديدة ، امتحن المشايخ فى أثنائها امتحانا عسيرا ، فكان هناك فريق آثر الهجرة الى خارج البلاد ، أو مغادرة القاهرة الى الريف أو الى الصعيد ، أو الانزواء بعيدا عن الحوادث، منصرفين الى القراءة والتدريس بالمساجد ؛ كالشيخ شامل (أحمد بن رمضان بن سعود) الطرابلسى الذى هاجر الى بيت المقدس ، والشيخ محمد الحريرى الذى ذهب الى أسيوط ؛ ثم كان هناك فريق اشترك فى حركات المقاومة الفعلية ، كالشيخ سليمان الجوسقى شيخ طائفة العميان ، والشيخ أحمد الشرقاوى ، والشيخ عبد الله الشبراوى والشيخ يوسف المصيلحى والشيخ اسماعيل البراوى ،

وقد اتهم هؤلاء فى « اثارة الفتنة » فى ثورة القاهرة الأولى فى أكتوبر ١٧٩٨ ، وقد أعدمهم الفرنسيون ، ثم الشيخ محمد بن الجوهرى وطائفة من المشايخ الذين اشتركوا مع السيد عمر مكرم والسـيد أحمد المحروقى (شاه بندر التجار) فى ثورة القاهرة الثانية فى مارس وابريل ١٨٠٠ ، وقد اختفى عقبها الشيخ الجوهرى • ثم كان هناك فريق من كبار المشايخ والمتصدرين ، وهم الذين شكل الفرنسيون منهم دواوينهم : المشايخ مصطفى الصاوى وسليمان الفيومى وعبد الله الشرقاوى وخليل البكرى ومحمد المهدى وموسى السرسى وأحمد الويشى ومصطفى الدمنهورى ويوسف الشبرخيتى ، ومحمد الدواخلى والسيد على الرشيدى (نسيب الجنرال منو) واسماعيل الزرقانى ، واسماعيل الوهبى الشهير بالخشاب ، وعبد الرحمن الجبرتى صاحب (عجائب الآثار) •

وقد اعتقـد هؤلاء أن من الخير مداراة الفرنسيين ومسايرتهم ، لعلهم يستطيعون الاستمرار فى دور الوساطة بين الهيئتين : الحاكمة والمحكومة ؛ و « الشفاعة » للأهلين عقب حوادث الثورات والفتن • ثم لم تلبث جماعة منهم أن وجدت فى هذه الأوضاع الجديدة فرصة مواتية لكسب النفوذ ، واستغلال هذا النفوذ لصالحهم الشخصى ، فدأبوا على مداهنة الفرنسيين وتملقهم ، والاعتماد على « صداقتهم » لهؤلاء فى جمع الثروة وبسط نفوذهم وسلطانهم على أبناء أمتهم • ولم يفت سـواد الشعب ما كان يبغيه هؤلاء المشايخ المتصدرون ويسعون اليه ، فشهدت هذه الفترة ، فترة الاحتـلال الفرنسى للبلاد ، تحولا ملموسا فى موقف الشعب من المشايخ ، وبخاصـة المتصدرين منهم ، كما شهدت بداية التغير الذى طرأ على أساليب عيشهم ، وجعلهم ينصرفون عن الدين والعبادة والوعظ والارشاد ، ويتهافتون على الدنيا وعرضها الزائل ، مما كان من أثره جميعا أن طفق المشايخ يفقدون رويدا رويدا ما كان لهم من « زعامة » روحية سابقة •

حقيقة ظل هؤلاء المتصدرون ، يتوسطون وشفعون ، ولكن شتان ما بين وسـاطتهم وشفاعتهم فى الزمن السابق ، على أيام أحمـد الدردير أو على الصعيدى أو ابن النقيب أو الحفنى ، وبين وساطة وشـفاعة محمد المهدى أو سليمان الفيومى أو خليـل البكرى • وكانت هـذه متخاذلة ، لا يأبه

الفرنسيون لها ، ولا يجيبون شيئا منها اللهم فيما كان يتفق منها ومصالحهم هم أنفسهم فحسب ، وقبل أى اعتبار آخر. بل ان الفرنسيين ما كانوا يترددون فى « تعويق » المشايخ الذين اشتهروا « بمدأراتهم » وصداقتهم لهم ، واساءة معاملتهم عند كل مناسبة يقتضى حرصهم على سلامتهم وأمنهم أن يفعلوا ذلك ، كما حدث من فرض الغرامات عليهم عقب ثورة القاهرة الثانية أو « تعويق » أكثر أعضاء الديوان بالقلعة ، وحبسهم مع غيرهم من المشايخ وقت تضييق الانجليز والعثمانيين الحصار على القائد الفرنسى (بليار) Belliard فى القاهرة قبيل تسليمه .

ومن المشايخ الذين اشتهروا بتملق الفرنسيين ، وانتقلت « مدأراة » هؤلاء على أيديهم الى « تعاون » صادق ، ومداهنة ونفاق على حساب سواد الشعب : محمد المهدى ، أقبلت عليه الدنيا قبل مجيء الفرنسيين « وتداخل فى الأكابر ونال منهم حظا وافرا » ، وعندما وقع الطاعون فى سنة ١٧٩١ ، وفنى كثيرون من البكوات وأهل البلاد ، « اختفى بما أحبه مما انحل عن المولى من اقطاعات ورزق وغيرها وزادت ثروته ورغبته وسعيه فى أسباب تحصيل الدنيا ، وعان الشركات والمتاجر فى كثير من الأشياء مثل الكتان والقطن والأرز وغير ذلك من الأصناف ، والتزم بعدة حصص بالبحيرة مثل شابور وخلافها بالمنوفية والجيزة والغربية ، وابتنى دارا عظيمة بالأزبكية بناحية الرويعى ... ولما حضرت الفرنساوية الى الديار المصرية ، وخافهم الناس ، وخرج الكثير من من الأعيان وغيرهم هاربين من مصر ، تأخر (الشيخ محمد المهدى) عن الخروج ولم ينقبض كغيره عن المداخلة فيهم ، بل اجتمع بهم وواصلهم ، وانضم اليهم وسايرهم ولاطفهم فى أغراضهم ، وأحبوه وأكرموه وقبلوا شفاعاته ، ووثقوا بقوله ، ، فكان المشار اليه فى دولتهم مدة اقامتهم بمصر ، والواسطة العظمى بينهم وبين الناس فى قضاياهم وحوائجهم ، وأوراقه وأوامره نافذة عند ولاة أعمالهم حتى لقب عندهم وعند الناس بكاتم السر ، ولما رتبوا الديوان الذى رتبوه لاجراء الأحكام بين المسلمين فى قضاياهم ودعاويهم ، كان هو المشار اليه فيه ، وخدمة الديوان الموظفون فيه تحت أوامره ، واذا ركب أو مشى يمشون حوله وأمامه وبأيديهم العصى ، يوسعون له الطريق . وراج أمره فى أيامهم جدا ، وزاد ايراده وجمعه واحتوى بلادا وجهات وأرزاقا . وأقاموه وكيلا

عنهم فى أشياء كثيرة وبلاد وقرى يجيء اليه خراجها ، ويصرف عنها ما يصرفه . ويأتيه الفلاحون منها ومن غيرها بالهدايا والأغنام والسمن والعسل ، وما جرت به العادة . ويتقدمون اليه بدعاويهم وشكاويهم . ويفعل بهم ما كان يفعله أرباب الالتزامات من الحبس والضرب . وأخذ المصالح وصار له أعوان وأتباع ، وخدم من وجهاء الناس » .

وقد حرص الشيخ المهدى على التمسك بذلك الأساس الذى قام عليه سلطانه وهو التوسط والشفاعة لدى السلطات الحاكمة لرفع المظالم عن الساعين اليه بشكاياتهم من الفلاحين وسائر الأهلين . وهو دور كان لا غنى له عن المضى فيه عندما كان الأصل فى تقريب الفرنسيين لهؤلاء المشايخ هو أن يكونوا الواسطة بينهم وبين الشعب ، للوقوف على مطالبه ورغباته ، للسعى فى ازالة ما قد يكون سببا فى اثارة الخواطر ضدهم ، ولتوطيد سلطانهم الداخلى . فقال الشيخ الجبرتى : « وبالجملة فكان بوجوده وتصدره فى تلك الأيام النفع العام . سد بفعله ثقوبا واسعة وخروقا ، وداوى برأيه جروحا وفتوقا ، لا سيما أيام الهيازع والخصومات والتنازع ، وما يكدر طباع الفرنساوية من مخارق الرعية ، فيتلافاه بمراهم كلماته ، ويسكن حدتهم بملاطفاته » . ولم يفت الشيخ أن يذكر أنه كان لهذه الوساطة والشفاعة ثمن يستحق بفضلها « الجوائز الجزيلة » من جانب أولئك الذين يتوسط لهم ويشفع فيهم لدى الفرنسيين .

ومن نفس الطراز ، كان الشيخ أحمد العريشى ، الذى نال حظوة كبيرة على أيام الفرنسيين ، « تداخل (قبل مجيئهم) فى القضايا والدعاوى ، واشتهر ذكره ، واشترى دارا واسعة بسوق الزلط بحارة المقسى خارج باب الشعرية . وتجمل بالملابس وركب البغال ، وصار له أتباع وخدم ، وهرعت الناس والعامة والخاصة فى دعاويهم وقضاياهم وشكاويهم » ، قلده الفرنسيون القضاء وانحرف هؤلاء عنه عند مقتل كليبر لكون قاتله ظهر من رواق الشوام وهو شيخه ، ولكنهم عادوا فولوه القضاء عند ما تبينت براءته ، وكان عبد الله جاك منو Menou رسم أن يكون اختيار القاضى بالقرعة فوقعت على الشيخ ، فاستمر فى منصبه حتى خرج الفرنسيون من البلاد .

وكان كذلك سائر المتصدرين ، أقبلوا على الدنيا ، وجمعوا المال ، وتقربوا من الهيئات الحاكمة سواء كانت هذه من البكوات المماليك أم من الفرنسيين بعد مجيء حملتهم الى مصر ؛ وتداخلوا فى القضايا ، أى توسطوا لفض المنازعات بين الأهلين بعضهم وبعض أو بينهم وبين الحكام ، وزاولوا التجارة ؛ وان عرف عن بعضهم الجود والكرم كالشيخ سليمان الفيومى ، وكان هذا قد نال حظوة لدى البكوات ، ثم لدى الفرنسيين ، أحبه هؤلاء « وقبلوا شفاعاته ، (وصاروا) يحضرون الى داره ، ويعمل لهم الولائم ، وساس أموره معهم ، وقرروه فى رؤساء الديوان الذى رتبوه لاجراء الأحكام بين المسلمين . ولما نظموا أمور القرى والبلدان المصرية على النسق الذى جعلوه ورتبوا على مشايخ كل بلد شيخا ترجع أمور البلدة ومشايخها اليه (وجعلوا الشيخ سليمان الفيومى) شيخ المشايخ ، مضافا ذلك لمشيخة الديوان (ازدحمت) داره بمشايخ البلدان ، فيأتون اليه أفواجا ويذهبون أفواجا ، وله مرتب خاص ، خلاف مرتب الديوان . واستمر معهم فى وجاهته الى أن انقضت أيامهم » . ومع أن الشيخ الجبرتى قد أطنب فى وصف كرمه وجوده وسعيه فى قضاء حوائج الناس والشفاعة لهم عند البكوات المماليك ثم عند الفرنسيين ، فقد قال عنه ان بضاعته فى العلم قليلة . وراج أمر الشيخ موسى السرسى ، بانتسابه للشيخ أحمد العروسى ، « واشترى أملاكا واقتنى عقارا وببلده سرس (الليانة) ومنوف ، ومزارع وطواحين ومعاصر ، واشترى دارا نفيسة بدرب عبد الحق بالأزبكية ، وعدد الأزواج واشترى الجوارى والعبيد والحبشيات الحسان » .

وأما الشيخ عبد الله الشرقاوى فكان طموحا ، بدأ حياته « فى قلة من خشونة العيش ، وضيق المعيشة ، فلا يطبخ فى داره الا نادرا وبعض معارفه يواسونه ويرسلون اليه الصفحة من الطعام ، أو يدعونه ليأكل معهم ، ولما عرفه الناس واشتهر ذكره ، فواصله بعض تجار الشوام وغيرهم بالزكوات والهدايا والصلات ، فراج حاله ، وتجمل بالملابس ، وكبر تاجه ... ثم اشترى له دارا (وساعده) فى ثمنها بعض من يعاشره من المياسير » ؛ ولما توفى الشيخ أحمد العروسى (مارس ١٧٩٤) تولى بعده مشيخة الجامع الأزهر « فزاد فى تكبير عمامته وتعظيمها حتى كان يضرب بعظمها المثل » ، وتعصب عليه

جماعة من المشايخ والعلماء المناصرين للشيخ مصطفى الصاوى ضده وقتئذ ، فضعف شأنه ، حتى اذا حضر الفرنسيون نشط الشيخ عبد الله الشرقاوى ، ومال اليهم بكليته ، فجعلوه رئيس الديوان ، « واتفع فى أيامهم بما (صار) يتحصل له من المعلوم المرتب له عن ذلك ، وقضايات وشفاعات لبعض الأجناد المصرية (المماليك) ، وجعالات على ذلك ، واستيلاء على تركات وودائع خرجت أربابها فى حادثة الفرنساوية وهلكوا . واتسعت عليه الدنيا ، وزاد طمعه فيها . واشترى (دارا) بظاهر الأزهر ؛ وهى دار واسعة من مساكن الأمراء الأقدمين ، وزوجته (هى) التى تدبر أمره ، وتحرز كل ما يأتيه ويجمعه ، ولا يروح ولا يغدو الا عن أمرها ومشورتها ؛ (وكانت) قبل زواجه بها فى قلة من العيش . فلما كثرت عليه الدنيا اشترت الأملاك والعقار والحمامات والحوانيت بما يغل ايراده مبلغا فى كل شهر له صورة » .

وكان الشيخ خليل البكرى يحقد على عمر مكرم توليه نقابة الأشراف ، على أيام مراد وابراهيم ، فما أن احتل الفرنسيون البلاد ، حتى « تداخل فيهم » ، وعرفهم « أن النقابة كانت لبيتهم وأنهم غصبوها منه ، فقلدوه اياها ، واستولى على وقفها وايرادها » ، وراج حاله معهم ، وصار يولم لهم الولائم فى الموالد ، ويسعى لخدمة أغراضهم ، فكان له « قبول عند الفرنساوية ، وجعلوه من أعاظم رؤساء الديوان ، (فأضحا) وافر الحرمة ، مسموع الكلمة ، مقبول الشفاعة عندهم ، فازدحم بيته بالدعاوى والشكاوى ، واجتمع عنده مماليك من مماليك الأمراء المصرية الذين كانوا خائفين ومتغيبين وعدة خدم وقواسة ومقدم كبير وسراجين وأجناد » . واستمر الحال على ذلك الى أن حضر يوسف باشا ضيا عقب اتفاق العريش المعروف مع كليبر ؛ وقامت ثورة القاهرة الثانية عقبَ نقض هذا الاتفاق، « ووقعت الحرب فى البلدة (القاهرة) بين العثمانية والفرنساوية والأمراء المصرية وأهل البلدة ، فهجم على داره المتهورون من العامة ونهبوه وهتكوا حريمه ، وعروه من ثيابه، وسحبوه بينهم مكشوف الرأس » ، ولم ينقذه من الهلاك سوى شفاعة بعض الأعيان ؛ فلما انقضت الفتنة ، شكا الشيخ للفرنسيين ما حل به بسبب موالاته لهم ، « فعوضوا عليه ما نهب له ورجع الى الحالة التى كان عليها معهم » .

وشذ عن هؤلاء المتصدرين حفنة قليلة من المشايخ ، منهم الشيخ محمد السادات الذى اضطهده الفرنسيون ، والشيخ محمد الأمير ، وكان منصرفا للعلم ، وصاحب جرأة وشجاعة ، والشيخ مصطفى الصاوى ، وقد لحقه اضطهاد الفرنسيين بعد ثورة القاهرة الثانية ، وكان من بين الذين « عوقوهم » بالقلعة قبل تسليم (بليار) ، ثم الشيخ عبد الرحمن الجبرتى ، وكان ممن غادروا القاهرة الى أبيار عند دخول الفرنسيين ، ولكنه ما لبث أن عاد اليها ، ثم عينه منو فى الديوان الذى أنشأه ، وشغل بتدوين (تاريخه) . وعرف بالاتزان والاعتدال ، ولم يرض عن مسلك المتصدرين ، ولم يعمد لاستغلال النفوذ الذى صار له كأحد أحد أعضاء الديوان ، عن طريق « المداخلة » ، و « المشاركة » فى القضايا والشفاعات .

وجماعة تلك كانت حال أكثرهم ، لم يكن هناك معدى عن ذهاب هيبتهم لدى سواد الشعب ، ونزول أقدارهم عنده ، لا يغير من صحة هذا القول لجوء الأهلين اليهم يسألونهم الوساطة والشفاعة ، كما جرت به عادتهم من قديم ، لأن المشايخ فى هـذه المحنة ــ محنة الاحتـلال الأجنبى ــ كانوا يتقاضون ما صار بمثابة « أجر » معلوم لهذه الوسـاطة والشفاعة ؛ ولأنهم اعتمدوا فى تعزيز مكانتهم ونفوذهم بين الشعب على دعم صلاتهم بالفرنسيين ، ومداهنتهم والحرص على خـدمة مآربهم ، ناهيك بانكبابهم على الدنيـا ، والحرص على جمع المال ، وزوال الصفات الأصيلة التى كانت مبعث زعامتهم السابقة ، والأساس الذى قام عليه نفوذهم فى الماضى ، وهى الورع والتقوى ، والزهد فى الدنيا ، والاشتغال بالدين .

وقد ظهرت بوادر اضمحلال نفوذهم ، وضياع هيبتهم ، فى حادث الشيخ خليل البكرى الذى سبقت الاشـارة اليه ، ثم انه لما طلب الفرنسـيون الى هؤلاء المشايخ المتصدرين أثناء ثورة القاهرة الثانيـة أن يتوسطوا لانهـاء الفتنة ، وعقد الصلح على أساس خروج العثمانيين والبكوات المماليك الذين دخلوا القاهرة وقتئذ ، قام الأهلون على المتوسطين « وسبوهم وشتموهم ، وضربوا (الشيخ عبد الله الشرقاوى والشيخ موسى السرسى) ورموا عمائمهم

وأسمعوهم قبيح الكلام ؛ وصاروا يقولون : هؤلاء المشايخ ارتدوا ، وعملوا فرنسيس ؛ ومرادهم خذلان المسلمين ، وأنهم أخذوا دراهم من الفرنسيس »

وكان هؤلاء المتصدرون ، أمثال محمد المهدى ، وعبد الله الشرقاوى ، وموسى السرسى ، وسليمان الفيومى وغيرهم ، هم أول من رحب بعودة الباشا العثمانى بعد انقضاء حكم الفرنسيين • وكانت لهم فى العهد الجديد بعض الوساطات والشفاعات ولكن فى حالات متفرقة ونادرة ؛ غمرتهم الفوضى السياسية المنتشرة وقتئذ فى غمرتها ، وانصرفوا الى شئونهم الدنيوية، فلما يتصدوا «لزعامة » الشعب الا مدفوعين من الشعب نفسه أوبالأحرى من القاهريين الذين أبهظتهم مظالم الباشوات ، وتكرر وقوع اعتداءات الجند من أرنؤود وانكشارية ودلاة وغيرهم عليهم • وحتى فى الحالات النادرة التى تدخل فيها المشايخ يتوسطون ويشفعون ، لم يكن لذلك أى أثر ؛ وظلوا خلال سنوات الفوضى هذه أدوات طيعة فى أيدى أصحاب الانقلابات التى وقعت فى أثنائها ، والتى سبق الحديث عنها فى موضعها ؛ حتى عرف محمد على كيف يستخدمهم بدوره لتنفيذ مآربه ؛ واطمأن هؤلاء الى التعاون معه ، لما كان لديه من قوة كأحد كبار ضباط الأرنؤود ، والذى انفرد بزعامتهم بعد مقتل طاهر باشا ، واعتقدوا أن فى وسعه حماية أشخاصهم وأموالهم ، ورفع المظالم عنهم وعن سواد الشعب •

فقد تقدم عند الكلام عن الفوضى السياسية التى انتشرت عقب خروج الفرنسيين من البلاد ، كيف أن المشايخ (والسيد عمر مكرم) خصوصا تحدثوا عن الباس طاهر باشا الفرو عن المظالم والأتاوات وسألوه رفعها دون طائل ، وكيف أنهم أذعنوا لمطلب طاهر باشا منهم ، فوقعوا على (اعلام) مهيأ لارساله الى الاستانة ، تبريرا للانقلاب الذى وقع وأفضى الى طرد خسرو باشا من الولاية ؛ وكيف تشفع الشيخ محمد السادات فى مصطفى آغا الوكيل ، دون جدوى •

وفقد المشايخ كل نفوذ لدى أصحاب السلطان ، فلم يأبه محمد على لوساطتهم التى طلبها منهم أحمد باشا والى مكة والمدينة ، وانتهى الأمر باخراجه من البلاد ؛ وبلغ من انهيارهم أنهم صاروا أدوات طيعة فى أيدى

ابراهيم والبرديسى وسائر البكوات أثناء (الحكومة الثلاثيـة) المعروفة ، وأفلح محمد على فى جعلهم يوجهون الدعوة لعلى باشـا الجزائرلى « تحت مسئوليتهم » للحضور الى القاهرة ، فأتاحوا الفرصة بذلك للبكوات حتى يقتلوه فى الظروف التى عرفناها . ولم يفز المشايخ لقاء مسايرتهم للبكوات بطائل ، فعبثا حاولوا التوسط لدى ابراهيم بك فى غضون عام ١٨٠٣ لرفع المظالم التى علا ضجيج شكوى الشعب منها ؛ وعبثـا حاول الشيخ محمد الأمير نصح البكوات « فى اتباع العدل وترك الظلم » فى أوائل العام التالى.

ولقد استطاع محمد على بتودده للمشـايخ ، وبتشجيعه للسـيد عمر مكرم ، وبالأشياخ على معارضة حكومة البكوات ، أن يجعلهم يحرضـون الأهلين ويؤازرونهم فى تلك الثورة التى قضت على هذه الحكومة فى مارس ١٨٠٤ ؛ وأن يجعلهم يؤمنون بصـدق ذلك الفرمان (المزور) الذى أعطى باشوية القاهرة لأحمد باشا خورشيد فى الشهر نفسه .

وعبثا حاول المشايخ التوسط لدى خورشيد لانهـاء المظالم ، واقتضى الحال تكاتف أربعة من المتصدرين منهم : محمد السـادات ، ومحمد الأمير ومحمد المهدى وسليمان الفيومى ، ثم السيد عمر مكرم ، للشفاعة فى حق السيدة نفيسة أرملة مراد بك .

ثم استطاع محمد على مرة أخرى ، استخدامهم فى طرد خورشيد باشا من الولاية . وكان هذا الحادث فريدا فى نوعه ، من ناحية الآثار التى ترتبت عليه ، لأنه لم يسبق للمشايخ الاشتراك فى الانقلابات التى وقعت قبل ذلك وأفضت الى تنحية أحد الباشوات من الولاية فى السنوات الأربع الماضية ، ولأن المشايخ ما لبثوا أن استندوا عليـه وعلى ما وقع من مشـاركتهم فى الحوادث الهامة اللاحقة كأزمة النقل الى سالونيك المعروفة ، أو أثنـاء حملة فريزر ، أو عند ما صار محمد على يوسطهم لانهاء خصومة البكوات المماليك معه فى المطالبة « باختصاصات » اعتقدوا أنها من لزوميات « الزعامة » التى صارت لهم فى العهد الجديد . فكان ذلك منشـأ اصطدامهم مع الباشـا ، والقضاء على البقية الباقية من ذلك النفوذ الضئيل الذى شاءت ارادة الباشا أن تحفظه لهم ، حتى يؤدوا نفس الدور الذى أدوه سـابقا كواسطة بين

الهيئتين : الحاكمة والمحكومة ، ولكن بالطريقة اتى يرضى عنها الباشا ويرسمها هو لهم بنفسه .

الاصطدام مع الباشا :

ولقد درج الكتاب على اضفاء أهمية بالغة على ما حدث أثناء انقلاب مايو ١٨٠٥ ، الذى أسفر عن المناداة بولاية محمد على ؛ وبالغوا فى تقدير قيمة (الوثيقة) التى تضمنتها شروط المشايخ والزعماء الشعبيين ، لاقامة الحكم الصالح فى نظرهم ، وهى الشروط التى رفضها خورشيد ، وقبلها محمد على ؛ فمع أن هذه الشروط كانت منصبة على ابداء الرغبة التى طالما طلب المشايخ والأهلون بتحقيقها : وقف اعتداءات الجند عليهم ، ورفع المظالم والمغارم والفرد التى كانت تحصل منهم ؛ على غرار ما كانوا يفعلونه ويطلبونه كلما واتتهم الفرصة ؛ فقد وصفت هذه بأنها « وثيقة حقوق » تشبه وثيقة (اعلان الحقوق) المشهورة التى أقرها البرلمان الانجليزى فى عام ١٦٨٩ عقب الثورة التى أنهت حكم ستيوارت من انجلترة ، على أساس أن هذه الشروط قد تضمنت نصا يقضى بعدم فرض ضريبة دون موافقة المشايخ ورؤساء الشعب ؛ أى تقرير المبدأ المعروف ، ألا ضريبة من غير موافقة الشعب عليها ، وألا ضريبة من غير تمثيل . الأمر الذى يبعد كل البعد عما حدث فعلا ، على نحو ما سلف توضيحه عند الكلام عن تفاصيل هذا (الاعلام) الذى وقعه محمد على .

فقد كان كل ما أراده المشايخ والرؤساء الشعبيون من توقيع محمد على على هذه الوثيقة ، ينحصر فى أمرين : أحدهما عاجل ، هو رفع المظالم التى يشكون ويشكو الشعب منها ، والآخر آجل ، هو ضمان استمرار « المشاورة » معهم فى تصريف شئون الحكم ، توقيا لما قد يقع عليهم وعلى الشعب من مظالم جديدة فى المستقبل .

ولا جدال فى أن المشايخ قد كسبوا « نفوذا » جديدا من جراء مساهمتهم فى انقلاب مايو ١٨٠٥ ؛ وحق لهم أن يتطلعوا الى (مشاورة) الباشا لهم . ولم يبد من جانب محمد على ما يجعلهم يشعرون فى العامين التاليين أنه

لا يريد (مشاورتهم) • بل على النقيض من ذلك ، كانت هذه (المشاورة) فى نظر محمد على نفسه ضرورية لا غنى عنها لاجتياز الأزمات العصيبة التى اعترضت الحكم وقتئذ ، لتوسط المشايخ فى جمع الأتاوات وعقد السلف والقروض لسد حاجته الملحة الى المال دائما ، ولتهدئة القاهريين الذين تعرضوا لايذاء الجند ، وللاعتماد عليهم فى اقناع الباب العالى بضرورة بقائه فى الولاية • وقد مهد محمد على للظفر من المشايخ بتلبية مطالبه منهم ، وابداء الرأى والمشورة على النحو الذى يريده ، بارخاء العنان لهم ، فى التكالب على انماء ثرواتهم الخاصة ، وقد تقدم كيف تركهم يستكثرون من شراء حصص الالتزام ، ويستغلون لنفعهم الشخصى « مسموح المشايخ » ، يعيشون فى بذخ وترف ، ويجمعون حولهم الخدام والأتباع ، فلم يلبث هؤلاء أن صاروا أدوات طيعة فى يده ، يلبون كل اشارة تبدر منه ، ويسعون سواء شاءوا أو لم يريدوا ذلك لتعزيز ملكه وسلطانه • فهو يستكتبهم العرائض للباب العالى ، ويوسطهم لدى البكوات المماليك ، ويعتمد عليهم فى استكمال أسباب الدفاع عن القاهرة (أيام حملة فريزر خصوصا) •

وقد ترتب على هذا أن توهم المشايخ ، والسيد عمر مكرم على وجه الخصوص ، وهو صاحب اليد الطولى فى انهاء الأزمات التى سبقت انقلاب ١٨٠٥ ، لصالح محمد على ، ثم فى أثناء انقلاب ١٨٠٥ نفسه ، وما تبع هذا الانقلاب من أزمات أخرى ــ ترتب على هذا أن راح هؤلاء يفسرون مبدأ (المشاورة) بأنه الزام للباشا بالرضوخ لكل رأى قد يشيرون عليه به ، فاذا أبى (المشورة) ، هددوا باثارة القاهريين وتحريك الثورة ضده لطرده من الباشوية كما « طردوا » خورشيد باشا • فكان فى هذا الوهم نكبتهم لأسباب عدة ، أهمها : أن الشعب الذى شاهد الباشا يجتاز بنجاح الأزمات التى صادفته ، وتتدعم أركان حكومته كلما طال بحكمه الأمد صار يفطن الى أنه قد صار بالبلاد « حاكم » واحد ، ويدرك أن هذا الحاكم يعتزم البقاء فى باشويته ؛ أضف الى هذا أن الشعب الذى بدأ يفقد ثقته فى المشايخ المتصدرين من أيام الاحتلال الفرنسى ، ثم شاهدهم متكالبين على الدنيا ، تسود الخلافات والمشاحنات بينهم ، ولا يعنون الا بخدمة مصالحهم الخاصة ؛

ويجعلون من أنفسهم أدوات فى أيدى الباشا و « عمالا » له لتوزيع الفرض والأتاوات على الأهلين ، وجمع السلف والقروض الاجبارية منهم ، بدلا من الاعتراض عليها ، صار لا يأبه لهم ، وضاعت مكانتهم عنده ، حتى اذا أراد فريق منهم مقاومة حكومة الباشا بعد فوات الفرصة ، انفض الشعب عنهم ولم يؤازرهم . فكان المشايخ أنفسهم المسئولين عن فقد ذلك النفوذ الذى بدأ يكون لهم من جديد ابتداء من حادث انقلاب عام ١٨٠٥ ، والذى أكسبتهم اياه حوادث الأزمات التالية ، والذى كان فى وسعهم أن يستندوا عليه فى فرض « مشورتهم » على الباشا ، والزامه باتباعها الزاما لو أنهم قنعوا بالقيام على شئون الدين ، وعزفوا عن الجاه الزائف ، وحرصوا على التكتل فى جبهة واحدة رائدها « التوسط » حقيقة لرفع المظالم عن الشعب .

ولكنه ما مرت شهور قليلة على انقلاب ١٨٠٥ ، حتى شاعت الفرقة بين المشايخ ووقعت بين أهل الأزهر منافسات ، قال الشيخ الجبرتى انها كانت « بسبب أمور وأغراض نفسانية يطول شرحها » . فتحزبوا حزبين ، أحدهما يناصر الشيخ عبد الله الشرقاوى ، والآخر الشيخ محمد الأمير ، ودار الخلاف على نظارة الجامع الأزهر ، وكان من أنصار الشيخ الأمير ، عمر مكرم والشيخ محمد السادات . فكتبوا له « تقريرا بذلك من القاضى ، وختم عليه المشايخ » . وقد استمر الخلاف قائما بسبب مشيخة الجامع ونظر أوقافه وأوقاف عبد الرحمن كتخدا مدة طويلة ، وفشلت جهود الشيخ عبد الرحمن السجينى فى مايو ١٨٠٦ فى ازالة أسباب التنافر ، وسعى المشايخ : محمد الدواخلى ، وسعيد الشامى ، وكذلك عمر مكرم فى حق الشيخ عبد الله الشرقاوى ، بسبب « أمور وضغائن ومنافسات » فأغروا الباشا به ، فأمره « بلزوم داره ، وأن لا يخرج منها ولا الى صلاة الجمعة » . حتى تدخل القاضى عارف أفندى فى شأنه مع الباشا للافراج عنه ، والاذن له « فى الركوب والخروج من داره حيث يريد ، فقال (الباشا) : أنا لا ذنب لى فى التحجير عليه ، وانما ذلك من تفاقمهم مع بعضهم . فاستأذنه فى مصالحتهم ، فأذن له فى ذلك ، فعمل لهم القاضى وليمة ودعاهم ، وتغدوا عنده ، وصالحهم ، وقرأوا بينهم الفاتحة ، وذهبوا الى دورهم . والذى فى القلب مستقر فيه » .

وقد استمرت الخلافات والمنافسات وتزايدت الحزازات بين المشايخ حتى ذهبت ريحهم تماما وأتاحت هذه الضغائن والانقسامات الفرصة للباشا للعمل على زيادة التفرقة بينهم ، والامعان فى اضعافهم ، حتى تسنى له اهمال أمرهم ثم اخماد كل معارضة من جانبهم والقضـاء على ما تبقى من نفوذهم الذى كان قد وهن كثيرا ، والانفراد وحده بكل أسباب السلطة فى باشويته .

وكان من أهم العوامل فى اضعاف شأن المشايخ ، ما سبقت الاشارة اليه مرارا وتكرارا من انصراف هؤلاء عن الدين والعبـادة ، وتأدية وظائفهم التقليدية فى المجتمع المصرى ، من حيث وعظ الناس وارشادهم ، والاهتمام بأمورهم والتوسط لقضاء حاجاتهم والشفاعة للمظلومين منهم عند الحكام ، كل ذلك كواجب حتمى ، لا ينتظرون من أدائه أجرا ولا شكورا ، فصاروا متكالبين على الدنيـا ، لايبغون من « الوسـاطة » الا تعزيز مكانتهم هم أنفسهم لدى السلطات االحاكمة ، وصاروا يأخذون عن هذه الوساطة الأجور العالية فى صورة الهداياوالعطايا الجزيلة من الفلاحين وسائر الأهلين الذين يتوسطون لهم . وقـد ظهرت أنانية المشايخ ، وتقـديم مصالحهم ومنافعهم الذاتيـة على مصـالح الأهلين ، فى حادث فتنة الجنـد الكبيرة فى أكتوبر ونوفمبر ١٨٠٧ ، وقد سبق الكلام مفصـلا عن « الترتيب » الذى وضـع عندئذ لجمع المال المطلوب دفع مرتبات الجند منه لانهاء الفتنة ، وكيف أن المشايخ جعلوا العبء الأكبر يقع على صغار التجار وأهل الحرف ومن اليهم ، وعلى الفلاحين المشتغلين فى (حصصهم)، كما سبق الكلام عن اسـتغلال المشـايخ السيء لهؤلاء الفلاحين المشتغلين فى حصصهم ، واتضح لسواد الشعب أن هؤلاء المشايخ المتصدرين ، لا يريدون من هذه الصدارة سوى الظفر بالمغانم لأنفسهم ، وانتهاز الفرص عن طريق تقربهم من الهيئة الحاكمة ، والاذعان لمشيئـة الحكام ، للاستكثار من الأراضى والأموال ، والعيش فى بذخ وترف ، حتى سـماهم الشيخ الجـبرتى « بمشـايخ الـوقت » أى الانتهازيين الذين يدورون مع الريح أينما دارت .

وقد وصف الشيخ الجبرتى ما ترتب على استكثار هؤلاء من « البلاد والحصص » التى دخلت تحت (مسموح المشايخ) والتى أعفيت من المغارم

والشهريات والفرض التى صار الباشا يفرضها على القرى ، ومظالم الكشوفية وغير ذلك ، فقال : ان المشايخ « اغتروا بذلك ، واعتقدوا دوامه ، وأكثروا من شراء الحصص من أصحابها المنجاحين بدون القيمة » ، ثم راح يصف تكالبهم على الدنيا ، والفساد الذى استشرى فى صفوفهم ، فقال : « وافتتنوا بالدنيا ، وهجروا مذاكرة المسائل ، ومدارسة العلم ، الا بمقدار حفظ الناموس ؛ مع ترك العمل بالكلية . وصار بيت أحدهم مثل بيت أحد الأمراء الألوف الأقدمين ، واتخذوا الخدم والمقدمين والأعوان ؛ وأجروا الحبس والتعزير والضرب بالفلقة والكرابيج المعروفة بزب الفيل ؛ واستخدموا كتبة الأقباط ، وقطاع الجرائم فى الارساليات للبلاد ؛ وقدروا حق طرق لأتباعهم، وصارت لهم استعجالات وتحذيرات وانذارات عن تأخر المطلوب ، مع عدم سماع شكاوى الفلاحين . ومخاصمتهم القديمة مع بعضهم بموجبات التحاسد والكراهية المجبولة والمركوزة فى طباعهم الخبيثة . وانقلب الوضع فيهم بضده ؛ وصار ديدنهم واجتماعهم ذكر الأمور الدنيوية ، والحصص والالتزام، وحساب الميرى والفائظ والمضاف ، والرماية والمرافعات والمراسلات ، والتشكى والتناجى مع الأقباط ، واستدعاء عظمائهم فى جمعياتهم وولائمهم والاعتناء بشأنهم ، والتفاخر بترددهم والترداد عليهم ، والمهاداة فيما بينهم ، الى غير ذلك مما يطول شرحه .

« وأوقع مع ذلك زيادة عما هو بينهم من التنافر والتحاسد والتحاقد على الرياسة ، والتفاقم والتكالب على سفاسف الأمور ، وحظوظ الأنفس على الأشياء الواهية ، مع ما جبلوا عليه من الشح والشكوى والاستجداء ، وفراغ الأعين ، والتطلع للأكل فى ولائم الأغنياء والفقراء ، والمعاتبة عليها ان لم يدعوا اليها ، والتعريض بالطلب ؛ واظهار الاحتياج لكثرة العيال والأتباع ، واتساع الدائرة ، وارتكابهم الأمور المخلة بالمروءة المسقطة للعدالة ؛ كالاجتماع فى سماع الملاهى والأغانى والقيان والآلات المطربة ، واعطاء الجوائز ولنقوط لمناداة الخلبوص ، وقوله واعلامه فى السامر ، وهو يقول فى سامر الجمع بمسمع من النساء والرجال من عوام الناس وخواصهم ، برفع الصوت الذى يسمعه القاصى والدانى وهو يخاطب رئيسة المغانى : يا ستى حضرة شيخ

الاسـلام والمسلمين ، مفيد الطالبين ، العـلامة فلان ، منه كذا وكذا ، من النصفيات الذهب ، قدر مسماه كثير ، وجرمه قليل ، نتيجة للتفاخر الكذب ، والازدراء بمقام العلم بين العوام وأوباش الناس ، الذين اقتدوا بهم فى فعل المحرمات الواجب عليهم النهى عنها • كل ذلك من غير احتشام ولا مبالاة ، مع التضاحك والقهقهة المسموعة من البعـد فى كل مجمع ، ومواظبتهم على الهزليات والمضحكات ، وألفاظ الكفاية المعبر عنها عند أولاد البلد بالأنقاط ، والتنافس فى الأحداث ، الى غير ذلك » •

فلم يكن من المنتظر ، وقد انحط الحال بالمشايخ الى هـذا الدرك ، أن يأبه الباشا لهم ، وأن يستجيب « لنصحهم ومشورتهم » ، تلك النصيحة أو المشورة التى خيل اليهم أن قد صار من حقهم الزام الباشا باتباعها الزاما ، وراح يسعى الآن فريق منهم ، اعتمادا على هذا (المبدأ) لمشاركته فى الحكم، والحد من سلطانه • بل ان الباشا لم يلبث أن عمد بعد فراغه من أمر الانجليز وانسحاب جيش فريزر من الاسكندرية ، الى ابطال (مسموح المشايخ) ، والفقهاء ومعافى البلاد التى التزموا بها » ؛ ومع أن هذا الاجراء أنزل خسارة مادية جسيمة بالمشايخ المتصدرين ، لأنهم — كما عرفنا — كانوا من كبـار الملتزمين وقتئذ ، ويملكون حصصا كثيرة ، فان أحـدا منهم لم يجرؤ على معارضة الباشا ، لضعفهم وتخاذلهم وانقسامهم على أنفسهم من جهة ، ولأنه لم يكن فى مقدورهم استثارة الأهلين أو فلاحيهم لمقاومة هـذا الاجراء ، ومناصرتهم ، لضياع هيبتهم عموما فى نظر الأولين ، ولنفور فلاحيهم منهم ، بعد أن عسفوا بهم ، وأرهقوهم بمظالمهم •

وحدث أول احتكاك بين المشايخ ومحمد على فى أغسطس ١٨٠٨ ؛ ظهر منه استخذاؤهم ، أمام تهديده لهم بتجريدهم من حصصهم ؛ وكان الباشا قد قرر ضريبة ، أربعة فى المائة على كل الحبوب والمأكولات المباعة فى الشوارع والميادين والأسواق ؛ وأزعجت هذه الضريبة القاهريين ازعاجا كبيرا ؛ ثم زاد البلاء عندما جاء فيضان النيل فى هذا العام قليلا ، فنقص النيل نحو « خمسة أصابع ، وانكشف الحجر الراقد الذى عند فم الخليج تحت الحجر القائم ؛ فضج الناس ، ورفعوا الغلال من الرقع والعرصات ، والسواحل • وانزعجت

الخلائق بسبب شحة النيل فى العام الماضى ، وهيفان الزرع ، وتنوع المظالم، وخراب الريف ، وجلاء أهله » .

فاجتمع المشايخ يوم ٢٠ أغسطس ، وطلعوا عند الباشا ، للنظر فيما يجب فعله ، لرفع المظالم وتفريج كربة الناس ، فأشار الباشا بعمل استسقاء ، وبأن يأمروا « الفقراء والضعفاء والأطفال بالخروج الى الصحراء ، (وأن يدعوا) الله » . وعندئذ انبرى الشيخ عبد الله الشرقاوى « لنصح » الباشا ، فقال : « ينبغى أن ترفقوا بالناس وترفعوا الظلم » حيث ان تخفيض الضرائب قد يكون فى هذه الظروف أجدى نفعا فى ازالة الضائقة . فكان جواب محمد على : « أنا لست بظالم وحدى ، وأنتم أظلم منى . فانى رفعت عن حصتكم الفرض والمغارم اكراما لكم وأنتم تأخذونها من الفلاحين . وعندى دفتر محرر فيه تحت أيديكم من الحصص يبلغ ألفين كيس ؛ ولا بد أنى أفحص عن ذلك . وكل من وجدته يأخذ الفرضة المرفوعة من فلاحيه أرفع الحصة عنه . فقالوا : لك ذلك » ، وسكتوا أمام هذا التهديد ، وراحوا ينشرون بين الناس ضرورة الخروج والسقيا ، واتفق رأيهم على الذهاب الى جامع عمرو بن العاص « لكونه محل الصحابة والسلف الصالح ، يصلون به صلاة الاستسقاء، ويدعون الله ويستغفرونه، ويتضرعون اليه فى زيادة النيل».

وفى ٢١ أغسطس ركب السيد عمر مكرم والمشايخ وأهل الأزهر وغيرهم ، وتبعهم الأطفال ، « واجتمع عالم كثير ، وذهبوا الى الجامع المذكور ، بمصر القديمة (وصعد) الشيخ جاد المولى على المنبر وخطب بعد أن صلى صلاة الاستسقاء ، ودعا الله ، وأمن الناس على دعائه ، وحول رداءه ؛ ورجع الناس بعد صلاة الظهر ، وبات السيد عمر (مكرم) هناك . وفى تلك الليلة رجع الماء الى محل الزيادة الأولى ، واستتر الحجر الراقد بالماء » . ثم أشار بعض الناس فى اليوم التالى (٢٢ أغسطس) باحضار الرؤساء الدينيين للقبط وطوائف اليونان والأرمن ، والمسيحيين اللاتنيين من ارسالية الأرض المقدسة ، والمبشرين الكاثوليك ، والمارونيين واليهود الربانيين ، فخرجوا جميعا الى الجامع « وحضر المعلم غالى ، ومن يصحبه من الكتبة الأقباط وجلسوا فى ناحية من المسجد ، يشربون الدخان ، وانفض

الجمع أيضا . (وفى تلك الليلة) زاد الماء ونودى بالوفاء وفرح الناس » . وفى ٢٣ أغسطس حضر الباشا والقاضى واجتمع الناس ، وكسروا السد ، وجرى الماء فى الخليج ، ولو أنه كان جريانا ضعيفا .

على أنه وان كان قد انقضى بسلام أول احتكاك بين المشايخ والباشا ، فقد كان من الواضح أن عوامل السخط والتذمر قد أخذت تتجمع فى أوساط المشايخ ، بسبب حرمانهم من اعفاءاتهم السابقة ، فى مسموحهم ، وتهديد الباشا لهم بتجريدهم من حصصهم ، ثم ما اتضح لهم من فقدان كل نفوذ لهم لدى حكومته . مع اتخاذ الباشا لهم أدوات طيعة لتوزيع المغارم والسلف على الأهلين ، واستخدامهم فى حمل هؤلاء على دفعها ؛ وارهاقهم هم أنفسهم بمطالبه المالية المتكررة ، بالصورة التى سبق بيانها عند الكلام عن أساليب محمد على المالية .

واقسم المشايخ فى حال سخطهم وتذمرهم ، وفى موقفهم من حكومة الباشا عموما الى فريق ، انتهز فرصة هذا التذمر للفوز بمآربه الذاتية ونفعه الخاص على حساب الجماعة بالزلفى لدى الباشا والسعى فى حق منافسيه على مكان الصدارة الذى أراد الاستئثار به لنفسه فحسب ؛ وفريق خيل اليه الوهم أنه قد آن الأوان لمناقشة الباشا الحساب ، ووقف مظالمه ، والحد من سلطان حكومته ، بفرض « المشورة عليه فرضا ، والزامه باتباع « النصيحة » الزاما ، وانفرد بتزعم هذه المعارضة السيد عمر مكرم فى الظروف التى سيأتى ذكرها ؛ ثم فريق ثالث ، كان يتألف من المشايخ من غير المتصدرين ، الذين وان كانوا متذمرين وساخطين ، فقد آثروا الصمت وعدم الجهر بتذمرهم وسخطهم ، اللهم الا بين أصدقائهم وخاصتهم .

المعارضة الصامتة : عبد الرحمن الجبرتى

ويمثل فريق هذه المعارضة الصامتة ، الشيخ عبد الرحمن الجبرتى ، صاحب التاريخ المسمى : (عجائب الآثار فى التراجم والأخبار) ، انحدر من سلالة اشتهر أفرادها بالعلم والفضل ، ونشأ فى بيئة علمية وثقافية ، وكان أهله أصحاب ثراء وافر ، فخالط خيار القوم ، وتلقى الدروس عن أكابر الأشياخ ،

ومارس شئون الحياة الدنيا ، وعرف الكثير عن أخبار قارئى العلم فى الأزهر الشريف ، وفى غيره من الجوامع ، وعن كبار البكوات المماليك وصغارهم ، والباشوات العثمانيين ، وأرباب الدولة عموما ، وقد حفزه على الاستفاضة من هذه المعرفة خصوصا ، اهتمامه بالتأريخ لهم ، وتسجيل الحوادث التى وقعت فى هذه البلاد ، سواء ما وصله خبره منها مما لم يحضره ، أو ما شاهده منها بنفسه ، وقد تحدث الشيخ عن الدافع له على تدوين هذه الحوادث ، والطريقة التى اتبعها فى تسجيلها ، مما يسهل معرفته بالرجوع الى ما كتبه عن ذلك فى (تاريخه) . وأغرم الشيخ بالتاريخ ، فقرأ كثيرا من كتبه ، واستخلص منه عظات وعبرا جمة ، وأفاده حسن انتباهه ودقة ملاحظته لما كان يجرى من وقائع فى عصره ، لتبويبها وتسجيلها فى تاريخه فى فهم (التاريخ) وأغراضه ومراميه كصورة صادقة للحوادث من جهة ، ووصف صحيح لطبائع الخلق وصفات الأفراد الذين اشتركوا فى هـذه الحوادث ، فتحرى الدقة فى كل ما سجله منها ، وصار له رأى فى نشأة المجتمع الانسانى ، ووظائف الحكام ، وواجباتهم ، وراح على ضوء المبادىء التى أخذ بها فى أصول الحكم وأسبابه وغاياته ، ينقد أساليب الحكام ، ويعرض الآثار التى ترتبت على مسلكهم فى الحكم وسياسة شئون الرعية ، ولم يفته بيان موقف هذه الرعية من مختلف الأحداث التى شهدوها ، ورد الفعل الذى وقع بينهم نتيجة لها .

بيئته ونشاته :

وينتسب أجـداد الشيخ الى مسلم بن عقيل بن أبى طالب ـ رضى الله عنه ـ جده السابع ، والذى ينتهى علم الشيخ اليه ،هو زين الدين عبد الرحمن الجبرتى ، ارتحل من جبرت من بلاد زيلع بأرض الحبشة ، الى جدة ، ثم انتقل الى مكة التى جاور بها وحج مرارا ، ثم جاور بالمدينة المنورة سنتين « ولقى من لقى بالحرمين من الأشـياخ وتلقى عنهم . ثم رجع الى جدة » . وكان حضـوره الى مصر من طريق القلزم فى أوائل القـرن العـاشر للهجرة ، والسادس عشر للميلاد . فجاور بالأزهر ، وتولى شيخا على رواق الجبرتية . وخلفه على مشيخة الرواق ولده شمس الدين محمد ، وكان صـالحا عالما

وصاحب كرامات ، أقرأ دروسا فى الفقه والمعقول ، ثم خلفه على المشيخة بعد وفاته ، ابنه الشيخ نور الدين على ، وقد نشأ هذا أيضا « على قدم أسلافه فى ملازمة العلم والعمل ، وصار له شهرة وثروة » . تزوج زينب الجوينية ابنة القاضى عبد الرحيم الجوينى ، وكان ذا ثراء ، وأنجب الشيخ نور الدين على ، الشيخين : حسن جد والد صاحب (عجائب الأثار) ، وعبد الرحمن ، وقد توفى سنة تسع وثمانين وألف (١٦٧٨) . وأما حسن فقد عاش حتى سنة سبع وتسعين وألف (١٦٨٦) . « وكان لزينب الجوينية أماكن جارية فى ملكها وقفتها على ولدى زوجها المذكورين » .

وأخذ الشيخ حسن الجبرتى عن أشياخ عصره من أهل القرن الحادى عشر الهجرى ، كالبـابلى والأجهورى والزرقانى وسلطان المزاحى والشبراملسى والشـهاب الشوبرى ، وتفقه على الشيخ حسن الشرنبلالى الكبير ولازمه مـلازمة كلية . وأعقب الشيخ حسن ، برهان الدين ابراهيم ، وكان هـذا عند وفاة أبيه رضيعا ، فكفلته والدته الحاجة مريم بنت الشيخ محمد بن عمر المنزلى الأنصارى، « فنشأ أيضا نشأ صالحا » ، تزوج ستيتة بنت عبد الوهاب أفندى الدلجى ، وبنى بها فى ربيع أول سنة ثمان ومائة وألف (أكتوبر ١٦٩٦)، وأعقب نور الدين حسن الجبرتى والد الشيخ عبد الرحمن ، وقد توفى بعد ولادة ابنه بشهر واحد ، وذلك فى سنة عشر ومائة وألف (١٦٩٨) .

وقامت بتربية نور الدين والدته بكفالة جدته أم أبيه ، الحاجة مريم ، ووصاية الشيخ محمد النشرتى شيخ الأزهر حينئذ ، « وقرروه فى مشيخة الرواق كأسلافه ، والمتكلم عنه الوصى المذكور ، فتربى فى حجورهم حتى ترعرع » ، وأخـذ العلم عن أشـياخ العصر ، كالشيخ حسن الشرنبلالى ابن الشرنبلالى الكبير ، والمشايخ السيد على السيواسى الضرير ، وأحمـد التونسى المعروف بالدقدوسى ، وعلى العقدى ، ومحمد بن عبد العزيز الزيادى والشهاب أحمد بن مصطفى الاسكندرانى الشهير بالصباغ ، ومنصور المنوفى ومحمد السجينى الضرير ، وغيرهم وغيرهم من أئمة ذلك الزمان ، واشتغل بتجديد الخط وأتقن اللغتين الفارسية والتركية ، ثم اهتم بدراسة الرياضيات ، وبرع فيها ، تلقى «العلوم الرياضية والمعارف الحكمية والفلسفية» على الشيخ

حسام الدين الهندى والشيخ محمد الغلانى الكشناوى « وحضر اليه طلاب من الأفرنج وقرؤا عليه علم الهندسة وذلك سنة تسع وخمسين (١٧٤٦) وأهدوا له من صنائعهم وآلاتهم أشياء نفيسة وذهبوا الى بلادهم ونشروا بها ذلك العلم من ذلك الوقت ، وأخرجوه من القوة الى الفعل » وأعجب بعلمه الوالى أحمد باشـا المعروف بكور وزير (١٧٤٨ — ١٧٥٠) فكان يقول : « لو لم أغنم من مصر الا اجتماعى بهذا الأستاذ لكفانى » ؛ ومن نشاطه أنه عندما وقع الخلل فى عام ١٧٥٨ فى « الموازين والقبانين وجهل أمر وضعها ورسمها (وظهر) فيها الخطأ واختلفت مقادير الموزونات وترتب على ذلك ضياع الحقوق وتلاف الأموال ، وفسد على الصناع تقليدهم الذى درجوا عليه فعند ذلك تحركت (همته) لتصحيح ذلك » ، وأحضر كبار القبانيـة والوزانين « وأطلعهم على سر الصنعة ومكنونها » ، ووضع فى ذلك كتابا سماه : (العقد الثمين فيما يتعلق بالموازين) .

وكان الشيخ نور الدين حسن على علمه وفضله متواضعا « لا يعرف التصنع فى الأمور ، ولا دعوى علم ولا معـرفة ولا مشيخة على التـلاميذ والطلبة ، ولا يرضى التعاظم ولا تقبيل اليـد ، وله منزلة عظيمة فى قلوب الأكابر والأمراء والوزراء والأعيان ويسـعون اليه ، ويذهب اليهم لبعض المقتضيات والشفاعات ويرسل اليهم فلا يردون شفاعته ولا يتوانون فى حاجة يتكلم فيها ، وله عندهم محبة ومنزلة فى قلوبهم زيادة عن نظرائه من الأشياخ لمعرفته بلسانهم ولغتهم واصطلاحهم، استشاره فى سنة ١١٨٦ هـ (١٧٧٢) الأمير على بك الدفتردار المعروف بكتخدا الجاويشية فى أيهما الأفضـل : تقليد الصحفية أو كتخدا الجاويشية ، فأشار عليه بالثانية ، فعمل برأيه .

وكانت للشيخ مكتبة يختلف اليها المشايخ والطلاب ويستعيرون منهـا ما يشاءون . أهداه السلطان مصطفى الثالث نفائس من (خزائنه ، وكذلك أكابر الدولة الروم ومصر وباشة تونس والجزائر ، واجتمع لديه من كتب الأعاجم مثل الكلستان وديوان حافظ وشاه نامة ، وتواريخ العجم وكليلة ودمنة ويوسف زليخا وغير ذلك . (وكذلك) الآلات الفلكية من الكرات النحاس (وغيرها) من الآلات الارتفاعيـة والميـالات ، وحلق الأرصـاد

والأسطرلابات والأرباع والعدد الهندسية ، وأدوات غالب الصـــنائع مثل النجارين والخراطين والحدادين والسمكرية والمجلدين والنقاشين والصواغ ، وآلات الرسم والتقاسيم » •

لازمه من المشايخ الذين توثقت أواصر الصداقة بينهم وبينه ، محمد ابن اسماعيل النفراوى ، ومحمد الصبان ، ومحمد عرفه الدسوقى ، ومحمد الأمير ، وعبد الرحمن العريشى ، ومحمد الفرماوى وغيرهم ، وتلقى عنه من أشياخ العصر محمد المصيلحى وحسن الجداوى وأحمد بن يونس ومحمد الخالدى الشافعى الشهير بأبن الجوهرى وغيرهم ، وهذا الى جانب من كان يعولهم من الأشياخ الناشئين والمهاجرين •

وعاش نور الدين حسن الجبرتى فى يسر ورخاء ، وقفت عليه جدته أماكن عدة ، منها الوكالة بالصنادقية والحوانيت بجوارها وبالغورية ومرجوش ومنزل بجوار المدرسة الأقبغاوية ، « ومع اشتغاله بالعلم كان يعانى التجارة والبيع والشراء والمشاركة والمضاربة والمقايضة » ، وحدث أن تزوجت جدته بعد وفاة جده «الأمير على أغا» باش اختيار متفرقة، المعروف بالطورى (وله) حكم قلاع الطور والسويس والمويلح ، وكانت اذ ذاك عامرة وبها المرابطون ، ويصرف عليهم العلوفات والاحتياجات » ، وبنى الشيخ نور الدين بأبنته • ولما مات صهره فى عام ١١٣٧ هـ (١٧٢٥) تقلد أعماله وحل فى وظيفته « مع كونه فى عداد العلماء » • ولبث بها فترة من الزمن ، ولكنه لم يلبث أن تكدر خاطره عندما أرسل خادما له يسمى سليمان الحصافى (جربجيا) على قلعة المويلح ، فقتلوه هناك ، « فتكدر لذلك ، وترك هذا الأمر ، وأعرض عنه وأقبل على شأنه ، من الاشتغال » وماتت زوجة بنت الأمير على أغا فى حياة أبيها ، فتزوج بنت رمضان جلبى بن يوسف المعروف بالخشاب ، « وهم بيت مجد وثروة ببولاق ولهم أملاك وعقـــارات وأوقاف ، ومن ذلك وكالة لكتان ، وربع وحوانيت تجاه جامع الزردكاش ، وبيت كبير بساحل النيل ، وآخر تجاه جامع مرزه جربجى ، وتوفى رمضان هذا فى سنة تسع وثلاثين ومائة وألف (١٧٢٧) ، واستمرت ابنته فى عصمة الشيخ نور الدين محمد حتى ماتت فى المحرم سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف (مايو ١٧٦٨) وعمرها ستون سنة ، « وكانت

من الصالحات الخيرات المصونات ، وحجت صحبته فى سنة احدى وخمسين (١٧٣٩) وكانت به بارة وله مطيعة » ، واقتنى المماليك والعبيد والجوارى البيض والحبوش والسود . وأنجب من الأولاد نيفا وأربعين ولدا ذكورا واناثا ماتوا كلهم دون البلوغ ، ولم يعش له من الأولاد سوى عبد الرحمن الجبرتى . وكانت وفاة الشيخ نور الدين بعد مرضه بالهيضة الصفراوية ، فى غرة صفر سنة ثمان وثمانين ومائة وألف (١٣ ابريل ١٧٧٤) .

تلك اذا كانت البيئة التى نشأ فيها عبد الرحمن الجبرتى . وهى بيئة علم ودين وأدب وثقافة ؛ ويعيش أهله فى ثراء ، ولوالده جاه ونفوذ كبيران .

وقد ولد الشيخ عبد الرحمن فى خريف سنة سبع وستين ومائة وألف (١٧٥٤) ، ووالدته احدى السرارى ، وكان الابن الثانى لوالده فى هذا العام ، ثم لم يلبث أخوه أن لحق بسائر أولاد الشيخ نور لدين المتوفين ، وكان ذلك سنة ١١٧٩ هـ ، ١٧٦٦ م . وأما عبد الرحمن فقد درس فى بعض الكتاتيب بحى الأزهر ، ثم فى مدرسة السنانيـة بخطة الصنادقية ، ثم التحق برواق الشوام لتلقينه مذهب الحنفية على يد الشيخ عبد الرحمن العريشى (١٧٦٣) ولكن والده لم يلبث أن زوجه بعد خمس سنوات عام ١١٨٢ هـ ، ١٧٦٨ م ، فقطع المجاورة ولكنه لم ينقطع عن الأزهر . أخذ عن والده العلوم الرياضية والحكمية والفلكية ، وانتفع بما كان يقصه عليه من أخبار الأشياخ ، والعلماء والحكام ، وقد شاركه فى هذه الدروس وهو ناشىء ، الشيخ أحمد الطهطاوى وتوثقت عرا الصداقة بين الطهطاوى وعبد الرحمن الجبرتى من ذلك الحين ؛ وكان أكبر أساتذته الأثرين عنده ، أبو الفيض محمد مرتضى الزبيدى — وقد سبق الحديث عنه — ثم عبد ربه العزيزى المعروف بابن الست ، وكان من أصدقائه أشياخ عرفوا بالعلم والصلاح وصناعة الأدب ، كالشيخ أحمد يوسف الشنوانى والشيخ يوسف الديار بكرلى والسيد على العلوى ، والسـيد اسماعيل (وهبى) الخشاب ، وعلى عبد الله درويش الرومى والشيخ حسن العطار وغيرهم . وبرع عبد الرحمن فى علم الفلك والعلوم الرياضية ؛ وقد ثابر على حضور والقاء الدروس فى الأزهر وفى بيته فى الفلك والهندسة والحساب والفقه ، ولم تصرفه مشاغله الدنيوية عن العلم ، عندما انتقل اليه الأشراف

على ادارة الأملاك التى ورثها عن والده ، والأوقاف التى كانت للأسرة فى القاهرة ، ومصر القديمة وبولاق وادكو ، وفى غير ذلك من الجهات •

وكان بعد وفاة والده الشيخ نور الدين حسن الجبرتى أن قام عبد الرحمن فى الأيام الأولى من عام تسع وثمانين ومائة وألف (١٧٧٥) برحلة الى الوجه البحرى ، فزار كفر الزيات وطنطا ، حيث حضر المولد الأحمدى بها فى هذا العام ، وعقد أواصر الصداقة هناك مع الشيخ أحمد السماليجى الشافعى ، الذى ظل يزوره بعد ذلك ويتردد عليه بمنزله فى القاهرة ؛ ثم فوة ورشيد حيث زار الشيخ أحمد على الخضرى ، وشهد مؤلفين لوالده ، ثم ادكو وبها أوقاف الجبرتية ؛ ولا يبعد أن يكون قد زار أبيار كذلك حيث للأسرة بها أرض ومزارع ، وزار عبد الرحمن فى السنة نفسها دمياط والمنصورة ، ومن المتفق عليه أنه حج الى مكة وزار الصعيد ؛ وهناك من يرجح أنه زار أبا قير والاسكندرية « حيث اجتمع بالشيخ المسيرى المالكى ، عالم الاسكندرية وشيخها الأكبر لذلك العهد » •

وفى سنة احدى وتسعين ومائة وألف (١٧٧٧) عمر عبد الرحمن داره التى بالصنادقية ، وقد « ألف الشيخ مصطفى بن أحمد المعروف بالصاوى) أبياتا وتاريخا رقمت بطراز مجلس العقد الداخل » تبدأ بقوله :

خليلى هذا الروض فاحت زهوره ... ولاح على الأكوان حقا ظهوره

وتنتهى بقوله :

ودام به سعد السعود مؤرخا ... حمى العز بالمولى الجبرتى نوره

وفى أواخر سنة خمس وتسعين ومائة وألف (١٧٨١) تزوج الشيخ ربيبة صديقه على عبد الله درويش الرومى « برغبة منه » ، وما ان حصلت « النسابة والمصاهرة (حتى حوله) بعياله (الى منزله) لتعب الوقت وتعطيل أسباب المعاش » •

تصنيف « عجائب الآثار » :

وكان فى شهر مارس ١٧٨٨ ، أن فاتحه أستاذه الشيخ مرتضى الزبيدى فى معاونته على اتمام ترجمة لأعلام القرن الثانى عشر الهجرى من مصريين

وحجازيين ، وكان الذى طلب من الشيخ مرتضى ذلك ، مفتى دمشق ، أبو المودة محمد خليل المرادى الحسينى ،فكان ذلك مبعث (عجائب الآثار) ؛ وقد انكب عبد الرحمن على عمله بكل همة ، فسود أوراقا فى حوادث آخر القرن الثانى عشر وما يليه وأوائل الثالث عشر الهجرى ، قال انه جمع « فيها بعض الوقائع اجمالية ، وأخرى محققة تفصيلية ، وغالبها محن أدركناها ، وأمور شاهدناها » ؛ وقد رجع الشيخ فى تقصى هذه الوقائع الى كل ما عثر عليه من مؤلفات ومصنفات ، ولو أن هذه كانت قليلة ، فانه وان كان قد دون أسـماء مشهورى (المؤرخين) وتصـانيفهم ، كالطبرى وابن الأثير وابن الجوزى وابن خلكان ، والمسعودى ، والذهبى ، والسمعانى ، وابن حجر العسقلانى ، والصفدى والسيوطى وابن عساكر ، واليافعى ، وأبى نعيم ، والمقريزى ، والعينى وقـد قال الشيخ عن تاريخه انه « فى أربعين مجلدا ، رأيت منه بعض مجلدات بخطه وهى ضخمة فى قالب الكامل » ، والسخاوى، وابن دقاق ، وابن خلدون وهو « فى ثمان مجلدات ضخام ومقدمته مجلد على حدته ، من أطلع عليها رأى بحرا متلاطما بالعلوم ، مشحونا بنفائس جواهر المنطوق والمفهوم » — نقول ان الشيخ الجبرتى وان كان قد ذكر كل هؤلاء المؤرخين ودون أسماء كتبهم ، فقد استدرك قائلا : « وهذه صارت أسماء من غير مسميات . فانا لم نر من ذلك كله الا بعض أجزاء مدشتة بقيت فى بعض خزائن كتب الأوقاف بالمدارس ، مما تداولته أيدى الصحافين ، وباعها القومة والمباشرون ، ونقلت الى بلاد المغرب والسودان ، ثم ذهبت بقايا البقايا فى الفتن والحروب . وأخذ الفرنسيس ما وجدوه الى بلادهم » .

ولما عزم الشيخ على جمع ما كان « سوده » لكتابة تاريخه ، أراد أن يوصله « بشىء قبله فلم (يجد) بعد البحث والتفتيش الا بعض كراريس سودها بعض العامة من الأجناد ركيلة التركيب ، مختلفة التهذيب والترتيب ، وقـد اعتراها النقص من مواضـع فى خلال بعض الوقائع . (وكان ظفر) بتاريخ من تلك الفروع ، لكنه على نسق فى الجملة مطبوع ، لشخص يقال له أحمد جبلى بن عبد الغنى ، مبتدئا فيه من وقت تملك بنى عثمان للديار المصرية ، وينتهى كغـيره ممـا (ذكره) الى خمسين ومائة وألف هجرية ،

(١٧٣٧) . ثم ان ذلك الكتاب استعاره بعض الأصحاب ، وزلت به القدم ، ووقع فى صندوق العدم ، ومن ذلك الوقت الى وقتنا هذا لم يتقيد أحد بتقييد ، ولم يسطر فى هذا الشأن شيأ يفيد ، (فرجع الجبرتى) الى النقل من أفواه الشيخة المسنين ، وصكوك دفاتر الكتبة والمباشرين ، وما انتقش على أحجار ترب المقبورين ، وذلك من أول القرن الى السبعين . وما بعدها الى التسعين أمور شاهدناها ثم نسيناها وتذكرناها . ومنها الى وقتنا أمور تعقلناها وقيدناها وسطرناها الى أن تم ما قصدنا بأى وجه كان ، وانتظم ما أردنا استطراده من وقتنا الى ذلك الأوان » وقد عاونه اسماعيل الخشاب فى الوقوف على الصكوك والحجج وما اليها من الوثائق المودعة بدار المحكمة الكبيرة وكان « قد تنزل لحرفة الشهادة (بها) لضرورة التكسب فى المعاش » ؛ ثم لم يلبث الفرنسيون أن عينوه (أى الخشاب) فى « كتابة التاريخ لحوادث الديوان » الذى رتبوه « لقضايا المسلمين » .

ويعزو الشيخ عبد الرحمن الفضل فى جمع هذا التاريخ الى مفتى دمشق السالف الذكر ، فيقول : انه « السبب الأعظم الداعى لجمع هذا التاريخ على هذا النسق . فانه كان راسل شيخنا السيد محمد مرتضى ، والتمس منه نحو ذلك (أى جمع تراجم أهل بلاده وأخبار أعيان أهل القرن الثانى عشر الهجرى) ، فأجابه لطلبته » وشرع السيد مرتضى فى جمع المطلوب بمعونة عبد الرحمن « ولم يذكر السبب الحامل على ذلك » . ويذكر الجبرتى أنه ذهب يوما بما تيسر جمعه الى السيد مرتضى « وعنده بعض الشاميين ، (فأطلعه) عليه ، فسر بذلك كثيرا ، (وطارحه ، وطارحه الجبرتى) فى نحو ذلك بمسمع من المجلس » .

ولكنه حدث بعد هذه المقابلة بوقت قليل أن توفى السيد مرتضى (فى ابريل ١٧٩١) ، « فتنوسى هذا الأمر شهورا » ووصل نعى السيد مرتضى الى مفتى دمشق ، أبى المودة ، فبعث بكتاب الى عبد الرحمن وقرنه بهدية على يد (السيد محمد التاجر القباقيبى) « تستدعى تحصيل ما جمعه (الشيخ مرتضى) من أوراقه وضم ما جمعه (عبد الرحمن) وما تيسر ضمه

أيضا وارساله » ، وقد بلغ أبا المودة من الشيخ مرتضى نفسه أن عبد الرحمن الجبرتى قد أعانه « على ذلك » •

فنشط عبد الرحمن فى فحص أوراق الشيخ مرتضى ، وكان قد استطاع الظفر بها ، وشراءها من تركته بعد وفاته ، وهى فى عشرة كراريس • رتبها الشيخ مرتضى « على حروف التهجى وسماه المعجم المختص • ذكر فيه شيوخه ومن أخذ عنه أو ساجله أو جالسه من رفيق وصاحب وصالح • وقال : أو من المشاهير، وقد أذكر فيه من أحبنى فى الله وأحببته أو استفدت منه شيئا أو أنشدنى شيئا أو كاتبنى أو كاتبته أو بلوت منه معروفا وكرما ، الى آخر ما قال » • الا أن الكراريس المذكورة لم تكمل ، « وترك فى الحروف بياضات كثيرة ، وغالب ما فيها — كما وجدهم عبد الرحمن — آفاقيون من أهل المغرب والروم والشام والحجاز بل والسودان ؛ والذين ليس لهم شهرة ولا كثير بضاعة من الأحياء والأموات ، وأهمل من يستحق أن يترجم من كبار العلماء والأعاظم ونحوهم » •

ويستطرد الجبرتى فيقول : انه لما رأى ذلك ، وعلم الباعث على جمع هذه التراجم ، وتحققت لديه « رغبة الطالب لذلك » أى أبى المودة السيد خليل مفتى دمشق ، بادر بجمع ما كان سوده ، وزاد فيه ، « وهى تراجم فقط دون الأخبار » • وبينا هو مشتغل بذلك ، جاءه نعى أبى المودة نفسه ، الذى توفى فى حلب فى أواخر صفر سنة ست ومائتين وألف (أكتوبر ١٧٩١)، « ففترت الهمة وطرحت تلك الأوراق فى زوايا الاهمال مدة طويلة حتى كادت تتناثر وتضيع » •

ولكن الجبرتى وان كان قد طرح هذه الأوراق الخاصة بالتراجم دون الأخبار فى زوايا الاهمال ، فقد حرص من جهة أخرى على تدوين الوقائع وبخاصة ما استجد منها بعد هذا التاريخ على أيام الاحتلال الفرنسى ؛ وكان يسجل كل واقعة بذاتها فى جزازة مستقلة أو « طيارة » — كما يسميها — ؛ والدليل على ذلك أنه استطاع عند خروج الفرنسيين أن يضع كتابه الأول ، وباكورة انتاجه : (مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس) لاهدائه الى

يوسف ضيا باشا ، بمناسبة استرجاع الدولة لهذه البلاد ، وانقاذها من المحتلين • وقد انتهى هذا التاريخ عند آخر شعبان ١٢١٦ ، (٤ يناير ١٨٠٢)؛ وأثبته فى (عجائب الآثار) عند تدوينه بعد أن حذف مقدمته ، وفصولا كان قد كتبها صديقه الشيخ حسن العطار • وثمة دليل آخر على تسجيله الوقائع ابتداء من سنة مائتين وألف (١٧٨٦) ، أنه استبدل بسرده الاجمالى للحوادث فى الأعوام السابقة ، والاهتمام أكثر الاهتمام بذكر الوفيات ، اثبات الوقائع مفصلة بتدقيق يتناول أوقاتها فى صبح أيامها وظهرها وعصرها ومغربها ومسائها ؛ ثم انه لم يعد يعتذر عن عجزه عن تحرى تواريخ وفاة من ترجم لهم ؛ كما كان يفعل خصوصا فى الفترة السابقة على عام ١٧٨٦ •

ولم يبدأ عبد الرحمن كتابة تاريخه (عجائب الآثار) فى النسق الذى ظهر فيه الا بعد فترة طويلة من الزمن ، وذلك — عندما « حصل عندى باعث من نفسى على (جمع الأوراق التى طرحت فى زوايا الاهمال مدة طويلة) مع ضم الوقائع والحوادث والمتجددات على هذا النسق » وكان عندئذ — كما سبقت الاشارة اليه — أن راح ينقب فى خزائن الكتب ، ويطوف بالمقابر لقراءة أحجار ترب المقبورين ، ويجد الذهن فى استذكار ما كان سمعه من والده ، ويسأل الأشياخ والمصريين ، ويطلب معاونة اسماعيل الخشاب ، فى مراجعة الحجج والصكوك بالمحكمة ، الى غير ذلك من الوسائل التى لجأ اليها لاستيفاء معلوماته عن الموضوعات والحوادث السابقة التى أراد أن يصل تاريخه بها •

ولم يزعم الجبرتى أن ما سجله فى تاريخه عن هذه الحوادث السابقة أو اللاحقة عن الصدق والحقيقة ، وبمنأى عن كل مطعن وتجريح ، فهو ما يفتأ يقول : ان ما ذكره عن وقائع القرن الثانى عشر ، وتراجم أعلامه ، انما هو « على سبيل الاجمال بحسب الامكان ، فانى لم أعثر على شىء من تراجم المتقدمين من أهل هذا القرن ، ولم أجد شيئا مدونا فى ذلك الا ما حصلته من وفياتهم فقط ، وما وعيته فى ذهنى ، واستنبطته من بعض أسانيدهم واجازات أشياخهم ، على حسب الطاقة » • وأن ما جمعه كان « بحسب التيسير أن التفصيل متعذر ، وجمع الشوارد فى الظلام متعسر ، وذلك بحسب الامكان ،

وما وعاه الفكر والذهن خوان » • ثم يقول فى ختام سـنة خمس وعشرين ومائتين وألف (١٨١٠) : « وانقضت السنة بحوادثها التى قصصنا بعضها اذ لايمكن استيفاؤها للتباعد عن مباشرة الأمور وعدم تحققها على الصحة ، وتحريف النقلة وزيادتهم ونقصهم فى الرواية فلا أكتب حـادثة حتى أتحقق صحتها بالتواتر والاشـتهار ، وغالبها من الأمور الكلية التى لاتقبل الكثير من التحريف ، وربمـا أخرجت قيـد حادثة حتى أثبتها ، ويحدث غيرها ، وأنساها ، فأكتبها فى طيارة حتى أقيدها فى محلها ، ان شاء الله تعـالى عند تهذيب هـذه الكتابة ؛ وكل ذلك من تشوش البال ، وتكدر الحال ، وهم العيال ، وكثرة الاشتغال ، وضعف البدن ، وضيق العطن » •

ومع ذلك فقـد دل الاسـتقراء على أن الوقائع التى سجلها الجبرتى بنفسه وبخاصة عن عهـدى الحملة الفرنسية ومحمد على ، ويشغل هـذان العهدان الجزأين الثالث والرابع من تاريخه الذى يقف عند آخر ذى الحجة ١٢٣٦ ، ٢٧ سبتمبر ١٨٢١ ، صحيحة فى جوهرها وتفاصيلها ، ومتفقة مع ما ذكره عنها غيره من المعاصرين الأجانب ، ووجه الاختلاف بين ما دونه الشيخ وهؤلاء المعاصرون أنفسهم ، وبين ما أظهره البحث الحديث ، أن مرد ما قد يلاحظ من نقص فى سرد بعض الوقائع ، أو فى استيفاء تفسيراتها انما هو الى عجز الشيخ وغيره من الكتاب الأجانب المعاصرين عن معرفة «خفايا» الأمور ، و « أسرار » السياسـة ، التى كانت من شأن الحكام والمسئولين وحدهم فحسب ، والتى لاسبيل لمعرفتها وادراكها الا بالرجوع الى التقارير والوثائق الحكومية ، مما لم يكن فى متناول الشيخ أو متناولهم • أضف الى هذا أن الجبرتى لم يكن ــ كما قال هو نفسه ــ من المقربين من أصحـاب الحكم والسلطان أيام محمد على ؛ فاسـتمد المعلومات التى دونهـا عن عهده من أصدقائه واخوانه والمشايخ ، أو من المتصلين بالبكوات المماليك ، وقد كان هو نفسه على صلة بكثيرين منهم ، أو اعتمـد على مشاهداته الخاصة ، أو صار يقيد الأخبار التى قدر لها الذيوع والانتشار ، وذلك بعد التدقيق فى التحرى عن مبلغ صحتها • وتفسير هذه الحقيقة خلو (عجائب الآثار) من

المسائل الخاصة بصلات محمد على السياسية بالدول الأجنبية الا النذر اليسير منها .

التفكير السياسى عند الجبرتى :

ولقد كان من شأن الثقافة التى تثقف بها الشيخ عبد الرحمن على يد والده ، ثم جناها من اشتغاله بالتاريخ ، منذ أن توفر على التنقيب عن تراجم الأعيان الذين أراد الترجمة لهم ، وجمع شوارد الحوادث التى أراد تنسيقها وتسجيلها فى (مظهر التقديس) أولا ، ثم فى (عجائب الآثار) ثانيا ، الى جانب الخبرة والتجربة اللتين كسبهما من حياته العامة والخاصة ـ وقد كان الشيخ أحد أعضاء الديوان الذى أنشأه الجنرال منو ، كما كان صديقا لعديدين من البكوات ، وأتاح له فضله كأحد نوابغ العلماء فى عصره ، وجاهه كأحد سراته ، أن يعرف أو يصادق أكثر الأشياخ ـ نقول انه كان من شأن ذلك كله أن صارت للشيخ فكرة واضحة محددة فى أصول الدولة والسياسة شكلت موقفه من الحوادث التى شهدها ، وتأثرت بها الأحكام التى أصدرها على المسئولين فى عهده ، سواء كان هؤلاء من المشايخ ـ وقد اعتبرهم فى عداد أصحاب المسئولية ـ أم من البكوات المماليك ، أم من الحكام الفرنسيين ، أم من الباشوات العثمانيين ، وعلى رأس هؤلاء الآخرين محمد على .

ولقد تأثر الجبرتى فى تفكيره أكثر ما تأثر ـ على ما يبدو ـ بآراء ابن خلدون ، وهو الذى أعجب الشيخ بتاريخه ومقدمته ، وسماه « العلامة ابن خلدون » ، وقال ان تاريخه « فى ثمان مجلدات ضخام ومقدمته مجلد على حدته ، من أطلع عليها رأى بحرا متلاطما بالعلوم ، مشحونا بنفائس جواهر المنطوق والمفهوم » . ولم يختص الشيخ أى تصنيف آخر من الكتب والتواريخ التى ذكرها بمثل ما وصف به مقدمة ابن خلدون ، لكتاب (العبر وديوان المبتدأ والخبر ، فى أيام العرب والعجم والبربر ، ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر) .

ومع ذلك فلا يجب الاعتقاد بأن الشيخ لم يتأثر بغير ابن خلدون من

أصحاب التواريخ والتصنيفات التى ذكرها ، أو بالآراء الذائعة المعروفة فى أوساط علماء هـذا العصر عن الخلافة والامامة وما الى ذلك من الأنظمة المتصلة بأصول الحكم والسياسة ، والتى دان بها وأوضحها قادة الفكر والرأى من الفقهاء والمؤرخين العرب • بل ان تجارب الشيخ المستمدة من واقع الحياة ، وما تخلف عنها من انطباعات فى نفسه ، كان ذا أثر فى تكييف وجهات النظر التى أخذ بها ، وبناء الرأى الذى صار له فى كل هذه المسائل • على أن ثمة حقيقة أخيرة ، هى أن العبر والعظات التى استخلصها الشيخ من تجاربه ومن الحوادث التى وقف عليها بالبحث والتنقيب أو شاهدها بنفسه، كانت مبنية على تلك القيم والمثـل التقليدية الذائعـة فى الأوساط العلمية والفقهية فى عصره ، فكان الجديد فى تنسيق فكرته السياسية ، نتيجة لهذا المزج كله ، أن جعل (العلم والعدل) بالمعنى المتفق عليه عند علماء التفسير قوام المجتمع البشرى وأساس الحكم الصالح والسياسة الرشيدة ، وأن اتخذ من مقياس (العلم والعدل) أداة لتقسيم المجتمع الى طبقات ، ترتفع بعضها فوق بعض درجات •

ولما كان السبيل المتعارف عليه بين المتصدين لتفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية فى (العمران البشرى) ، لاستخلاص العبر والعظات منها ، توطئة لبسط الرأى فى أصول الحكم وسياسة الدولة ، وتعزيزا له ، هو الوقوف على تاريخ البشر منذ خلق العالم ، فقد عنى الجبرتى — كما فعل الذين سبقوه — بتعريف التاريخ وبيان الغرض من تسجيله ودراسته ، وذكر منافعه ، ولم يأت الشيخ بجديد ، بل يبدو أن مقالته فى هذا الشأن لا تعدو كونها تلخيصا موجزا لما قاله ابن خلدون نفسه •

وقد عرف الجبرتى التاريخ بأنه : « علم يبحث فيه عن معـرفة أحوال الطوائف وبلدانهم ورسومهم وعاداتهم وصـنائعهم وأنسابهم ووفيـاتهم ، وموضوعه أحوال الأشخاص الماضية من الأنبياء والأولياء والعلماء والحكام والشعراء والملوك والسلاطين وغيرهم • والغرض منه الوقوف على الأحوال الماضية من حيث هى وكيف كانت • وفائدته العبرة بتلك الأحوال والتنصح بها وحصول ملكة التجارب بالوقوف على تقلبات الزمن ، ليتحرز العاقل عن مثل

أحـوال الهالكين من الأمم المذكورة السالفين ، ويستجلب خيار أفعـالهم ، ويجتنب سوء أقوالهم ، ويزهد فى الفانى ، ويجتهد فى طلب الباقى » . وهو علم شريف « فيه العظة والاعتبار ، وبه يقيس العاقل نفسه على من مضى من أمثاله فى هذه الدار ... ولم تزل الأمم الماضية من حين أوجد الله هذا النوع الانسانى تعتنى بتدوينه سلفا عن سلف وخلفا من بعد خلف » . وفن التاريخ « علم يندرج فيه علوم كثيرة ، لولاه ما ثبتت أصولها ، ولا تشعبت فروعها » ثم يقول : انه « ما ألف فى فن من الفنون مثـل ما ألف فى التواريخ وذلك لانجذاب الطبع اليها ، والتطلع على الأمور المغيبات ، ولكثرة رغبة السلاطين لزيادة اعتناقهم بحب التطلع على سير من تقدمهم من الملوك ، مع ما لهم من الأحوال والسياسات وغير ذلك » . وقد أثبت الشيخ قائمة طويلة بالكتب المصنفة فى التاريخ . وأما نظرة الجبرتى فى نشأة المجتمع الانسانى وأصول الحكم ، وشروطه ، فقد أوجزها فى قوله : « اعلم أن الله تعالى لما خلق الأرض ودحاها ، وأخرج منها ماءها ومرعاها ، وبث فيها كل دابة وقدر أقواتهـا ، أحوج بعض الناس الى بعض فى ترتيب معايشهم ومأكلهم وتحصيل ملابسهم ومساكنهم ، لأنهم ليسوا كسائر الحيوانات التى تحصل ما تحتاج اليه بغير صنعة . فان الله تعالى خلق الانسان ضعيفا ، لا يستقل وحده بأمر معاشـه لاحتياجه الى غذاء ومسكن ولباس وسلاح ؛ فجعلهم الله تعالى يتعاضدون ويتعاونون فى تحصيلها وترتيبها ، بأن يزرع هذا لذاك ، ويخبز ذاك لهذا ، وعلى هذا القياس تتم سائر أمورهم ومصالحهم . وركز فى نفوسهم الظلم والعدل .

« ثم مست الحاجة بينهم الى سائس عادل وملك عالم يضع بينهم ميزانا للعـدالة ، وقانونا للسياسة ، توزن به حركاتهم وسكناتهم ، وترجع اليـه طاعاتهم ومعاملاتهم . فأنزل الله كتابه بالحق ، وميزانه بالعدل . كما قال تعالى : الله الذى أنزل الكتاب بالحق والميزان » .

وواضح أن الجبرتى فى تفسير نشأة المجتمع الانسانى ، قد ذهب مذهب من سـبقوه من مفكرى العرب اجمالا ، من حيث اعتبار (الحرية) المطلقة قوام الحياة البدائية ، يتمتع بها فرد ، فلا يحدها سوى الحرص على سلامة

الفرد نفسه ، اذ يفضى عدم الحد منها الى هلاكه ؛ ويتم هذا التقليد بداهة وطبيعيا ؛ ودون حاجة الى (عقد) ، وذلك بالاضافة الى أن هذا الحد نفسه من حرية الأفراد (قانون) للسياسة وميزان للعدالة ، ويترتب على هذه الحالة حصول الاجتماع للبشر ، ثم يرتبط بوجود هذا الاجتماع ، ظهور (وازع) يدفع بعضهم عن بعض . ومما تجدر ملاحظته أن الجبرتى كان متفقا فى هذا كله مع ابن خلدون ، ولكنه لم يلبث أن خالفه فى اعتبار أن لا مناص من أن يكون الحكم فى يد ذلك الملك العالم والسائس العادل بشرع مفروض من عند الله ، بينما يرى ابن خلدون أن « الوجود وحياة البشر قد تتم من دون ذلك ، بما يفرضه الحاكم لنفسه أو بالعصبيـــة التى يقتـــدر بها على قهرهم وحملهم على جادته » . وجلى أن الشيخ لو سلم بهذا القول ، لانهدم أحد الأركان التى بنى عليها نقـــده اللاذع لحكومة محمد على ، الذى وان أنابه (الملك) أو السلطان فى حكم هذه البلاد ، فقد ملك لنفسه باشوية ، فرض حكمه عليها بعصبيته ، واقتدر بها ــ فى نظر الشيخ ــ على قهر أهل البلاد وحملهم على جادته .

ويستبين مما عمد اليه الجبرتى من تمييز صفات معينة دون سائر الصفات المشترطة فى الخلافة والامامة ، وبالتالى ــ فى نظره ــ لصاحب الحكم الذى ينوب عن الخليفة صفات اهتم بها اهتماما خاصا ، أراد أن يتخــذها معايير يقيس عليها سلوك المسئولين عن الحكم فى وقته ــ من ايثاره صفتى العلم والعدل على سواهما . ثم انه عند تفسيره لهاتين الصفتين ، تمسك بفكرته القائلة بأن الملك (أو الحاكم) العالم والسائس العادل ، انما هو مستخلف على الأرض من عند الله تعالى ، وبشرع مفروض من عنده . وقد اقترب الشيخ فى فكرته هذه من المذهب القائل بحق الملوك الالهى أو المقدس فى الحكم ؛ وهى نظرية قد يدعو الأخذ بها الى التسليم بالحكم المطلق ، الذى لا يلزم صاحب الحكم باتباع مشورة الغير أو يطلبها منهم ويوجب على الرعية طاعته طاعة تامة . ولكنه كان واضحا من ناحية أخرى ، أن الشيخ بتفسيره (للعلم والعدل) كان يهدف الى بيان وجــوب عزل من يتجرد منهما ؛ ولو أنه لم يفصح عن ذلك افصاحا . فقد قال ابن خلدون عند ذكر الشروط المطلوبة فى

الخلافة والامامة أو فى « الملك » والحاكم ما نصه : « فأما اشتراط العلم فظاهر لأنه انما يكون منفذا لأحكام الله تعالى اذا كان عالما بها ؛ وما لم يعلمها لا يصح تقديمه لها . ولا يكفى من العلم الا أن يكون مجتهدا ، لأن التقليد نقص ، والامامة تستدعى الكمال فى الأوصاف والأحوال. وأما العدالة فلأنه منصب دينى ينظر فى سائر المناصب التى هى شرط فيها ، فكان أولى باشتراطها فيه » . وقد عمل بهذا الرأى وطبق هذا المبدأ تطبيقا عمليا ، من وجهة نظر الشيخ وسائر المشايخ فى وقته عند تنحية خورشيد باشا عن الحكم والمناداة بولاية محمد على فى مايو ١٨٠٥ . فضلا عن أن الأساس الذى ارتكزت عليه مطالبة المشايخ ببقاء محمد على فى الباشوية أثناء أزمة النقل الى سالونيك فى العام التالى ، كان تحليه « بالعلم والعدل » ، الأمر الذى زاد من حنق الجبرتى على الباشا وعلى المشايخ المتصدرين معا ، لأن محمدا عليا لم يكن فى اعتباره عالما ولا عادلا .

قال الشيخ : ان علماء التفسير ذكروا أن « المراد بالكتاب والميزان ، العلم والعدل ، وكانت مباشرة هذا الأمر من الله بنفسه ، من غير واسطة وسبب ، على خلاف ترتيب المملكة وقانون الحكمة » ؛ ونشأ الاجتماع الانسانى ، والعمران البشرى ؛ « فاستخلف فيها من الآدميين خلائف ، ووضع فى قلوبهم العلم والعدل ، ليحكموا بهما بين الناس ، حتى يصدر تدبيرهم عن دين مشروع ، وتجتمع كلمتهم على رأى متبوع ، ولوتنازعوا فى وضع الشريعة لفسد نظامهم ، واختل معاشهم . فمعنى الخلافة أن ينوب أحد مناب آخر فى التصرف واقفا على حدود أوامره ونواهيه .

« وأما معنى العدالة فهى خلق فى النفس أو صفة فى الذات تقتضى المساواة لأنها أكمل الفضائل لشمول أثرها وعموم منفعتها كل شىء . وانما يسمى الانسان عادلا لما وهبه الله قسطا من عدله ، وجعله سببا وواسطة لايصال فيض فضله ، واستخلفه فى أرضه بهذه الصفة ، حتى يحكم بين الناس بالحق والعدل . كما قال تعالى : ياداود انا جعلناك خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق .

« وخلائف الله هم القائمون بالقسط والعدالة فى طريق الاستقامة ، ومن

يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ٠ والعدالة تابعة للعلم بأوساط الأمور المعبر عنهـا فى الشريعة بالصراط المستقيم ؛ وقوله تعـالى : ان ربى على صراط مستقيم ، اشـارة الى أن العدالة الحقيقية ليست الا لله تعالى ، فهو العادل الحقيقى الذى لا يغرب عنه مثقال ذرة فى الأرض ولا فى السماء ، ووضع كل شىء على مقتضى علمه الكامل وعدله الشامل ٠ وقوله صلى الله عليـه وسلم : بالعدل قامت السموات والأرض ٠ اشارة الى عدل الله تعالى الذى جعل لكل شىء قدرا ، لو فرض زائدا عليه أو ناقصا عنه ، لم ينتظم الوجود على هذا النظام بهذا التمام والكمال » ٠

وانبرى الشيخ بعـد أن أوضح معنى العلم والعدل ، يقسم المدول فى المجتمع طبقات « رفع الله بعضهم فوق بعض درجات كما قال تعالى : وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات » ٠ فبنى هذا التقسيم على درجة توفر العلم والعدالة حسبما ذهب اليه ٠ واستتبع اتخاذ العلم والعدل معيارا لوزن قيم الأفراد فى المجتمع ، تقسيم هذا المجتمع نفسه الى طبقات ، رفع الله بعضها فوق بعض درجات ، والذى تجب ملاحظته أن الشيخ استطاع بفضل هذا التقسيم الطبقى الذى أوجده ارضاء الطبقة التى ينتمى هو اليها ، وأن يعلو بها على طبقة الملوك وولاة الأمور ، ومرد ذلك الى ما لقنه اياه والده عن فضائل أهل العلم ، وعن السطوة والنفوذ اللذين كانا اشتهروا بالصلاح والتقوى منهم فى الزمن الغابر ، وعلى أيام سلطان البكوات المماليك ؛ والى أن الجبرتى نشأ فى بيت علم وصلاح وتقوى ، ويعتد بأجداده وآبائه من الأشياخ العلماء السراة وهو الذى يقول فى ترجمة أبيه نور الدين حسن الجـبرتى : « أولئك آبائى فجئنى بمثلهم » ؛ ثم الى ما شـاهده من اضمحلال نفوذ المشايخ ، وذهاب هيبتهم عند الحكام ، أو على الأصح محمد على ، الذى عمـد الى الانفراد بالسلطة ، وصـار يستخدم المشايخ أدوات لتنفيذ مآربه ، ولا يشاورهم ولا يسألهم النصيحة ، ولا يعمل بها اذا جرؤ هؤلاء على اسدائها اليه ٠

ثم ان هذا التقسيم أتاح للشيخ أن ينحى باللائمة على الأشياخ والعلماء الذين انصرفوا عن الدين الى الدنيا ، ففسدت طبائعهم واختلت أمورهم ،

وفقـــدوا ما كان لهم من نفوذ ، هو من حقهم بحكم ما اصطفاهم الله به بعد أنبيائه فميزهم عن سائر الخلق (بالعلم والعدل) . وفي كلامه عن هذه الطبقة ما يصور الحال السيئة التي وصل اليها « مشايخ الوقت » في عصره ، والتي حالت بينهم وبين التطلع الى (الزعامة) التي أرادوها ، سـعيا وراء الجاه ، ونتيجة للافتتان بغرور الدنيا فحسب . وان كان الشيخ ينفي أن (العلماء) على أيامه قد صاروا جميعا من « مشايخ الوقت » ، وأنهم لا يزالون لذلك أهلا لاحتلال المكانة العـالية التي من حقهم أن يحتلوها . وقد علل الشيخ ما ظهر من عجز من جانب سواد المشايخ العلماء العدول عن الحد من سلطان الحاكم الظالم ، بأن الحكمة الأزلية قد اقتضت ذلك . فيقول : ان « أصناف العدل من الخلائق خمسة » الأول الأنبياء ، والثاني العلماء ، « الذين هم ورثة الأنبيـاء ، فهم فهموا مقامات القـدوة من الأنبياء وان لم يعطوا درجاتهم ، واقتـدوا بهم ، واقتفوا آثارهم ، اذ هم أحباب الله وصـفوته من خلقه ، ومشرق نور حكمته ، فصدقوا بما أتوا به ، وسروا على سبيلهم ، وأيدوا دعوتهم ، ونشروا حكمتهم ، كشفا وفهما وذوقا وتحقيقا . ايمانا وعلما ، بكامل المتابعة لهم ظاهرا وباطنا . فلا يزالون مواظبين على تمهيد قواعد العـدل واظهار الحق برفع منار الشرع ، واقامة أعلام الهدى والاسـلام ، واحكام مبـاني التقوى برعاية الأحوط في الفتوى ، تزهدا للرخص ، لأنهم أمناء الله في العالم ، وخلاصة بني آدم . مخلصون في مقام العبودية ، مجتهدون في اتباع أحكام الشريعة ... أولئك هم الوارثون ، الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون ، وتلذذوا بنعيم المشاهدة ، ولهم عند ربهم ما يشتهون . وما ظهر في هذا الزمان من الاختلال في حال البعض من حب الجاه والمال والرياسة والمنصب والحسد والحقد ، لا يقدح في حال الجميع ، لأنه لا يخلو الزمان من محقيهم وان كثر المبطلون ، ولكنهم أخفياء مستورون تحت قباب الخمول لا تكشف عن حالهم يد الغيرة الالهية والحكمة الأزليـة . (والعلماء) هم آحاد الأكوان ، وأفراد الزمان ، وخلفاء الرحمن ، وهم مصابيح الغيوب ، ومفاتيح أقفال القلوب . وهم خاصة خاصة الله من خلقه .. » .

وأما الطبقة الثالثة فهم الملوك والأمراء . وقد تحدث الشيخ كثيرا عن الصفات التي يجب أن يتحلى بها هؤلاء والواجب الذي عليهم نحو الرعية .

وغنى عن البيان ، أن مدار الحديث فى هذا كله كان حول (العدل) ولزومه فرضا وعينا ، يوجبه الكتاب والسنة ، ويجرى بالكتاب والسنة • ولقد صال الشيخ وجال فى هذا الباب لاعتقاده الراسخ بظلم وجور حكومة محمد على ولأنه وجد فى الكتابة عن (العدل) متنفسا لكربه ؛ ولأن الباشا اذا عدل لم تعد له حاجة بالجيش ، وانقادت الرعية لحكمه راضية وصارت جندا له • واتقى تسويد أشرار القوم على خيارهم • ولقد كان الجبرتى يرى كبار الأرنؤود ، والدلاتية ، والانكشارية ، وأجنادهم من « الأعاجم » والذين كان أكثرهم من الدهماء فى بلادهم ، يصلون الى مراتب السيادة ، وترتفع أقدارهم فيؤلمه ما يرى ؛ ولم يكن مبعث تسويدهم ــ فى نظره ــ الا جور محمد على ومن سبقه من الحكام فى فترة الفوضى السياسية وظلمهم ؛ ولطالما سجل الجبرتى فى (تاريخه) بعد ذلك حوادث فرار الفلاحين من قراهم ، وظواهر كساد التجارة وافلاس « مساتير الناس » نتيجة لظلم الباشا وعسف عماله وضباطه • وقد استند الشيخ الجبرتى فى ضرورة اقامة العدل على أحاديث نبوية ، وأقوال وحكم مأثورة كثيرة ، ولقد كان فى سياق حديثه عن العدل ، أن زاد الشيخ فى تفسير ما سبق أن ذكره عن الحاجة الماسة الى سائس عادل وملك عالم ، لانتظام عقد المجتمع واستقامة أموره • فعزا هذه الضرورة الى ما ارتكز فى طباع البشر من ميل الى الظلم يجب الحد منه ووقفه ، حتى ينصرف الناس فى سلام الى شئون دنياهم وآخرتهم •

فالملوك والأمراء « يراعون العدل والانصاف بين الناس والرعايا توصلا الى نظام المملكة وتوسلا الى قوام السلطنة ، لسلامة الناس فى أموالهم وأبدانهم وعمارة بلدانهم • ولولا قهرهم وسلطتهم لتسلط القوى على الضعيف والدنىء على الشريف ، فرأس المملكة وأركانها ، وثبات أحوال الأمة وبنيانها : العدل والانصاف ، سواء كانت الدولة اسلامية أو غير سلامية • فهما أس كل مملكة وبنيان كل سعادة ومكرمة • فان الله تعالى أمر بالعدل ؛ ولم يكتف به حتى أضاف اليه الاحسان ؛ فقال تعالى : ان الله يأمر بالعدل والاحسان • لأن بالعدل ثبات الأشياء ودوامها ، وبالجور والظلم خرابها وزوالها • فان الطباع البشرية مجبولة على حب الانتصاف من الخصوم وعدم

الانصاف لهم . والظلم والجور كامن فى النفوس ، لا يظهر الا بالقـدرة ، كما قيل :

والظلم من شيم النفوس فان تجد ذا عفـــة فلعله لا يظلم

« فلولا قانون السياسة وميزان العدالة ، لم يقدر مصل على صلاته ، ولا عالم على نشر علمه ، ولا تاجر على سفره . ولله در عبد الله بن المبـارك حيث قال :

لولا الخلافة ماقامت لنا سبل وكان أضـعفنا نهبـا لأقوانا

« فان قيل فما حد الملك العادل ، قلنا : هو كما قال العلماء بالله من عدل بين العباد ، وتحذر عن الجور والفساد ... فمن عدل فى حكمه وكف عن ظلمه نصره الحق ، وأطاعه الخلق ، وصفت له النعمى ، وأقبلت عليه الدنيا ، فتهنأ بالعيش ، واستغنى عن الجيش ، وملك القلوب ، وأمن الحـروب ، وصارت طاعته فرضا ، وظلت رعيته جندا . لأن الله تعالى ما خلق شيئا أحلى مذاقا من العدل ، ولا أروح الى القلوب من الانصاف ؛ ولا أمر من الجور ، ولا أشنع من الظلم .

« فالواجب على الملك وعلى ولاة الأمور أن لا يقطع فى باب العـدل الا بالكتاب والسنة ، لأنه متصرف فى ملك الله وعباد الله بشريعة نبيه ورسوله نيابة عن تلك الحضرة ، ومستخلفا عن ذلك الجنـاب المقدس ؛ ولا يأمن من سطوات ربه وقهره فيما يخالف أمره . فينبغى أن يحترز عن الجور والمخالفة والظلم والجهل . فانه أحوج الناس الى معرفة العلم واتباع الكتاب والسنة ، وحفظ قانون الشرع والعدالة . فانه منتصب لمصالح العباد ، واصلاح البلاد ، وملتزم بفصل خصوماتهم ، وقطع النزاع بينهم ، وهو حامى الشريعة بالاسلام فلا بد من معرفة أحكامها ، والعلم بخلالها وحرامها ، ليتوصل بذلك الى ابراء ذمته ، وضـبط مملكته ، وحفظ رعيته . فيجتمع له مصلحة دينه ودنيـاه ، وتمتلىء القـلوب بمحبتـه والدعاء له ، فيكون ذلك أقوم لعمود ملكه ، وأدوم لبقـائه . وأبلغ الأشـياء فى حفظ المملكة العدل والانصاف على الرعية ... » .

وقد ذيل الشيخ كلامه هذا بطائفة من « نصائح الرشاد لمصالح العباد » لا يسع المرء الا أن يرى فيها خلاصة الرأى الذى كونه فى حكومة محمد على وصارت لا تتاح له الفرصة الا سجله فى تاريخه ، فقد قال الشيخ : « اعلم أن سبب هلاك الملوك ، اطراح ذوى الفضـائل ، واصطناع ذوى الرذائل ، والاستخفاف بعظة الناصح ، والاغترار بتزكية المادح . من نظر فى العواقب سلم من النوائب . وزوال الدول باصطناع السفل . ومن استغنى بعقله ضل ، ومن اكتفى برأيه زل . ومن استشار ذوى الألباب ، سلك سبيل الصواب ، ومن استعان بذوى العقول ، فاز بدرك المأمول . من عدل فى سلطانه ، استغنى عن أعوانه . عدل السلطان أنفع للرعية من خصب الزمان . الملك يبقى على الكفر والعدل ، ولا يبقى على الجور والايمان . ويقال : حق على من ملكه الله على عباده ، وحكمه فى بلاده ، أن يكون لنفسه مالكا ، وللهوى تاركا ، وللغيظ كاظما ، وللظلم هاضما ، وللعدل فى حالتى الرضا والغضب مظهرا ، وللحق فى السر والعلانية مؤثرا . واذا كان كذلك ، ألزم النفوس طاعته ، والقلوب محبتـه ، وأشرق بنور عدله زمانه ، وكثر على عدوه أنصـاره وأعوانه .. » .

وأما صنفا العدل الباقيان : فالرابع هم أوساط الناس يراعون العدل فى معاملتهم . والخامس والأخير ، القائمون بسياسة نفوسهم وتعديل قواهم ، وضبط جوارحهم ، وانخراطهم فى سلك العـدول « لأن كل فرد من أفراد الانسان مسئول عن رعاية رعيتـه ، التى هى جوارحه وقواه ؛ كما ورد : كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » .

رأيه فى حكومة محمد على :

ولقد كان من الأسـباب التى حملت الجبرتى على النفور من حكومة الباشـا والطعن عليهـا وتجريحها ، ما كسبه من تجارب على عهد استئثار البكوات المماليك بالسلطة والحكم فى مصر ، وأثناء احتلال الفرنسيين لها ، ثم طوال المدة التى شهدها من حكم محمد على نفسه . فاستطاع بفضل ذلك أن يعقد مقارنة ، توخى على قدر طاقته أن تكون دقيقة وصحيحة بين هذه العهود الثلاثة . وقد تحدث الشيخ نفسه عن حرصه على التنزه عن الهوى

فى بحثه وكتابة تاريخه ، فقال : « ولم أقصد بجمعه خدمة ذى جاه كبير أو طاعة وزير أو أمير ، ولم أداهن فيه دولة بنفاق ، أو مدح أو ذم مباين للأخلاق ؛ لميل نفسانى أو غرض جسمانى ، وأنا أستغفر الله من وصفى طريقا لم أسلكه ، وتجارتى برأس مال لم أملكه » .

وأما المقياس الذى قيست به أحكامه على هذه العهود الثلاثة فكان « النظرية » التى تكونت لديه فى شئون الحكم وأصول السياسة ، على اعتبار أن العلم والعدل هما أساس الجماعة الانسانية أو العمران البشرى ، فصار الحكام والمسئولون والأفراد العاديون — وهم جميعا الذين تتألف منهم الطبقات الخمس التى ذكرها ، أحد شيئين : اما متصفين بالعلم والعدل ، واما منعوتين بالجور والظلم ، وفى ضوء هذه « النظرية » اذا ينكشف فى (تاريخه) كنه الحقائق التى أثبتها ، ويستبين مغزى الاشارات والالماعات التى سجلها ، وتتبلور المعانى التى انطوت عليها الآراء التى بسطها .

ولكن الجبرتى وان أخذ على نفسه توخى الحق فى أحكامه التى أصدرها على هذه العهود الثلاثة ، وبمقاييسه التى عرفناها ، فقد كان من الواضح ، أنه متأثر بنزعات وفكرات ومبادىء معينة ، مبعثها البيئة التى نشأ فيها ، ونوع الثقافة التى تثقف بها ، وكانت هذه دينية وعلمية فى آن واحد ، والتجارب التى مرت به .

فهو لا يعتبر البكوات المماليك غرباء عن البلاد ، بل يسميهم « الأمراء المصرية » ويحفظ لهم عهدا وودا بحكم صلات أبيه وأجداده ، وصلاته هو نفسه بهم . ولأنه كان فى عهد « حكومة » البكوات وأعظم كبرائهم سطوة ، أن بلغ احترام الأشياخ والعلماء الذروة ، واعترفت الهيئة الحاكمة بنفوذهم ، بقبولهما لوساطاتهم وشفاعاتهم فى صالح « الرعية » . ولقد نعى الجبرتى على هؤلاء (الأمراء) ظلمهم وجورهم ، ولكنه رفض أن يفقد الأمل فى امكان ارعوائهم عن قبيح فعلهم ، وارتداعهم ؛ يجل من أعاظمهم الأمير على بك الكبير (القازدغلى) — « صاحب الوقائع المذكورة ، والحوادث المشهورة » ، والذى كان « لا يرضى لنفسه بدون السلطنة العظمى ، والرياسة الكبرى ... ولا يجالس الا أهل الوقار والحشمة والمسنين » ، وصادق العلماء والمشايخ

واحترمهم وأجلهم ، وكان من بين هؤلاء نور الدين حسن والد عبد الرحمن الجبرتي ؛ « تتبع المفسدين الذين يتداخلون في القضايا والدعاوى ويتحيلون على ابطال الحقوق بأخذ الرشوات والجعالات ، وعاقبهم بالضرب الشديد والاهانة والقتل والنفى الى البلاد البعيدة . ولم يراع فى ذلك أحدا سواء كان متعمما أو فقيها أو قاضـيا أو كاتبا » ؛ استتب فى عهده الأمن ، وأمن الناس على أرواحهم وأموالهم . وكان الجبرتى عند وفاة على بك الكبير شابا يافعا فى حوالى العشرين من عمره ، ثم انه لم يجد ما يأخذه على منتزع الملك منه ، محمد بك أبى الذهب سوى قتله أهل يافا « باشارة وزرائه » ، ولولا ذلك « لكانت حسـنات { أبى الذهب } أكثر من سيآته » . واستطرد الشيخ يقول : « ولم يتفق لأمير مثله فى كثرة المماليك وظهور شأنهم فى المدة اليسيرة . وعظم أمرهم بعده ، وانحرفت طباعهم عن قبول العدالة ، ومالوا الى طريق الجهالة ، واشـتروا المـماليك فنشؤا على طرائقهم ، وزادوا عن سوابقهم ، وألفوا المظالم وظنوها مغانم ، وتمادوا على الجور ، وتلاحقوا فى البغى على الفور ، الى أن حصل ما حصل ، ونزل بالناس مانزل » . ولم يكن ما حصل وما نزل — فى رأى الجبرتى — سوى احتلال الفرنسيين لهذه البلاد ثم قيام حكومة محمد على .

وكان مراد وابراهيم اللذان استأثرا بالسلطة وبخاصة منذ عودتها اليهما فى السنوات السبع التى سبقت مجىء الحملة الفرنسية ، المسئولين عن هذه النكبات . فالأول كان « ظالما غشوما ، مختالا معجبا ، — وهو كان من أعظم الأسباب فى خراب الاقليم المصرى بما تجدد منه ومماليكه وأتباعه من الجور والتهور ومسامحته لهم » ؛ ومع ذلك وبالرغم من السيئات والنقائص التى عددها له ، لم يفت الشيخ أن يذكر أن مرادا « كان يحب العلماء ويتأدب معهم وينصت لكلامهم ويقبل شفاعتهم ويميل طبعه الى الاسلام والمسلمين ، ويحب معاشرة الندماء والفصحاء وأهـل الذوق والمتكلمين .... عطـاياه جمة ، ومواهبه وهمته فوق كل همة» . وأما ابراهيم، فقد كان «مرخصا لخشداشينه فى أفعـالهم ، كثير التغـافل عن مسـاويهم مع معارضتهم له فى كثير من الأمور ، وخصوصا مراد بيك وأتباعه ، فيغضى ويتجاوز .... وكان هذا

الاهمال والترخص والتغافل سببا لمبادىء الشرور ، فانهم تمادوا فى التعدى وداخلهم الغرور ، وغمرتهم الغفلة عن عـواقب الأمور ، واستصغروا من عداهم ، وامتدت أيديهم لأخذ أموال التجار وبضـائع الافرنج الفرنساوية وغيرهم بدون الثمن ، مع الحقارة لهم ولغيرهم ، وعـدم المبالاة والاكتراث بسلطانهم (العثمانى) الذى يدعون أنهم فى طاعته مع مخالفة أوامره ومنع خزينته ، واحتقار الولاية ومنعهم من التصرف والحجر عليهم » فكان هذا كله سبب زوال دولة البكوات على يد الفرنسيين أولا ، ثم على يد محمد على ثانيا ، الذى فتك بأكثرهم وقضى على سلطانهم ، « وأدى الحال (بابراهيم) الى الخـروج والتشتيت والتشريد ، هو ومن بقى من عشـيرته الى بلاد (السودان) يزرعون الدخن ويتقوتون منه ، وملابسهم القمصان التى يلبسها الجلابة فى بلادهم » .

ولعل (محمد) بك الألفى الكبير ، كان أكثر هؤلاء البكوات حظوة عند الشيخ الجبرتى ، فهو « الأمير الكبير ، والضرغام الشهير » ، صادق الشيخ (حسن العطار) ، صديق الجبرتى ، وتردد عليه هذا الأخير كثيرا ، وحضر مجالسه ، وقال عنه : انه « كان صحيح النظر فى عواقب الأمور ، ذهب اليه مرة عقب خروج الفرنسيين وعودة الحكم للعثمانيين ، فوجده (جالسا على السجادة) فجلس معه ساعة « فدخل عليه بعض أمرائه يسـتأذنه فى زواج احـدى زوجات من مات من خشداشينه ، فنتر فيـه وشتمه وطرده وقال (للشيخ) انظر الى عقول هؤلاء المغفلين ، يظنون أنهم اسـتقروا بمصر ، ويتزوجوا ويتأهلوا ، مع أن جميع ما تقدم من حوادث الفرنسيس وغيرها أهون من الورطة التى نحن فيها الآن » . ولقد تقدم فى سياق هذه الدراسة ذكر الكثير من آراء الشيخ فى الألفى الكبير . قـال فيه عنـد وفاته : انه كان « آخر من أدركنا من الأمراء المصريين شهامة وصراحة ونظرا فى عواقب الأمور . وكان وحيدا فى نفسه فريدا فى أبنـاء جنسه ، وبموته اضمحلت دولتهم ، وتفرقت جمعيتهم ، وانكسرت شوكتهم ، وزادت نفرتهم ، وما زالوا فى نقص وادبار ... » .

ولقد كان الشيخ الجبرتى يود لو أن البكوات عدلوا وأصلحوا، ووضعوا

للرعية ميزانا للعدالة وقانونا للسياسة ، حتى تستقيم الأمور ، ولكنهم جاروا وظلموا (لحكمة أزلية) ، فنزلت بالبلاد الكوارث ، وأولها مجيء الفرنسيس •

ويفسر موقف الشيخ من الاحتلال الفرنسي ، مبدأه الآخر الذى أخذ به ، وهو بغض الأجنبي الغاصب ، ولكنه بغض يخلو من التعصب ، فلا يصرف الشيخ الى تعداد مساوىء الفرنسيين فحسب ، ولا يجعله يجفل من التعاون معهم • فقد شاءت (الحكمة الأزلية) أن يسود (الجهل) بدلا من (العلم) ، وأن يطغى (الظلم) فينمحى (العدل) ، وأن يفضى اختـــلال (الميزان) ، وزوال (قانون الحكمة) الى تسلط هؤلاء الأجانب على البلاد •

كان الشيخ عند دخول الفرنسيين القاهرة ، من بين الذين غادروها الى الريف ، فذهب الى أبيار ، ولكن اقامته بها لم تتجاوز عشرة أيام ، لأن بونابرت طلب من الشيخين اللذين ترأسا الوفد الذى ذهب لمقابلته بعد واقعة الأهرام فى يولية ١٧٩٨ : مصطفى الصاوى وسليمان الفيومى ، الكتابة للذين هربوا بالحضور ، فكان الجبرتى من بين من كتبوا لهم •

ولم يتعين الشيخ فى الدواوين التى رتبها بونابرت ، وقد كان له فى علمه وفضله وجاهه ، ما يتيح له فرصة التعيين بها ، لا سيما وأن بونابرت دأب على استمالة العلماء والمشايخ تنفيذا لسياسته الوطنية الاسلامية ، ولكن الشيخ الذى نعى على المشايخ افتتانهم بالحيـــاة الدنيـــا لم يشأ أن يكون من بين (المتصدرين) ، ثم انه وان اعتقد أن (الحكمة الأزلـــية) هى التى هيأت للفرنسيين احتلال البلاد ، فان هؤلاء كانوا (ملاحدة) بالرغم من تظاهرهم باحترام الدين الاسلامى ، وكانوا أجانب ومغتصبين ، أنهوا حكم السلطان العثمانى (خليفة المسلمين) ونوابه فى البلاد ، وشرعوا ينظمون أساليب الادارة والحكم على نهج يغاير ما ألفه الشيخ وخبره ، فكان حريا به قبل الاقبال على التعاون معهم أو مقاومتهم ، أن يقف على مدى تمسكهم بميزان (العدالة) وأن يعرف شيئا عن أحوالهم ونشاطهم ، وأن يقتنع بفائدة هذا التعاون لصالح سواد الأهلين أو مضرته ، وجدوى المقاومة ، فيتعاون معهم ، وعندئذ يقوم بدور (الوساطة) الذى اعتقد الشيخ أنه واجب العلماء والأشياخ بين الهيئتين: الحاكمة والمحكومة • أو يحبذ المعارضة والمقاومة •

ولذلك لم يعتكف الشيخ بعد عودته من أبيار ، بل حرص على مراقبة سير الحوادث ، وشهد احتفالات الفرنسيين ، وزار (مجمعهم العلمى) وشاهد خزائن كتبهم ومصانعهم مدفوعا بغريزة الاستطلاع . ولأنه كان عالما بارعا يهتم بالرياضيات والطبيعيات والفلك والأرصاد وما الى ذلك . وأمكنه بفضل صلاته مع المشايخ والمتصدرين أن يعرف أساليبهم الحكومية وأغراضهم وغاياتهم منها ، كما أوقفه اهتمامه بمجريات الأمور على عاداتهم وأخلاقهم . وتسنى له بسبب ذلك كله أن يسجل فى (تاريخه) تفصيلات كثيرة وصحيحة عن هـذا الحكم الأجنبى الذى ابتليت به البلاد ؛ كما تكونت لديه آراء ومبادىء معينة شكلت مسلكه ، وحددت موقفه من الاحتلال الذى نسى فى سنواته الثلاث .

فقد نعى على الفرنسيين مجونهم وخلاعتهم وانحلال أخلاقهم ، وآلمه أشد ما آلمه اقتداء دهماء الناس بهم فى مباذلهم ، ثم امتداد الفساد الى صبابات أخرى من الأهلين ، وصار ينشد زوال حكمهم ؛ ولكنه لما كانت (الحكمة الأزلية) هى التى مكنت للفرنسيين من فرض سلطانهم على البلاد ، فقد انتظر أن يجىء خلاصها منهم (بحكمة أزلية) كذلك ، وهو الذى شاهد فلول البكوات ومماليكهم المنهزمين ينتشرون فى الشـام والصـعيد ، ويتسلح الفرنسيون بآلات الحرب والقتال الحديثة ، ويحصنون الطوابى بهـا ؛ ويسلكون مسلك من صح عزمه على الاقامة المستمرة وارساء سلطانه على قواعد قوية راسخة ، ولذلك لم يكن الشيخ ممن ساهموا فى ثورة القـاهرة الأولى (أكتوبر ١٧٩٨) ، وانتقد تشجيع « بعض المتعممين » للعـامة الذين دبروا هذه الثورة ، فقال : ان هذا البعض من المتعممين « لم ينظروا فى عواقب الأمور ، ولم يتفكر أنه فى القبضة مأسور » وزاد من ايمان الشيخ بعدم جدوى أمثال هـذه الثورات ، ما فعله الفرنسيون بالجامع الأزهر ؛ وايذاء الأهلين ، وأخذهم بالقسوة والعنف بعد ذلك .

وكذلك كان موقف الشيخ من ثورة القاهرة الثانية (مارس وابريل ١٨٠٠) على أيام كليبر ، فقد توهم الرؤساء العثمانيون والبكوات المماليك والأشياخ المتصدرون ، أنهم بتأليب العامة على الفرنسيين ، واشعال نار الثورة ضدهم

يستطيعون تملك القاهرة ، واخراج العدو من البلاد ، وآلم الشيخ أن ينخدع القاهريون بهـذه الأوهام ، فيعرضوا أنفسهم لنقمـة الفرنسيين ، ويذهب العديدون من الأبرياء ضحية لهذه الفتنة الجامحة ؛ وحز فى نفسه أن ينقـاد الشعب « للدجاجلة » الذين يكثرون فى الفتن الهوجاء ، ومن هؤلاء رجل مغربى « ليس ممن له فى مصر ما يخاف عليه من مسكن أو أهل أو مال أو غير ذلك ، كما قيل : لا ناقتى فيها ولا جملى » ، أثار العامة على المشايخ الذين سعوا لانهاء الفتنة بعد أن استفحلت، وعظم بلاء الناس وكربهم بسببها، وظهر عجز العثمانيين والبكوات المماليك عن طرد الفرنسيين ، بل انتصر كليبر عليهم — كما هو معروف — فى واقعة هليوبوليس وضيق الخناق على القاهرة — فسب الناس المشايخ وشتموهم وضربوهم ، والتف العامة حول هذا المغربى « لعدم ادراكهم لعواقب الأمور ••• وتعضد كل بالآخر (وكان غرضه) دوام الفتنة ، فان بها يتوصل لما يريده من النهب والسلب والتصور بصورة الامارة باجتماع الأوغاد عليه » • وكره الشيخ الجبرتى هذه الثورة ومحركيها عندما استطالت أيامها ، وزاد النصب والتعب ، وانعدمت الأقوات « حتى هلكت النـاس وخصوصا الفقراء والدواب » ، وشكا الشيخ من « ايذاء عسكر العثمانلى للرعيـة وخطفهم ما يجدونه معهم ، حتى تمنوا زوالهم ، ورجوع الفرنسيس على حالتهم التى كانوا عليها » ؛ وقد أثلج صدره ما كتبه الشيخ محمد السادات الى عثمان كتخدا (كتخدا الدولة) ، يصب جام غضبه على العثمانيين وعساكرهم ، الذين ما ان لاحت الفرصة لاسترجاعهم هذه البلاد ، ودخل جماعة منهم القاهرة قبل نقض اتفاق العريش ، حتى صاروا يؤذون الناس ويعتـدون عليهم ، ثم راحوا يشعلون الثورة ، ويخدعون القاهريين بأكاذيبهم ، ويخفون عنهم هزيمتهم وانقطاع المدد عنهم • وأثبت الجبرتى صورة (التذكرة) التى بعث بها السادات على يد السيد أحمد المحروقى الى عثمان كتخدا ، ونصها : « حسبنا الله ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير وما هى من الظالمين ببعيد :

ظننت أنك عـدتى أسطو بهـا   ويدى اذا اشتد الزمان وساعدى

فرميت منـك بغير ما أملتـه   والمرء يشرق بالزلال البـارد

« أما بعد فقد نقضت عهـدى ، وتركت مودة آل بيت جدى ، وأطعت الظلمة السفلة ، وامتثلت أمر المارقين الثفلة ، فأعنتهم على البغى والجور ، وسارعت فى تنجيز مرامهم الفاسد على الفور ، من الزامكم الكبير والصغير والغنى والفقير ، اطعام عسكركم الذى أوقع بالمؤمنين الذل والمضرات ، وبلغ فى النهب والفساد غاية الغايات ، فكان جهادهم فى أماكن الموبقات والملاهى ، حتى نزل بالمسلمين أعظم المصائب والدواهى ، فاستحكم الدمار والخراب ، ومنعت الأقوات وانقطعت الأسباب ، فبذلك كان عسكركم مخذولا ، وبهم عم الحريق كل بيت كان بالخير مشمولا . كيف لا وأكابركم أضمرت السوء للمرتزقة فى تضـييق معايشـهم ، وأخذ مرتباتهم ، واتلاف ما بأيديهم من أرزاقهم وتعلقاتهم ، وقد أخفتم أهل البلد بعـد أمنها ، وأشعلتم نار الفتنة بعد طفئها . ثم فررتم فرار الفيران من السنور ، وتركتم الضعفاء متوقعين أشـنع الأمور . فواغوثاه واغوثاه ، أغثنا ياغياث المستغيثين ، واحكم بعد ذلك ياأحكم الحاكمين ، وانصرنا وانتصر لنا ، فاننـا عبيـدك الضعفـاء المظلومون يا أرحم الراحمين » .

ولقد أفصح الشيخ السادات فى (تذكرته) هذه عن كل ما كان يدور فى ذهن الجبرتى ، ويختلج فى صدره ، وأما حكمه على هذه الفتنة الجامحة فقد أوجزه فى قوله : « وانكشف الغبار عن تعسة المسلمين ، وخيبة أمل الذاهبين والمتخلفين ـ (الذاهبـون هم العثمانيون الذين هزمهم الفرنسـيون ، والمتخلفون هم القاهريون وسائر أهل البلاد) ـ وما استفاد الناس من هذه العمارة وما جرى من الغارة الا الخراب والسخام والهباب » .

على أنه لم يمض شهران تقريبا على انتهاء هذه الفتنة ، حتى وقع مقتل الجنرال كليبر على يد سليمان الحلبى فى ١٤ يونية ١٨٠٠ . فكانت « نادرة عجيبـة » ، حصلت بسببها « هوجة عظيمة فى الناس ، وكرشـة وشـدة انزعاج » ، وقد كان لهذا الحادث أثر عظيم فى نفسه بسبب ما كشفه له عن « عدالة » أقوام « ملحدين » ، كان من المتوقع أن ينتقموا فى سورة غضبهم لموت كبيرهم من الأهلين ، دون تمييز بين مـذنب وبرىء ، وهم أصـحاب السطوة والسلطان ، ولكنهم « عدلوا » ، ولم يعمدوا الى القصاص من القاتل

وشركائه فى الجريمة الا بعد تحقيق ومحاكمة ، مع ضبط القاتل وقت وقوع الجريمة واعترافه بجرمه ، ثم أطلقوا ساحة من ثبتت براءته فى المحاكمة . فكانت هذه ظاهرة غريبة على الشيخ وعلى معاصريه الذين ألفوا بطش الحكام بالأبرياء والمذنبين على السواء ؛ ولقد تزايد اعجاب الشيخ (بعدالة) الفرنسيين ، عندما استطاع أن يعقد مقارنة بين هذه (العدالة) التى أجروها فى أحكامهم ، وهم الذين لا دين لهم ، وبين ذلك (الظلم) الذى قاسى الأهالون أهواله عند عودة هذه البلاد الى حكم العثمانيين ، وتسلط البكوات عليها من جديد بعد ذهاب الفرنسيين ، واستمرت اعتداءات طوائف العسكر من أرنؤود ودلاة وغيرهم سنوات طويلة . وقد حمله تقديره لهذه (العدالة) على اثبات صورة من (الأوراق) التى ضمنها الفرنسيون أخبار الواقعة والمحاكمة ، « وطبعوا منها نسخا كبيرة باللغات الثلاث : الفرنساوية والتركية والعربية » ، وذلك — كما قال الشيخ — « لما فيها من الاعتبار وضبط الأحكام من هؤلاء الطائفة الذين يحكمون العقل ، ولا يتدينون بدين . وكيف وقد تجارى على كبيرهم ويعسوبهم رجل آفاقى أهوج ، وغدره ؛ وقبضوا عليه وقرروه ، ولم يعجلوا بقتله وقتل من أخبر عنهم بمجرد الاقرار ، بعد أن عثروا عليه ووجدوا معه آلة القتل مضمخة بدم سارى عسكرهم وأميرهم . بل رتبوا حكومة ومحاكمة ، وأحضروا القاتل وكرروا عليه السؤال والاستفهام مرة بالقول ، ومرة بالعقوبة ، ثم أحضروا من أخبر عنهم وسألوهم على انفرادهم ومجتمعين ، ثم نفذوا الحكم فيهم بما اقتضاه التحكيم ، وأطلقوا مصطفى أفندى البرصلى الخطاط ، حيث لم يلزمه حكم ولم يتوجه عليه قصاص . كما يفهم جميع ذلك من فحوى السطور ، بخلاف ما رأيناه بعد ذلك من أفعال أوباش العساكر الذين يدعون الاسلام ، ويزعمون أنهم مجاهدون ، وقتلهم الأنفس ، وتجاريهم على هدم البنية الانسانية بمجرد شهواتهم الحيوانية مما سيتلى عليك بعضه بعد » .

وكان لهذه التجارب التى مرت بالشيخ أثرها — ولاشك — فى اقتناعه بالتعاون مع الفرنسيين ، فهم الى جانب ما ظهر من اهتمامهم بالعلم ، وتوفر علمائهم على البحث والتنقيب والدراسة بالرغم من الاضطرابات فى القاهرة

والأقاليم وذهاب عدد منهم ضحية لها ؛ والى جانب ما أظهروه من تمسكهم (بميزان العدالة) - حرصوا على احترام شعائر المسلمين ، ولم يكلفوا المشايخ المتصدرين الذين تعاونوا معهم عند مجيئهم، وصاروا أعضاء فى الديوان الذى شكله بونابرت ، باتيان ما يتعارض مع الدين الحنيف ، حتى انه عندما رفض الشيخ عبد الله الشرقاوى وضع (الجوكار) - « وهى العلامة التى يقال لهـا الوردة » ، كان رأى الجبرتى أن الشرقاوى لم يكن محقا فى رفع هذه الشارة ، لأن وضعها « لايخل بالدين » • ثم انه نجم عن تردد الشيخ على مجمعهم العلمى ، وسؤاله لعلمائهم مستفسرا عما صار يصادفه لديهم من آلات أو يشاهده من تجارب علميـة ، وهم الذين « اذا حضر اليهم بعض المسلمين ممن يريدون الفرجة لا يمنعونه الدخول الى أعز أماكنهم ، ويتلقونه بالبشاشة والضحك واظهـار السرور بمجيئه اليهم » حتى ان الشيخ ذهب اليهم مرارا ، وأطلعوه « على ذلك » - أن اتصل الشيخ بعدد من علمائهم ، كما أنه عرف عددا آخر من الفرنسيين ، عن طريق صديقه اسماعيل الخشاب، وكان لهذا مخالطة بهم ، فتضافرت كل هذه العوامل على ازالة ما يكون قد تبقى لديه من نفرة منهم تحول دون تعاونه معهم اذا طلب اليه أن ينضم الى أعضاء دواوينهم •

وعلى ذلك فانه عندما تسلم الجنرال منو قيادة الحملة العامة بعد مقتل كليبر ، وأقام ديوانه الجديد فى أكتوبر ١٨٠٠ صار عبد الرحمن الجبرتى أحد أعضاء هذا الديوان ، وصار صديقه اسماعيل الخشاب أمينا لمحفوظاته وكاتبا (لسلسلة التاريخ) أى محاضر جلسات الديوان • ولقد كان هذا الديوان أداة طيعة فى يد منو ، ورضخ أعضاؤه لكل ما طلب (منو) منهم ؛ ومبعث ذلك رد الفعل الذى حصـل بعد ثورتى القاهرة السابقتين ومقتل كليبر ، وصرامة الفرنسيين فى الاقتصاص من الأهلين بفرض الغرامات الفادحة عليهم وانشغال القاهريين وأشياخهم بتدبير المال لدفعها ، ثم يقين أعضاء الديوان بأن لا جدوى من المفاوضة أو المقاومة طالما كانوا عاجزين بمفردهم عن طرد العدو من بلادهم ، كما كان مبعث هذا الرضوخ انتظارهم الفرج القريب على يد الجيوش المتأهبة للاغـارة على مصر لانقـاذها من العـدو ، ولم يكن

العثمانيين الذين فشلوا فى قتال الفرنسيين ، هم الذين تتألف هذه الجيوش منهم وحـدهم ، بل صـار لهم حلفـاء الآن من الانجليز ، أى من الجند المسلحين بأسلحة من طراز مالدى الفرنسيين منها ، والمدربين على نفس فنون الحرب والقتال التى درب الفرنسيون عليها .

ولا جدال فى أن الشيخ الجبرتى منذ عضويته فى هذا الديوان ، صـار يتنازعه عاملان : أحدهما الرغبة فى (مداراة) الحاكمين ــ وكانت (المدراة) هى القاعدة التى بنى عليها سائر أعضـاء الديوان كذلك مسلكهم مع قائد الحملة العام ــ لعل الشيخ يستطيع «التوسط» فى قضاء حوائج الناس، أولعل هذه (المداراة) ترفع شيئا من المظالم التى أوقعها الفرنسيون آنئذ فى صورة مطالبهم المالية التى لا نهاية لها بالأهلين ، أو لعله يتأتى من هذا (التعاون) ضبط الأنسـاب ومعرفة الأعمـار ــ أحد مشـاريع منو التى عرضها على الديوان ــ توطئة لضبط المواريث ، وتلك مسألة اهتم بها الأشياخ وقتئذ اهتماما بالغا . وأما العامل الثانى ، فكان خجل الشيخ من هـذا الرضوخ والاستسلام الذى لا خلاص منه . آية ذلك اغفاله فى (تاريخه) اثبات تلك « الورقة » التى طلب (الكمثارى فوريه) Fourier من أعضـاء الديوان أن يكتبوها تهنئة للجنرال منو على المولود (سليمان مراد) الذى ولد له « من المرأة المسلمة الرشيدية » .

ولزم الشيخ جانب الهدوء ، و « سـاير » حكومة العهـد الجديد كل المسايرة ، فلم يعرف عنه أنه عارض فى شئ ، ولم يذكر هو عن نفســه أنه اقترح أمرا أو أبدى رأيا . فأما تعليل « مســايرته » فسهل ميســور ، اذا أخذنا بالاعتبارات التى سبق ذكرها ، وأما أنه لم يذكر عن نفسه ما يدل على مساهمته جديا فى المســائل القليلة التى تركت الحرية فيها لأعضاء الديوان لمناقشتها وبحثها كمسألة (ضبط الأنساب ومعرفة الأعمار) ، فلا ينهض دليلا على عدم نشاط الشيخ ، بل ان مبعثه عامل الخجل الذى سبقت الاشارة اليه.
ولا جدال فى أن الشيخ لم يكن عضوا خاملا ، وهو الذى يؤخذ من التفصيلات التى حواها (تاريخه) عن هذا الديوان أنه واظب على حضور جلساته واهتم بما صار يدور فيه ، ولكنه مما لا شك فيه كذلك أنه عرف عنـد الفرنسيين

بالاعتدال والاتزان ، والابتعاد عن الشغب ، أو الاندفاع وراء العواطف . يؤيد هذا القول ، ترك هؤلاء له حرا طليقا ، عند ما أصعدوا فريقا من زملائه الى القلعة وقت اقتراب خطر الجيوش العثمانية والبريطانيــة الزاحفة على القاهرة من هذه الأخيرة . فكان الجبرتى ، مع خليل البكرى ومحمد الأمير وموسى السرسى ، هم الذين أبقاهم الجنرال بليار فى الديوان ، ثم انضم اليهم سليمان الفيومى الذى أفرج عنه بعد قليل ، بينما اعتقل محمد الأمير .

ولكن الشيخ الذى تأثر بهياج الخواطر الذى انتشر بين الأهلين نتيجة لانهزام الفرنسيين على يد الجيوش الزاحفة ، وتوقعهم الخلاص القريب ، ولم ترضه الاعتقالات التى حدثت واستفزه عسف الفرنسيين فى جمع الغرامات والأتاوات فى ساعات احتضارهم الأخيرة ، سرعان ما انتعش أمله فى زوال هــذا الحكم الأجنبى البغيض ، لا عن طريق الثورة واثارة الفتنــة المؤذية والشعب ، ولكن بمقتضى (الحكمة الأزلية) ، التى شاءت عند تفاقم الظلم والجور أن يستبدل (العــدل) بهما ، وينصب ميزانه . فصــارت بلاغات (بليار) و (منو) ورسائل هذا الأخير التى بعث بهــا من الاسكندرية الى الديوان ، « تمويهات » وأكاذيب ، ومحشوة « بالكلام الفارغ » .

وأفصح الجبرتى عن فرحه لزوال حكم الفرنسيين ، باهدائه كتابه (مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس) الى الصدر الأعظم يوسف ضيا باشــا ـــ على نحو ما تقدم ذكره ـــ وقد استهله بقوله : « حمدا لمن جعل كلمة الذين كفروا السفلى ، وكلمة الله هى العليــا ، وجعل الدولة العثمانيــة والمملكة الخاقانية بهجة الدين والدنيا » . ووجد الشيخ عبرة فى زوال ملك الفرنسيين بعد أن بدا أن أقدامهم قد رسخت فى البلاد ، وأن سلطانهم قد توطد بها ، فاذا هم ينخلعون عن « التصرف والتحكم (و) سبحان من لا يزول ملكه ولا يتحول سلطانه » وراعه ما قصه عليه حسين بك وكيل قبطان باشا « وكان بصحبة الباشا عند ذهابه الى الانكليز » ، أثناء الحملة لقتــال الفرنســين واجلائهم عن البلاد ، قال حسين بك : « كنا فى نحو الخمســين والانكليز فى نحو الخمسة آلاف . فلو قبضوا علينا فى ذلك الوقت لملكوا الاقليم من غير ممانع ، فسبحان المنجى من المهالك » . فكان تعليق الشــيخ على ذلك أنه

« اذا تأمل العاقل فى هذه القضية ، يرى فيها أعظم الاعتبارات والكرامة لدين الاسلام ، حيث سخر الطائفة الذين هم أعداء للملة هــذه لدفع تلك الطائفة ومساعدة المسلمين ؛ مصــداق الحديث الشريف وقــوله صلى الله عليــه وسلم : ان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر . فسبحان القادر الفعال » .

ولقد توقع الشيخ أن تسود (العدالة) بعــودة الحكم الى العثمانيين ولكن سرعان ما ضاع أمله عند ما عمت الفوضى فى السنوات الخمس التالية، وكثرت الفتن والانقلابات ، واعتدى الجند على الأهلين ، وهاج القاهريون، والفلاحون بالأرياف ، لما نزل بهم من جورهم ، وصار أكثر الناس ــ كمــا قال ــ يتمنون « أحكام الفرنساوية » .

وأرهقت الشعب السلف الجبرية والأتاوات ، وتوالت (الفرد) والمظالم ، و « توقف » حال الناس ، « ورضوا عن أحكام الفرنسيس » . مما سـبق ذكره وتوضيحه ، وذكر رأى الشيخ فى ذلك كله فى سياق هذه الدراسة .

ثم انه لم تلبث أن لاحت بارقة أمل ، عند ما شهد أحد رؤساء الأرنؤود (محمد على) يتودد الى المشايخ والمتصــدرين أمثــال عمر مكرم وأحمد المحروقى ، ويتقرب منهم ، ويجوس الشوارع متحدثا مع العامة و « الرعية » ومطمئنا لهم ، ومشاركا لهم فى التذمر والشكوى من عسف عثمان البرديسى وسائر البكوات أيام حكومتهم المعروفة ، ويمنى الجميع بقرب انتهاء عهــد الظلم والجور ، حتى استطاع تأليب الأشياخ والرعية على هؤلاء البكوات الظلمة ، ثم راح يفعل نفس الشىء أثناء أزمته مع أحمد خورشيد ، حتى تمكن بمعاونة المشايخ والرعية من ازاحة هذا الأخير من الولاية ، والوصــول بنفسه الى الباشوية . فتوقع الجبرتى بداية عهد جديد على يد هذا المبشر الجديد .

ويستدل من التفاصيل التى ذكرها الجبرتى عن دور المشايخ خلال هذه الأحداث ، وبالقدر الذى أراده لهم أصحاب الحكم أو المتطلعون اليه فى هذه الفترة ، أن الشيخ لم يكن من بين هؤلاء المتصدرين ، أو اذا كان فانه لم يشر الى ذلك بقليل أو كثير ، وســواء اشترك أم لم يشترك فقد ظل دائب الصلة بالأشياخ ، ويعنى بتتبع نشاطهم ونشاط الحكام الباشوات العثمانيين ، ونشاط

البكوات المماليك ، منازعى الدولة فى السلطة والنفوذ ، ولم يصرفه اشتغاله بشئونه الخاصة أو قراءة الدروس ، أو انكبابه على تسجيل الحوادث أو الاهتمام باستكمال بعض الكتب التى أراد تأليفها فى الفقه الحنفى والحساب والفلك وغير ذلك ــ لم يصرفه هذا عن التردد على محمد الألفى الكبير وغيره من البكوات كالأمير ذى الفقار البكرى ، وحضور مجالس أحمد خورشيد باشا ، وزيارة عمر مكرم وأحمد المحروقى وغيرهما من المتصدرين من المشايخ والأعيان فى وقته .

ولكن تسلم محمد على لزمام الأمور لم ينه عهد المظالم والسلف والأتاوات ، ولم يتحقق به ــ فى نظر الشيخ ــ (ميزان العدل) ، ولم يلق الأهلون ومتزعموهم من الأشياخ والأعيان جزاء حسنا على سعيهم فى تقليده الولاية . وانقلب الشيخ أيما انقلاب على هذه الحكومة الظالمة ، والتى خالفت فيما اتبعته من طرائق لسد حاجتها الملحة الى المال كل ما كان يدين به الشيخ من مبادى عن سياسة الحكم والدولة ، فلم ير فى كل ما يحدث الا ضياعا (للعدالة) وانتفاء لها ، وتمكينا (لأسافل) القوم من الاستعلاء على أكابرهم ، ومثابرة على « استنضاح » الأموال ، وتجويعا للأهلين وتشريدا للفلاحين ، واستبدادا بالرأى واستهانة بالعلماء واستخفافا برأى ذوى الفضل ، واعتدادا بالعصبية فى توطيد السلطة على أساس الجور بالناس والعسف بهم ، وسلب أقواتهم وأرزاقهم ، وتجريدهم من الارض وما يملكون للاغداق بنعمه وآلائه على أهله وعشيرته وصنائعه ورؤساء أجناده ، حتى صار كل هؤلاء أصحاب الشأن والسيادة والثراء الطائل ، بينما يفتك المرض والجوع بأهل البلاد .

ولقد عظمت حفيظة الشيخ على الباشا لدرجة أنه تمنى زوال ملكه . فلم يكن من بين الأشياخ الذين وقعوا على العرائض التى طالبوا فيها ببقاء محمد على فى الباشوية أثناء أزمة النقل الى سالونيك المعروفة ، بدعوى أنه أجرى العدل ، وأسعد الرعية ، فوصف الشيخ ما نمقوه ووضعوا أختامهم عليه ، أو زوروا خاتم من لم يفعل وختموا به : أنه كلام عنه « يسئلون ولا يؤذن لهم فيعتذرون » .

وهـذه الكراهية نفسها لحكم محمد على ، هى أحـد بواعث حملته الشديدة على أشياخ عصره ، « مشايخ الوقت » ، الذين مكنوا للباشا بتكالبهم على الدنيا ، وانقسـاماتهم وحزازاتهم ومنافستهم ، اغفال أمرهم ، والازدراء بهم وبما قد يجرءون على اسدائه من « نصح » اليه . وهذه الكراهية كذلك كانت مبعث اسـتيائه وتكدره من البكوات المماليك ، والحملة عليهم هم كذلك بسبب فرقتهم ، وعـدم اجتماع كلمتهم وتخاذلهم ، ومنافسـاتهم وكراهيتهم لبعضهم بعضا ، فعجزوا عن اهتبال الفرصة السانحة أثناء أزمة النقل الى سالونيك لاسـترداد الحكم وطرد محمد على على رأس جنـده الأرنؤود من هذه البلاد ، وهم الغرباء عنها ، والذين لا تربطهم صلة بهـا ، على خلاف البكوات الذين اعتبرهم الجبرتى ــ كما أسلفنا ــ « مصريين » . ولقد اشـتد سخطه على عثمان البرديسى خصوصـا ، أقوى خصوم الألفى ومنافسيه على السلطة ، وأكثرهم عداء له ، فعده واخوانه المسترشدين برأيه الضعيف ، مسئولين عن تفويت الفرصة ، واستمرار محمد على فى باشويته .

واعتبر الجبرتى من « تمام سعد محمد على باشا الدنيـوى » أن يحم القضاء بالألفى قبيل وصول حملة (فريزر) ؛ ولكنه وقد أخذ الحزن منه كل مأخذ على أن تجرى تصاريف القدر و (الحكمة الأزلية) بهذه الصورة ، لم يسعه تشفيا لمكنون حقده على الباشا الا أن يسجل قول الشاعر :

فقل للشـامتين بنـا أفيقوا سيلقى الشـامتون كما لقينا

ونقم الجبرتى على البكوات نقمة شـديدة ، لأنهم باسـتمرار تفرقهم وتخاذلهم قد أضاعوا الفرصة كذلك أثنـاء (حملة فريزر) لطرد محمد على من باشويته .

ولقد درج الكتاب على مؤاخذة الشيخ على ما أظهره من حزن عند فشل حملة فريزر ، وتمنيه لو أن الانجليز انتصروا على الباشـا وأنهوا حكمه ؛ فشاءت الأقدار غير ما تمنى الشيخ ، و « حصلت الواقعة على غير قياس » ، كما أسفرت أزمة النقل الى سالونيك فى العام السابق عن «انعكاس القضية». ولكن كراهية الشـيخ لحكم محمـد على لم تكن صـادرة عن اعتبـارات

شخصية أو مصالح ذاتية أو شهوة أو نزوة ، حقيقة وقع على الشيخ (الظلم) كما وقع على غيره ، ولكن كان له من الأملاك الواسعة والثراء ما يكفل له العيش فى بحبوحة ويسر ولم يكن الطمع من شيمته . وخـلا (تاريخه) من الاشارة الى نفسه ، ولكنه ذخر بالأمثلة والوقائع المتصلة بعيش عامة الناس والفلاحين ، وما صاروا يلاقونه من عنت وارهاق بالغين فى حياتهم ومعاشهم نتيجة لأساليب الباشا المالية الظالمة . وكثيرا ما صـار الشيخ يسجل تمنى الناس لعودة حكم الفرنسيين ؛ ولم يكن الجبرتى نفسه الا واحدا من أولئك الذين شاطروا سواد الشعب وقتئذ هذه الأمنية .

ولم يكن هناك تعارض بين تمنى عودة الحكم الأجنبى — على الرغم من كراهية الناس وكراهية الشيخ له — وبين المبادىء التى دان بها الشيخ ، والتى تنحصر فى وجوب اقامة (ميزان العدالة) كغرض عينى ألزم الله تعالى الحاكم به ، سواء كان من المسلمين ، أم شاءت (الحكمة الأزلية) نفسها أن يكون من غير المسلمين . أما أن يستمر الجور والظلم ، فذلك ما لا بد من انتهائه امتد الأجل به أم قصر ، ولا يطلب من امرء أيا كان الرضى به ، والطـاعة لصاحبه . فاذا انتصر الانجليز على الباشا ، فلا بد أن مبعث هـذا (حكمة أزلية) ، وكما أيد الله هذا الدين بالرجل الفاجر لانهاء حكم الفرنسيين ، فانه سبحانه سوف يؤيده مرة أخرى ، عند اقتضاء (الحكمة الأزلية) ذلك بانهاء حكم هـؤلاء (الفاجرين) أى الانجليز ؛ فلم يكن مبعث حزن الشيخ على فشل هؤلاء الا تمنيه زوال الظلم والجور ، وانتشار (العدالة) . آية ذلك قوله تعليقا على هزيمة الانجليز : « وهذه الواقعة حصلت على غير قيـاس ، وصادف بناؤها على غير أساس . وقد أفسد الله رأى كل من طائفة الانكليز والأمراء المصرية وأهل الاقليم المصرى » وكان فساد رأى « أهـالى الاقليم (لانتصارهم) لمن يضرهم ويسلب نعمهم . وما أصاب الناس من مصيبة فبما كسبت أيدى الناس ، وما أصابك من سيئة فمن نفسك » . وأما لماذا أفسد الله رأى هؤلاء ، فهو « لبروز ما كتبه وقدره فى مكنون غيبه ، على أهـل الاقليم من الدمار الحاصل ، وما سيكون بعد ، كما ستسمع به ، ويتلى عليك

بعضه » . فما كان « الا ما أراده المولى جل جلاله من تعسة الانكليز والقطر وأهله الا أن يشاء الله » .

ورأى الشيخ فى محمد على أنه منطبع على الظلم والجور ، متطلع الى ما بأيدى الغير ، مستبد ، لا صديق ولا حبيب له ، « يحب الشوكة ونفوذ أوامره فى كل مراد ، ولا يصطفى ويحب الا من لا يعارضه ، ولو فى جزئية ، أو يفتح له بابا يهب منه ريح الدراهم والدنانير ، أو يدله على ما فيه كسب أو ربح من أى طريق أو سبب ، من أى ملة كان» ، «انحلت عزائمه» عند ما بلغه «حصول» الانجليز بالاسكندرية ، غدر بمعاونيه من كبار الأرنؤود ، أنزل البلاء بحسين أفندى الروزنامجى وغيره ، ونفى وشرد عمر مكرم ؛ و « بيت غدر المصرية وقتلهم » فى مذبحة القلعة (١٨١١) . أضف الى هذا توالى المظالم فى عهده واستمرار الغلاء، وافلاس مساتير الناس من كل ما فصله الشيخ فى (تاريخه) .

ومع ذلك فقد حاول الشيخ أن يتحرز من كراهيته لمحمد على وأن يكون عادلا فى حكمه عليه، فذكر بمناسبة اصلاح سد الاسكندرية واعادته (١٨١٦)؛ وقد اعتبره « من محاسن الأفعـــال » أنه « كان له مندوحة لم تكن لغيره من ملوك هذه الأزمان . فلو وفقه الله لشىء من العدالة ، على ما فيه من العزم والرياسة والشهامة والتدبير والمطاولة ، لكان أعجوبة زمانه وفريد أوانه » .

وشهد الجبرتى ، بعد الحوادث التى ذكرناها رسوخ ملك محمد على ، مقترنا باستمرار الأساليب الحكومية التعسفية التى حرص (الشيخ) على ذكرها فى (تاريخه) ووصف آثارها ، فلم يتغير نظره فى الباشـــا وحكمه ، فى السنوات التالية .

تلك اذا كانت أسباب معارضة عبد الرحمن الجبرتى لحكومة محمد على. ولقد كانت هذه المعارضة ــ كما أسلفنا ــ معارضة صامتة ، فلم يعرف عن الشيخ أنه حاول أن ينقد بصورة علنية أساليب الباشا ، أو أن يوجه النصح له لتقويمه كما فعـــل عبد الله الشرقاوى مثلا فى حادث الاستسقاء (أغسطس ١٨٠٨) ، أو الانضمام الى المعارضة السافرة عند ظهورها فيما بعد كما سيأتى ذكره . ومع ذلك فقد كانت معارضة الشيخ على صمتها معارضة خطيرة ،

من حيث انها قامت على مبادىء معينة ، تتصـــل فى جوهرها بضرورة توفر (العدل) شرطا أساسيا لوجوب الطاعة للحكام ؛ فلم يكن مبعثها أغراضـــا شخصية لرعاية مصالح ذاتيـــة ، ولم يكن من المنتظر أن يمتنع الشـــيخ من الافصاح عن آرائه الصحيحة لأصدقائه ، أو للأشـــياخ الذين اجتمع بهم ، وتبادل الرأى معهم فى شتى الأمور التى شغلت أذهان الأشياخ أو المتصدرين فى وقته ، ومن أهمها استمرار الأتاوات والسلف والمظـــالم ؛ ولا ندحة عن حديث الأشياخ فى ذلك ، وقد جردهم الباشا من كثير من امتيازاتهم المادية السابقة ، فأبطل (مسموح المشايخ) ، ولم يلبث أن اســتولى على ايرادات الأوقاف ، وشارك الملتزمين ــ وأكثريتهم من المشايخ ــ فى فائض التزامهم ، وهو علاوة على ذلك قد انفرد بالسلطة وحده ، ولا يجرؤ واحد منهم على « نصحه » والحد من سلطانه . بل وهناك ما يدل على أن أجزاء من (التاريخ) الذى كتبه أو المذكرات التى دونها فى (طيارته) قد ذاع أمره ــ على الأقل ــ بين أصدقائه وفى أوساط المشايخ ، فلم يكن من صالح النظام القائم فى شىء أن تذيع هذه الآراء وأن تجد لها صدى بين ســـائر الأوساط ، حتى انه بعـــد انقضاء هذه الحوادث التى نحن بصددها بعشرة أعوام تقريبا ؛ وبعد أن كان الباشا قد قضى على كل عناصر المعارضة والمقاومة ، واستبد بالسلطان الكامل فى ملكه ، لم يلبث أن وجد هو ورجاله من الأصلح لحكمه الحجر على آراء الشيخ واسكاته ، حتى فى معارضته الصامتة هذه ، فأجمع التواتر على أن صهر الباشا محمد بك الدفتردار فتك بخليل بن الشيخ عبد الرحمن الجبرتى فى يونيه ١٨٢٢ ، فقصم هذا البلاء ظهره ، وعزف عن التسجيل والكتابة ، ثم لم يلبث أن ذهب الحزن ، بجانب الاجهاد فى القراءة والكتابة ببصره ، وقد أشرف على السبعين ، وعاش بعد ذلك معتكفا فى داره حتى توفى بعد قليل فى عام ١٨٢٥ أو ١٨٢٦

المعارضة السافرة : عمر مكرم

بيد أن الشيخ الجبرتى ، وان كان لم يجهر بمعارضته للباشا ، ولم يسهم فى المعارضة السافرة التى بدأت تتألف بعد حادث الاستنقاء فى عام ١٨٠٨

خصوصا ، فقد سجل تفاصيل هذه المعارضة ، وأخبار متزعميها من الأشياخ والمتصدرين سواء كان مبعث زعامتهم لها رغبة فى الجاه والسلطان أم مجرد المناورة للايقاع بالخصوم الشخصيين واشفاء غليل أحقادهم ، يدفع الأولين على المعارضة الغرور وعمى البصيرة ، ويحدو الأخيرين فى مناوراتهم الطمع والنهم والتكالب على الدنيا . مما جعل هذه المعارضة السافرة - فى نظر الشيخ - تجربة تعسة فى ظروفها وملابساتها ونتائجها .

وأما المتزعم لهذه المعارضة السافرة فكان عمر مكرم . وهو يختلف عن الجبرتى من حيث تنشئته وثقافته ونظرته للأمور وهدفه من الحياة . فلم يعرف عنه أن نشأ فى مثل البيئة التى نشأ فيها الجبرتى ؛ ومع أنه جاور بالأزهر ، واقتنى مكتبة كبيرة ، فلم يكن فى عداد (المشايخ) . وعلى خلاف ما فعل الجبرتى ، انصرف أكثر ما انصرف للانشغال بالدنيا ، وجمع المال ، والاجتهاد لبلوغ أماكن الصدارة عن طريق الانغماس فى شئون السياسة ، بالقدر الذى هيأته له الظروف ، والذى استطاع هو بتدبيره وسعيه أن يهيئه لنفسه . وبينما كان الجبرتى يحدد موقفه من كل عهد من العهود التى مرت به مسترشدا بتلك المبادىء المعينة التى دارت حول ضرورة اقامة ميزان العدل من جهة ، وربط ما يجرى من أحداث بموجب الحكمة الأزلية من جهة أخرى ، كان عمر مكرم نهازا للفرص يقيس سعيه فى خدمة أى عهد من العهود التى مرت به بمقدار النفع الذى يجنيه منه ؛ فهو صديق حميم للبكوات المماليك طالما بقيت السلطة فى أيديهم ؛ وهو لا يحجم عن الانفضاض من حولهم ، اذا تراءى له أن بوسعه أن يفيد من أصحاب السلطان الجدد ، وهو لا يثبت على كل حال فى أوقات الملمات والشدة ، الا اذا تحتم عليه الثبات والصمود . وبينا يظل الجبرتى أمينا على رأيه حفيظا على مبدئه ، لا يفارقه الاتزان حتى آخر أيامه ، يركب الغرور رأس عمر مكرم ، ويزداد اعتداده بنفسه لدرجة الطغيان على الحكمة والتدبير الحسن ، وتعريض البقية الباقية مما استمتع به من نفوذ الى الضياع .

نشاته ونشاطه :

ولد عمر مكرم فى أسيوط ، فى تاريخ مجهول ، قد يكون فى حدود منتصف القرن الثامن عشر الميلادى ، لم يعرف شىء عن والده أو أجداده الا أنهم ينتسبون الى البيت النبوى الكريم ؛ ولم يكن بيتهم عريقا فى انتسابه هذا ، فمن المعروف أن سبط بنى الوفاء من بيتى البكرى والسادات هم الذين كانت لهم من أزمان بعيدة مشيخة السجادة البكرية ونقابة الأشراف • وفى أواسط القرن الثامن عشر الميلادى جمع السيد محمد أبو هادى بن وفا بين مشيخة السجادة البكرية ونقابة الأشراف ، وتولى بعد وفاته فى سبتمبر ١٧٦٢ الخلافة الوفائية ابنه أبو الأمداد السيد أحمد بن اسماعيل ، ونزل عن نقابة الأشراف الى السيد محمد أفندى البكرى الصديقى الكبير ؛ وقد تولى هذا المنصبين معا • وطمع فى المشيخة السيد محمد السادات بسبب انقراض سلسلة أولاد الظهور بموت السيد محمد أبى هادى ؛ والشيخ السادات من سبط بنى الوفاء • ولكنه لم يوفق ــ كما شهدنا ــ وطمع فى نقابة الأشراف ــ دون وجه حق ــ السيد عمر مكرم ، اللهم الا دعوى انتسابه البعيد للبيت النبوى الكريم •

وواتت الفرصة عمر مكرم لتحقيق مآربه ، عندما فر البكوات مراد وابراهيم الى الصعيد وقت مجىء حملة القبطان حسن باشا (١٧٨٦) ، واتخذا مقامهما بأسيوط ، فسعى معهما حتى صار مقربا منهما ، فوثقا به ، وكان عمر مكرم هو الذى حمل كتبهما الى المسئولين فى القاهرة فى منتصف عام ١٧٩١ ورجع بجواب هؤلاء اليهما ــ على نحو ما سبق ذكره ــ ونال حظوة كبيرة لديهما بسبب نجاحه فى المهمة ؛ وعمل على توثيق صلته بهما ، حتى اذا توفى شيخ سجادة السادة البكرية ونقيب الأشراف بمصر ، محمد أفندى البكرى الصديقى الصغير فى نوفمبر ١٧٩٣ ، تدخل مراد وابراهيم ، فتقلد عمر مكرم نقابة الأشراف بينما تولى خليل البكرى سجادة الخلافة البكرية أو الوفائية ، واضطر محمد السادات الى كتمان حنقه وغيظه • وأشرف عمر مكرم على ادارة أوقاف وأملاك النقابة ، وهيمن على ايراداتها • وظل من أقرب المقربين للبكوات ، وأسدى لهؤلاء خدمة جليلة بأن صار يسعى

جهده لانهاء الأزمة التى حــدثت بين البكوات والمشايخ على اثر اعتــداء محمد بك الألفى الكبير على احدى قرى بلبيس فى يونيــة ١٧٩٥ ، والتى أسفر حلها عن كتابة تلك (الحجة) التى تعهد فيها البكوات بالتزام العدل وأعلنوا فيها توبتهم عن مظالمهم السابقة ، ولقد تقدم كيف أن وعود مراد وابراهيم كانت كاذبة ، وأن ظلمهما شــمل الأهلين والافرنج (والفرنسيين خصوصا) على السواء ، وكان فى نظر الأشياخ السبب الذى جر على البلاد نكبة الغزو الفرنسى والاحتلال الأجنبى ، حتى ان الشيخ محمد السادات وجد من ذلك سبيلا لتقريعهما وأتباعهما ، وذلك عندما طلب البكوات المشايخ للتشاور معهم وقت وصــول الخبر الى القــاهرة « بطلوع الفرنسيين الى الاسكندرية ، فتكلم (الشيخ) بالتوبيخ وقال : كل هذا سوء مقالكم وظلمكم. وآخر أمرنا معكم ، ملكتمونا للافرنج. وشافه مراد بيك : وخصوصا بأفعالك وتعديك أنت وأمرائك على متاجرهم وأخذ بضائعهم واهانتهم » .

وعند اقتراب الفرنسيين من القاهرة ، بذل عمر مكرم ما وسعه من جهد وحيلة لتطمين العامة ولحملهم على قتال العــدو ومؤازرة البكوات ؛ وكان العامة قد أفزعهم ما شهدوه من انحلال عزائم البكوات والاسراع فى التأهب للارتحال من القاهرة ، « فداخلهم الخوف الكبير والفزع واستعد الأغنيــاء وأولو المقــدرة للهروب » لولا أن هددهم البكوات ، وســعى أنصارهم لاستحثاث الناس على الجهاد ، وكان عمر مكرم بين الساعين فى ذلك ، فصعد «نقيب الأشراف الى القلعة، فأنزل منها بيرقا كبيرا سمته العامة البيرق النبوى، فنشره بين يديه من القلعة الى بولاق ، وأمامه وحــوله ألوف من العــامة بالنبابيت والعصى يهللون ويكبرون ويكثرون من الصــياح ومعهم الطبول والزمور وغير ذلك » ؛ فكانت مظاهرة كبيرة لم تجد نفعا ولم تدفع ضرا ؛ وانهزم البكوات فى معركة الأهرام أو امبابة المعروفة فى ٢١ يولية ١٧٩٨ ؛ وفر مراد فى طريقه الى الصعيد ، وفر ابراهيم متوجها الى الشــام ، وخرج كثيرون من الأهلين يريدون الارتحال من القاهرة ، وقر رأى المشايخ فى اليوم التالى (٢٢ يولية) على الاتصال بالغزاة والاستفسار عن مقاصدهم ، واطمأن عديدون لوعود الفرنسيين بتأمين النــاس على أموالهم وأرواحهم ، فرجع

الفــارون ومعهم الأشــياخ الذين كانوا قد صحبوهم فى فرارهم ــ حتى المطرية ــ ومنهم الشيخ محمد السادات والشيخ عبد الله الشرقاوى • وأما عمر مكرم « فانه لم يطمئن ولم يرجع » •

والواقع أن السيد النقيب كان قد صح عزمه على الارتحال من هــذه البــلاد مع البكوات الذين ارتحلوا عنها ؛ فاتبع جماعة ابراهيم الهاربة نحو الشرق ، واســتقر به المقــام فى يافا فترة من الزمن ، كانت كافية لأن يرى الفرنسيين وقد وطدوا أقدامهم فى مصر ، بل واستقام لهم الأمر فيها ؛ حتى انهم سيروا جيشا لغزو الشام وفتحها كذلك ، وليتأكد لديه أن دولة البكوات قد زالت ، فقد تشتتت جموع هؤلاء ، وطاردهم الفرنسيون فى الصعيد ، بينما هم أخمدوا ثورة القاهرة (الأولى) فى ٢١ أكتوبر ١٧٩٨ فى سهولة ويسر ؛ ثم انهم انتصروا على العثمانيين والبكوات الذين عجزوا عن وقف زحفهم على الشام ، فاستولوا على العريش وغزة دون عناء •

واعتقــد عمر مكرم ــ وقد تحصن العثمانيون فى يافا ــ أنه ســوف يستعصى على الفرنسيين وقائدهم بونابرت فتحها ؛ ولكن سرعان ما دانت هذه للغزاة بعد قتال دام ثلاثة أيام فحسب ، فسقطت فى أيديهم فى ٧ مارس ١٧٩٩ ، وكان عمر مكرم أحــد أربعمائة تقريبا من المصريين اللاجئين بها ؛ فأعــادهم بونابرت الى مصر ، وكان عمر مكرم مع العائدين • وصــل الى دمياط بطريق البحر ، مع جماعة ذكرهم الشيخ الجبرتى فى (تاريخه) وتعوق بدمياط فترة من الزمن بسبب (الكرنتيلة) ، ثم وصل الى بولاق أخيرا فى ٧ يولية ١٧٩٩ • « فمكث هنيهة بزاوية على بيك التى بساحل بولاق ، حتى وصــل الى داره » • وكان فى أثناء ذلك قد رجع بونابرت نفسه من حملته الفاشلة فى الشام ، ودخل القاهرة فى ١٤ يونية • فبادر عمر مكرم ثانى يوم وصوله ــ أى فى ٨ يولية ــ بمقابلة بونابرت بصحبة الشيخ محمد المهدى الذى استطاع أن يفوز برضاء الفرنسيين عنه •

وكان الفرنسيون قد نزعوا نقابة الأشراف من عمر مكرم ، وقلدوها منذ أغسطس ١٧٩٨ الشيخ خليلا البكرى ، وكان هذا قد تداخل فيهم ، وعرفهم « أن النقابة كانت لبيتهم وأنهم غصبوها منه ، فقلده (الفرنسيون) اياها ،

واستولى على وقفها وايرادها » • وفضلا عن ذلك فقد صادر الفرنسيون أملاك عمر مكرم • ولذلك فقد صار كل ما اهتم به ـ وقد رجع الآن الى مصر ـ أن يسترجع أملاكه المفقودة ولم يكن بوسعه أن يسترد النقابة لأن خليلا البكرى ـ كما سبقت الاشارة ـ كان قد نال حظوة كبيرة لدى الفرنسيين •

ووجد عمر مكرم فى وساطة محمد المهدى ـ وهذا صاحب حظوة كذلك لدى الفرنسيين ـ خير ما يعينه على نيل مأربه• فكانت مقابلته بصحبة الشيخ لبونابرت ، وليس من المستبعد أن يكون محمد المهدى قد سعى للتمهيد لهذه المقابلة ، كسبا لرضاء بونابرت الذى قامت سياسته الاسلامية الوطنية على استمالة المشايخ والعلماء والأعيان • وأما بونابرت ـ على حد قول الجبرتى ـ فقد « بش له ووعده بخير ، ورد اليه بعض تعلقاته » وكان هذا كل ما ظفر به عمر مكرم ، فاستقر بداره ، وصارت « الناس تغدو وتروح اليه على العادة » •

ثم توالت الأحداث مسرعة : ففشل العثمانيون فى محاولتهم الاغارة على الفرنسيين لطردهم من البلاد وانهزموا فى موقعة أبى قير البرية فى ٢٥ يوليه ١٧٩٩ ، وارتحل بونابرت عن مصر فى ٢٢ أغسطس ، وتولى الجنرال كليبر قيادة الحملة ؛ ولم يكن هذا من أنصار البقاء فى مصر ، بل يريد اخلاء البلاد وعودة (جيش الشرق) بكل سرعة الى فرنسا ، وشرع يتفاوض فى شروط الجلاء مع العثمانيين والانجليز ، تلك المفاوضة التى أسفرت عن عقد اتفاق العريش فى ٢٤ يناير ١٨٠٠ ، ثم نقضه وانهزام العثمانيين فى معركة هليوبوليس فى ٢٠ مارس من العام نفسه •

وأنعشت المفاوضة آمال السيد عمر مكرم ، الذى صار يترقب عودة هذه البلاد الى حظيرة الدولة ، ورجوع الأوضاع بها الى حالها السابقة ، واسترداد البكوات لسلطانهم القديم ، ونزول القصاص بالمتعاونين مع أعداء الدولة ، واستطاعته أن يسترجع نقابة الأشراف وأوقافها وريعها ، عدا ممتلكاته المصادرة ؛ فراح يستعد لمقابلة (العهد الجديد) ، ثم دخل بعض العثمانيين القاهرة عقب ابرام اتفاق العريش ، ولكن خاب الأمل بسبب نقض هذا الاتفاق

ودارت رحى الحرب بين كليبر وجيش يوسف ضيا والبكوات (وعلى رأس هؤلاء ابراهيم بك) ؛ فما أن سمع القاهريون صوت المدافع حتى اشتد هياجهم ، وقامت ثورة القاهرة الثانية التى بدأت يوم المعركة نفسه (٢٠ مارس) .

وبدلا من تهدئة العامة ـ كما صار يفعل الشيخ الجبرتى ـ تزعم عمر مكرم هذه الثورة الفاشلة ، فكان هو والسيد أحمد المحروقى من بين الذين سارعوا « الى التلول خارج باب النصر » و « انضم اليهما أتراك خان الخليلى والمغاربة الذين بمصر (القاهرة) ... وتبعهم كثير من عامة أهل البلد (وبأيديهم) النبابيت والعصى ، والقليل معه السلاح . وكذلك تحزب كثير من طوائف العامة والأوباش والحشرات ، وجعلوا يطوفون بالأزقة وأطارف البلد ، ولهم صياح وضجيج وتجاوب بكلمات يقضونها من اختراعاتهم وخرافاتهم ، وقاموا على ساق ، وخرج الكثير منهم الى خارج البلد ، على تلك الصورة » ، ثم عاد جمع عظيم من العامة « ممن كان خارج البلدة ولهم صياح وجلبة على الشرح المتقدم ، وخلفهم ابراهيم بيك ، ثم أخرى وخلفهم سليم أغا ، ثم أخرى كذلك وخلفهم عثمان كتخدا الدولة ، ثم نصوح باشا ومعه عدة وافرة من عساكرهم ، وصحبتهم السيد عمر (مكرم) النقيب والسيد أحمد المحروقى (وطائفة من البكوات ، وراح نصوح باشا يقول) للعامة اقتلوا النصارى وجاهدوا فيهم » . وكانت ثورة عاتية ، مر بنا طرف من حوادثها . ومنها اهانة الشيخ خليل البكرى ، حيث « تتبع الناس عورات بعضهم البعض وما دعتهم اليه حظوظ أنفسهم وحقدهم وضغائنهم » ، فاتهم الشيخ خليل « بأنه يوالى الفرنسيس ويرسل اليهم الأطعمة » ، ولم ينقذه من أيدى العسكر و « بعض أوباش العامة » سوى توسط « سيدى أحمد بن محمود محرم التاجر » . ولم يتوسط عمر مكرم قطعا فى انقاذه .

ولم تفد مساعى الصلح بين الفرنسيين والأشياخ ـ وكان كليبر قد عقد معه معاهدة فى ٥ ابريل ـ لانهاء هذه الثورة الجامحة ، وظل السيد عمر مكرم والسيد أحمد المحروقى وأتباعهما « يمرون فى كل وقت ويأمرون الناس بالقتال ، ويحضونهم على الجهاد ، مع اتضاح عدم جدواه ، وما تسبب

عن الثورة من « توقع الهـلاك كل لحظة والتكليف بما لا يطاق ، ومغـالبة الجهلاء على العقلاء ، وتطاول السفهاء على الرؤساء ، وتهور العامة ، ولغط الحرافيش ، وغير ذلك مما لا يمكن حصره » .

ولقد أشـعل الفرنسيون الحرائق فى الأحيـاء الوطنية ، وأحرقوا حى بولاق وخربوه « وتهدمت أغلب المنـازل بالأزبكية » ، وصـاروا يهددون بحرق القاهرة بأسرها اذا لم يخرج الجند العثمانيون ورؤساؤهم منها ، وبات واضحا ألا سبيل للخلاص الا بالاذعان ، فتم الصلح نهائيا فى ٢١ ابريل فى اتفـاق وقعه العثمانيون وابراهيم بك ، مع الجنرال كليبر ، وغادر الأولون القاهرة . وخمدت الفتنة التى انكشف غبارها ــ على نحو ما ذكره الشيخ الجبرتى وأبنـاه قبل ذلك ــ « عن تعسة المسلمين وخيبـة أمل الذاهبين والمتخلفين » . وكان عمر مكرم من بين الذين خرجوا من القاهرة ، فقـال الجبرتى « خرج العثمـانية وعسـاكرهم وابراهيم بيك وأمراؤه ومماليكه والألفى وأجنـاده ومعهم السيد عمر مكرم النقيب والسيد أحمد المحروقى الشاه بندر ، وكثيرون من أهل مصر ركبانا ومشاة الى الصالحية ، وكذلك حسن بيك الجداوى وأجنـاده . وأما عثمان بيك حسن ومن معه فرجعوا صحبة الوزير (يوسف ضيا) . فلم يسـع ابراهيم بيك وحسن بيك ترك جماعتهما خلفهما ، وذهـابهم بأنفسهم الى قبلى ، بل رجعا بجماعتهما على أثرهما ، وذاقوا وبال أمرهم » .

ولزم عمر مكرم « عرضى » الصدر الأعظم والبكوات المماليك ، حتى اذا انهـزم الفرنسيون فى العـام التـالى ، واضطروا الى تسليم القاهرة والاسكندرية والجلاء عن البلاد ، رجع عمر مكرم ضمن من رجعوا ، فدخل القـاهرة فى ١٥ يولية ١٨٠١ « وصحبته السيد أحمد المحروقى شـاه بندر التجار بمصر » . وقد ارتدى كل منهما خلعة من السمور ، دليل تكريم أهل العقد والحل الجدد لهما ، ورضـائهم عنهما ، ومكافأة لهما على جهودهما وولائهما .

ولم يكتف العثمانيون بمكافأة عمر مكرم بخلع الخلع السمور عليه ، بل انهم جردوا خليلا البكرى من نقابة الأشراف ، وقلدوا عمر مكرم اياهـا ،

فوصفه الشيخ الجبرتى حال دخوله القاهرة بأنه « نقيب الأشراف » . وكأنما تجريد خليل البكرى من النقابة لم يكن كافيا لاشفاء غليل أخصامه ، فراحوا يسعون لدى محمد خسرو باشا فى حقه ، متخذين من خروج ابنة له « عن طورها » أيام الفرنسيين ذريعة للنيل منه ، وكانت هذه قد تبرأ منها والدها بعد خروج هؤلاء، وقتلت بأمر من الصدر الأعظم يوسف ضيا فى ٤ أغسطس ١٨٠١ . فراح أعداء خليل البكرى ينهون الى محمد خسرو « بأنه مرتكب للموبقات ، ويعاقر الشراب وغير ذلك . وأن ابنته كانت تذهب الى الفرنسيس بعلمه ، وأنه قتلها خوفا وتبرئة لنفسه من الشهرة التى لا يمكنه سترها ، ولا يقبل عذره فيها ، ولا التنصل منها . وأنه لايصلح لمشيخة سجادة السادة الوفائية » . فعزله الباشا منها وقلدها أحد أتباع الشيخ « شخصا من سلسلتهم يقال له الشيخ محمد سعد ، ثم جدد أعداؤه مسعاهم لتجريده من ممتلكاته وأمواله كذلك ، فتصدى « لمفاقمته وأذيته أنفار من المتظاهرين مثل السيد عمر مكرم النقيب والشيخ محمد وفا السادات وخلافهما ، (وتسلط) عليه من له دين أو دعوى أو مطالبة حتى بيعوه حصصه » .

عمر مكرم وعهد الفوضى السياسية :

وصار عمر مكرم حينئذ ممن يحتلون مكان الصدارة فى العهد الجديد ، ولكن هذا كان عهدا ـ كما عرفنا ـ اتسم بطابع الفوضى السياسية . اختلفت فيه الأوضاع عن تلك التى خبرها على أيام سطوة البكوات المماليك ، قبل الاحتلال الفرنسى ، فالباشا العثمانى يعمل جاهدا لاجتثاث سلطان البكوات تنفيذا لسياسة الباب العالى ، والبكوات يفقدون سلطانهم رويدا ، ويطردون من القاهرة ، ويسير عليهم الباشوات الحملات لتعقبهم ومطاردتهم فى الوجه البحرى والصعيد ، وتكثر فى القاهرة حوادث الانقلابات تطيح بباشوية أحد الولاة تارة ، وبرأس الآخر تارة أخرى ، وتتوالى المظالم على الشعب وسط ذلك كله ، فيئن من جور الأتاوات و (الفرد) والسلف الاجبارية والمغارم ، ويشكو من اعتداءات الجند عليه وايذائهم له ، ثم يشتد تذمره ويعلو صخبه فى مظاهرات تقصد الى الجامع الأزهر وسائر الجوامع ، ويطلب المتظاهرون المتذمرون الغاضبون المشايخ حتى يقوموا بدور (الوساطة) لدى الباشا

العثمانى أو لدى البكوات ـ عندما صار لهؤلاء الحكم فترة من الزمن فى عهد هذه الفوضى السياسية المتلاطمة ـ لرفع هذه المظالم ، ولم يكن الشعب فى طلبه هذا من المشايخ والمتصدرين قد خرج عن مألوف ما درج عليه فى الأزمان السابقة ، من حيث اتخاذ العلماء والمشايخ واسطة بينه وبين الهيئات الحاكمة.

ولقد عرف السيد عمر كيف يحتفظ فى أثناء هذه الفوضى السياسية بمكان الصدارة الذى صار له ، كنقيب للأشراف ، وكرجل من رجال العهد الجديد ، ولكن فى الحدود التى رسمتها له أحداث هذه الفوضى السياسية ذاتها . فهو لن يكون بحال صاحب رأى لدى الباشوات العثمانيين أو رؤساء الأجناد وكبارهم المتنازعين فيما بينهم جميعا على السلطة والحكم ؛ لأن هؤلاء اعتبروا خلافاتهم من شأنهم وحدهم فحسب . ولا دخل (للرعية) بها ؛ واستخدموا المتصدرين من الأشياخ والأعيان كأدوات طيعة فى الحالات التى أرادوا فيها استكتابهم العرائض و (الاعلانات) كأسانيد شرعية يبررون بها انقلاباتهم فى أعين الدولة ، أو تكليفهم بجمع الأتاوات والسلف وما الى ذلك من الأهلين ، أو توسيطهم لدى البكوات المماليك .

والسيد النقيب لن يكون بحال كذلك من أعضاء البكوات أصدقائه القدامى ، وأصحاب الفضل عليه ، ومصدر نعمته ، وأصل الوجاهة والصدارة اللتين وصل اليهما . لأنهم ما لبثوا أن صاروا فى خصام دائم مع الدولة وفى ثورة عليها سواء أكانت هذه مستترة فى بعض الأحايين أم سافرة فى أكثرها . وهو كذلك لا يرى نفعا وفائدة من الانقلاب عليهم ونبذ الولاء لهم كلية ، والباشوات العثمانيون وأجنادهم لا يزالون عاجزين عن هزيمتهم الهزيمة الساحقة ، ولا يزال الباب العالى نفسه ظاهر التردد فى موقفه منهم ، فتارة يعلنهم عصاة ثائرين ، وتارة يصطلح معهم ، وتارة يكاد يفقد البكوات السلطة تماما ، وتارة تنحصر هذه فى أيديهم .

والسيد النقيب فوق ذلك كله لا يجرؤ على التظاهر برأى ـ على الأقل ـ ما لم يكن قد انعقد الاجماع عليه بين سائر المشايخ والمتصدرين ، لأنه وان كان له أصدقاء كثيرون من بين الأشياخ ، ويتردد عليه الأهلون ويقصدونه كى يبثوه شكواهم ، ويسألوه الرأى والنصيحة ، فهو يعلم فى كامن ضميره

أن غالب صداقة زملائه الأشياخ زائفة ، وان التنافس القائم على الرئاسة والزعامة والصدارة ، لما يستتبع حصولها من اثراء واستمتاع بلذائذ الدنيا ، قد جعلهم يحقدون على بعضهم بعضا ، ويسعون فى ايذائه اذا قدروا على ذلك ، ولا يحجم هو نفسه عن ايذائهم اذا وجد فى هذا نفعا له . فهناك من أعدائه السافرين أو المستترين ، خليل البكرى — وقد تسعفه المقادير للايقاع به كما أوقع هو وأتباعه به ، وقد شغل عمر مكرم فى السنوات التالية باحكام تدمير السيد خليل وهدمه — ومحمد السادات (أبو الوفا) — وان كان عمر مكرم على ما يبدو اعتقد فى صداقته له — ومحمد الدواخلى ، ومحمد المهدى — وهذان من أكثر المشايخ حقدا عليه — وعبد الله الشرقاوى . وذلك عدا غيرهم من المتعلمين الذين قاسوا صداقتهم له ولغيره بمقياس غضب أو رضاء الهيئات الحاكمة ومقدار اقبال الدنيا على المتصدرين أو ادبارها عنهم . ثم انه يعلم فى كامن ضميره كذلك أن مبعث تعلق العامة به ، والمكانة التى احتلها من نفوسهم ، زعامته السابقة لهم ابان ثورة القاهرة الثانية (مارس — ابريل ١٨٠٠) ، فلم تكن له مندوحة من ابلاغ شكاواهم — على الأقل — الى السلطات المسئولة كلما أتيحت له الفرصة أن يفعل ذلك ، اذا شاء الاحتفاظ بمكانته عندهم ، وتلك بدورها مكانة لا معدى عن الاحتفاظ بها ، لبقاء صدارته وعدم انقطاع الصلة بينه وبين السلطات المسئولة ، بالقدر الذى يبقى عليه نقابة الأشراف ولا يحرمه من ريع أوقافها وأملاكها ؛ ثم انه لم تكن له مندوحة كذلك — اذا رغب الاحتفاظ بمكانته — من تزعم الأهلين المتذمرين المتظاهرين أو الثائرين ، اذا استفحل الظلم وتمكن البلاء وانفجر بركان الغضب يقذف بالمشايخ وسائر المتصدرين الى الصفوف الأمامية ، للقيام بدور (الوسيط) التقليدى لدى الهيئات الحاكمة لرفع الجور والظلم الذى يشكو الشعب منه .

وعلى ذلك ، فقد سلك السيد عمر مكرم فى سنوات الفوضى السياسية هذه طريق الحيطة والحذر ، سكن أيام الشدة التى تخضبت حوادثها بدماء البكوات الذين دبرت المكائد المعروفة لاغتيالهم فى مطلع العهد الجديد ، فنأى بنفسه عن مظنة الاتصال بهم والتعاون معهم بكل وسيلة ؛ ولم يشذ

عن سائر زملائه من الأشياخ والأعيان فى الرضوخ لمطالب أصحاب السلطة سواء من الباشوات العثمانيين أم رؤساء الجند ، وتكلم فى صالح الشعب — أو القاهريين — بالقدر الذى لا يثير غضب المسئولين عليه ، وفى حدود الظروف المواتية والمناسبات الملائمة ؛ ورحب بعودة البكوات الى الحكم أثناء (الحكومة الثلاثية) المتألفة من ابراهيم بك وعثمان البرديسى ومحمد على ؛ وارتفعت مكانته ، بينما نزل الظلم والعسف بمنافسه وغريمه الشيخ محمد السادات على أيدى هؤلاء البكوات ؛ ثم قلب لهم ظهر المجن ، عندما ثار القاهريون ضدهم ، وراح محمد على يدبر تقويض حكومتهم وطردهم من القاهرة ، فتعاون عمر مكرم معه ، لاطمئنانه الى قدرة محمد على والأجناد الأرنؤود ، وتيقنه أن البكوات لم يعد لهم عيش فى القاهرة ؛ ثم آزر القائد المنتصر على غريمه أحمد خورشيد ، ثم بلغ أقصى ما يمنى النفس به من ضروب الصدارة والزعامة فى اقباله على تأييد الانقلاب الذى أفضى الى المناداة بمحمد على ، وأنهى الفوضى السياسية ، فخرج من الأزمات المتلاحقة التى ميزت فترة هذه الفوضى ، وقد تزايد شأنه رفعة وقدمه رسوخا فى الصدارة والزعامة ، وصار العضد الكبير لحكومة العهد الذى بدأ مؤسسا على أشلاء الفوضى السابقة .

يفسر مسلك السيد النقيب الذى كفل له الوصول الى غايته هذه — وان دفع ثمنا باهظا بعد ذلك لنجاحه الذى أدركه — جملة حوادث منها : أنه لم يعتكف ولم ينزو ، بل اشترك فى الحياة العامة ، وثابر على التمسك بمظاهر الصدارة ، يوزع التفاته الى السلطات الحاكمة والبكوات المماليك بالعدل والقسطاس ، وبالقدر الذى يتفق مع صالحه ، فيحضر فى أكتوبر ١٨٠١ احتفال عقد كريمة ابراهيم بك (السيدة عديلة) ويحضر ما يقام من احتفالات لقراءة الفرمانات الواردة من الباب العالى ، أو لوصول كسوة الكعبة الشريفة من « حضرة السلطان » ؛ وقد صادفته أزمة فى هذه الأيام الأولى عند ما نازعه على نقابة الأشراف ، وسلبها منه شخص يدعى يوسف أفندى ، اشتهر بسوء السمعة والسيرة قبل مجيء الفرنسيين . ارتحل عن البلاد الى اسلامبول وقت مكثهم بهذه البلاد ، ثم صار « يتحيل ويتدخل فى بعض حواشى الدولة »

حتى ظفر بتولى نقابة الأشراف ومشيخة المدرسة الحبانية ، فحضر الى مصر فى ديسمبر ١٨٠١ بعد جلاء الفرنسيين ؛ وأهمل أمره أولا لمعارضة « أعيان الأشراف » له ، غير أن محمد خسرو باشا لم يلبث أن قلده النقابة فى ٢ فبراير ١٨٠٢ ؛ وبذل عمر مكرم قصارى جهده لاسترجاعها ، وآزره فى مسعاه يوسف ضيا الصدر الأعظم ، الذى هرع عمر مكرم « وبعض المتعممين » لتوديعه عند مغادرته القاهرة فى ١٣ فبراير من العام نفسه ، « فأعطاهم صررا وقرؤا له الفاتحة » • فلم يمض شهران حتى وصل فى ١٨ ابريل ١٨٠٢ « قاصد من الديار الرومية بمكاتبات وتقرير نقابة الأشراف للسيد عمر وعزل يوسف أفندى » • وفى ١٩ ابريل « ركب السيد عمر المذكور وتوجه الى عند الباشا فألبسه خلعة سمور ، ثم حضر عند الدفتردار » شريف أفندى ، فكانت مدة عزله من النقابة شهرين ونصفا •

ثم ان عمر مكرم حرص على أن يظل مقربا من خسرو باشا ، وموضع ثقة رجال الدولة • من الأدلة على ذلك أنه ثار نزاع على ميراث فى غضون شهر أكتوبر ١٨٠٢ بين القائم على خدمة مقام سيدى أحمد البدوى ونسيبه وادعى كل منهما أن بوسعه احضار الأموال التى يكنزها الآخر للحكومة فعوق خادم المقام فى بيت السيد عمر مكرم ، وذهب نسيبه مع طائفة من الجند الى طنطا وجاء بأموال كثيرة كانت مخبوءة فى بئر مردومة وفى مواضع أخرى •

وثمة دليل أهم من الأول، هو أن السيد عمر امتنع عن مقابلة (سباستيانى) أثناء زيارة هذا لمصر فى مهمته التى سبق الكلام عنها فى أحد فصول هذا الكتاب • فقال (سباستيانى) فى تقريره : انه توجه لزيارة عمر مكرم يوم ٢٨ أكتوبر ١٨٠٢ ، ولكن هذا كان مريضا فقابله ولده ، ولم يذكر (سباستيانى) أنه تسنى له بعد ذلك مقابلة النقيب بتاتا • وكان الحذر مبعث عدم مقابلته للفرنسيين ، فى وقت كان فيه للفرنسيين حزب من بين طوائف البكوات المماليك ، والعلاقات متحرجة بين هؤلاء والدولة • وقد شاطر فى هذا الحذر سائر المتصدرين كالمشايخ أحمد العريشى ومحمد المهدى ومحمد الأمير ؛ وبعث خليل البكرى يرجو (سباستيانى) عدم زيارته نظرا لسوء العلاقة بينه

وبين الحكومة القائمة ، ولم يرحب بزيارة الفرنسى سوى سليمان الفيومى ، وبعث محمد السادات مع رسوله (جوبير) يؤكد ولاءه للفرنسيين .

ولم يسمع للسيد عمر مكرم ــ أو لسائر المشايخ والمتصدرين ــ صوت فى الانقلاب الذى أفضى الى طرد محمد خسرو ؛ ولم يكن ليسمح أصحاب الانقلاب لأحد بالتدخل ، وهم الذين كانوا ــ كما عرفنا ــ « يقولون نحن مع بعضنا وأنتم رعية فلا علاقة لكم بنا » . ولكن عندما احتاج طاهر باشا الى سند شرعى موقع عليه من القاضى والمشايخ ونقيب الأشراف ، يبعث به الى الدولة تفسيرا لحركته ، طلب هؤلاء ومنهم عمر مكرم لمقابلته يوم ٦ مايو ١٨٠٣ ، فانتهز المشايخ الفرصة « وكلموه على رفع الحوادث والمظالم وظنوا فيه الخيرية » . ولم يسجل الشيخ الجبرتى عن هذا (الكلام) سوى ما ذكرنا ، ولكن قنصل النمسا (روشتى) أضاف فى رسالته الى (شتورمر) فى القسطنطينية ــ أن عمر مكرم كان من بين المتكلمين فى رفع المظالم التى يشكو منها الشعب ، وأن طاهر باشا والدفتردار خليل أفندى السرجانى قد وعدا المشايخ خيرا . ولقد شهدنا كيف أن هذه المظالم استمرت برغم هذه الوعود الكاذبة . فلم يكن لهذه (الوساطة) التى تكاتف فيها المشايخ ولم ينفرد بها عمر مكرم أى أثر ، بل كانت من قلة القيمة وعدم الجدوى بحيث لم ير الشيخ الجبرتى مسوغا لذكر أية تفاصيل عنها .

ولم يلبث أن تبع ذلك انقلاب أطاح برأس طاهر باشا ، فلم يسمع للسيد النقيب والمشايخ صوت أو يعرف عنهم تدخل فى هذا الحادث ، سوى (توسيط) أحمد باشا والى المدينة لهم « بالأمر » لدى محمد على لاقناعه بالاذعان الى الطاعة عند ما طمع أحمد باشا ــ دون جدوى ــ فى الولاية ، ولكن عمر مكرم رحب ترحيبا كبيرا بقيام (الحكومة الثلاثية) ؛ وفى اليوم الذى وصل فيه محمد خسرو باشا الى بولاق فى أسر البكوات الذين اقتادوه من دمياط الى القاهرة ، دعا عمر مكرم ابراهيم بك (فى ١٩ يوليه ١٨٠٣) فى بيته ببولاق « فجلس عنده ساعة » . وغرض النقيب توثيق صلاته بأرباب الحكم الجديد ولما يمض أسبوعان على تولى ابراهيم بك القائمقامية .

ولم يعرف عن عمر مكرم أنه (توسط) فى نصح أو ارشاد أو احتجاج لدى

البكوات ابان حكومتهم بالرغم من المظالم التى أوقعوها بالناس ، والتى سردنا سابقا الشيء الكثير منها ، اللهم الا اذا « ورطه » العامة توريطا ، وتساند معه بعض المشايخ المتصدرين فى هذا المسعى ، وانطوى (التوسط) على خدمة تسدى الى البكوات أنفسهم بتهدئة الخواطر من ناحيتهم . كما حدث فى نوفمبر ١٨٠٣ ، حيث وقف فى الخامس والعشرين من هذا الشهر « جماعة من العسكر فى خط الجامع الأزهر فى طلوع النهار ، وشلحوا عدة أناس وأخذوا ثيابهم وعمائمهم . فانزعج الناس ووقعت فيهم كرشة » استفحل أمرها فوصلت « الى بولاق ومصر العتيقة » وأغلقت الحوانيت ، « واجتمع الناس وذهبوا الى الشيخ (عبد الله) الشرقاوى والسيد عمر النقيب ، والشيخ (محمد) الأمير » ، فلم ير هؤلاء بدا من الركوب الى البكوات « وعملوا جمعية وأحضروا كبار العساكر وتكلموا معهم ... »

ولم تكن فى صالح عمر مكرم معارضة البكوات ، الذين صاروا أصحاب الحول والطول الآن فى القاهرة ، ولم تكن له ندحة عن استبقاء صداقتهم له ، وقد شمل ظلمهم العامة والخاصة ، فبقى محتفظا بمكانته لديهم ؛ وظل الشعب واثقا فى « وساطته » ، ولقى منافسوه على أيدى البكوات كل عنت وارهاق ، بينما استمر هو معززا مكرما . فمن المعروف أن عثمان البرديسى حاول أن ينتزع عنوة من الشيخ محمد السادات منافس السيد النقيب « وعدوه فى البطن » سلفة اجبارية فى أواخر يناير ١٨٠٤ ، فلم ينقذ الشيخ سوى تدخل عديلة هانم ابنة ابراهيم بك .

ولكن كان من المحال أن يسدر البكوات فى غوايتهم ، وتتوالى اعتداءاتهم على الأهلين دون أن يتحرك الشعب للثورة فى النهاية . وأنذر تلبد السحب بقرب انفجارها . وكان للشيخ محمد الأمير من الجرأة والشجاعة ما حمله على لفت نظر البكوات ، فيذكر الشيخ الجبرتى أنه انتهز فرصة اجتماع عقد لدى البكوات لقراءة فرمان ورد من الباب العالى فى ٢ فبراير ١٨٠٤ ، فذكر « بعض كلمات ونصائح فى اتباع العدل وترك الظلم وما يترتب عليه من الدمار والخراب » .

وكان أمام عمر مكرم أن يختار أحد أمور ثلاثة : اما الاستمرار على مصافاة البكوات ومؤازرتهم وسوف يصطدم فى هذا مع اجماع المشايخ والمتصدرين الذين طلب الشعب « وساطتهم » ، ولم يبد هؤلاء ترددا فى الاستجابة لنداءاته ؛ وكان المشايخ ناقمين على حكومة البكوات بسبب استيلائهم وجماعاتهم عنوة على ما أخذه المشايخ « من حصة الالتزام بالحلوان أيام العثمانيين » وقد سبق لهم أن شكوا من ذلك وكتبوا فى هذا عرضا لابراهيم بك منذ ٢٠ أكتوبر ١٨٠٣ ؛ واما التزام الحيدة ، ومعنى ذلك تخليه فى هذه الأزمة عن تلك الصدارة التى حرص كل الحرص على عدم التفريط فيها ، وهذا ما لا يرضاه بحال ، واما مجاراة المشايخ والمتصدرين فى الاستجابة لمطلب الشعب ، ولا خوف عليه ان فعل ، لأنه لا يعدو كونه واحدا من المتصدرين ، ومتآزرا معهم ، فلا سبيل الى أن يسعى أحد خصومه لدى البكوات ضده .

وبقى عمر مكرم مترددا ، فلم يعرف عنه أنه كانت له يد فى تلك المظاهرة الصاخبة التى انفجرت يوم ٨ مارس ١٨٠٤ ، وصار نداؤها : « ايش تاخد من تفليسى يا برديسى » ولم يعرف عنه أنه كان بين المشايخ الذين قال الجبرتى : انهم ركبوا وذهبوا لمقابلة البكوات مع الجمهور الصاخب الذى حضر الى الأزهر ، يستحثهم على التوسط لدى البكوات لرفع (الفردة) التى قرروها على العقار والأملاك ، وشرعوا فى تنفيذها على يد السيد أحمد المحروقى قبل ذلك بيوم واحد فحسب ؛ ونجحت (وساطة) المشايخ فى ابطالها فى التو والساعة .

ولقد دلت جرأة الأهلين لحد القيام بالمظاهرة الغاضبة ، كما دل خنوع البكوات واستسلامهم لمطالبه ، على أن الضعف قد بدأ يدب فى جثمان حكومتهم . وصار لا معدى للسيد النقيب عن تحديد موقفه من هذه الحكومة بسرعة ، بالشكل الذى يتفق وصالحه .

وواتت الفرصة لتحديد موقفه نهائيا ، عند ما شرع [illegible] على يتودد الى المشايخ ، ويستميل المتصدرين اليه ، [illegible] انقلاب الذى قوض

عرش حكومة البكوات، وأخلى القاهرة منهم • ولقد تقدم كيف أن (محمد على) قد استطاع ــ بشهادة (روشتى) ــ « توثيق عرا الاتحــاد بينه وبين السيد عمر نقيب الأشراف وسائر العلماء » ؛ فكان عمر مكرم من بين الذين وافقوا على وجوب انهاء سلطان البكوات ، وكان من بين الذين قرىء عليهم الفرمان الواصل من أحمد خورشيد بتوليته على الباشوية من لدن البــاب العالى فقر رأيهم على اعتماده وتنفيــذه ، فكانت المؤامرة التى انتهت بطرد البكوات من القاهرة •

وظل عمر مكرم فى عداد كبار المتصدرين فى الحكم الجديد • وبدأت من ذلك الحين صلاته الوثيقة بمحمد على •

فكان السيد النقيب من بين المتوسطين فى حادث الست نفيسة أرملة مراد بك فى مايو ١٨٠٤ ، ــ وقد مرت بنا تفاصيل هذا الحادث ــ ولو أن الذى تشدد فى وجوب رفع الظلم عنها وهدد بأن الشعب لن يغفر لأحــد اهانتها كان الشيخ محمد الأمير ؛ وكان السيد عمر هو الذى وسطه خورشيد لتهدئة الهياج والمظاهرات التى قامت فى الشهر نفسه احتجاجا على مظالمه ، واحتج السيد النقيب بأن « كل أرباب الحرف والصنائع فقراء » فرفع خورشــيد المغارم الجديدة التى كان فرضها عليهم ، وكان عمر مكرم من كبار الوسطاء بين خورشــيد ومحمد بك الألفى ، توطئة لتعاون الرجلين ، وان أخفق هذا المسعى فى الظروف التى عرفناها •

ولكن توالى الغرامات والمظالم ، واعتداء (الدلاة) على الأهلين ، وهم جند خورشيد الذين أرادالاعتماد عليهم فى مناصرته ضد محمد على خصوصا، وسائر أخصامه ، لم يلبث أن جعل من المتعذر أى تعاون من جانب عمر مكرم مع حكومته • وما ان تجمعت السحب التى أنذرت بهدم هذه الحكومة ، حتى كان السيد النقيب فى مقدمة المناصرين لمحمد على ، ومن أقطــاب الانقلاب الذى انتهى بالمناداة بمحمد على فى مايو ١٨٠٥ •

على أن هناك حادثا جديرا بالتسجيل فى هذه المناسبة يكشف عن مدى الدور الذى قــام به عمر مكرم لتمكين محمد على من الولاية ، وهو دور

ينطوى على الخداع والمخاتلة ، تنكر فيه السيد النقيب لأصدقائه القدامى البكوات المماليك ، وفوت الفرصة على محمد الألفى أقدرهم وأكفئهم ، فى استرجاع الحكم ، أثناء أزمة الثورة على خورشيد ، واضطراب الأحوال فى القاهرة ؛ ولقد كان فى وسع الألفى يومئذ ـ لولا مخاتلة عمر مكرم ومراوغته ـ أن يحتل القاهرة . وقد يتخيل المرء أن مسلك عمر مكرم كان مبنيا على رغبة لديه فى انهاء المظالم التى عانى منها الأهلون كثيرا على أيدى البكوات المماليك ، وأنه وثق بوعود محمد على له بالسير فى الرعية اذا ولى الأمر سيرا حسنا ؛ وقد يكون هذا صحيحا ، ولكن مسلك عمر مكرم فى جميع الحوادث السابقة كان متشكلا بما تمليه الرغبة فى انتهاز الفرص ، والدوران مع الريح أينما دارت والمقامرة على الحصان الرابح دائما ؛ استبقاء لمكان الصدارة الذى يشغله ، واستزادة من الجاه والثراء اللذين كانا له ، ولأنه قد توهم أن يغدو هو صاحب الرأى الأول فى العهد الجديد .

وصف الشيخ الجبرتى هذا الدور فقـــال : « ثم لما حصلت المفاقمة بين (محمد على وجماعته) وبين خورشيد أحمد باشا ، وانتصر محمـــد على بالسيد عمر مكرم النقيب والمشايخ والقاضى وأهل البلدة والرعايا ، وهاجت الحروب بين (خورشيد باشا) وأهل البلدة (كان) الأمراء المصريون بناحية التبين (والألفى) منعزل عنهم بناحية الطرانة . والسيد عمر يراسله ويعـــده ويذكر له : بأن هذا القيام من أجلك واخراج هذه الأوباش ، ويعود الأمر اليكم كما كان ، وأنت المعنى بذلك لظننا فيك الخير والصلاح والعـــدل . فيصدق القول ، ويساعده بارسال المال ليصرفه فى صالح المقاتلين والمحاربين (ضد خورشيد) ، ومحمد على يداهن السيد عمر سرا ويتملق اليه ويأتيه فى أواخر الليل وفى أوساطه ، مترددا عليه فى غالب أوقاته ، حتى له الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة والأيمان الكاذبة على سيره بالعدل واقامة الأحكام والشرائع والاقلاع عن المظالم ؛ ولا يفعل أمرا الا بمشورته ومشورة العلماء ؛ وأنه متى خالف الشروط عزلوه وأخرجوه ، وهم قادرون على ذلك كمـــا يفعلون الآن . فيتورط المخاطب بذلك القول ويظن صحته ، وأن كل الوقائع زلابية. وكل ذلك سرا لم يشعر به خلافهم .

« الى أن عقد السيد عمر مجلسا عند محمد على وأحضر المشايخ والأعيان وذكر لهم أن هذا الأمر وهذه الحروب ما دامت على هذه الحالة لا تزداد الا فشلا ، ولا بد من تعيين شخص من جنس القوم للولاية ، فانظروا من تجدوه وتختاروه لهذا الأمر ليكون قائم مقام حتى يتعين من طرف الدولة من يتعين . فقال الجميع : الرأى ما تراه . فأشار الى محمد على ، فأظهر (هذا) التمنع وقال: أنا لا أصلح لذلك ، ولست من الوزراء ولا من الأمراء ولا من أكابر الدولة . فقالوا جميعا : قد اخترناك لذلك برأى الجمع والكافة ، والعبرة رضـا أهل البلاد . وفى الحال أحضروا فروة وألبسوها له وباركوا له وهنؤه . وجهروا بخلع خورشيد أحمد باشا من الولاية ، واقامة المذكور فى النيابة حتى يأتى المتولى أو يأتى له تقرير بالولاية . ونودى فى المدينة بعزل (خورشيد باشا) واقامة محمد على فى النيابة ... فلما بلغ (الألفى) ذلك وكان ببر الجيزة ويراسل السيد عمر مكرم والمشايخ ، فانقبض خاطره ورجع الى البحيرة ، وأراد دمنهور » .

اقول نجمه :

وتوهم السيد النقيب ــ وقد نجح الانقـلاب ، وتربع محمد على على أريكة الولاية ــ ان الدنيا قد أقبلت عليه بتمامها وأن السلطة قد دانت له بحذافيرها ، ومد محمد على له فى هذا الوهم ، فاستعان به فى تمكين باشويته فى عهدها الأول ، عن طريق تنميق (العرضحالات) للدولة لتذليل الصعوبات التى أعترضت تثبيته فى باشويته ، وتوسيطه فى جمع الفرض والأتاوات من (الرعية) ؛ والانتصار به على أعدائه البكوات المماليك ، لا سيما محمــد الألفى ؛ وقد سبق ذكر (الخدمات) التى أسداها عمر مكرم لمحمد على باشا فى ذلك كله . وظهر تعاون عمر مكرم الصادق معــه أثنـاء أزمة النقل الى سالونيك ، وقد كانت هذه أزمة عصيبة كادت تطوح بباشوية محمد على ، فالى جانب الاشتراك فى تنميق (العرضحالات) ، والتغرير بالبكوات الذين ظلوا يثقون فيه ويوسطونه ــ مع غيره من الأشياخ ــ من أجل الاتفاق مع الباشا ، دأب عمر مكرم على استحثاث همة أهل دمنهور على مقاومة الألفى ، وكانت هذه البلدة ــ كما يقول الشيخ الجبرتى ــ « منضافة الى السيد عمر

النقيب ، فكان يرسل اليهم ويحذرهم (من الألفى) ويرسل اليهم ويمدهم بآلات الحرب والبارود ، ويحضهم على الاستعداد للحرب ، فحصنوا البلدة وبنوا سورها وجعلوا فيها أبراجا وبدنات وركبوا عليها المدافع الكثيرة ، وأحضروا لهم ما يحتاجون اليه من الذخيرة والجبخانة وما يكفيهم سـنة ، وحفروا حولها خنادق » وامتنعت دمنهور على الألفى ، فحاربه أهلها وحاربهم « ولم ينل منهم غرضا ، والسيد عمر يقويهم ويمدهم ويرسل اليهم البـارود وغيره من الاحتياجات ، وظهر (للألفى) تلاعب السيد عمر مكرم معه ، وكأنه كان يقويه على نفسه ، فقبض على السفير الذى كان بينهما ، وحبسه وضربه ، وأراد قتله ، ثم أطلقه » • وفى أكتوبر ١٨٠٦ كانت قد انتهت أزمة النقل الى سالونيك ؛ وفى يناير ١٨٠٧ توفى الألفى ، فزال أكبر خطرين تهددا فى هـذا العهد المتقدم باشوية محمد على •

ولكن بدلا من أن يصبح عمر مكرم صاحب الحول والطول فى حكومة الباشا ، وبدلا من أن « يستشيره » هذا ـ على نحو ما تعهد به له ـ وجد عمر مكرم ، وقد تكشفت له الحقيقة ، أنه لا يعـدو كونه أداة طيعة فى يد محمد على ، يستخدمه هذا فى تنفيذ مآربه فحسب ، وبخاصة فى جمع الأتاوات والسلف من الأهلين الذين تذمروا من اسـتمرار وقوع المظالم عليهم ، على خلاف ما كانوا يتوقعونه هم وزعماؤهم وأعيانهم وقت المناداة بولاية محمد على • وبدأت ثقة الأهلين تتزعزع فى زعمائهم ، وفى السيد عمر مكرم على وجه الخصوص من ذلك الحين ، لأن الأشياخ المتصدرين ماعادوا يأخذون على عاتقهم « التوسط » لرفع هذه المظالم عنهم ، وانشغلوا بمنافساتهم وحزازاتهم وتكالبهم على الدنيا والاستكثار من الحصص والالتزام ؛ ولأن عمر مكرم ، ـ وهو أكثر المتصدرين وجاهة فى الدولة الجـديدة وأرفعهم شأنا ـ كان « الواسطة » ، لا فى رفع المظالم عنهم ، ولكن فى ترويضهم على الرضوخ لها ، وتلبية مطالب الحكومة •

وضجر عمر مكرم من هذا الدور الذى فرضه عليه تعاونه مع محمد على والذى بدأ ينفض الناس بسببه من حوله ؛ ولم يكن فى وسعه ـ وقد تورط كل هذا التورط فى تعاونه مع الباشا ، وقلب ظهر المجن للبكوات ، أصدقاء

الأمس وأخصام اليوم ، فكان من المشتركين فى تفويت فرصة استرجاع الحكم عليهم ــ أن ينتشل نفسه من الوهدة التى رماه فيها تشبثه بالوجاهة والصدارة وتطلعه الى المشاركة فى الحكم والرياسة . وكأنما فطن محمد على لما يجول فى خاطر عمر مكرم ، فاقترح عليه ذات مرة ــ وقد تظاهر بأنه يريد الخروج لقتال الألفى فى ابريل ١٨٠٦ ــ أن ينوب عنه ، وأن « يكون قائما مقامه فى الأحكام مدة غيابه » ؛ ولكن السيد النقيب كان فطنا حذرا « فلم يقبل ذلك وامتنع » ونفعه حذره ، لأن الباشا « فترت همته » وقتئذ عن الخروج لمحاربة الألفى ، « وتبين أنهــا ايهامات لا أصل لهــا » . وأما ضجر السيد النقيب من الدور الذى صار يقوم به ، ثم عجزه فى الوقت نفسه عن التخلى عنه ، فقد أوضحهما الشيخ الجبرتى عند تسجيله حوادث يوم ٢١ ديسمبر ١٨٠٥ ، فقال : ان الباشا « التمس من السيد عمر توزيع أربعمائة كيس برأيه ومعرفته ، فضاق صدره (ولكنه) شرع فى توزيعها على التجار ومساتير الناس ، [illegible] لم يمكنه التخلف ولا التباعد عن ذلك » .

ولقد صار يتنازع عمر مكرم عاملان : مبعث أحدهما الاستمرار فى تلبية مطالب وأوامر « صديقه » محمد على ، الذى كان يحرص من جانبــه على الحفاوة بالســيد النقيب وتبجيله واحترامه ، وان كان لم يضــع موضــع التنفيذ تلك الشروط التى اشترطها على نفسه فى تعاهده معــه وقت انقلاب مايو ١٨٠٥ ، بأن يعمل بنصح السيد النقيب وارشاداته ــ (الى جانب نصح وارشادات الأشياخ والعلماء ؛ وما كان هذا الشطر الأخير مما يهتم عمر مكرم بتنفيذه أو يأبه له) ــ وخيل الى السيد أن من المحتمل أن ينفذ محمد على ما تعهد به ، فلا تعدو «المشورة» ، تفويض تدبير المال الذى يطلبه الباشا اليه « برأيه ومعرفته » ، فيترتب على تحميله مسئولية توزيعه وتحصيله ، نفور الناس منه وانفضاض الأهلين من حوله ، وتقويض عروش صــدارته بنفس اليد المتسببة فى الظاهر بارساء قواعدها . وأما مبعث العــامل الآخر ، فهو الرغبة فى تحطيم السلاسل التى شدته الى نظام حكومى كان هو نفسه من العاملين على انشائه ، على أساس أن يكون له الرأى والمشورة فيما يجرى من أحكام . ولكنه وقد فاتته أعظم فرصة ابان أزمة النقل الى ســالونيك لمحاولة الخلاص من حكومة الباشا ، وظهر كأنما قد استقرت هذه الحكومة

نهائيا على دعائم ثابتة ، فلم يعد هناك مناص من الاستمرار فى الدور الذى رضيه لنفسه فى مبدأ الأمر ، والذى صـار يرجو الآن أن يطرأ ما قد يحمل الباشا على تنفيذ وعده .

ووجهت هذه الاعتبارات مسلك عمر مكرم فى الحوادث التالية ، بصورة أفضت فى النهاية الى اصطدامه مع الباشا ثم الى نفيه ، وزوال تلك البقيـة الباقية من مظاهر الجاه والصدارة التى دأب طوال حياته على الظفر بهـا ، وضاعت الآن من يده نهائيا .

فقد أذن مجىء حملة (فريزر) الى مصر ، وتعرض باشـوية محمد على لأعظم خطر صادفته خلال سنوات (التجربة والاختبار) التى تلت المنـاداة بولايته ، بأن يتوهم عمر مكرم أن فى وسعه التحرر من قيـود الطاعة المذلة التى فرضها عليه تعاونه مع الباشا ، وأن هذا وقد اشـتدت المحنة به الآن ، سوف لا يجد مناصا من الاعتماد على « الرعية » وزعماء الشعب للذود عن باشـويته ، وتخيل عمر مكرم أن حادثة استنفار العـامة للجهاد بعصيهم « ونبابيتهم » وفئوسهم وهراواتهم لدفع الأجانب الغزاة سوف يتكرر الآن ، على غرار ما حدث أيام غزو الفرنسيين عند ما طرق هؤلاء أبواب القاهرة . بل ومن الثابت أنه قد ومض فى ذهنـه ، أن الانجليز وقد اسـتولوا على الاسكندرية ، سوف يجتاحون جيوش محمد على ، كما اجتاح الفرنسيون من قبلهم جيوش المماليك ، وأن أيام الباشا فى الحكم قد صارت معدودة ، وأنه لا يجدر بالسيد النقيب أن يبذل جهدا لمعاونته على اجتياز هذه الأزمة ، اذ كفاه ما فعل فى الأزمات السابقة دون أن يلقى جزاء ولا شـكورا . ولم يكن فى اعتباره هذا الجزاء وهذا الشكور سـوى المشاركة فى الحكم عن طريق ابداء « الرأى والمشورة » .

آية ذلك أن (دروفتى) القنصل الفرنسى الذى هرب من الاسكندرية الى القاهرة عند مجىء الحملة الانجليزية ـ وكان محمد على وقتئذ بالصعيد فى تجريدته المعروفة ضد البكوات المماليك ـ وجد السيد النقيب فاتر الهمة متقاعسا ، فلم يبد همة ونشاطاً الا بعد أن شاهد نشاط القنصل الفرنسى ، والتفاف الأشياخ والأهلين حوله لتحصين القـاهرة ، ولم يخرجه عن تردده

واحجامه نهائيا سوى ورود الأنباء من الصعيد بأن الباشا متحرك للعودة على جناح السرعة الى القاهرة ، ثم عودة محمد على فعلا اليها ، وانفاذه جيشه لملاقاة الانجليز .

وعرض عمر مكرم والأشياخ فى مقابلة لهم للباشا (١٢ ابريل ١٨٠٧) أن يخرجوا « جميعا للجهاد مع الرعية والعسكر » ؛ فكان جوابه أن « ليس على رعية البلد خروج ، وانما عليهم المساعدة بالمال لعلائف العسكر » . ولقد سبق تفصيل هذا الحادث وغيره من الحوادث المتصلة بانهزام الانجليز ، واضطرارهم الى الجلاء عن الاسكندرية ، كما سبق تفصيل الأساليب التى لجأ اليها محمد على لجمع المال الذى ظلت حاجته الملحة اليه قائمة .

وسرعان ما تبين للسيد النقيب أن دوره بعد واقعة الحملة الانجليزية قد صار ثانويا ، وأنه يفقد تدريجيا مكان الصدارة الذى كان له . فهو تارة تصله مكاتبة من السيد حسن كريت برشيد يطلب « وساطته » لدى الباشا حتى يمنع جنده من ايقاع المظالم بأهل رشيد ، وتارة يلجأ اليه أيوب فودة « كبير » القليوبية المتهم بالمضالعة مع أحد قطاع الطرق ، ويسمى (زغلول) للمصالحة على نفسه بمبلغ من المال حتى ينجو من العقاب ، ويستعيد سيرته (مايو ١٨٠٧) ؛ وتارة يشكو اليه خدام الأضرحة « وأهل القرافة » ما لحق بهم من ايذاء على أيدى الجند لاتهامهم بالاتصال بيكوات الصعيد وارسال ما يحتاجونه من بضائع وسلاح ؛ وتارة يطلب البكوات وساطته مع غيره من الأشياخ والمتصدرين لاجراء الصلح بينهم وبين محمد على (يونيه ويوليه ١٨٠٧) ؛ وتارة يلجأ اليه جماعة من طوائف « القبانية والحطابة وباعة السمك القديد المعروف بالفسيخ » ليتوسط لهم لدى الباشا فى رفع الأتاوة التى فرضها عليهم ، وتنجح « شفاعة » السيد عمر فى هذه المرة (٨ أغسطس ١٨٠٧) ، وتارة يشكو اليه الأهلون اخراج الجند لهم من بيوتهم واستيلائهم عليها عنوة واقتدارا ، فيكتب عمر مكرم والمشايخ عرضا فى ذلك الى كتخدا بيك دون نتيجة (أكتوبر ١٨٠٧) ؛ وتارة يستدعيه الباشا مع المشايخ الى القلعة لتكليفهم الاحتفاء بشاهين بك الألفى ، فيسير

السيد النقيب فى موكبه الذى دخل به الى القاهرة (ديسمبر ١٨٠٧) ؛ وتارة يحضر ديوان الباشا الذى عرض فيه ارادة الدولة للتهيؤ لحرب الوهابيين وضرورة جمع المال لانجاز الاستعدادات اللازمة (فبراير ١٨٠٨) وتارة يخرج مع من خرجوا لصلاة الاستسقاء فى جامع عمرو (أغسطس ١٨٠٨) .

ثم ان السيد النقيب الى جانب ذلك كله ، كان عليه بحكم منصبه (نقيبا للأشراف) أن يحضر الاجتماعات الرسمية لقراءة الفرمانات الواردة من الدولة ، واحتفالات وفاء النيل ، وما الى ذلك .

وانخفض شأن عمر مكرم رويدا رويدا ، فقل اتصال الباشا أو اجتماعه به فى غير المناسبات (الرسمية) ، أو التى يستدعيه فيها الباشا مع غيره من المشايخ والمتصدرين ، حتى انه ما صار (يوسطه) أو يعتمد عليه فى اقناع الأهلين بدفع الأتاوات والمغارم التى لم ينقطع فرضها عليهم ؛ لأن الباشا اعتمد الآن على جنده فى تحصيل ذلك ، وكان من المتعذر أن يتحد المشايخ لمقاومة اجراءات الباشا ومشاريعه ، فيجد عمر مكرم من اتحادهم وتكتلهم سندا له فى معارضته لها ؛ فالخلافات والمنافسات والأحقاد لا تزال تفرقهم . وبلغ من تخاذلهم أنهم لم يجرءوا على الاعتراض على الغاء (مسموح المشايخ) ، مع ما ألحقه هذا الاجراء من ايذاء لصميم مصالحهم ، وكان أكثر المتصدرين من المتمتعين بهذا المسموح من زمن قديم . واستكثروا ـ كما عرفنا ـ من شراء الحصص .

ولكن السيد النقيب وان اضطر الآن الى التوارى عن مسرح السياسة العامة ، والانزواء فى عزلة تكاد تكون تامة ، كان لايزال يمنى النفس بالظهور مرة أخرى ، وسؤال الباشا عندئذ الحساب عن نكثة عهده ، وعدم طلب (مشورة) السيد والأشياخ ، والزامه بتنفيذ الاتفاق الذى قام على أساس تعاون عمر مكرم معه فى حادث المناداة بولايته .

ثم ان عمر مكرم لم يقنع باطلاق العنان لخياله وأمانيه وأحلامه فحسب، بل راح يتحين الفرص لمناوأة حكومة الباشا اذا وجد سبيلا الى ذلك ؛ ويشجع

على اشاعة الفوضى ، ولا يتحرج من انتقاد تصرفات الباشا فى مجالسه ، ودل مسلكه فى حادث معين على أنه لا ينوى خيرا لحكومة محمد على ، وأنه ينقم منه ويحقد عليه فى مكنون صدره .

حادث سليمان (شيخ بنها العسل) :

أما ذلك الحادث ، فهو حادث الشيخ سليمان الذى ظهر فى بنها العسل واعتقد الناس فيه الولاية والسلوك والجذب : بدأ بداية متواضعة « ونصبوا له خيمة » وتوالت عليه النذور والهدايا وارتفع شأنه ، فصار يطلب من القرى مقادير من الحبوب « برسم طعام الفقراء » ويعين المريدين لتحصيلها وجعل لهم كراء طريق معين ، على نحو ما تفعل الحكومة ذاتها عند ارسال الجباة ومحصلى المال الى جهة من الجهات . ثم راح الشيخ ومعاونوه يحضون الأهلين على عدم دفع الضريبة أو الفرض والأتاوات التى تطلبها الحكومة ، « وصار الذين حوله ينادون فى تلك النواحى بقولهم : لا ظلم اليوم ولا تعطوا الظلمة شيئا من المظالم التى يطلبونها منكم ، ومن أتاكم فاقتلوه . فكان كل من ورد من العسكر المعينين الى تلك النواحى يطلب الكلف أو القرض التى يفرضونها ، فزعوا عليه وطردوه ، وان عاند قتلوه . فثقل أمره على الكشاف والعسكر » .

واستفحل شر الشيخ وخطره ، « فصار له عدة خيام وأخصاص ، واجتمع لديه من المردان نحو المائة وستين أمردهم ، وغالبهم أولاد مشايخ البلاد . وكان اذا بلغه أن بالبلد الفلانية غلاما وسيم الصورة ، أرسل يطلبه ، فيحضروه اليه فى الحال ولو كان ابن عظيم البلدة ، حتى صاروا يأتون اليه من غير طلب » . ويستطرد الشيخ الجبرتى الذى تنقل عنه هذه الرواية فيقول : « ولا يخفى حال الاقليم المصرى فى التقليد فى كل شىء » . ثم يستأنف روايته فيذكر أن هذا العدد الكبير كان « من جنس المردان » ، وذلك زيادة على ما اجتمع عند الشيخ من « ذوى اللحى (وهم) كثيرون أيضا » . وأما المردان فقد عمل لهم « عقودا من الخرز الملون فى أعناقهم ، ولبعضهم أقراطا فى آذانهم » .

ثم انه حدث أن أحد فقهــاء الأزهر ويدعى الشيخ عبد الله البنهاوى ، « ادعى دعوى بطين مستأجرة من أراضى بنها كان لأسلافه ، وأن الملتزمين بالقرية استولوا على ذلك الطين من غير حق لهم فيه ؛ بل باغراء بعض مشايخ القرية . (والشيخ زقزوق) به رعونة . ولم يحسن سبك دعواه ، وخصوصا كونه مفلسا وخليا من الدراهم التى لابد منها الآن فى الجعالات والبراطيل للوسايط وأرباب الأحكام وأتباعهم ؛ ويظن فى نفسه أنه يقضى قضيته بقال المصـــنف اكراما لعلمه ودرســه . فتخاصم مع الملتزمين ومشــايخ بلده . وانعقدت بسببه مجالس ، ولم يحصـــل منها شىء ســوى التشنيع عليه من المشايخ الأزهرية والسيد عمر النقيب ، ثم كتب له عرضحال ورفع أمره الى كتخدا بك والباشــا . فأمر الباشا بعقد مجلس بسببه ، بحضرة السيد عمر (مكرم) والمشايخ . وقالوا للباشا : انه غير محق وطردوه ، فسافر الى بلده، وسافر الباشا أيضا الى جهة البحيرة والاسكندرية » ، وكان ذلك فى أوائل أغسطس ١٨٠٧ ، ولايزال النضال قائما ضد الانجليز .

فوجد الشيخ زقزوق مخرجا له من مأزقه أن يستعين بالشيخ سليمان ، شيخ بنها العسل، فقصد اليه وراح يغريه « على الحضور الى مصر (القاهرة) ، وأنه متى وصل اجتمع عليه المشايخ وأهل البلدة ، ويكون على يده الفتح والفتوح » . وصــادفت هذه الدعوة قبولا لدى الشيخ ومريديه والملتفين حوله ، وكانت أطماع الشيخ سليمان قد تزايدت ، حتى صار لايكتفى بما كان له من نفوذ فى بنها والجهات المجاورة لها ، بل أراد الآن أن يبسط نفوذه وسلطانه على غيرها من الجهات ، وشجعه على ذلك أن أهل القرى فى ناحيته قد عملوا بنصحه وارشاده ، فامتنعوا عن دفع المال وطردوا المحصلين والجباة والعسكر الذين حضروا معهم ، وحرضه « خســاف العقول المحيطون به والمجتمعون حوله على المجىء الى مصر » قائلين انه سوف « يكون له شأن لأن ولايته اشتهرت بالمدينة ، (ولأهلها القاهريين) فيه اعتقاد عظيم ، وحب جسيم ، (فأطاع) شياطينه » .

وحضر الشيخ سليمان « برجاله وغلمانه ، ومعه طبول وكاســات ، على طريق مشايخ أهل العصر والأوان ، (فدخلوا) الى المدينة على حين غفلة ،

وبأيديهم فراقل يفرقعون بها فرقعة متتابعة ، وصياح وجلبـة ، ومن خلفهم الغلمان والبدايات ، وشيخهم فى وسطهم » . وقصدوا أول ما قصـدوا الى المشهد الحسينى ويقع فى أشـد أحياء القاهرة ازدحاما « وجلسوا بالمسجد يذكرون » .

ثم انفصل عنهم جماعة من حملة (الفراقل) أو (الكرابيج) فقصدوا الى بيت السيد عمر مكرم ودخلوه « وهم يفرقعون بما فى أيديهم من الفرقلات »، وظلت جماعة منهم أمام البيت يفرقعون بهذه (الفرقلات) طول النهار ، ثم ارتدوا الى المسجد . وأقام الشيخ سليمان وأتباعه بالمسجد الى العصر « ثم دعاهم انسان من الأجناد يقال له اسمعيل كاشف أبو مناخير ، له فى الشـيخ المذكور اعتقاد ، فذهبوا معه الى داره (وباتوا) عنده الى الصباح ، ولمـا طلع النهار ركب الشيخ بغلة ذلك الجندى وذهب بطائفته الى ضريح الامام الشافعى فجلس أيضا مع أتباعه يذكرون » .

وبلغ خبر الشيخ سليمان ، والضجة التى أحدثها هو والحشد الذى معه كتخدا بك ـ ويحكم هذا القاهرة فى غياب محمد على ـ فخشى من وقوع اضطرابات بالمدينة ، وأنفذ من فوره جماعة من الجند على رأسهم صالح أغا قوج الى « مقام الشافعى ، وأراد القبض عليه ، فخوفه الحاضرون ، وقالوا له : لا ينبغى عليـك التعرض له فى ذلك المكان ، فاذا خرج فدونك واياه ، فانتظره بقصر شويكار ، فتبطأ الشيخ الى قريب العصر . وأشاروا عليـه بالخروج من الباب القبلى . وتفرق عنه الكثير من المجتمعين عليه . فذهب الى مقام الليث بن سعد ، ثم سار من ناحية الجبل . وذهب بداياته وغلمانه الى دار اسمعيل كاشف التى باتوا بها » .

وكان كتخدا بك عنـد ما قرر القبض على الشـيخ سليمان قد كتب « تذكرة وأرسلها الى السيد عمر النقيب يطلب الشيخ » ، بدعوى التبرك به ، « وأكد فى الطلب ، وقصده أن يفتك به ، لقهرهم منه ، وعلم السـيد عمر ما يراد به » ، فبدلا من التعاون مع كتخدا بك فى القبض على الشـيخ ، أو عدم التدخل فى المسألة ، بادر بايفاد رسول من عنده يدعى الحاج سعودى الحناوى برسالة الى الشيخ سليمان « يقول له : ان كنت من أهل الكرامة ،

فأظهر سرك وكرامتك ، والا فاذهب وتغيب » . ولحق الحناوى بالشيخ بعد خروجه وأتباعه فى طريق الصحراء ، واقتفى أثره ، وبلغه رسالة السيد عمر ، ورجع الى السيد عمر ، فوجد كتخدا بيك ورجب أغا حضرا الى السيد عمر يسألانه عنه ، ولم يكتفوا بالطلب الأول . فأخبرهما أنه ذهب ولم تلحقه الرسايل . فاغتاظوا . وقالوا نرسل الى كاشف القليوبية بالقبض عليه أينما كانوا ، وانصرفوا ذاهبين .

« وقصدت العساكر بيت اسمعيل كاشف أبو مناخير ، فقبضوا على الغلمان وأخذوهم الى دورهم . ولم ينج منهم الا من كان بعيدا وهرب وتغيب . وتفرق أتباعه ذوات اللحى » . وكانت خاتمة الشيخ سليمان سريعة ، فقد وشى به نفس الشيخ زقزوق البنهاوى الذى حرضه أصلا على الحضور الى القاهرة ، فتبرأ منه الآن ودل على مكانه ، وكان الشيخ سليمان قد قصد الى بهتيم ثم الى نوب ، فبعث كتخدا بك جندا قبضوا عليه وأحضروه ، « ثم ذهبوا الى بولاق وأنزلوه فى مركب وانحدروا به ثم غابوا حصة وانقلبوا راجعين . ثم بعد ذلك تبين أنهم قتلوه وألقوه فى البحر ، (وهكذا) انقضى أمره » ، فى أواخر أغسطس ١٨٠٧

ووقف الباشا من رجال حكومته على تفاصيل الدور الذى قام به عمر مكرم فى هذه المسألة ، ومحاولته انقاذ الشيخ سليمان ، بمراوغة الحكومة فى أمره ، والسيد النقيب هو الذى كان من أكبر عوامل اثارة هذا الحادث الذى لو أتيحت الفرصة للشيخ سليمان لتنفيذ غرضه لانقلب الى فتنة تشيع الاضطراب والفوضى فى القاهرة فى وقت لايزال الباشا مشغولا بمناجزة الانجليز . فلجاجة عمر مكرم فى معاداة الشيخ زقزوق البنهاوى والتشنيع عليه مع سائر الأشياخ ، بالرغم من استناد دعواه على حق ، هى التى جعلت هذا الأخير يغرى الشيخ سليمان على الحضور الى القاهرة ، ومع أن الكشاف والجند والجباة المكلفين بتحصيل المال قد كثرت شكاواهم من امتناع الفلاحين وأهل القرى فى اقليم بنها عن دفع الضرائب ، فقد تقاعس السيد عمر مكرم عن معاونة المسئولين فى القبض عليه ، وأرسل اليه ينبهه الى الخطر المحدق به ويحذره منه .

وأيا كان الأمر ، فقد ظل عمر مكرم ، كنقيب للأشراف ، صاحب وجاهة وصدارة ، ولم يشأ الباشا وان ظلت تتزايد الجفوة بينه وبين السيد النقيب بمرور الأيام ، أن يقطع صلته به نهائيا أو أن ينبذه ، وتحاشى الاصطدام به لأنه لم يجهر بمعارضته له ، ولأن الباشا وكان منشغلا بمسائل أكثر أهمية ، لم يجد ما يدعوه لاثارة مشاغل جديدة . فاستمر اشتراك عمر مكرم فى الحياة العامة بالقدر الذى أوضحناه . وان كانت نهاية « مجده » قد اقتربت .

وكانت آخر « طنطنة » للسيد عمر مكرم بالقاهرة ، الاحتفال الذى أقامه لختان ابن بنته ، فدعا الباشا والأعيان ، وأرسل هؤلاء اليه « الهدايا والتعابى » وفى أول مايو ١٨٠٩، « عمل له زفة (مشى) فيهـا أرباب الحرف والعربات والملاعيب وجمعيات وعصب صعايدة . وخلافهم من أهالى بولاق والكفور والحسينية وغيرها من جميع الأصناف وطبول وزمور وجموع كثيرة ، فكان يوما مشهودا ، اكتريت فيه الأماكن للفرجة . وكان هذا الفرح - كما يقول الشيخ الجبرتى - آخر طنطنة السيد عمر بمصر . فانه حصل له عقيب ذلك ما سيتلى عليك قريبا من النفى والخروج من مصر » ، أى القاهرة .

التصادم بين عمر مكرم ومحمد على :

وكان مبعث الاصطدام المباشر بين الباشا وعمر مكرم ، مضى محمد على فى أساليبه المالية ، لاستمرار حاجته الملحة الى المال ، وازدياد تذمر الأهلين وعلى الخصوص المشايخ ، الذين مست مصالحهم هذه الأساليب مباشرة ؛ ثم توهم عمر مكرم أن الفرصة قد واتت للجهر بمعارضته علانية لحكومة الباشا ، وأنه قد صار بوسعه الآن أن يحرك القاهريين على الثورة ضد الباشا ، وأن يلزمه الزاما بوجوب (التشاور) معه ومع الأشـياخ ، وتنفيذ ذلك العهـد الذى أخذه على نفسه باتباع نصحه ومشورته ، منذ أربع سنوات مضت ، لم يبد من جانب محمد على فى أثنائها ما يدل على ارتبـاطه بوعده ، بل قام الدليل على العكس من ذلك ، على أنه انما يعمل جادا للانفراد بالسلطة ، وجمع أسباب الحكم فى يده هو وحده .

ثم انه كان من ضمن البواعث على هذا الاصطدام ، والتى جعلت السيد

النقيب يجرؤ على معارضة الباشا معارضة سافرة ، أنه لم يدخل فى حسابه عدة اعتبارات هامة ، لا شك فى أنه لو أولاها عنايته ، لتغلبت الحكمة على سوء التقدير ، ولأمكن زوال أسباب النفور بينه وبين الباشا ، ولكان من المحتمل أن يفضى ذلك الى استعادة السيد النقيب لمكانته القديمة عند الباشا ، ويقبل هذا « مشاورته » ، خاصة وأن محمدا عليا بالرغم من الجفوة بينهما كان يحمل فى نفسه تقديرا ظاهرا لعمر مكرم ، ولا ينسى أنه آزره فى بلوغ الولاية وتساند معه فى اجتياز الأزمات التى مر بها ، ولكن كان من سوء حظ عمر مكرم أنه لم يفطن الى أن الأوضاع قد تغيرت تغيرا كليا الآن عما كانت عليه وقت أن كان بوسعه استثارة العامة وتحريكهم على السلطات القائمة ، لأن الشعب الذى شهد انقسامات المشايخ وتخاذلهم ، وانصرافهم عن الذود عن مصالحه ، واهتمامهم بمصالحهم هم وحدهم فحسب ، على نحو ما حدث فى واقعة عصيان الجند فى أكتوبر ١٨٠٧ ، ولجوء المشايخ والمتصدرين الى تحميل صغار التجار وسواد الأهلين العبء الأكبر من أتاوة المال المطلوب لدفع مرتبات الجند اخمادا للفتنة ؛ ثم ثبت لديه بتوالى الأدلة والبراهين أن مصر صار لها « سيد » واحد هو محمد على ، من العبث مقاومته لم يعد هذا الشعب يثق فى « زعامة » المشايخ أو فى « زعامة » السيد عمر مكرم على وجه الخصوص • أضف الى هذا كله أن السيد النقيب لم يدخل فى حسابه أن أخصامه وحاسديه والناقمين عليه من الأشياخ المتصدرين ، وان نافقوه وداهنوه ، فهم سوف يكونون أول المنقلبين عليه اذا أظهر الباشا تغيره عليه ، وصار غاضبا منه ، وأن هذه الأحقاد الدفينة ، بحيلولتها دون تكتل المشايخ والزعماء ، سوف تحول كذلك دون تكتل الأهلين ، وتزيد نفرة هؤلاء من المشايخ عموما ، وانصرافهم عن السيد عمر مكرم خصوصا اذا حاول الثورة على محمد على •

هذه الحقائق لا تلبث أن تتضح بتتبع الوقائع التى أفضت الى نفى عمر مكرم •

فقد كان مثار الاصطدام بين الباشا وبين المشايخ عموما مسألتين : مشاركة الباشا للملتزمين فى « فائظهم » ، وامتدت هذه المشاركة فشملت

مقاسمة ملتزمى السلع من الباعة ، فثارت خواطر الأهلين من أصحاب التزام الأرض (وفى مقدمة هؤلاء المشايخ) وملتزمى هذه السلع ، وكان لتذمرهم جلبة وضجيج ؛ وأما المسـألة الثانيـة فكانت فرض الضريبة على الأرض والعقارات الموقوفة على الجوامع والسـبل وما الى ذلك • وكانت المسألة الثانية تفوق فى أهميتها وخطورتها المسألة الأولى ، حيث كان الغرض من هذا الاجراء التمهيد لاستيلاء الحكومة على هذه الأوقاف • وقد اتخذ الاجراءان معا وفى وقت واحد • فشرعت حكومة الباشا فى ٢٨ يونية ١٨٠٩ « فى تحرير دفتر بنصف فائظ الملتزمين (لتحصيله منهم) ودفتر آخر بفرض مال (أى ضريبة) على الرزق الأحباسية المرصدة على المساجد والأسـبلة والخيرات وجهات البر والصدقات ، وكذلك أطيان الأوسية المختصة أيضا بالملتزمين » ، وكانت هـذه أيضا معفاة من الضريبة ، ويخصص ريعها للانفـاق منه على المسافرين والجند وموظفى الحكومة الذين ينزلون ضيوفا على أهل الناحية ، كما يخصص بعض هذا الريع لمواجهة النفقات المحلية •

واسـتتبع تقرير الضريبـة على أراضى الوقف فحص حجج الأوقاف • وكانت هذه موضع احترام من زمن قديم ، لم تتعرض لها الحكومات المتعاقبة على مصر ، حتى أثناء الاحتلال الفرنسى بشىء ، طالما كانت تحمل « اسم والى مصر وممهورة بختمه الكبير وعليهـا علامة الدفتردار » ولكن الباشـا أمر بفحص هذه الحجج وتجديدها ، أى استبدال غيرها بهـا ، اذا ثبت أنهـا صحيحة ، وأما اذا عجز المتولون على هذه الأوقاف عن ابراز الحجج لتجديدها فى ظرف أربعين يوما ، استولت حكومة الباشا على الأراضى وعهدت بادارتها لغيرهم ؛ وبررت الحكومة هذا الاجراء بقولها : « اذا مات السلطان أو عزل بطلت تواقيعه ومراسيمه وكذلك نوابه ، ويحتاج الى تجديد تواقيع من نواب المتولى الجديد » ؛ ولم يكن من الميسور ابراز كثير من الحجج لبلاها بسبب تقادم العهد عليها ، أضف الى هذا أن كثيرا من هذه الحجج كذلك صـار لا ينطبق على ما جاء فيها عن تجديد معالم الأرض الموقوفة أصلا على أعيـان الوقف الراهنة لمضى الزمن الطويل على انشاء الوقف ولتغير المعالم أو للنزاع فى الاستحقاق ، فكان معنى ذلك أن تصبح معظم هذه الحجج عند الفحص

غير مقبولة لسبب أو لآخر لدى عمال الحكومة ، ويحرم المتولون عليها والمستحقون فى خيراتها من أرزاقهم .

فكتبت بالاجراء الذى اتخذه الباشا « مراسيم الى القرى والبلاد ، (وعينت الحكومة) بها معينين ، وحق طرق من طرف كشاف الأقاليم بالكشف على الرزق المرصدة على المساجد والخيرات ، وتقدموا الى كل متصرف فى شىء من هذه الأطيان ، وواضع عليها يده بأن يأتى بسنده الى الديوان ، ويجدد سنده ، ويقوى بمرسوم جديد وان تأخر عن الحضور (فى المهلة المعطاة له وهى أربعون يوما كما ذكرنا) يرفع عنه ذلك ، ويمكن منه غيره » ثم انهم حرروا دفترا لاقليم البحيرة « بمساحة الطين الرى والشراقى ، وأضافوا اليه طين الأوسية والرزق ، وكتبوا بذلك مناشير . وأخرج المباشرون كشوفاتها بأسماء الملتزمين » . وفى الوقت نفسه « شرعوا فى تحرير دفتر بنصف فائظ الملتزمين بأنواع الأقمشة وباعة النعالات التى هى الصرم والبلغ، وجعلوا عليها ختمية . فلا يباع منها شىء حتى يعلم بيد الملتزم ويختم ، وعلى وضع الختم والعلامة قدر مقدر بحسب تلك البضاعة وثمنها » .

ولما كانت هذه الاجراءات قد هددت أرزاق ليس فقط أولئك الذين يعيشون من هذه الأوقاف ، بل وأصحاب الأواسى ، وعامة الناس من الباعة والمتسببين ، فقد ضج الناس وتزايد « لغطهم » ، وازدحمت أحياء القاهرة بالمتذمرين والمتظاهرين الصاخبين ومن بينهم السيدات وأطفالهن الذين صاروا مهددين بالحرمان من استحقاقاتهم فى الأوقاف أو خيراتها ، وقصد المتظاهرون الى الجامع الأزهر ، « وتشكوا » ، ووعد المشايخ « بالتكلم فى شأن ذلك بعد التثبت » .

وحدث أثناء هذه الفورة أن قبض الشرطة « على شخص من أهل العلم من أقارب السيد حسن البقلى » وحبسوه ، وعبثا حاول المشايخ التوسط لاطلاق سراحه ، بل أصعدوه الى القلعة ، فزادت الحال سوءا بسبب هذه الواقعة .

وفى ٣٠ يونية ١٨٠٩ ، احتشد الجامع الأزهر بجموع المتظاهرين ، « فحضر الكثير من النساء والعامة وأهل المسجون ، وهم يصرخون

ويستغيثون ، وأبطلوا الدروس . (فاجتمع) المشـايخ بالقبلة ، وأرسلوا الى السيد عمر النقيب فحضر اليهم وجلس معهم ؛ ثم قاموا وذهبـوا الى بيوتهم » .

وهكذا وجد عمر مكرم الفرصة التى كان ينشدها لمعارضة الباشـا ومقاومته . فيقول المعاصرون : « ان السيد النقيب كان يعيش من مدة طويلة فى عزلة عميقة ، لأنه منذ أن تأيد سلطان محمد على ، عمل هـذا على ابعاده بصورة متزايدة عن الاشتراك فى أى عمل من الأعمال العامة . بيد أن هذه العزلة لم تغير شـيئا من مبادىء هذا الشـيخ . فكان يرى وهـو بداخل صومعته اضطراد زيادة السلطة المطلقة التى استأثر بها الرجل الذى كان هو أول من ألبسه الفرو لتقليده حكومة مصر . فواتته الفرصة الآن لينزل (الى معترك السياسة) متصديا الآن للدفاع عن صالح الدين ، وحقوق الشعب ، وقبض عليها بكلتا يديه » .

وعلى ذلك فقد اجتمع بالمشايخ فى اليوم التالى (أول يوليـة) ، وكان اجتماعا تحمس فيه الأشـياخ ، « فتعاهدوا وتقاسموا على الاتحـاد وترك المنـافرة » ، وذلك من أجل الدفاع عن امتيازاتهم وحقوقهم . وعظم حماس بعض الحاضرين فأعلنوا أنه اذا أصر الباشا على المضى فى طريقه الذى يسلكه، وجب عليهم أن يكتبوا فى شأنه الى الباب العالى ، وأن يثيروا الشعب على هذا « الطاغية الجديد ، وأن يخلعوه من العرش الذى أجلسوه عليه » . ثم انهم كتبوا عرضحالا الى الباشا « يذكرون فيه المحدثات من المظالم والبدع، وختم الأمتعه وطلب مال الأوسية والرزق والمقاسمة فى الفائظ ، وكذلك أخذ قريب البقلى وحبسه بلا ذنب » ، وطالبوا برفع هذه المظالم .

ونمى الى الباشـا اجتماعهم فأوفد اليهم ديوان أفندى (سـكرتيره) يستفسر عن سبب اجتماعهم ، ويسأل عن مطلوبهم ، « فعرفوه بما سطروه اجمالا ، وبينوه له تفصيلا » وحاول ديوان أفندى انهاء هذه الأزمة والوصول الى حل سلمى بين الأشياخ والباشا فقال : « ينبغى ذهابكم اليه ، وتخاطبوه مشافهة بما تريدون ، وهو لا يخالف أمركم ولا يرد شفاعتكم . وانما القصد أن تلاطفوه فى الخطاب ، لأنه شاب مغرور جاهل وظالم غشوم ، ولا تقبـل

تفسه التحكم ، وربما حمله غروره على حصول ضرر بكم وعدم انفاذ الغرض » • وكان واضحا أن ديوان أفندى انما يتكلم على لسان محمد على الذى يعد بقبول (وساطة) المشايخ ، و (التشاور) معهم • ولكن هؤلاء أصروا على موقفهم ، فقالوا « بلسان واحد : لا نذهب اليه أبدا ما دام يفعل هذه الفعال • فان رجع عنها وامتنع عن احداث البدع والمظالم عن خلق الله رجعنا اليه وترددنا عليه كما كنا فى السابق • فاننا بايعناه على العدل ، لا على الظلم والجور • فقال لهم ديوان أفندى : وأنا قصدى أن تخاطبوه مشافهة ويحصل الغرض • فقالوا : لا نجتمع عليه أبدا ، ولا نثير فتنة • بل نلزم بيوتنا ، ونقتصر على حالنا ، ونصبر على تقدير الله بنا وبغيرنا • » وأخذ ديوان أفندى العرضحال ووعدهم برد الجواب •

وأخطأ عمر مكرم والمشايخ التقدير ؛ لأن الزمن — كما أشرنا — قد تغير، ولأن الشعب وان ظل يظهر احترامه للسيد النقيب وللأشياخ ، فقد انقضى العهد الذى كان فيه لهؤلاء من النفوذ على العامة ما يمكنهم أو يمكن عمر مكرم من تحريكهم للثورة ضد الباشا ؛ ولأن مقاسمة الباشا للملتزمين فى فائظهم واستيلاءه على ايرادات الأوقاف قد حرم فئة قليلة بالنسبة لسائر الشعب ، وكان الأشياخ هم أكثر الناس امتلاكا لحصص الالتزام ، وأكثر المتنظرين على الأوقاف منهم ، حقيقة ضج القاهريون من توالى المظالم عليهم ، ولكنهم — كما يذكر المعاصرون — لم يكونوا فى قرارة أنفسهم الا مرتاحين لهذا الاجراء الذى أزال الفوارق التى مكنت لفئة معينة من العيش فى بحبوحة ورخاء ، بينما عاشت الأكثرية فى تقتير وحرمان وبؤس وشقاء ؛ فهم والحالة هذه لن يتحركوا من أجل الدفاع عن مصالح هى فى صميمها مصالح طائفة المشايخ الذين ما كانوا يعنون الا برعايتها ورعاية شأنهم فحسب • فلم يكن احتشاد الأزهر بالنساء والأطفال والعامة معناه بحال من الأحوال أن القاهريين مستعدون للثورة على حكومة محمد على •

ولقد فاتت هذه الحقيقة السيد عمر مكرم ، ولكنها لم تفت (محمد على) الذى كان له من العيون والأرصاد ، والذى كان من دأبه — على حد تعبير الجبرتى — التجسس على الناس ، ما يكفل له معرفة الموقف على حقيقته

سواء من ناحية الشعب الذى لن يتحرك لمؤازرة عمر مكرم ، أو من ناحية المشايخ أنفسهم الذين يستحيل عليهم الاتحاد والتكتل بسبب أحقادهم ومنافساتهم . فعول الباشا على اشاعة الخوف فى نفوس المستضعفين من المشايخ من جهة ، والتلويح بالمنافع أمام ناظرى المتطلعين الى الصدارة منهم أو الطامعين فى منصب السيد عمر أو فى الايرادات التى تدرها عليه الأوقاف المتنظر عليها من جهة أخرى . ونجحت خطة الباشا فى يسر وسهولة .

على أن هناك حقيقة لا معدى عن ذكرها ، هى أن (محمد على) مع تيقنه من الانتصار على هذه المعارضة المتخاذلة ، ما كان يريد تجريد السيد عمر مما له ، أو يبغى قطيعته أو يطلب نفيه . لما يحمله له من احترام كبير ، بسبب كبر سنه ، ولأنه كان ساعده الأيمن فى الوصول الى الولاية ، بل ظل يحدوه الأمل حتى النهاية فى امكان استمالة السيد النقيب اليه ، واستعادة علاقات الصفاء والمودة معه . ولم يكن بحال مبعث هذه الرغبة أن الباشا — كما يذكر الشيخ الجبرتى « يخشى صولته ، ويعلم أن الرعية والعامة تحت أمره ، ان شاء جمعهم وان شاء فرقهم ، وهو الذى قام ينصره وساعده وأعانه وجمع الخاصة والعامة حتى ملكه الاقليم . ويرى أنه ان شاء فعل بنقيض ذلك » . فقد فاتت الشيخ الجبرتى ، كما فاتت عمر مكرم نفسه الحقائق التى ذكرناها سابقا ، ولعل مرد ذلك الى أن الشيخ لكراهته لحكومة محمد على ، ولتمنيه زوال ملكه ، كان يعقد آمالا كبارا على هذه الحركة المناوئة ، فلم يسعه عند فشلها بسبب تخاذل المشايخ وانفضاضهم من حول عمر مكرم ، بل وسعيهم للدسيسة فى حقه ، الا أن يعزو هذا الفشل الى تدابير محمد على الذى أخذ على عاتقه اشاعة الفرقة بين الأشياخ وصرفهم عن مؤازرة عمر مكرم خوفا منه .

بدأ الباشا اذا بأن أغفل أمر العرضحال الذى كتبه اليه المشايخ ، وتظاهر بعدم الاهتمام به ، فلم تمض خمسة أيام فحسب ، حتى كان هذا « البرود » البادى من ناحيته قد أشاع القلق فى نفوس عدد من المشايخ ؛ ثم تبع هذا القلق الخوف من ضياع مصالحهم ؛ فبادر فى اليوم الخامس (٤ يولية ١٨٠٩ الشيخان : محمد المهدى ومحمد الدواخلى بالاجتماع عند محمد

أفندى الودنلى (ويعرف بطبل أى الأعرج) ، ناظر المهمات ومن رجال الباشا ، « وثلاثتهم فى نفسهم للسيد عمر ما فيها ، (فتناجوا) مع بعضهم ، ثم انتقلوا فى عصريتها وتفرقوا » . وقصد المهدى والدواخلى الى عمر مكرم يذكران له أن محمد أفندى طبل هذا يقول : ان الباشا لم يطلب مال الأوسية ولا الرزق، «وقد كذب من نقل ذلك» ويؤكد أنه ، أى الباشا ، يقول : «انى لا أخالف أوامر المشايخ ، وعند اجتماعهم عليه ومواجهته يحصل المراد » .

ولقد كان نقل هـذه الأقوال منسوبة الى الباشا ـ على لسان محمد أفندى طبل ـ معناه أن الباشا يبغى التفاهم مع المشايخ وعمر مكرم ، على أساس تنفيذ مبدأ (المشورة) الذى يطالبون به ، ومحاولة ترضيتهم فى مسألة مال الأوقاف مثار النزاع بينه وبينهم . وسواء كان اجتماع الثلاثة الحاقدين على عمر مكرم : محمد أفندى طبل والمهدى والدواخلى، للتآمر عليه والتمهيد لتدبير هلاكه ، ويشترك معهم الباشا فى هذه المؤامرة حتى يشيع التخاذل فى صفوف المشايخ ، أم كانت رغبة الباشا حقيقة تسوية هذا النزاع واسترضاء عمر مكرم والمشايخ ؛ فقد كان من الواضح أن السيد النقيب فى وسعه انهاء أسباب الجفوة بينه وبين الباشا، ومن المحتمل كذلك الوصول الى حل مناسب للمسألة ، لو أنه استجاب لرغبة محمد على ، وتوجه مع المشايخ لمقابلته « ومشافهته » . ولكن قد صح عزمه على مناصبة الباشا العداء السافر ، فاعتقد اذا هو أجاب طلبه ، ونزل عن موقف معارضته هذه العلنية ، أضاع فرصة المقاومة المجدية ، ومهد للباشا السبيل لتفكيك ذلك الاتحاد والتكتل الذى أقسم المشايخ عليه وتعهدوا به .

وارتكب عمر مكرم خطأ كبيرا مبعثه ولا شك توهمه أن الخلافات والحزازات الماضية قد تنوسيت فعلا ما دام المشايخ قد أقسموا على نسيانها وعلى التآزر والاتحاد فيما بينهم ضد محمد على ، فكشف عن موقفه لأكبر أعدائه وخصومه : المهدى والدواخلى ؛ وهما وان كانا يمتنعان عن نقل ما يقوله عمر مكرم بأنفسهما الى الباشا ـ وامتناعهما مشكوك فيه ـ فهما سوف يذيعان أقوال عمر مكرم حتى تبلغ أسماع الباشا ، ذلك أن عمر مكرم لم يلبث أن أجاب على كلام محمد أفندى طبل : « أما انكاره (أى محمد

على) طلب مال الرزق والأوسية فها هى أوراق من أوراق المباشرين عندى لبعض الملتزمين مشتملة على الفرضة ونصف الفائظ ومال الأوسية والرزق • وأما الذهاب اليه ، فلا أذهب اليه أبدا! • وان كنتم تنقضون الأيمان والعهد الذى وقع بيننا ، فالرأى لكم » •

بلغ هذا الحديث دون شك أو ريب محمدا عليا ، وتبين له أن لا جدوى من تسوية النزاع وديا ليس فقط مع عمر مكرم متزعم حركة المعارضة ، بل ومع سائر المشايخ المتذمرين • فعمد الى اشاعة الفرقة والتخاذل بينهم حتى يمنع تكتلهم • وكان سهلا عليه أن يفعل ذلك ، فطفق ـ كما قال الشيخ الجبرتى ـ « يجمع اليه بعض أفراد من أصحاب المظاهر ويختلى معه ، ويضحك اليه ، فيغتر بذلك ويرى أنه صار من المقربين ، وسيكون له شأن ان وافق ونصح ، فيفرغ له جراب حقده ، ويرشده بقدر اجتهاده لما فيه المعاونة » •

وأوفد الباشا فى نفس الليلة (٤ يولية) ديوان أفندى وعبد الله بكتاش الترجمان الى السيد عمر مكرم ، وحضر الاجتماع المهدى والدواخلى ، « وطال بينهم الكلام والمعالجة فى طلوعهم ومقابلتهم الباشا ، ورقرق لذلك كل من المهدى والدواخلى » ، وكانت هذه (الرقرقة) أو اظهار الميل من جانب المهدى والدواخلى لتلبية طلب الباشا ، قمينة بأن تجعل السيد النقيب يعدل عن رأيه لو أنه كان حكيما ، ولكنه ظل مصمما على الامتناع • وطلب المهدى والدواخلى الشيخ محمد الأمير لمصاحبتهما الى القلعة ، ولكن هذا اعتذر « بأنه متوعك » وغادر الشيخان وديوان أفندى وعبد الله بكتاش السيد عمر مكرم ، وطلعوا الى القلعة ، وقابلوا الباشا •

ورحب محمد على بالشيخين ، وجاء فى حديثه معهما أنه يستمع دائما باحترام وتقدير لكل ما يريدون اسداءه اياه من نصح وارشاد ، أو يشاءون الاحتجاج عليه من تصرفاته ، ولن يهمل فى أى ظرف أو مناسبة أن يكون عمله مبعث ارتياح للمشايخ ، وسوف يقبل وساطتهم ولا يرد شفاعتهم • ولكنه يأبى قطعا أن يعمد المشايخ الى عقد الاجتماعات العامة وتحريض

الأهلين على الثورة ، واثارة خواطرهم ، فهو لا يريد شيئا من هذه « التهيجات الشعبية » ؛ وفضلا عن ذلك فان هذه المظاهرات التى لا نفع منها ولا طائل تحتها لن تخيفه ولن تزعجه ، لأنه اذا قام الشعب بالثورة كما يهدد المشـايخ وهم الذين سبق أن تحدث فريق منهم عن تحريكها ــ أثنـاء الحماس الذى طغى على اجتماعهم يوم كتابة عرضحالهم ــ فلن يجد لدى سـوى السيف والانتقام .

فلم يجد الشيخان ما يجيبان به سوى نفى هذه الأقوال التى بلغت الباشا كذبا وبهتانا عن المشايخ ، فقالوا : ان الذين أبلغوه ذلك لم يصدقوه ، وانهم عند ما عقدوا الاجتماع المذكور ــ اجتماع ٢٨ يونيـة ــ لم يكن يدور فى خلدهم بتاتا أن يؤول الغرض منه بالتآمر على سلطة محمد على ، لأن مثل هذا الخاطر لم يرد فى ذهنهم ولم يكن التـآمر قطعا من نواياهم . وهم لم يفعلوا ــ فى حقيقة الأمر ــ سوى ما اعتادوا فعله عند شـعورهم بالضيق للتدبر فى وسائل تفريجه وتخفيف حدة الضنك عن الشعب المتألم ، بسؤال الفرج من لدن المولى عز جلاله .

وعاود الباشا الكلام فى أمر (الاجتماعات) ، وطلب منعها ، ثم سـأل عن السبب الذى حدا بالمشايخ الى عقد اجتماع أول يوليـة ، وطلب معرفة أسماء الذين أقسموا اليمين على الاتحاد والتعاضد ، فعزا الشيخان عقـد الاجتماع الى الشعب الذى كان هياجه حافزا عليه . ولكنهما آثرا الصمت عن المطلب الثانى ، وراحا بدلا من ذلك يكذبان بكل قوة أن اتحادا قد حصل ضد سلطة الباشا .

ولم يكن هذا كل ما دار فى هـذه المقابلة ، فقـد ذكر الشيخ الجبرتى ما جرى فيها ، وبخاصة فيما يتعلق بكشف الشيخين لمحمد على عن موقفهما من متزعم حركة المعارضة ، عمر مكرم : « قال (الباشا) فى كلامه أنا لا أرد شفاعتكم ولا أقطع رجاءكم ، والواجب عليـكم اذا رأيتم منى انحرافا أن تنصحونى وترشدونى . ثم أخذ يلوم السيد عمر فى تخلفه وتعنته (فى عدم الحضور لمقابلته) ، ويثنى على البواقى ، (وراح الباشا يقول) وفى كل وقت

يعاندنى ويبطل أحكامى ويخوفنى بقيام الجمهور . فقال الشيخ المهدى : هو ليس الا بنا ، واذا خلا عنا فلا يسوى بشىء . ان هو صاحب حرفة أو جابى وقف ، يجمع الايراد ويصرفه على المستحقين » .

ويعلل الشيخ الجبرتى طعن الشيخ المهدى على عمر مكرم وتجريحه له ، بأنه قد تبين له ولزميله ، - وكان هذا الأخير حاضرا بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن الشيخ عبد الله الشرقاوى - قصد الباشا ، أى تخذيل عمر مكرم والتمهيد للايقاع به ، « فوافق ذلك ما فى نفوسهم من الحقد للسيد عمر » ، وراحا يتكلمان فى حقه .

وانصرف الشيخان من هذه المقابلة وهما « مذبذبان » ومظهران خلاف ما هو كان فى نفسيهما «من الحقد وحظوظ النفس ، غير مفكرين فى العواقب» وقصدا الى السيد عمر ، وهذا الأخير « ممتلىء بالغيظ مما حصل من الشذوذ ونقض العهد ، فأخبروه بأن الباشا لم يحصل منه خلاف ؛ وقال : أنا لا أردد شفاعتكم ، ولكن نفسى لاتقبل التحكم . والواجب عليكم اذا رأيتمونى فعلت شيئا مخالفا أن تنصحونى وتشفعوا . فأنا لا أردكم ولا أمتنع من قبول نصحكم . وأما ما تفعلونه من التشنيع والاجتماع بالأزهر ، فهذا لا يناسب منكم ، وكأنكم تخوفونى بهذا الاجتماع ، وتهييج الشرور وقيام الرعية ، كما كنتم تفعلون فى زمان المماليك . فأنا لا أفزع من ذلك . وان حصل من الرعية أمر فليس لهم عندى الا السيف والانتقام . فقلنا له : هذا لا يكون ، ونحن لا نحب ثوران الفتن . وانما اجتماعنا لأجل قراءة البخارى وندعو الله يرفع الكرب . ثم قال أريد أن تخبرونى عمن انتبذ لهذا الأمر ، ومن ابتدأ بالخلف ، فغالطناه . وانه وعد بابطال الدمغة وتضعيف (أى تقليل) الفائظ الى الربع بعد النص ، وأنكر الطلب بالأوسية والرزق من اقليم البحيرة » . ولم يطلعا السيد عمر بطبيعة الحال على ما دار بينهما وبين الباشا بشأنه .

ومرت أيام ، وانفتح بين المشايخ « باب النفاق ، واستمر القيل والقال ، وكل حريص على حظ نفسه وزيادة شهرته وسمعته ، ومظهر خلاف ما فى

ضميره » ؛ والسيد النقيب متمسك برأيه ، والأشياخ الوصوليون يجدون فى التزلف لدى الباشا والقربى منه ، والباشا يبذل ما وسعه من جهد وحيلة لاقناع عمر مكرم بالصعود الى القلعة ومقابلته حسما لهذا النزاع الذى لا طائل تحته ، والذى لا معدى عن عودة مغبته على عمر مكرم نفسه .

واستمر الحال على ذلك ، حتى كان يوم ١٤ يولية ١٨٠٩ ، فأوفد الباشا ديوان أفندى وعبد الله بكتاش الترجمان الى السيد عمر ، واجتمع المشايخ ببيته ، وتكلموا فى مسألة طلوعه الى الباشا ومقابلته . ولكن السيد ركب رأسه ، وراح يذكر المشايخ بالقسم الذى أقسموه على الاتحاد والتضافر ، ولم يستطع كبح جماح غضبه ، « فحلف أنه لا يطلع اليه ولا يجتمع به ولا يرى له وجها الا اذا أبطل هذه الأحدوثات . وقال : ان جميع الناس يتهمونى معه، ويزعمون أنه لا يتجرأ على شيء يفعله الا باتفاقى معه، ويكفى ما مضى، ومهما تقادم يتزايد فى الظلم والجور . وتكلم كلاما كثيرا » ، ضرب الشيخ الجبرتى صفحا عن ذكره ، ولكن غيره من المعاصرين يذكره ، فقد هدد عمر مكرم باحالة الأمر الى الباب العالى اذا أصر الباشا على مظالمه ، وتأليب الشعب وتحريكه للثورة عليه ، وقال عمر مكرم : « وكما أصعدته الى الحكم ، فانى كفيل بانزاله منه » . ورفض رفضا باتا الذهاب الى محمد على . وقد خيل اليه أنه بامتناعه عن مقابلة الباشا سوف يمتنع سائر الأشياخ عن مقابلته كذلك .

ولكن السيد النقيب أخطأ التقدير فى هذه المرة أيضا ، حيث قرر المشايخ مقابلة الباشا واختاروا لهذه المقابلة المشايخ : عبد الله الشرقاوى ومحمدا المهدى ومحمدا الدواخلى وسليمان الفيومى ، واعتذر الشيخ محمد الأمير عن الذهاب لمرضه ، وكانوا يريدونه معهم . « فلما طلعوا الى الباشا وتكلموا معه ، وقد فهم كل منهم لغة الآخر الباطنية ، (ذاكروه) فى أمر المحدثات ، فأخبرهم أنه يرفع بدعة الدمغة ، وكذلك يرفع الطلب عن الأطيان الأوسية ، وتقرير ربع الفائظ ، وقاموا على ذلك » . ثم انهم نزلوا الى بيت السيد عمر ، وأخبروه بما حصل . ولكن هذه كانت تسوية لم ترض عمر مكرم ، ولم تخضد من عزمه على الاستمرار فى المعارضة والمقاومة ، فسألهم :

« وأعجبكم ذلك ؟ » ثم قال : ان الباشا أرسل اليه يخبره بتقرير ربع المال الفائظ ، فلم يرض ، وأبى الا رفع ذلك بالكلية . لأنه لما طلب الباشا فى العام السابق « احداث الربع (قال له السيد عمر) هذه تصير سنة متبعة ، فحلف أنها لا تكون بعد هذا العام ، وذلك لضرورة النفقة ؛ وان طلبها فى المستقبل يكون ملعونا مطرودا من رحمة الله » وعاهد الباشا السيد عمر وقتئذ على ذلك . وشهد المشايخ بصحة هذه الواقعة . ثم طفق عمر مكرم يفند لهم دعاوى محمد على فقال : « وأما قوله انه رفع الطلب عن الأوسية والرزق فلا أصل لذلك . وها هى أوراق البحيرة وجهوا لها الطلب . (فقال المشايخ) : اننا ذكرنا له ذلك فأنكر ، وكابرناه بأوراق الطلب ، فقال : ان السبب فى طلب ذلك من اقليم البحيرة خاصة فان الكشافين لما نزلوا للكشف على أراضى الرى والشراقى ليقرروا عليها فرضة الأطيان حصل منهم الخيانة والتدليس . فاذا كان فى أرض البلدة خمسمائة فدان رى ، قالوا عليها مائة ، وسموا الباقى رزقا وأوسية . فقررت ذلك عقوبة لهم فى نظير تدليسهم وخيانتهم . فقال السيد عمر : وهل ذلك أمر واجب فعله ؟ أليس هو مجرد جور وظلم أحدثه فى العام الماضى ، وهى فرضة الأطيان التى ادعى لزومها لاتمام العلوفة (مرتبات الجند) وحلف أنه لا يعود لمثلها ؟ فقد عاد وزاد . وأنتم توافقونه وتسايرونه ولا تصدونه ، ولا تصدعونه بكلمة . وأنا الذى صرت وحدى مخالفا وشاذا . ووجه عليهم اللوم فى نقضهم العهد والأيمان . وانفض المجلس » دون الوصول الى نتيجة .

وهكذا ــ كما يقول الشيخ الجبرتى ــ « تفرقت الآراء ، وراج سوق النفاق ، وتحركت حفائظ الحقد والحسد ، وكثر (سعى المشايخ الحاقدين على عمر مكرم) وتناجيهم بالليل والنهار » . ومع ذلك لم ينقطع الباشا فى أثناء هذا كله عن مراسلة السيد عمر ، يطلبه للحضور اليه والاجتماع به ، ويعده بانجاز ما يشير عليه به . وظن الباشا من المحتمل أن مبعث اصرار السيد النقيب طمع فى المال ، حيث قد انتفى ــ فى نظر الباشا ــ ما يدعو لتمسكه بموقفه ، طالما أنه قد أوضح الأسباب التى دعته الى تقرير الطلب على الأوسية والرزق فى اقليم البحيرة ، وأنقص طلب فائظ الالتزام الى الربع

ووعــد برفع المظالم ، والأهم من ذلك كله أن يســأل عمر مكرم النصيحة ، ويريد التشاور معه ؛ وقد فطن الباشا ـ ولا شك ـ الى أن مقصد النقيب كان المشاركة فى الحكم بطريق هذه (المشاورة) • فلما لم يقنع هذا ، أوفد اليه كتخداه (محمد آغا اللاظ) « ليترفق به » ، وليعرض عليه ثلاثمائة كيس عطية من الباشا تدفع الى السيد النقيب فورا ، عدا كيس يعطى له يوميــا ، فلم يقبل •

وكان هذا آخر سهم فى جعبة محمد على لاستمالته • فزادت الوحشــة بينهما ، وتيقن الباشا أن من العبث اغفال أمره ، وعدم الاحتياط منه ، « فلم يزل ••• متعلق الخاطر بســببه ويتجسس ويتفحص عن أحواله ، وعلى من يتردد عليه من كبار العسكر • وربما أغرى به بعض الكبار فراسلوه سرا ، وأظهروا له كراهتهم للباشا ، وأنه ان انتبذ لمقاقمته ساعدوه وقاموا بنصرته عليه • (ولكن) لم يخف على السيد عمر مكره • ولم يزل مصمما وممتنعا عن الاجتماع به والامتثال اليه ، ويسخط عليه » وراح المترددون على عمر مكرم ينقلون ما يبدر منه فى مجالسه معهم الى الباشــا ، ويحرفون بحسب الأغراض والأهواء » •

نفى عمر مكرم :

وتعذر دوام هذه الحال ، وكان لا مناص من أن يبت الباشا فى أمر عمر مكرم ، سواء بتقريبه منه وارجاعه الى مكان الصــدارة الذى كان له ، أم باقصائه وتحطيم ما تبقى له من وجاهة وصــدارة تحطيما نهائيــا • ومبعث الأمرين واحد : الانفراد بالسلطة ، القاعدة التى بنى عليها محمد على برنامج حكمه فى سياسة شئون البلاد الداخلية ، والتى اندرجت تحت برنامجه الأعلى • استقرار الأمر له فى باشويته ، والظفر بالحكم الوراثى فى مصر •

على أن الباشا ما كان يستطيع تقريب عمر مكرم منه طالما بقى هذا مصرا على تجنبه ، مصمما على معارضته ؛ ولم يشأ الباشا أن يبطش به الا بعــد استنفاد كل ما لديه من وسائل لحمله على السير على جادته ، واتضاح عجزه

عن ذلك . فكان لابد من محك أخير بين الرجلين ليصدر الباشا حكمه النهائى .

أما هذا المحك الأخير ، فقد تجمعت الأسباب لتهيئته منذ وصول سلحدار يوسف ضيا باشا الى القاهرة فى ٢٨ يونية ١٨٠٩ — أى قبل أول اجتماع للمشايخ بالأزهر بيومين اثنين فحسب — فقد حمل السلحدار — على نحو ما مر بنا — مرسوما بطلب المال المتجمع ليوسف ضيا باشا مما كان أحدثه حين كان بمصر بصفة (قلم كشوفية) . وقد بلغ حساب ذلك ٢٨٠٠ كيسا ، عدا ألف أضافها الباب العالى بصفة (امدادية تجهيزات السفر الحربى) ضد الوهابية . فقد تقدم كيف أراد الباشا التنصل من دفع هذا المبلغ ، فأعد رسالته التى راح يعتذر فيها عن عجزه المالى ، ويبين الوجوه التى أنفق فيها أموالا طائلة ، وكان انفاقه لها سببا فى عدم قدرته على تلبية مطالب الباب العالى .

فقد ابتدأ الباشا بأن أعد (عرضحالا) طلب من عمر مكرم التوقيع عليه ، لأنه كان موجودا وقت استحداث الترتيب الذى يطالب يوسف ضيا بموجبه الآن بهذا المبلغ ، ولكن عمر مكرم أبى التوقيع ؛ ثم لم يكتف بالامتناع ، بل طفق يطعن على البيانات التى تضمنها (العرضحال) ويعلن كذبها . وقد ذكر الباشا فى (عرضحاله) أن الأكياس المطلوبة قد « صرفت فى المهمات ، منها ما صرف فى سد الترعة الفرعونية ، ومبلغه ثمانمائة كيس ؛ وعلى تجاريد العساكر لمحاربة الأمراء المصرية حتى دخلوا فى الطاعة ، كذلك مبلغا عظيما ، وما صرف فى عمارة القلعة والمجراة التى تنقل المياه اليها مبلغا أيضا ؛ وكذلك فى حفر الخلجان والترع ؛ ونقص المال الميرى بسبب شراقى البلاد ، ونحو ذلك » .

فانبرى السيد عمر يفند ذلك كله بابا بابا ، قائلا : « أما ما صرفه فى سد الترعة ، فان الذى جمعه وحياه من البلاد يزيد على ما صرفه أضعافا كثيرة. وأما غير ذلك فكله كذب لا أصل له ، وان وجد من يحاسبه على ما أخذه من القطر المصرى من الفرض والمظالم لما وسعته الدفاتر . فلما ردوا عليه (أى

محمد على) وأخبروه بذلك الكلام ، حنق واغتاظ فى نفسه » . وفرغ محمد على من كتابه (عرضحاله) للدولة فى ١٤ يولية ١٨٠٩ ، دون انتظار لتوقيع عمر مكرم .

وطلب الباشا عمر مكرم للاجتماع به ، فامتنع ، « فلما أكثر من التراسل، قال (السيد النقيب) : ان كان ولابد فأجتمع به فى بيت السادات ، وأما طلوعى اليه فلا يكون . فلما قيل للباشا فى ذلك ، ازداد حنقه ، وقال : انه بلغ به أن يزدرينى ويرذلنى ويأمرنى بالنزول من محل حكمى الى بيوت الناس » .

فكانت هذه الواقعة هى الفاصلة .

فقد حضر الباشا يوم ٩ أغسطس الى بيت ولده ابراهيم بك الدفتردار « وطلب القاضى والمشايخ المذكورين ، وأرسل الى السيد عمر رسولا من طرفه ورسولا من طرف القاضى ، يطلبه للحضور ليتحاقق ويتشارع معه . فرجعا وأخبرا بأنه شرب دواء ولا يمكنه الحضور فى هذا اليوم » . وكان الباشا قد أحضر الشيخ محمدا السادات الطامع فى نقابة الأشراف من أمد بعيد ، والشيخ عبد الله الشرقاوى ، « فعند ذلك أحضر الباشا خلعة وألبسها لشيخ السادات على نقابة الأشراف ، وأمر بكتابة فرمان بخروج السيد عمر ونفيه من مصر (القاهرة) يوم تاريخه . فتشفع المشايخ فى امهاله ثلاثة أيام حتى يقضى أشغاله، فأجاب الى ذلك. ثم سألوه فى أن يذهب الى بلده أسيوط فقال لا يذهب الى أسيوط ، ويذهب اما الى اسكندرية أو دمياط » .

وتلقى عمر مكرم هذه الضربة متجلدا ، « أما منصب النقابة فانى راغب عنه وزاهد فيه ، وليس فيه الا التعب . وأما النفى فهو غاية مطلوبى ، وأرتاح من هذه الورطة . ولكن أريد أن يكون فى بلدة لم تكن تحت حكمه اذا لم يأذن لى فى الذهاب الى أسيوط فليأذن لى فى الذهاب الى الطور أو الى درنة. فعرفوا الباشا ، فلم يرض الا بذهابه الى دمياط ، ثم ان السيد عمر أمر باشجاويش أن يأخذ الجاويشية (الواقفين على بابه بوصفه نقيبا للأشراف) ويذهب بهم الى بيت السادات (النقيب الجديد) وأخذ فى أسباب السفر ».

وفى ثانى يوم (١٠ أغسطس) اعتنى السـيد محمد المحروقى بن السيد أحمد المحروقى شاه بندر التجار (المتوفى منذ نوفمبر ١٨٠٤) بأمر السـيد عمر « وذهب الى الباشا وكلمه وأخبره بأنه اقامه وكيلا على أولاده وبيتـه وتعلقاته ، فأجازه بذلك » وقال الباشا : هو آمن من كل شيء ، وأنا لم أزل أراعى خاطره ولا أفوته » ؛ وطلب محمد المحروقى ابن السيد عمر ، وقابله الباشا « وطمن خاطره » ولكنه أصر على وجوب سفر عمر مكرم الى دمياط •

وفى ١٣ أغسطس ، اجتمع المودعون للسـيد عمر ، وحضر محمد كتخدا الألفى وكان قد تعين بالسفر صحبته الى دمياط ، فخرج عمر مكرم « وشيعه الكثير من المتعممين وغيرهم وهم يتباكون حوله حزنا على فراقه ، وكذلك اغتم الناس على سفره وخروجه من مصر ، لأنه كان ركنا وملجأ ومقصـدا للناس ولتعصبه على نصرة الحق • فسار الى بولاق ونزل فى المركب وسافر من ليلته بأتباعه وخدمه الذين يحتاج اليهم الى دمياط » • وفى ٢١ أغسطس رجع محمد كتخدا الألفى الى القاهرة « من تشييع السيد عمر (معلنا) وصوله الى دمياط واستقراره بها » •

وهكذا انتهت مأسـاة معارضة عمر مكرم للباشا ، فلم يتحرك الشعب للثورة تأييدا لمعارضـة (زعيمه) ، لأن زعامة عمر مكرم كانت قد انقضت أيامها من زمن طويل ، ولم يتحرك أحـد من (الرعية) التى هـدد النقيب بتأليبها على محمد على لانزاله عن كرسيه للدفاع عن هذا (الزعيم) والتمسك ببقائه والحيلولة دون نفيه ، لأنه وان كان موضع الاحترام والاعتبـار عند الجميع ، فان هذا الاحترام لم يكن معناه تعلق الشعب به بالدرجة التى تحفزه على الثورة من أجله ، فكان ما ظفر به عمر مكرم من حقوق (الزعامة) التى توهمها أن « اغتم الناس على سفره وخروجه » كما ذكر الشيخ الجبرتى •

ولما كان تقرير عمر مكرم فى نقابة الأشراف ، بعـد حادث تجريده منها وتقليدها يوسف أفندى فى غضون عام ١٨٠٢ قد جاء من الدولة ، فقد عنى محمد على بكتابة (عرضحال) موقع عليه من المشايخ كذلك يذكر الأسباب التى دعته الى خلع عمر مكرم من النقابة ؛ وحتى يبطل مسـاعى هذا فى دار

السلطنة ، اذا حدثته نفسه بالقيام بمسعى هناك من أجل استرجاع النقابة ، كما فعل فى المرة السابقة • وكان لابد من تسويد صفحة السيد عمر بصورة تقطع كل أمل ورجاء فى ذلك ؛ ووجد الباشا ضالته فى الأشـياخ الذين لم يتورعوا عن أن ينسبوا الى عمر مكرم « أشـياء لم تحصل منه » • وكان محمد السادات أول من « أظهر الكامن فى نفسه ، وصرح بالمكروه فى حق السـيد عمر ومن ينتمى اليه ويواليه » وتعاون مع الدواخلى والمهـدى فى تسطير العرضحال بالصورة التى أرادها الباشا • « وعدوا له مثالب ومعايب وجنحا وذنوبا (ونسبوا) اليه أنواعا من الموبقات » التى منها أنه أدخل فى دفتر الأشراف أسماء أشخاص ممن أسلم من القبط واليهود « وقطع أناسـا من الشرفاء المستحقين وصرف راتبهم للأقباط المدخلين » ، ومنهـا أنه أخذ من الألفى فى السـابق مبلغا من المـال ليملكه مصر (القاهرة) فى أيام فتنة أحمد باشـا خـورشيد ؛ ومنهـا أنه كاتب الأمـراء المصريين (البكوات المماليك) أيضا فى وقت الفتنة حين كانوا بالقرب من مصر ليحضروا على حين غفلة فى يوم قطع الخليج ، وحصـل لهم ما حصـل ، (وكان يريد تمليكهم القاهرة) فى غفلة الباشا والناس والعساكر (فنصر) الله عليهم حضرة الباشا — والمقصود هنا حادث يوم ١٦ أغسطس ١٨٠٥ — (فأراد التسبب) فى خراب الاقليم واثارة الفتن وموالاة البغاة المصريين (أى البكوات) وتطميعهم فى المملكة ؛ ومنها أنه أراد ايقاع الفتن فى العساكر لينقض دولة الباشا ويولى خـلافه ويجمع عليه طوائف المغاربة والصعائدة وأخلاط العوام ؛ (ومنها) أنه هو الذى أغرى المصريين (البكوات) على قتل على باشا برغل الطرابلسى حين قدم واليا على مصر ، وهو الذى كاتب الانكليز وطمعهم فى البـلاد مع الألفى حين حضروا الى الاسكندرية وملكوهـا ونصر الله عليهم العسـاكر الاسلامية ، وغير ذلك » •

نمق المشايخ — الذين سماهم الشيخ الجبرتى — «مشايخ الوقت» هذا العرضحال فى ١٢ سبتمبر ١٨٠٩ ليرسله الباشا الى الدولة ؛ ومن الواضح أن هذه الاتهامات التى كيلت كيلا لعمر مكرم كلها كاذبة • وصف الشيخ الجبرتى ما جاء بهذا العرضحال بأنه زور وبهتان ، وأن ما سطر به كان من

« عبارات عكس القضية ، وتنميق الأغراض النفسانية » ولو أن الشيخ لم يشعر بعطف على عمر مكرم فى محنته هذه ، لتعاونه مع الظالم ، وتمكين سلطانه — فى رأيه — ، فعلق على نفى عمر مكرم وتجريده من نقابة الأشراف ثم تسطير هذا العرضحال فى حقه ، أنه « على حد من أعان ظالما سلط عليه » . وأن « الذى وقع له بعض ما يستحقه ، ومن أعان ظالما سلط عليه ، ولا يظلم ربك أحدا » .

وكان الممتنع عن توقيع هذا العرضحال « أولا وآخرا » الشيخ أحمد الطحطاوى فلم ينج من شر المشايخ ، الذين زادوا فى التحامل عليه وخصوصا الشيخ محمد (ابن وفا) السادات ، والشيخ محمد الأمير ، ولحقت بالشيخ أحمد الطحطاوى اهانات كثيرة ، وانتهى الأمر بعزله من افتاء الحنفية فى ١٤ سبتمبر ١٨٠٩ ، وتعين الشيخ حسين المنصورى بدلا منه . وراحوا « يبالغون فى ذمه والحط عليه لكونه لم يوافقهم فى شهادة الزور » ; ثم تعين فى مشيخة الحنفية بعد وفاة المنصورى فى يناير ١٨١٥ ثم توفى فى يونيه من العام التالى .

وأما عمر مكرم فقد طالت اقامته بدمياط « وهو ينتظر الفرج وقد أبطأ عليه ، وهو ينتقل من المكان الذى هو فيه الى مكان آخر على شاطىء البحر ، وتشاغل بعمارة خان أنشأه هناك . والحرس ملازمون له . فلم يزل حتى ورد عليه صديق أفندى قاضى العسكر ، فكلمه بأن يتشفع له عند الباشا فى انتقاله الى طندتاء (طنطا) ففعل ، وأجاب الباشا الى ذلك » . وحوالى منتصف ابريل ١٨١٢ ، انتقل عمر مكرم الى طنطا . فظل مقيما بها حتى شهر ديسمبر من عام ١٨١٨ ، فأذن له الباشا بالعودة الى القاهرة .

وكان عمر مكرم عند ما « حصلت النصرة والمسرة للباشا » بانتصاره فى حرب الوهابية ، قد أوفد حفيده السيد صالح بكتاب تهنئة لمحمد على ، وكان هذا وقتئذ بالاسكندرية ، « فتلقاه بالبشاشة وطفق يسأله عن جده ، فيقول له بخير ويدعو لكم . فقال له : هل فى نفسه شىء أو حاجة نقضيها له ، فقال : لا يطلب غير طول البقاء لحضرتكم . ثم انصرف الى المكان الذى

نزل به . فأرسل (الباشا) اليه فى ثانى يوم عثمان السلانكلى — وقد صار قابجى باشا بعد قليل — ليسأله ويستفسره عما عسى أن يستحى من مشافهة الباشا بذكره ، فلم يزل يلاطفه حتى قال : لم يكن فى نفسه الا الحج الى بيت الله أن أذن له أفندينا بذلك . فلما عاد بالجواب ، أنعم بذلك وأذن له بالذهاب الى مصر وأن يقيم بداره الى أوان الحج ان شاء برا وان شاء بحرا ؛ وقال : أنا (لم) أتركه فى الغربة هذه المدة الا خوفا من الفتنة ؛ والآن لم يبق شىء من ذلك . فانه أبى وبينى وبينه ما لا أنساه من المحبة والمعروف. وكتب له جوابا بالاجابة » .

وقد أثبت الشيخ الجبرتى صورة هذا الجواب ، وهو يدل على ما يكنه محمد على له من احترام وود ، وينهض دليلا بعد كل هذه السنوات الطوال على أن الباشا عند ما ألح فى مقابلة عمر مكرم وطلوع هذا اليه فى القلعة لانهاء الأزمة التى أفضت الى نفيه ، كان صادق النية وقتئذ فى ازالة أسباب الجفوة بينهما ، واسترضاء عمر مكرم ، لا عن خوف من تأليب هذا (للرعية) عليه وانزاله من الحكم الذى قال انه أصعده اليه ، ولكن عن عطف واشفاق من أن تنقطع صلاته بالرجل الذى عاضده فى كل أزماته السابقة منذ توليه الباشوية . ولم يفسد مسعى الباشا سوى عناد عمر مكرم واغتراره بالتفاف طائفة من المتعممين حوله ، ودخول الغفلة عليه من جراء نفاق الأشياخ معه ومداهنتهم له ، ثم كبريائه الذى جعله يشتط فى اصراره على « اذلال » محمد على ، وعلى التمسك بمعارضته له حتى بعد أن تبين له انفضاض الأشياخ من حوله بالرغم من اليمين التى حلفوها على الاتحاد والتعاضد ضد سلطان الباشا .

وكتاب محمد على الى السيد عمر كتاب مشهور ، سماه فيه الباشا بوالده ، بدأه بقوله : الى « مظهر الشمائل سنيها ، حميد الشؤن وسميها ، سلالة بيت المجد الأكرم ، والدنا السيد عمر مكرم دام شأنه » . ثم راح يشكره على تهنئته له على ذلك الانتصار الذى كان « مجلبة لثناء » السيد ، وأعلى الباشا بنيل مناه ، ويبلغه اذنه له بالحج الى بيت الله الحرام ، « تقربا لذى الجلال والاكرام ورجاء لدعوات (١) بتلك المشاعر العظام »

ويسأله ألا يدع الابتهال ولا الدعاء له . ثم ان الباشا بعث اليه مع كتابه هذا كتابا آخر باسم كتخدا بيك محمد أغا لاظ ، حتى يسهر على راحته بالقاهرة .

وأرسل محمد على كتابا الى كتخدا بك ، غير الذى بعث به الى السيد عمر مكرم ، ووصل هذا الكتاب قبل وصول السيد الى القاهرة ، وأرسل كتخدا بك ترجمانه الى منزل السيد « ليبشرهم » بذلك ، وأشيع خبر مقدمه ، فكان الناس بين مصدق ومكذب ، حتى وصل عمر مكرم الى بولاق فى ٩ يناير ١٨١٩ ، « فركب من هناك وتوجه الى زيارة الامام الشافعى ، وطلع الى القلعة ، وقابل الكتخدا وسلم عليه ، وهنأ الشعراء بقصائدهم ، وأعطاهم الجوائز ، واستمر ازدحام الناس أيام . ثم امتنع عن الجلوس فى المجلس العام نهارا ، واعتكف بحجرته الخاصة . فلا يجتمع به الا بعض من يريده من الأفراد . فانكف الكثير عن التردداد » . وقال الشيخ الجبرتى : « وذلك من حسن الرأى » . ولم يحج الى بيت الله الحرام لضعفه .

ولكن لم يكن مقدرا أن يبقى السيد عمر طويلا بالقاهرة يمضى ما تبقى له من حياة فى شيخوخة هادئة ، اذ لم يلبث أن حدث بعد عامين تقريبا أن أن قامت اضطرابات بالقاهرة بسبب تذمر القاهريين من ضريبة فرضها الباشا على المنازل ، واشتدت الفتنة ، وظن محمد على أن للسيد عمر يدا فيها ، فأمره بمغادرة القاهرة فى منتصف ابريل ١٨٢٢ ، منفيا الى طنطا حيث أقام بها الى أن أدركته الوفاة . وهو فى حوالى السبعين من عمره .

خاتمة المطاف بالمشايخ :

انفسح المجال « لمشايخ الوقت » بنفى عمر مكرم الى دمياط (فى أغسطس ١٨٠٩) . ونال الشيخ محمد المهدى مكافأته على سعيه ضده فى اليوم نفسه الذى غادر فيه السيد عمر القاهرة ، « فحضر — فى صبح ذلك اليوم » عند الباشا وطلب وظائف السيد عمر ؛ فأنعم عليه الباشا بنظر أوقاف الامام الشافعى ، ونظر وقف سنان باشا ببولاق » وذلك بناء على

طلبه ، وكان الوقفان تحت يد السيد عمر « ويتحصل منهما مال كثير » وزيادة على ذلك « حاسب (الشيخ المهدى) على المنكسر له من راتب الغلال مدة أربع سنوات كان قد غابها عن القاهرة ، فأمر (الباشا) بدفعها له من خزينته نقدا ، وقدرها خمسة وعشرون كيسا . وذلك فى نظير اجتهـاده فى خيانة السيد عمر حتى أوقعوا به ما ذكر » . وعند ذلك رجع الشيخ الى حالته الأولى « التى كان قد انقبض عن بعضها : من كثرة السـعى والترداد على الباشا وأكابر دولته فى القضايا والشفاعات وأمور الالتزام والفائظ والرزق والأطيـان وما يتعلق به فى بلاد الصعيد والفيوم ، ومحاسـبة الشركاء ، وازدحمت عليه الناس » .

وكان محمد السادات قد تولى نقابة الأشراف منذ ٩ أغسطس ١٨٠٩ ، وأقبل على الدنيا ، وأنشأ دارا عظيمة ، ولكنه لم يلبث أن مرض ثم توفى فى ٢١ مارس ١٨١٣ ، وتقلد نقابة الأشراف ، الشريك الآخر فى الوقيعة بالسيد عمر مكرم ، الشيخ محمدا الدواخلى ، « فركب الخيول ولبس التاج الكبير ، ومشت أمامه الجاويشية والمقدمون وأرباب الخدم ، وازدحم بيته بأرباب الدعاوى والشكاوى ، وعمر دار سكنهم القديمة (وأدخل) فيهـا دورا وانشأ تجاهها مسجدا لطيفا » وعمر دارا أخرى أسكنها احدى زوجاته ، « وداخله الغرور وظن أن الوقت قد صفا له (وصار) من أعيان الرؤس يطلع وينزل فى كل ليلة الى القلعة ، ويشار اليه ، ويحل ويعقد فى قضـايا الناس ، ويسترسل معه الباشا (وداخله) الغرور الزائد ، (وصار) يتطاول على كبار الكتبة الأقباط وغيرهم ، ويراجع الباشا فى مطالبـه (الى) أن ضاق الباشا منه ، وأمر باخراجه ونفيه الى دسوق (عام ١٨١٦) فأقام بها أشهرا ، ثم توجه بشفاعة السيد (محمد) المحروقى الى المحلة الكبرى ، فلم يزل بها متعلق الحواس منحرف المزاج متكدر الطبع ؛ وكل قليل يراسـل السيد المحروقى فى أن يشفع فيه عند الباشا وليأذن له فى الحج . ومرة يحتج بالمرض ليموت فى داره . فلم يؤذن له فى شىء من ذلك ولم يزل بالمحلة حتى توفى » فى ٢٣ يناير ١٨١٨ . وكان تعليق الشيخ الجبرتى على نفى الدواخلى أن ما وقع له « انما هـو قصـاص وجزاء فعله فى السـيد عمر مكرم ،

فانه كان من أكبر الساعين عليه الى أن عزلوه وأخرجوه من مصر (القاهرة) والجزاء من جنس العمل » .

وأما الشيخ عبد الله الشرقاوى فقد توفى فى ٩ أكتوبر ١٨١٢ . وكانت وفاته مثار خلاف بين المشايخ على مشيخة الأزهر ، فتحزب هؤلاء شيعا متفرقة، بعضها يؤازر محمد المهدى ، والبعض الآخر الشيخ محمد الشنوانى ، وفريق ثالث يرشح الشيخ بدوى الهيتمى ، وفاز محمد المهدى بها ليوم أو اثنين فحسب ، ثم قر الرأى على اختيار محمد الشنوانى لها .

على أن المشايخ بعد نفى عمر مكرم كان قد انخفض شأنهم كثيرا ؛ وساعد على ذلك أن نفرا من أبناء « أصحاب المظاهر المتعممين » كانوا قد ألفوا من بينهم عصابة ، يقفون بالليل فى صحن الأزهر لسلب من يعثرون عليه منفردا واستمر الحال على ذلك مدة ، « وكذلك أخرجوا طائفة من القوادين والنساء الفواحش سكنوا بحارة الأزهر ، واجتمعوا فى أهله ، حتى ان أكابر الدولة وعساكرهم ، بل وأهل البلد والسوق جعلوا سمرهم وديدنهم ذكر الأزهر وأهله ونسبوا له كل رذيلة وقبيحة ، ويقولون : نرى كل موبقة تظهر منه ومن أهله ؛ وبعد أن كان منبع الشريعة والعلم ، صار بعكس ذلك . وقد ظهر منه قبل الزغلية ، والآن الحرامية ، وأمور غير ذلك مخيفة » . وتوالى وقوع الحوادث « بخط الجامع الأزهر » من سرقات « وضياع أمتعة من الدور والحوانيت . وتكرر ذلك حتى ضج الناس وكثر لغطهم » واتضح أن جماعة من المجاورين هم الذين يسرقون ولم ينقطع ذلك حتى اقتصوا ممن ثبتت عليهم التهمة (فى مايو ١٨١٢) .

ولما كان الشيخ سليمان الفيومى قد توفى فى يناير ١٨١٠ ، ومات كذلك الشيخ محمد الأمير فى سبتمبر ١٨١٧ ، فقد انقضى عهد الأشياخ المتصدرين. وهم الذين عرفنا من قصصهم ما عرفنا ، وأما غيرهم من المشايخ والمتعممين ، فقد حذا أكثرهم حذوهم ، وأصدر الشيخ الجبرتى حكمه عليهم فقال : انهم

قد « زالت هيبتهم ووقارهم من النفوس ، وانهمكوا فى الأمور الدنيـويـة والحظوظ النفسانية والوسـاوس الشيطانية ومشـاركة الجهال فى المآتم والمسارعة الى الولائم فى الأفراح والمآتم ، يتكالبون على الأسمطة كالبهائم، فتراهم فى كل دعوة ذاهبين ، وعلى الخوانات راكعين ، وللكباب والمحمرات خاطفين ، وعلى ما وجب عليهم من النصح تاركين » . وأما هذا الرأى فقد سجله الشيخ فى حوادث شهر ربيع الأول عام ١٢٣١ ، أى فى فبراير ١٨١٦ .

الفصل الرابع

بسط سلطان الولاية : القضاء على المماليك

تمهيد :

أتم اقصاء المشايخ بعد تطويع الجند ، القضاء على العناصر المناوئة ، أو التى تخشى مناوأتها لحكومة محمد على ، فانفرد بالسلطة ، وكان انفراده بها من عوامل دعم أركان باشويته ، كما أنه جاء فى الوقت نفسه ، نتيجة لاضطراد رسوخ قدمه فى هذه الباشوية بعد أن اجتاز بسلام العقبات التى اعترضت سبيله ، وذلل الصعوبات التى صادفته منذ توليته فى عام ١٨٠٥ ، سواء ما تعلق منها بممارسته شئون الحكم الداخلية ، أو كان متصلا بتدبير علاقاته مع الباب العالى والدول الأجنبية : انجلترة وفرنسا خصوصا .

وواءم انفراده بالسلطة الهدف الذى جد فى تحقيقه : تمكين الحكم الوراثى لأسرته فى مصر . والشرط الأول لذلك — كما تبين — توطيد حكومته ، فلم يكن من مقتضيات برنامجه اجازة مبدأ الشورى الذى طالب به فريق من المشايخ والمتصدرين ، لأن مقصود هؤلاء من الشورى وقف اجراءاته المالية . ويستحيل عليه فعل ذلك ، لأنه ما كان يرضى بوقفها على الرغم من شذوذها ، لأنها السبيل الوحيد للحصول على المال من أسرع الطرق وأيسرها — المال الذى ظلت حاجته اليه ملحة طوال هذه السنوات للانفاق منه فى الوجوه التى تكفل دعم سلطانه الداخلى ، وأهم هذه — كما شهدنا — ترويض الجند على الطاعة بدفع مرتباتهم اليهم ، وتحصين القاهرة والثغور تهيؤا لدفع غزو أجنبى قد يأتى من ناحية انجلترة أو فرنسا ، أو لصد حملة قد يبعث بها الباب العالى الى مصر لاقصائه من الحكم ، وأخيرا لاعداد التجريدات المرسلة ضد البكوات المماليك . وكل أولئك أسباب لا معدى عنها لتثبيت باشويته وتقوية أركانها .

على أن الانفراد بالسلطة ، وتقرير سلطانه فى القاهرة والثغور وأرجاء الدلتا كان وحـده لا يكفى لتأمينه على باشويته ، طالما بقى الصعيد بأسره تقريبا ـ عدا بعض المراكز المبعثرة هنا وهناك ـ بأيدى البكوات المماليك ، وخارجا عن سلطان باشويته • ولذلك فقد اقتضى نفس الهدف الذى أشرنا اليه ، وجـد فى تحقيقه ، اخضـاع الصعيد لحكومته • وكان واضحا أن توطيد هذه الحكومة لن يتأتى الا ببسط سلطانه فى كل جوانب باشويته •

فالبكوات المماليك سوف يظلون شوكة فى جانبه ، ومصدر خطر ماثل على باشـويته اذا ظلوا رافضين الاعـتراف بسلطانه ، وعجز عن تمكين سـيطرته عليهم ؛ وهو الذى عانى الكثير منهم خـلال (سنوات التجربة والاختبار) السابقة بسبب عنادهم فى مخاصمته واصرارهم على مناوأته • فبسط سلطان الباشوية يعنى أن يسرح هؤلاء حشودهم العسكرية ، وكان فرسانهم قوة لا جدال فى أن (محمد على) يخشى بأسهم • ويعنى عدم لجوء الهاربين من جنده المتمردين اليهم حتى لا تظل معسـكراتهم مواطن للتآمر على ملكه ؛ وانفضـاض العربان من حولهم ، فتنكسر حدة أعمال السلب والنهب التى يشجعهم عليها تزاملهم مع المماليك والمنضوين تحت لوائهم فى الاغارة على القرى والدساكر ، ثم انه يعنى قبل كل شىء تحصيل (الميرى) أو الضريبة على الأقاليم الواسعة التى فى أيديهم • فكان لا مناص حينئذ من معالجة مسألة البكوات المماليك •

ولقد بدأ محمد على يتدبر أمر البكوات منذ اعتـلائه أريكة الولاية ، وأجبرته شتى ملابسـات الموقف ، وكلما طرأ عليه تبدل ، على ممارسـة مختلف الطرائق معهم ، حتى يخضد من شوكتهم ، ويشتت من جموعهم ، ويحول دون اتحادهم وتكتلهم ضده أو تعاونهم مع الغزاة الأجانب ، أو مع الدول الطامعة فى بسط نفوذها على البلاد ، أو مع الباب العالى الذى يأبى الا أن يسترجع سلطانه الشرعى عليهـا كاملا ، فيراوغهم ويخادعهم تارة ، ويخرج التجريدات لمطـاردتهم تارة أخرى ، ويعمل دائما لاشـاعة الفرقة والانقسام فى صفوفهم ، ويبغى فى أثناء ذلك كله كسب الوقت ، والتمهيل حتى يتسنى له الفراغ من مشـكلات أجدر لخطورتها بعنايته العاجلة ، ويقربه

انحسامها من الاقتدار على مناجزتهم وايجاد الحل القاطع لمشكلتهم هم كذلك فى النهاية . وكانت مذبحة القلعة المروعة السلاح البتار الذى قطعت به عقدتهم .

ولما كان محمد على قد اختتم نضاله مع البكوات بالايقاع بهم فى هذه المجزرة ، فقد أوحت هذه الفعلة لكثيرين أنه ما كان يسعى فى كل علاقاته معهم الا لتحقيق هذه الغاية ؛ ينهض دليلا على ذلك - فى رأيهم - أن الانفراد بالسلطة باقصاء المشايخ وتشريد عمر مكرم خصوصا ، لتأسيس حكم يقوم على الجبروت والطغيان ، هو مبعث فتكه بالبكوات ، فى وقت لم يعد فيه لهؤلاء أى شأن بعد أن هزمهم هزيمة ساحقة ماحقة فى المعارك التى نشبت أخيرا بينه وبينهم ، ولم يفلت من يده حتى من استأمن منهم وعاش فى كنفه وتحت حمايته . وقد رتب أصحاب هذا الرأى على ما أخذوا به ، أن مذبحة القلعة كانت مؤامرة حبكت خيوطها من زمن طويل ، وأن البطش بالبكوات كان غرضا يسعى اليه ولا يأنف من اللجوء الى وسائل الغدر والخديعة لتحقيقه منذ أن ولى أمر مصر قبل ذلك بخمس سنوات .

ولا جدال فى أن هذا اتهام جرىء ، قد يسوغه هول الفعلة التى وقعت . ووجه الجرأة فيه الزعم بأن الاجهاز على البكوات كان بيت القصيد من كل علاقات محمد على معهم ؛ والظن بأن مسعاه لتسوية صلاته بهم على أساس من الود والصفاء لم يكن الا نفاقا وختلا ومخادعة . ولقد كفت هذه الجرأة وحدها ، لأن تغدو واقعة المذبحة فى حد ذاتها - وهى لا سبيل الى نكران حدوثها - مثار جدل ونقاش ، من حيث تعيين المسئول عنها ومرتكبها . وجلى أنه اذا صح انتفاء المسئولية عن محمد على ، وثبوت أن هناك من دبرها ونفذها غيره ، ينفى عنه كذلك أنه بيت النية - ومن زمن طويل - على الفتك بالبكوات : أساس الاتهام كله . فزاد الخلط وتضاربت الآراء واختلفت فى تعليلها : فالزعماء الألبانيون « هم الذين دبروا الغدر بالأمراء المصريين فلطخوا يديه - وهو الرجل الذى يمقت المذابح ويستنكر الوحشية والقوة فى مظاهرها - بدمائهم فى مذبحة القلعة فى سنة ١٨١١ . (وهم الذين) ألزموا محمد على بالموافقة . (ولو) كان نصيب محمد على فى هذه الواقعة نصيب

الآمر المنظم لما تم التنظيم بالدقة التى تم بها » وهـو قول لا نصيب له من الصحة ؛ وطبيب الباشا الخاص (مندريشى) Mandrici هو الذى أشـار عليه بتدبير المذبحة للفتك بهم — وصاحب هذا الرأى (دروفتى) ، أخذ به لبواعث سوف يأتى توضيحها فى حينه ؛ والباب العالى هـو الذى طلب من محمد على ذبحهم ، فلم يسعه الا أن يمتثل أمر مولاه ؛ وسوف نرى كذلك — فى موضعه — مدى انطباق هذا القول على الحقيقة . وهكذا .

ولابد أن يستقر فى الأذهـان أن الباشا نفسه صـاحب مذبحة القلعة ، ومدبر هذه المكيدة ، والمسئول عنها وحده . ولكن يجب التسليم كذلك ، بأنه كان خالص النية ، صادق الرغبة فى مسعاه للصلح مع البكوات المماليك ، وأن هؤلاء نكثوا عهودهم دائما ، وأنهم تآمروا على سلامته وسلامة ملكه فيما بينهم ومع أعدائه ، فحفروا قبـورهم بأيديهم ، وأن ضرورة الخروج للحرب الوهابية ، الثمن الذى كان لا محيص من دفعه اذا شاء الظفر بالباشوية الوراثية ، ألجأه الى الفتك بهم ، وأن التفكير فى المذبحة لم ينبت فى ذهنه الا قبل شهر أو شهرين على الأكثر من تنفيذها ، فكانت قصـة محمد على مع البكوات ، قصة اقبال من ناحيته ، وادبار من ناحيتهم ، حتى اذا أعيته الحيل فى أمرهم ، وصار نجاح أضخم مشروع فى مطلع باشـويته — وهو الحرب الوهابية — عقد عليه آمالا كبارا ، مرتهنا بقدرته على التفرغ له ومباشرته ، لم يعد هناك مجال لأى تردد أو احجام من ناحيته عن ارتكاب الفعلة التى وان أجازها (برنامج سياسته) ، فلن تلقى سندا شرعيا أو أخلاقيا لتبريرها .

فثمة حقائق اذا لا سبيل الى نكرانها ، وهى : (أولا) أن النضال ضـد المماليك انما يدخل فى نظام ذلك البرنامج الذى ارتسمت معالمه بصورة قاطعة فى ذهن محمد على منذ عام ١٨٠٧ ، والذى استهدف تقرير الباشوية الوراثية فى أسرته فى مصر منذ ذلك الوقت المبكر ، والذى كانت دعامتاه ، والمكملتان لبعضهما بعضا توطيد حكومته ، على النحو الذى شهدناه ، ثم بسط سلطانه الداخلى على كل أنحاء باشويته ، الأمر الذى استتبع حتما القضاء على المماليك (وثانيا) أنه بالرغم من وضوح هذه الحقيقة لم يكن الغرض من الحرب التى خاض غمارها معهم ابادة المماليك وافناءهم . بل لقد ظل محمد على يرجو

صادقا فى أثناء هذا النضال المرير أن يستطيع استمالة المماليك الى الرضـاء (بسلطانه) ، والعيش فى هدوء وسـلام فى ظل ما يقطعهم من أملاك ، وما يغدقه عليهم من نعم وأرزاق ، ويجعلهم على قدم المساواة فى وضعهم الجديد المنتظر مع كبار قواده ورؤساء جنده — يدخلهم فى صفوف جيشه ، فيعزز بفرسانهم قوات مشاته ، ويبعث بهم — كجزء من جيشه — الى أرض الحجاز لاسترجاع الحرمين الشريفين من أيدى الوهابيين • (وثالثا) أنه طوال هذا النضال فى مرحلته الأخيرة (١٨٠٧ — ١٨١١) ظل محمد على أمينا على عهده مع كل مستأمن من البكوات ، ولم ينقض اتفاقا أبرمه معهم ، ولم يغرر بهم أو يخدعهم • بل كان البكوات — كما ألمعنا — هم الذين نكثوا بعهودهم معه دائما ، وأرادوا خديعته والفتك به ، وتقويض عروش سلطانه ، وتحطيم تلك (الباشوية) التى كانت نواة (الدولة) التى أنشأها فى النهاية •

مساعى الصلح مع البكوات :

وتبدأ قصة العلاقات بين محمد على والبكوات فى مرحلتها الأخيرة هذه ، من أيام (حملة فريزر) ، ونجاح الباشـا بفضل وسـاطة (مانجان) لدى البكوات فى البرنبل وزاوية المصلوب فى يونية ١٨٠٧ ، فى الوصول الى اقناع هؤلاء بالوقوف موقف الحياد فى أثناء الحرب بينه وبين الانجليز •

ولم يقطع الباشا مسـاعيه من أجل الصلح معهم بعد انتهاء الحرب مع الانجليز ، لأنه لا يزال يخـاف من أن يتحـد البكوات ويزحفوا عليه من الصعيد ، والجند فى تمرد وعصيان ، وخزانته خاوية من المـال ، والحكومة فى القـاهرة غير مستقرة ، والأهلون يئنون من ثقـل الضرائب والمغـارم ، والزراع فى ضـنك ، والأرض مهملة حتى لقد أجـدب تقريبا ثلث ما كان مزروعا منها عند خروج الفرنسيين من مصر (١٨٠١) • ولقد كان فى عزم محمد على — على ما أكد (دروفتى) فى تقريره الى حكومته بعد ذلك فى ٨ ابريل ١٨٠٨ — أن يخرج على رأس جيشه لقتال المماليك ، بعد ابرام الصلح مع الانجليز — لولا عصيان الجند فى ٢٦ أكتوبر ١٨٠٧ ، الذى جعله يعدل عن ذلك •

بيد أن (دروفتى) يذكر فى تقريره كذلك ، أن غرض محمد على من خروجه لقتال المماليك كان « لاملاء شروط الصلح عليهم فى الأقاليم التى يوافق (الباشا) اليوم على اعطائها لهم » . أى أن محمدا عليا لم يكن فى عزمه اثارة حرب فناء وابادة ضدهم ، ورضى بأن يظلوا فى الأقاليم الواسعة التى كانت بأيديهم فعلا فى الصعيد ، على شريطة الاذعان لحكومته ودفع (الميرى) عنها : الشرط الذى اتخذه فى هذه المرحلة وفى المراحل التالية أساسا لعقد أى صلح معهم .

ووسط الباشا فى هذا المسعى (روشتى) منذ أواخر أكتوبر ؛ وكان شاهين بك الألفى أول من استجاب للصلح ، وقال الوكلاء الفرنسيون فى تقريرهم عن حوادث هذا الشهر : ان العروض التى عرضها عليه كانت سخية، « شملت اقطاعه الفيوم (التزاما وكشوفية) وفى عدة قرى فى بنى سويف والجيزة نفسها » . فقبل شاهين الخضوع للباشا ، وأغرته هذه العروض بتناسى توصيات الألفى الكبير ، فتبودلت الرسائل بينهما ، وفى ٥ نوفمبر حضر الى القاهرة محمد كتخدا (شاهين) الألفى ليتباحث مع الباشا فى شروط الصلح ، وأسفرت المباحثة عن اعطاء شاهين اقليم الفيوم بتمامه التزاما وكشوفية واطلاق التصرف له فيها ، الى جانب ثلاثين بلدة من اقليم البهنسا مع كشوفيتها ، وعشرة بلاد من بلاد الجيزة « من البلاد التى ينتقيها ويختارها وتعجبه مع كشوفية الجيزة ، (وأن يكتب) له بذلك تقاسيط نافذة فى سائر البر الغربى ، وعشرة بلاد من اقليم البحيرة مع كشوفية البحيرة بتمامها الى حد الاسكندرية ، وذلك لقاء خضوع شاهين واعترافه بسلطان محمد على. وغادر محمد كخيا (كتخدا الألفى) القاهرة فى ١٣ نوفمبر . وتهيأ الباشا لاستقباله وشرع يعد قصر الجيزة لنزوله ــ وكان العسكر قد خربوه ضمن بيوت الجيزة الأخرى التى خربوها ــ وأمر باخلاء الجيزة من الجند والكاشف « فعدى الجميع الى البر الشرقى وتسلم (فى ٢٩ نوفمبر) على كاشف الكبير الألفى القصر وما حوله وما به الجبخانة والمدافع وآلات الحرب وغيرها » .

وأما شاهين فقد وصل يوم ٢١ نوفمبر الى دهشور حيث وجد بها فى انتظاره ديوان أفندى (طاهر) وطوسون بن محمد على للترحيب به ولمرافقته حتى الجيزة ؛ وأحضر شاهين معه هدية من ابراهيم بك ومحمد بك المنفوخ المرادى « برسم الباشا » نحو الثلاثين حصانا ومائة قنطار بن قهوة ، ومثلها سكر وأربع خصيان وعشرون جارية سوداء ؛ قدم هذه الهدية لمحمد على ، محمد كتخدا وعلى كاشف ، « فأرسل (هذا) صحبتهما هدية ومعهما ولده وديوان أفندى » ، وخلع شاهين على طوسون فروة ، « وقدم له تقدمة وسلاحا نفيسا انكليزيا » وكان قد بلغ شبرامنت فى ٢٦ نوفمبر ، فلما وصل شاهين الى الجيزة فى ٦ ديسمبر ، أطلقت مدافع كثيرة تحية لقدومه ، وأولم له على جربجى موسى الجيزاوى وليمة فاخرة ، ولو أنه « فرض مصروفها وكلفها على أهل البلدة » . وذهب شاهين لزيارة الباشا يوم ٨ ديسمبر ، فى موكب عظيم. فعدى الى البر الشرقى مع طائفة كبيرة من الكشاف والمماليك وعربان الهوارة، وكان الباشا قد أمر المشايخ والسيد عمر مكرم بانتظاره صحبة ابنه طوسون (بك) عند مصر القديمة ، فتلقاه هؤلاء « وسلموا عليه » ، وكان معهم طائفة من الدلاة . فتألف الموكب الذى قصد الى القلعة من الدلاة « بطبلاتهم وسفافيرهم » يسيرون فى الطليعة ، يتلوهم الكشاف والمماليك وعمر مكرم والمشايخ ، ثم شاهين الألفى وبجانبه طوسون بك ، وخلفهم « الطوائف والأتباع والخدم ، وخلفهم النقانير » واستمر الموكب فى سيره حتى وصلوا الى ضريح الامام الشافعى فزاروه ، « ثم ركبوا وساروا الى القلعة ، وطلعوا باب العزب الى سراية الديوان . وانفصل عنهم المشايخ ونزلوا الى دورهم ». وقابل شاهين الباشا فخلع عليه « فروة سمور مثمنة وسيفا وخنجرا مجوهرا وتعابى ، وقدم له خيولا بسروجها » . ثم تغدى عند طوسون فى سرايه (بالقلعة) ، ثم زار حسن باشا فأكرمه « وخلع عليه أيضا ، وقدم له خيولا » وركب ثلاثتهم : شاهين وطوسون وحسن باشا « وذهبوا عند طاهر باشا ابن أخت الباشا ، فسلم عليه أيضا وقدم له تقادم . ثم ركب (شاهين) عائدا الى الجيزة ، وذهب الى مخيمه بشبرامنت . واستمر مقيما بالمخيم حتى تتم عمارة القصر . وتردد كشافهم وأجنادهم الى بيوتهم بالمدينة فيبيتون الليلة

والليلتين ويرجعـون الى مخيمهم » . وفى ١٠ ديسمبر ، انتقـل الألفيـة « بعرضيهم » وخيامهم الى بحرى الجيزة .

وجذب هذا الكرم والسخاء عددا من كبار الألفيـة ، الذين ملوا المنفى وتاقت نفوسهم لاستئناف حياتهم المترفة فى القاهرة ؛ فوصلها يوم ١٢ ديسمبر أربع من صناجقهم هم : أحمد بك الألفى ، ونعمان بك وحسين بك الصغير ، ومراد بك الألفى . طلعوا الى القلعة « وخلع عليهم الباشا فراوى ، وقلدهم سيوفا ، وقدم لهم تقادم . ثم نزلوا الى حسن باشا ، فسلموا عليه ، وخلع عليهم أيضا خلعا ؛ ثم ذهبوا الى بيت صالح أغا السلحدار (سلحدار الباشا) فأقاموا عنـده الى أواخر النهـار ، ثم ذهبـوا الى بيوتهم التى بها حريمهم فباتوا بها ، وذهبوا فى الصباح الى الجيزة » .

وبالغ الباشا فى اكرام الألفية ، فدفع من عنده الصداق لعديلة هانم ابنة ابراهيم بك التى عقد لأحمد بك الألفى عليها فى ١٦ ديسمبر ، وقدر الصداق ثمانية آلاف ريال . وفى اليوم التـالى « نزل الباشا من القلعة ، وذهب الى مضرب النشاب واستدعى شاهين بك من الجيزة وعمل معه ميدانا وترامحوا وتسابقوا ولعبوا بالرماح والسيوف . ثم طلع الجميع الى القلعة ، واستمر شاهين بك عند الباشا الى بعد الظهر ، ثم نزل مع نعمان بيك الى بيت عديلة هانم فمكثا الى قبيل المغرب . ثم أرسل اليهما الباشا فطلعا الى القلعة فباتا عنده ، ونزلا فى الصباح وعديا الى الجيزة » .

واعتزم شـاهين الزواج من أرملة حسين بك الوشـاش الألفى ، الذى غدر به جماعة عثمان البرديسى وقتلوه فى غضون عام ١٨٠٤ فى ظروف سبق أن ذكرناها . واستأذن الباشـا فى ذلك ولكن هـذا قال : « انى أريد أن أزوجك ابنتى وتكون صهرى ، وهى واصلة عن قريب . أرسلت بحضورها من بلدى قولة ، فان تأخر حضورها جهزت لك سرية وزوجتك اياها » . وقد بر الباشا بوعده ، فزوجه فى منتصف مايو ١٨٠٨ ، عندما تأخر حضور ابنته ، سرية « انتقتها (لشاهين) زوجة الباشا ، ونظمتها . وفرش له سبع مجالس بقصر الجيزة . وجمعوا لذلك المنجدين ، وتقيـد بتجهيز الشواز والأقمشة

واللوازم الخواجا محمود حسن (البزرجان ، من كبـار التجـار وأصحاب الوجاهة) » . وكذلك زوج الباشـا نعمان بك سرية أخرى ، وعمرت دار لسكناه « وفرشت على طرف الباشا » ؛ وكثرت الأفراح حينذاك فتزوج على كاشف الكبير الألفي بزوجة استاذه ، وعمر بك الأرنؤودى بجارية من جوارى الست نفيسة المرادية .

وعندما شاع خبر الصلح بين محمد على وشاهين الألفى ، ومالقيه الألفية على يدى الباشا من ضروب التكريم ، قرر أمين بك الألفى الرجوع الى مصر وكان هـذا ــ كما عرفنا ــ قد غادر البـلاد عند جلاء (حملة فريزر) عن الاسكندرية لتوسيط الانجليز لدى الباب العالى فى صالح البكوات . وقابل (السير أرثر باجيت) فى ثيندوس ، ثم (السير الكسندر بول) فى مالطة ، ثم (الميجور مسيت) فى مسينا ، وقصد أخيرا الى طرابلس الغرب ، رجـاء أن تواتيه الفرصة للذهاب منها عبر الصحراء الى مصر . فكتب (سانت مارسيل) من الاسكندرية فى أول يونية ١٨٠٨ : «ينتظر حضور قافلة كبيرة من طرابلس الغرب وسائر الوجاقات تتألف من آلاف المغاربة فى طريقها الى مكة المكرمة (للحج) وسوف يحضر أمين بك الألفى الى مصر مع هـذه القافلة » . وفى ١٥ يونية وصل أمين الألفى الى القاهرة . وكتب الشيخ الجبرتى فى حوادث هذا اليوم أن أمينا قد حضر من غيبته « وكان مسافرا مع الانكليز ... فلم يزل غائبا حتى بلغه صلح خشداشينه مع الباشـا فرجع ، وطلع على ردته ، فأرسلوا له الملاقاة والخيول واللوازم ، وحضر فى التاريخ المذكور » .

الصلح مع بكوات الصعيد :

وأثمرت المعاملة الكريمة التى لقيها شاهين الألفى وسـائر زملائه ثمرتها الطيبة ، فاسـتطاع محمد على الاسـتعانة بهم على تطويع العربان فى اقليم البحيرة خصوصا ، ــ وقد تقدم ذكر ذلك ــ والأهم من هذا ، أنه تمكن من توسـيط شـاهين الألفى فى الصـلح مع بكوات الصـعيد من بيت مراد والبرديسى : ابراهيم بك الكبير ، وعثمان بك حسن ، وشـاهين بك المرادى (خليفة البرديسى) وغيرهم .

ومنذ ١٦ ديسمبر ١٨٠٧ كان قد تم الاتفاق على ارسال نعمان بك ومحمد كتخدا الألفى وعلى كاشف الصابونجى الى « ابراهيم بك الكبير لاجـراء الصلح » • وغادر هؤلاء القـاهرة فى مهمتهم هـذه فى ذلك اليوم مزودين بمكاتبات من شـاهين الألفى ، وكان الغرض من مسعاهم احضـار بكوات الصـعيد الى القـاهرة ، يقـدمون فروض الولاء لمحمد على ، ويعترفون بسلطانه ويعيشون فى كنفه ، وحتى يكونوا تحت رقابته ومـلاحظته ، على غرار ما حدث مع شاهين وزملائه •

وكان بكوات الصـعيد لا يظهرون نشـاطا كبيرا فى هذه الأيام بسبب انقساماتهم وخلافاتهم على مألوف عادتهم ؛ وبسبب ما طرأ عليهم من (ضعف مادى) من حيث نقص أعدادهم ؛ ومانجم عن اختلافاتهم واستئثار كل (بك) منهم بالنفـوذ على عـدد من المماليك يجمعهم حوله ويؤلف منهم حزبا يدين بالطـاعة له وحده ، ثم بسبب بلوغ ابراهيم بك وعثمان بك حسـن سن الشيخوخة ، وهما كبيرا البكوات ؛ بينما لم يكن شـاهين بك المـرادى — رئيس المرادية ، « وأحد المباشرين والضاربين لحسين بيك الوشواش بالبر الغربى ليلة خروجهم وتعديتهم لملاقات الألفى » — يستمتع الا بسلطة اسمية فحسب • وعلى ذلك فقد قبل بكوات الصـعيد المفاوضة فى شروط الصلح بالرغم من معارضة ابراهيم بك وعثمان حسن اللذين انعدمت كل ثقة لهما فى الباشا ، وكانا لا يرضيان الا بطرده من الباشوية • ولقد راح (الوسطاء) — نعمان بك ومحمد كخيا (كتخدا الألفى) والصابونجى ، يبذلون قصـارى جهدهم لاستمالة البكوات الى نبذ نصيحة ابراهيم وعثمان حسن ، وتقليل أنصارهما ، بدعوى المعاملة — الطيبة التى سـوف يلقاها بكوات الصـعيد والشروط السخية التى سوف يمنحها الباشا لهم اذا قبلوا الصلح كالبكوات الألفية فنجحت مساعيهم ؛ ولم يستمع أحد لتحذيرات ابراهيم وعثمان حسن ، فقر الرأى على ايفـاد مرزوق بك بن ابراهيم بك وسليم بك المحرمجى الى القاهرة للمفاوضة فى شروط الصلح •

وفى ٥ مارس ١٨٠٨ وصل مرزوق وسليم المحرمجى الى القاهرة ومعهما على كاشف الصابونجى ، « فطلعوا الى القلعة ، وقابلوا الباشا ، وخلع (هذا)

على مرزوق بك والمحرمجى فروتين ونزلا الى دورهما » وبدأت المفاوضة ، وترددوا (على الباشا) وطلعوا ونزلوا (الى القلعة ومنها) وبلغوا رسائل الأمراء القبليين ، وذكروا مطالبهم وشروطهم • وشروط الباشا عليهم والاتفاق فى تقرير الصلح والمصالحة » واستمر ذلك « عدة أيام » •

وعلق محمد على آمالا كبيرة على توفيقه فى هـذه الخطوة ، لأن الصلح اذا تم مع البكوات المماليك سوف يضع حدا «لشرورهم وغوائلهم» ، ويمكنه من بسط سلطانه على الصعيد • وكان لخضوع بكوات الصعيد فى هذا الحين بالذات أهمية كبيرة ، لأن الباب العالى قد صار يستعجله الآن — كما عرفنا — بالحاح متزايد الخروج فى جيشه الى الحجاز ، ويطلب اليه ارسال الامدادات من مال ومؤن ومهمات لمساعدة الدولة ؛ وحرم امتلاك البكوات للصعيد الباشا من ايرادات هذا الاقليم الغنى بحاصلاته وغلاله الوفيرة • فهو يستطيع اذا قبل هؤلاء الصلح معه على أساس الاعتراف بسلطانه — ومعنى الاعتراف بسلطانه كما أوضح الباشا نفسه فى شتى المناسبات التى حصلت فيها مفاوضات الصلح أن يدفع البكوات المال أو الميرى أى الضرائب الحكومية لخزانة الولاية — أن يظفر بايرادات الصعيد •

وتفاءل الباشا خيرا من مجىء مرزوق بك وسليم المحرمجى ، بعد أن تم تسليم شاهين الألفى وجماعته وصلحهم معه ، فبادر بالكتابة الى استانبول فى ١٠ مارس ١٨٠٨ « بأن نصف طائفة المماليك قد دخلوا تحت الطاعة ، بينما النصف الآخر على وشك أن يحذو حذوهم فى هذه الأيام ، حتى صار من المتوقع بفضل (خطة الباشا) الحازمة والحكيمة انهاء غوائلهم جميعا ودفعها ؛ وأن (يستطيع) سداد (ما عليه) من ديون — ان شاء الله — بفتح اقليم الصعيد » ووعد بالخروج عندئذ الى الحجاز ضد الوهابيين •

وقد توسط فى هـذه المفاوضة كذلك (كارلوروشتى) ، ويكتب (دروفتى) الى حكومته فى ٨ ابريل ١٨٠٨ تعليقا على هذه الوساطة ، وعلى المفاوضات ذاتها : « ان البكوات فى الصعيد كانوا قد رجوه التدخل فى المفاوضات مع الباشا ، كما طلب اليه ذلك محمد على نفسه ، ولكنه اعتذر

لعدم وجود تعليمات لديه تتيح له التدخل ، فاضطر الجانبان الى توسيط (روشتى) قنصل النمسا العام ، ورحب هذا بما عرض عليه كل الترحيب ، لأن (هذا الدور) سوف يمكنه من الاحتفاظ بما يتمتع به من نفوذ كبير وأكثر من اللازم فى شئون مصر . وهناك ما يدعوه (أى دروفتى) الى توقيع عقد الصلح (فى النهاية) ، ولكنه يلحظ كثيرا من التحرز من كلا الجانبين ، مما يجعل المفاوضات تطول أكثر من الوقت الذى تستدعيه طبيعتها » .

واستطالت المفاوضات فعلا ، ومرد ذلك الى تغالى بكوات الصعيد فى مطالبهم حيث تمسكوا ببقاء كل الأقاليم التى يملكونها فعلا بالصعيد فى حوزتهم ـ أى السيطرة على الصعيد بأسره ما عدا بعض المراكز القليلة ؛ كما أنهم نفروا من الحضور الى القاهرة . ولم يشأ محمد على قطع المفاوضة ، ولم يشأ فى الوقت نفسه التسليم بمطالبهم المتطرفة ، فراح يمد فى أجلها ما استطاع الى ذلك سبيلا ، لعل (وكلاءه) فى المعسكر المملوكى يستطيعون اشاعة الانقسام والفرقة بينهم وزيادة الخلافات الناشئة بين مختلف (أحزابهم) حدة على حدتها ، فيحملهم وهنهم واتضاح عدم جدوى المعارضة لهم على قبول شروطه ، فصار يتعلل بضرورة اخضاع العربان وانشغاله بأمرهم ، وقد استخدم فى ذلك شاهين الألفى على نحو ما مر بناء فظلت تتجدد الهدنة بين البكوات وبين محمد على طوال الشهور التالية . حتى حدث أن توفى شاهين بك المرادى بمنفلوط فى ١١ مايو ١٨٠٨

فتهيأ بفضل هذا الحادث لمحمد على انهاء المفاوضة على شروطه . وذلك أنه بادر بمجرد ورود الخبر فى ١٥ مايو بموت شاهين المرادى ، بتعيين سليم بك المحرمجى رئيسا للمرادية ، وقبل هذا شروط الباشا ؛ فيقول (سانت مارسيل) فى أول يونية : « ان الصلح قد عقد » على أساس أن يظل الصعيد ابتداء من المنيا فقط فى أيدى البكوات ، وبشريطة أن يدفع هؤلاء (الميرى) عن الأقاليم التى بقيت لهم . وذلك ابتداء من العام المقبل . وأيد أخبار هذا الصلح على القواعد المذكورة (دروفتى) فى تقريره الذى رفعه الى حكومته وقتئذ . وغادر المحرمجى القاهرة الى الصعيد . وانتظر الباشا تصديق

البكوات على هذا الصلح . وقبل البكوات فى أول الأمر شروط الباشا وصدقوا على الصلح . وكان الباشا منذ ١٥ مايو قد قلد مرزوق بيك « ولاية جرجا وادارة الصعيد ، وألبسه الخلع ، وشرط عليه ارسال المال والغلال الميرية » . وذلك كما رأى الباشا حتى يزول أى شك لديه فى صدق نواياه ، وذكر الشيخ الجبرتى الآثار التى ترتبت على عقد الصلح بين الباشا والبكوات ، فقال : « وعند ذلك اطمأنت الناس ، وسافرت السفار والمتسببون ، ووصل الى السواحل مراكب الغلال والأشياء التى تجلب من الجهة القبلية » . وذلك من أواخر يونية الى أواخر الشهر التالى . وقال (دروفتى) : ان مرزوق بك عند ذهابه الى الصعيد كان يحمل (انذارا) من الباشا لاخوانه ، أنه مصمم على شروط الصلح هذه ولا يقبل نقضها .

البكوات ينقضون الصلح :

وكان الباعث على توجيه هذا الانذار الى البكوات ، أن هؤلاء بعد موافقتهم الأولى على الصلح ، ما لبثوا أن عملوا على نقضه . فقد نجحت مساعى (وكلاء) الباشا فى معسكرهم ، فغادره كثيرون من المماليك والأتباع الذين آثروا الاستمتاع بحياة الترف فى القاهرة ، وأغراهم سخاء الباشا على التسليم له . وعلاوة على ذلك ، فقد كان تعيين سليم بك المحرمجى رئيسا على المرادية (بيت مراد والبرديسى) عملا جريئا وخطوة خطيرة ، لأن البكوات فى الصعيد كانوا يسلكون مسلك المستغلين ، ويتفاوضون كالأنداد مع الباشا . ولم يحدث قط أن الباشوات الذين تولوا بالقاهرة ، أو الباب العالى نفسه فى القسطنطينية ، رأوا أن من حقهم التدخل فى مسألة تعتبرها هذه الطائفة المملوكية العسكرية مسألة عائلية ومن شئونهم وحدهم . فكان معنى تدخل الباشا الآن فى هذه المسألة ، أنه قد صار لديه من القوة ما يجعله قادرا على هذا التدخل . لا سيما وقد أشار الباشا نفسه الى هذا المعنى عندما قال وقت تعيينه للمحرمجى رئيسا للمرادية : ان باشويته على الديار المصرية تخوله هذا الحق ، بفضل ما تعطيه له هذه الباشوية من سيادة كاملة على البلاد بأسرها . ثم جاء اعطاؤه الحكم فى جرجا وامارة الصعيد لمرزوق بك مؤيدا

لهذه السيادة الكاملة . ولم يسع المحرمجى ومرزوق بن ابراهيم الكبير الا الرضوخ لارادة الباشا .

وكان واضحا أن غرض محمد على من خطوته هـذه أن يزيد فى اشاعة الانقسام والخلاف فى صفوف البكوات ، واثارة الأحقاد بينهم حتى يحملهم ضعفهم على قبول الاتفاق معه بشروطه المعروفة ؛ كما أنه أراد أن يعود أعداءه وخصومه ، مثلما عود أنصـاره ، على قبول الأمر الواقع والرضوخ لتلك السلطة التى يمارسـها فعلا . ولم يدهش تدخل الباشا فى شـئون المماليك القاهريين والأهالى عموما ، وهم الذين صاروا ـ على نحوما أشرنا سابقا ـ يؤمنون الآن أكثر من أى وقت مضى بسلطان الباشـا ، وبأن لمصر سـيدا واحدا فقط هو محمد على .

ولكن هذا التدخل أدهش البكوات ، بل وأثار فى نفوسهم الخوف فى الوقت نفسه . لأنه كان المرة الأولى التى يحـدث فيها هـذا التدخل من « أجنبى » عنهم فى شئونهم ؛ ولأنه كان يدل على أن (السلطة) الجديدة قد بلغت درجة عظيمة من الاستقرار والقوة جعلتها تجرؤ « وتتجاسر » ، وهى فى مكانها البعيد فى القاهرة على اتخاذ هذه الخطوة . وأحدث هذا الخوف أثره. فقد ثار عديدون من البكوات ضد تعيين سليم المحرمجى رئيسا للمرادية ، ولكن لم يلبث أن تغلب فريق آخر رأى من الحكمة ـ تجنبا لاتساع شـقة الخـلاف بينهم ـ تلافى الموقف باختيار سليم المحرمجى ، والتصـديق على تعيينه . ويقول المعاصرون : ان ما وقع بين البكوات يكفى وحده دليلا على مبلغ الضعف الذى صاروا فيه وقتئذ .

ومع ذلك قد امتنع البكوات عن دفع (الميرى) المطلوب منهم بمقتضى شروط الصلح ، لا نقـدا ولا عينا (أى غـلالا) . وفسر (دروفتى) عدم وفائهم بوعـودهم بقوله فى كتابه الى حكومته فى ١٢ يولية ١٨٠٨ : « ان شروط الاتفاق (الذى تم بينهم وبين محمد على) تتطلب وجود ثقة (متبادلة بين الطرفين) من المتعـذر انشـاؤها . لأنه لم يكن فى مقـدور المـاليك (البكوات) أن يجمعوا أمرهم على دفع (الميرى) المطلوب منهم . فبالرغم من ضعفهم والانحلال الذين هم فيه ، والذى يمكن القول بأنه يتفاقم يوما

بعـــد يوم ، فانهم عاجزون عن التخلى عن فكرة التنـــازل عن امتلاك مصر لصالح العثمانلى » •

وكرر محمد على مطالبتهم بدفع (الميرى) ، ولكن دون جدوى ، وظل الحال على ذلك حتى شهر سبتمبر ، فيذكر (سانت مارسيل) فى ٢١ سبتمبر « أن الصلح مع البكوات لم يتم دعمه وتأييده ، ومع ذلك فكل شىء هادىء فى الصعيد ، ولو أن البكوات يرفضـــون دفع الميرى عن اقطاعاتهم ؛ ودفع الميرى (كما هو معلوم) الشرطى الأساسى لهذا الصلح » • فلم يكن فى وسع البكوات بالرغم من عدم اذعانهم أن يقاوموا حكومة محمد على أو أن يجبروه على تركهم وشأنهم • والعلة فى ذلك انقساماتهم وخلافاتهم • حتى ان المرادية طردوا سليمان كاشف البواب وأربعة من الكشـــاف من الصـــعيد ، فحضر هؤلاء الى القاهرة فى ديسمبر لاجئين الى الباشا ، فرحب هـــذا بهم ، وخلع على سليمان وأعد له دارا لسكناه •

وكان واضحا أن استمرار الحال على هذا المنوال متعـــذر ، ولا معدى عن لجوء الباشا الى وسائل أخرى لارغام البكوات على تنفيذ شروط الصلح الذى سبق أن وافقوا عليه ثم راحوا ينقضونه • وكان محمد على قد أمهلهم مرة أخرى ، وآخرها ابان جولته فى الوجـــه البحرى فى رحلته التى ســـبق ذكرها ، والتى اســـتغرقت من أواخر أغسطس الى أواخر سبتمبر ١٨٠٨ ؛ وكانت عودته منها يوم ٢٢ منه ، فلما علم يوم وصوله أن البكوات لايزالون ممتنعين عن دفع المـــال والغلال (الميرى) بالرغم من تكرار الطلب عليهم أن يفعلوا ، أمر بتجهيز حملة ضدهم ، وشرع يستعد لها •

وسبب اصرار الباشا على الزام البكوات الوفاء بعهودهم ودفع الميرى نقدا أو عينا أن الباب العالى استمر يطالبـــه بانفاذ الامدادات المطلوبة لحرب الوهابيين • وقد تقدم كيف أن محمد نجيب كتخدا الباشا فى القسطنطينية كتب اليه منذ ١٧ ديسمبر ١٨٠٨ ، أن ترتيبات الحملة المرسلة ضد الوهابيين قد انتهت ، وذلك باسناد (سر عسكرية) الحجاز أو قيادة الحملة العـــامة مع ايالة الحبشة الى الصدر الأعظم الأسبق يوسف ضيا باشا ، وأنه عند تحرك محمد على من مصر عندما يتحدد موعد تحرك يوسف ضيا المنتظر حدوثه قريبا

فى السنة القادمة (١٨٠٩) يجرى حينئذ ما يلزم اتخاذه من اجراءات لاحالة (ايالة) أو ولاية جدة الى محمد على ، فكان لزاما على الباشا أن يصر على تحصيل الميرى من البكوات حتى يتسنى له الاستعداد للخروج الى الحجاز .

البكوات يطلبون الصلح :

ولكن حتى شهر مارس ١٨٠٩ ، لم يكن البكوات قد أوفوا بعهودهم ، بل استمروا يسعون للتنصل من التزاماتهم . وخيل اليهم أن فى استطاعتهم التأثير على الباشا بالهدايا وبذل الوعود الطيبة فحسب حتى يعدل عن تشدده ؛ فأوفدوا اليه رضوان كتخدا البرديسى ، « ومعه أجوبة وهدية وفيها خيول وجوار وعبيد وسكر وخصيان » . وكان الباشا حينئذ عند الترعة الفرعونية منهمكا فى سدها منذ منتصف شهر فبراير ، فقابله رضوان كتخدا البرديسى هناك . ولكن بدلا من نزوله عن عزمه « اغتاظ الباشا وقال : أنا لست أطلب احسانهم وصدقاتهم ، حتى انهم يضحكون على ذقنى بهذه الأمور . وحيث انهم لا يرجعون عن الكامن فى رؤوسهم فلا بد من خروجى اليهم ومحاربتهم . وأرسل الى من بمصر من الأكابر يأمرهم بالبراز والخروج . فخرج حسن باشا وصالح أغا قوج وطاهر باشا وأحمد بيك والكثير من أعيانهم بعساكرهم . وعدوا الى بر الجيزة ونصبوا وطاقهم وخيامهم » . وحضر أيضا نعمان سراج باشا « من عند ابراهيم بك ، وقابل الباشا على الترعة . فلم ينفع حضوره أيضا ، فلم يسمع له قول ، ورجع مزيفا » .

وعندئذ « لم يزل (رضوان كتخدا) يلاطفه حتى توافق معه على وعد ، مقدار مسافة ذهاب الجواب ورجوعه أياما معدودة » .

ورجع الباشا بعد ذلك الى القاهرة ، وفى ١٨ مارس ١٨٠٩ ، اهتم باخراج التجريدة الى الصعيد ، « فأخذ فى التشهيل والخروج ، (واستمر انتقال) العساكر الى البر الغربى ، وأخذ يستحث فى المطلوبات وخروج الخيام وجمع المراكب . وسافر قبودان بولاق الى جهة بحرى لجمع المراكب ، وفرضوا على القرى غلالا وجمالا » .

وأزعجت هذه الاستعدادات بكوات الصعيد أيما ازعاج ؛ وحاولوا اثناء الباشا عن عزمه على محاربتهم ، وسؤاله أن يمهلهم بعض الوقت للوفاء

بالتزاماتهم ، فأوفدوا اليه على بك أيوب ورضوان بك البرديسى (وهو غير رضوان كتخدا البرديسى) فحضرا الى القاهرة يوم ٢٢ مارس ، « وطلعا الى القلعة ، وتقابلا مع الباشا ، وانخضع له على بيك أيوب ، وقبل رجله وترجى عنده فى عدم خروج التجريدة • وكلمه فى أمر الغلال المنكسرة والجديدة وعلى أنهم يقومون بدفع الغلال القديمة بالثمن ، والجديدة بالكيل ؛ وليس عندهم مخالفة والقصد الامهال الى حصاد الغلال • فقال (الباشا) : انهم اذا حصدوا الغلال أخذوها وفروا الى الجبال » •

واستمر المندوبان يتوسلان للصلح وعدم خروج الحملة الى الصعيد ، مدة أربعة أيام بتمامها • وراقب القاهريون باهتمام زائد سير (المفاوضات) وقد تاقت نفوسهم لنجاحها واتمام الصلح ، « لما يترتب (على استمرار العداء بين الباشا والبكوات) وما يحصل من الفساد وأكل الزروعات وخراب البلدان • (فان الجند) أكلوا فى الأربعة أيام التى ترددوا فيها بالجيزة نيفا وخمسمائة فدان • ولما أشيع بالجهة القبلية خروج العساكر للتجريدة (انزعج الناس) وألسوا من زروعاتهم ، وخرجوا من أوطانهم على وجوههم لا يدرون أين يذهبون بأولادهم ونسائهم وقصاعهم ، وتفرقوا فى مصر (القاهرة والبلاد البحرية » • ولذلك فانه عندما أشيع الصلح فى ٢٥ مارس (فرح النـاس واستبشروا بذلك) ؛ وعندما تبين لهم كذب ذلك فى اليوم التالى « وأشيع خروج العساكر ثانيا (انقبضت) النفوس ثانيا وبات (النـاس) فى نكد ، وطلبت السلف من المساتير والملتزمين وكتبت الدفاتر وحولت الأكياس ، وانبث المعنيون للطلب » •

على أن الطمأنينة عادت الى النفوس عندما « بطل أمر التجريدة » يوم ٢٧ مارس ، وتوصل المندوبان الى عقد الصلح مع الباشا على شروط ، وهى : أنهم (أى البكوات) التزموا (بتأدية) ثلث ما عليهم من غلال الميرى ، وقدره مائة ألف أردب وسبعة آلاف أردب ؛ بعد مناقشات ومحققات • والذى تولى المناقشات معهم مساعد الباشا : شاهين بك الألفى ؛ وعلى أن يدفع البكوات الميرى سنويا وقدره ثلاثمائة ألف قرش عثمانى • وأعطوا مهلة واحدا وثلاثين يوما ، وغادر القاهرة الى الصعيد على بك أيوب ورضوان بك البرديسى بعد

أن « أكرمهما الباشا وخلع عليهما » . وكتب (سانت مارسيل) الى حكومته من الاسكندرية فى ١٣ ابريل ، ان بكوات الصعيد وقد تفاوضوا من جديد مع الباشا ، فان « التفاهم لا يزال قائما بين الطرفين » .

ولكن منذ ٢٩ ابريل راح (دروفتى) يكتب من القاهرة : « ان موعد انتهاء الهدنة قد قرب ولم يبق سوى أيام قليلة على انتهائها . ومع أن كلا الطرفين (الباشا والبكوات) يجدان فى التسلح ، ففى وسع المرء الاعتقاد بأن تقرير الصلح لا يزال ممكنا » . وان (دروفتى) كان لا يؤمن فى قرارة نفسه بأن السلام سوف يسود بين الفريقين . ولكن كان مبعث تفاؤله ما أظهره الباشا من تساهل ، وموافقته على مد أجل الهدنة .

وحقيقة الأمر أن الباشا أمهل البكوات ثلاثة شهور ؛ ودأب البكوات على المراوغة . ونفذوا من الاتفاق شطره المناسب لهم ، فحضر فى ٢٣ مايو الى القاهرة مرزوق بك بن ابراهيم بك وقاسم بك سلحدار مراد بك وعلى بك أيوب ، وحضر معهم سليم أغا مستحفظان ، ولو أن هذا الأخير « مذكورا فى الحضور ، بل كان منجمعا وممتنعا عن التداخل فى هذه الأحوال » . وكان سبب حضوره أن زوجته توفيت وأراد أخذ « تركتها ومتاعها ومتاعه الذى عندها وحصصها » ، ولكنه وجد الباشا « استولى على ذلك وأخذ المتاع والمصاغ والجواهر والعقار وأخذ الحصص وحلوانها ، وذلك بيد محمود بيك الديودار . فلما حضر سليم أغا لم يجد شيئا ، لا دارا ولا عقارا ولا نافخ نار (فحضر) اليه محمود بيك الديودار والترجمان وأخذا بخاطره وطمناه وأخبراه أن الباشا سيعوض عليه ما ذهب منه وزيادة وزرعا له فوق السطوح . فلم يسعه الا التسليم » .

ومضى شهر يونية ، ولم يوف البكوات بعهودهم . وفى ٢٨ يونية غادر القاهرة الى الصعيد على بك أيوب وسليم أغا مستحفظان ، وبقى مرزوق بك وقاسم بك المرادى .

البكوات ينقضون الصلح مرة ثانية :

ثم انقضى شهر يوليو والنصف الأول من شهر أغسطس ، دون أن يفى

البكوات بعهودهم . فهم لم يدفعوا المطلوب منهم عن السنة التى تم الاتفاق عليها ، وقاربت السنة التالية الانتهاء كذلك دون أن يبدو منهم ما يدل على رغبتهم فى الدفع . ولذلك فقد قرر الباشا مناجزتهم ، وكتب (دروڤتى) الى حكومته من القاهرة فى ٢١ أغسطس « أن المفاوضات بين محمد على والبكوات لم تثمر الثمرة المنشودة . ويعتزم الباشا الآن ارسـال جيش للاستيلاء على القرى والمدن الواقعة على ضفتى النيل » ولا يرى (دروڤتى) — « فى هذه العملية أية صعوبة نظرا لارتفاع مياه النهر الذى يحرم المماليك من استخدام فرسانهم . ويستعد كذلك البكوات للذهاب الى القرى المجاورة للصحراء ، وسوف يكون وقت اشتباك القوتين عند انخفاض مياه النهر وانحسـارها » عن الأراضى القريبة منه .

والواقع أن عديدين وقت ابرام الاتفاق اعتقدوا أن البكوات لن يوفوا بالتزاماتهم بالرغم من (الاعتدال) الذى أظهره الباشا وعـدم تعنته معهم . فقد كتب (دروڤتى) نفسه من القاهرة فى ٩ ابريل : « ان هذا الاتفاق المبرم بين الباشا والبكوات شأنه — كمـا سبق أن أوضح ذلك فى تقرير لحكومته بتاريخ ١٠ يناير ١٨٠٩ — شأن كل ترتيب مثالى لا يستند على أسـاس أو نظام معين ، ولا يوجد أى ضمان لتنفيذه . وصفوة القـول هو مثال لذلك الفشل الذريع الذى لا مناص من ترتبه على كل مفاوضات لا تقوم على شيء من المنطق والواقع . ولذلك فان البكوات عند كتابة هذا التقرير قد خرقوا المعاهدة (ولم يوفوا بأى عهـد من عهودهم) بدعاوى لا يرى من المفيـد ذكرها » .

ولقد استطرد (دروڤتى) وقتئذ فقال : ان مفاوضات جديدة قد بدأت ، وانتهت منذ شهر الى تقرير هدنة مدتها شهر واحد ، ويعتقد الباشا فى احتمال الوصول الى تفاهم مع البكوات ، « ومركزه يوجب عليه الرغبة فى الوصول الى هذا التفاهم ؛ والباشا يرجو أن يقبل البكوات مقترحاته الأخـيرة » ؛ وسرد (دروڤتى) تفاصيل هذه المقترحات فيما لا يختلف عما ذكرناه عنها ، ثم أنشأ يقول : « وما طلبه الباشا (من البكوات) كان معقولا وفى حـدود الاعتدال تماما . ولكن البكوات اذا قبلوا هـذه التضحية الصغيرة فعلا ،

فانهم يكونون قد فعلوا ذلك بأسى وألم بالغ • لأن هذا الاتفاق يضعهم موضع الخاضعين لسلطان الباشا ، فى الظاهر على الأقل • وزيادة على ذلك فانهم لن يقبلوا هذا الاتفاق الا بتحفظ ذهنى دائما ، أى مع التصميم على انتهاز أول فرصة سانحة لنبذه ظهريا والتحلل منه • ولكن أعداد المماليك ــ لسوء حظهم ــ لا تزال تقل وتنقص باضطراد يوما بعد آخر ، وليس لديهم زعماء فى قدرتهم اتخاذ قرارات من النوع الحاسم الخطير ، ويفقد ابراهيم بك باستمرار منزلته عند أتباعه وصغار البكوات بسبب شيخوخته ، ويقل اعتباره فى أعينهم بدرجة تقدمه فى السن • وبيت مراد (والبرديسى) منقسم الى أحزاب بدرجة عدد صناجقه ــ وهؤلاء الأخيرون كثيرون ــ حتى ان الواحد منهم لا يتجاوز عدد مماليكه الستة • وبمعسكر شاهين بك الألفى ، خليفة الألفى الكبير حوالى الاثنى عشر من البكوات • زد على ذلك ما يشاع من أن المماليك فى هذه الظروف يستمعون لنصح أشخاص يهمهم فى واقع الأمر أن تشل حركتهم » •

ولقد أخطأ البكوات بعدم الوفاء بعهودهم خطأ كبيرا ، ليس فقط لأنهم كانوا بسبب انقساماتهم وخلافاتهم ضعافا ، ولا قدرة لهم فى ظروفهم التى ذكرها (دروفتى) على مقاومة محمد على ، بل ولأن الباشا فى ابريل ١٨٠٩ والشهور القليلة التالية ، كان قد بسط سلطانه تماما على القاهرة ، وعلى الوجه البحرى بأجمعه ، حتى ان ما حدث من ازدياد استقرار حكومته لم يلبث أن ظهر أثره فى انعامه « بسلطته الخاصة » على ولديه ابراهيم وطوسون برتبة الباشوية ، وخصص لكل منهما عددا من الجند والحرس يتناسب مع مركزه ، واستقدم سائر أفراد أسرته من (قولة) وأسرات أعوانه ــ مما سبق تفصيله كله ــ الأمر الذى دل على اطمئنان محمد على لنفوذه وسلطانه فى باشويته من جهة ، وحرصه على اتخاذ الوسائل التى تكفل تأكيد هذا النفوذ والسلطان من جهة أخرى ، لما تنطوى عليه هذه الخطوات من اظهار أن أسرته صاحبة السلطة الفعلية فى البلاد ، وتعويد الأهلين على انتظار استقرار حكومته فى مصر ، وحتى يقتنع البكوات المماليك أنفسهم بأن الحكم باق فى يده •

وفضلا عن ذلك ، فقد فرغ الباب العالى أخيرا من وضع الخطة اللازمة لمحاربة الوهابيين ، وقد شاهدنا كيف أبلغ محمدا عليا فى ٦ مايو ١٨٠٩ نبأ تعيين يوسف ضيا نهائيا قائدا عاما لعسكر الحجاز ، على أن يتحرك سليمان باشا والى بغداد من جهة الحسا والدرعية ، وأن يتحرك محمد على للهجوم على جدة وينبع ، فيسرع يوسف ضيا بالزحف عند حركتهما . وأمام هـذه التبليغات وخروج مشروع حملة الباب العالى ضد الوهابيين الى حيز الوجود لم يعد هناك مناص من ارغام البكوات على الخضـوع والوفاء بالتزاماتهم عند ما توقع الباشا أنه سوف يضطر بدوره الى ارسال جيشـه الى الحجاز عاجلا أو آجلا . وكان الباشا عـلاوة على ذلك يعتمد على استطاعته اذا تم الصلح مع البكوات أن يلحق فرسانهم بجيشه الخارج الى الحجاز .

أضف الى هذا أن (محمد على) كان يتوقع انتهاء الحرب قريبـا بين فرنسـا والنمسا فى صالح فرنسا (وقد وقعت النمسا ــ كما عرفنا ــ صلحا منفردا مع الامبراطور نابليون فى شونبرون Schönbrünn (صلح فينا) فى ١٤ أكتوبر ١٨٠٩) : فكان من رأى محمد على أن خروج النمسا من الميدان وترك انجلترة تتحمل العبء الأكبر من النضال وحدها ضد فرنسا سوف يزيد من مكانة ونفوذ فرنسا فى القسطنطينية ويمكنها من استمالة الباب العالى لاعلان الحرب على انجلترة . ومع أن هذه ظلت تبذل جهدها للحيلولة دون ذلك ولعقد محالفة بين تركيا والنمسا وانجلترة ضد فرنسا على النحو الذى سبق لنا توضيحه ، فقد ظل محمد على فى شهرى أغسطس وسبتمبر ١٨٠٩ يتوقع فشل المفاوضـات بين انجلترة وتركيا لعقـد المحالفة المنشـودة بسبب انتصارات الامبراطور فى معركتى (اكموهل) Echmühl فى ٢٢ ابريل ١٨٠٩ ، و(اجرام) Wagram فى ٩ يولية ١٨٠٩، بل توقع أن تعلن تركيا الحرب على انجلترة . واعتقد أن الانجليز عند قيام الحرب سوف يبادرون باحتلال مصر تأمينا لممتلكاتهم فى الهند ضد فرنسا . وكان من المنتظر فى هـذه الحالة أن يحاول الانجليز الاعتماد على البكوات المماليك فى تأييد حملتهم على مصر . وفى هذه المرة سوف يبذلون قصارى جهدهم لاقناع البكوات بالتعاون الفعلى معهم ، وعدم الاكتفاء بموقف الحياد الذى وقفوه أيام حملة فريزر . ولما كان

البكوات قد أخلوا بعهودهم مع الباشا ولم ينفذوا اتفاقهم معه ، وظلوا معتصمين بالصعيد ، فقد توقع محمد على أن يتعاونوا فى هذه المرة مع الانجليز • ووجب عليه ــ لذلك ــ أن يفرغ من اخضاعهم لسلطانه قبل تحقق هذه الأخطار التى توقعها ، وذلك اما سلما بالاتفاق معهم واستمالتهم الى الحضور للقاهرة والاقامة بها تحت اشرافه ومراقبته ، واما حربا بقتالهم وهزيمتهم وسحق قواتهم تماما ، وارغامهم بذلك ارغاما على الخضوع له والاذعان لطاعته •

وعلى ذلك فقد شرع منذ منتصف شهر أغسطس ١٨٠٩ يرسل قواته الى الصعيد ، فخلع فى ١٤ منه « على ثلاثة من الأجناد المصرية (المماليك) المنسوبين لسليمان بك البواب ، وقلدهم صناجق وأمراء (وضم) اليهم عساكر أتراك وأرنؤود ليسافر الجميع الى الجهة القبلية » ، ثم انه « عين للسفر أيضا أحمد أغا لاظ ، وصالح قوج ، وبونابرته (الخازندار) وحسن باشا وعابدين بك ؛ فارتجت البلد ، وطلبوا المراكب » • وفى ٢١ أغسطس غادر القاهرة أحمد أغا لاظ وصالح قوج ، « خرجوا بعساكرهم ونزلوا فى المراكب ، وذهبوا الى قبلي » • وفى ٣٠ أغسطس « سافر من كان متأخرا الى الجهة القبلية ، ولم يبق منهم أحد » •

وتقدم الجيش الزاحف على الصعيد ، فى الأيام الأولى من شهر سبتمبر ، وعجز البكوات عن المقاومة ، فصار المماليك يفرون ، فى كل مكان يظهر فيه جنده ، تاركين شاطىء النيل ، ملتجئين الى الجبال فى جرجا وأسيوط للتحصن بها ، ورأى الباشا فى تقهقر البكوات المستمر دليلا على ضعفهم وخوفهم ، أو « رغبتهم فى حقن دمائهم » ، وتأكد لديه أن وجوده على رأس جيشه سوف يفضى الى تسليمهم وخضوعهم السريع معتمدا على قدرته أثناء وجوده بالصعيد على اشاعة الفوضى فى صفوفهم ، وزيادتها حدة على حدتها ، فيتسنى له بفضل ذلك حملهم على الاتفاق معه ، أو على الأقل اضعافهم بسبب زيادة هذا الانقسام والحيلولة دون تكتلهم ضده • فقرر اللحاق بجيشه • ثم انه اعتزم أن يصحب معه فى هذه الحملة الكبيرة ولديه ابراهيم وطوسون ، ثم

شاهين بك الألفى ، حتى يوسطه فى المفاوضة مع البكوات عند ما يجد هؤلاء أن لا مناص لهم من قبول الاتفاق معه والوفاء بعهودهم .

وأطلع الباشا (دروفتى) على أسباب تجهيز هـذه الحملة والغرض من ارسالها وذهابه لقيادتها بنفسه ، فكتب القنصل الفرنسى الى حكومته فى ٩ سبتمبر ١٨٠٩ : « انه لما كان محمد على يعتقد أن الحرب بين فرنسا والنمسا تقترب من نهايتهـا ، ويتوقع أن يعلن الباب العـالى الحرب على انجلترة ، فتعمد هذه حينئذ — كى تحول دون وقوع تهديد قد تتعرض له ممتلكاتها فى الهند من جانب فرنسا — الى محاولة الاستيلاء على مصر حتى تكون قريبة من ممتلكاتها هذه ، فقد صار ضروريا أن يحطم الباشا قوة البكوات المماليك اذا أخفق فى الوصول الى اتفاق معهم ، يضمن مؤازرة هؤلاء لجيشه ضـد الانجليز عند نزول حملتهم فى مصر ، وذلك لأن الباشا يخشى أن يترك البكوات فى هذ هالمرة موقف الحياد الذى وقفوه أيام حملة فريزر . وأما الضمان لذلك فهو حضورهم للاقامة فى القاهرة تحت ملاحظته » .

ولعل هـذا الاهتمام البالغ الذى ظهر من ناحية الباشـا بأمر هذه (التجريدة) ، هو الذى حدا بالشيخ الجبرتى أن يعزو خروج الباشا نفسـه وولديه وكبار قواده الى (وصول أخبار عن التجريدة (التى خرجت منذ أواخر أغسطس) أزعجت الباشا فاهتم اهتماما عظيما وقصد الذهاب بنفسه ، ونبه فى جميع كبراء العساكر بالخروج ، وأن لا يتخلف منهم أحـد ، حتى أولاده ابراهيم بيك الدفتردار وطوسون بيك . وأنه هو المتقـدم عنهم فى الخروج يوم الخميس (١٣ سبتمبر) ، واستعجل التشهيل والطلب » .

وفى ١٣ سبتمبر « سافر الباشـا الى الجهة القبلية » فعـلا . « وتبعه العساكر » وأقام كتخدا بيك محمد أغا لاظ ، قائمقامه ، واسـتقر هـذا بالقلعة . وفى ٢٣ سبتمبر « سافر حسن باشا وعساكر الأرنؤود » ، وبعـد يومين « خرجت الدلاة والأرنؤود وباقى الأجناد والعسكر » وبلغ جيشـه حوالى الستة آلاف مقاتل . فلم يلبث أن ظهر التردد والانقسـام فى صفوف البكوات .

وكان هؤلاء قد اعتقدوا أن الباشا لن يستطيع تجهيز هذه الحملة الكبيرة ضدهم ، والخروج بنفسه لقيادتها ، لما يعرفونه من حاجته الملحة الى المال ، ولتوالى فرار الجند من جيشه بسبب عدم دفع مرتباتهم المتأخرة لهم • ولكن سرعان ما تبينوا خطأهم وانقسموا فى ترددهم الى فريقين : أحدهما أراد الاتفاق ، والآخر صمم على القتال • ولكن هذا التردد والانقسام كانا كافيين وحدهما لأن يجعلا اقدامهم على الحرب مستحيلا •

البكوات يقبلون الصلح ويضمرون العداء :

وعلى ذلك ما ان وصل الباشا الى أسيوط ، حتى عرض على كل واحد من البكوات مقترحات « منفصلة » للصلح ، وتعذر على هؤلاء أن يجمعوا كلمتهم على أمر ، فطلب عثمان بك حسن وابراهيم بك ـ وهما أكبر مناوئى الباشا اصرارا على عدم الصلح ـ الاتفاق معه • وكان عثمان حسن البادىء فى توقيع اتفاق « يوائم بين رغباته ومصلحة محمد على » وحذا حذوه آخرون ، وقبل ابراهيم الصلح ، وأوفد ابنه مرزوق الى معسكر الباشا ، وكان هذا تسليما سريعا بلغت أخباره القاهرة حثيثا ، « فتحدث الناس بروايات عن الباشا والأمراء المصريين وصلحه معهم • وأن عثمان بيك حسن ومحمد بيك المنفوخ ومحمد بك الابراهيمى وصلوا عند الباشا وقابلوه • وأنه أرسل الى ابراهيم بك الكبير ولده طوسون باشا ، فتلقاه وأكرمه ؛ وأرسل هو أيضا ولده الصغير الى الباشا فأكرمه » •

وفى هذه المرة لم يعرض الباشا على البكوات اتفاقا يترك لهم التمتع بايرادات مديريات بأكملها كما كان يحدث فى السابق • بل أصر على مطالبتهم بدفع الميرى ، بل وكل الأتاوات والفرض الاستثنائية كذلك ، شأنهم شأن سائر الرعايا فى باشويته • وتشبث بوجوب تركهم الصعيد والحضور الى القاهرة للاقامة بها • وظهر الحاج محمد على فى التمسك بهذا الشرط الأخير ، لأن بدونه لم تكن هناك فائدة ما من الاتفاق مع البكوات الذين أبوا وهم بعيدون عن القاهرة على نكث عهودهم معه ـ نقول ظهر الحاجه هذا لدرجة أثارت معارضتهم له ، ولكنهم أرغموا فى النهاية على قبوله كرها منهم

(فى ٥ نوفمبر ١٨٠٩) وطلبوا امهالهم لتنفيذه ثلاثة شهور « لتسوية شئونهم فى الصعيد » فأجابهم الباشا الى ما طلبوا .

وغادر محمد على أسيوط فوصل القاهرة فى ٢ ديسمبر ، قال الشيخ الجبرتى أنه وصلها فى « تطريدة » فقطع المسافة « من أسيوط الى ناحية مصر القديمة فى ثلاثين ساعة » . وصحبه فى هذه « التطريدة » ابنه طوسون وبونابرته الخازندار وسليمان أغا وكيل دار السعادة سابقا . ثم « بعد وصول الباشا بثلاثة أيام ، وصلت طوائف العسكر وعظائمهم » . وفى ٨ ديسمبر ، وصل حسن باشا وطوائف الأرنؤود وصالح قوج والدلاة والترك ؛ ووصل القاهرة كذلك شاهين بك الألفى ، وصحبته محمد بك المنفوخ المرادى ومحمد بك الابراهيمى ، وهما اللذان حضرا « فى هذه المرة من المخالفين (وتناقل الناس) أن البواقى أخذوا مهلة لبعد التحضير » . وحضر ابراهيم بن محمد على « وباقى العسكر » فى اليوم التالى .

وارتاح محمد على للاتفاق الذى عقده مع البكوات فى الصعيد ، فكان أمله عظيما فى أن البكوات سوف يوفون بعهودهم هذه المرة وسوف يحضرون الى القاهرة فتنتهى بفضل ذلك مشاغله من ناحيتهم . وبعد يومين من وصوله كتب (دروڤتى) الى حكومته من القاهرة فى ٤ ديسمبر ١٨٠٩ ، « ان الباشا (قد أطلعه) بعد عودته على نتائج حملته فى الصعيد . ويبدو له مما وقف عليه من الباشا نفسه أن القسم الأكبر من البكوات قد قبلوا الحضور للاقامة اما بالجيزة واما بالقاهرة . وأنهم قد خضعوا لدفع الميرى والأتاوات الأخرى الاستثنائية التى يريد الباشا أن يفرضها على أملاكهم بالصعيد . مما ينهض دليلا على أن الباشا قد استطاع أن يحقق ــ على الأقل ــ جزءا من أغراضه التى سعى اليها عند ما أرسل جيشه ضدهم . فقد أحضر (محمد على) معه محمد بك المنفوخ ، وهو من أكبر بكوات بيت مراد نفوذا ، ويقول هذا الصنجق : ان ابراهيم بك وعثمان بك حسن وزملاءهما سوف يحضرون جميعا الى القاهرة بعد ثلاثة شهور ، وهى المدة التى أمهلهم بها الباشا حتى ينظموا شئونهم فى الصعيد » .

ولكن (دروڤتى) فى هذه المرة أيضا كالمرات السابقة استمر يشك كثيرا فى امكان نجاح هذا الاتفاق فقال فى نفس رسالته هذه : « ومن المتعذر على المرء التسليم بقيمة هذه الاتفاقات والاعتماد عليها ، ولو أنه من المحقق أن الباشا لم ينجح فى استمالة محمد بك المنفوخ الا بعد أن بذل له الوعود السخية ومناه الأمانى العريضة . ولذلك فالوقت وحده كفيل باعطاء فكرة صحيحة عن هذا الترتيب (أو الاتفاق أو التسوية) الذى لا يجب أن ينظر اليه المرء على أنه معاهدة سلام أو عقود صفح شامل — على نحو ما يريد الباشا أن يصفه به — يغفر ما سلف بين الفريقين » .

ولقد صح ما توقعه (دروڤتى) .

ذلك أن البكوات عند ما قبلوا (صلح أسيوط) لم يكونوا خالصى النية فى قبوله ، بل أجبروا عليه اجبارا لاقتناعهم بأنهم عاجزون عن معارضة الباشا ومقاومة جيشه ، فوافقوا على شروط الباشا بنفس ذلك « التحفظ الذهنى » الذى ألمع اليه (دروڤتى) فى رسالة ٩ ابريل السالفة الذكر ، وعقدوا العزم على التنصل من التزاماتهم . وحملهم انشغال الباشا المستمر بمسألة الحرب الوهابية ، وتدبير المال وانجاز الاستعدادات اللازمة للحملة المزمع ارسالها الى الحجاز عاجلا أو آجلا ، على الظن بأنه وقد قفل جيشه راجعا الى القاهرة الآن ، وتحمل الباشا نفقات جسيمة فى اعداد التجريدة التى جاءتهم الى الصعيد ، لن يستطيع ارسال حملة جديدة عليهم . وأن بوسعهم فى هذه الظروف المواتية اذا أن ينكثوا بعهودهم ، لا سيما وأنهم ما كانوا يريدون بتاتا الحضور الى القاهرة ووضع أنفسهم تحت رقابة الباشا واشرافه .

فلم يحضر الى القاهرة — بعد الفوج الأول الذى جاء مع محمد على وقواده — الا نفر قليل من المماليك، ولم يتحرك أحد من البكوات، بل ظلوا قابعين فى فى أماكنهم . بينما شرع البكوات الذين جاءوا الى القاهرة يتذمرون من شروط الصلح المجحفة — فى نظرهم — ولو أنهم لم يجرءوا على اعلان تذمرهم وسخطهم . وتزايد تذمرهم وشعورهم بالسخط على الصلح الذى قبلوه مرغمين ، حتى انهم صاروا يتآمرون على حياة محمد على . ولم يكن خافيا على الباشا حالهم بفضل الأرصاد والعيون التى بثها حولهم . ولكنه آثر التريث

والاصطبار عليهم ، لعل زملاءهم الذين لا يزالون بالصعيد ينفذون ما التزموا به ويحضرون الى القاهرة ؛ ويلقون جميعا من معاملة الباشا الطيبة ما يخمد أحقادهم ، وينهى هذه المؤامرات •

وكان أثناء وجود الباشا بالسويس ، التى سافر اليها فى ٢٥ ديسمبر ١٨٠٩ « ليكشف على قلاع القلزم » أن نمى اليه أن البكوات المقيمين بالقاهرة والجيزة يكيدون له وينتوون القبض عليه واختطافه فى طريق الصحراء عند عودته من السويس ، فقطع زيارته فجأة وحمله هجين الى القاهرة فى سرعة كبيرة ، ولا أحد معه غير خادم واحد ، فبلغ القاهرة فى ليلة ٣١ ديسمبر ، وأفسد على المتآمرين بعودته المفاجئة والسريعة خطتهم ، ولم يبح الباشا « بالسر » الذى عرفه ، ولم يغير مسلكه مع البكوات « بل ظل مبتسما » • ثم تعرض لخطر مؤامراتهم مرة أخرى ، فأطلقت عليه « ذات يوم » رصاصة أخطأته وقضت على أحد ضباطه • ولكنه آثر الصمت على هذا الحادث أيضا « وأوصى بالسكوت وصار يحتاط لنفسه » • وكان من ضروب الاحتياط أنه اهتم بشق طريق بين القلعة وجبل المقطم ، اعتزم أن يقيم فى نهايته حصنا صغيرا يستطيع منه عند الحاجة ابقاء المواصلات مفتوحة بينه وبين الأرض الممتدة فى الصحراء خلفه ، حتى يسهل عليه الانسحاب الى السويس •

وكثرت المراسلات بينه وبين بكوات الصعيد ، وأوفد اليهم ديوان أفندى وغيره يطلب منهم تنفيذ الاتفاق ، والحضور الى القاهرة • والبكوات يطلبون امهالهم فى الحضور فترة أخرى ، واستمر الحال على ذلك طوال شهرى يناير وفبراير من عام ١٨١٠ • وفى ١٠ فبراير « رجع ديوان أفندى من ناحية قبلى ، وصحبته أحمد أغا شويكار ، فأقاما بمصر أياما ، ثم رجع (ديوان أفندى) بجواب الى الأمراء القبالى » ، وحتى أواسط مارس ، لم تسفر هذه المحاولات عن شىء ، فأبلغ (دروفتى) حكومته فى ١٢ مارس ١٨١٠ « أن البكوات لم يتزلوا بعد من الصعيد • بل طلبوا من الباشا مهلة جديدة بدعوى انشغالهم بالحصاد لوفرة المحصول وفرة كبيرة ، ولأنهم لو تركوه وحضروا الى القاهرة الآن لتلف » ؛ الأمر الذى يدل فى نظر (دروفتى) على أن « المفاوضة الراهنة ليست أمينة وصادقة كسابقتها » •

ولكن الباشا أجابهم الى رغبتهم ، فأعطاهم مهلة شــهرا آخر . ثم عاد البكوات يطلبون مهلة أخرى . ولكن فى هذه المرة كانت قد عظمت شكوك الباشا فى أمرهم . وكان لذلك أسباب عدة ، منها حادث الرســول الفرنسى (كادر) الذى أبلغ الوكلاء الانجليز الباشــا عنه أنه يحمل خطــابات من الحكومة الفرنسية الى البكوات ؛ وقد ذكرنا كيف وقعت مشــادة عنيفة فى ١٩ ابريل ١٨١٠ بسبب ذلك بين محمد على و (دروفتى) . أضف الى هذا أن العملاء الانجليز جددوا الآن مسعاهم بنشاط زائد مع شاهين بك الألفى .

وقد بسط (دروفتى) قصــة هذه المساعى ، وتآمر شــاهين مع عملاء الانجليز منذ وصوله الى القاهرة « مستأمنا » ؛ وذلك فى رســالة له الى حكومتــه فى ١٢ مارس ١٨١٠ . فكان مما قاله (دروفتى) : انه بلغــه من مصدر موثوق به ، ومتصل بالباشا وشاهين الألفى ، أن (بتروتشى) منذ أن حضر شاهين الى القاهرة ، صار يجد فى المسعى لتستأنف العلاقات القديمة بين شاهين الألفى وبين الحكومة الانجليزية وقد نجحت هذه المســاعى لدى شاهين ، فراح هذا فى أواخر عام ١٨٠٨ يطلب من الانجليز انفاذ جيش الى مصر يفوق فى عدده وعدته جيش الجنرال فريزر السابق . ويعد بالانضمام فورا الى هذا الجيش بمجرد نزوله الى الاسكندرية ، جالبا معه قبائل العربان وسائر أعوانه . واذا تعذر مجيء حملة بريطانية فهو يطلب ثمانية ملايين قرش تركية يستخدمها فى اغراء جند الباشا على تركه والانحياز اليه ، ثم فى تحريض الأهلين على الثورة ، حتى اذا نجح فى ذلك ، استولى على حكومة القاهرة ، وأبقوا على مظاهر الولاء والخضوع للباب العالى ، بينما تصبح الحكومة تابعة فعلا وحقيقة لانجلترة وتحت اشرافها .

وانخدع شاهين بوعود (بتروتشى) ، وكان تحت تأثيره أن كتب فى ٩ أغسطس ١٨٠٩ رسالة الى (كولنجوود) — « أمير البحر الانجليزى للقوات البريطانية فى البحر الأبيض » — وهى رسالة طويلة تدل على أن (المستأمنين) من البكوات ، والذين كانوا فى طليعة من اصطلحوا مع محمد على ، وقبلوا العيش فى كنفه وتحت رعايته ، وبالغ هذا فى اكرامهم ، كانوا يتآمرون على ملكه ، ويعتمدون على مساعدة الأجنبى فى [illegible]كينهم من طرده من باشويته .

وأن البكوات سواء منهم الذين تطلعوا لمؤازرة الانجليز كشاهين والألفية ، أو الذين صادقوا الفرنسيين ونشدوا مساعدتهم له ، كانوا بعيدين كل البعد عن التفكير فى انشاء حكومة « مصرية » أو أن « الاستقلال » هو ما اعتزموا بلوغه وتأسيسه . بل ان كل ما دار فى أذهانهم كان لا يعدو الاستئثار بالنفوذ المطلق فى البلاد واسترجاع ذلك السلطان القديم الذى أتاح لهم فى العهد الغابر الطغيان والاستبداد بالأهلين ، واستنزاف موارد البلاد لانفاقها على شئونهم ومتعهم الخاصة . الأمر الذى رسخ فى أذهانهم أن لا سبيل الى تحقيقه طالما بقى محمد على فى الولاية .

استهل شاهين كتابه الى (كولنجوود) بذكر مظاهر الشرف والمزايا التى أغدقتها الحكومة الانجليزية على سلفه محمد بك الألفى ، ثم طفق يقول : ان الرغبة التى يمنى نفسه ببلوغها ، والتى تجعله يرتسم خطوات الألفى الكبير ، وتحدوه الى تسطير رسالته هذه حتى ينقلها السيد (فرنسيسكو بتروتشى) الوكيل البريطانى الى (كولنجوود) ، انما هى الظفر بحماية انجلترة القوية ؛ وانه لذلك سوف يبسط عددا من المقترحات التى يوائم العمل بها بين بسط هذه الحماية وتحقيق مصالحه . ثم أخذ يذكر مقترحاته قائلا :

« انه لطبيعى أن يبغى كل انسان استرجاع أملاكه التى نهبت منه . وتعلمون أن المماليك يحكمون مصر من أزمان بعيدة . وأعتقد بوصفى خليفة شرعيا لهؤلاء أن من حقى طلب الحكم والاستيلاء على حكومة هذه البلاد . ولكنى عاجز عن ذلك الا اذا لقيت تأييدا من حكومة بريطانيا التى أضع نفسى تحت حمايتها ، وبالشروط التى تمليها انجلترة نفسها . والشعب معى ، وأما المماليك من حزب البرديسى المنحاز الى فرنسا ، فلا يقدرون منذ وفاة رئيسهم عثمان البرديسى على معارضتى . بل على العكس من ذلك هم مستعدون للانضمام الى . وينطبق هذا ــ أى الاستعداد للانحياز الى جانبى ــ على جميع الأرنؤود تقريبا والعثمانلى بشريطة أن أستطيع دفع مالهم من مرتبات متأخرة ، وهم الذين كانت أمنيتهم اشباع نهمهم المألوف ، فوجدوا نهما أشد عنفا وقوة يحطم هذه الأمنية ، هو نهم الباشا الحالى (محمد على) الذى يحظى بمعاضدة وحماية الفرنسيين .

« وسوف يكون من الممكن جدا تنفيذ المشروع الذى تم وضعه بالاتفاق مع السيد البطروشى (بتروتشى) وكيل جلالة ملك بريطانيا فى هذه الديار ، عند ما أتسلم مبلغا من المال فى حدود الخمسة عشر ألف كيس تقريبا . ولا يجب الاعتقاد بأن هذا مبلغ جسيم ، تستكثر انفاقه بريطانيا العظمى ، واعطاءه نى ، لأنى ما تقدمت بطلب هذا المال الآن عن طريق سعادتكم ، الا وفى عزمى قطعا وبكل تأكيد أن أقوم بسداده فى صورة سلع من نتاج البلاد ، وفى نظير أن أخضع خضوعا تاما أنا وكل ما لدى من قوات لأوامر الحكومة البريطانية ونواهيها ، حتى ولو اقتضى ذلك حيـاتى ثمنا له . فلن أتردد ولن أتوانى لحظة فى التضحية بها من أجل تأييد الحكومة البريطانية ومعاونتها على كل أعدائها مهما كانوا ، وضد كل دولة مهما كانت ، لا سيما ذلك العدو المنافس للانجليز ، والذى سوف يظهر بكل تأكيد عاجلا أو آجلا على شواطىء هذه البلاد بجحافله .

« أما اذا لقيت تأييـدا من بريطانيا العظمى ، فأعطتنى النجـدات التى أطلبها ، فسوف يتسنى لى أن أصبح فى وضع يمكننى من مقاومة أعـدائى بالقوة والاقتدار المعروفين عن المماليك الذين يكونون عنـدئذ من جماعتى وحزبى . وفضلا عن ذلك فانى سوف استطيع جذب كل ما يمكن أن يجذبه المال من أجناد الأرنؤود والعثمانلى ، وجلب أجناد آخرين من الحبشة ودارفور وسنار ، ثم جذب العربان الذين فى مصر أيضا .

« أضف الى هذا كله ، أن الباب العالى سوف يسعده ولا ريب أن يرى مصر قد دانت لرجل سـوف يدفع له الخراج المعروف بالميرى ؛ ثم ان هذا العمل سوف يكفل اعادة تسيير قوافل الحج الى مكة المكرمة . ومن بواعث ارتياح الباب العالى بلا شك سـوف يكون ذلك العطف الذى تخصنى به بريطانيـا العظمى ، وحمايتها التى أتمتع بها . ثم انى متمتع بحماية ورعاية الوزراء العثمانيين جميعهم فى ديوان القسطنطينية ومن بين هؤلاء أحد صنائع سلفى محمد بك الألفى ، الذى لدى ما يجعلنى أشـيد بمقدار الثقـة التى يتمتع بها حاليا فى الديوان ، وهذا الانسان يشغل منصب الطواشى الأول (الأغا) فى الحريم السلطانى .

« وأجرؤ على القول بأن توفر المال لدى سوف يجعل سهلا ميسرا شراء مماليك جدد يعاد بواسطتهم تأسيس طائفتنا على القواعد القديمة .

« ومع ما ذكرته كله ، فانى أعود فأكرر أنى قد اعتزمت قطعـا خـدمة الحكومة البريطانية دائما . وبناء عليه فاذا أرادت بريطانيا العظمى أن يظهر أسطولها وجيشها فى بلادنا مرة أخرى ، فلسعادتكم أن تؤكـدوا لحكومتها أنى قد قطعت على نفسى عهـدا من الآن فى نظير انفاقها هـذا المبلغ المؤقت والمطلوب سـلفا ، بأن أخف طائرا بكل جماعتى وعربان القبائل المختلفـة لنجدتها ، وبأن أضـع نفسى مع هؤلاء تحت أمر قائد القوات البريطانية ، فنبذل دماءنا وأرواحنا ، برضانا واختيارا فى سبيل اعلاء شأن الأمة البريطانية وزيادة مجدها .

« وانه لما يبـدو لى ألا غنى ــ لتحقيق مصلحة انجلترة ذاتهـا ــ عن الأخذ ــ على الأقل ــ بواحـد من الاقتراحين اللذين عرضتهما . وأما اذا شاءت بريطانيا العظمى أن تسلك طريقا آخر ، أو أن تأتى عملا غير ماذكرت ، فالواجب يقتضيها حينئذ أن تسلم بفقدان كل نفوذ لها نهائيا فى هذه المملكة .

« واذا أتيح لهؤلاء الظلمة (الفرنسيون) الذين أثقلوا بظلمهم كواهل العالم أن يضعوا أقدامهم فى مصر ، وأن يستولوا عليها ، فلن يستعصى ذلك عليهم ، لأن الشعب وقد أنهكت قواه المظـالم سوف يخضع فى يأسـه لأى سلطان يفرض عليه مادام هذا السلطان أخف وطأة عليه من ذلك الذى يبهظ كاهله اليوم ، والذى لا سبيل الى الانفكاك منه .. » .

هذه الرسالة الخطيرة ، سلم شاهين الألفى صوره منها بعد الحوادث التى نحن بصددها بأكثر من عام الى (دروفتى) . وفى مارس ١٨١٠ ، كان لا يزال (بتروتشى) وعملاء الانجليز يترددون على شاهين ، وصاروا يؤكدون له أن الباب العالى على وشك اعلان الحرب على بريطانيا ، وأن هـذه لديها حملة معدة للحضور الى مصر . وكتب (دروفتى) فى رسالته التى سبقت الاشارة اليها (فى ١٢ مارس) « أن شاهين الألفى ، اما لأنه لايستطيع الاعتماد على وعود الانجليز ــ التى هى دائما وعود عرقوبية ومزيفة ــ واما لأنه يخشى أن يقع هو نفسه فريسة هـذه المؤامرات ويذهب ضحية لهـا ، عندما كان من

المحتمل بلوغ أخبـارها الى محمد على ، لم يلبث أن أجاب هؤلاء الوكلاء الانجليز ، أنه عاجز فى هذه اللحظة عن اتخاذ قرار بصدد ما يعرضونه عليه ، وأنه يعد قطعا بالوصول الى القرار اذا تطورت الظروف ، التى يراد المفاوضة بشأنها بصورة حاسمة . لا سيما وأن ليس لديه ما يقوله عن محمد على سوى الثناء عليه واطرائه » .

فكان بسبب مخاوفه وبسبب الشكوك التى ساورته من ناحية البكوات أن بعث محمد على الى بكوات الصعيد يهـدد بارسال جيشه عليهم اذا هم امتنعوا عن الحضـور فورا الى القـاهرة . وكان هؤلاء حتى آخر مارس لايزالون فى الصعيد ، وكتب (سانت مارسيل) الى حكومته من الاسكندرية فى ٣٠ مارس : « ان البكوات من جماعة محمد بك المنفوخ مقيمون دائمـا بالوجه القبلى . ولو أنهم ملتزمون الهدوء والسكينة رغم رفضهم الحضور الى الجيزة بالقرب من القاهرة حسب اتفاقهم القديم مع محمد على . فلا شىء بسبب هدوئهم هـذا يعكر صـفو السـلام الآن » . وفى ٢٥ ابريل كتب (سـانت مارسيل) مرة أخرى : « ان البكوات مقيمون دائما بالصـعيد . والهدوء شامل فى مصر والسلام مستتب ، ولو أنه كان ينبغى عليهم أن يكونوا مقيمين الآن بالجيزة والجهات المجاورة لها حسب اتفاقهم مع محمد على » .

ولم يجد البكوات بدا فى النهـاية من النزول من الصعيد ازاء تهـديد محمد على . ولا جدال فى أنهم لم يمتثلوا لأمر محمد على برضاء منهم ، بل كانوا يضمرون الشر ويبغون الكيد له . وبدأت الأخبار ترى على القاهرة بأنه « قد تحركت همم الأمراء المصريين القبليين الى الحضور الى ناحية مصر (القاهرة) بعد ترداد الرسل والمكاتبات ، وحضور ديوان أفندى ورجوعه ، وحضور محمد بيك المنفوخ أيضا . (وبعد أن صار الباشا ينعم) على كل من حضر منهم (ويلبسه) الخلع . ويقدم له التقادم ويعطيه المقادير العظيمة من الأكياس . (حتى) انه كان أنعم على محمد بك المنفوخ بالتزام جمرك ديوان بولاق ، ثم عوضه عنه ستمائة كيس ، وغير ذلك » .

وفى ٦ ابريل عرفت القاهرة أن البكوات وصلوا الى ناحية بنى سويف ، ووصل فى هذا اليوم القاهرة ذاتها كثير من أجنادهم المماليك ، ولكن البكوات

أنفسهم ظلوا متباطئين ، « وترددت الرسـل » بينهم وبين الباشـا « وحضر ديوان أفندى (الى القـاهرة) ثم رجع ثانيا اليهم » . وذكر (دروفتى) فى رسالته الى حكومته من القاهرة فى ٢٨ ابريل ، « أنه عرف أن البكوات قد وصلوا الى بنى سويف ، ومن المنتظر وصولهم الى الجيزة حوالى منتصف شهر مايو . وقد جاءوا جميعهم ، ما عدا عثمان بك حسن الذى بقى بالصعيد ــ كما يقولون ــ لمراقبة جيش يتألف من أربعة الى خمسة آلاف رجل تركه الباشا من وقت رحلته الأخيرة ، فى قنا لتعزيز حاميتها وفى ميناء القصير » .

وأخيرا وصل البكوات الى ناحية الرقق فى ٦ مايو ، « وأوائلهم وصلوا الى دهشور ، وخرج اليهم الأتباع بالملاقاة من بيوتهم وأحبابهم » .

ولقى ابراهيم بك ترحيبا كبيرا ، « فذهب اليه مصطفى أغا الوكيل وعلى كاشف الصابونجى وديوان أفندى ، ثم الباشا ، ثم فى أثرهم طوسون ابن الباشا ، وقدم له ابراهيم بيك تقادم » .

ولكن حتى هذا الوقت ، لم يكن البكوات وعلى رأسهم ابراهيم بك قد رضوا بتنفيذ شروط الصلح الذى قبلوه فى أسـيوط ؛ فبقى ابراهيم مقيما « بوطاقه أياما (وكثر) ترداد المراسلات والاختلافات فى الشروط » وفى ١٠ مايو حضر من قبله عثمان بك يوسف « وصحبته صنجق آخر، فطلعا الى القلعة وقابلا الباشـا ، ثم رجعا ؛ وحضرا فى ثانى يوم كذلك » ــ ١١ مايو . وفى هذه المرة وافق البكوات على الحضور الى الجيزة ، فخلع الباشـا على مندوبيهما هذين خلعا « وأعطاهما أكياسا ؛ وأرسل الى ابراهيم بك هـدايا والى سليم بك المحرمجى المرادى أيضـا » . وفى ١٦ مايو ١٨١٠ « وصـل الجميع الى الجيزة ، ونصبوا وطاقهم خارج الجيزة » .

البكوات ينقضون الصلح مرة ثالثة :

ولقد تبين للباشا ، منذ وصول ابراهيم بك وزملائه الى دهشور ، وكثرت الاتصالات بينهم وبين ديوان أفندى وسائر رجال الباشا ــ على النحو الذى أشرنا اليه ــ أن البكوات يضمرون سوءا ، وأن لا ثقة لهم فى محمد على ، وأنهم سوف يتحينون الفرص لنبذ التزاماتهم ، فزاده هـذا يقينا بضرورة

الاحتياط منهم . وكان من بواعث قلقه أن كان بصحبتهم عربان كثيرون من الهوارة ، وأنهم يستخدمون نفرا من هؤلاء عيونا لهم وأرصادا تتجسس على معسكر الباشا الذى كان منصوبا وقتئذ فى شبرا ، وقد جمع الباشا فى هـذا المعسكر جيشا من المشاة والفرسان ، لم يلبث أن اضطر بسبب مخاوفه من البكوات الى جلب قوات أخرى اليه . مما جعل بدوره البكوات ولا سيما ابراهيم بك ، يمعنون فى عدم الثقة به ، ويستولى عليهم القلق والانزعاج من احتياطاته هذه .

بل ان ابراهيم لم يلبث أن اتخذ من هذا القلق والانزعاج السائدين فى معسكر البكوات، ذريعة لتحريك مخاوفهم من نوايا الباشا، وأخطر من ذلك ، الكيد لمحمد على ، بمحاولة اغراء شاهين الألفى على نكث عهـده مع محمد على ، واغراء كبـار رجال محمد على نفسـه بالتخلى عنـه ومؤازرة البكوات ضده .

وكان الباشا منذ وصول البكوات الى الجيزة قد استأنف سعيه لديهم وراح يبذل قصارى جهده لاقناعهم بالاقامة فى القاهرة ، وعرض عليهم أن يترك كل واحد منهم وكيلا عنه فى الأقاليم التى كانت للبكوات بالصعيد، وأن يدفعوا (العوائد الأميرية) فى أوقاتها ، ويقدموا الغلال المطلوبة منهم ، وذلك عن البلاد التى فى عهدتهم ، كما اشترط الباشا أن ينضم فرسانهم الى فرسان جيشه الذاهب الى الحجاز لاستخلاص الحرمين الشريفين من أيدى الوهابيين. فكثرت الاتصالات بين البكوات وبين محمد على ، ولكن دون الوصول الى نتيجة . وسبب هذا الفشل أن ابراهيم بك لم يكن يطمئن الى أى اتفـاق يعقد مع محمد على ولا يريد اتفاقا معه .

وبدأ ابراهيم بك فى اظهار مكنون نفسه ، من اللحظة التى وصل فيهـا الى الجيزة، فانتقد محمدا عليا، وشكا بمرارة من أنه لم يحتفل باطلاق المدافع تحية لقدومهم ، واعتبر ذلك تهوينا لأمره وتحقيرا لشأنه ، فصـار يقول : « سبحان الله ! ما هـذا الاحتقار ؟ ألم أكن أمير مصر نيفا وأربعين سـنة ، وتقلدت قائممقامية ولايتها ووزاراتها مرارا وبأخرة صار (محمد على نفسه)

من أتباعي وأعطيه خرجه من كيلارى ــ (مشيرا الى عهد الحكومة الثلاثية فى غضون ١٨٠٣ ــ ١٨٠٤) ــ ثم أحضر أناوباقى الأمراء على صورة الصلح فلا يضرب لنا مدافع ، كما يفعل لحضور بعض الأفرنج » •

واتنهز ابراهيم فرصة وجوده بالقرب من شاهين بك الألفى ، وقصر الأخير بالجيزة ، فصار يسعى للتأثير عليه حتى يترك الباشا وينقض عهده معه ، واستخدم ابراهيم فى هذا المسعى عبد الرحمن بك تابع عثمان بك المرادى المعروف بالطنبرجى ، فزار شاهين الألفى ، وأفلح المسعى عند ما وعد ابراهيم بك شاهين بالرئاسة على بيت مراد مدى الحياة اذا هو انضم بفرسانه الى فرسان البكوات الآخرين حتى يستطيعوا جميعا مقاومة محمد على • وكان الظفر بالرئاسة على البكوات جميعهم سواء من بيت الألفى ، وهو البيت الذى ينتمى اليه شاهين ، أم من بيت مراد الذى يتزعمه عثمان بك حسن وابراهيم بك نفسه من قديم ، ثم عين محمد على لرئاسته فى الظروف التى ذكرناها سليم بك المحرمجى اغراء قويا لم يستطع شاهين مقاومته ، كما صار ابراهيم يؤكد له أن (محمد على) لا يبغى سوى القضاء على كل سلطة لهم والكيد لهم جميعا ، ولا يسعى للصلح معهم الا للغدر بهم • وهكذا أفلح رسول ابراهيم بك ، عبد الرحمن الطنبرجى « وحول دماغه ، واتفق معه على الانضمام اليهم والخروج عن الباشا » • ولا يشك (دروفتى) فى أنه كان للوكلاء الانجليز يد فى انشقاق شاهين على الباشا ، فقد ثابر هؤلاء ــ كما ذكر فى كتابه الى حكومته فى ١٩ مايو ١٨١٠ ــ على تحريض شاهين ، لاثارة الحرب الأهلية فى البلاد كما هو شأنهم دائما • والدليل على أن أحد وكلائهم أكد لشاهين منذ حوالى أسبوعين فقط أن (السير روبرت أدير) Adair السفير الانجليزى فى تركيا ، على وشك مغادرة القسطنطينية ، وأن انجلترة عند انفصام علاقاتها مع الدولة سوف تبعث بجيشها الى مصر • كما صار هؤلاء الوكلاء يروجون الاشاعات عن انتصار البحرية البريطانية فى البحر الأحمر واستيلاء الانجليز على احدى الجزر الهامة تجاه الشاطىء الحبشى •

ونمى الى الباشا خبر هذه المؤامرة ، فعدل عن الذهاب الى ابراهيم بك ، وكان قد أشيع فى الناس يوم وصول ابراهيم بك الى الجيزة فى ١٦ مايو

« تعدية الباشا من الغد للســلام على ابراهيم بيك ، فلم يثبت ، وظهر أنه لم يفعل » • (فقد) أصبح مبكرا (يوم ١٧ مايو) الى شبرا وجلس فى قصره • وحضر اليه شاهين بك الألفى فى سفينته وتناقش معه محمد على ، « ووقع بينهما مكالمات، ورجع من عنده (شاهين) عائدا الى الجيزة منفعل الخاطر» • ثم ان الباشا عرض عساكره فاجتمع اليه الجميع • وبدأ اللغط وكثرت القلقلة•

وما أن وصل شاهين الى الجيزة ، حتى « أزر حريمه وأركبهن وأرسلهن الى الفيوم ونقل متاعه وفرشه من قصر الجيزة فى بقية اليوم • وكسر المرايات وزجاج الشبابيك التى فى مجالسه الخاصة • ثم ركب فى طوائفه وأتبــاعه وخشداشينه ومماليكه ، وذهب الى عرضى اخوانه وقبيلته ، ونصب خيامه ووطاقه بحذائهم • واجتمع بهم وتصافى معهم » • ونال شاهين جزاءه ، فنصبه ابراهيم بك وسائر البكوات رئيسا على « الأمراء المرادية » • وكان خروج شاهين الألفى من الجيزة بمثابة الاشــارة للمماليك المقيمين بالقــاهرة حتى يغادروها ، وعدد هؤلاء حوالى الستين ، فما لبثوا أن تركوها قاصدين الى معسكر البكوات •

وكان هــذا الحادث أمرا خطيرا • لأنه لم يسبق بتــاتا ومن زمن طويل ــ كما كتب (دروڤتى) فى رسالته السالفة الذكر ــ أن صــار يضم جميع المماليك معسكر واحد •

وكان طبيعيا أن يتخوف الباشا من اجتماع كلمة المماليك بهذه الصورة • فبادر من فوره (فى اليوم نفسه ، أى فى ١٧ مايو) بايفاد حسن باشا وصالح أغا قوج الى البكوات « بير الجيزة » فقصــدا الى « عرضى الأمراء وسلما عليهم » ، ثم اجتمعا بشاهين الألفى « وتغديا عنده » ، وحاولا اثنــاءه عن موقفه ولكن دون طائل • ثم قصدا الى ابراهيم بك ، وجرى بينهما وبينــه « كلام كثير » ، حاول حسن باشا تذكير ابراهيم بعهده الذى قطعــه على نفسه بقبوله الصلح فى أسيوط ، وحاول ابراهيم تحريض حسن باشــا على الانتقاض على محمد على • فنشأت بين الرجلين محاورة تكشف عن بواعث الحقــد الذى كان يغلى فى صــدر ابراهيم على محمد على ، وعــدم ثقته

به ، واصراره على مناوأته ، وامعانه فى العداوة له ، وتقيم الدليل على أن ابراهيم بك وسائر البكوات من حزبه أو جماعته كانوا يضمرون غير ما يظهرون منذ أن بدأت مفاوضات الصلح معهم اطلاقا من أواخر عام ١٨٠٧ وأوائل العام التالى الى وقت قبولهم (صلح أسيوط) فى سبتمبر وأكتوبر ١٨٠٩ ، وحضورهم الى الجيزة فى مايو ١٨١٠

وقد سجل الشيخ الجبرتى وسائر المعاصرين الحديث الذى دار بين حسن باشا وابراهيم بك فى خيمة هذا الأخير أمام الجيزة • ولا خلاف فيما ذكره هؤلاء عن الكلام الذى دار بين الرجلين ؛ ولو أن رواية الشيخ الجبرتى تحوى تفاصيل أدق وأوفى •

قال حسن باشا لابراهيم : « انكم وصلتم الى هنا لتمام الصلح على الشروط التى حصلت بينكم وبين الباشا ، والاتفاق الذى جرى بأسيوط ، ويكون تمامه عند وصولكم الى الجيزة واجتماعكم • وقد حصل •

« فقال له ابراهيم بيك : وما هى الشروط ؟

« قال : هى أن تدخلوا تحت حكمه وطاعته ؛ وهو يوليكم المناصب التى تريدونها بشرط أن تقوموا بدفع الفرض التى يقررها على النواحى ، والغلال الميرية ، والخراج ، وتعيين من يريده منكم صحبة العساكر الموجهة الى البلاد الحجازية لفتح الحرمين • وتكونوا معه أمراء مطيعين • وهو يعطيكم الأمريات والانعامات الجزيلة ، ويعمر لكم ما تريدون من الدور والقصور التى لكم ولأتباعكم على طرفه ، ولا يكلفكم بشىء من الأشياء • وقد رأيتم وسمعتم ما فعله من الاكرام والانعام على شاهين بك ، وما أعطاه من المماليك والجوارى الحسان ، وشفعاته عنده لا ترد ، وأطلق له التصرف فى البر الغربى من رشيد الى بنى سويف والبهنسا ، مما هو تحت حكمه • ويراعى جانبه الى الغاية •

فقال له ابراهيم بك : نعم انه فعل مع شاهين بيك ما لا تفعله الملوك ، فضلا عن الوزراء • وليس ذلك لسابق معروف فعله شاهين بيك معه ليستحق

به ذلك . بل هو لغرض سوء يكتمه فى نفسه ، وشبكة يصطاد بها غيره . فاننا سبرنا أحواله وخيانته ، وشاهدنا ذلك فى كثير ممن خدموه ، ونصحوا معه حتى ملكوه هذه المملكة .

« قال: ومن هم ؟

« قال : أولهم مخدومه محمد باشا خسرو ، ثم كتخداه وخازنداره عثمان أغا جنج الذى خامر معه . وملك مع أخيه المرحوم طاهر باشا القلعة ، وأحرق سرايته ، ثم سلط الأتراك على طاهر باشا حتى قتلوه فى داره . وأظهر موالاتنا وصداقتنا ومساعدتنا ، وصير نفسه من عسكرنا ، واتحد بعثمان بيك البرديسى ، وأظهر له خلوص الصداقة والأخوه ، وعاهده بالأيمان حتى أغراه على على باشا الطرابلسى ، وجرى ما جرى عليه من القتل ؛ ونسب ذلك الينا . ثم اشتغل معه على خيانته لأخيه الألفى وأتباعه . ثم سلط علينا العساكر بطلب العلوفة ، وأشار على عثمان بيك بطلب المال من الرعية ، حتى وقع لنا ما وقع ، وخرجنا من مصر على الصورة التى خرجنا عليها . ثم أحضر أحمد باشا خورشيد ، وولاه وزيرا ، وخرج هو لمحاربتنا ؛ ثم اتضح أمره لأحمد باشا ، وأراد الايقاع به ، فعجل العود الى مصر ، وأوقع بينه وبين جنده حتى نفروا منه ونابذوه . وألقى الى السيد عمر (مكرم) والقاضى والمشايخ أن أحمد باشا يريد الفتك بهم ؛ فهيجوا العامة والخاصة ، وجرى ما جرى من الحروب وحرق الدور . وبذل السيد عمر جهده فى النصح معه بما يظهره له من الحب والصداقة ؛ وراجت عليه أحواله ، حتى تمكن أمره وبلغ مراده ، وأوقع به ما أوقع ، وأخرجه من مصر (القاهرة) وغربه عن وطنه ، ونقض العهود والمواثيق التى كانت بينه وبينه ، كما فعل مع عمر بيك (الأرنؤودى) وغيره . وكل ذلك معلوم ، ومشاهد لكم ولغيركم . فمن يأمن لهذا ويعقد معه صلحا ؟

« واعلم يا ولدى أننا كنا بمصر نحو العشرة آلاف أو أقل أو أكثر بين مقدمى ألوف وأمراء وكشاف وأكابر وجاقات ومماليك وأجناد وطوائف وخدم وأتباع ، مرفهى المعاش بأنواع الملاذ . كل أمير مختص ومعتكف بأقطاعه ، مع كثرة مصارفنا وانعاماتنا على أتباعنا ومن ينتسب الينا ،

وأسمطة الجميع ممدودة فى الأوقات المعهودة . و لانعرف عسكرا ولا علوفة عسكر . والقرى والبلاد مطمئنة . والفلاحون ومشايخ البلاد مرتاحون فى أوطانهم ، ومضايفهم مفتوحة للواردين والضيفان ، مع ما كان يلتزم علينا من المصارف الميرية ، ومرتبات الفقراء ، وخزينة السلطان ، وصرة الحرمين ، والحجاج ، وعوائد العربان ، وكلف الوزراء المتولين ، والأغوات ، والقبالجية المعينين ، وخدمهم ، والهدايا السلطانية ، وغير ذلك . وأفندينا (محمد على) ما كفاه ايراد الاقليم ، وما أحدثه من الجمارك والمكوس ، وما قرره على القرى والبلدان من فرض المال والغلال والجمال والخيول ، والتعدى على الملتزمين ، ومقاسمتهم فى فائظهم ومعاشهم ؛ وذلك خلاف مصادرات الناس والتجار فى مصر وقراها ، والدعاوى والشكاوى ، والتزايد فى الجمارك ، وما أحدثه فى الضربخانة من ضرب القروش النحاس ، واستغراقها أموال الناس ، بحيث صار ايراد كل قلم من أقلام المكوس بايراد اقليم من الأقاليم. ويبخل علينا بما نتعيش به نحن وعيالنا ، ومن بقى معنا من أتباعنا ومماليكنا . وقصده صيدنا وهلاكنا عن آخرنا .

« فقال حسن باشا : حاشا لله ، لم يكن ذلك . ودائما يقول والدنا ابراهيم بيك . ولكن لا يخفاكم أن الله أعطاه ولاية هذا القطر ، وهو يؤتى الملك من يشاء . ولا ترضى نفسه من يخالف عليه ، أو يشاركه بالقهر والاستيلاء . فاذا صار الصلح ووقع الصفا أعطاكم فوق مأمولكم .

« فهز ابراهيم بيك رأسه وقال : صحيح يكون خيرا » .

ويزيد غير الشيخ الجبرتى على هذا الحديث ، أن ابراهيم بك اختتم كلامه متسائلا بعد أن سرد (خيانات) الباشا وعددها ، وأوضح أن غرضه الفتك بالبكوات فحسب : « والآن أية ثقة تلك التى تريد (مخاطبا حسن باشا) أن تكون لنا فى رجل كهذا الرجل ؟ لقد كنا سادة البلاد ، ولكنه أفقدنا كل شىء ! ثم ماذا يعرض علينا فى نظير ذلك ؟ كلمته ووعوده ؟ لا شك أن هذا قليل ! وعقد محالفة صادقة مع محمد على أمر غير ممكن ، لأن ما جرى من دم بيننا كثير ! » .

وهكذا « انفض المجلس . ورجع حسن باشا وصالح قوج ، وعديا الى بر مصر »

وكان ما سمعه حسن باشا كلاما خطيرا ترك أثره العميق فى نفسه ، فخرج من عند ابراهيم وهو يعتقد تماما أن لا جدوى مطلقا من أى اتفاق يبرمه الباشا مع المماليك ، لا لأن (محمد على) - كما يزعم ابراهيم - يريد الغدر بهم ، ولكن لأن البكوات أنفسهم لايريدون هذا الاتفاق الذى اذا حدث وأرغموا على قبوله اليوم ، فهم حتما سوف ينقضونه غدا عند سنوح أول فرصة . واعتقد حسن باشا أن « السيف » وحده الكفيل بانهاء هذا الخلاف المستحكم بين البكوات ومحمد على . وأبلغ حسن باشا هذا الكلام لمحمد على

وفى تلك الليلة (١٧ مايو ١٨١٠) خرج جميع من كان بالقاهرة من البكوات والمماليك وهجنهم ومتاعهم ، وعدوا الى بر الجيزة . ولم يبق منهم الا القليل . واجتمعوا مع بعضهم ، وقسموا الأمر بينهم ثلاثة أقسام : قسم للمرادية وكبيرهم شاهين بيك الألفى ، وقسم للمحمدية وكبيرهم على بيك أيوب ، وقسم للابراهيمية وكبيرهم عثمان بيك حسن . وكتبوا مكاتبات وأرسلوها الى مشايخ العربان » .

وتجمعت نذر الحرب .

فأوقف الجند على أبواب القاهرة منذ ١٩ مايو « يمنعون الخارجين من البلد حتى الخدم ، (ثم) منعوا التعدية الى البر الغربى ، وجمعوا المراكب والمعادى الى البر الشرقى ، ونقلوا البضائع الى مراكب التجار المعدة لسفر رشيد ودمياط ، المعروفة بالرواحل ، وأخذوها اليهم » . وشرع الجند فى التعدية طوالى يومى ١٩ ، ٢٠ مايو ، « وعدى الباشا آخر النهار ودخل الى قصر الجيزة الذى كان به شاهين بيك » واتخذه مقرا لقيادته العامة . « وكذلك عدوا بالخيام والمدافع والعربات والأثقال . واجتمعت طوائف العسكر من الأتراك والأرنؤود والدلاة والسجمان (أو السكبان : نوع من الفرق العسكرية يقصد به على عهد الانكشارية الفرق التى تتألف من القرويين وقت التجنيد العام) بالجيزة . وتحققت المفاقمة . والأمراء المصرية خلف السور

فى مقابلتهم ، واستمروا على ذلك الى ثانى يوم (٢١ مايو) والناس متوقعون حصول الحرب بين الفريقين ، ولم يحصل ، وانتقل المصرية وترفعوا الى قبلى الجيزة بناحية دهشور وزنين » وفى يومى ٢٢و٢٣ مايو دفع محمد على للجند مرتباتهم المتأخرة « وأنفق (عليهم) وكان لهم مدة شهور لم ينفق عليهم » . وفى اليوم الأخير خرج ليلا الى ناحية كرداسة ليمنع بعض العربان الذين بلغه أنهم يريدون اللحاق بالبكوات ، من الذهاب اليهم . ولكنه لم يعثر بأحد ، فقفل راجعا (٢٤ مايو) ، وفى ٢٧ مايو « ارتحل المصرية وترفعوا الى ناحية (جزر الهوى) بالقرب من الرقق » . وفى اليوم التالى « عدى الباشا الى بر مصر وذهب الى بيته بالأزبكية ، فبات ليلتين به ، ثم طلع (يوم ٣٠ مايو) الى الى القلعة » . ويعلق الشيخ الجبرتى على ما حصل بقوله : ان الباشا « قد تكدر طبعه من هذه الحادثة بعد أن حصلوا (أى حضر البكوات الى) الجيزة، وكاد يتم قصده فيهم ، وخصوصا ما فعله شاهين بك الذى أنفق عليه ألوفا من الأموال ذهبت جميعها فى الفارغ البطال » .

غير أن عدم وقوع الحرب آنئذ لم يكن معناه أن الباشا سوف يترك البكوات وشأنهم . فقد كتب (دروفتى) منذ ١٩ مايو : « ان البكوات على مايبدو له يريدون الالتحام مع الباشا فى معركة فاصلة ، ولكن الخوض معهم فى معركة من هذا القبيل لا تجيزه مصلحة محمد على نفسه ، لأن فرسان المماليك ولو كانوا أقل عددا من فرسانه ، الا أنهم قوة مرعبة ولا شك اذا أتيح لهم الاشتباك فى معركة تدور رحاها فى ميدان منبسط ، ولذلك يعمل الباشا على كسب الوقت حتى مجىء الفيضان الذى سوف يرغم البكوات على ترك السهل » ، فتضيع ميزة فرسانهم ، وعندئذ تشتعل الحرب بين الفريقين . وأما الوسيلة التى سوف يلجأ اليها الباشا لكسب الوقت فهى استئناف المفاوضة معهم من جديد على أساس شروط تكون أكثر ملاءمة لهم ، بغية تفرقهم ونشر الانقسامات بينهم وانهاء تكتلهم ضده .

بيد أن الباشا وان انتظر فيضان النيل قبل الالتحام مع البكوات فى معركة حاسمة ، فقد شرع من فوره يتهيأ لقتالهم ، وأنفذ فعلا لمطاردتهم حسن

باشا ، فكان فى ذلك بداية تلك الحملة الـكبيرة التى انتهت بانزال الهزيمة الساحقة بالمماليك وتشتيت شملهم فى معركتى اللاهون والبهنسا .

حملة ١٨١٠ :

ولقد كانت الصعوبات آنئذ تكتنف موقف محمد على من كل جانب . فهو قد آلمه وحز فى نفسه أن ينكث البكوات بعهودهم ، وأن يخونه شاهين بك الألفى ، لأن تلك كانت المرة الأولى التى صار يواجه فيها المماليك وقد اتحدت قواتهم ، وصاروا يطيعون أوامر قيادة عسكرية واحدة . الأمر الذى أشـاع كذلك التردد فى صفوف الأهلين الى جانب ازعاجه لجنده ، فصـار الفلاحون وأهل المدن فى المناطق التى سادت فيها الفوضى خصوصا بسبب العمليات العسكرية يتوقعون حدوث تغيير كبير عاجل فى الموقف ، فامتنعوا عن دفع الميرى والضرائب الأخرى .

وقد نقض المماليك العهد فى وقت كان الباشا يرجو فيه الوصـول الى اتفاق معهم يمكنه بفضل دفعهم الميرى والغلال من تجهيز الحملة المنتظرة والتى يلح الباب العالى فى ضرورة خروجها الى الحجاز سريعا لحرب الوهابيين ، ثم ارضاء الباب العالى بارسال بعض الغلال التى كانت القسطنطينية فى حاجة شديدة اليها وقتئذ ، ويلح الباب العالى فى ارسالها ولا يستطيع الباشا مرغما ارسال شىء من ذلك الى القسطنطينية لأن القاهرة ذاتها كانت تنقصها المؤن لأن استكفاء القاهرة أولا كان لا مناص منه ، كما ذكر (سـانت مارسيل) لحكومته فى ٢٠ يونية (١٨١٠) ، والأمر المفضل على كل اعتبار آخر . زد على ذلك أن (محمد على) ما كان يطمئن الى خروج جيشه الى الحجاز قبل أن يتم الاتفاق مع المماليك ويرضى هؤلاء بالحضور الى القاهرة حتى يتمكن من مراقبتهم .

وفى يونية ١٨١٠ كتب الباشا للباب العالى يعتذر عن تأخره فى انفاذ الجيش المطلوب الى الحجاز . وحاول فى الوقت نفسه أن يبرر مسلكه مع البكوات ومسعاه فى مصالحتهم ، وهو الذى يعلم مقدار بغض الباب العالى لهم ورغبته فى التخلص منهم والقضاء عليهم ، فاستند فى تبرير ذلك الى ماوصل اليه البكوات

من مذلة وهوان ، وما تحملوه من تعب ومشقة من زمن طويل جعله يشفق عليهم ، حتى أسكنهم قصرا بالجيزة وضمن لهم سبل الراحة والعيش فى رفاهية لا يطلب منهم سوى دفع الميرى والغلال ، ومرافقة فرسانهم لفرسان جيشه الذاهب الى الحجاز ؛ ولكنهم ما لبثوا أن غدروا وخانوا العهد ، ففروا من الجيزة ، وصار لزاما عليه الآن « أن يدفع غوائلهم » . ولكن الباب العالى الذى لم يدهشه غدر البكوات ونقضهم لعهودهم ، « لأن هؤلاء — كما كتب سليم ثابت قبو كتخدا محمد على فى الآستانة فى ٢٨ يونيــة — معلوم أنهم قوم خونة لم ينالوا رضــاء الدولة العلية من زمن قديم » ، عاد فأصر على خروج الجيش الى الحجاز ، « لأنه لا ينبغى أن تتأخر مسألة تخليص الحرمين الشريفين بدعوى دفع غائلة البكوات المماليك » . فكان لا مفر حينئذ من مناجزتهم .

ولم يجد محمد على من الحكمة أن يشتبك فى معركة فاصلة مع المماليك للانتهاء من أمرهم سريعا قبل أن يصله فرسان الدلاة الذين بعث يطلبهم من الشام لتعزيز جيشه عقب انفصال شاهين بك الألفى والمماليك الذين أقاموا بالقاهرة . ثم ان البكوات عند ما شاهدوا محمدا عليــا ينقل جنــوده الى الجيزة ويجعل هذه مقر قيــادته ، اعتقدوا أن النصر لابد من نصيبهم ، لأن خطتهم كانت استدراج الباشا وجيشه للالتحام معهم فى معركة ميدانها الأرض المنبسطة المغطاة بالرمال والمكشوفة حول الجيزة أو فى جزء آخر من شــاطىء النهر قريب منها ، فيكفل لهم تفوق فرسانهم الانتصار فى المعركة . ولكن هذا الاعتبار ذاته جعل (محمد على) يمتنع عن الالتحام معهم ، حتى انسحب البكوات يوم ٢٧ مايو من دهشور وزنين . ثم بعث بحسن باشا لمطاردتهم ، وآثر التريث قبل الالتحام الجدى معهم حتى ترتفع مياه النهر . وكان للفيضان أهمية كبيرة فى نظره . لأن الفيضان سوف يرغم البكوات على الانسحاب من مراكزهم الأمامية والابتعاد صوب الصعيد ؛ ثم ان الفيضان يمكن الباشا من من اتقاء شر المماليك ، اذا حدث أن لحقت به الهزيمة فى المعركة المقبلة ، فيصبح النهر الممتلىء بمياه الفيضان بمثابة الحاجز الذى يحول دون مطاردة فرسان المماليك لجيشه . فكان هذا التريث مبعث ما صــــار الباشا يعرضــه على

البكوات من شروط للصلح جديدة كانت أكثر موافقة لمصالحهم ، شفعها بتهديده ، اذا رفضوها ، بقتالهم فى معركة كبيرة . وقصد الباشا كسب الوقت حتى تصله نجدات الدلاة ، وحتى يبدأ فيضان النيل من جهة ، وحتى يشيع الفرقة والانقسام فى صفوف البكوات من جهة أخرى . ولذلك فقد كانت (حملة ١٨١٠) عسكرية وسياسية فى وقت واحد .

وانحصرت خطة الحملة العسكرية ، فى محاولة تجميع حشود البكوات المماليك فى مكان واحد للاشتباك معهم فى معركة تكون الفاصلة . وذلك بأن يزحف قسم من جيش محمد على على الصعيد للاستيلاء على المواقع الهامة ، واجلاء البكوات وقواتهم عنها ، وارغامهم على الارتداد والانسحاب الى الشمال للانضمام الى سائر اخوانهم ، بينما يشغل قسم الجيش الآخر جماعة ابراهيم وشاهين الألفى ، فلا يذهبون لنجدة البكوات والمماليك الذين هم ببنى سويف أو الأقاليم التى تليها فى أعلى الصعيد . فاذا انحصر البكوات عند حدود الصعيد فى بنى سويف أو الفيوم ، وقطع الباشا عليهم خط رجعتهم الى الجنوب ، شن عليهم هجوما كبيرا ، فى وقت تكون قد أخذت ترتفع فيه مياه النيل ، فيتعذر عليهم اذا انهزموا الفرار ، أو جمع شملهم من جديد ، ولا يستطيعون اذا حلت الهزيمة بالباشا نفسه مطاردته .

وأما عن خطة الحملة السياسية، فقد استند الباشا على مهارة وكلائه الذين يوفدهم الى معسكر البكوات يحملون عروضه الجديدة ، فى ايقاع الشقاق بينهم ، وجذب فريق منهم الى الصلح معه ، ثم اعتمد على نجاح عملياته العسكرية ــ اذا قدر لها النجاح ــ فى تطويع فريق آخر منهم ، وحملهم على الحضور الى القاهرة « مستأمنين » تحت رعايته فى هدوء وسلام .

ومنذ أواخر مايو ١٨١٠ بدأ وضع هذه الخطة المزدوجة موضع التنفيذ . فقد صدر الأمر للجند فى ٤ يونية بالخروج ، فسعى هؤلاء « بالجد والعجلة فى قضاء أشغالهم ولوازمهم » . وفى ٨ يونيه أقام حسن باشا معسكره (بناحية الآثار) ــ أثر النبى ــ ، « وخرج أيضا محو بيك بعسكره وطوائفه ومعهم بيارق . وسافر جملة عساكر فى المراكب ليرابطوا فى البنادر ، وكانت هذه خالية ليس بها أحد من أجناد البكوات . واستمر خروج الجند فى الأيام

التالية ، وأشرف الباشا على الحركة ، فصار يحضر من الجيزة الى القاهرة لمراقبة خروج الجند ، ولملاحظة « الأمن » بها ، خوفا من أن يتصل البكوات بأنصار لهم فيها ، وللحيلولة دون تهريب الأسلحة والذخائر والعتاد اليهم • وكاد يقع تحت طائلة العقوبة بتهمة امداد البكوات بالأسلحة وما اليها أحد تجار القاهرة المعروفين السيد سلامة البخارى وأخوه وابن أخيه ، لولا اتضاح براءتهم للباشا مما نسب اليهم •

ولما استكمل حسن باشا استعداداته نزل مع جنده فى النهر وبدأ زحفه صوب الصعيد ، وانسحب البكوات من دهشور الى الرقق ، ثم الى ناحية صول والبرنبل ، حيث أقاموا أمام (صول) خطا طويلا من التحصينات (أو المتاريس) ، ونصبوا بطارية من ستة مدافع ، لوقف تقدم الجيش الزاحف ، وكان على قيادة هذا الجيش كذلك صالح قوج ، وعابدين بك ، وطبوز أوغلى • ولم يكن فى تعليمات حسن باشا ما يجيز له الالتحام مع البكوات فى معركة كبيرة ، بل الاكتفاء بمناوشتهم ومطاردتهم ، على أن لا يصرفه هذا عن تحقيق الهدف الرئيسى من حملته ، وهو الاستيلاء على المراكز المنيعة بالصعيد • ولكن مقاومة البكوات الشديدة لزحفه عند صول والبرنبل ، اضطرته الى انزال جنده الأرنؤود الى البر لمناجزتهم ، فكانت أول معركة كبيرة بين جيشى محمد على والبكوات •

فقد شن عليهم حسن باشا هجوما كبيرا يوم ١٧ يونية ، وأجلى المماليك عن المتاريس ، وملكها وانتصر عليهم • « وقتل رجل من الأجناد (فى جيش البكوات) وهو الذى كان محافظا على المتاريس ، يقال له ابراهيم أغا • سقط به الجرف الى البحر ، فأخذوه (أى جند حسن باشا) اليهم ، ومعه آخر وقتلوهما ، وقطعوا رؤوسهما وأرسلوهما صحبة المبشرين الى (محمد على) • فعلقوا الرأسين بباب زويلة » •

ولكن لم يلبث أن انقلب هذا النصر الى هزيمة ، عند ما باغت البكوات جند حسن باشا « مكمنين وكاتمين أمرهم » فى أول الليل (١٧ يونية) ؛ « فدهموا الأرنؤود من كل ناحية ، فوقع بينهم مقتلة عظيمة ، وأخذوا منهم عدة بالحياة ، وأخذوا منهم أشياء » ، فانسحب الأرنؤود لاجئين الى السفن

مخلفين وراءهم جثث قتلاهم التى ألقاها المماليك فى النيـل فحملها التيار الى القاهرة ، منبئة بالهزيمة .

وساعدت الريح السفن ، فاستأنف حسن باشا سيره الى بنى سويف . وأما البكوات ، فقد عبر النهر منهم طائفة الى شرق أطفيح ، « وانتقـل بواقيهم راجعين الى ناحية الجيزة قريبا من عرضى الباشا » .

وفى ٢٢ يونية « وصل طائفة من (المماليك) الى المرابطين لخفارة عرضى الباشا ، واحتاطوا بهم ، وسـاقوهم اليهم . فانزعج العرضى ، وحصل فيهم غاغة » ، وسادت الفوضى ، وترك الجند خيامهم للتحصين بالجيزة (البلد) . ولكن المهاجمين لم يستطيعوا التقدم ؛ وكان الذى أوقف هجومهم وأبطله حدوث الانقسام فى صفوفهم .

فقد أخذ فريق من البكوات يشكون ويتذمرون من غطرسة شاهين بك الألفى الذى زاد صلفا وغرورا منذ أن صارت له الرئاسة على المماليك المرداية واقتسم السلطة مع ابراهيم بك ، فأسـاء معـاملة كثيرين من البكوات ومماليك بيت الألفى الذى ينتسب اليه شاهين نفسه . وأفلح وكلاء الباشا فى تزكية هـذا التذمر وزيادته اشـتعالا ، وراح الباشـا بواسطة هؤلاء الوكلاء — وكان أهمهم مصطفى كاشف المورلى ، وهـو معدود من طوائف المماليك سابقا ، وملتحق الآن بخدمة كتخدا بك محمد أغا لاظ — يبذل لهم الوعود السخية ، فانشق ثلاثة من البكوات مع حوالى الستة عشر كاشفا ، ونحو المائتى مملوك من فرسانهم ، على شاهين ، وكان رفضهم الاشتراك فى العمليات العسكرية المهيأة للهجوم على الجيزة السبب فى ابطال هذا الهجوم (فى ٢٢ يونية) . ولم يلبث البكوات المنشقون أن غـادروا معسكرهم فى ليل ٢٢ يونية ، وعبروا النيل قاصدين تسليم أنفسهم الى الباشـا . وانتهى الأمر بصلحهم معه وانضمامهم اليه هم والكشاف والفرسان المماليك الذين ذكرناهم — (فى ٢٨ يونية) .

وقد صادف أثناء عبورهم النيل فى سـواد الليل الى القاهرة ، أن كان الباشا نفسه يعبر النهر فى طريقه الى الجيزة . لأن ولده طوسون عند هجوم

المماليك الأول على مخافر معسكره الأمامية وتوقعه حدوث هجوم كبير على الجيزة ، كان قد أرسل الى والده بالقلعة يستدعيه على عجل الى المعسكر ؛ فنزل الباشا « وعدى الى البر الغربى » . وسمع الباشا أثناء التعدية « واحدا يقول للآخر : قدم حتى نقتل المصريين (البكوات المماليك) ونبدد شملهم ، ويكرر ذلك ، فأرسل الباشا مركبا ، وأرسل بعض أتباعه لينظروا هذين الشخصين ، ولأى شىء نزلا البحر فى هذا الوقت . فلما ذهبوا الى الجهة التى سمع منها الصوت لم يجدوا أحدا . وتفحصوا عنهما فلم يجدوهما . فاعتقد من له اعتقاد منهم ، أنهما من الأولياء ، وأن الباشا مساعد بأهل الباطن » .

ولكن اتضح ثانى يوم (٢٣ يونية) أن الذين عدوا الى البر الشرقى فى الليل كانوا البكوات المنشقين ، وهم ثلاثة من الأمراء الألفية : نعمان بك وأمين بك ويحيى بك .

وكان لانشقاق هؤلاء — ومن تبعهم من الكشاف والفرسان المماليك — آثار كبيرة . من حيث أن هذه الحركة ، زيادة على احباطها خطة الهجوم الذى كان البكوات قد اعتزموا القيام به ، قد أضعفت مركز شاهين الألفى ، الذى أخذ يفقد احترامه بين جماعته وبين سائر زملائه البكوات ، وضاع نفوذه رويدا رويدا بينهم . وتشجع آخرون على مغادرة معسكر البكوات والانضمام الى محمد على ؛ وأتيحت الفرصة للباشا لاشاعة الانقسام مرة أخرى فى صفوفهم ، وهو على وشك الالتحام معهم فى معركة اللاهون الفاصلة ، وآثر شاهين الألفى نفسه فى آخر الأمر التسليم لمحمد على و « الصلح » معه ، على نحو ما سيأتى ذكره كله .

ولقد كان بسبب خطورة حادث الانشقاق هذا ، وما يكشفه من مدى ما وصل اليه تخاذل البكوات « وتفاشلهم » من ناحية ، وبراعة محمد على فى توسيع شقة الخلاف بينهم ؛ أن سجل الشيخ الجبرتى تفاصيله . وغنى عن البيان أن الشيخ وان كان أمينا فى نقله ما حدث بدقة بالغة ، وتتفق روايته جملة وتفصيلا مع ما ذكره المعاصرون ، وضمنه الوكلاء الفرنسيون تقاريرهم، فانه كان بعيدا كل البعد عن الاغتباط لما حدث ، بل وآلمه أن يفشل البكوات

فى حزم أمرهم فى ســاعتهم العصيبة ، وأن تغتر فئة منهم بوعود محمد على الخلابة والكاذبة فى نظر الشيخ ، وهو الذى لم يكن قصــده ـ كما اعتقد الشيخ أيضا ـ من مسعى الصلح مع البكوات واسـتمالتهم الى العيش فى كنفه بالقاهرة الا كسر شــوكتهم ثم الاجهاز عليهم عند سنوح أول بادرة والفتك بهم . ويتفق الشيخ فى عــدم الثقة بمحمد على أصــلا واطلاقا مع ابراهيم بك الكبير خصوصا .

وها هى ذى روايته عن حادث انشقاق نعمان بك ويحيى بك وأمين بك الألفى .

« وفى عشرينه (أى ٢٠ جمادى الأولى ١٢٢٥ ، ٢٣ يونية ١٨١٠) ظهر التفاشل بين الأمراء المصريين وتبين أن الذين كانوا عدوا الى البر الشرقى هم ثلاثة أمراء من الألفية وهم نعمان بيك وأمين بيك ويحيى بيك . وذلك أنهم لما تصالحوا مع الباشا ، وأميرهم شاهين بك وهو الرئيس المنظور اليه ومطلق التصرف فى معظم البر الغربى والفيوم ، ويتحكم فيهم وفى طوائف العربان وأهالى البلاد والفلاحين بما يريد ، وكذلك أموال المعادى بناحية الأخصاص وانبابة والخبيرى (المعادى) وغير ذلك ، وهو شىء له قدر كبير ، وزاد فيهم أيضا اضعاف المعتاد ، فيأخذ جميع ذلك ويختص به ، وذلك خلاف انعامات الباشا عليه بالمئين من الأكياس ، ويشترى المماليك والجوارى الحسان ، ولا يدفع لهم ثمنا ، فيشكون الى الباشا فيدفعه الى اليسرجية من خزينته وهو منشرح الخاطر ، واخوانه يتأثرون لذلك ، وتأخــذهم الغيرة ويطمعون فى جانبه ، وهو يقصر فى حقهم ولا يعطيهم الا النزر من المن والتضجر . وفيهم من هو أقدم منه هجرة ، ويرى فى نفسه أنه أحق بالتقدم منه . ولمــا دنت وفاة أستاذهم (محمد الألفى الكبير) أحضر شاهين بيك وسلمه خزينته ، وأوصاه بأن يعطى لكل أمير من خشداشينه ســبعة آلاف مشخص ، ولم يعطهم . وطفق كلما أعطاهم شــيئا حسبه عليهم من الوصية . حتى اذا أعطى البلك والبنش لنعمان بيك مثلا يعطيه له أنقص من بنش أمين بيك نصف ذراع ، ويقول هو قصير القامة ، ونحو ذلك . فيحقدون ذلك عليه ، ويشتكون من خسته وتقصيره ، ويعلم الباشا ذلك .

« فلما نقض شاهين بيك عهده ، وانضم الى المخالفين (وترك الباشا) ، وخشداشينه المذكورون معه بالتنافر القلبى ، راسلهم الباشا سرا ووعدهم ومناهم بأنهم اذا حضروا اليه وفارقوا شاهين بيك الخائن المقصر فى حقهم ، أنزلهم منزلة شاهين بيك وزيادة ، واختص بهم اختصاصا كبيرا . فمالت نفوسهم لذلك القول . واعتقدوا بخسافة عقولهم صحته ، وأنهم اذا رجعوا اليه هذه المرة ونبذوا المخالفين ، اعتقد صداقتهم وخلوصهم ، وزاد قدرهم ومنزلتهم عنده .

« وتذاكروا عند ذلك ما كانوا فيه مدة اقامتهم بمصر من التنعم والراحة فى القصور التى عمروها بالجيزة ، والبيوت التى اتخذوها بداخل المدينة (القاهرة) ، والرفاهية والفرش الوطيئة ، وتحركت غلمتهم للنساء والسرارى التى أنعم عليهم الباشا بها . وقالوا : مالنا والغربة وتعب الجسم والخاطر والانزعاج والحروب والالقاء بنفوسنا فى المهالك ، وعدم الراحة فى النوم واليقظة . فردوا الجواب بالاجابة ، وتمنوا عليه أيضا ما حاك فى نفوسهم بشرط طرح المؤاخذة ، والعفو الكامل بواسطة من يعتمد صدقه .

« فأجابهم (الباشا) لكل ما سألوه وتمنوه بواسطة مصطفى كاشف المورلى ، وهو معدود سابقا منهم ، وانفصل عنهم وانتمى الى كتخدا بيك وصار من أتباعه .

« فعند ذلك شرعوا فى مناكدة أخيهم شاهين بيك ومفارقته . وعقدوا معه مجلسا ، وقالوا له : قاسمنا فى ربع المملكة التى خصونا بها فى القسمة التى شرطوها ، فاننا شركاؤك . فان ابراهيم بيك قسم مع جماعته ، وكذلك عثمان بيك (حسن) وعلى بيك أيوب . فقال لهم : وما هو الذى ملكناه حتى أقاسمكم فيه ؟ فقالوا : أنت تجحف علينا ، وتختص بالشىء دوننا ، فاننا لما اصطلحنا معك مع الباشا ، وصرفك فى البر الغربى اختصيت بايراده ، وهو كذا وكذا دوننا ، ولم تشركنا معك فى شىء ، ولولا أن الباشا كان يراعينا ويواسينا من عنده لمتنا جوعا ، فنحن لا نرافقك ولا نصحبك ولا نحارب معك حتى تظهر لنا ما نقاتل معك عليه . وتزايدوا معه فى المكالمة

والمعاتبة والمفاقمة . ثم انفصلوا عنـه ، ونقلوا خيامهم الى ناحيـة البحر ، واعتزلوه وفارقوا عرضى الجميع .

« فلما علم بذلك ابراهيم بيك الكبير تنكد خاطره وقال : لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم . أى شىء هذا الفشل وخسافة العقل والتفرق بعد الالتئـام والاجتماع ! وذهب اليهم ليصـالحهم ، ويضمن لهم كل ما طلبوه وطمعوا فيه عنـد تملكهم . وقال لهم : ان كنتم محتاجين فى هـذا الوقت لمصرف ، أنا أعطيكم من عندى عشرين ألف ريال ، اقسموها بينكم وعودوا لمضربكم معنا . فامتنعوا من صلحهم مع شـاهين بيك . فرجع ابراهيم بيك يريد أخذ شاهين بيك اليهم . فامتنع من ذهابه اليهم . وقال : أنا لست محتاجا اليهم ، وان ذهبوا قلدت أمراء خـلافهم ؛ وعندى من يصلح لذلك ويكون مطيعا لى دونهم ؛ فان هؤلاء يرون أنهم أحق منى بالرياسة .

« والجماعة شرعوا فى التعدية ، وانتقلوا الى البر الشرقى ، وحال البحر بين الفريقين .ووصل اليهم مصطفى كاشف المورلى بمرسوم الباشا . واجتمعوا معه عند عبد الله أغا المقيم بناحية بنى سويف ؛ وضرب لهم شنكا ومدافع . ثم انهم عزموا على الحضور الى مصر (القاهرة) ، فوصلوا فى يوم الخميس (٢٥ جمادى الأولى و ٢٨ يونية) وخلع عليهم وأعطاهم تقادم ، ورجعوا الى مضربهم بناحية الآثار ، وصحبتهم ستة عشر من كشافهم . والجميع يزيدون عن المـائتين . وأنعم عليهم الباشا بمـائتى كيس ، لكل كبير من الأربعة — (والمتواتر أنهم أربعة ولم نعرف هوية الرابع على وجه التحقيق) — عشرون كيسا ، ومائة وعشرون كيسا لبقيتهم .

« واشتروا دورا واسعة ، وشرعوا فى تعميرها وزخرفتها على طرف الباشا. فاشترى أمين بك دار عثمان كتخدا المنفوخ بدرب سعادة ، من عتقائه ، ودفع له الباشا ثمنها . وأمر لكل أمير منهم بسبعة آلاف ريال ليصرفها فيما يحتاج اليه فى العمارة واللوازم . وحولهم بذلك على المعلم غالى . ولما تحقق شاهين بيك انفصالهم قلد أربعة من أتباعه أمرياتهم ، وأعطاهم بيرقا وخيولا ؛ وضم لهم مماليك وطوائف .

« وتمت حيلة الباشا التى أحكمها بمكره » .

ثم ذكر الشيخ الجبرتى الآثـار المباشرة التى ترتبت على نجاح هـذه « الحيلة » فقال :

« وعند ذلك أشيع فى الاقليم القبلى والبحرى تفرقهم وتفاشلهم . ورجع من كان عازما من القبائل والعربان عن الانضمام اليهم ؛ وطلبوا الأمان من الباشا . وحضروا اليه ودخلوا فى طاعته ، وأنعم عليهم وكساهم .

« وكانت أهالى البلاد عندما حصلت هذه الحادثة عصت عن دفع الفرض والمغـارم ، وطردوا المعينين وتعطل الحـال ، خصوصا عندما شـاع غلبة المصريين على الأرنؤود (فى صول والبرنبل) . وتفرقت عنهم العربان الذين كانوا انضموا اليهم وأطاع المخالف والعاصى والممانع .

« وكلها أسباب لبروز المقدور والمستور فى غيبه سبحانه وتعالى » .

وكان لهذا الحادث نتائج أخرى خطيرة . فقد كتب كل من (دروقتى) من القاهرة و (سانت مارسيل) من الاسكندرية فى ٤ يولية : أن البكوات بسـبب تخاذلهم وتفاشلهم بعـد (حادث الجيزة) قد اضطروا الى التقهقر منسحبين نحو مدخل الفيوم قريبا من قنطرة أو جسر اللاهون ، وأن أعداد المنفصلين من المماليك عن شاهين الألفى فى زيادة مضطردة ، حتى صار هذا يعض بنان الندم على اصفائه لتحريض ابراهيم بيك ، ويأسف عظيم الأسف لمغادرته القاهرة والخروج على سلطان الباشا . وأن محمدا عليا لايزال يدأب على كسب الوقت حتى تصله نجـدات الدلاة وحتى يأتى الفيضان ، ويثابر لذلك على « اتصالاته السرية » بالمماليك لاغراء فريق آخـر من بكواتهم وأجنادهم على الانفصـال عنهم ، « حتى انه ليعتمد على نجاح مؤامراته فى الغلبة عليهم أكثر من اعتماده على قوة جيشه » . والأهم من هذا كله أن قواده فى الصعيد قد نجحوا فى تنفيذ الخطة الموضوعة .

والواقع أن حسن باشا وسائر القواد فى حملة الصعيد ، استولوا على بنى سويف والمنيا ومنفلوط وأسيوط ، ومع أن الجيش الزاحف انهزم عند شطب ، جنوب أسيوط ، فقد كانت هذه هى الهزيمة الوحيدة التى لحقت به ، فكتب (دروقتى) الى حكومته من القاهرة فى ٢٨ يولية ، : « ان حسن باشـا قائد

الأرنؤود المرسلين لأخذ البلاد الواقعة على جانبى النيل ، قد برر تماما الثقة التى وضعها الباشا فيه ، فدانت له الأقاليم بين بنى سويف واسنا » . ومنذ أواسط الشهر نفسه ، كان صالح قوج صاحب الحكم والسلطة فى أسيوط ، وطبوز أوغلى فى المنيا ، وحسن باشـا نفسه فى جـرجا . ولم يجد مماليك وبكوات الصعيد بدا من التقهقر والانسحاب صوب الفيوم للانضمام الى اخوانهم ، فنجحت خطة الباشا التى هدفت الى تجمع البكوات فى مكان واحد لمناجزتهم دفعة واحدة .

وعـلاوة على ذلك فقد وصلت فى أوائل يولية قوات الدلاة التى طلبها الباشا ، « فحضر كثير (من هؤلاء الفرسـان) من الجهة الشامية ، وكذلك حضر أتراك من على ظهر البحر كثيرون » ، من قـوله ومقدونيـا . وكتب (سانت مارسيل) فى ٢١ يولية : « ان النجدات لا تصله من الشام يوميا » . ثم ان ميـاه النهر قد بدأت تعلو وترتفع ، وقرب موعـد الفيضان ، فتهيأت الأسـباب اذا لخروج الباشا ومناجزة البكوات فى معركة فاصـلة . وكان هؤلاء محتشدين .

معارك اللاهون والبهنسا :

وبدأ الاستعداد جديا للخروج لقتال البكوات يوم ٤ يولية ، فقلد الباشا فى هذا اليوم « ديوان أفندى نظر مهمات الحرمين الشريفين والتأهب لسفر الحجاز لمحاربة الوهابية » . وفى ٧ يولية ارتحل الباشا بعسكره من الجيزة وانتقل الى جزيرة الذهب ، « ونودى فى المدينة بخروج العسـاكر المقيمين بمصر ، ولا يتخلف منهم أحد » ، وعمـد الباشا الى جمع الدواب والسفن و « الرجال الفلاحين » بكل الوسـائل ، « فزاد (تعـدى رجاله) وخطفهم الحمير والجمال والرجـال الفلاحين وغيرهم ، لتسخيرهم فى خدمتهم ، وفى المراكب عوضا عن النوتية والملاحين الذين هربوا وتركوا سفائنهم ؛ (ثم) انحدر قبطان بولاق وأعوانه فى طلب المراكب من بحر النيل » .

وفى ١٢ يولية غادر الباشا جزيرة الذهب قاصدا الى مدخل الفيوم حيث وقف البكوات بجيشهم . وكان جيش الباشا يتألف من ثلاثة آلاف فارس وألفين

من المشاة ، وحرص محمد على فى أثناء زحفه على توقى أى هجوم قد يأتيه من ناحية المماليك ، فسار بمحازاة النهر متنقلا من قرية الى أخرى بمهارة فائقة مكنته فى النهاية من قطع خطوط مواصلات المماليك مع النهر • وارتد هؤلاء على قناة بحر يوسف واتخذوا مواقعهم عند قنطرة اللاهون • واتخذ الباشا مواقعه أمامهم •

وعبثا حاول المماليك استفزاز جند الباشا للالتحام معهم ؛ فقد قضت تعليمات محمد على أن يقتصر جنده على مناوشتهم لارهاقهم قبل تخير الوقت المناسب لشن هجومه عليهم ، ولأن المماليك الذين لا يعرفون من فنون القتال الا الهجوم الشديد ، سوف تربكهم المناورات والمناوشات الجزئية ، التى يجهلون فنونها ؛ وقد أفاد الباشا فعلا من خطته هذه ، وأنزل فى كل مرة ناوشهم فيها خسائر اضطرت المماليك الى التقهقر والابتعاد عن النهر تدريجيا، حتى انقطعت مواصلاتهم مع النيل ـ كما ألمعنا ـ وتجمعوا عند قناة (أو بحر) يوسف فضربوا وطاقهم على جزء القناة حيث توجد قنطرة أو جسر اللاهون ، وهو جسر يقع بين الوادى والصحراء ، وأنشأوا متاريس ، كتحصينات أمامية لمعسكرهم •

وثمة سبب آخر منع الباشا من الاشتباك معهم فى التو والساعة ، فقد كان الباشا لا يزال يعمل لاستمالة عدد آخر من البكوات والمماليك ، واحداث انقسام جديد فى صفوفهم يزيد من اضعافهم ووهن عزائمهم • وقد تم له ما أراد فى هذه المرة أيضا •

ذلك أن مساعيه لقيت نجاحا لدى أحد البكوات الألفية ، حسين بك تابع حسين بيك المعروف بالوشاش الألفى ، فحاول الهروب والمجىء الى الباشا • ومع أن شاهين الألفى تنبه للأمر وقبض عليه « وأهانه وسلب نعمته وكتفه وأركبه على جمل مغطى الرأس ، وأرسله الى الواحات » ولكن حسين بك لم يزل حتى « احتال وهرب وحضر الى عرضى (الباشا) ، فأكرمه وأنعم عليه وأعطاه خمسين كيسا ، واستمر عنده » • وحذا حذو حسين بك ، عدد من الكشاف ، وحوالى العشرين من المماليك ، ففروا الى معسكر الباشا ،

وراحوا يؤكدون له — على نحو ما ذكر (دروفتي) فى رسـالته من القاهرة بتاريخ ٢٨ يولية — أن شاهين الألفى نفسه منذ أن تركه البكوات الأربعة ، والكشاف والفرسان المماليك الذين سـلموا الى الباشا (فى ٢٨ يونية) قد فقد كل اعتبار له عند زملائه ، حتى صار يشكو بمرارة من ابراهيم بك وعثمان بك حسن ، والبكوات الآخرين من بيت مراد ، « ويلعن اليوم » الذى انضم فيه اليهم ، ويريد أن يتركهم اذا صفح الباشـا عنـه وأعطاه ايرادات مديرية الفيوم .

فكان لهذه الأخبار التى أظهرت انقسام البكوات وأكدت أنهم ما زالوا على منافساتهم وخلافاتهم القديمة ولا يخشى لذلك من بأسهم ، أعظم الأثر فى تقرير محمد على التعجيل بالهجوم عليهم . فبعث أولا برسله الى شاهين بك يتفاوضون معه حتى يضمن شل حركته فى المعركة المقبلة . وفى ليل ٢٠ يولية ١٨١٠ شن محمد على هجـوما عنيفا مفاجئا على المماليك فى قنطرة اللاهون وانتصر عليهم .

وكان سـبب هزيمة البكوات أنهم انخدعوا بما لاحظـوه من حذر فى عمليات الباشا منذ وصوله الى الفيوم ، فتهاونوا ولم يستعدوا الاستعداد اللازم ، فعجزوا عن المقاومة عند مباغتتهم ، وعقدوا العزم على انقاذ عتادهم الحربى ومدافعهم ، ولكنهم فشـلوا حتى فى هـذا ، فتقهقروا مسرعين الى البهنسا ، — وهى قرية على بحر يوسف بالشاطىء الغربى — تاركين وراءهم عشر مدافع وقسما كبيرا من عتادهم . فكانت هزيمة كبيرة ، وصلت أخبارها الى القـاهرة فى ٢٨ يولية . فبادر (دروفتى) بالكتابة عن تفاصيلهـا الى حكومته فى اليوم نفسه ، كما تحدث عن آثارها فقـال : « ان معركة قنطرة اللاهون قد ملكت الباشا مديرية الفيوم بأسرها ، الاقليم الغنى بغلاته الوفيرة، فاستولى الباشا على كل ما وجده من مؤن بها . ثم ان هذا النصر قد حرم كذلك شاهين بك من الغـلال وغيرها مما كان يأخذه من القرى بمديريتى الجيزة والفيوم ، فزاد تذمره ، وقوى سوء التفاهم بينه وبين ابراهيم بك . وفضلا عن ذلك فقد أكسب هذا النصر جنـد الباشـا ثقة فى قوتهم لم تكن لديهم قبل هذه المعركة » .

ولم يفرح الشيخ الجبرتى لهذا النصر ، ولم يستبشر به خيرا ؛ فاكتفى بأن سجل عن هذه المعركة الكبيرة فى حوادث ٢٨ يولية ، أن الأخبار قد وصلت « بأن الباشا ملك قناطر اللاهون ، وأن المصريين ارتحلوا الى ناحية البهنسا ، ولم يقع بينهم كبير محاربة . وأن الباشا استولى على الفيوم . وأرسل الباشا هدايا لمن فى سرايته ، ولكتخدا بيك ، من ظرائف الفيوم مثل ماء الورد والعنب والفاكهة وغير ذلك . واستولى على ما كان مودعا للمصريين من غلال بالفيوم » .

وأما البكوات فقد ادعوا أنهم لم ينهزموا فى معركة قنطرة اللاهون . وراحوا يذيعون أنهم لم ينهزموا ، ولم يكن تقهقرهم الا عن خطة موضوعة ، لأنهم لم يشاءوا التعرض لنيران مدفعية الباشا دون فائدة ، حيث انهم قد قرروا أن يتخيروا هم الظرف المناسب حتى يكون سبق المبادأة فى أيديهم ، وأنهم قصدوا بتقهقرهم المتعمد ، استدراج الباشا الى حافة الصحراء ، حيث يستطيعون فى الأرض المنبسطة اطلاق فرسانهم على جيش الباشا وانزال هزيمة ساحقة به فى مكان بعيد عن النهر ، ويتعذر على فلول جيشه التقهقر الى النيل ، على أن هذه الدعاوى ، كانت ايهامات كاذبة .

وانتشى محمد على بخمرة هذا الانتصار ، فبادر بالكتابة الى الباب العالى فى آخر يولية يزف اليه بشرى هذا الانتصار على البكوات ، وهو الانتصار الذى تفاءل به محمد على واعتبره مبشرا « بقرب زوال غوائلهم » .

وفى الواقع استمر البكوات فى تقهقرهم بعد هذه المعركة حتى وصلوا الى كفر بهنسا ، قرية على مسافة أربع عشرة مرحلة فوق جسر اللاهون ، وتقع على حافة الصحراء الليبية ، بدا للبكوات أنها أصلح مكان للصمود فى وجه المشاة الأرنؤود وقتالهم ، حيث أن انبساط الأرض وخلوها من العقبات التى قد يجد فيها الأرنؤود درعا لحمايتهم سوف يعرضهم لهجوم فرسان المماليك المتصل عليهم ، ثم لنيران مدفعيتهم التى اعتمدوا عليها فى المعركة المقبلة .

وعلى ذلك ، فانه ما ان ظهرت طلائع جيش محمد على — وكان قد استأنف الزحف بعد راحة قصيرة ، والجنود مشتعلون حماسا بسبب انتصارهم

الأخير — حتى بادرهم المماليــك بالهجوم عليهم • فدارت رحى الحرب فى معارك متصلة ، كل يوم تقريبا ، أبدى فيها الفريقان بســالة فائقة • ووقعت أشــد هذه المعارك وأحماها وطيسا فى أيام ١١ ، ١٨ ، ٢٤ أغسطس ١٨١٠ • ولكن كان لدى الباشا مدفعيــة متفوقة على مدفعيــة البكوات ، ومشــاته أكثر مرانا على فنون القتال من مشاتهم ، وقبل كل شىء محمد على نفســه هو الذى يختار ميدان هذه المعارك بما يكفل له تجريد خصومه من الميزة التى نهم فى دربة فرسانهم وتفوقهم • فخاب فأل البكوات فى هذه المرة كسابقتها ، وحلت بهم الهزيمة ، فقتل وأسر منهم كثيرون ، وتشتت شمل جيشهم ، وكان يوم ٢٤ أغسطس هو يوم (معركة البهنســا)الفاصلة • ولاذ ابراهيم بك وعثمان بك وفلول المماليك بالفرار الى أعالى الصعيد صوب الشلالات •

وللمرة الأولى فى تاريخ جيش محمد على ، صدر بلاغ عســكرى سجل هذا النصر ، نقل (دروفتى) ترجمته فى رسالته الى حكومته فى أول سبتمبر ١٨١٠ ، كما أثبت هذه الترجمة غيره من المعاصرين ، ونص البلاغ ما يأتى :

« من المعســكر بين بنى عــدى ومنفلوط فى ٢٥ رجب ١٢٢٥ (٢٤ أغسطس ١٨١٠)

« ما كدنا نرى طلائع فرسان المماليك حتى هاجمناهم على رأس فرساننا تعزز المدفعية هجومنا • وكان معنا (ومحمد على هو المتحدث) ولدنا العزيز ابراهيم بك دفتردار مصر • فحملنا على العدو ، وقد أطلقنا العنان لخيولنا حتى اخترقنا صفوفه من أول هجمة عليــه • فشتتنا صــفوفه وألحقنا به الهزيمة الساحقة ، ثم طاردنا بعنف أولئك الذين لجأوا (من العــدو) الى الجبال من هذا المكان ، حتى عقبة بنى عدى • فبلغ عدد القتلى والأسرى أكثر من ستمائة ، بينما طلب النجاة حوالى الألف فى الفرار ، فانسحبوا الى منفلوط وأسيوط وأماكن أخرى ، وعقب المعركة دخل ثلاثة من بكوات عثمان بك حسن ، وآخر من بكوات الجماعة الأخرى الى منفلوط (مستسلمين) ، ثم طلب الأمان ستة من البكوات وعدد من الكشاف وفرسان المماليك العاديين • وأما ابراهيم بك العجوز وسليم بك الأعور (المحرمجى) وعثمان بك حسن وشاهين بك (الألفى)— وهم الذين جبلوا على الهرب والفرار — فقد اتجهوا

بعد أن أثخنتهم الجراح صوب ابريم وبلاد السودان ، ومعهم فلول جيشهم المحطم . فحمدا لله وشكرا على نعمائه ، الذى أنهى طغيان البكوات وحطمهم تحطيما » .

ثم بادر محمد على بالكتابة الى القسطنطينية ينقل اليها خبر « تمكنه من حرق طوائف البكوات الأشقياء الذين شقوا عصا الطاعة من جديد ، ورفعوا راية الثورة والعصيان » .

وأما الشيخ الجبرتى الذى لم يسجل هذا (البلاغ العسكرى) فى تاريخه ، فقد اكتفى بأن ذكر فى حوادث يوم ٣١ أغسطس : « وردت أخبار بوقوع حرابة بين الباشا والمصريين ، وقتل بين الفريقين مقتلة عظيمة عند دلجة والبدرمان ، وكانت الغلبة للباشا على المصريين ، وأخذوا منهم أسرى . وحضر الى الباشا جماعة من الأمراء الألفية بأمان ، وهرب الباقون وصعدوا الى قبلى. فعملوا (أى حكومة القاهرة) بذلك شنكا ومدافع ثلاثة أيام ، كل يوم ثلاث مرات » .

وفى أول سبتمبر وصل محمد على القاهرة . وفى ١٣ سبتمبر ١٨١٠ « حضرت العساكر والتجريدة الى نواحى الآثار والبساتين ، ودخلوا (القاهرة) فى صبيحة (١٤ سبتمبر) بطموشهم وحملاتهم ، حتى ضاقت بهم الأرض . وحضر صحبتهم الكثير من الأجناد المصرية أسرى ومستأمنين ».

وبذلك اختتمت حملة ١٨١٠

شاهين الألفى ... « مستامنا »

وتحدث (سانت مارسيل) — فى كتابه الى الوزير (شامبانى) من الاسكندرية فى ١١ أكتوبر ١٨١٠ — عن نتائج معركة البهنسا ، فقال : ان عددا كبيرا من المماليك قتلوا أو أسروا ، وان آخرين فروا من جيش البكوات ، لينضموا الى الباشا ، وان من بين الجرحى شاهين بك الألفى وابراهيم بك ، وان هناك بكوات آخرين « يريدون الوصول الى اتفاق جديد مع الباشا ، يبدو من الصعب أن يقبله الباشا » . والبكوات المنهزمون يضربون صوب اسنا « ومن المنتظر أن يستأنفوا زحفهم منها (ضد قوات الباشا المرابطة فى جهات الصعيد) عند انخفاض الماء فى النيل ، لا ريب فى ذلك » .

ولم يكن شاهين الألفى من بين البكوات الضاربين صوب اسنا .

فقد اتسعت شقة الخلاف بينه وبين ابراهيم وعثمان بك حسن ، بعد الهزيمة الأخيرة خصوصا . ورسخ فى ذهنه أن المطاولة فى معاداة الباشا لا جدوى منها ولا طائل تحتها غير تحمل مشاق التشريد والحرمان ، وتاقت نفسه لاستئناف حياة الرخاء والدعة التى عاشها سابقا فى كنف محمد على ، مغمورا بنعمائه . وأبلغ رغبته فى الصلح مع الباشا ، والاعتراف بسيادته وسلطانه ، وأمل الباشا خيرا من رغبة شاهين فى الخضوع والاستسلام ، ونسى غدره وخيانته السابقة . فأوفد اليه منذ أواخر سبتمبر ، سليمان بك البواب لمصالحته « على يد حسن باشا » الذى تولى القيادة العامة الآن على الجند الباقين بالصعيد لتعقب فلول جيش المماليك .

فحضر شاهين بك « ومن معه الى مصر » مستأمنا فى ٨ نوفمبر ١٨١٠ ، ونصب وطاقه بناحية البساتين (فلما) استقر بخيامه وعرضيه ببر مصر ، حضر مع رفقائه ، وقابل الباشا وهو ببيت الأزبكية ، فبش فى وجهه . فقال شاهين بك : نرجو سماح أفندينا وعفوه عما أذنبناه . فقال (الباشا) : نعم ، من قبل مجيئكم بزمان . (وأخلى) له بيت محمد كتخدا الأشقر بجوار طاهر باشا بالأزبكية . وفرشوه ، ونظموه . ووعده برجوعه الى الجيزة فى مناصبه كما كان ، حتى يتحول منها محرم بيك صهر الباشا . لأنه عند انتقال شاهين بك من الجيزة عدى اليها محرم بيك بحريمه ، وهى ابنة الباشا ، وسكن القصر بعسكره ، وكذلك أسكن كبار أتباعه وخواصه القصور التى يسكنها الألفية وكذلك البيوت والدور . (فوعدوا شاهين بك) بالرجوع الى محله » .

ووجد الشيخ الجبرتى فى استئمان شاهين وتصديقه لوعود الباشا ، دليلا على « خسافة عقله » لأن الباشا وهو يبش فى وجهه ووجوه أتباعه انما كان يفعل ذلك « وهو مصر لهم على كل كريهة » . ولم يكن من المعقول فى نظر الشيخ — أن يخلى محمد على قصر الجيزة من صهره ، زوج ابنته ، ليسكنه شاهين .

بيد أنه وقت (استئمان) شاهين ، كان لم يطرأ أى تغيير على موقف محمد على من البكوات المماليك . فهو لا يزال يرحب بالذين ينفصلون عن اخوانهم ، ويقبلون الحضور الى القاهرة معترفين بسلطان باشويته ، فيعيشون بها فى هدوء وسلام تحت اشرافه ومراقبته ، يعاملهم نفس المعاملة التى يلقاها قواده منه ، ويلحقون فرسانهم بجيشه المزمع ارساله الى الحجاز . وهو لا يزال عاقدا العزم على تعقب البكوات « المخالفين » والامعان فى تشريدهم. فموقف محمد على اذا من البكوات بعد انتصارات اللاهون والبهنسا هو نفس موقفهم منهم عند ما بدأت حملة ١٨١٠

ولقد كان ترحيبه بالبكوات الذين انشقوا على اخوانهم أثناء هذه الحملة واسكانهم الدور واغداق العطايا عليهم ، مبعث اعتقاد كثيرين بأن الباب العالى نفسه يريد من الباشا انهاء خصومته مع البكوات ، والتقرب منهم والصلح معهم بدلا من قتالهم ، حتى يمكنه التفرغ لمسألة الحرمين الشريفين ، وانفاذ جيشه الى الحجاز لاستنقاذهما . عبر عن هذا الرأى القنصل الفرنسى بالاسكندرية (سانت مارسيل) فى كتابه الى حكومته فى ٢٤ أغسطس ١٨١٠

وأما اصراره على مناجزة البكوات « المخالفين » الذين تشردوا فى أعالى الصعيد عقب معارك البهنسا ، فلأن هؤلاء لم يرضوا بالهزيمة ، فراحوا يجمعون فلولهم ، وتقدموا من أسوان واسنا ، ثم اتخذوا من جهات قنا وقوص قاعدة يغيرون منها على الاقليم الممتد من قنا الى أسيوط وما بعدها ، فالتحم قواد الباشا معهم مرات عدة ، حتى انتصر عليهم أحمد أغا لاظ وأرغمهم على الارتداد الى قنا وقوص (يناير وفبراير ١٨١١) .

وعمد بكوات الصعيد ، وقد حلت بهم الهزيمة ، وضاع كل أمل لديهم بتاتا منذ معارك اللاهون والبهنسا فى مقاومة الباشا دون الاستعانة بحليف قوى ، — عمدوا الى التآمر ضد باشويته مع ألد خصومه وأعدائه ، سليمان باشا الكرجى . ولقد تقدم فى فصل سابق عند الكلام عن (سياسة محمد على) أنه كان بين البكوات وسليمان باشا صداقة مشهورة معروفة ، كما تبادل الفريقان المكاتبات ، وشكا محمد على مر الشكوى من هذه العلاقات للباب

العالى ، لأن وجود هذه العلاقات الى جانب أنه يمنع الباشا من الخروج لحرب الوهابيين ــ وكان قد صح عزمه على تلبية رغبات الباب العالى لمواءمة ذلك لمصلحته ، للأسباب التى سبق أن عرفناها ــ فقد كانت لحمتها وسداها التآمر على باشويته وتقويض ملكه • بل ويتهم محمد على سليمان باشا بأنه مدبر الفتنة ومحرض البكوات على العصيان والثورة • ولقد سبق أن ذكرنا رسالة محمد على الى الباب العالى فى ٣ نوفمبر ١٨١٠ ، التى بسط فيها مشاريع البكوات الذين بالصعيد ، وهدد فى الوقت نفسه بأنهم اذا اعتزموا الذهاب الى سليمان باشا ، ليبعثن بجيشه الى العريش وغزة « لقطع السبيل على المماليك » بما فى ذلك من اعتداء على أقاليم من باشوية سليمان الكرجى• وظل محمد على يطلب بالحاح تنحية سليمان باشا عن ولاية الشام ، حتى يتسنى له ارسال الجيش الى الحجاز • بل وطالب محمد على ــ كما عرفنا ــ باسناد ولاية الشام ذاتها الى ابنه طوسون ، وراح (دروفتى) يعلل هذه المطالب ــ فى رسالته الى حكومته فى ١١ نوفمبر ١٨١٠ ــ بأن الباشا يسوغ هذه (المشروعات الاستقلالية) « بالأثر الذى أحدثه فى نفسه مصادرته لكتاب كان قد بعث به سليمان باشا والى الشام حاليا الى البكوات المماليك وقت محاربة هؤلاء لمحمد على » • واستمر محمد على مصرا على مطالبته بعزل سليمان الكرجى حتى الشهور الأولى من عام ١٨١١

وأما « المستأمنون » من البكوات الذين يعيشون فى القاهرة ، وعلى رأسهم شاهين الألفى ، فانهم بالرغم من « استئمانهم » ، وتمتعهم بالعيش الرغيد فى القاهرة ، فقد اختاروا فى هذه المرة أيضا نقض عهودهم • فاستأنفوا مؤامرتهم ضد الباشا ، وصاروا يتراسلون مع ابراهيم بك وعثمان بك حسن وسائر البكوات بالصعيد ، واستطاعوا بواسطة هؤلاء انشاء الصلات مع سليمان باشا • وعلاوة على ذلك ، فقد استأنف شاهين صلاته مع (بتروتشى) وعملاء الانجليز ، وبلغت به الحماقة أن أطلع (دروفتى) على صورة من كتابه الى (كولنجوود) بتاريخ ٩ أغسطس ١٨٠٩ ، وهو الكتاب الذى سطره له تحت تأثير (بتروتشى) ، وقد بعث (دروفتى) بصورة هذا الكتاب الى حكومته طى رسالة مؤرخة فى ١١ نوفمبر ١٨١١ ، تـ ـت فيها عن حسن المعاملة

التى لقيها من محمد على ، الذى « أعاداليه قسما كبيرا من الأملاك » التى كان قد أعطاها له قبل خروجه على سلطانه فى حادث ١٧ مايو ١٨١٠ ، وخشى محمد على عند ما شاهد تردد (بتروتشى) على شاهين ، عودة هذا الى التآمر عليه ، لا سيما وأن الوكلاء الانجليز عظم نشاطهم منذ عودة (بريجز) الى الاسكندرية منذ مارس ١٨١٠ ، بعد أن كان قد غادرها ـ كما تقدم ـ وقت انسحاب حملة فريزر « فعادت المؤامرات والمكائد الى مصر بعودته » . كما أكد (دروفتى) لحكومته منذ ١٢ مارس من العام نفسه .

وسواء أكان الوكلاء الانجليز يتآمرون على محمد على بالتعاون مع شاهين الألفى وزملائه ، أم انهم ما كانوا يبغون شيئا من ذلك ، فقد كفت زيارات (بتروتشى) الكثيرة لشاهين ، لاثارة شكوك محمد على ومخاوفه من ناحية شاهين . وبخاصة عند ما تبين له أن شاهين وزملاءه متصلون عن طريق بكوات الصعيد « المخالفين » بسليمان باشا . بل وصادر بعض المكاتبات المتبادلة بين سليمان باشا وبين هؤلاء ، والتى تدين شاهين الألفى بتهمة الاشتراك فى هذا التآمر .

مذبحة القلعة :

وتضافرت عوامل عدة خلال شهرى يناير وفبراير ١٨١١ خصوصا ، لاقناع محمد على بضرورة انهاء مشاغله من ناحية البكوات المماليك ، بانزال ضربة ساحقة ماحقة بهم ، لا تقوم لهم قيامة بعدها . وكان أهم هذه العوامل ـ بلا شك ـ عدا اتضاح غدر « مستأمنى » البكوات ، ومشايرتهم مع سائر اخوانهم على الكيد له لهدم سلطانه ، بل والقضاء على حياته هو نفسه ، أن الباب العالى وعد بجعل باشوية مصر وراثية فى أسرته فى وضع مشابه لوضع وجاقات الغرب ، اذا أنفذ محمد على جيشه الى الحجاز لقتال الوهابيين . أى أن الباشا صاريرى قاب قوسين أو أدنى ، تحقيق ذلك المشروع الكبير الذى أخذ يعمل جادا لاخراجه الى حيز الوجود ، من أيام حملة فريزر ؛ ودل وعد الباب العالى هذا على أن (سياسة) الباشا التى ارتكزت فى تطورها الأخير ، وعند رفض كل من انجلترة وفرنسا لمشروع « استقلاله » ، على الاتجاه

صـوب تركيا ، مع ما يستتبع ذلك حتما ـ كمـا سبق أن أوضحنا ـ من الخروج الى حرب الوهابيين ـ دل هذا الوعد على أن هذه (السياسة) قد أثمرت ثمرتها النافعة ، وأن الجهـود المضنية التي بذلها محمد على لانجاح هذه السياسة لم تذهب سدى • ولذلك فقد صار لزاما عليه اتخاذ كل اجراء يكفل انتصار جيشه فى الحملة المقبلة فى بلاد العرب • ومن أولى الاجراءات اللازمة ، اطمئنانه الى باشويته ذاتها ، وعدم تعريضها لخطر هجوم أعـدائه عليها أثناء وجود جيشه بالحجاز • ومعنى هذا الاطمئنان أن تكون حكومته موطـدة الدعائم داخليا ، وهـذا ما كفله (انفراده بالسلطة) ، وأن ينبسط سلطانها على أرجاء الباشوية ، وهذا ما جعله يشن الحرب على المماليك عندما أعيته الحيل فى الزامهم الوفاء بعهودهم المتكررة معه ، ثم ما صار يعتزمه من الفتك بهم للتخلص من شرهم نهائيا ، حينما ثبت لديه تآمرهم عليه ، واتضح له أن « المستأمنين » منهم أنفسهم ضالعون فى هذه المؤامرة •

وكان أول ما لفت انتباهه الى ضرورة اتخاذ اجراء حاسم مع البكوات ، الحاح قبوكتخداه فى الآستانة وسائر وكلائه بها فى ضرورة انفاذ جيشه الى الحجاز ، ثم تأكيدهم له بأن الباشوية الوراثية « موعود بها » اذا حقق رجاء الباب العالى فيه • وتعتبر رسالة محمد نجيب أفندى المؤرخة فى ٢٠ ديسمبر ١٨١٠ ـ وقد سبق اثباتها بنصها ـ من أهم الكتب فى هذا الصدد •

ومنذ ذلك التاريخ ، ظلت تترى فى هذا المعنى رسائل وكلائه لدى الباب العالى ، كما حلت مشكلة هامة أخرى ارتبطت بمسألة الخروج الى حـرب الوهابيين ، هى مشكلة يوسف باشا كنج • من ذلك كتاب محمد نجيب فى ٩ يناير ١٨١١ ، وكتابى أحمد شاكر فى ٢٧ ، ٢٨ يناير ، ومحمد نجيب مرة أخرى فى ٢٨ يناير ، وهى التى تتضمن « جعل ايالة مصر منحصرة فى أولاد (محمد على) وسلالته الطاهرة ، مع توجيه رتبة الخان الرفيعة له » •

هذه الرسالة وصلت « محمد على » فى أوائل فبراير ١٨١١ ، وفى أوائل الشهر التالى وصلته من القسطنطينية رسالة أخرى من محمد عارف أفندى الذى قال : « انه يعمل يدا واحـدة مع محمد نجيب أفندى » • وفى هذه

الرسـالة المؤرخة فى ٢٤ فبراير ١٨١١ ، ألح محمد عارف أفندى فى ضرورة انفاذ الجيش الى الحجاز ، وراح يؤكد للباشا أنه ما ان يصل القسطنطينية الخبر بقيـام طوسـون باشـا ، حتى تجاب جميع مطالب محمد على من الباب العالى .

وكان أن راح البكوات يسعون لتضليل محمد على من ناحية ، ثم للفتك بحياته من ناحية أخرى . فمع أن بكوات الصـعيد كانوا يتراسـلون مع سليمان باشـا — كما كان يتراسـل معه كذلك شاهين الألفى — فقد بعثوا بمندوب عنهم « لمفاوضة » الباشـا حتى يشغلوه عن أغراضـهم الحقيقية ، فطلبوا الاستئثار بالصعيد بأسره ، أى العودة الى ما كانوا عليه قبل هزيمتهم بقنطرة اللاهون والبهنسا ، وهم يعرفون جيد المعرفة أن الباشا الذى اضطر الى خوض غمار الحرب معهم وألحق بهم الهزيمة السـاحقة ، لن يقبل بحال هذه العروض ، ولن يتم أى صلح بينه وبينهم الا على أساس الاعتراف — دون التواء — بسـيادته وسلطانه الكامل على باشـويته ، وأن لا مفر من حضـورهم الى القاهرة والاقامة بهـا ، فكتب (دروفتى) الى حكومته فى ١٦ يناير ١٨١١ « ان البكوات يريدون عقد الصلح مع الباشا على أساس الاعتراف بسيادته ، فى نظير اعطائهم الصعيد اقطاعية لهم . فلم تسفر المفاوضة عن أية نتيجة ، لأن الباشا ظل مصمما على حضورهم الى القاهرة والاقامة بها ، ووعد اذا هم فعلوا ذلك أن يعطيهم من الأملاك ما يكفيهم ايرادها أن يعيشوا حسب مراتبهم ، كما يفعل الباشا مع رؤساء جيشه » .

على أن الذى أقنع الباشا نهائيا أنه لا يمكن أمن جانب البكوات اطلاقا أن راح البكوات « المستأمنون » بالقاهرة يتآمرون على الغدر به . ذلك أن « محمد على » كان قد ذهب الى السويس فى أول فبراير ١٨١١ ، للاشراف على اعداد السفن اللازمة لنقل جيشه الى الحجاز ، فبلغه وهو هنـاك أن البكوات قد بيتوا النية على خطفه والفتك به أثناء عودته بطريق الصحراء الى القاهرة ، على غرار ما كانوا دبروه فى ديسمبر ١٨٠٩ ، فبادر بالعودة سريعا من السويس ، وكتب الشيخ الجبرتى أن الباشا وصل القاهرة يوم ٢٦ فبراير ١٨١١ من السويس « فى سادس ساعة من الليـل (وقد) حضر على

هجين بمفرده ، ولم يصحبه الا رجل بدوى على هجين أيضا ليدله على الطريق . وقطع المسافة فى احدى عشر ساعة » . وهى المسافة التى تقطع عادة فى ثلاثة أيام .

فكانت هذه المؤامرة من العوامل الحاسمة فى تعجيل الباشا الاجهاز على البكوات المماليك .

وفى اليوم نفسه وصل صالح قوج « حاكم أسيوط » الى القاهرة ، وكان موجودا بها قبله حسن باشا ، فبدأ من ثم تدبير تفاصيل المكيدة التى أودت بالبكوات فى مذبحة القلعة . اشترك فى تدبيرها رجال محمد على الذين وثق بهم ، عدا حسن باشا وصالح قوش ، كتخدا بيك محمد أغا لاظ (لاظ أوغلى) ، وسليمان أغا السلحدار . وفى صباح اليوم المتفق عليه لتنفيذ المذبحة اطلع على السر ابراهيم أغا المكلف بحراسة باب العزب . وكان قد تم الاتفاق على اتخاذ الاحتفال بتقليد طوسون قيادة حملة الحجاز ذريعة لدعوة البكوات وأتباعهم الى القلعة للاشتراك فى الموكب الذى رتب خروجه من القلعة ، من باب العزب الى ميدان الرميلة .

ففى يوم ٢٦ فبراير « قلد الباشا ابنه طوسون باشا صارى عسكر الركب الموجه الى الحجاز ، وأخرجوا جيشهم الى ناحية قبة العزب (القبة) ، ونصبوا عرضيا وخياما ، وأظهر الباشا الاجتهاد الزائد والعجلة وعدم التوانى» ، فى انفاذ جيشه الى الحجاز . « ونوه بتسفير عساكر لناحية الشام لتمليك يوسف باشا (كنج) لمحله ، وصارى عسكرهم شاهين بك الألفى » .

وسبك الباشا الحيلة ، فطلب « من المنجمين أن يختاروا وقتا صالحا لالباس ابنه خلعة السفر ، فاختاروا له الساعة الرابعة من يوم الجمعة » ، أول مارس ١٨١١

وفى ٢٨ فبراير ، وزعت (التنابيه) أو أوراق الدعوة لحضور الاحتفال على كبار العسكر والأعيان ، وكل ذى حيثية ، وبطبيعة الحال «الأمراء المصرية الألفية وغيرهم يطلبونهم (جميعا) للحضور فى باكر النهار الى القلعة ليركب الجميع بتجملاتهم وزينتهم أمام الموكب » وجرى توزيع رقاع الدعوة هذه بصورة لفتت أنظار العامة وسائر الناس ؛ « عرف الجميع أن موكبا فخما

سوف يخرج بصورة رائعة من القلعة صبيحة اليوم التالى • وكان الغرض من هذه الجلبة أن يرسخ الاعتقـاد فى أذهان البكوات وأتبـاعهم أن دعوتهم للاشتراك فى الاحتفال المزمع بريئة ، فلا يحتاطون ولا يأخذون حذرهم » •

وفى اليوم التالى — أول مارس — وقعت المذبحة •

وتتفق روايات المعاصرين عن هذه المذبحة وما تلاها ، ولو أن رواية الشيخ الجبرتى أوفى فى تفاصيلها عن سواها ، ليس لاهتمامه بتسجيل ما يجرى فى اسهاب دائما — وهو الذى لزم فى المدة الأخيرة الايجاز فى أكثر ما يكتب ، الا فيما اتصل بأخبار البكوات وأساليب الباشا المالية والغلاء ، واعتداءات الجند على الأهلين — ولكن لأن ما جرى فى ذلك اليوم كان حدثا مثيرا حقا ، ولأن المذبحة أجهزت على البكوات الذين اعتبرهم الشيخ دائما « مصريين » ، وكان يود لو أنهم استطاعوا الانتصار على الباشا وزحزحة الطاغيه — فى نظره — عن عرشه • فقضت خاتمتهم المروعة هذه على كل أمل لدى الشيخ فى انهاء حكم محمد على •

ورواية الشيخ الجبرتى الى جانب أنها وافية ، فهى ترسم صورة تبرز وقائع هذا اليوم الرهيب ، وكأنها تجرى متلاحقة فى اثر بعضها بعضـا أمام أعيننا قال :

« فلما كان يوم الخميس رابعه (٤ صفر ١٢٢٦ ، ٢٨ فبراير ١٨١١) طاف ألاى جاويش بالأسواق على صـورة الهيئة القديمة فى المناداة على المواكب العظيمة ، وهو لابس الضلمة والطبق على رأسه ، وراكبا حمارا عاليا ، وأمامه مقدم بعكاز ، وحوله قابجية ينادون بقولهم : يارن ألاى : ويكررون ذلك فى أخطاط المدينة ، وطافوا بأوراق التنابيـه على كبار العسـكر والبينيات والأمراء المصرية الألفية وغيرهم • يطلبونهم للحضور فى باكر النهار الى القلعة؛ ليركب الجميع بتجملاتهم وزينتهم أمام الموكب •

« فلما أصبح يوم الجمعة (٥ صفر ، أول مارس) ، ركب الجميع وطلعوا الى القلعة • وطلع المصرية بمماليكهم وأتباعهم وأجنادهم • فدخل الأمراء عند الباشا ، وصبحوا عليه ، وجلسوا معه حصة وشربوا القهوة ، وتضاحك معهم ، ثم انجر الموكب على الوضع الذى رتبوه •

« فانجر طائفة الدلاة وأميرهم أزون على • ومن خلفهم الوالى والمحتسب والأغا والوجاقلية والألدشات المصرية ومن تزيا بزيهم • ومن خلفهم طوائف العسكر الرجالة والخيالة والبيكباشيات وأرباب المناصب منهم ، وابراهيم أغا أغات الباب • وسليمان بيك البواب يذهب ويجىء ويرتب الموكب •

« وكان الباشا قد بيت مع حسن باشا وصالح قوج والكتخدا فقط غدر المصرية وقتلهم • وأسر بذلك فى صبحها ابراهيم أغا أغات الباب •

« فلما انجر الموكب وفرغ طائفـة الدلاة ، ومن خلفهم من الوجاقلية والألداشات المصرية ، وانفصلوا من باب العزب • فعند ذلك أمر صالح قوج بغلق الباب ، وعرف طائفته بالمراد • فالتفتوا ضاربين بالمصرية ، وقد انحصروا بأجمعهم فى المضيق المنحدر المقطوع فى أعلى باب العزب ، مســافة ما بين الباب الأعلى الذى يتوصل منه الى رحبة سوق القلعة ، الى الباب الأسفل • وقد أعدوا عدة من العســاكر أوقفوهم على علاوى النقر والحجر والحيطان التى به • فلما حصل الضرب من التحتانيين ، أراد الأمراء الرجوع القهقرى ، فلم يمكنهم ذلك لانتظام الخيول فى مضيق النقر • وأخذهم ضرب البنادق والقرابين من خلفهم أيضــا • وعلم العســاكر الواقفون بالأعالى المراد ، فضربوا أيضا •

« فلما نظروا (أى المماليك) ما حل بهم سقط فى أيديهم ، وارتبكوا فى أنفسهم ، وتحيروا فى أمرهم • ووقع منهم أشخاص كثيرة ، فنزلوا عن الخيول• واقتحم شاهين بيك (الألفى) وسليمان بيك البواب وآخرون فى عدة من مماليكهم راجعين الى فوق ، والرصاص نازل عليهم من كل ناحية • ونزعوا ما كان عليهم من الفراوى والثياب الثقيلة • ولم يزالوا سائرين وشاهرين سيوفهم ، حتى وصلوا الى الرحبة الوسطى المواجهة لقاعدة الأعمدة ، وقد سقط أكثرهم • وأصيب شاهين بيك وسقط الى الأرض • فقطعوا رأســه وأسرعوا بها الى الباشا ليأخذوا عليها البقشيش •

« وكان الباشا عندما ساروا بالموكب ركب من ديوان السراية ، وذهب الى البيت الذى به الحريم ، وهو بيت اسماعيل أفندى الضربخانة •

« وأما سليمان بيك البواب فهرب من حلاوة الروح وصعد الى حائط البرج الكبير ، فتابعوه بالضرب حتى سقط وقطعوا رأسه أيضا . وهرب كثير الى بيت طوسون باشا يظن الالتجاء به والاحتماء فيه ، فقتلوهم .

« وأسرف العسكر فى قتل المصريين وسلب ما عليهم من الثياب ولم يرحموا أحدا ، وأظهروا كامن حقدهم ، وضبعوا فيهم وفيمن رافقهم متجملا معهم من أولاد الناس وأهالى البلد الذين تزيوا بزيهم لزينة الموكب ؛ وهم يصرخون ويستغيثون ، ومنهم من يقول : أنا لست جنديا ولا مملوكا ، وآخر يقول : أنا لست من قبيلتهم . فلم يرقوا لصارخ ولا شاك ولا مستغيث . وتتبعوا المشتتين والهربانين فى نواحى القلعة وزواياها والذين فروا ودخلوا فى البيوت والأماكن ، وقبضوا على من أمسك حيا ولم يمت من الرصاص ، أو متخلفا عن الموكب ، وجالسا مع الكتخدا بيك كأحمد بيك الكيلارجى ويحيى بيك الألفى وعلى كاشف الكبير ، فسلبوا ثيابهم وجمعوهم الى السجن ، تحت مجلس كتخدا بيك . ثم أحضروا أيضا المشاعلى ليرمى أعناقهم فى حوش الديوان واحدا بعد واحد ، من ضحوة النهار الى أن مضى حصة من الليل فى المشاعل ، حتى امتلأ الحوش من القتلى . ومن مات من المشهورين المعروفين وانصرع فى طريق القلعة ، قطعوا رأسه ، وسحبوا جثته الى باقى الجثث ، حتى انهم ربطوا فى رجلى شاهين بيك (الألفى) ويديه حبالا وسحبوه على الأرض مثل الحمار الميت الى حوش الديوان . هذا ما حصل بالقلعة » .

هذا ، ويذكر المعاصرون أن اختيار طريق باب العزب لنزول الموكب منه ، كان أحد العوامل الحاسمة فى نجاح المكيدة ، لأنه طريق علاوة على انحداره وضيقه الشديدين كان كثير التعاريج ، عميق الغور ، بحيث صار جانباه من الصخر كحيطان عالية ، فتعذر على المماليك ملاحظة ما بدا من نشاط الجند الواقفين على الصخور على جانبى الطريق عندما جاءت الاشارة باطلاق النار . ثم ان السائرين فى الموكب لم يكن فى مقدورهم بسبب منعرجات الطريق رؤية زملائهم الأماميين أو الخلفيين . ولذلك بينما كان يدق المتقدمون على باب القلعة الضخم المصفح بالحديد (باب العزب) بعد اغلاقه المحكم ؛ وتوقف طليعة أجناد المماليك وبكواتهم عند الباب وقد استولى عليهم الذهول ، لم يدر

سائر اخوانهم فى المؤخرة بشىء مما وقع حتى وجدوا أنفسهم بغتة والرصاص ينهال عليهم •

زد على ذلك أن اطمئنانهم الى طبيعة الاجتماع ــ للاحتفال بتقليد طوسون القيادة العامة لحملة الحجاز ــ جعلهم يغفلون التسلح بالقرابين والبنادق ، فلم يكن معهم رصاصة واحدة ، ولما كانوا قد تزينوا وتدثروا بأغلى الفراء والملابس الثقيلة ، فقد زادت هذه من ارتباكهم ، ثم كان من عوامل زيادة الفوضى فى صفوفهم أن المتقدمين منهم عندما شاهدوا الضرب عليهم ، حاولوا أن يلووا أعنة خيولهم للصعود الى القلعة ، بينما كان اخوانهم نازلين عليهم بخيولهم فى المنحدر الشديد ولا يكادون يقدرون على كبح خيولهم •

ويزيد المعاصرون ، أن سليمان بك البواب ، الذى هرب « من حلاوة الروح » استطاع الوصول ، وهو يكاد يكون عاريا وقد أثخنته الجراح ، الى « عتبة باب الحريم » وصار يستغيث قائلا : « أنا فى عرض الحريم » وكانت هذه الاستغاثة حسب التقاليد ، تكفى فى ظروف غير هذه الظروف ، لانقاذه من الموت ، ولكنهم قطعوا رأسه عند « عتبة باب الحريم » هذه • وأما طوسون عندما لجأ اليه آخرون ، فكان واقفا على باب داره ممتطيا حصانه ، وألقى المستنجدون به بأنفسهم على الأرض ركوعا يتوسلون اليه أن يرحمهم ، ولكن هذا ظل جامدا ولم تختلج عضلة واحدة فى وجهه وهو يرى الجند يقطعون رءوس الراكعين الذين مكنوهم بسبب ركوعهم هذا من أن ينفذوا فيهم القتل فى سهولة ويسر •

ومع أن طريق باب العزب ، وساحة (أو رحبة) القلعة الداخلية ، وسائر أفنيتها عند الحريم والسراى (قلعة الباشا) وقلعة الانكشارية ، وقلعة الوجاقلية ، وثكنات (أو قسم) العزب ، كانت مغطاة بجثث القتلى ، وأرديتهم ومجوهراتهم وأسلحتهم (سيوفهم وخناجرهم ذات المقابض الثمينة) وفرائهم ، وسروج خيولهم ، فان أحدا من الجند لم يغادر مكانه من أعلى الصخور ، أو أغراه الطمع فى هذه الأسلاب ، لينصرف عن مهمته ؛ فلم يبدأ سلب هذه الغنائم الا بعد الفراغ من ابادة هؤلاء المماليك •

وكان الباشا عند بدء تنفيذ المذبحة وذهاب صالح قوج ، مجتمعا (بقاعة

الاستقبال) مع شركائه الآخرين فى تدبيرها : حسن باشا وكتخدا بك محمد أغا لاظ وسليمان أغا السلحدار ، وقد لاذوا جميعا بالصمت ، والباشا يذرع القاعة جيئة وذهابا . وقد استبد به وبزملائه القلق الجسيم، والسكون الرهيب يخيم عليهم ، ويفزع حسن باشا وزميليه أقل بادرة أو اشارة مبهمة تبدر من الباشا الذى صار يزداد اصفرار وجهه كلما دنت ساعة التنفيذ ، حتى اذا دوت أول رصاصة ، علامة بدء المذبحة ، وأعقب ذلك على الفور اطلاق الرصاص ، توقف الباشا فجأة ، ثم جلس على ديوانه ، وبهت لونه . ولم يفتح أحد فاه بكلمة واحدة حتى اذا خف دوى الرصاص ، وانقطع اطلاقه رويدا رويدا ، هدأت نفوس الباشا وزملائه كذلك وزايلهم الفزع رويدا رويدا ، ولو أن السكون العميق ظل مخيما عليهم ، حتى انفتح باب القاعة فجأة ، فاذا بطبيب الباشا الخاص (مندريشى) يدخل عليهم متهللا وهو يقول : « لقد قضى الأمر، واليوم يوم سعيد لسموكم » فلمع بريق خاطف فى عينى الباشا الذى وقف وطلب ماء ليشرب .

وأما فى المدينة ، فقد بدأ يوم الجمعة — وهو يوم عطلة — والقاهريون فى بشر ومرح وسرور . ذلك أن طواف (الألاى جاويش) بالأمس فى أسواق المدينة وأخطاطها ، جعلهم يعتقدون أن اليوم يوم عيد و « فرجة » فبكر القاهريون بالخروج من منازلهم ، وازدحموا فى الميادين والشوارع التى توقعوا مرور الموكب منها ، ثم طال انتظارهم حتى بدأ ينفد صبرهم ، وراح بعضهم يصيح غاضبا لتأخر الموكب ، وراح آخرون يتبادلون النكات فى تهكم على أسباب هذا التأخير ، ولكن ما أن بدأت تخرج طليعة الموكب من باب العزب ، حتى بادر الواقفون باتخاذ أماكنهم (للفرجة) على طول الشوارع والأزقة وفى الحوانيت ، وفى ميدان الرميلة خصوصا ، فشاهدوا الدلاة والوجاقلية والألداشات المصرية . ثم انقطع الموكب ، وطال انتظار الجماهير فى داخل المدينة لرؤية بقيته ، وصار الناس يؤولون ما حدث تأويلات شتى ، فمنهم من التمس عذرا فى أن موكبا كبيرا مثل هذا لا بد أن تعوقه بعض الصعوبات ، وهؤلاء هم المتفائلون ، ومنهم من صار قلقا جزعا وخاف أن يكون فى الأمر شىء ، وهؤلاء هم المتشائمون ، والوقت يمر ، ويطول الانتظار واذا بصيحات تدوى فجأة فى هذه الشوارع الضيقة والمزدحمة بداخل المدينة :

« لقد قتل شاهين بك ! » ، فكان هرج ومرج ، وهلع وخوف ، وتسابق الناس وهم مفزعون الى بيوتهم ، وأغلقت الحوانيت ، وبين طرفة عين واتباهتها خلت الشوارع والميادين والأسواق من الناس ، وتحولت فى لحظة الى مكان قفر ، يخيم عليه السكون ، بعد أن كانت تموج بالناس ، وتسود فيها الحركة والنشاط العظيمان .

ولكن مآسى ذلك اليوم الرهيب لم يكن مقدرا لها أن تنتهى بعد . وقد صور الشيخ عبد الرحمن الجبرتى هذه المآسى فى قوله وهو يسرد ما حدث بالمدينة :

« وأما أسفل المدينة ، فانه عندما أغلق باب القلعة وسمع من بالرميلة صوت الرصاص ، وقعت الكرشة فى الناس ، وهرب من كان واقفا بالرميلة من الأجناد فى انتظار الموكب . وكذلك المتفرجون . واتصلت الكرشة بأسواق المدينة ، فانزعجوا وهرب من كان بالحوانيت لانتظار الفرجة . وأغلق الناس حوانيتهم ، وليس لأحد علم بما حصل . وظنوا ظنونا .

« وعندما تحقق العسكر حصول الواقعة وقتل الأمراء ، انبثوا كالجراد المنتشر الى بيوت الأمراء المصريين ومن جاورهم طالبين النهب والغنيمة ، فولجوها بغتة ، ونهبوها نهبا ذريعا ، وهتكوا الحرائر والحريم ، وسحبوا النساء والجوارى والخوندات والستات . وسلبوا ما عليهن من الحلى والجواهر والثياب ، وأظهروا الكامن فى نفوسهم . ولم يجدوا مانعا ولا رادعا . وبعضهم قبض على يد امرأة ليأخذ منها السوار فلم يتمكن من نزعها بسهولة ، فقطع يد المرأة .

« وحل بالناس فى بقية ذلك اليوم من الفزع والخوف وتوقع المكروه ما لا يوصف . لأن المماليك والأجناد تداخلوا وسكنوا فى جميع الحارات والنواحى . وكل أمير (بك من المماليك) له دار كبيرة فيها عياله وأتباعه ومماليكه وخيوله وجماله . وله دار وداران صغار فى داخل العطف ، ونواحى الأزهر والمشهد الحسينى يوزعون فيها ما يخافون عليه لظنهم بعدها وحمايتها بحرمة الخطة ، وصونها عند وقوع الحوادث . وكثير من كبار العساكر مجاورون لهم فى جميع النواحى ، ويرمقون أحوالهم ، ويطلعون على أكثر

حـركاتهم وسكناتهم ، ويتداخلون فيهم ويباشرونهم ويسامرونهم بالليل ، ويظهرون لهم الصداقة والمحبة ، وقلوبهم محشوة من الحقد عليهم والكراهة لهم بل ولجميع أبناء العرب .

« فلما حصلت هذه الحادثة ، بادروا لتحصيل مأمولهم ، وأظهروا جميع ما كان مخفيا فى صدورهم ، وخصوصا من التشفى فى النساء . فان العظيم منهم كان اذا خطب أدنى امرأة ليتزوج بها فلا ترضى به وتعافه وتأنف قربه ، وان ألح عليها استجارت بمن يحميها منه . والا هربت من بيتهـا واختفت شهورا ، وذلك بخلاف اذا ما خطبها أسفل شخص من جيش المماليك ، أجابته فى الحال .

« واتفق أنه لما اصطلح الباشا مع الألفية ، وطلبوا البيوت ، ظهر كثير من النساء المستترات المخفيات ، وتنافسوا فى زواجهم وعملوا لهم الكساوى ، وقدموا لهم التقادم وصرفوا عليهم لوازم البيوت التى تلزم الأزواج لزوجاتهم . كل ذلك بمرأى من الأتراك ، يحقـدونه فى قلوبهم ، وفيهم من حمى جاره وصان دياره ومانع أعلاهم أدناهم ، وقليل ما هم ، وذلك لغرض يبتغيه ، وأمر يرتجيه ، فانه بعد ارتفاع النهب كانوا يقبضون عليهم من البيوت ، فيستولى الذى حماه ودافع عنه ، على داره وما فيها .

« وانتهبت دور كثيرة من المجاورين لهم أو لدور أتباعهم بأدنى شـبهة وبغير شبهة ، أو يدخلون بحجة التفتيش ويقولون : عندكم مملوك ، أو سمعنا أن عندكم وديعة لمملوك . وبات الناس وأصبحوا على ذلك .

« ونهب فى هذه الحادثة من الأموال والأمتعة ما لا يقدر قدره ويحصيه الا الله سبحانه وتعالى .

« ونهبت دور كثيرة من دور الأعيان الذين ليسوا من الأمراء المقصودين ، ومن المتقيدين بخدمة الباشـا ، مثل ذى الفقار كتخدا المتولى خونيا على بسـاتين الباشـا التى أنشأها بشبرا ، وبيت الأمير عثمـان أغا الوردانى ، ومصطفى كاشف المورلى ، والأفندية الكتبة ، وغيرهم .

« وأصبح يوم السبت (٢ مارس) والنهب والقتل والقبض على المتوارين والمختفين مستمر ، ويدل البعض على البعض أو يغمز عليه » •

فكان بلاء عظيما •

ولكن الباشا ، لم يلبث أن نزل من القلعة فى ضحوة هذا النهار (٢ مارس)، لوقف السلب والنهب ، وانزال العقوبة الرادعة بالمعتدين ، واعادة الأمن والنظام فى المدينة ، كما نزل ابنه طوسون باشا ، وقطعت رءوس كثيرين من العسكر الذين ضبطوا متلبسين ، وكانوا كما ذكر (دروفتى) حوالى العشرين• وقال الشيخ الجبرتى : « ولولا نزول الباشا وابنه فى صبح ذلك اليوم لنهب العسكر بقية المدينة وحصل منهم غاية الضرر » • وقد قدر عدد الدور التى نهبت هذا اليوم بنيف وخمسمائة بيت ، ولو أن (سانت مارسيل) قدر عددها بحوالى عشرين ومائة فحسب ، كما أنه قدر قيمة المنهوبات بعشرة ملايين قرش تركى • وكان فى أثناء طواف الباشا أن « لاقاه من أخبره بأن المشايخ مجتمعون ونيتهم الركوب لملاقاته والسلام عليه والتهنئة بالظفر ، فقال : أنا أذهب اليهم • ولم يزل فى سيره حتى دخل الى بيت الشيخ الشرقاوى • وجلس عنده ساعة لطيفة » • فعادت الطمأنينة الى النفوس • ولو أن القبض على المماليك والفتك استمر طوال هذا اليوم وفى الأيام التالية ، وساهم حسن باشا (الأرنؤودى) وكتخدا بك بقسط وافر فى هذه المقتلة •

وجرى فى النواحى والأقاليم مثل ما جرى فى القاهرة ، وفوض الباشا الأمر لكتخدا بك محمد أغا لاظ ، وهو يعلم منه « شدة الكراهة لجنس المماليك » ، فقتل عديدون من المماليك فى الوجهين البحرى والقبلى ، وأرسل طبوز أوغلى وحده ـ حاكم المنيا ـ خمسة وثلاثين رأسا • وقدر الوكلاء الفرنسيون عدد من قضى من المماليك فى مذبحة القلعة وسائر المذابح فى الأقاليم ، بحوالى الخمسمائة من بينهم ٢٥ بيكا ، ٦٠ كاشفا ، وقال (دروفتى) : « ان بيت الألفى قد اندثر تماما » •

وكان ممن قتلوا : شاهين بك الألفى ، ويحيى بك ونعمان بك وحسين بك الصغير ومراد بك وعلى بك ، وكلهم من الألفية ، وقتل من كشاف الألفية

كذلك : على كاشف الكبير ؛ وأما من قضى من غير الألفية ، فكان منهم مرزوق بك بن ابراهيم بك الكبير ، وسليمان بك البواب ، ويوسف بك أبو دياب ، وقد ورد ذكر كل هؤلاء والأدوار التى قاموا بها فى سياق هذه الدراسة •

وأما من نجا من البكوات الألفيــة ، فكانا أحمد بك الألفى زوج عديلة هانم بنت ابراهيم بك الكبير ، وكان متغيبا بناحيةبوش ، فانه ما ان وصله النذير حتى غادر بوش بوش « وذهب عند الأمراء القبــالى » ، ثم أمين بك الألفى ، ويذكر الشيخ الجبرتى أنه « تسلق القلعة ، وهرب الى ناحية الشام » وفى رواية أخرى أنه لم يدخل القلعة أصلا فى ذلك اليوم حيث انشغل ببعض الأعمال الهامة فى صبيحة ذلك اليوم فتأخر ، ولم يصل القلعة الا بعد أن كان الدلاة قد بدأو خروجهم من باب الغرب ، فاضطر الى الانتظــار ، حتى اذا رأى الباب يغلق وسمع دوى الرصاص أطلق لحصانه العنــان ، ميمما شطر البساتين ، وعاونه أحد مشايخ عربان الشرقية على الفرار الى الشام ، فأقام بطرابلس ، ثم دخل فى خدمة السلطان العثمانى برتبة عسكرية •

ثم ان عددا من الكشاف والمماليك استطاع الافلات والنجاة بنفســه ، فقد « توارى البعض والتجأ الى طائفة الدلاة ، وتزيا بشكلهم ولبس طرطورا، وأجاروه • وهرب كثير فى ذلك اليــوم (٢ مارس) وخرجــوا الى قبلى • وبعضهم تزيا بزى نســاء الفلاحين ، وخرج فى ضمن الفلاحات اللاتى يبعن الجلة والجبنة ، وذهبوا فى ضمنهم • وفر من نجا منهم الى الشام وغيرها » •

الراى فى مذبحة القلعة :

ولقد بوغت المعاصرون مباغتة مذهلة بهذا الحادث المروع الذى استأصل شأفة طغمة المماليك من مصر الى الأبد ، فانبروا يستقصون أســباب المذبحة ويفسرون العوامل التى دفعت الباشا الى افنائهم بهذه الصورة •

فكتب (دروفتى) الى حكومته فى ٤ مارس ١٨١١ ، « لقد ســبق أن ذكرت فى تقريرى بتاريخ ١٦ ينــاير ١٨١١ أن « محمد على » يريد الذهاب الى السويس ، وقد ذهب فعلا اليها منذ بضعة أيام ولم يعد منها الا يوم ٢٤

فبراير ، وفى أثناء غيابه يقول (رجال حكومته) : انه صادر خطابات جعلته يشك فى مسلك البكوات والمماليك المقيمين بالقاهرة ، والاعتقاد السائد أن هؤلاء يتراسلون مع البكوات والمماليك الموجودين بالصعيد ، ثم بواسطة هؤلاء مع سليمان باشا والى الشام الذى لا يوجد أى تفاهم بينه وبين الباشا ولا يقوم بينهما أية علاقات أو صلات طيبة ، وهذه الكارثة التى أدهشت كل الناس وألقت الرعب فى قلوب أعداء الباشا ، قد سلبت الانجليز القليل الباقى لهم من أنصارهم فى مصر والذين كان فى وسعهم أن يعتمدوا عليهم عند وقوع أى حادث فى المستقبل » .

وفى ١٥ مارس ١٨١١ ، كتب (سانت مارسيل) من الاسكندرية : « والمعتقد أن الباشا لم يعمد الى ابادة (المماليك) الا بعد أن صودرت خطابات منهم الى البكوات فى الصعيد والى سليمان باشا حاكم دمشق حاليا وعدو محمد على باشا بعد أن لاذ به ولجأ اليه يوسف باشا كنج حاكم دمشق السابق » .

وفى أول مايو ١٨١١ ، كتب (ستراتفورد كانتج Stratford Canning) السفير الانجليزى فى القسطنطينية الى حكومته : « ان الريس أفندى اعترف له بأن هذه «المذبحة» قد وقعت بناء على أمر من السلطان (لمحمد على) » .

وفى ٨ مايو ١٨١١ ، كتب (دروفتى) الى حكومته : « وسوف تدهشون كثيرا ولا ريب اذا عرفتم أن الباشا قرر مذبحة البكوات والمماليك الذين كانوا قد حضروا ليضعوا أنفسهم تحت رحمته بايعاز من الوكلاء الانجليز ، وقد بلغت وقاحة هؤلاء حدا جعلهم يجرءون على المباهاة بفعلتهم هذه قائلين ان « محمد على » قد أحرز بفضل هذا النجاح على أعدائه الداخليين نصرا سبق فيه الجيش الفرنسى الحاضر لغزو مصر » . ثم استطرد (دروفتى) يقول : « وفى مقابلة لى مع الباشا للمباحثة فى بعض الشئون قبل رحيله الى الاسكندرية (فى ابريل) بدرت من الباشا عبارة تمس هذا الموضوع ، عجزت وقتذاك عن ادراك معناها ، ولكنه يبدو لى اليوم أنه يجب تفسيرها بنفس هذا المعنى . ومهما يكن من شأن هذه الأمور المنطوية على التهكم

والسخرية ـ ويشير (دروڤتى) هنا الى كلام الوكلاء الانجليز ومباهاتهم ـ فقد ثبت على ما يظهر لى أن الانجليز عند ما لم يعودوا يرون فى المماليك تلك الأداة الطيعة التى فى وسعها تأييد مكائدهم وترويج دسائسهم بالدرجة المنشودة ، ولما كان الانجليز يحقدون عليهم دائما سكونهم وخمود حركتهم وقت نزول جيشهم بالاسكندرية فى عام ١٨٠٧ ، فقد اعتقدوا أنهم اذا ضحوا بحلفائهم القدماء استطاعوا أن يدفعوا عن أنفسهم الاتهامات التى كان الباشا على حق فى توجيهها لهم عن تواطئهم السابق أو عن علاقاتهم الماضية مع المماليك ، كما اعتقدوا أن بوسعهم كذلك توثيق عرا الصداقة التى أنشأوها أخيرا مع الباشا » •

وفى ١٤ يولية ١٨١١ ، راح (مسيت) يؤكد لحكومته أن سبب المذبحة كان اكتشاف مراسلات بين البكوات وبين باشا عكا (سليمان باشا) •

وبعد حوالى العام ، كتب الوكلاء الفرنسيون فى نشرتهم الاخبارية الى حكومتهم بتاريخ مايو ١٨١٢ : « ان الذى عرف الآن عن هذه المذبحة أن طبيب الباشا الخاص (مندريشى) ـ وهو دعامة من الدعائم التى يستند عليها الانجليز فى تأييد نفوذهم فى البلاد ـ هو الذى أشار على محمد على بقتل المماليك بدعوى أنهم متصلون بالفرنسيين • بينما الدافع لهذا الطبيب على ذلك فى الحقيقة لم يكن سوى الانتقام من البكوات لعدم نجدتهم للحملة الانجليزية فى عام ١٨٠٧ »

وقال (مانجان) وهو معاصر آخر لهذه الحوادث : « ومع أنه أبعد ما يكون شخصيا عن تبرير الفتك بالمماليك ، فانه يعتبر الفتك بهم من بعض النواحى فى صالح مصر ذاتها ، لأن بقاء المماليك يثير حربا (أهلية) تؤذى البلاد ايذاء بالغا يتضاءل بجانبه حادث الفتك بهم ، وفضلا عن ذلك فان الضربة الجريئة التى أنزلها بهم محمد على تنفيذا لأوامر الباب العالى السرية قد قضت على وضع أو نظام كانت تركيا تعمل على التخلص منه تدريجيا • ومن جهة أخرى فان الدفاع عن سلامته كان يقتضى الباشا أخذ الأمور بوسائل حازمة ، لأنه كان محاطا بجند فطروا على الشغب والفوضى ، وكان مضطرا

فى الوقت نفسه الى انفاذ قسم كبير من قواته الى بلاد العرب ، فوجب عليه حينئذ أن يفكر فى اضعاف خصومه الذين سوف يزيدون فى هذه الحالة قوة ونفوذا » . ثم استطرد (مانجان) فذكر ما بلغ (محمد على) من تآمر المماليك على اختطافه فى أثناء عودته من السويس واغتياله ، وقال : انه عند ما صار السياح الافرنج يلومون الباشا فى كتب رحلاتهم ومؤلفاتهم على قتله للمماليك ويعدون ذلك عملا منافيا للانسانية ، كان جواب الباشا أنه ينبغى أن ترسم صورة لفتك بونابرت القنصل الأول بالدوق (دانجيان) D'Enghien فى مارس ١٨٠٤ بجانب مذبحة المماليك حتى يحكم الناس على الحادثين .

ومن المعروف أن الدوق (دانجيان) لم يشترك اطلاقا فى المؤامرات التى دبرت وقتذاك لاغتيال القنصل الأول ، بل كانت كل جريمته أنه الرجل الذى رفض الرضوخ لسلطان بونابرت ، والذى كان له من الكفاءة وبعد الصيت كسليل لأمراء كونديه Condé ما يجعل منه المنافس الخطر الوحيد الذى يخشى بأسه نابليون فى وقت اعتزم فيه انشاء الامبراطورية .

ويرى المستنكرون لمذبحة القلعة أن « محمد على » بفتكه بالمماليك فى هذه المجزرة التى لم تبق ولم تذر قد أخذ البرىء بجريرة المذنب فأهلك المستأمنين الذين جاءوا القاهرة ليعيشوا فيها وفى القرى المجاورة فى هدوء وسلام يتمتعون بلذائذ الحياة ونعمها تحت مراقبة الباشا وفى كنفه وتحت رعايته ، وأنه كان فى وسعه أن يقابل أعداءه وخصومه وجها لوجه فى ميدان الحرب والسياسة بدلا وخيرا من الغدر بهم ، وأنه كان فى وسعه استخدامهم فى حربه ضد الوهابيين بدلا من الاجهاز عليهم وسفك دمائهم ، كما أن فريقا من هؤلاء المستنكرين صاروا يرون فيما بدا من نشاط ضئيل من جانب بكوات أقاصى الصعيد بعد هذه المذبحة خطرا قد يستفحل شره تدريجيا نتيجة لها حتى لا يلبث أن يفضى الى اشتعال الحرب الأهلية فى البلاد ، وكان (دروفتى) نفسه من أصحاب هذا الرأى .

ومع ذلك فقد ناقض كل هؤلاء أنفسهم بأنفسهم عند ما قالوا : ان القضاء على المماليك كان لخير مصر وصالحها ، « وأنه لم تكن هناك وسيلة أخرى

يمكن بها التخلص من هؤلاء الفسدة أحسن من ذلك » ، وأنه يشك كثيرا فى صحة الوعود والعهود التى يقطعونها على أنفسهم فى اتفاقاتهم مع الباشا ، وأنه كان من المتعذر — بسبب توزيع قواتهم فى جهات مختلفة وفى أقاصى الصعيد — على الباشا أن يشتبك معهم فى معارك أخرى فاصلة ؛ وأنه من المتعذر كذلك عمليا على الباشا أن يجمع فى جيشه بين فريقى المماليك والأرنؤود (الألبانيين) بسبب ما جرى من دم كثير بينهما فى معارك عديدة ، وانه وان كان فى وسع الباشا التغلب على المماليك فى معركة فاصلة قاضية وانقاذ البلاد من شرور الحرب الأهلية فان ذلك يتطلب تضحية قسم لا يستهان به من جيشه عند مواجهته للماليك وللوهابيين معا وفى وقت واحد ، كما أن ذلك سوف يصرفه عن التفرغ لتدبير شئون الحكم ، ومن شأنه أن يعطل مشروعاته الكبرى الداخلية والخارجية معا ، وأن « محمد على » منذ أن أجهز عليهم قد أصبح مرهوب الجانب ويخشاه أعداؤه ، حتى ان الباب العالى لم يلبث أن وجد نفسه من ذلك الحين مرغما على النظر اليه كنظره الى حليف مستقل ، ولا يعامله كتابع قوى فحسب ؛ وأن « محمد على » أسدى بفتكه بالمماليك خدمة جليلة للباب العالى ولأمته .

واعتقد آخرون من مستنكرى مذبحة القلعة أن هذه المذبحة كانت من الناحية القومية ذات أضرار بليغة ، لأنها ألقت الرعب والفزع فى قلوب الأهلين ، حتى قضت على كل نزعة ديمقراطية ، فتعذرت عودة الطمأنينة والشجاعة الى النفوس أزمانا طويلة بسببها ، حتى ان أحدا من أفراد الشعب ما عاد يتصدى لمعارضة الباشا ومحاسبته ونقد تصرفاته طوال المدة التى قضاها فى حكم البلاد بعد ذلك ، أى حوالى سبع وثلاثين سنة .

ومع ذلك فقد فات أصحاب هذا الرأى أن هؤلاء المماليك طائفة لا تربطهم بالبلاد وأهلها أية روابط من الجنس واللغة ، ولا يعرفون من الدين سوى مظهره ، ويعيشون فى انفصال طبقتهم العسكرية الارستقراطية بمعزل عن سائر الناس ، لا هم لهم الا استنزاف موارد البلاد وتسخير أهلها فى خدمتهم . وفاتهم كذلك أنه لم يكن للقومية أى أثر بينهم ، فهم يطلبون اما حماية الانجليز واما حماية الفرنسيين ، ولا يدخل الاستقلال فى نطاق تفكيرهم ،

فكان كل ما سعى اليه الألفى والبرديسى وزملاؤهما الاستعانة بالدول الأجنبية لاسترجاع سيطرتهم المفقودة ، وقد أوضح ذلك فى عبارات لا لبس فيها ولا ابهام ، شاهين بك الألفى فى كتابه الذى أشرنا اليه مرارا الى الأميرال (كولنجوود) فى أغسطس ١٨٠٩ ، فكان ركن الزاوية فى مقترحاته على الانجليز أن يمده هؤلاء بالمال حتى يستطيع البكوات جلب عدد من المماليك من الخارج يكفى لسد الثغرة التى حدثت فى صفوفهم حتى يتمكنوا بذلك من الاستيلاء على السلطة الكاملة فى مصر ، فلا يبقى للباب العالى سوى السيادة الاسمية التى ترمز لها الجزية السنوية فحسب ، ويتعهدون فى نظير ذلك بأن يمكنوا للانجليز بسط حمايتهم الفعلية على مصر .

وأما ذلك الرعب والفزع الذى قيل انه حطم شجاعة الأهلين ، فان أحدا لا يمكنه التسليم بحدوثه ، فقد كان للأهلين من الشجاعة ما جعلهم يشقون عصا الطاعة على حكومة محمد على وهى فى أوجها ، عندما أثقلتهم الضرائب (مع ضرورتها لتوفير المال) ، وأرهقهم التجنيد (مع ضرورته لتعزيز الجيش) ؛ وكان المال والجيش الدعامتين اللتين قام عليهما « نظام » محمد على من أجل تحديد وضع البلاد السياسى بالنسبة للباب العالى وبالنسبة للدول الأوروبية ، فوقعت سلسلة من الاضطرابات وكان بعضها خطيرا حقا . نذكر منها ما حدث بالقاهرة ذاتها فى مارس ١٨٢٢ ، وهى الاضطرابات التى اعتقد الباشا أن للسيد عمر مكرم يدا فيها فنفاه الى طنطا ، ثم فى منوف فى مايو ١٨٢٣ ، ثم فى منفلوط فى مارس ١٨٣٨ ، ثم فى أسيوط فى فبراير ومارس ١٨٣٩ .

وقد قضى الباشا على كل هذه الاضطرابات بسهولة ، لأنه لم تكن هناك أية زعامة شعبية لا أيام المناداة بولاية محمد على فى سنة ١٨٠٥ ولا بعدها ، ولم يكن السبب فى ذلك أن « محمد على » قد قضى عليها عامدا كما يذهب أصحاب هذا الرأى ، بل للأسباب التى سبق ذكرها عند الكلام عن مسألة (اقصاء المشايخ) ، ولأن أحدا من الأهلين ما كان يهدف اطلاقا الى مشاركة محمد على فى تدبير شئون الحكم ، وذلك فى عصر كان لا يزال فيه «الشرق» يخضع لسلطان المستبد الطاغية أو لسلطان المستبد المستنير ، وقد كان

محمد على من الطراز الثانى قطعا ، وفى عصر كان فيه « الغرب » لا يزال يمر فى مراحل تجاربه الدستورية الأولى .

وعلى كل الأحوال فالثابت أن البكوات المماليك قد نكثوا بالعهد دائما ، وأنهم ظلوا يتآمرون ضد حكومة محمد على سواء مع الوكلاء الانجليز أو مع سليمان باشا عدو محمد على ، ويتآمرون كذلك لاغتيـاله والفتك به ، وفعل ذلك أيضا « المستأمنون » منهم ؛ والثابت أن « محمد على » كان يريد حقا وصدقا الاتفاق معهم ، وبذل قصارى جهده لتحقيق هـذه الغاية حتى أعجزته الحيلة معهم ، والثابت أن الفتك بالمماليك لم يكن نتيجة خطة مدبرة أو مرسومة من سنوات عدة سابقة ، فقد رأينا أن هذه الفكرة لم تنبت فى ذهنه الا فى فبراير أو فى يناير ١٨١١ على الأكثر .

وقد كتب محمد على نفسه الى الباب العالى فى ٩ صفر ١٧٢٢ (الموافق ٤ مارس ١٨١١) ـ أى بعد واقعة المذبحة بثلاثة أيام فحسب ـ يذكر للباب العالى ما حدث ويرسل الى « مقر سياسة السلطنة العثمانية » رءوس المماليك المقطوعة ، ويبلغ الباب العالى كذلك خروج ولده طوسون أحمد باشا بالجيش الى الحجاز ، ويجيب على الخط الشريف الصادر اليه بشأن سليمان باشـا والى الشام .

فى هذه الرسـالة قال محمد على : « ان المصلحة (المأمورية) الخيرية الحجازية كانت قد أحيلت اليه منذ أربع أو خمس سنوات ، وقد بذل قصارى جهده للتهيؤ (لهذه المهمة) وانجاز ما يلزم من استعدادات لها ، ولكن أشقياء المماليك هم الذين حالوا دون حركته وسفره فى السنين المذكورة بممانعتهم ومقاومتهم ، وكان (محمد على) قد أكرم واحترم كل واحد من هؤلاء فوق ما يستحقه من تكريم واحترام ، وذلك لمصالحتهم ومداراتهم حيث انهم كانوا فرسانا مدربين ، اذا انحازوا اليه استطاعوا جميعا الخدمة متفقين لانهـاء مصلحة الحرمين الشريفين . وصفوة القول أنه لم يقع أى تقصير منه فى جذب قلوبهم واستمالتهم وتأمين اخلاصهم فى الخضوع له صـورة ومعنى . وقد كتب (محمد على) مفصلا الى الباب العالى عدة مرات فى الماضى ، يذكر كيف أنهم أبرزوا خصالهم الفرعونية المتركزة فى طباعهم وفطرتهم الأصلية ، بالرغم

من (مساعيه فى الصلح معهم) ، ثم كيف هرب منهم مئات عراة مشتتين ناقمين الى بلاد السودان وهم يقـولون : (ليكن ما يكون) قانطين يائسـين من أرواحهم وحياتهم عندما زحف الجيش عليهم ونالوا جزاءهم العـادل على خياناتهم السابقة بما حل بهم من هزائم فى تلك المعارك (التى خاضها جيشه ضـدهم) ؛ ثم كيف أن من عجزوا عن الفرار واللحاق بهـؤلاء قد جاءوا « مستأمنين » يطلبون الأمان ، وكيف استقر هؤلاء فى خدمته ؛ وقام هـو بالواجب فى حقهم وأوفاهم ما يسـتحقونه ، ثم عامل من ألقى القبض عليهم أحياء فى أثناء المحـاربة واستسلموا من تلقـاء أنفسهم بالرفق الزائد حتى يدخل الطمأنينة الى نفوسهم . « ثم صبر (محمد على) طويلا يحاول استمالة من كان بالسودان من المماليك الفارين حتى يحضروا الى مصر وحتى يجمعهم بها بحكمة ، ولكنه عند ما اقتنع بأن هؤلاء الهاربين يفضلون الهلاك جوعا وعطشا فى مأزقهم الحرج الذين هم فيه على الانجذاب الى خيراته المصطنعة ولا يقعون فى الفخ الذى نصبه لهم ، فقد تذرع بحجة الموكب الذى أعـده بمناسبة اخراج جيش ولده طوسون أحمد باشـا الى بركة الحاج ، فجلب جميع من فى خدمته ظاهرا حسب الضرورة من (البكوات) الذين لقنـوا (آراءهم من زملائهم) والبـالغ عددهم أربعا وعشرين أميرا ، وجميـع الكشاف وأعوانهم المعبر عنهم (بغلمان الداخل) ، وأتبـاع هؤلاء الأمراء (أو البكوات) الذين كانوا قد (جاءوا القاهرة أخيرا) وأدخلهم جميعـا القلعة وأغلق أبوابها ، فقتل عقب ذلك الأشقياء المذكورون بأجمعهم دون أن ينجو واحـد منهم ، وانتقلوا الى دار الفنـاء والعدم ، وقد ترك رءوسهم المقطوعة وأجسامهم المنجوسة معرضة ليشهدها أولئك الذين قد يطمعون فى التدخل فى ميدان السياسة فى مصر . وأجاز ثلاثة أيام لقطع رءوس البكوات والمماليك الآخرين . ثم ها هو ذا يبعث بهذه الرءوس عبرة وعظـة الى مقر السلطنة ، وبهذه الصورة تم الخلاص والانتهاء من (أمر المماليك) ولله الحمد ، ودفع غوائلهم والتحرر من تكاليفهم » .

(ثم انتقل محمد على من ذلك الى الكلام عن تجهيز السفن اللازمة لنقل جنده من السويس ، ثم استطرد بعد ذلك للكلام عن مسـألة سليمان باشا

والرد على ما نسبه الباب العالى اليه من أنه يتخذ من هذه المسألة ذريعة لتأجيل خروج جيشه الى الحجاز) فقال :

« ولم يكن مغزى (شكواه من سليمان باشا ومطالبته بعزله من ولاية الشام) التحاشى من المشار اليه أو الحسد ، بل ان حضرة المذكور يتظاهر بالطيبة والتوكل على الله فى المكان الذى ينام فيه ، بينما هو يعمل على ايقاظ الفتن والشرور ، لا سيما وأن (محمد على) قد صادر الرسائل التى بعث بها كتخداء سليمان باشا باذنه الى حشرات المماليك الذين نجوا من القتل ، وهى مكاتبات شبيهة بتلك التى أرسلها (محمد على) الى كتخداه محمد نجيب أفندى بالباب العالى ، ومع ذلك يقول الباب العالى ان هذه الرسائل لا تنم عن شىء اللهم الا اظهار الصداقة والاخلاص والود (المتبادل بين سليمان باشا والمماليك) ولا يستنتج من ذلك حكم ! ، لا شك فى أن الباب العالى صادق فيما ذهب اليه ، ولكن العبارات المدونة فى هذه الرسائل (الأخيرة) بعد ذكر الود والصداقة والاخلاص تقول بطريق الاضمار والمعانى المستترة ما نصه : « والشأن يكون معلوما لكم (أى للبكوات) من أمر المرسل سابقا » ؛ مما يستدل منه على مدلولات أخرى خفية ، ولو فرض أن ذلك لا يستتبع حكما ولا ينطوى على تعليمات ، ألا يكون اظهار الاخلاص بارسال كتب ورسائل خاصة الى ولاية السودان لجماعة هم خائنون للسلطان ومن المسلم بخياتهم (وغدرهم) عند العالم أجمع ، معناه أن كمال المحبة ليس سوى اسداء المعونة لهم ؟ وعدا ذلك فان أقرب ما يلاحظه المرء أن حامل هذه الرسائل لابد أن يكون مزودا كذلك بتقارير خفية(لتبليغها الى البكوات)، وعلى كل الأحوال فسواء دافع الباب العالى عن (سليمان باشا) أو عزا التقصير الى (محمد على) ، فها هو ذا (أى محمد على) قد قام متوكلا على الله باخراج جيشه الى بركة الحاج ، فأوفى بذلك عهده ووعده ، وسوف يثبت ــ ان شاء الله ــ عند توجه (الجيش) قريبا اذا كان صادقا حقا أو غير صادق فيما يعد ويفعل » .

ذلك اذا كان تفسير محمد على نفسه للعوامل التى أدت الى مذبحة القلعة،

وهى عوامل تتلخص فى أمرين : نكث المماليك لعهودهم معه ، وتآمرهم مع أعدائه على سلامة ملكه أو باشويته •

خاتمة المطاف بالمماليك :

وأما النتيجة المباشرة لمذبحة القلعة فهى أن أقاليم مصر الوسطى والصعيد قد دخلت الآن فى حوزة محمد على نهائيا •

فقد تبقى من المماليك ، بعد مذبحة القلعة ، والفتك بهم فى الأقاليم حوالى الخمسمائة أو الستمائة فحسب ، اجتمعوا حـول ابراهيم بك وعثمان بك حسن فى أعالى الصعيد • ومع أن هؤلاء ظلوا مثابرين على مناوأتهم للباشـا ورجاله الذين تسلموا الحكم فى الصعيد ، فقـد سهل على الباشـا اخماد حركتهم تماما وتشتيت ما بقى من فلولهم ، ثم ارغامهم فى النهاية على التشرد الى بلاد السودان • وكان مما ساعد على تشريدهم أن الاختلافات ظلت قائمة بينهم ، فلم يستطيعوا حزم أمرهم على شىء ، فهناك فئة لا تزال لديها بقية من شجـاعة ، تبغى النزوح الى أرض الحجـاز والانضمام الى الوهابيين ، والاشتراك معهم فى قتال محمد على فى ميدان غير الذى انهزموا فيه • وهناك ابراهيم بك وعثمان بك حسن ، وهما شيخان فانيـان ، ولا قدرة لهما على احتمال مشاق السفر والقتال ، ويبغيان البقـاء الى جوار النيل ، ويؤثران الانسحاب اذا لزم الأمر الى بلاد النوبة فى السودان ، ويتذرعان بأن (أسبابا دينية) تمنعهما ، ويجب أن تمنع سائر البكوات والمماليك من الانضمام الى الوهابيين • وهناك فريق ثالث لا يرضى بهذا الرأى أو ذاك ، ويؤثر التسليم والخضوع لسلطان السيد الجديد ، محمد على • لا يزال يحدوهم الأمل فى أن الباشا فى هذه المرة ، وبالرغم من الدماء التى أريقت ، سوف يقبل توبتهم ويصفح عنهم ، فلا حاجة للذهاب الى الحجاز ، ولا حاجة للذهاب الى النوبة ، وتغلب رأى هؤلاء بعض الوقت على رأى سـائر زملائهم ، فأوفد بكوات الصعيد مندوبا ، أحد كشافهم ، الى القاهرة لمقابلة الباشا وطلب العفو والصفح عنهم ، « وأن يعطيهم جهة يتعيشون منها » ، وقد وصل هذا فعلا ثانى يوم

المذبحة (٢ مارس) . ولكن الباشا وعده « برد الجواب فى غير الوقت ، فأهمله» ، ثم انقطعت أخباره ، وكتب الشيخ الجبرتى : «وما أدرى ما تم له» .

فكان هذا الاختلاف والانقسام منشأ ما حل بهم من نكبات جديدة .

ذلك أن الباشا ــ وقد كاد للمماليك وأجهز على صفوتهم فى مذبحة القلعة ــ ما كان ليطمئن باله ، الا اذا أعمل السيف فى البقية الباقية منهم كذلك ، واستأصل شأفتهم تماما .

ولذلك فقد بادر « فى ثانى يوم الواقعة » ــ أى فى ٢ مارس ١٨١١ ــ بتقليد مصطفى بك ابن أخته قيادة الدلاتية ، لانفاذهم معه الى الصعيد . وقد انتقى محمد على هؤلاء من بين اخوانهم ، بينما ارتحل الباقون الذين كان قد طلبهم للاستعانة بهم فى حرب المماليك ، فخرج حوالى الخمسمائة من الدلاة فى ١٣ مارس الى قبة العرب « ليسافروا الى بلادهم (ثم) سافروا » . وبعد خمسة أيام قصد مصطفى بك بمن معه الى الصعيد . وفى ٤ نوفمبر ١٨١١ ، أنفذالباشا جيشا الى الصعيد لقتال المماليك ، وكان هؤلاء مقيمين فى ابريم .

وفى ابريل ١٨١٢ كتب الوكلاء الفرنسيون : « ان ابراهيم بن محمد على قد عين حاكما على الصعيد ، وأنه اتخذ مقره العام فى اسنا ، وأن حوالى المائتى مملوك قد جاءوه يريدون العيش فى كنفه ، وتحت رحمة الظافر المنتصر ، ولقد آثروا هذه المجازفة على ما فيها من أخطار جسيمة ، على الذهاب الى النوبة كما يبغى رؤساؤهم ، فيعيشون فى النوبة فى بؤس وتعاسة » . وأضاف هؤلاء الوكلاء : « أن بكوات الصعيد ــ كما هو مألوف عادتهم ــ لا يزالون يتناقشون ويتباحثون فيما يجب عليهم أن يفعلوه فى ظروفهم السيئة الراهنة » ففريق يبغى الذهاب الى الوهابيين ، وآخر يريد البقاء على ضفاف النيل وعدم مغادرة البلاد التى خضعت لسلطانهم أزمانا طويلة .

وكان القتل نصيب الذين سلموا لابراهيم ، فكتب الوكلاء الفرنسيون ثانية فى نشرتهم الاخبارية بتاريخ مايو ١٨١٢ « ان كل المماليك الذين حضروا مستأمنين قد قتلوا جميعهم فى اسنا بأمر أصدره الباشا بينما كان ابراهيم

سببا عنها ومفيما بالقاهرة بالقرب منــه • ومن بين الذين قتلوا جماعة كان ابراهيم نفسه قد أمنهم على حياتهم • ولم ينج من هذه المذبحة حتى الرقيق السود أو الأحباش الذين لا يتجاوز سنهم الخامسة عشرة أو الثامنة عشرة » •

فكان بعد هذه المذبحة الثانية أن جلا البكوات نهائيا الى الســودان • ومن بينهم ابراهيم بك الكبير ، وعبد الرحمن بك تابع عثمان بك المرادى ، وأحمد بك الألفى ، وعلى بيك أيوب ومحمد بك المنفوخ وعثمان بك حسن وأحمد أغا شويكار وعثمان بك يوسف • ومات ابراهيم بك الكبير فى دنقلة فى فبراير ١٨١٦ • ثم أحضرت جثته فى يولية ١٨١٧ الى القاهرة حيث دفن بها «بالقرافة الصغرى عند ابنه مرزوق بيك» • وقد ساعد الباشا فى احضارها من دنقلة •

وكان بعد كارثة المماليك بعشر سنوات تقريبا أن كتب (دروفتى) الى حكومته فى ١٠ يولية ١٨٢٢ ، وهو يستعرض ما مر بمصر من حوادث خلال السنوات العشرين التى قضــاها بها ، معلقا على ما بلغته مصر من تقــدم على يد محمد على ، فقــال : « ومن اللحظة التى كان من واجب محمد على أن يختار فيها بين هلاكه هو نفسه وهلاك المماليك استطاع محمد على وبقدر ما سمحت به الظروف ، أن يقيم بمصر حكومة طيبة ، ومن ذلك الحين أى منذ ١٨١٢ ، أصبح لمصر نظام سياسى ثابت المعالم وصار لها مالية وجيش ، ومن ذلك الحين استطاع الباشــا أن يقهر وأن يقمع العربان البدو ، وهــو نجاح لم يدركه بتاتا من قبل أى غاز أو فاتح لهذه البلاد ، ومن ذلك الحين استطاع محمد على أن يسترد الحرمين الشريفين ، الأماكن الاسلامية المقدسة من يد الوهابيين ، وأن يفرض على هؤلاء الخضوع للقانون ، كما استطاع أن يحطم ارستقراطية الوجاقلية والمشايخ ، وأن يدخل الاصلاحات الواسعة والكثيرة فى البلاد » •

وصفوة القول أن القضاء على المماليك ، ثم تحطيم أرستقراطية المشايخ الذين تطلعوا ــ دون استحقاق ــ الى الزعامة والتدخل فى شئون الحكم عن أنانية ولا غرض لهم سوى رعاية مصالحهم الخاصة واشباع شهوة فريق منهم

فى النفوذ على حساب الشعب ، ثم ترويض الجند على الطـاعة واخضاعهم لمشيئة الباشا ، كل تلك كانت مسائل لا مفر من مجابهتها اذا شاء محمد على أن يدعم أركان ولايته فى مصر .

ولا جدال فى أن انفراده بالسلطة وبسط سلطانه الكامل على جميع أنحاء القطر الذى دخل فى نطاق باشويته ، كان الدعامة الأساسية التى يرتكز عليها اسـتقرار حكومته ، والتى يرتكز عليها ـ لهذا السبب نفسـه ـ برنامج الباشوية الوراثية ، أو مشروع ذلك الاستقلال الذى برز الى عالم الوجود فى صـورته المحددة المعالم منـذ عام ١٨٠٧ ، وكان من الممكن ـ فى نظره ـ تحقيقه ، سواء باحراز الاستقلال التام والانفصال عن جثمان الامبراطورية العثمانية ، أو بالبقاء فى نطاق هـذه الامبراطورية فى وضـع يكفل استقرار الحكم الذاتى أو استقلال البلاد فى شئونها الداخلية اذا تعذر الانفصال عن جثمان االامبراطورية العثمانية .

((تم بحمد الله))

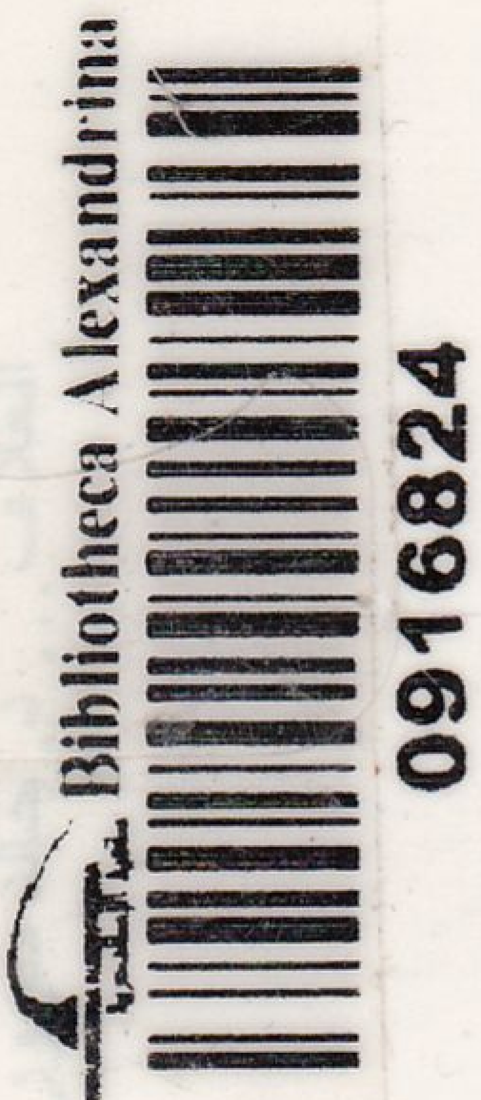
رقم الإيداع: ١٧٣٩٥/ ٢٠١٠
الترقيم الدولي: 978-977-704-292-5

شركة الأمل للطباعة والنشر
(مورافيتلي سابقاً)

يتناول هذا السفر الجليل - فى أجزائه الثلاثة - بالرصد والتحليل، فترة من أخصب الفترات التى شهدتها مصر الحديثة والمعاصرة، حيث شكلت سماتها مجرى الأحداث منذ مطلع القرن التاسع عشر والتى مازلنا نستشعر صداها حتى اليوم.

ولقد عكف الدكتور محمد فؤاد شكرى، أحد أهم أعلام مؤرخى التاريخ الحديث والمعاصر، على هذا العمل الثرى، معملاً فيه المنهج العلمى الجاد، حتى أخرج لنا مرجعًا مهمًا لا غنى عنه لكل باحث وقارئ للتاريخ المصرى، ولكل راغب فى الوقوف على مجريات هذه الحقبة شديدة الأهمية فى تاريخنا المعاصر.

وكتابنا هذا يلقى الضوء على مصر بين عامى (١٨٠١ - ١٨١١) حيث صراع الدول الكبرى على بسط نفوذها فى الشرق، وبزوغ نجم محمد على، الذى استطاع بعد مغامرات عدة أن يرتقى سُدة الحكم، وأن يعمل جاهدًا على التخلص من منافسيه، ثم سعيه الدؤوب لبناء الدولة المصرية الحديثة.







www.gocp.gov.eg
www.qatrelnada.com.eg
www.althaqafahalgadidah.com.eg
www.odabaaelaqaleem.com